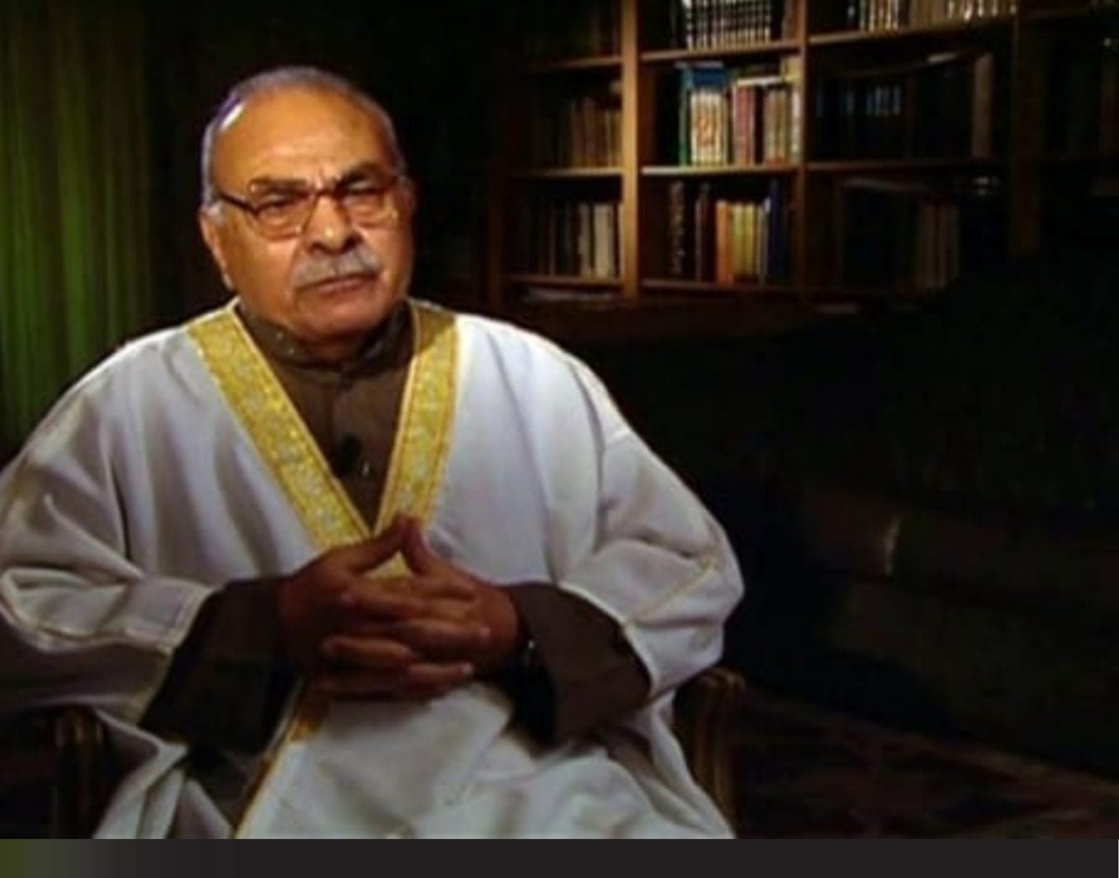


أرشيف مقالات

دكتور محمد عمارة

في موقع عربي ٢١ منذ إنطلاقه

أرشيف مقالات دكتور محمد عمارة
في موقع عربي ٢١ منذ إنطلاقه

HTTPS://ARABI21.COM/AUTHORS/387/0/0



التقط هذه الصورة للذهاب الي الموقع ويب

نقد الغزالي لسيد قطب

محمد عمارة الأحد، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩ ٠٥:٣١ م بتوقيت غرينتش

كان الإسلاميون هم الأسبق إلى نقد مفاهيم «الحاكمية» و«الجاهلية» التي تبناها سيد قطب في كتابه «معالم في الطريق» .

ومن الذين انتقدوا هذه المفاهيم ؛ الشيخ محمد الغزالي الذي قال في «محاوراته» : «إنني لم أسمع بفكرة الحاكمية إلا بعد موت حسن البنا الذي كان في فكره أشبه بعلماء الأزهر عندما يصورون فكرة الحاكمية يتكلمون بعقل وبدقة منطقية ، وأكاد أقول إن الإسلام الذي يدرس في الأزهر من أدق المدارس لتصوير الإسلام ، فالحاكمية كلمة دخيلة ، فإذا كان لا حكم إلا لله ، فهي كلمة حق أريد بها باطل ، وكون الإنسان يشّرع ، فهذا في الفروع التي جاءت وفي شرح القواعد ، ومن حق الإنسان أن يشّرع دستورا .

القاعدة عندي هي الشورى «وأمرهم شورى بينهم» ، لكن كيف أنظم هذه القاعدة؟ أقول : الحكم لله . وأنا أضع القاعدة ، أقول : إن الأمة مصدر السلطات ، والحاكم عليه أن يجري انتخابات . هذه تشريعات العقل البشري فيها أساسي ، تعتمد على القاعدة ، وهي حكم الله ، وهي الشورى ، والفروع متروكة للقياس والاستصلاح والاستحسان .

فالمدرسة الأصولية الإسلامية (التي تهتم بأصول الفقه) كما شرحها علماء الأصول ، بدءا من الإمام الشافعي ، وحتى ما كتبه الشاطبي في كتابه «الموافقات» هؤلاء كتبوا ووسعوا .

إنما المودودي ، عندما تكلم عن الحاكمية ، كان يريد أن يقول للإنجليز في بلاده : ليس لكم صلة بالحكم ، الحكم لله ، أي للإسلام ، فجاء بعض الناس ونقل هذا إلينا دون أن يعرف الملابسات التي أحاطت بالكلمة هناك .

أما عندي : الإسلام دين الدولة ، إذا أرجع إلى نصوصه وإلى تطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم وإلى فقه رجاله ، فالأصول الفقهية عندنا ثروة أصلية ، ويجب أن يؤخذ الفقه من علمائه ومن أئمته ، وأنا لا أستطيع أن أقول أن الإمام أبا حنيفة يمثله إمام مسجد في «العتبة الخضراء» يقول أنا حنفي لأنه قرأ كتابا في الفقه الحنفي! .

لقد قالها من قبلك أناس أرادوا بها اعتراض الخليفة الراشد علي بن أبي طالب في أنه قبل تحكيم الناس في بعض الأمور ، ولقد أباح الله في خلاف الزوجين أن نجيء بحاكم من هنا حاكم من هنا ، فما المانع أن يكون هناك حكمان ، يبدي هذا الرأي وهذا الرأي الآخر ، والحاكمية لله» .

ولقد أرجع الشيخ الغزالي خطأ الأستاذ سيد قطب في ما كتبه عن الحاكمية إلى سببين :

أولهما : الظلم الذي وقع عليه من قبل نظام ثورة يوليو ، الأمر الذي جعله «ينفرد برأي أملته عليه ظروف المحنة التي وقع فيها . فالأستاذ سيد له ابن أخت سجن ظلما وعدوانا ، ثم إنه رأى في السجن بلاء كثيرا ، والواقع أن محاكمته كانت مهزلة ، فالرجل كتب كتابه في حدة وعنف ضد الحكام ، وتأول آيات القرآن على أنه لا بد من اشتباك صريح مع هؤلاء ، وهذا ليس من الممكن» .

والسبب الثاني للخطأ في تفكير الأستاذ سيد أن «الرجل من الناحية الفقهية ليس متعمقا أو جامعا لما لا بد منه من الأحكام الفقهية ، لذلك يقول كلاما يستحيل أن يقبله الفقهاء ، مثل : «اجعلوا بيوتكم قبلة ،لتكن مساجد ، وصلوا فيها» وهذا كلام لا يمكن أن يكون مقبولا ، والسبب في ذلك أنه غلبت عليه عاطفة اعتزال المجتمع ، وضرب الحاكم .

لقد كان الأستاذ سيد (رحمه الله) ألمع واحد في مدرسة العقاد وعلمه بالأدب الإسلامي والأدب العربي عموما علم جيد ، ولقد تبعه من يسمون أنفسهم قطبيين ، وهؤلاء لا عقل ولا فقه ، ولا ينظر لهم في شيء» .

هكذا انتقد الشيخ الغزالي في «محاوراته» مفاهيم الحاكمية كما جاءت في «معالم في الطريق» للشهيد سيد قطب ، عليهم جميعا رحمة الله .

ماذا صنعت العلمانية بإسلام تركيا؟

محمد عمارة الإثنين، ٠٤ نوفمبر ٢٠١٩ ١١:٥٦ م بتوقيت غرينتش

كانت آخر المحاكمات التي عقدت لداعية الإسلام بديع الزمان سعيد النورسي
(١٢٩٤- ١٣٧٩هـ ، ١٨٧٧- ١٩٦٠م) ، وحياته سلسلة من المحاكمات ، تلك التي عقدت في عام ١٩٥٨م .

وكعادة النورسي ، كان يحول محاكمته إلى محاكمة لجلاديه وسجانيه!

ولقد توجه بالمرافعة إلى قضاته ، فقال :

«أنتم تعلمون ، دون شك ، الاعتداءات الشنيعة التي تمت ضد دين هذه الأمة التركية ، وضد إيمانها وقرآنها ونبيها ، والإهانات التي جهت إليه ، وإذا كان هناك احتمال ضعيف جدا في أن المدعي العام لا يعرف هذا ، فإننا نسرد هنا بعضا منها :

• من هم الذين قاموا بمنع دروس الدين من المدارس؟ وأغلقوا جميع المؤسسات الدينية؟

• من هم الذين منعوا الأذان المحمدي؟ ورموا إلى السجون كل من يتجاسر على قول «الله أكبر» في الجوامع أو من فوق المنابر؟!

• أية أيادٍ قامت بمنع دخول الكتب الدينية إلى بيوت الشعب ، وبسجن علماء الدين ، وبإهانة المتدينين ومحاربتهم حتى أشرفوا على حافة التسول؟!

• أي رئيس وزراء خطب من فوق منصة مجلس الأمة قائلا : «إن الدين سم زعاف» وإنه يحتاج إلى ثلاثين عاما أخرى لكي ينتزع الدين من رؤوس الشعب؟!

• وأي رئيس وزراء وصف أصوات التكبير في الأذان بأنها كأصوات الأشباح التي بعثت من القبور؟!

• من هم الذين قاموا بفتح المحافل الماسونية وبرفع كلمة التوحيد من الرايات العسكرية؟!

• من هم الذين شتتوا أئمة ومفتي الوحدات العسكرية؟!

• ألم يقم هؤلاء بإزالة الآيات القرآنية من المساجد؟!

• ألم يحولوا الجوامع إلى مخازن للجلود أو إلى متاحف وإسطبلات؟! ألم يعطوا بعضا منها للأرمن؟!

• ثم ، ألم تنزل اللوحات الكبيرة المخطوطة عليها أسماء الله واسم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وأسماء الصحابة الكرام من جدران «أيا صوفيا» ليظهر بديلا عنها تماثيل العهد البيزنطي ، لكي يقلبوا «أيا صوفيا» إلى متحف كنسي؟! ألم يرغبوا في تمزيق هذه اللوحات وفي هدم منابر «أيا صوفيا»؟!

• ألم يمنعوا الأطفال من سماع تلاوة القرآن الكريم من الشيوخ؟

• ألم يجمعوا صور الكعبة المشرفة وأتلفوها؟!

• ألم يمنعوا المسلمين من الحج؟!

• وعندما منعوا استعمال الحروف العربية ، ألم يحتفلوا بذلك على موائد الشراب؟! وفي الذكرى العاشرة لهذا المنع ألم يتظاهروا في الشوارع حاملين معهم شعارات تقول : «لقد منعنا تلاوات الرهبان» ، مشيرين بذلك للقرآن الكريم؟!

• ألم يقوموا بالإيعاز إلى معلمي المدارس بتحقير الدين وإهانته؟ ألم يكونوا على وشك أن يمنعوا استعمال لغة القرآن في الصلاة؟!

تلك بعض بنود لائحة الاتهام ، التي حاكم بها النورسي (وهو في قفص الاتهام) الحكام والجلادين ، من غلاة العلمانيين ، وفيها من البشاعة ما يجعل محنة الشعب التركي (في ظل الأتاتوركية) مأساة فريدة بين مآسي الأمم والشعب ، الأمر الذي يجعل مقام بديع الزمان النورسي بين عظماء الأئمة الذين نذروا حياتهم لحراسة القرآن والإيمان .

الشورى تواجه الاستبداد

محمد عمارة الخميس، ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ ٠٣:١٩ م بتوقيت غرينتش

الاستبداد عدو الإنسانية ، والشورى فريضة إسلامية ، فرضها الله وأوجبها في إدارة الدولة ، حتى عندما كان المعصوم صلى الله عليه وسلم هو قائد الدولة «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين» (آل عمران ١٥٩) .

حق لجمهور الأمة

وهي صفة من صفات المؤمنين في كل ميادين الحياة الفردية والاجتماعية «وما عند الله هو خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ، والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون» (الشورى ٣٦ ـ ٣٩) .

وهي ـ الشورى ـ آلية اتخاذ القرار في الأسرة ـ اللبنة الأولى للأمة ـ «والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس إلا وسعها ، لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ، فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ، وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف ، واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير» (البقرة ٢٣٣) .

وهذه الشورى هي حق لجمهور الأمة ، تأثم جميعا بتركه ، وليست امتيازا لطبقة أو نخبة ، وهي عامة في كل ميادين الحياة ، كما أنها ملزمة ، وليست مجرد «محمدة اختيارية» كما يذهب إلى ذلك صنائع المستبدين! .

من أصول الحكم

ولقد تحدث شيخ الأزهر الأسبق الإمام الأكبر محمود شلتوت عن هذه المعاني لفريضة الشورى فقال : «وبتقرير القرآن لمبدأ الشورى ، قضى الإسلام على عدو الإنسانية الفاضلة ومفسدها ، وهو الاستبداد بالحكم والرأي ، واحتكار التشريع والتصريف والإدارة ، وحقق للفرد كرامته الفكرية ، وللجماعة حقها الطبيعي في تدبير شؤونها ، والقرآن لا يريد من «الشورى» حين يضعها بين عنصري الصلاة والإنفاق في سبيل الله «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» لا يريد هذه الصورة الهزلية التي ألفناها في الماضي ، وتواضع أرباب البغي والاحتكار عليها ، واتخاذها ستارا يخفون به طغيانهم النفسي في إرادة سلب الحقوق ، وإنما يريدها حقيقة نقية في واقعها ، كما يريد من الصلاة والإنفاق حقيقتهما المحققة لأثرهما الخالصة مما يكدر صفوهما .

الشورى التي يلبس المنافقون في جوها مسوح الصدق والإخلاص ، ويكتمون عن الحاكم المخلص بذور الشر والفساد ، لا قيمة لها عند الله

والإسلام لا يمكن أن يهمل من أصول الحكم ذلك المبدأ الطبيعي في الحياة ، وهو الشورى ، كما لا يمكن أن يريده حين يضعه «محمدة اختيارية» يقصد بها مجرد تأليف القلوب ، وتطييب النفوس ، دون العمل به ، كما يذهب إلى ذلك صنائع الملوك المستبدين ، ولا أن يريده «صورة مفتعلة» يبرر بها أرباب الطغيان طغيانهم ، وإنما يريده أمرا ثابتا مقررا ، مأمورا به ، هو حق للأمة ، تأخذه بالقوة ، وواجب عليها ، تأثم جميعها بتركه ، وحقيقة لها أثرها العملي في الحكم وسياسة الجماعة .

إذن ، فالشورى التي تنسج خيوطها بكثرة العدد ، أو عن طريق الإغراء والإرهاب ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التي تجعل من الفرد المفسد ، أو الذي لا يعقل ، حاكما بأمره في الأمة ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التي لا يجد المخلصون في جوها

متنفسا يكشفون فيه عن عبث العابثين وفساد المفسدين ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التي يلبس المنافقون في جوها مسوح الصدق والإخلاص ، ويكتمون عن الحاكم المخلص بذور الشر والفساد ، لا قيمة لها عند الله» .

هكذا تحدث الشيخ شلتوت عن الشورى ، ويزيد من عظمة حديثه هذا أنه قد كتبه في مواجهة الاستبداد والمستبدين والنفاق والمنافقين!

تنوير القطيعة مع الدين

محمد عمارة الجمعة، ٠٥ يوليو ٢٠١٩ ١١:٠٨ م بتوقيت غرينتش

لقد رفع فلاسفة التنوير الغربي شعار «لا سلطان على العقل إلا العقل وحده»! فألّهوا العقل (مع أنه نسبي الإدراك) وأحلوه محل المطلق : الله واللاهوت!

ولقد عبر عن هذا المذهب (الوضعي اللاديني) أحد مفكري هذا التنوير الغربي ، عندما تحدث عن القطيعة المعرفية الكبرى التي أقامها هذا التنوير (وثقافة الحداثة) مع الموروث الديني على وجه الخصوص ، فقال :

«لم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله ، فأيديولوجيا التنوير التي أقامت القطيعة الأبستمولوجية (المعرفية) الكبرى قد فصلت بين عصرين من الروح البشرية : عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الأكويني (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) ، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير ، فراح الأمل بمملكة الله ينزاح لكي يخلي المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته ، وراح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ، وأصبح حكم الله خاضعا لحكم الوعي البشري ، الذي يطلق الحكم الأخير باسم الحرية»!

ولقد كان هذا التنوير الوضعي اللاديني هو فلسفة الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م ، وكان مذهب نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١م) الذي قاد الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م .

ولقد حاول بونابرت إخفاء مذهبه الوضعي اللاديني عن الشعب المصري ، للتقرب إليه وخداعه ، بل وأعلن حبه للإسلام ورسوله ، سائرا في هذا الخداع على طريق الاسكندر الأكبر (٣٥٦-٣٢٣ ق .م) الذي أعلن احترامه لديانة المصريين وتوقيره لمعابدهم ، وذلك لتأييد وتأبيد احتلال الأرض باحتلال العقول والقلوب!

لكن علماء الأمة أدركوا ببصيرتهم المؤمنة أن بونابرت إنما يريد خداعهم ، وأن الرجل وحملته وجيوشه لا علاقة لهم بأي دين من ديانات السماء ، فأعلن الجبرتي (١١٦٧-١٢٣٧ هـ ، ١٧٥٤-١٨٢٢م) في مواجهة دعوى إيمان بونابرت وجيشه بالإسلام ؛ أن «إسلامهم نصب! ، فلقد خالفوا النصارى والمسلمين ، ولم يتمسكوا من الأديان بدين ، وهم دهرية معطلون ، وللمعاد والحشر منكرون ، وللنبوة والرسالة جاحدون»!

وعندما صدرت مجلة «المقتطف» عام ١٨٨٩م ، في ظل الاحتلال الانجليزي لتبشر بهذا التنوير الغربي ، ولتقدم الوضعية اللادينية باعتبارها نظريات علمية ، وصفها عبد الله النديم (١٢٦١-١٣١٣هـ ، ١٨٤٥-١٨٩٦م) ووصف القائمين عليها بأنهم أعداء الله وأنبيائه ، والأجراء الذين أنشأوا لهم جريدة جعلوها خزانة لترجمة كلام من لا يدينون بدين ، ممن ينسبون معجزات الأنبياء إلى الظواهر الطبيعية والتراكيب الكيماوية ، ويرجعون بالمكونات إلى المادة والطبيعة ، منكرين وجود الإله الخالق ، وقد ستروا هذه الأباطيل تحت اسم فصول علمية ، وما هي معاول يهدمون بها بها الأديان»!

وبينما كان المتغربون يعرضون جانبا واحدا من جوانب صورة فلاسفة التنوير الغربي ، وخاصة فولتير (١٧٣٤-١٧٧٨م) وروسو (١٧١٢-١٧٧٨م) ، كتب جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٤هـ ، ١٨٣٨-١٨٩٧م) ففضح حقيقة فكرهما اللاديني والمعادي للنبوات والرسالات ، فقال :

«إنهما يزعمان حماية العدل ومغالبة الظلم ، والقيام بإنارة الأفكار ، وهداية العقول ، فنبشا قبر «أبيقور» الكلبي ، وأحييا ما بلي من عظام الدهريين ، ونبذا كل تكليف ديني ، وغرسا بذور الإباحية والاشتراك ، وزعما أن الآداب الإلهية جعليات خرافية ، كما زعما أن الأديان مخترعات أحدثها نفص العقل الإنساني ، وجهر كلاهما بإنكار الإلوهية ، ورفع كلٌ عقيرته بالتشنيع على الأنبياء ، وكثيرا ما ألف فولتير من الكتب في تخطئة الأنبياء والسخرية منهم والقدح في أنسابهم وعيب ما جاؤوا به ، حتى نبذ الفرنساويون الديانة العيسوية ، وبعد أن أغلقوا أبوابها فتحوا على أنفسهم أبواب شريعة الطبيعة» .

هكذا تبلور في ثقافتنا (إزاء التنوير الغربي اللاديني) تياران : تيار المتغربين . . وتيار الإسلاميين .

دراسة القيم الإسلامية

محمد عمارة الثلاثاء، ١٨ يونيو ٢٠١٩ ١:٢٦ ص بتوقيت غرينتش

على الرغم من أن الداعية الإسلامي التركي بديع الزمان النورسي (١٢٩٤-١٢٧٩ هـ ، ١٨٧٧-١٩٦٠م) قد طلق دنيا السياسة والدولة ، ورابط على ثغور الحقائق القرآنية والإيمان الديني ، في مواجهة المادية والزندقة والإلحاد ، إلا أن سياسة الدولة العلمانية الأتاتوركية لم تتركه وشأنه ، بل جعلت حياته سلسلة من النفي والتعذيب والسجن والمحاكمات .

ولقد تأمل الرجل حقيقة دوافع هذا الظلم الذي أوقعوه به وأسبابه ، وكتب عن ذلك يقول :

«ما السبب في إصرارهم على اقتراف هذا الظلم في حقي؟ ولماذا بقيت معرضا على الدوام لهذا الظلم والتعذيب مع كوني بريئا ودون أي ذنب؟ ولماذا لم أستطع التخلص من هذه المصائب؟ ألم تكن هذه الأحوال مخالفة للعدالة الإلهية؟

لقد بحثت عن أجوبة لهذه الأسئلة خلال ربع قرن من الزمن ، فلم أوفق في ذلك ، ولكني الآن عرفت السبب الحقيقي في قيامهم بظلمي وتعذيبي . إن ذنبي هو اتخاذي خدماتي القرآنية وسيلة للترقي المعنوي والكمالات الروحية . . إن كل فرد له الحق في اكتساب المقامات التي يعشقها ، وفي نيل السعادة الأخروية عن طريق الأعمال الصالحة ، ومع هذا ، فقد رأيت أنني أمنع (روحيا وقلبيا) من هذه الأحوال ومن سلوك هذا الطريق .

إن الزمن الحالي يحتاج إعطاء نوع من الدرس القرآني الذي لا يكون في خدمة أي غرض آخر ، وذلك حتى يكون الدين بعيدا عن كونه وسيلة لأي غاية شخصية أو دنيوية أو أخروية ، مادية كانت أو معنوية .

وإن الذين آذونا وعذبونا ، قد ساعدوا على نشر الحقائق الإيمانية دون أن يدركوا تجليات أسرار القدر الإلهي ، ووظيفتنا تجاه هؤلاء هي تمني الهداية لهم» .

هكذا تحدث النورسي عن الرسالة التي نذر نفسه لها ، منذ أن فرض مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨م) العلمانية الملحدة المعادية للإسلام على الشعب التركي .

والذين لا يرون في الإسلام سوى «الدولة» و«السياسة» قد يرون النورسي مجرد «درويش»! لكنه كان الفقيه الذي فقه الواقع ، وأدرك نوع التحديات التي تواجه الإسلام ، فاعتصم بنور القرآن ، وصاغه في «رسائل النور» ، فحافظ على «قلوب» المسلمين ، حتى جاء الوقت الذي صنعت فيه هذه «القلوب» ، وكونت الأحزاب وخاضت غمار السياسة ، وقبضت على مقاليد الدولة ، لتكمل رسالة النورسي وتطهر مؤسسات الدولة (بالتدريج) من أدران المادية والزندقة والإلحاد .

لقد خاض الأتراك ملحمة تاريخية ، لم يعرفها شعب آخر من شعوب الإسلام ، وكأنما كان الغرب والدونمة والعلمانيون يعاقبون تركيا على تاريخها المجيد في خدمة الإسلام ، وفي الفتوحات التي طاردت بها القوى التي احترفت تجييش الجيوش ضد دار الإسلام .

لكن ذكاء المصلحين الأتراك (وفي مقدمتهم بديع الزمان النورسي) والتضحيات التي قدموها في سبيل الإيمان الإسلامي ، هي التي كان لها الفوز في هذه الملحمة التي تستحق الدراسة والتأمل والتفكير العميق .

الهزيمة الموقظة للأمة

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٧ مايو ٢٠١٩ ٠٦:٤٦ م بتوقيت غرينتش

لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧م مجرد هزيمة عسكرية في ميدان القتال ، وإنما كانت (فوق ذلك ، وأعمق من ذلك) هزيمة لنماذج التحديث الغربية ، التي سوّقها الاستعمار والتغريب والمتغربون في العالم الإسلامي على امتداد قرنين من الزمان .

فلقد جرب المسلمون هذه النماذج ، فلم يتعد تأثيرها عقول المتغربين الذين ضربت عقولهم في المصانع الغربية للحداثة الغربية ؛ هؤلاء الذين وصفهم جمال الدين الأفغاني فقال : «إن المقلدين للتمدن الغربي إنما يشوهون وجه الأمة ، ويضيعون ثروتها ، ويحطون من شأنها . إنهم المنافذ لجيوش الغزاة ، يمهدون لهم السبل ، ويفتحون لهم الأبواب» .

أما واقع العالم الإسلامي ، فلقد ظل على حاله من التخلف الموروث ، ومن الجمود والتقليد في الثقافة والأفكار .

ولقد سادت في هذا الواقع الإسلامي لعبة «شد الحبل» التي لا غالب فيها ولا مغلوب ، فلا الأمة مكنت المتغربين من تغريب عقولها ووجداناتها وواقعها ، ولا المتغربون (الذين ملكهم الاستعمار مفاتيح المؤسسات السياسية والثقافية) مكّنوا الأمة من بعث هويتها وتجديد ذاتيتها الإسلامية ، والنهوض وفقا لمعاييرها .

وهكذا امتد الصراع بين المتغربين والإسلاميين على امتداد قرنين من الزمان ، دون أن يتمكن أي من الفريقين من تحقيق ما يريده ، أي أن ثمرة هذه اللعبة (لعبة شد الحبل) التي استنفدت جهود الفريقين ، قد وقفت عند «صفر كبير» .

وخلال هذين القرنين (سواء في ظل الاستعمار المباشر أو الاستقلال الشكلي) ، تم «تجريب» نماذج التحديث الغربية في واقع الأمة الإسلامية ، من «القومية العنصرية» إلى «الليبرالية الرأسمالية» إلى الاشتراكية ، وحتى «شيوعية المادية والصراع الطبقي» ، لكن الجسد الإسلامي قد ظل رافضا قبول هذه الأجسام الغربية عن هويته الحضارية وذاتيته الإسلامية ، وعصيا على التماهي فيها .

ولقد كانت هزيمة عام ١٩٦٧م «اللحظة الفارقة» التي طوت فيها هذه الأمة الإسلامية صفحة هذه النماذج الغربية في التحديث ، واستدارت تبحث عن ذاتها الإسلامية ، وعن نموذجها الحضاري الذي أفرزه الإسلام طريقا للتقدم والنهوض .

ويشهد على هذه الحقيقة ، أن هذا التحول قد امتد على نطاق عالم الإسلام ، ولم يكن مقصورا على الساحة التي تمت فيها المواجهة العسكرية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧م .

وإذا شئنا أن نضرب مثلا بالواقع المصري في هذه التحولات ، فإننا سنجد أن عقد السبعينيات من القرن العشرين قد شهد انتشار الجماعات الإسلامية ، التي بدأت في الجامعات المصرية ، ثم امتدت إلى مختلف شرائح المجتمع ، لتتحول إلى «ظاهرة للإحياء الإسلامي» متعدية للحدود والقوميات .

وفي ذات العقد ، وضع في مصر دستور ١٩٧١م الذي أضاف إلى النص على أن دين الدولة هو الإسلام ؛ أضاف أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع ، ثم جاء تعديل هذه المادة عام ١٩٨٠م لتصبح مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهكذا بدأ التحول عن القبلة الغربية إلى قبلة الإسلام .

التربية قبل السياسة

محمد عمارة الخميس، ١٨ أبريل ٢٠١٩ ٠٣:١٩ م بتوقيت غرينتش

منذ إسقاط كمال أتاتورك للخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م وفرضه للعلمانية المتوحشة على الشعب التركي ، وفتحه الأبواب للزندقة والإلحاد ، أصبحت الدعوة إلى الدولة الإسلامية أو الشريعة الإسلامية من المحظورات التي تقود أصحابها إلى أعواد المشانق ، بل إن الانقلاب العسكري قد أعدم الذين أعادوا الأذان باللغة العربية إلى الشعب التركي! .

لذلك ، سلك حراس الإسلام والإيمان الديني طريقا لا علاقة له بالسياسة ، طريق المرابطة على ثغور القرآن ، وإقامة الأدلة على صدق الإيمان بالله ، داعين إلى تأجيل الدعوة إلى السياسة الإسلامية حتى تتكون قاعدة شعبية لهذه الدعوة لا تقل عن ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من الناخبين الأتراك .

وعن هذه السياسة في التدرج والعمل الصبور ، كتب رائد هذا الاتجاه بديع الزمان سعيد النورسي يقول : «إنه مثلما يترتب وجود الخبز على أعمال تتم في المزرعة والبيدر والطاحونة والفرن ، فإن ترتيب الأشياء كذلك يقترن بحكمة التأني والتدرج ، والحريص هو الذي يتأنى في حرصه وفي حركاته ، مراعيا الدرجات والمراتب المعنوية الموجودة في ترتيب الأشياء ، وذلك حتى لا يقفز ويطفر فيسقط ، فالمطالبة بحكم إسلامي إنما تأتي في المرحلة الأخيرة ، وعندما تكون هناك قاعدة إسلامية تمثل أغلبية الشعب ، وتطالب بهذا الحكم عن إيمان ونتيجة فهم تام .

إن إصلاح القلوب هو الطريق لإصلاح سياسة الدولة ، وذلك لأن أعظم المخاطر على المسلمين في هذا الزمان هي فساد القلوب ، والعاقل لا يستطيع أن يستعمل النور والهراوة معا في هذا الوقت ، لذا فأنا مضطر إلى الاعتصام بالنور بما أملك من قوة ، فيلزم عدم الالتفات إلى هراوة السياسة ، نعم إن الهراوة ضرورية لوقف تجاوز الكافر والمرتد عند حده ، ولكننا لا نملك سوى يدين اثنتين ، بل لو كانت لنا مائة من الأيدي فما كانت تكفي إلا للنور ، لا يد لنا تمسك بهراوة السياسة» .
سلك حراس الإسلام والإيمان الديني طريقا لا علاقة له بالسياسة ، طريق المرابطة على ثغور القرآن ، وإقامة الأدلة على صدق الإيمان بالله

لقد رسم بديع الزمان النورسي خطة التدرج في الإصلاح ، وقرر الرباط على ثغور الحقائق القرآنية مدافعا عن الإيمان بالله وحارسا للدين ، وكانت «رسائل النور» التي ينسخها تلاميذه ويوزعونها ، والتي بدأ نسخها بآلة «الرونيو» ، ثم حصلوا على حكم قضائي بطباعتها ، لخلوها من كل آثار «السياسة» ، كانت رسائل النور هذه هي الحرب والتنظيم والسياسة التي حفظت للشعب التركي إيمانه الديني ، حتى تطورت الأمور – عبر عقود من السنين – فتحققت نبوءة النورسي وخطته ، واستطاعت الجماهير المؤمنة في تركيا أن تصبح أغلبية ، وعند ذلك حملت رجالات حزب «العدالة» إلى كراسي الحكم ، ليمارسوا إصلاح ما أفسده الزنادقة والملحدون في وطن الخلافة الإسلامية! .

إن السياسة ليست كل الإسلام ، كما أنها ليست مغايرة للإسلام ، وهي من فروع الإسلام ، وليست من أمهات الاعتقاد فيه ، ويستحيل أن تكون لدينا «فروع» إذا لم تكن لدينا أصول وجذور لهذه الفروع .

تلك سنة من سنن الحياة ، ومنهاج لا يجب أن يغفل عنه العقلاء المصلحون! .

الاستبداد المفسد للهوية

محمد عمارة الإثنين، ٠١ أبريل ٢٠١٩ ٠٩:٥٢ م بتوقيت غرينتش

عندما تزوّر إرادة الأمة في الانتخابات ، ويستولي السماسرة وأصحاب المليارات على مقاليد الحكم بقوة التغلب وأجهزة القمع ، يصبح منطق القوة ، بل والبلطجة ، هو السائد في حكم البلاد والعباد!

ولذلك ، لم يكن غريبا استعانة نظام العار الذي حكم مصر على امتداد ثلاثة عقود سبقت ثورة يناير ٢٠١١ ؛ بالبلطجية في إنجاز المهام وتأديب المعارضين ، بل لقد كانت هذه الاستعانة سمة وخطيئة من خطايا هذا النظام!

١- لقد استعان هذا النظام بالبلطجية ، يخرجهم من السجون ومن أماكن الاحتجاز في أقسام الشرطة ، ويسلحهم ، ثم يدفع بهم إلى تأديب الخصوم في الحرم الجامعي وفي الانتخابات ، وحتى المظاهرات السلمية التي تفجرت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م .

٢- كذلك استعان نظام العار هذا بأجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في غسيل مخ الجماهير ، حتى انصرفت هذه الجماهير عن متابعة هذا الإعلام ، لفرط ما تميز به من الفجاجة والنفاق والكذب ، الذي تفوق فيها على مسيلمة الكذاب وعبد الله بن أبي سلول جميعا!

٣- ونظام العار هذا هو الذي وضع الثقافة (ثقافة مصر الإسلامية) في أيدي غلاة العلمانيين ، حتى أصبحت جوائز الدولة في أغلبها تمنح لهم!

٤- ونظام العار هذا هو الذي أفسد التعليم المصري ، في الجامعات وفيما قبل الجامعات ، وفي ظله جُمعت الكتب الإسلامية من مكتبات المدارس وأشعلت فيها النيران ، وذلك لأول مرة في تاريخ مصر! وهو النظام الذي فتح كل الأبواب أمام التعليم الأجنبي ، بعد الإفقار والانهيار الذي أصاب التعليم الوطني والعام!

٥- ونظام العار هذا هو الذي أفسد الذوق المصري بالأغاني الهابطة والفنون المنحلة ، حتى غدت الأغاني التي تتحدث عن الوطنية والعروبة والإسلام غريبة على الأسماع!

٦- ونظام العار هذا هو الذي حوّل مصر إلى دولة الرجل المريض ، فترك الشرق الأوسط لهيمنة الصهيونية والإمبريالية ، بعد أن كانت مصر مركز الحل والعقد في وطن العروبة والإسلام .

٧- ونظام العار هذا هو الذي بدأ عهده بالكلمة الحكمة : «الكفن ليس له جيوب» ، لكن عندما ثار عليه الشعب في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م ، كان العالم يتحدث عن الثروة التي جمعتها الأسرة ، والتي بلغت عشرات المليارات من الدولارات!

إنها بعض من خطايا نظار العار الذي حكم مصر على امتداد ثلاثة عقود ، والتي فجرت الثورة التي أعادت شعب مصر إلى معدنه الأصلي النفيس .

حارس الإيمان الديني

محمد عمارة الإثنين، ١٨ مارس ٢٠١٩ ١١:٥٧ م بتوقيت غرينتش

لقد فرض مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨م) على الشعب التركي المسلم علمانية متوحشة ، ضاهت العلمانية الملحدة التي فرضتها الأحزاب الشيوعية على المجتمعات التي حكمتها . فالطبيعة قد أصبحت بديلا عن الله ، والدين والتراث والقيم والأخلاق ، بل والتاريخ ، وحتى الزي والعادات والتقاليد قد غدت رجعية تسوق المتهمين بها إلى أعواد المشانق!

وأمام هذا التحدي ، طلّق الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي (١٩٢٤-١٣٧٩هـ ، ١٨٧٧-١٩٦٠م) السياسة ، وعكف على القرآن الكريم وحراسة الإيمان الديني ، وقرر أن يستدل بالطبيعة (التي أرادوها إلها) على وجود الله! مستخدما في ذلك العلوم الطبيعية والمنطق والاستدلال العقلي . وكانت «رسائل النور» هي أداة هذه الدعوة التي ركزت على حراسة الإيمان ، ونقض الإلحاد .

ومع ذلك ، لم تترك الدولة العلمانية النورسي ، وإنما جعلت حياته سلسلة من السجن والنفي والحصار والمحاكمات!

ففي سنة ١٩٤٨م ألقي القبض عليه مع ١٥ من مريديه وطلابه ، بتهمة تأليف جماعة سياسية ، ونشر أفكار معادية للنظام القائم ، وإطلاق صفة الدجال السفياني على أتاتورك!

وفي دفاع النورسي (أمام المحكمة) عن نفسه تلاميذه ودعوته ، قال ضمن ما قال :

«إنني أعلن بصراحة تامة أننا لسنا مع زعيم أصدر حسب هواه أوامر في قوة القانون بتحويل جامع «أيا صوفيا» إلى دار للأصنام ، وجعل مقر المشيخة الإسلامية العامة مدرسة للبنات! ولا نجد أنفسنا ملزمين بقبول أمر واقع كهذا إطلاقا ، إنه لا يمكن لأي شعب أن يعيش بدون دين ، هذا دستور عام معترف به في الدنيا كلها ، وإن الكفر المطلق يسبب لصاحبه عذابا أشد إيلاماً من عذاب جهنم في الدنيا نفسها» .

ثم خاطب النروسي قضاته ، متحديا :

«ألا فلتعلموا جيدا بأنه لو كان لي من الرؤوس بعدد ما في رأسي من شعر ، وفصل كل يوم واحد منه عن جسدي ، فلن أحني هذا الرأس ، الذي نذرته للحقائق القرآنية ، أمام الزندقة والكفر المطلق ، ولن أتخلى أبدا عن هذه الخدمة الإيمانية النورية ، ولا يمكنني أن أتخلى .

وما دامت مبادئ الجمهورية لا تتعرض للملاحدة وفقا لمبدأ حرية الضمير والوجدان ، فمن الأولى والأحق أن لا تتعرض لأولئك الذين لا علاقة لهم بالدنيا ، ولا يجادلون مع أهلها ، ويعملون لآخرتهم وإيمانهم ووطنهم بشكل نافع . كما لا يحق لأرباب السياسية أن يحملوا الشعب على التخلي عن الصلاح والتقوى الذين هما بمثابة الغذاء والعلاج ومن أهم الاحتياجات الضرورية لهذا الشعب منذ ألف عام .

لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يمكن لأي شعب أن يعيش بدون دين ، وثبت أيضا أن الشرق ، من الوجهة الدينية ، لا يشبه أوروبا ، وأن الإسلام لا يشبه المسيحية ، لا من حيث الحياة الدنيوية ونظرتها إلى الجماعة والفرد ، ولا من حيث الحياة الآخرة ، وأن الملحد المسلم لا يشبه سائر الملاحدة ، وأنه لا يمكن لأي رقي أو حضارة أن يملأ فراغ التدين الذي أصبح حاجة فطرية لشعب هذا الوطن» .

هكذا دافع النورسي (وهو مكبل بالحديد) عن إسلام الشعب التركي ، وحاكم العلمانية والإلحاد .

وإن الناظر في حياة وحالة الإسلام في تركيا اليوم ، يدرك كيف حكمت محكمة التاريخ لصالح النورسي!

سجين يحاكم ساجنيه

محمد عمارة الجمعة، ٠١ مارس ٢٠١٩ ٠٥:١٣ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٤٤م ، سيق الشيخ المجاهد بديع الزمان سعيد النورسي (١٢٩٤-١٣٧٩هـ ، ١٨٧٧-١٩٦٠م) إلى قفص الاتهام في تركيا ليحاكم بتهمة العداء للجمهورية والعلمانية .

ومن قفص الاتهام ، وهو مكبل بالأغلال ، أخذ الشيخ المجاهد في محاكمة جلاديه ، فقال في دفاعه (ضمن ما قال) : «إنني بعيد عن مسرح الحياة الاجتماعية منذ خمسة وعشرين عاما . ولست أدري ما الذي آل إليه النظام الجمهوري القائم ، فإذا كان في وضع يصدر معه القوانين التي تحد من حرية أولئك الذين يعملون لدينهم وآخرتهم ، وتضعهم تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة ، مفسحا بذلك المجال لاستشراء الإلحاد واستفحاله (لا سمح الله) ، فإني أعلن على مرأى ومسمع منكم جميعا ، ودون أدنى مبالاة . إنه لو كان لي ألف روح ، فإنني مستعد للتضحية بها جميعا في سبيل الإيمان والآخرة ، هذه هي الحقيقة ، ونحن نقولها بكل قوة .

أيا من بعتم دينكم بدنياكم ، أيها التعساء ، افعلوا ما شئتم ، ستكون الدنيا وبالا عليكم ، لقد فُديت هذه الدعوة المقدسة بملايين الأبطال ، ونحن مستعدون لأن نفديها بأرواحنا . إننا نفضل البقاء في السجن ألف مرة على أن نرى الحرمات تنتهك .

في ظل الاستبداد ، لا يمكن أن يقال إن هناك حرية . . حرية العلم أو حرية الضمير أو حرية التعبير أو حرية الدين ، وبقي على طلاب الحرية أن يموتوا أو يبقوا في السجون محتمين بالله تعالى ، قائلين : «حسبنا الله ونعم الوكيل» .

إن الزنادقة والمنافقين قد غرروا بكم ، وصفعوا العدل والحق ، وانحرفوا بالدولة عن وظيفتها الأساس إلى مشاغل لا فائدة منها ، واتخذوا من الاستبداد جمهورية ، ومن الردة نظاما ، ومن الجهل والسفه مدنية ، ومن الظلم قانونا ، وبذلك خانوا وطنهم وضربوه ضربة ما كان الأجنبي يضرب مثلها . أما نحن ، فإننا منتسبون إلى الأمة الإسلامية والأخوة الإسلامية ، نحن حزب الله ، خدم القرآن الكريم» .

بهذه الشجاعة التي لا يرقى إليها إلا من كان مع الله ، فكان الله معه ، حاكم المسجون ساجنيه ، بل وحاكم النظام العلماني الذي فرضه كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨م) على الشعب التركي المسلم .

ولذلك ، فإن على الذين يعجبون من انتصار الشعب التركي المسلم على هذه العلمانية المتوحشة ؛ أن يطالعوا سيرة بديع الزمان النورسي ، وأن يقرأوا سيرة هذا المجاهد ، وأن يطالعوا «رسائل النور» ليعلموا أن القرآن شمس معنوية لا يخبو سناها ولا يمكن إطفاء نورها .

وصدق الله العظيم «يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون» (الصف : ٨) .

أمرنا مترفيها ففسقوا فيها

محمد عمارة الأحد، ١٧ فبراير ٢٠١٩ ٠٧:٥٢ م بتوقيت غرينتش

من الخطايا التي وقعت بمصر في العقود الثلاثة التي سبقت ثورة الغضب التي قادها الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١م :

١- الفقر والإحباط الذي دفع قطاعات من الشباب (الذين لا يجدون عملا ولا مسكنا ولا زواجا) إلى المغامرة بأرواحهم في الهجرة غير الشرعية (عبر البحر المتوسط) ، باحثين عن لقمة العيش في أوروبا! بل لقد دفع الفقر قطاعات من هؤلاء الشباب إلى العمل في خدمة الجيش الإسرائيلي!! بما يعنيه ذلك من خيانة وطنية دفعهم إليها نظام العار الذي سيطر على بلادهم ثلاثة عقود .

٢- ونظام العار هذا هو الذي وفر للسكارى أفخر أنواع الخمور وجميع أنواع المخدرات ، بينما تشكو البلاد من المياه غير الصالحة للشرب ، ووفر للقلة المترفة أفخر أنواع السيارات ، بنسب تفوق نظيرتها في بلاد صنع تلك السيارات! بينما تشكو الجماهير من قلة الأتوبيسات العامة التي تنقل الملايين!

٣- ونظام العار هذا هو الذي أنفق المليارات على بناء القصور والفلل والشاليهات (للقلة المترفة) في الساحل الشمالي ، وهي التي لا تشتغل إلا أسابيع محدودة في العام ، بينما يعيش أكثر من عشرين مليونا (أي ربع تعداد مصر تقريبا) في المقابر والعشوائيات!

٤--ونظام العار هذا هو الذي باع مصانع مصر ، بما فيها الأهرامات الصناعية التي بناها طلعت حرب باشا (١٢٩٣-١٣٦٠هـ ، ١٨٧٦م-١٩٤١م) . . باعها بأسعار تقل عن ثمن الأرض التي بنيت عليها!

٥- ونظام العار هذا هو الذي فتح الأبواب أمام الصهاينة كي يدمروا الزراعة المصرية ، حتى غدت إسرائيل هي التي تزرع القطن (الذي كان مفخرة عالمية للزراعة المصرية) في أفريقيا ، وتصدره للعالم بدلا من مصر!

٦- ونظام العار هذا هو الذي ظل حاضرا دائما وأبدا في مباريات كرة القدم ، وغائبا (في أغلب الأحيان) عن مؤتمرات القمة العربية والأفريقية والدولية!

٧- ونظام العار هذا هو الذي بدأ عهده بقبر مشاريع تقنين الشريعة الإسلامية ، التي أنجزت في عهد الرئيس الراحل أنور السادات (١٣٣٦-١٤٠١هـ ، ١٩١٨-١٩٨١م) .

٨- ونظام العار هذا هو الذي أغلقت في عهده مساجد مصر عقب كل صلاة ، على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الإسلامية الممتد لأكثر من أربعة عشر قرنا .

٩- ونظام العار هذا هو الذي أصبحت فيه مناصب العمد (في القرى) والعمداء (في الجامعات) بالتعيين من قبل أجهزة الأمن ، بعد أن كانت هذه المناصب بالانتخاب الحر حتى في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر!

١٠- ونظام العار هذا هو الذي كرس جهاز الشرطة (الذي زاد عدد أفراده عن عدد الجيش) لحراسة النظام والأسرة الحاكمة ولقهر الشعب ولتزوير الانتخابات ، بحيث لم يعد هناك أي التفات إلى أمن المواطنين!

وهكذا دفعت الخطايا إلى الثورة والانفجار .

يهود الدونمة والأتاتوركية

محمد عمارة الأربعاء، ٢٣ يناير ٢٠١٩ ٠٩:١٧ م بتوقيت غرينتش

لقد فُرض كمال أتاتورك (١٨٨١ – ١٩٣٨ م) على الشعب المسلم في تركيا ، مع العلمانية المتوحشة والفجة ، القومية الطورانية المتعصبة ، ولقد كان يهود الدونمة (الذين تظاهروا بالإسلام ليكيدوا له) وراء صياغة الأيديولوجية الكمالية التي فرضها أتاتورك بحد السيف على الشعب التركي المسلم .

ففي ميدان الأخلاق ، بعثت العلمانية التركية (بإيعاز من يهود الدونمة) «مذهب اللذة» ، المذهب الكلبي القديم ، فكان مدرس الفلسفة يقول للتلاميذ :

«يجب عليكم إيقاظ هذه الأمة من سباتها الطويل ، عليكم أن ترشدوا آباءكم وأمهاتكم ، ليس هناك شيء تستطيعون أخذه منهم والإفادة منه ، لا تخشوا آباءكم وأمهاتكم ، بل قولوا لهم الحقيقة . الدنيا كلها ليست إلا لحظة لذة ونشوة ، فقد أتيتم أنتم إلى الدنيا نتيجة لحظة لذة ، وما دامت لحظة اللذة سبب وجودنا ، إذن يجب أن تكون حياتنا وغايتنا هي اقتناص اللذة . إن أمهاتكم لسن إلا معامل تفريخ ، وليس أباؤكم إلا مكائن الضغط ، فالإنسان ليس إلا آلة وماكينة»!!

ومع مذهب اللذة (الكلبي) هذا ، أباح القانون زواج الأخوات من الرضاعة!!

أما في القومية ، فلقد أحلوا نزعة القومية الطورانية المتعصبة محل رابطة الأمة والأخوة الإسلامية . وكان المنظّر الأول والأكبر لهذه القومية الطورانية «تكين ألب» ، وهو يهودي اسمه الحقيقي «موئير كوهين» .

ولقد أصبح كتابه «طوران» الكتاب المقدس لهذه النزعة القومية . وله أيضا كتاب «ماذا يمكن أن يكسب الأتراك من هذه الحرب العالمية الأولى» ، وفيه دعا الأتراك إلى هجر الرابطة الإسلامية والجامعة الإسلامية ، والاتجاه نحو العنصر التركي ، وحضارة تركية تكون منفصلة عن الدين الإسلامي وعن الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية ، ومقطوعة الصلة بالأمة الإسلامية .

وله كذلك كتاب «سياسة التتريك» الصادر في إسطنبول عام ١٩٢٨ م ، وكتاب «الكمالية» الصادر عام ١٩٣٦ م ، وفيه يقول : «إن الأمة التركية قد انسلخت من شرقيتها لتأخذ طريقها إلى الغرب» .

وعندما مات هذا المنظّر اليهودي للكمالية الأتاتوركية في عام ١٩٦١ م أقامت له جمعية التراث التركي تأبينا حضره ابنه إسحاق كوهين!!

نعم . . لقد صنع يهود الدونمة هذا الذي صنعوه بالإسلام والخلافة الإسلامية ، مثلما صنعت الصهيونية اليهودية بالعرب على أرض فلسطين ، فعضوا جميعا اليد الوحيدة التي أحسنت إليهم عبر تاريخهم الطويل ، فعلى امتداد تاريخهم في المجتمعات الغربية المسيحية ، مارس الغربيون معهم كل ألوان الاحتقار والاضطهاد والإذلال ، بينما كانت الحضارة الإسلامية والمجتمعات الإسلامية هي الملاذ الآمن لهؤلاء اليهود على مر هذا التاريخ ، ومع ذلك ، تحالفوا مع جلاديهم ضد الذين أحسنوا إليهم! وكانوا أدوات المسخ والنسخ والتشويه للهوية الإسلامية ، ورسل العلمنة والتغريب في عالم الإسلام!

وتلك ظاهرة اجتماعية وفكرية وسياسية تحتاج في تشخيصها ودراستها إلى الأطباء النفسيين!

وإذا كان ذلك غريبا وعجيبا ، فإن الأغرب والأعجب أن هناك من لا يزال يسير على هذا الطريق (طريق التغريب والعلمنة والتعصب العرقي) حتى هذه اللحظات!

لهذا كانت ثورة يناير

محمد عمارة الخميس، ٠٣ يناير ٢٠١٩ ٠٧:٢٥ م بتوقيت غرينتش

من الخطايا التي فجرت الثورة الشعبية المصرية ، التي قادها الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ :

١ ـ خطيئة الحصار الظالم الذي فرضه نظام العار على مليون ونصف المليون من سكان قطاع غزة ، وذلك كراهية في الحركة الإسلامية «حماس» المنتخبة ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني! وخدمة لإسرائيل ، وبهذا الحصار الظالم الذي تجاوز عمره السنوات ، والذي مات فيه الكثيرون مرضا وجوعا ، برئت ذمة الله ورسوله من نظام العار هذا ، فلقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما أهل عرصة (مكان) بات فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله» .
اقرأ أيضا : حماس : لقاءات القاهرة أفضت إلى تفاهمات لتخفيف حصار غزة

٢ ـ ونظام العار هذا هو الذي – مع حصاره لأهل غزة وعدائه للمقاومة الفلسطينية – طبع العلاقات مع الكيان الصهيوني وتاجر أركانه من السماسرة واللصوص ، الذين يسمون أنفسهم رجال أعمال – تاجروا مع الصهاينة ، فأمدوهم بالغاز المصري بثلث السعر العالمي وقودا لآلة الحرب الصهيونية ، وباعوا للصهاينة الحديد والأسمنت الذين تبنى بهما المستووطنات الصهيونية وجدار الفصل العنصري الذي ابتلع القدس وفلسطين! .

٣ ـ ونظام العار هذا هو الذي فكك مفاصل المجتمع المصري ، بتدمير النقابات المهنية والعمالية ، ومسخ الأحزاب السياسية ، ومحاولة إفساد القضاء المصري بالتغريب والترهيب ، والانتدابات والإعارات ، والاختراق بواسطة ضباط الشرطة الذين يحصلون على ليسانس الحقوق ، لتمتلئ بهم مقاعد النيابة ومنصات القضاء! .

٤ ـ ونظام العار هذا هو الذي خلق في مصر – بلد النيل الذي هو أطول أنهار العالم – ولأول مرة في التاريخ «مشكلة عطش» كما جعل الشعب المصري يقدم الضحايا في الزحام على الحصول على رغيف العيش الحاف! .

٥ ـ ونظام العار هذا هو الذي لوث مياه النيل ، بعد أن كانت أدبيات المصري القديم في زمن الفراعنة – كما جاء في كتاب «متون الأهرام» – يتقرب إلى خالقه يوم الحساب بأنه لم «يلوث مياه النيل»! .

بل لقد أصبح جريان ماء النيل من بلاد المنبع إلى مصر مهددا ، لأول مرة في التاريخ ، بسبب الهوان الذي أوقعه نظام العار هذا بمصر .
اقرأ أيضا : إثيوبيا تبدأ بإنتاج الطاقة من سد النهضة بنهاية ٢٠٢٠

٦ ـ ونظام العار هذا هو الذي أوقع ٤٠٪ من سكان مصر تحت خط الفقر ، بينما حاز قلة من اللصوص والسماسرة الأرقام الفلكية من الثروات التي جمعت من السحت والحرام!

٧ ـ ونظام العار هذا هو الذي اجتمعت فيه الثروة والسلطة بيد قلة من المحتكرين فأعاد مصر – ثانية – إلى ما هو أبشع من الواقع الذي ثارت عليه ثورة يوليو ١٩٥٢ ، التي جعلت من أهدافها : «إسقاط سيطرة رأس المال على الحكم!» .

٨ ـ ونظام العار هذا هو الذي زور إرادة الأمة ، فيما سمي بالانتخابات والاستفتاءات ، على النحو الذي لا نظير له في أي بلد من بلاد الدنيا .

فهل بعد هذه الخطايا – التي أشرنا إلى طرف منها – يستغرب البعض هذا العمق والشمول الذي تفجر في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟!

اقرأ أيضا : دلالات ثورة يناير في التاريخ المصري المعاصر

علمانية وإلحاد

محمد عمارة الأحد، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨ ٠٦:٥١ م بتوقيت غرينتش

كانت تركيا كمال أتاتورك (١٨٨١ – ١٩٣٨م) هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي طُبقت فيها وفرضت عليها العلمانية الكاملة ، بل والمتوحشة والمجنونة!

فلقد تم تحريم تدريس الدين في المدارس ، وبُدلت الحروف العربية في الكتابة بالحروف اللاتينية ، ففقد الشعب ذاكرته الإسلامية ، وانقطعت صلاته بتاريخه وتراثه الإسلامي ، وحرّموا الأذان باللغة العربية ، وجاؤوا بالقانون السويسري ليحكم الأحوال الشخصية للأسر التركية المسلمة ، ومُنع طبع الكتب الإسلامية ، وتم تغيير الزي ، وطلب من علماء الإسلام لبس القبعات بدلا من العمائم ، وشُنق منهم الكثيرون الذين رفضوا زي الخواجات! ووصل الأمر إلى حد خشية الآباء تعليم أبنائهم آيات القرآن الكريم ، بل وإخفاء المصاحف حتى لا تظهر في البيوت!

وحلت – في الثقافة والفكر والإعلام والتعليم – كلمات «الطبيعة والتطور والقومية التركية» محل كلمات «الله والرب والخالق والإسلام»!

وأصبح الإيمان بالله والغيب والملائكة والبعث جهلا يثير سخرية النخبة العلمانية وغضب الحكام ، وصدرت في إسطنبول عام ١٩٣٢م «دائرة معارف الحياة» ، وجاء فيها بالحرف الواحد :
«إن الفكرة التي تريد الأديان الموجودة حاليا أن تبينها هي أن الله واحد ، وأنه هو الذي خلق الكون ، ولكن التقدم العلمي بدأ يوضح شيئا فشيئا بأن هذه الفكرة باطلة ، وأنه لا وجود لشيء اسمه الله ، وقد انتشرت فكرة عدم الاعتقاد بالله بين أوساط المثقفين»!

وجاء في هذه الموسوعة – أيضا – تحت عنوان «آدم وحواء» :

«تذكر كتب الأديان أن آدم هو أول إنسان أتى إلى الدنيا ، فحسب الأساطير الدينية ، فإن الله قام بخلق الإنسان بعد الأرض ، كما خلق في الوقت نفسه امرأة باسم حواء ووضعهما في الجنة ، ولكنهما طردا من الجنة ونزلا إلى الأرض بعد قيامهما بأكل الثمرة التي حرمت عليهما ، ومن تناسلهما وُجد الناس الحاليون ، ويستحيل اليوم الإيمان بهذه الأسطورة الدينية ، ذلك لأن العلم كشف تقريبا عن كيفية ظهور الإنسان»!

ولم يقف الأمر عند نشر المادية والإلحاد والسخرية من الدين في دوائر المعارف وكتب النخبة ، وإنما فرض الإلحاد على مناهج التعليم وعقول التلاميذ الصغار ، فجاء في كتاب «اللغة التركية والأدب التركي» الذي يدرسه الطلاب في المدارس : «من المعلوم أن الإنسان مخلوق من قبل الطبيعة»!

وفي إنكار النبوة والوحي والرسالة ، جاء في هذا الكتاب : «كان الإنسان في أول الأمر عبد للطبيعة ، ثم أضيفت عبودية أخرى إلى هذه العبودية ، وهي العبودية للأشخاص الذين ادعوا وصول القوة والحكم لهم من السماء»!!

ووقف المعلم في المدرسة مخاطبا تلاميذه الصغار قائلا : «أيها الصغار ما رأيكم هل هناك شيء اسمه الله؟! فلما صرخ أحد التلاميذ قائلا : «نعم يوجد» ، ضحك المعلم وقال : «لا وجود لمثل هذا الشيء أيها الصغار ، فهذه حكايات العجائز ، وهي كذب»!

نعم ، لقد فرض هذا الكفر والإلحاد على تركيا ، لكن الإيمان الإسلامي صمد ، بل قذف بهذا الغلو العلماني إلى مزبلة التاريخ ، فهل يتعظ غلاة العلمانيين؟!

ثورة على نظام العار

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٢ أكتوبر ٢٠١٨ ٠٣:٥٥ م بتوقيت غرينتش

يتساءل البعض : لماذا ثار الشعب المصري هذه الثورة الشعبية العارمة والشاملة والسلمية ، المنقطعة النظير في العمق والصدق والشمول ، تلك الثورة التي فجرها الشباب في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م – ٢١ صفر ١٤٣٢هـ؟

للإجابة على هذا السؤال ، ولفهم هذه الحقيقة ، علينا أن ندرك أن هذه الثورة إنما تفجرت ضد كم هائل من «الخطايا» التي تراكمت على امتداد ثلاثة عقود ، ولم تكن مجرد اعتراض على عدد من «الأخطاء» .

لقد صرحت مصادر صهيونية قبل أسابيع من تفجر هذه الثورة بأن نظام حسني مبارك إنما يمثل كنزا استراتيجيا للأمن الإسرائيلي!! وهذا التصريح الصهيوني إنما يشير إلى «عار» لم يسبق له مثيل في نظم الحكم التي تعاقبت على حكم مصر ، التي هي كنانة الله في أرضه وحامية الإسلام والعروبة على مر التاريخ .

ونظام العار هذا ، الذي تفجرت هذه الثورة لاقتلاعه ، هو الذي حرض على الغزو الأمريكي/ الغربي للعراق عام ٢٠٠٣م ، ذلك الغزو الإمبريالي الذي حقق مصالح الأعداء عندما دمر العراق ، وهو القوة الأولى في الشرق العربي ، وصنع بذلك مأساة من أكبر مآسي العرب والمسلمين في القرن العشرين ، وتسبب في تجزئة العراق وسيطرة أمريكا والتشيع الصفوي على مقدراته ، وتحويل ثلث شعبه إلى شهداء وأرامل ويتامى ولاجئين!

ونظام العار هذا هو الذي أيد الغزو الأمريكي/ الغربي لأفغانستان عام ٢٠٠١م ، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي «بوش الصغير» قد أعلن أن هذا الغزو إنما يأتي في سياق «حملة صليبية» على الإسلام والمسلمين ، كما أعلن بعد عامين من ذلك التاريخ ، إبان حربه على العراق ، وأنها حرب عادلة بالمقاييس التي وضعها القديس «أوغسطين» (٣٥٤ – ٤٣٠م) و»توما الإكويني» (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) و»مارتن لوثر» (١٤٨٣ – ١٥٤٦م) وغيرهم!!

ونظام العار هذا هو الذي أيد الغزو الإثيوبي للصومال ، ذلك الغزو المدعوم أمريكيا والذي أسقط حكومة المحاكم الشرعية ، وأدخل الصومال في دوامة العنف والدمار .

ولقد صرح رأس نظام العار هذا يومئذ فقال : «نحن نتفهم التدخل الإثيوبي في الصومال»! هذا التدخل (الغزو) الذي قاده «ميليس زيناوي» الذي كان يهدد بقطع مياه النيل عن مصر والسودان!

ونظام العار هذا هو الذي عاش على امتداد ثلاثة قرون يقدم نفسه للغرب باعتباره المحارب للمد الإسلامي ، والحامي لأمن إسرائيل!

ونظام العار هذا هو الذي تواطأ وغض الطرف عن الحرب العدوانية المدمرة التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان عام ٢٠٠٦م ، وعلى غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م والتي دمرت وقتلت البشر والشجر والحجر .

تلك بعض من الخطايا التي اقترفها نظام العار ، والتي فجرت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م .

خمس ثورات كبرى

محمد عمارة الإثنين، ١٠ سبتمبر ٢٠١٨ ٠١:٤٢ ص بتوقيت غرينتش

«وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم» ، بل وظلموا البلاد والعباد!

لقد عرفت مصر الثورات الشعبية في عصرها الحديث ، بأكثر مما عرفت كثير من البلاد .

ثارت ثورة شعبية قادها «مجلس الشرع» المكون من علماء الأزهر عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) ضد الوالي التركي «خورشيد باشا» وخلعته عن حكم البلاد ، رغم أنه مولى من قبل السلطان ، ويومئذ أعلن السيد عمر مكرم (١١٦٨ - ١٢٣٧ هـ ، ١٧٥٥ - ١٨٢٢م) ، باسم «مجلس الشرع» ، أن الأمة هي مصدر السلطات ، وقال ، «إن من أولى الأمر هم العلماء وحملة الشريعة ، والسلطان العادل ، ولقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة . حتى الخليفة والسلطان ، إذا سار فيها بالجور ، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه»!

ولقد اختار «مجلس الشرع» - باسم أهل البلاد - محمد علي باشا واليا على مصر ، ونزل السلطان العثماني على إرادة أهل البلاد .

وثارت مصر ثورة شعبية كبرى عام (١٢٩٨هـ ، ١٨٨١م) بقيادة أحمد عرابي باشا (١٢٥٧ - ١٣٢٩هـ ، ١٨٤١ - ١٠١١م) شارك فيها الشعب والجيش ، عندما طلبت البلاد الحرية والدستور ، فقال الخديوي توفيق (١٢٦٩ - ١٣٠٩هـ ، ١٨٥٢ - ١٨٩٢م) متحديا إرادة الأمة : «لقد ورثناكم عن آبائنا وأجدادنا ، وإنما أنتم عبيد إحساناتنا»! فأعاد عرابي ، وهو على رأس الجيش والشعب بميدان عابدين ، كلمات الفاروق عمر بن الخطاب : «لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا ولا عقارا ، ووالله الذي لا إله غيره إننا لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم»!

ولقد استمرت الثورة الشعبية لأكثر من عام ، حتى أخمدها الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م .

وتفجرت بمصر ثورتها الشعبية الكبرى عام (١٣٣٧هـ ، ١٩١٩م) بقيادة الشيخ سعد زغلول باشا ، ابن الأزهر الشريف وتلميذ جمال الدين الأفغاني والابن البار للإمام محمد عبده ، وهي الثورة التي قامت ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر ، والتي دامت مشتعلة لأكثر من عامين ، وكان الأزهر الشريف منطلق الثورة وحصن الثوار ، حتى لقد اقتحمه الإنجليز ، وعاثوا فيه فسادا ، كما سبق وصنع بونابرت إبان ثورة القاهرة على الاحتلال الفرنسي لمصر عام (١٢١٣هـ ، ١٧٩٨م) .

وثارت مصر ثورتها الرابعة في العصر الحديث عام (١٣٧١هـ ، ١٩٥٢م) بقيادة الضباط الأحرار والجيش المصري ، ومن ورائه الشعب ، ضد الاستبداد والفساد والمظالم الاجتماعية التي جعلت ثروات البلاد حكرا على نصف في المائة من السكان .

لكن الثورة الشعبية الخامسة ، التي فجرها الشباب في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (٢١ صفر ١٤٣٢هـ) ، هؤلاء الشباب الذين سبقوا آباءهم وأجدادهم ، ثم اجتذبوا إلى الثورة الآباء والأجداد والأمهات والجدات وحتى الأطفال . لكن هذه الثورة التي تفجرت في كل ربوع البلاد والتي انخرط في أتونها كل العباد ، قد مثلت تغييرا نوعيا في مستوى الشعبية التي ميزت ثورات مصر في العصر الحديث والواقع المعاصر والمعيش ، فلماذا كان هذا التغيير النوعي في مستوى العمق والشعبية لثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؟

ذلك هو موضوع الحديث القادم إن شاء الله .

كيف يوحد الإسلام الإثنيات؟

محمد عمارة الإثنين، ٢٧ أغسطس ٢٠١٨ ٠٩:٠٥ م بتوقيت غرينتش

كان بديع الزمان سعيد النورسي (١٢٩٤ – ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧ – ١٩٦٠م) داعية الأخوة الإسلامية والجامعة الإسلامية ، والعدو اللدود للتعصب القومي الذي يمزق هذه الأخوة الإسلامية ، ويفتت رابطة الأمة الإسلامية التي هي فريضة إلهية «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» (الأنبياء ٩٢) .

ورغم أن النورسي كردي الجنس ، فلقد رفض الدعوات الكردية لإقامة دولة كردستان ؛ لأن هذه الدعوات هي جزء من المخطط المعادي لوحدة أمة الإسلام وتكامل دار الإسلام .

رفض النورسي هذه الدعوة الكردية القومية الانفصالية – التي تمزق الوحدة الإسلامية – عندما دعا إليها الصحفي الكردي «رفعت بك» الذي أرسل إلى النورسي رسالة يطلب فيها تأييده لهذه الدعوة ، كما رفض هذا التوجه الكردي – مرة ثانية – عندما أسس بعض الأكراد «جمعية تعالى الأكراد» – التي رأسها السيد عبد القادر – والتي طلبت تأييد النورسي لانفصال الأكراد في دولة مستقلة .

ورغم العداء الشديد بين النورسي والنظام العلماني الذي أقامه مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ – ١٩٣٨م) في تركيا ، فلقد رفض تأييد الثورة الكردية التي قادها في شرقي تركيا الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥م ، وكانت هذه الثورة حريصة على تأييد النورسي لها ، لما له من مكانة علمية ، ولما له من طلاب وأتباع ومريدين ، فأرسلت إليه حسين باشا – أحد رؤساء العشائر الكردية – يطلب تأييده للثورة ضد كمال أتاتورك ، ويومئذ دار بينهما الحوار التالي الذي يجب أن يقرأه أكراد اليوم ويعوه .
لقد ذهب «حسين باشا» إلى بديع الزمان ، وهو يتعبد في جبل «أرك» وقال له :
–لقد أتيت لكي أستشيرك في أمر ، إن جنودي على استعداد تام ، ولدي الأسلحة والذخائر والخيول ، ونحن في انتظار إشارة منك .
–ماذا تقول؟ وماذا في نيتك أن تعمل؟ من ستحارب؟
–سأحارب مصطفى كمال .
–ومن هم جنود مصطفى كمال؟
–لا أدري ماذا أقول! هم العساكر كما تعلم .
–إن هؤلاء العساكر هم أبناء هذا الوطن ، أي أقربائي وأقرباؤك ، فعلى من ستطلق النار؟ وعلى من سيطلقون النار؟ فكر وافهم ، أتريد أن يقتل أحمد محمدا وأن يقتل حسن حسينا؟!

ثم كتب النورسي إلى زعيم الثورة الكردية الشيخ سعيد بيران يقول له :
«نحن مسلمون ، والأتراك إخواننا ، فلا تجعلوا الأخ يقاتل أخاه ، فهذا لا يجوز شرعا ، إن السيف لا يشهر إلا بوجه الأعداء الخارجيين ، ولا يستعمل السيف في الداخل ، إن السبيل الوحيد أمامنا للخلاص في هذا الزمان هو القيام بإرشاد الناس إلى حقائق القرآن والإيمان ، ومكافحة الجهل ، لذا أرى أن تصرفوا النظر عن محاولتكم هذه لأنها محكومة بالإخفاق ، إذ سيهلك الآلاف من الرجال والنساء بسبب حفنة من القتلة والمجرمين» .
لقد وقف النورسي هذا الموقف قبل ثمانين عاما ، فهل يعيه أكراد القرن الواحد والعشرين؟!

عالمان.. ومدنيتان

محمد عمارة الإثنين، ١٣ أغسطس ٢٠١٨ ٠٦:١٩ م بتوقيت غرينتش

بعد أن انتقد العالم الجليل الشيخ بديع الزمان النورسي ، صاحب «رسائل النور» وإمام «جماعة النور» في تركيا (١٢٩٤ – ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧ – ١٩٦٠م) ، المدنية المادية الغربية ، تحدث عن الخصائص التي ميزت الشريعة الإسلامية عن تلك المدنية الغربية ، فقال :

– إن نقطة استناد مدنية الشريعة الإسلامية هي الحق ، بدلاً من القوة ، والحق من شأنه العدالة والتوازن .

– وهدفها : الفضيلة ، بدلا من المنفعة ، والفضيلة من شأنها التجاذب .

– وجهة الوحدة فيها والرابطة التي تربط بها المجموعات البشرية : الرابطة الدينية والوطنية والمهنية ، بدلا من العنصرية ، وهذه شأنها : الأخوة الخالصة والسلام والوئام والذود عن البلاد عند تجاوز الأجانب .

– ودستورها في الحياة : التعاون بدل الصراع والجدال ، والتعاون من شأنه : التساند والاتحاد .

– وتضع الهدى بدل الهوى ليكون حاكماً على الخدمات التي تقدم للبشر ، وشأن الهدى : رفع الإنسانية إلى مراتب الكمالات .

وبعد هذا التحديد لخصائص كل من المدنية الغربية والمدنية الإسلامية ، رفض النورسي إمكانية «التلفيق» بين هاتين المدنيتين لتناقض سماتهما وهويتهما ومقاصد كل منهما ، واستدل على استحالة هذا «التلفق» بفشل المدنية الغربية (ذات الجذور اليونانية والرومانية) في الاستيعاب الحقيقي والامتزاج الحقيقي بالديانة النصرانية ، رغم مرور القرون على انتشار النصرانية في فضاء تلك المدنية الغربية ، وفي هذه الحقيقة قال بديع الزمان النورسي :

«إن دهاء الرومان واليونان (أي حضارتهما) وهما التوأمان الناشئان من أصل واحد ، قد حافظا على استقلالهما وخواصهما رغم مرور العصور وتبدل الأحوال ورغم المحاولات الجادة لمزجهما بالنصرانية أو دمجهما ، فلقد ظل كل منهما كالماء والدهن لا يقبلان الامتزاج ، بل إنهما يعيشان بروحهما بأنماط متنوعة وأشكال مختلفة .

فلئن كان التوأمان ، مع وجود عوامل المزج والدمج الداعية له ، لم يمتزجا طوال تلك الفترة ، فكيف يمتزج نور الهداية الذي هو روح الشريعة مع ظلمات تلك المدنية التي أسسها دهاء روما؟! لا يمكن بحال من الأحوال أن يمتزجا أو يُهضما معا!

ولم يكن النورسي بهذا التحليل العميق لخصائص كل من المدنية الغربية والمدنية الإسلامية داعية لحرب ثقافات أو صدام حضارات ، وإنما كان منبها على سنة الله في تمايز الحضارات وتعدد الثقافات ، وداعيا إلى تعايش وتحاور وتعارف هذه المدنيات والحضارات والثقافات ، فالإسلام يريد هذا العالم «منتدى مدنيات وثقافات وحضارات» ، تتحاور وتتفاعل فيما هو مشترك إنساني عام (وخاصة في العلوم الدقيقة والمحايدة) ، وتتمايز في البصمات الثقافية والهويات الحضارية ، دونما تبعية ونسخ وذوبان ، ودونما تعصب وانغلاق وصدام .

الأمة مصدر السلطات

محمد عمارة الأحد، ٠٥ أغسطس ٢٠١٨ ١٠:٥٣ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م) بلغت مظالم الجند العثماني وفوضاهم الذروة ، وأمام ضعف الوالي العثماني «خورشيد باشا» ومظالمه هو الآخر ، تصاعدت الثورة الشعبية الدستورية التي قادها العلماء ، فأضرب علماء الأزهر وطلابه عن حلقات الدرس ، وماجت القاهرة بالمظاهرات التي قصدت منازل العلماء .

وكان «مجلس الشرع» هو القيادة الشعبية للأمة منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) ، ومن أبرز علمائه السيد عمر مكرم ، والشيخ محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرقاوي ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ مصطفى الصاوي ، والشيخ سليمان الفيومي .

وفي صبيحة يوم الأحد ١٢ صفر ١٢٢٠هـ (١٢ أيار/ مايو ١٨٠٥م) انعقد «مجلس الشرع» في «بيت القاضي» – دار الحكمة الكبرى – وسط جماهير الشعب الثائرة ، والتي بلغ عددها أربعين ألفا ، وتمثل طبقات الأمة وأجيالها ، وكان هتاف الجماهير وصراخها : «شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم» . . «يا رب يا متجلي أهلك العثمنلي» . . «يا لطيف يا لطيف» . . «حسبنا لله ونعم الوكيل» .

وطلب «مجلس الشرع» من «القاضي» استدعاء وكلاء الوالي العثماني ، فحضر «سعد آغا الوكيل» و»بشير أغا» و»عثمان أغا كتخدا» و»الدفنار» و»الشمعدانجي» .

وأصدر «مجلس الشرع» الوثيقة التي سماها المؤرخون «وثيقة الحقوق» ، والتي التزم بها أركان الدولة ووكلاء الوالي خورشيد باشا ، وهي الوثيقة التي تعتبر أولى وثائق حقوق الإنسان بالشرق في العصر الحديث .

ويحدد «الجبرتي» المظالم التي صار ضدها الشعب ، والتي اجتمع لأجل رفعها «مجلس الشرع» فيقول إنها : تعدي طوائف العسكر وإيذاؤهم للناس ، وإخراجهم من مساكنهم ، والمظالم والإتاوات التي فرضوها على الناس ، وتحصيل المال الميري قبل مواعيده ، ومصادرة أموال الناس بالدعاوى الكاذبة .

أما المؤرخ الفرنسي «فولابل» ، صاحب كتاب «مصر الحديثة» ، وواضع الجزء التاسع والجزء العاشر من كتاب «وصف مصر» ، والذي سمى الوثيقة التي وضعها «مجلس الشرع» «وثيقة الحقوق» ، فإنه يحدد مطالبها ، فإذا هي :

١– ألا تفرض من اليوم ضريبة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان .

٢– وأن يجلو الجنود عن القاهرة ، وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة .

٣– وألا يُسمح بدخول أي جندي إلى القاهرة حاملا سلاحه .

٤– وأن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وهكذا تحركت الجماهير ضد المظالم السياسية والاقتصادية وضد أجهزة القمع ، وهكذا كان «مجلس الشرع» السلطة القائدة للأمة ، منذ الثورة على الحملة الفرنسية وحتى الثورة على مظالم الولاة العثمانيين .

تجفيف منابع التدين بالعلمانية

محمد عمارة الإثنين، ٠٤ يونيو ٢٠١٨ ٠٤:٠١ م بتوقيت غرينتش

في السنوات التي حكم فيها حسني مبارك (١٩٨١ – ٢٠١١) ، وفي مواجهة جماعات العنف المتسربلة بغلالات إسلامية ، بدأت الدولة مرحلة التكريس لطابعها البوليسي ، فقوات أمن الدولة التي تحرس النظام وتقمع المعارضة وتزور إرادة الأمة في الانتخابات ، قد زاد عددها على عدد الجيش!

وتم الخلط بين الإرهاب – الذي لم يجر تعريفه – وبين الإسلام ، حتى لقد جمعت الكتب الإسلامية من المدارس وأشعلت فيها النيران ، وذلك لأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية الممتد لأكثر من أربعة عشر قرنا!

وبعد أن كانت مصر قد ألغت الماسونية وأغلقت محافلها عام ١٩٦٠ ، عادت في عهد مبارك أندية الروتاري والليونز – وهي بدائل الماسونية – إلى الانتشار الأخطبوطي في مصر ، تحت رعاية زوجة مبارك وأخيها الذي كانت الأنوار وشجرة عيد الميلاد تضيء قصره في الكريسماس ؛ حتى لكأنه في الفاتيكان .

ولقد استقطبت هذه الأندية المشبوهة قطاعات واسعة من النخبة المصرية في الثقافة والإعلام والإدارة ورجال الأعمال ، وسيطر على الثقافة في عهد مبارك غلاة العلمانيين الذين أعلن كبيرهم عن عزمه محاربة التوجه الديني بالخيال المادي! وكادت جوائز الدولة أن تكون وقفا على المتمركسين وغلاة العلمانيين .

وتبلورت في مصر لأول مرة في تاريخها ظاهرة التمرد على الدين التي تحمي الدولة رموزها ، فتفرض على قاعات الدرس بالجامعات وتعدل قانون الحسبة مرتين لتحميهم من المساءلة القانونية والقضائية ، بل وتخصص لحمايتهم وحماية منازلهم قطاعات من قوات أمن الدولة ، التي احترفت قمع المعارضة الإسلامية وإقامة سلخانات التعذيب لخصوم النظام .

واتسع نطاق التضييق على التدين ، حتى الشعائري منه والشكلي ، فالمساجد تغلق عقب كل صلاة ، ومباحث أمن الدولة هي التي تتحكم في تعيين الخطباء بوزارة الأوقاف ، ومن يريد الاعتكاف في رمضان عليه أن يقدم صورة بطاقة هويته إلى مباحث أمن الدولة ليوضع في قوائم المراقبين المرشحين للاعتقال عند الاقتضاء ، بل لقد أصبح تحفيظ القرآن بالمساجد نشاطا غير مرغوب فيه ، يتم استدعاء القائمين به إلى مباحث أمن الدولة ليواجهوا بالتهديد والترهيب والوعيد ، بل ويُمنعوا من دخول المسجد فترات تقصر أو تطول .

ولقد أصبح إحياء السنن الإسلامية ، وحتى أشكال التدين من «مكروهات الدولة» ، فزوجة الرئيس لا تطيق رؤية الحجاب والمحجبات ، ووزارة الأوقاف بذلت في محاربة النقاب ما لم تبذله في محاربة تهويد القدس وفلسطين .

وجرى العمل على تجفيف منابع التدين بمصر ، وإيجاد البدائل التي أرادوا بها ملء القلوب والعقول بالفنون الهابطة والأغاني الخليعة ودفع الشباب إلى طرق الحرام بعد أن احتكروا الثروة وأغلقوا سبل الحلال أمام هذا الشباب .

لكنهم لم ينتبهوا – وهم في سكرتهم يعمهون – إلى أن الله غالب على أمره وعلى أمرهم الذي يريدون ويمكرون!

الأسير يحاكم آسره

محمد عمارة الخميس، ٢٤ مايو ٢٠١٨ ٠٧:٥٦ م بتوقيت غرينتش

من يهن يسهل الهوان عليه . . بل ويسهل هوانه على الآخرين!

أما الذين يعتزون بذواتهم – دون غرور – وبدينهم – دون تعصب – وبحضارتهم – دون انغلاق – فإنهم هم الذين ينتزعون الاحترام والتقدير حتى من الأعداء!

وفي سيرة العالم التركي بديع الزمان النورسي (١٢٩٤ – ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧ – ١٩٦٠م) عندما وقع أسيرا إبان الحرب العالمية الأولى بيد الجيش القيصري الروسي ، درس إسلامي بليغ في دلالته على عزة المسلم حتى عندما يكون أسيرا في قبضة الأعداء .

فعندما زار القائد الروسي «نيكولا نيكولافيج» – وهو خال القيصر – معسكر الأسرى ، قام جميع الأسرى تحية له ما عدا بديع الزمان! ولاحظ القائد العام ذلك ، فرجع ومر ثانية أمام النورسي ، فلم يقم له كذلك ، وتكرر المشهد للمرة الثالثة دون جدوى ، وعند ذلك دار هذا الحوار بين خال القيصر القائد العام وبين الشيخ الأسير :

– الظاهر أنك لم تعرفني!

– بل عرفتك ، إنك خال القيصر والقائد العام في جبهة القوقاز .

– إذن ، فلم تستهين بي؟!

– كلا إنني لم أستهن بأحد ، وإنما فعلت ما تأمرني به عقيدتي .

– وماذا تأمرك عقيدتك؟

– إنني عالم مسلم ، أحمل في قلبي إيمانا ، والذي يحمل في قلبه إيمانا هو أفضل من الذي لا إيمان له ، ولو أنني قمت لك لكنت إذن قليل الاحترام لعقيدتي ومقدساتي ، لذلك لم أقم لك .

– لقد أهنتني وأهنت جيشي وأمتي بإطلاقك عليّ صفة عدم الإيمان ، لذلك يجب تشكيل محكمة عسكرية للنظر في أمرك . ولقد انعقدت المحكمة العسكرية لمحاكمة الشيخ الأسير بديع الزمان النورسي ، وأصدرت ضده الحكم بالإعدام!

وساعة التنفيذ ، ساقه الجنود والضباط الروس إلى ساحة الإعدام ، وكان القائد «نيكولا نيكولافيج» يراقب المشهد ، فرأى النورسي وهو في حالة من الابتهاج يقول للضابط :

– أرجو أن تسمح لي بلحظات أؤدي فيها واجبي الأخير .

وتوضأ وصلى ركعتين ، وإذا بالقائد الروسي – خال القيصر – يتقدم إلى هذا الشيخ الأسير بعد فراغه من الصلاة قائلا :

– أرجو منك المعذرة ، كنت أظنك قد قمت بعملك قاصدا إهانتي ، ولكنني واثق الآن أنك كنت تنفذ ما تأمرك به عقيدتك وإيمانك ، ولذلك فقد ألغيت قرار المحكمة بإعدامك ، وإنني أهنئك على صلابتك في عقيدتك ، وأرجو المعذرة مرة أخرى!!

تلك هي شيم العلم والعلماء الذين يحترمون ذواتهم وعقائدهم فينتزعون الاحترام حتى من الأعداء ، وحتى عندما يكونون أسرى في قبضة هؤلاء الأعداء!

الافتراء على الأسس والمؤسسين

محمد عمارة الأحد، ٢٠ مايو ٢٠١٨ ٠٤:٤٨ م بتوقيت غرينتش

في سنوات حكم حسني مبارك لمصر ، واصل المستشار محمد سعيد عشماوي ، الذي كانت تحرسه مباحث أمن الدولة ، مع عدد غير قليل من غلاة العلمانيين . . واصل استفزازه للحس الإسلامي ، على نحو غير مسبوق ، فكتب ، ضمن ما كتب ، عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة ، وأزالوا طغيان الفرس والروم وغيروا مجرى التاريخ ومضمون الحضارة . . كتب العشماوي عن هؤلاء الصحابة فقال :

«إنهم كانوا يتسابقون في الاغتيالات إرضاء للرسول! ولم يميزوا بين النبوة والملك ، ولقد ارتد كثير منهم إلى خلق الجاهلية وطباعها في فترة وجيزة بعد وفاة عمر بن الخطاب»!

أما الأمة الإسلامية التي أحيت مواريث الحضارات القديمة ، وأبدعت الحضارة التي مثلت المنارة والعالم الأول الذي أضاء الدنيا لأكثر من عشرة قرون ؛ فلقد وصفها العشماوي (كاتب عهد مبارك) فقال :

«إنها ارتدت إلى عناصر الشخصية الجاهلية ، وعاد كثير منها إلى السلب والصعلكة ، فأصبحت شخصيتها الحقيقية : أخلاقيات جاهلية ، وتصرفات جاهلية ، وصار الجميع إلى طباع جافة من الأنانية والخوف والجبن والفساد والوشاية والتملق والنهازية»!

أما الشريعة الإسلامية فلقد قال عنها العشماوي :

«إن الحكم بما أنزل الله كان خاصا بالرسول شخصيا دون سواه! وإن قواعد الشريعة وأحكامها مؤقتة بأسباب نزولها ، ليس لها إطلاق ولا استمرار . فبوفاة الرسول أصبحت أحكامها مجردة من القوة الملزمة ، لا أثر لها في الشورى أو الميراث أو الحجاب أو الحدود . حتى الخمر فهي غير محرمة في القرآن! وحتى اللواط فلا عقوبة عليه في الإسلام ، وهي شريعة رحمة وضمير ، ليس فيها قانون ولا تشريع ، إذ القانون في شريعة موسى وحدها ، ومن ثم فإن الدعوة إلى الحكم بشرع الله وحده هي دعوة إلى أفكار يهودية!» .

أما الفقه الإسلامي الذي اعتمدته المؤتمرات الدولية للقانون «منظومة قانونية مستقلة ومتميزة» ، والذي وصفه السنهوري باشا (أبو القانون في عصرنا الحديث) فقال : «إنه صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي» ، أما هذا الفقه الإسلامي فهو بنظر المستشار العشماوي :

«فقه الحيل التي حرمت الحلال ، وتعدت مقام الجلالة ، ونزعت منازع المشركين عبدة الأوثان! واقتفت أثر الجهال أصحاب الأصنام»!

هكذا كتب المستشار محمد سعيد العشماوي ، عن الإسلام والقرآن والرسول والصحابة والأمة الإسلامية والشريعة الإلهية والفقه الإسلامي ، وهكذا كان مشروعه الفكري الذي ازدهر في عصر حسني مبارك ، والذي حمته مؤسسة الرئاسة ، والذي حرست صاحبه مباحث أمن الدولة . وإذا كانت إسرائيل قد اعتبرت مبارك كنزا استراتيجيا لأمنها القومي ، فإن أول سفير لها بمصر قد وصف العشماوي بأنه «ضليع في شؤون الإسلام ، وأن كتبه تؤسس للجيرة الطيبة مع إسرائيل»!

الجرأة في نقد الثوابت

محمد عمارة الأحد، ٢٩ أبريل ٢٠١٨ ٠٨:٣٥ م بتوقيت غرينتش

بدأ حسني مبارك عهده ، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١م ، بأن وضع في الأدراج المغلقة تلك المشاريع التي أنجزت في عهد السادات لتقنين الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، كي تطبق بديلا عن القانون الهجين ذي الأصول الفرنسية الذي فرضه الاستعمار الإنجليزي على مصر منذ عام ١٨٨٣م .

وفي هذا المناخ الفكري الذي تم فيه الخلط بين الإسلام و«الإرهاب» ، والذي تم فيه استغلال ظاهرة العنف الديني لتكريس نظام حكم الدولة البوليسية ، التي تقيم أجهزتها الأمنية «سلخانات» التعذيب للإسلاميين ، في الوقت الذي تحرس فيه غلاة العلمانيين والزنادقة . . في هذا المناخ أصبح المستشار محمد سعيد العشماوي واحداً من أبرز رجالات الفكر في عصر حسني مبارك ، والذين بلغت استفزازاتهم للحس الإسلامي حدودا غير مسبوقة في تاريخ الفكر المصري على الإطلاق .

ففي حماية مؤسسة الرئاسة ، ومبارك شخصيا ، وفي حراسة أمن الدولة ، توالت كتب العشماوي التي قال فيها عن الإسلام : «إنه تحول إلى اتجاه عسكري وصيغة حربية منذ غزوة بدر ، فتغيرت روحه وانزلق إلى مهوى خطير ، وتبدل صميم شريعته ، فانحدرت إلى مسقط عسير ، وطفح على وجهه كل صراع فبثر بثورا غائرة ، ونشر بقعا خبيثة على وجه الإسلام منذ غزوة بدر عام ٢ هـ ، أي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى يديه!!

أما عن القرآن الكريم ، فلقد كتب عنه العشماوي فقال : «إن النص القرآني قد ضيعت وحدته الإنسان المسلم ، فأصبح إنسان النص لا المعنى ، إنسان النقل لا العقل ، إنسان الحرف لا الروح»! وان هذا القرآن لم يطبق في كل العصور الإسلامية ، إلا كأمر شاذ وعملة نادرة ، أو كمجرد نزوة في ظرف استثنائي ، وإن النص القرآني ما زالت به حتى الآن أخطاء نحوية ولغوية»!

أما رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم فهو – بنظر العشماوي – «صاحب «دعوى» ، أي ادعاء وليست «دعوة»! وهو غير معصوم ، إذ العصمة هي أفكار إسرائيلية دخيلة ، وإن الرسول كان يحكم بوثيقة شبه جاهلية! ولقد عارضت كثير من القبائل ما فرضه عليهم من إتاوة أو رشوة يسوؤهم أداؤها ويذلهم دفعها! وإن الرسول كان يشجع شعر حسان بن ثابت المقذع والبذيء»!

أما الخلافة الإسلامية ، فلقد نشر عنها العشماوي كتابا ، حرسه نظام مبارك ، جاء فيه : «إنها دولة عنصرية ، خلطت مقام النبوة بمنصب الخلافة ، وأن أبا بكر الصديق قد أحدث زيوغا في الخلافة ، وحيودا في الحكم ، واشتدادا في نزعة الغزو ، وانتشارا للجشع والفساد ، واغتصابا لحقوق النبي ، وأنه (أبو بكر) قد جاء بدين جديد غير دين محمد»!!

تلك عينات – مجرد عينات – من «الفكر» الذي نشره المستشار محمد سعيد العشماوي في عهد حسني مبارك ، والذي رعاه مبارك شخصيا ، والذي حرست مباحث أمن الدولة صاحبه الذي كان صديقا لسفير إسرائيل!

«العلاج الإسلامي» لـ«الأمراض العلمانية»

محمد عمارة الأحد، ٢٢ أبريل ٢٠١٨ ١٠:٠٤ م بتوقيت غرينتش

كان بديع الزمان النورسي (١٢٩٤ – ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧ – ١٩٦٠م) إمام العلماء الأتراك المجاهدين ، الذين حرسوا الإسلام في سنوات العقود المظلمة التي مرت بالإيمان الإسلامي والشريعة الإسلامية إبان الحكم العلماني والتعصب القومي لأتاتورك (١٨٨١ – ١٩٣٨م) ، ومن قبله جمعية الاتحاد والترقي .

وفي التراث الفكري لبديع الزمان النورسي (رسائل النور) الذي تزيد صفحاته عن ستة آلاف صفحة ؛ صياغات نفيسة ، يرى قارئوها كأنها كتبت في هذه اللحظات ؛ لأنها تعالج أمراضا إنسانية مزمنة ، وتدعو إلى السعي نحو المثال الإسلامي الذي يعالج هذه الأمراض .

ومن الأفكار العميقة التي تحدث بها النورسي عام ١٩١١م – ١٣٢٧ هـ في خطبته الشامية ، التي ألقاها بالجامع الأموي بدمشق قوله :

«لقد تعلمت من واقع الحياة الاجتماعية ومن الواقع الذي تعيشه البشرية في يومنا هذا ؛ أن هناك ستة أمراض قاتلة ، جعلتنا نقف على أعتاب القرون الوسطى ونتيه في مسالكها المظلمة ، في الوقت الذي طار فيه الأجانب – ولا سيما الأوروبيين – بخطى سريعة نحو المستقبل وهم يتسابقون في ميادين الرقي والتقدم العلمي ، وهذه الأمراض هي :

أولا : حياة اليأس الذي يجد فينا أسبابه وبواعثه .

ثانيا : موت الصدق في حياتنا الاجتماعية والسياسية .

ثالثا : حب العداوة .

رابعا : الجهل بالروابط النورانية التي تربط المؤمنين بعضهم ببعض .

خامسا : سريان الاستبداد وسريان الأمراض المعدية المتنوعة .

سادسا : حصر الهمة في المنفعة الشخصية .

وبعد الإشارة إلى هذه الأمراض ، تحدث النورسي عن العلاج ، فقال ، ضمن ما قال : إن الود والمحبة والأخوة من طباع الإسلام وروابطه ، والذي يحمل في قلبه العداء هو أشبه ما يكون بطفل فاسد المزاج ، يروم البكاء بأدنى مبرر للبكاء ، أو هو أشبه برجل متشائم لا يحسن الظن بشيء ما دام سوء الظن ممكنا! ، فيحجب عشر حسنات للمرء بسيئة واحدة ، وهذا منافٍ كلياً للخلق الإسلامي القاضي بالإنصاف وحسن الظن .

إن الحرية الشرعية النابعة من الإيمان تأمر بتوفير شيئين أساسيين :

١– أن لا يُذلل المسلم ولا يَتذلل ، ومن كان عبدا لله لا يكون عبدا للعبيد .

٢– أن لا يجعل بعضكم بعضا أربابا من دون الله ، إذ من لا يعرف الله حق معرفته يتوهم نوعا من الربوبية لكل شيء ، كل حسب نسبته ، فيسلطه على نفسه .

نعم . . إن الحرية الشرعية عطية الرحمن ، وتجلٍ من تجليات الرحمن الرحيم ، وهي خاصية من خاصيات الإيمان» .

هكذا تحدث بديع الزمان النورسي ، ولا يزال تراثه الفكري طاقة من طاقات التحرير الإنساني على مر الزمان .

شجاعة العلماء

محمد عمارة الجمعة، ٣٠ مارس ٢٠١٨ ٠٦:٣٦ م بتوقيت غرينتش

كانت جمعية «الاتحاد والترقي» التركية –ذات الأصول الماسونية– رأس الحربة العلمانية ضد الإسلام وشريعته في الدولة العثمانية .

وإبان انقلابها على السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٥٨– ١٣٣٦ هـ ، ١٨٤٢– ١٩١٨م) قدمت العالم المسلم بديع الزمان سعيد النورسي (١٢٩٤– ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧– ١٩٦٠م) إلى المحاكمة العسكرية عام ١٩٠٦م بتهمة الدعوة إلى الشريعة الإسلامية!

وفي هذه المحاكمة العجيبة قال رئيس المحكمة «خورشيد باشا» للنورسي ، مستنكرا :

– وأنت أيضا كنت تدعو إلى الشريعة الإسلامية ، وتطالب بها؟ أنظر ، إن من يطالب بالشريعة يشنق هكذا ، وأشار بيده إلى النافذة التي ظهرت من خلالها جثث العلماء المعلقة على أعواد المشانق!

فماذا كان جواب بديع الزمان النورسي ، المكبل بالحديد والموضوع في القفص ، وأمام عينيه جثث العلماءالمعلقة على أعواد المشانق؟!

لقد واجه جلاديه بدفاع شجاع ومجيد عن الإسلام وشريعته ، قال فيه :

«إنني طالب علم ، لذا فإنني أزن كل شيء بميزان الشريعة ، والإسلام وحده هو ملتي ، لذا فإني أقيم كل شيء من وجهة النظر الإسلامية .

إنني إذ أقف في عالم البرزخ الذي تدعونه «السجن» منتظرا قطار الآخرة في محطة «أعواد المشانق» ومنتقدا الأحوال الغادرة للمجتمع الإنساني ، فإنني هنا لا أخاطبكم وحدكم ، بل لعلي أخاطب بني الإنسان بأجمعهم ، إنني متهيء وبكل شوق للرحيل إلى الآخرة ، ومستعد لأن أرحل مع هؤلاء المشنوقين ، فأنا في شوق إلى رؤية الآخرة ، وعالمها العجيب ، فإرسالي إليها لا يعد بالنسبة لي عقابا وتعذيبا!

إن هذه الحكومة في عهد الاستبداد كانت تعادي العقل ، أما الآن في عهد دستور الاتحاد والترقي فإنها تعادي الحياة بأكملها ، فإذا كان هذا هو شكل الحكومة ومنطقها ، فليعش الجنون وليعش الموت ولتعش جهنم للظالمين ، إنه لو كان في ألف روح لكنت مستعدا للفداء بها في سبيل حقيقة شرعية واحدة ، ذلك لأن الشريعة هي السبيل الوحيد للسعادة ، وهي العدالة المحضة وهي الفضيلة .

وإذا كانت «المشروطية – الدستور» تعني مخالفة الشريعة ، واستبداد جماعة معينة ، فليشهد الثقلان أني رجعي! ذلك لأن الاتحاد القائم على الكذب كذب أيضا ، والدستور القائم على أسس فاسدة دستور فاسد ، والدستور الحق الذي له الدوام هو القائم على الحق والصدق والمحبة .

سوف أقول الحق فقط ، ولن أجنب الحق أبدا ، ذلك لأن مقام الحق سامٍ ، ولن أضحي به ، ولن يصرفني عن ذكر الحق لومة لائم .

وإذا كانت المدنية هي هذه التصرفات التي تمس الكرامة الإنسانية وتعتدي عليها ، وهي هذه الافتراءات التي تؤدي إلى النفاق ، وهي هذه الأفكار التي تغذي الحقد والانتقام ، وهي هذه المغالطات الشيطانية والتحلل من الآداب الدينية ، فليشهد

الجميع أني أفضل حياة البداوة في قمم الجبال الشاهقة حيث الحرية ، على موطن النفاق الذي تسمونه المدنية!» .

هكذا واجه بديع الزمان النورسي جلاديه ، ولقد شاء الله أن يعيش في تركيا حارسا للإيمان والشريعة الإسلامية ، بينما ذهب جلادوه إلى مزبلة التاريخ! فكان ذلك درسا للمجاهدين . . وأيضا للجلادين!

احتراف العداء للشريعة

محمد عمارة الإثنين، ٢٦ مارس ٢٠١٨ ١١:٣١ م بتوقيت غرينتش

يعترف المستشار محمد سعيد العشماوي ، وهو أحد أعمدة الفكر لنظام حسني مبارك ، بأن الصحوة الإسلامية التي برزت في عقد السبعينيات ، والتي فرضت الاتجاه إلى تقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها ، بدلا من القانون الوضعي ذي الأصول والفلسفة الفرنسية اللادينية . يعترف العشماوي بأن هذه التحولات الحضارية هي التي وقفت وراء تحوله للتخصص في الفكر الإسلامي كي يواجه هذه التحولات .

وفي هذا الاعتراف الخطير يقول العشماوي :

«منذ باكورة الشباب ، اهتممت بالفكر الإسلامي ضمن اهتمامي بالفكر الإنساني والفكر العالمي ، ثم زاد اهتمامي به حين بدأت حركة الإسلام السياسي تتزايد!

ففي السبعينيات كانت دعوى (لاحظ استخدامه لفظ «دعوى» بمعنى الإدعاء بدلا من «دعوة»!) تطبيق الشريعة قد أوشكت أن تقنع الناس – وأكثر الناس لا يعلمون – بضرورة تقنين الشريعة وإلغاء كافة القوانين القائمة ، وتغيير النظام القضائي كله ، ونشطت لجان لهذا الغرض . وقد نشرنا كتابنا «أصول الشريعة» في أيار/ مايو عام ١٩٧٩ ، وتابعنا ذلك بمقالات نشرت في جريدة الأخبار من تموز/ يوليو ١٩٧٩ حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، وفيها دللنا على أن أحكام القوانين المصرية لا تبعد عن أحكام الشريعة والفقه الإسلامي إلا في نقاط قليلة لا يمكن تطبيقها دون إعداد سليم وبغير اجتهاد جديد» .

هكذا اعترف العشماوي بأن الصحوة الإسلامية (التي يسميها «الإسلام السياسي») ولجان تقنين الشريعة والاتجاه إلى تطبيق القانون الإسلامي بديلا لقانون نابليون . . اعترف بأن هذا التوجه الحضاري الإسلامي هو الذي استنفره ليتحول إلى التأليف في الإسلام ، وليكون في طليعة القائلين إن القوانين الوضعية القائمة لا داعي إلى تغييرها ؛ لأنها لا تختلف عن القانون الإسلامي إلا في نقاط قليلة لا يمكن تطبيقها دون إعداد سليم وبغير اجتهاد جديد!

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح العشماوي صاحب مشروع فكري كبير ، زادت كتبه عن العشرة ، كما أصبح واحدا من المقربين إلى مؤسسة الرئاسة في عهد حكم حسني مبارك ، يحمي مبارك كتبه من أن تمتد إليها أيدي مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، ويرسل مبارك شخصيا كتب العشماوي إلى الملك حسين ، عاهل الأردن الراحل ، وتقوم مباحث أمن الدولة بحراسة العشماوي وحراسة منزله ، وخاصة بعد تصاعد استفزازاته للحس الإسلامي بما كتب عن الإسلام والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة ، وعن الأمة الإسلامية وحضاراتها ، بشكل لم يسبق له مثيل حتى من غلاة أعداء الإسلام .

لقد استفزت التوجهات الإسلامية ، والسعي لتقنين الشريعة الإسلامية وإلى تطبيقها ، المنصرين الأمريكيين ، فعقدوا لمعالجة هذا التوجه مؤتمر «كولورادو» في أيار/ مايو عام ١٩٧٨ ، والتقط المستشار العشماوي طرف الخيط ليتخصص في محاربة ظاهرة التحول نحو الإسلام ، فبدأ بالمقالات التي نشرها له موسى صبري بصحيفة «الأخبار» بعد عام من انعقاد مؤتمر «كولورادو» ، ليصبح في عهد حسني مبارك ؛ أبرز المناهضين للتوجه نحو الإسلام!

تحديات أمام الشريعة

محمد عمارة الجمعة، ١٦ مارس ٢٠١٨ ١:١٦ ص بتوقيت غرينتش

عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م/ رمضان ١٣٩٣هـ ، التي استردت فيها الأمة كرامتها القتالية وأخذت بثأرها من هزيمة عام ١٩٦٧م ، بدأ السير على طريق التحول عن نماذج التحديث الغربية إلى النموذج الإسلامي في التقدم والنهوض .

ومن معالم هذا التحول ، ما شهده عقد السبعينات في مصر من تقنين للشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، وهو مشروع كبير شارك فيه علماء الأزهر الشريف وفقهاء القانون ، ومجلس الشعب .

ولقد أثمرت هذه الجهود عدة مجلدات تمت فيها تقنينات الفقه الإسلامي ، التي تغطي أغلب المنظومة القانونية ، كبديل إسلامي لذلك القانون الهجين ، الذي بدأ الاستعمار الإنجليزي فرضه على مصر عام ١٨٨٣م ، عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وكان هذا الإنجاز مؤشرا على عزم مصر العودة لاستئناف حاكمية الشريعة الإسلامية وسيادة فقه معاملاتها من جديد .

لكن هذا التوجه نحو الذات الإسلامية ، والعزم على استئناف إسلامية الدولة والقانون والعمران قد أزعج الغرب والمتغربين ، الذين هبوا إلى عقد المؤتمرات ، وإلى تدبير المؤامرات ، وإلى طرح المشاريع الفكرية المناهضة لهذا الاتجاه! .

ففي مايو من عام ١٩٧٨م عقد المنصرون الأمريكيون – في مدينة كولورادو – أخطر المؤتمرات التي خططت لتنصير المسلمين – كل المسلمين – وطي صفحة الإسلام من الوجود! .

وفي هذا المؤتمر تحدثوا عن الأسباب والملابسات التي حددت توقيت عقده في هذا الوقت بالذات ، لقد تحدثوا عن ضرورة المسارعة لمواجهة «المظاهرات التي يقوم بها المسلمون في مصر وإيران وباكستان مطالبة بالرجوع إلى الشريعة» وتحدثوا عن ضرورة «مواجهة الجانب الثوري في الإسلام ، الذي نسي المنصرون والغرب وجوده»! .

وعن الصراع الذي استرعى اهتمام وسائل الإعلام العالمية بين الإسلاميين والاتجاهات العلماني ، والذي كاد أن يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ، ويدفع باكستان إلى تطبيق الدستور الإسلامي لأول مرة في تاريخها ابتداء من مارس عام ١٩٧٨م»! .

ولقد كان حديث المنصرين الأمريكيين هذا عن التحولات الإسلامية نحو الشريعة الإسلامية والنموذج الإسلامي في التقدم والنهوض وانزعاجهم من هذه التحولات التي توشك وتؤذن بانعتاق العالم الإسلامي من قبضة الاحتواء الحضاري الغربية ، كان هذا الحديث وكان مؤتمر كولورادو إيذانا بموجة معاكسة من التغريب ، ومن المشاريع الفكرية العلمانية ، التي تسعى لاستبعاد العودة إلى الشريعة الإسلامية ، وإلى الإبقاء على القانون الوضعي الغربي ، وإلى تفريغ الإسلام من القانون البديل لقانون نابليون! .

ولقد كان المستشار محمد سعيد العشماوي في مقدمة الذين حملوا راية «التوجه العلماني المضاد» لتحول الأمة نحو الشريعة الإسلامية ، بل إن الرجل يعترف بأن هذا التحول نحو الإسلام وشريعته هو الذي استنفره للتخصص في التأليف في الفكر الإسلامي ، الذي يناهض هذا الاتجاه! .

ثم كان أن اتفق مع الصحفي موسى صبري على نشر كتابه «أصول الشريعة» في سلسلة مقالات في صحيفة الأخبار ، منذ يوليو عام ١٩٧٩م ، أي بعد عام من مؤتمر كولورادو بالتمام .

الغزو العلماني لتركيا المسلمة

محمد عمارة الإثنين، ١٢ مارس ٢٠١٨ ٠٤:٥١ م بتوقيت غرينتش

إن صعود المد الإسلامي في تركيا المعاصر ، حتى على المستوى السياسي وسلطة الدولة ومؤسساتها ، إنما يمثل درسا وعظة وعبرة لعموم العلمانيين على امتداد عالم الإسلام .

فرغم توحش النموذج العلماني الذي طبقه كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨م) بحد السيف ، والذي بلغ في التوحش العلماني حدا فاق فيه العلمانية الفرنسية ، وضاهى فيه العلمانية الشيوعية (المادية والملحدة) ، إلا أن هزيمة الإسلام لهذه العلمانية الأتاتوركية المتوحشة ، هو درس بليغ يقول لكل العلمانيين بأنه لا مستقبل للعلمانية في أي وطن من أوطان الإسلام!

لقد بدأت الدعوة إلى العلمانية في تركيا مع حكم «جمعية الاتحاد والترقي» (ذات الأصول اليهودية والماسونية) في عام ١٩٠٨م ، وذلك عندما كتب الصحفي «حسين ياجين» في صحيفة «طنين» ، التي كان يرأس تحريرها ، فقال : «إنه آن الوقت لأن نفكر جديا في اقتباس العلمانية ، حيث أن الغرب لم يتقدم إلا عندما مزق سيطرة الكنيسة وسيطرة رجال الدين المسيحيين» .

ولأنه قد خلط بين الإسلام والمسيحية ، وبين علماء الإسلام والكهانة الكنسية ، وهو الخلط الذي لا يزال العلمانيون يصنعونه حتى الآن ، فلقد انبرى منذ ذلك التاريخ للرد على دعواه علماء الإسلام ، وفي مقدمتهم الرجل الذي أعده القدر لحراسة الإيمان الإسلامي ، وهزيمة التوحش العلماني ، بديع الزمان النورسي (١٢٩٤ - ١٣٧٩ هـ ، ١٨٧٧ - ١٩٦٠م) الذي كتب قبل قرن من الزمان يقول :

«ليس في الإسلام طبقة الرهبان ، وذلك لأن النص الوارد في أنه «لا رهبانية في الإسلام» يشكل قاعدة رئيسية من قواعد تفكيرنا ، ويجب أن يكون كذلك في الواقع أيضا . لا يوجد عندنا رهبان ، ولكن يوجد عندنا المرشدون والدالون على الطريق الصحيح . وليس من الجائز أبدا القيام بإجراء مقارنة بين التصوف الإسلامي وبين المذاهب المسيحية وطوائفها المختلفة ، بل يستحيل ذلك ، ذلك أن الإسلام نظام كامل للحياة ، فشريعتنا لم تدع وظائفنا التعبدية شيئا نظريا وأمرا منفصلا عن الحياة ، فلا يبقى هناك في أيدينا سوى شيء نظري ، بينما تكفل الإسلام للذين يفتخرون بالانتساب إليه بوضع نظام قائم على العقل وعلى المنطق لحياتهم الدنيوية والأخروية ، ووضع الأحكام اللازمة لذلك» .

فالمنهاج الإسلامي الشامل لكل ميادين الحياة ، بل ولما بعد هذه الحياة («قل إن صلاتي ونسكي ومحيايَ ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين» {الأنعام ١٦٢- ١٦٣}) ، يوصد جميع الأبواب أمام العلمانية في عالم الإسلام . فهو لا يدع ما لقيصر لقيصر مكتفيا بما لله ، وإنما يجعل قيصر وما لقيصر لله ، وهو وإن أقر بأن الوطن للجميع ، فإنه يريد أن يكون الوطن والجميع - أيضا - لله . فعمران هذه الحياة أمانة إلهية ، استخلف الله الإنسان على القيام بها ، ووضع لهذا الإنسان شريعة هي معالم الطريق لهذه الحياة .

ولو وعى أتاتورك هذه الحقيقة الإسلامية ، لوفر على تركيا المأساة العلمانية ، التي شقي بها المسلمون الأتراك كل هذه السنوات! وهي المأساة التي يطوي الإسلام والإسلاميون صفحاتها شيئا فشيئا هذه الأيام ، فهل يعي علمانيونا هذا الدرس؟! أم يصرون على دخول جحر الضب الذي دخله الأتاتوركيون؟!

وشربت أوروبا الكأس المسموم

محمد عمارة الإثنين، ٢٦ فبراير ٢٠١٨ ٠٤:١٤ م بتوقيت غرينتش

في نيسان/ إبريل عام ١٩٩٧ عقد في عمان (الأردن) حوار إسلامي مسيحي – في رحاب المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) ، مع وفد الكنائس الألمانية حول «عملية العلمنة والمسيحية الغربية» .

ولقد شاركت في هذا الحوار ، معلقا على بحث قدمه الدكتور «جوتفرايد كونزلن» ، أستاذ اللاهوت الإنجيلي والأخلاقيات الاجتماعية بجامعة القوات المسلحة في ميونخ بألمانيا .

ولقد جاء هذا البحث شهادة شاهد من أهلها على ما صنعته العلمانية والتنوير الغربي بالمسيحية في أوروبا ، حتى أني (لأهمية البحث) قمت بالتقديم له والتعليق عليه ونشره بسلسلة «في التنوير الإسلامي» ، بدار نهضة مصر عام ١٩٩٩م .

ففي هذا البحث ، قال أستاذ اللاهوت والأخلاقيات الاجتماعية :

– «لقد مثلت العلمنة : تراجع السلطة المسيحية ، وضياع أهميتها الدينية ، وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية ، والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية ، وسيادة مبدأ دين بلا سياسة وسياسة بلا دين» .

– «ولقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي ، وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين ، وانتصاره عليه باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشري ، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنساني» .

– «ومن نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقدانا كاملا ، وزوال أهمية الدين كسلطة عامة ، لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم ، بل وزوال أهميته أيضا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص بالسواد الأعظم من الناس وللحياة بشكل عام ، فسلطة الدولة ، وليست الحقيقة ، هي التي تصنع القانون وهي التي تمنح الحرية الدينية» .

– «ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحي ، يفهم الوجود بقوى دنيوية ، هي العقل والعلم» .

– «لكن ، وبعد تلاشي المسيحية ، سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان ، التي كان الدين يقدم لها الإجابات . فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين ، وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتُفكك أنساقها العقلية والعلمية عدمية ما بعد الحداثة ، فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة ، بعد أن أدخلت الدين المسيحي في أزمة . فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث ، وتحققت نبوءة «نيتشه» (١٨٤٤ – ١٩٠٠م) عن «إفراز التطور الثقافي الغربي لأُناس يفقدون نجمهم الذي فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئا خارج نطاقه» ، وبعبارة «ماكس فيبر» (١٨٦٤ – ١٩٢٠م) : «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم»!

– ولأن الاهتمام الإنساني بالدين لم يتلاشَ ، بل تزايد ، وفي ظل انحسار المسيحية ، انفتح باب أوروبا لضروب الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة ، ومن التنجيم إلى عبادة القوى الخفية والخارقة ، والاعتقاد بالأشباح وطقوس الهنود الحمر ، وروحانيات الديانات الأسيوية ، والإسلام الذي أخذ يحقق نجاحا متزايدا في المجتمعات الغربية .

– لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا ، ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلماني على الإنسان

الأوروبي ، عندما أصبح معبدها العلمي عتيقا ، ففقد الناس «النجم» الذي كانوا به يهتدون ، وعد الخلاص المسيحي ثم وعد الخلاص العلماني»!

هكذا شهد أستاذ اللاهوت والأخلاقيات الاجتماعية على ما صنعته العلمانية والتنوير والحداثة بالدين في أوروبا ، عندما شربت هذا الكأس المسموم الذي يسعى الغرب والمتغربون إلى أن يتجرعه المسلمون الآن .

الرد على دعاوى علمنة الإسلام

محمد عمارة الإثنين، ١٩ فبراير ٢٠١٨ ١٠:١٦ م بتوقيت غرينتش

عندما صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥ – ١٣٨٦ هـ، ١٨٨٨ – ١٩٦٦م) عام ١٩٢٥م، داعيا إلى علمنة الإسلام وفصل الدين عن الدولة، رافعا شعار: «يا بعد ما بين السياسة والدين»، أثار واحدة من أكبر المعارك الفكرية في القرن العشرين، لا في مصر وحدها وإنما على امتداد عالم الإسلام.

وفي مواجهة هذه الدعوى، صدرت كتب كثيرة تردها، وتؤكد العلاقة العضوية بين الدين والدولة في الإسلام.

ومن أهم هذه الكتب كان كتاب «نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم» للعلامة الشيخ محمد الخضر حسين (١٢٩٣ – ١٣٧٧هـ، ١٨٧٦ – ١٩٥٨م) صاحب التاريخ العريق في الجهاد السياسي والفكري، والذي تولى مشيخة الأزهر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وفي الرد على دعوى فصل الإسلام عن الدولة والسياسة قال الشيخ الخضر في دراسته «ضلالة فصل الدين عن السياسة»:
«ثلاث حقائق كل واحدة منها شطر من الإسلام:
١- عموم رسالة محمد صلى الله عليه وسلم.
٢- واشتمال شريعته بنصوصها وأصولها على أحكام ما لا يتناهى من الوقائع.
٣- وكون هذه الشريعة أحكم ما تساس بهه الأمم.

فمن أنكر واحدة من هذه الحقائق الثلاث فقد ابتغى في غير هداية الإسلام سبيلا.

إن من يدعي أن الإسلام توحيد وعبادات، ويجحد أن يكون في حقائقه ما له مدخل في القضاء والسياسة هو غير مؤمن بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن.

لقد جاء الإسلام بأحكام وأصول قضائية، ووضع في فم السياسة لجاما من الحكم، ومن ينكر ذلك فقد تجاهل القرآن والسنة، ولم يحفل بسيرة الخلفاء الراشدين، الذين كانوا يزنون الحوادث بقسطاس الشريعة، ويرجعون عند الاختلاف إلى كتاب الله وسنة رسوله.

إن في القرآن الكريم أحكاما كثيرة ليست من التوحيد ولا من العبادات، كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام النكاح، والطلاق واللعان والولاء والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والمواريث وأحكام القصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزاني وقاذف المحصنات وجزاء الساعي في الأرض فسادا، بل في القرآن آيات حربية فيها ما يرشد إلى وسائل الانتصار، وفي السنة الصحيحة أحكام مفصلة في أبواب من المعاملات والجنايات، وفي سيرة أصحاب رسول الله – وهم أعلم الناس بمقاصد الشريعة – ما يدل دلالة قاطعة على أن للدين سلطانا على السياسة، الأمر الذي يدل على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينا آخر وسماه الإسلام!..

وليس في الإسلام سلطة دينية تشبه السلطة الكاثوليكية، وإنما السلطة الدينية في الإسلام لكتاب الله وسنة رسوله «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا» (النساء ٢٩).

إن فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين، ولو أعلن المسلمون فصل الدين عن السياسة لظلوا بغير دين.

وليست مصيبة المسلمين في تركهم السياسة مربوطة بالدين – كما يزعم البعض – وإنما في ذهولهم عن تعاليم دين لم يدع وسيلة من وسائل النجاة إلا وصفها ، ولا قاعدة من قواعد العدل إلا رفعها» .

هكذا كانت المواجهة الفكرية مع أول كتاب دعا إلى علمنة الإسلام .

مناهج النظر العقلي

محمد عمارة الإثنين، ٠٥ فبراير ٢٠١٨ ١٠:١٨ م بتوقيت غرينتش

العقل ملكة من ملكات الإنسان ، شبهه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٥٠ هـ ، ١٠٥٨ - ١١١١م) بنور البصر ، وشبه الشرع بالضياء . فمن لديه عقل بلا شرع فهو مبصر يسير في الظلام ، ومن لديه شرع بلا عقل فهو أعمى يسير في ضوء النهار ، فلا نفع عنده بالضياء .

ثم ختم هذا التصوير الفني بقوله : «فالعقل مع الشرع نور على نور» .

وكما أن لكل إنسان حظا من العقل ، فلم تخل حضارة من الحضارات من النزعة العقلانية في الفكر والاعتقاد وتدبير الاجتماع .

لكن . . هل تتمايز الحضارات في الموقف من العقل ، وفي مناهج استخدام العقول؟؟

إن للمستشرقة الألمانية «سيجريد هونكه» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) ، وهي من عباقرة الاستشراق ، رأي في الإجابة على هذا السؤال ، ميزت فيه بين العقل اليوناني القديم وبين العقل المسيحي الذي ساد في ظل هيمنة الكاثوليكية على أوربا في عصورها الوسطى وبين العقل الإسلامي .

«فالعقل اليوناني الإغريقي : عقل تأملي ، يتجنب الخبرة الملموسة ، مثلما ينكر على الرجل العمل اليدوي ، الموكول للعبيد فقط ، يحلق في مملكة الأفكار العامة والقوانين ، ويذعن للصيغ الفكرية الهندسية المجردة ، ولأشكال الفضاء المثالية . . والمادة الطبيعية لدى حكماء اليونان : نقيضة لله تماما ، والفلك والفيزياء والكيمياء والطب وعلم الحيوان والنبات اليونانية ، تبقى على الراجح فلسفية» .

أما نظرة الكنيسة الكاثوليكية الأوربية للعقل ، فإنها نبعت من قول «بولس» : «إن حكمة هذا العالم هي جهالة عند الله ، والرب يعلم أن أفكار الحكماء باطلة!» ، ومن قول «ترتوليان» (١٥٥ - ٢٢٢ م) : «بعد مجيء المسيح لا يجوز البحث في العلوم ، ففي الإنجيل الكفاية»! . . «ففضول العقل إثم فاحش! والأكل من شجرة المعرفة هي الخطيئة التي هبطت بالإنسان إلى الأرض»! . . وكما يقول «بولس» ، فإن الرب قال : «سأبدد حكمة الحكماء ، وأنبذ معرفة العارفين . . ويوجد مكتوب : أريد أن أهدم حكمة الحكماء وأحطم عقل العقلاء ، وإن الغباء الموجود في الوجود اختاره الله ، وهذا يسيء إلى الحكماء» .

«أما العقل الإسلامي ، فإنه يحتفل بالواقع الحقيقي ، بينما نرى العقل الهندي يحتفل بالناحية الذاتية كل الاحتفال ، خلافا للفكر اليوناني الذي ينتقل طفرة من الجزئي إلى الكلي ، ومن الحقائق المفردة إلى الفكرة المجردة . أما المسلمون ، فقد سلكوا نهجا وعرا ، صعودا من أسفل الدرج في تسلسل تاريخي يتغلغل دنيا الحقائق العلمية كل منها على حدة ، المنهج التجريبي القائم على الرصد والملاحظة دون ملل أو كلل ، والقياس والمعادلات والحلول الرياضية والترقي في صبر وكبد من الخاص إلى العام . ولئن كان اليوناني ، في جوهره ، من فلاسفة الطبيعة (مع وجود استثناءات) ، فإن المسلم قد غدا عالم الطبيعة بالمعنى الحرفي للكلمة ، ومخترع علم الطبيعة التجريبي . ولقد عبَّد المسلم بآلاته حقول العلم البكر الوعرة تعبيدا ، ومهد طرق البحث تمهيدا . وبفضل هذا الفرق ، كان المسلمون أكثر من مجرد وسطاء للتراث اليوناني ، أكثر من سعاة بريد للقديم ، فلم يرتضوا أن يرددوا كالببغاء معارف القدماء ، وإنما ابتكروا شيئا خاصا وجديدا» .

هكذا كان ويكون الحال مع «العقل والعقلانية» ، تتفاوت فيها حظوظ الناس ، وتتمايز مناهجها بتمايز الحضارات ، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة قراءة تراثنا العلمي والفلسفي ، وإعادة قراءة تراث الاستشراق ، لندرك حقيقة التمايز بين الحضارات ، فنستلهم ما هو مشترك عام ، ونحافظ على الخصوصيات التي تميز حضارتنا الإسلامية عن غيرها من الحضارات .

الإسلام طريق الإصلاح

محمد عمارة الثلاثاء، ٣٠ يناير ٢٠١٨ ١١:١٣ م بتوقيت غرينتش

عندما كتب فرح أنطون (١٨٧٤ -١٩٢٢م) في مجلة «الجامعة» الدراسة ، التي تحدث فيها عن فلسفة ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥هـ ، ١٢٢٦ - ١١٩٨م) ، والتي دعا فيها إلى العلمانية كي ينهض الشرق الإسلامي كما نهض الغرب المسيحي ، رد عليه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ ، ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) بعدد من المقالات التي جمعت في كتاب «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية» ، فكانت أول دراسة عميقة في المقارنة بين الإسلام والنصرانية ، وفي المقارنة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية . وفيها أوضح محمد عبده علاقة الإسلام بالدولة ، ورفضه العلمانية التي تدع ما لقيصر لقيصر ، وتقف بالدين عند ما لله ، ورفضه - كذلك - للسلطة الدينية الكهنوتية التي مارستها الكنيسة الكاثوليكية الأوروبية في عصورها الوسطى ، والتي جاءت العلمانية الأوربية رد فعل لها .

كتب الإمام محمد عبده منتقدا عجز فلاسفة النهضة الأوربية (ومنهم «سبنسر» (١٨٢٠- ١٩٠٣م) الذي لقيه وحاوره) عن اكتشاف فطرة التدين لدى الإنسان ؛ كما اكتشفوا حقائق العلوم المادية التي حققت الرفاهية الدنيوية لهذا الإنسان ، فقال :

«إن فلاسفة المدنية الأوربية وعلماءها قد عجزوا عن اكتشاف طبيعة الإنسان ، والرجوع إلى فطرة الدين ، التي هي الدواء الذي يصقل النفوس ويعيد لها لمعانها الروحي . فهذه المدنية الأوروبية هي مدنية المُلك والسلطان (القوة) ، مدنية الذهب والفضة ، مدنية الفخفخة والبهرج ، مدنية الحيل والنفاق ، وحاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم ، و»الليرة» عند قوم آخرين ، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك» .

وفي المقارنة بين الإسلام وبين هذه المدنية الأوربية (التي أفرزت العلمانية وفصلت الدين عن السياسة والقانون الدولة) ، تحدث الإمام محمد عبده عن أن الدين الإسلامي هو سبيل الإصلاح في الاجتماع ، وأنه دين ودولة ، دين وشرع وحكم ، وأنه - مع ذلك - رافض للكهانة والسلطة الدينية التي عرفتها أوروبا في عصورها الوسطى . وفي هذه الدراسة المقارنة قال : «إن أنفس المصريين قد أشربت الانقياد إلى الدين ، حتى صار طبعا فيها . فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذرا غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعبه ، ويخفق سعيه ، فما لم تكن المعارف والآداب مبنية على أصول دين المسلمين فلا أثر لها في نفوسهم .

إن الإسلام دين وشرع ، كمال للشخص ، وألفة في البيت ، ونظام للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه .

والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ، ويأخذ على يده في عمله .

ولم يعرف الإسلام تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا ، ولا يجوز الخلط بين الخليفة عند المسلمين وبين ما يسميه الإفرنج «ثيوكرتيك» أي سلطان إلهي ، فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه ، بل إن قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من الأساس هو أصل من أجل أصول الإسلام .

والحاكم في الإسلام حاكم مدني من جميع الوجوه ، توليه الأمة وتحاسبه وتعزله عند الاقتضاء ، والشريعة الإسلامية وافية بسد حاجات طلاب العدل في كل زمان ومكان .

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره؟!» .

هكذا رفعت مدرسة الإحياء والتجديد شعار «الإسلام هو السبيل للإصلاح» ؛ إبان الاحتكاك بالعلمانية الغربية التي تريد عزل السماء عن الأرض وفصل الدين عن الدولة والسياسة والقانون .

عندما تشهد الأرقام

محمد عمارة الإثنين، ١٥ يناير ٢٠١٨ ٠٣:٢٩ م بتوقيت غرينتش

عندما ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي ، كان الشرق هو قلب العالم المسيحي ، فلما انتشر الإسلام في الشرق ، أصبحت أوروبا هي قلب العالم المسيحي . وظل الأمر كذلك حتى ثارت أوروبا على المسيحية (بعد ثورتها على الكنيسة) ، فحل الدين الطبيعي (دين الحداثة) محل الدين الإلهي ، وأصبح الإلحاد واللا أدرية بدائل للإيمان الديني ، ودخلت أوروبا – وعموم الغرب – في مأزق ، فهي تصيح خوفا من انتشار الإسلام دون أن تقدم بديلا دينيا ينقذها من العلمانية التي أشاعت فيها اللا أدرية والإلحاد .

وإذا كانت لغة الأرقام هي خير شاهد ، فإن الدول الإسكندنافية (السويد والنرويج وفنلندا والدنمارك) غالبية السكان فيها من الملحدين ، وإذا كانت تتمتع بأعلى نسبة من الرخاء الاقتصادي والرفاهية في المعيشة ، فإنها من أعلى نسب القلق والانتحار في العالم!

وفي ألمانيا ٣٠ في المئة من السكان ملحدون ، ولقد توقف القداس في ثلث الكنائس ، و١٠ آلاف كنيسة مرشحة للإغلاق والبيع . وتفقد الكنائس الألمانية سنويا أكثر من ١٠٠ ألف من أتباعها . ونسبة الوفيات أعلى من المواليد ، وهي مهددة بأن تصبح دار مسنين! ورغم صعوبة اليمين العنصري والإسلاموفوبيا ، فإنها تقبل العدد الأكبر من اللاجئين والمهاجرين لتشغيل المصانع الرأسمالية! والمسلمون فيها هم ٣ في المئة من السكان ، لكن مواليدهم ١٠ في المئة من المواليد!

وفي فرنسا (أكبر بلاد الكاثوليكية وبلد العلمانية المتوحشة ، والتي حلمت يوما بتشييع جنازة الإسلام في الجزائر) ، لا يذهب إلى القداس الأسبوعي إلا أقل من ٥ في المئة من الفرنسيين ، بينما الفرنسيون المسلمون الذين يصلون الجمعة هناك هم ضعف الذين يذهبون إلى القداس ، والكنائس تغلق والمساجد تتزايد رغم المقاومة التي تمارسها ظاهرة الإسلاموفوبيا ، وبسبب انهيار الأسرة وزواج الشواذ تدنت نسبة الخصوبة إلى ١,٨ في المئة ، بينما خصوبة المسلمين الفرنسيين هي ٨,١ في المئة!

وفي إنجلترا (التي ترأس ملكتها الكنيسة) زاد عدد الملحدين من سبعة ملايين عام ٢٠٠١م إلى ١٤ مليونا عام ٢٠١١م ، وأصبح ٤٨ في المئة من سكان لندن ملحدين ، ونسبة الملحدين في عموم إنجلترا هي ٢٥ في المئة . وزاد عدد المسلمين إلى ٢,٧ مليون عام ٢٠١١م ، والمتوقع أن يصل عددهم إلى أربعة ملايين عام ٢٠٢١م ، وإلى ثمانية ملايين عام ٢٠٣١م ، وربما إلى ١٥ مليونا بعد ثلاثين عاما . وفي لندن (التي حكم الرجل الأبيض منها الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس) ، فقد تدنت نسبة الرجل الأبيض إلى ٤٥ في المئة من سكانها! حتى لقد انتخبت لها عمدة مسلما ، أصله من باكستان التي كانت مستعمرة بريطانية!!

وفي روسيا الاتحادية يبلغ عدد المسلمين ٢٣ مليونا ، أي خمس السكان ، ومن المتوقع أن يصبحوا أغلبية السكان عام ٢٠٥٠م .

وفي روما (حيث مقر الفاتيكان) ، يوافق ٧٠ في المئة من الكاثوليك على ممارسة الجنس قبل الزواج ، ويتصرف ٧٤ في المئة منهم في المسائل الأخلاقية على خلاف موقف الكنيسة ، وتتحول كنائس كثيرة ، ومنها كنائس تاريخية ، إلى مطاعم وملاه وعلب ليل ، غنت المطربة الأمريكية «مادونا» في واحدة منها!

تلك نماذج ، مجرد نماذج ، لأرقام شاهدة على «الخراب الديني» الذي صنعته العلمانية بالمسيحية في أوروبا ، التي كانت لعدة قرون قلب العالم المسيحي ، والتي قال فيها بابا الفاتيكان السابق بنديكتوس السادس عشر إنه يخشى أن تصبح جزءا من دار الإسلام في القرن الحادي والعشرين!

الشيخ الغزالي والسنة النبوية

محمد عمارة الإثنين، ٠٨ يناير ٢٠١٨ ٠٨:٣١ م بتوقيت غرينتش

كانت حياة الشيخ محمد الغزالي (١٩١٧ – ١٩٩٦م) سلسلة من المعارك الفكرية لإحياء الأمة وتجديد دينها ، ولكسر شوكة الاستبداد المالي والسياسي ، وقطع الطريق على الغزو الثقافي ، وذلك حتى تعود الريادة والقيادة للإسلام كما كانت قبل المأزق الحضاري الذي وقعنا فيه .

وكما كانت معركته الفكرية الأولى ضد الاستبداد المالي ، فلقد كانت معركته الأخيرة دفاعا عن السنة النبوية ضد الذين يسعون للتفريط فيها ، وضد أهل الجمود والتقليد لظواهر النصوص . ولقد قدم في هذا المقام دستورا متوازنا ، قال فيه :

«إنه لا فقه بغير سنة ، ولا سنة بغير فقه ، وقوام الإسلام بركنيه كليهما من كتاب وسنة . إن السنة النبوية تواجه هجوما شديدا في هذه الأيام ، وهو هجوم خالٍ من العلم ومن الإنصاف . وقد تألفت بعض جماعات شاذة تدعي الاكتفاء بالقرآن وحده ، ولو تم لهذه الجماعات ما تريد ًلأضاعت القرآن والسنة جميعا ، فإن القضاء على السنة ذريعة للقضاء على الدين كله .

إن محاربة السنة لو قامت على أسس علمية لوجب ألا يدرس التاريخ في بلد ما! إذ لماذا يُقبَل التاريخ على أنه علم وتهتم كل أمة به ، مع أن طرق الإثبات فيه مساوية أو أقل من طرق الإثبات في الحديث النبوي؟! ولماذا تدرس سير العظماء وكلماتهم ، وتعرض للتأسي والإعجاب ، ويحرم من ذلك الحق رسل الله ، وفي صدارتهم سيد أولئك الرسل مروءة وشرفا وبيانا وأدبا وجهادا وإخلاصا؟!

إن بعض البُله يتصور الأنبياء أبواقا لأمين الوحي ، يرددون ما يلقيه إليهم ، فإذا انصرف عنهم هبطوا إلى مستوى الدهماء وخبا نورهم! أي غفلة صغيرة في هذا التصور؟!

إن الله في كتابه ؛ أحصى أسماء ثمانية عشر نبيا من الهداة الأوائل ، ثم قال للهادي الخاتم : «أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده» (الأنعام ٩٠) ، فإذا برز للإنسانية إنسان كامل ، التقت في سيرته شمائل النبوة كلها ، وتفجرت الحكمة على لسانه كلمات جوامع ، واستطاع – وهو الفرد المستوحش – أن يحشد من القوة ما يقمع كبرياء الجبابرة ، ويكسر قيود الشعوب ، ويوطئ الأكناف للحق المطارد! إذا يسر الله للإنسانية هذا الإنسان العابد المجاهد الناصح المربي ، جاء غِرٌ ليقول : لا نأخذ منه ولا نسمع منه!! إن السنة ليست إلا الامتداد لسنا القرآن ، والتفسير لمعناه ، والتحقيق لأهدافه ووصاياه .

كذلك ، فإن السنة النبوية لا تؤخذ من الذين يخلطون الصحيح بالسقيم ، ولا من أصحاب التصور الفقهي الذين ليست لهم قدم راسخة في فقه القرآن – الذي هو الأصل – الذين يقطعون الأحاديث عن ملابساتها ، ولا يضمون إليها ما ورد في موضوعها من روايات أخرى قد تؤيدها وقد تردها .

لقد بُذلت في تحقيق السنة جهود لم يبذل مثلها في الوقوف على تراث بشر ، كي يعرف ما قاله الرسول حقا ، والقرآن الكريم هو الإطار الذي تعمل الأحاديث في نطاقه لا تتعداه ، ومن زعم أن السنة تقضي على الكتاب أو تنسخ أحكامه فهو مغرور!

إن حياة محمد صلوات الله وسلامه عليه كانت تطبيقا عمليا لتوجيهات القرآن ، كانت قرآنا حيا يغير الأرض ويصنع حضارة أخرى ، ولولا هذه السنة لكان القرآن أشبه بالفلسفات النظرية الثابتة في علم الخيال ، والأحكام التي توجد في الأحاديث الصحيحة هي مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم ، استنبطها النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن بتأييد إلهي ، وبيان رباني «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون» (النحل ٤٤) ، «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» (النساء ١٠٥)» .

هكذا رسم الشيخ الغزالي معالم منهاج التعامل مع سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام .

هذا ما قاله مستشرقون عن تفسير القرآن

محمد عمارة الإثنين، ٠١ يناير ٢٠١٨ ٠٧:١٠ ص بتوقيت غرينتش

كان المستشرق الإنجليزي «مونتجمري وات» (١٩٠٩ - ٢٠٠٦م) قسيسا أنجليكانيا ابن قسيس، خدم في كنائس لندن وأدنبرة والقدس، لكنه التفت إلى الإسلام فدرس العربية والقرآن والإسلام، وأنجز في ذلك دراساته العليا، وأخرج العديد من المؤلفات.

وبعد دراساته للإسلام عبر أكثر من ثلث قرن، أخرج كتابه «الإسلام والمسيحية في العالم المعاصر» عام ١٩٦٥م، وفيه شهد للقرآن فقال، «إن القرآن هو وحي الله المباشر إلى محمد، وإن هذا الوحي عندما كتب قد مثل النص الموجود بين أيدينا الآن، لم يصبه أي تغيير أو تبديل أو تحريف.. ولقد ظل القرآن طوال التاريخ يحتل مكان المركز والقطب والمحور في الثقافة الإسلامية».

ولهذه المكانة التي تبوأها القرآن - مكانة النص المؤسس للدين والدولة والثقافة والمدنية والحضارة والتاريخ - كان تفسير القرآن فنا من أوسع فنون التأليف في تراثنا، كما أبدع المسلمون لخدمته ما عرف بعلوم القرآن الكريم.

وفي العصر الحديث، وعلى يد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٧هـ، ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) أصبح تفسير القرآن دعوة لإصلاح الأمة، ولتجديد الدين والدنيا جميعا، وذلك للخروج من التخلف الموروث، ومواجهة تحديات الهيمنة الغربية.

ومع أن الإمام محمد عبده لم يكمل تفسير القرآن، إلا أن منهاجه في التفسير الذي حملته مجلة «المنار» إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي على امتداد أربعين عاما، قد تحول إلى مدرسة في التفسير الحديث للقرآن الكريم؛ ضمت العديد من علماء اليقظة الإسلامية الحديثة.

ومن الشهادات النفيسة لهذا المنهاج الجديد في تفسير القرآن الكريم شهادة الإمام محمد البشير الإبراهيمي (١٣٠٦ - ١٣٨٥ هـ، ١٨٨٩ - ١٩٦٥م) الذي زامل الإمام عبد الحميد بن باديس (١٣٠٧ - ١٣٥٩ هـ، ١٨٨٩ - ١٩٤٠ م) في الجهاد لإعادة الجزائر إلى العروبة والإسلام، التي يقول فيها عن تفسير محمد عبده للقرآن: «ثم جاء إمام النهضة بلا منازع، وفارس الحلبة بلا مدافع، الأستاذ محمد عبده، فجلا بدروسه في تفسير كتاب الله عن حقائقه التي حام حولها من سبقه ولم يقع عليها، وكانت تلك الدروس آية على أن القرآن لا يفسر إلا بلسانين، لسان العرب ولسان الزمان، لقد فسر كتاب الله بأسلوب حكيم لم يسبقه إليه سابق، وهو من هو في استقلال الفكر واستنكار الطرائق الجامدة، ولقد كانت تلك الدروس فيضا من إلهام الله أجراه على قلب ذلك الإمام وعلى لسانه، وإنها مما لم تنطو عليها حنايا عالم ولا صحائف كتاب.

لقد كان تفسير الأستاذ الإمام المنهاج المعجزة في التفسير، المنبئ بظهور إمام المفسرين بلا منازع، أبلغ من تكلم في التفسير بيانا لهديه وفهما لأسراره وتوفيقا بين آيات الله في القرآن وبين آياته في الأكوان، فبوجود هذا الإمام وجد علم التفسير وتم، ولم ينقصه إلا أنه لم يكتبه بقلمه كما بينه بلسانه، ولو فعل لأبقى للمسلمين تفسيرا لا للقرآن بل لمعجزات القرآن» (انتهى الاقتباس).

ولقد تحول منهاج محمد عبده في تفسير القرآن إلى مدرسة؛ ضمت أعلام المفسرين في العصر الحديث، مثل رشيد رضا وابن باديس وابن عاشور وحسن البنا ومحمد عبد الله دراز وأبو زهرة وشلتوت والغزالي، وغيرهم من الذين خرجوا بالتفسير عن إطاره القديم؛ إلى حيث أصبح منهاجا لتجديد الدين والدنيا جميعا.

بل لقد اجتذب تفسير محمد عبده للقرآن المسيحيين في بيروت، عندما كان يلقيه دروسا بالجامع العمري إبان نفيه بعد هزيمة الثورة العرابية، فذهب وجوه المسيحيين واجتمعوا على باب المسجد لسماع هذه الدروس. وللخلاص من ضوضاء الشارع، استأذنوا الأستاذ الإمام في دخول المسجد لسماع دروسه، فأذن لهم! وبذلك اجتذب هذا التفسير غير المسلمين إلى جانب

المسلمين!

حوار بين المقطم والمنار

محمد عمارة الإثنين، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ ٠٣:٣١ ص بتوقيت غرينتش

كانت صحيفة «المقطم» (١٨٨٩ - ١٩٥٢م) التي صدرت بمصر إبان الاحتلال الإنجليزي ؛ هي لسان حال المعتمد البريطاني الذي يحكم مصر .

وعن أصحاب هذه الصحيفة وكتابها قال المجاهد المجدد عبد الله النديم (١٢٦١ - ١٣١٣ هـ ، ١٨٤٥ - ١٨٩٦م) في مجلة «الأستاذ» : «إنهم لا شرقيون ولا غربيون ، اتخذتهم أوروبا وسائل لتنفيذ آرائها ، وصولا إلى مقاصدها من الشرق ، وهي تحثهم على المثابرة على عملهم باسم المدنية ، وإن صحيفتهم هي صحيفة إنجليزية ناطقة بالعربية»!

وفي هذه الصحيفة ، كتب عدد من المسيحيين الشوام ، منهم حنا الطرابلسي وميشيل حكيم ، في عامي ١٨٩٨م و١٨٩٩م ، مقالات تدعو إلى العلمانية وفصل الدين والشريعة عن رابطة الجامعة الإسلامية - السياسية - كما فصلت أوروبا واليابان الدين عن الدولة والسياسة .

وفي الرد على هذه الدعوة ، وإيضاح الفروق الجوهرية بين الإسلام والمسيحية ، كتب الشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ ، ١٨٦٥ - ١٩٣٥م) في «المنار» في أيلول/ سبتمبر ١٨٩٩م يقول : «إن الدين الإسلامي جامع لمصالح المعاش والمعاد ، ومبني على أساس السلطتين الزمنية والروحية ، وإن الديانة النصرانية على خلاف ذلك ، وإن الخليفة هو رئيس المسلمين القائم على مصالحهم الدينية والدنيوية ، وإن كل حكومة تخرج عن طاعته الشرعية فهي منحرفة عن صراط الإسلام ، وإن القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الإسلامية من الكون ونسخ الشريعة الإسلامية من الوجود ، وخضوع المسلمين إلى من ليس على صراط دينهم ممن يسمونهم فاسقين وظالمين وكافرين ، «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» (المائدة ٤٤) ، «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» (المائدة ٤٥) ، «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» (المائدة ٤٧) .

ونحن نقول للذين يدعوننا إلى فصل الدين عن الدولة والتفريق بين السلطة والخلافة ، إن كنتم تدعوننا هذه الدعوة جاهلين بمعنى هذه الألفاظ عندنا ، فها نحن أولاء قد بيناها لكم ، فارجعوا عن دعوتكم ، فقد علمتم أن قياس الإسلام على النصرانية قياس مع الفارق ، فإن فصل السلطة الروحية السلطة الزمنية هو أصل النصرانية ، وقد كان رؤساء الدين في أوروبا تعدوا الحدود ، وتسلقوا عروش السلاطين والملوك ، مخالفين لصاحب الدين - المسيح - الذي :
قد جاء لا سيف ولا رمح ولا . . . فرس ولا شيء يباع بدرهم
يأوي المغارة مثل راعي الضأن لا . . . راعي الممالك في السرير الأعظم

فلا بدع إذا ترقى الدين في أوروبا الحديثة بانصراف رؤسائه إلى خدمته ، وتركهم الاشتغال بما ليس منه في شيء .

ونحن والنصارى في هذا الأمر على طرفي نقيض ، فإننا إذا تلونا تلوهم فيه نكون قد تركنا نصف ديننا الذي هو السياج الحافظ للنصف الباقي .

إن الدين كله يكون بهذا العمل عرضة للاضمحلال ومهددا بالزوال ، لا جرم أن ما تدعوننا إليه هو أقرب طريق لإعدام «الجامعة الإسلامية» ، فكيف جعلتموه طريق إيجادها؟! وهو أقوى علل شقائها ، فأنى تقنعوننا بأنه علة إسعادها؟» (انتهى النص) .

هكذا بدأ الحوار بين «الإسلامية» و«العلمانية» على صفحات «المقطم» و«المنار» منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي .

انقلاب فكري سببه المحرقة

محمد عمارة الإثنين، ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ ٠٥:١٥ م بتوقيت غرينتش

كان سيد قطب (١٣٢٤ – ١٣٨٦ هـ ، ١٩٠٦ – ١٩٦٥م) مبدعا في كل ما كتب فيه . فتفسيره للقرآن قد جاء رؤية تَعانق فيها القلب المتوقد شوقا إلى عالم المثل والأرواح مع العقل المبرأ من الخرافات والإسرائيليات .

وما كتبه عن التصوير الفني في القرآن ؛ كشف عن روح الفنان المسلم عندما تتبتل في محراب الإعجاز الذي ما وراءه إعجاز .

وكذلك كانت إبداعاته في العدل الاجتماعي والاستقلال الحضاري ، كلها معالم في مشروع فكري يقدم الوسطية الإسلامية والاستنارة الفكرية ، والتجديد الذي يستخرج من الأصالة كل جديد .

لكن الرجل عندما سِيق إلى سجن الديكتاتورية ، ووضع على محرقة التعذيب ، ورأى أن النظام الذي يصنع هذه المحرقة للذين يدعون إلى الإصلاح الإسلامي تصفق له الجماهير ، تخلى – لفرط عاطفته الأدبية وغلبة مشاعر الفنية على الحسابات العقلية المجردة – عن فكره الطبيعي ؛ الذي أثمر كتاباته السابقة ، وانخرط في فكر التوتر والغضب والرفض والاحتجاج والمفاصلة الفكرية ، فكتب في ديوان إبداعاته صفحة أثارت الكثير من الجدل بين محبيه وناقديه .

لقد انتقل قطب من فكر حسن البنا (١٣٢٤ – ١٣٦٨ هـ ، ١٩٠٦ – ١٩٤٩م) الذي قال عن مصر : «لقد اندمجت مصر بكليتها في الإسلام بكليته ، عقيدته ولغته وحضارته ، ودافعت عنه وذادت عن حياضه ، وردت عنه عادية المعتدين ، ومن هنا بدت مظاهر الإسلام قوية فياضة وزاهرة دفاقة في كثير من الحياة المصرية . فأسماؤها إسلامية ، ولغتها عربية وهذه المساجد العظيمة يذكر فيها اسم الله ويعلو منها نداء الحق صباح مساء ، وهذه مشاعرنا لا تهتز لشيء اهتزازها للإسلام وما يتصل بالإسلام» .

انتقل سيد قطب – عندما وضع على المحرقة – من هذه الرؤية الإصلاحية الحانية ، إلى الروية الانقلابية التي صاغها العلامة أبو الأعلى المودودي (١٣٢١ – ١٣٩٩ هـ ، ١٩٠٣ – ١٩٧٩م) في مناخ كان المسلمون فيه ربع السكان الهندوس .

وكانت كتب المودودي قد ترجمت للعربية بعد استشهاد حسن البنا ، ووصلت إلى أيدي الإخوان إبان محنتهم الأولى ، وفي هذه الرؤية الانقلابية – التي تبناها سيد قطب– قال المودودي : «إننا نعيش عصر الجاهلية المحضة ، فلقد وجدت الجاهلية سبيلها إلى النظام الاجتماعي الإسلامي منذ أواخر عهد عثمان بن عفان ، وانتهى بذلك عهد الخلافة على منهاج النبوة ، وحل محلها الملك العضود وبدأ الحكم والسلطة يقومان على قواعد الجاهلية بدلا من قواعد الإسلام ، وإن الحضارة التي ازدهرت في قرطبة وبغداد ودلهي والقاهرة ؛ لا دخل للإسلام فيها ولا صلة ، وتاريخها ليس إسلاميا ، بل الأجدر أن يكتب في سجل الجرائم بمداد أسود» .

تبنى سيد قطب – عندما وُضع على المحرقة – رؤية المودودي هذه ، فكتب في كتابه «معالم على الطريق» : «إنه يدخل في إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة ، فهذه المجتمعات ، وإن لم تعتقد بألوهية أحد إلا الله ، فإنها تعطي أخص خصائص الألوهية لغير الله ، فتدين بحاكمية غير الله ، وتتلقى من هذه الحاكمية نظامها وشرائعها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها وكل مقومات حياتها تقريبا! إن موقف الإسلام من هذه المجتمعات كلها يتحدد في عبارة واحدة : إنه يرفض الاعتراف بإسلامية هذه المجتمعات كلها ، وإن وجود الأمة الإسلامية يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة من فوق ظهر الأرض جميعا ، إن الناس ليسوا مسلمين كما يدعون ، هم يحبون حياة الجاهلية ،ليس هذا إسلاما ، وليس هؤلاء مسلمين»!
هكذا حدث الانقلاب في فكر سيد قطب بسبب المحنة التي تلقاها ؛ بالعاطفة الأدبية ، وليس بالعقل الفقهي المجرد . ولقد بلغ من مطابقة هذا الفكر – الذي جاء في «المعالم» – لفكر المودودي ؛ أن المودودي عندما قرأ «المعالم» أثناء زيارته للسعودية عام ١٩٦٦م ، قال للشباب الذين قدموه له : «كأني أنا الذي ألفت هذا الكتاب»!

هكذا دفعت المحنة العاطفة الأدبية الجياشة لسيد قطب إلى أن يخط هذه الصفحة المثيرة للجدل ، في كتاب الاستنارة الكبير الذي قدمه لأمته ، ومراجعة هذه الصفحة فريضة إسلامية ، لكن اختزال سيد قطب في هذه الصفحة ظلم عظيم .

الصهيونية على خطا النازية

محمد عمارة الإثنين، ١١ ديسمبر ٢٠١٧ ٠٨:١٩ م بتوقيت غرينتش

كان «جوبلز» (١٨٩٧ – ١٩٤٥) وزير الدعاية والإعلام في ألمانيا النازية ، وكان شعاره – الذي يلخص فلسفته في الدعاية والإعلام – هو «اكذب ثم اكذب فإنك لا بد واجد من يصدقك»!

ويبدو أن الصهيونية قد تعلمت من أعدائها النازيين فلسفتها في الدعاية والإعلام ، فالناظر في أكاذيبها حول «حقوقها» في القدس يجد أنها التطبيق الحرفي لفلسفة «جوبلز» . وعلى سبيل المثال : تزعم الصهيونية أن علاقتها بالقدس تعود إلى ثلاثة آلاف عام ، عندما غزا الملك داوود المدينة في القرن العاشر قبل الميلاد ، ويتناسى الصهاينة حقيقة أن القدس بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد ، أي أن عمر عروبتها يزيد الآن على ستة آلاف عام ، وأن الوجود العربي في هذه المدينة قد ظل متصلا عبر التاريخ ، بينما الوجود العبراني بالقدس ، في عهدي داوود وسليمان لم يتعد ٤١٥ عاما أي نصف الوجود العربي الإسلامي في الأندلس!

وتزعم الصهيونية أن الرب قد وعد إبراهيم عليه السلام وذريته بأرض الميعاد ، وأن الصهاينة هم ورثة هذا الوعد الإلهي ، ويتناسى الصهاينة أن القدس عربية قبل دخول إبراهيم إلى أرض كنعان بأكثر من عشرين قرنا ، وأن كتابهم «العهد القديم» يقول : «إن هذه الأرض كانت «غربة إبراهيم» ، أي أنه قد عاش فيها غريبا وليس مالكا لها . كما يقول كتابهم إن إبراهيم – في أواخر حياته – قد اشترى من أهل هذه الأرض – العرب الكنعانيين – قبرا يدفن فيه زوجته «سارة» (سفر التكوين ٢٣ : ١-٢٠) ، أي أنه حتى أواخر حياته لم يكن يملك في هذه الأرض حتى مكان قبر!

ويتناسى الصهاينة – كذلك – أن نصوص هذا «الوعد» – في كتابهم – ينقض بعضها بعضا ، فالوعد مرة بأرض كنعان – (سفر التكوين ١٧ : ٨ ،٥ ،٢) – ومرة بالمساحة التي تبصرها عيون إبراهيم – (التكوين ١٣ : ١٤ ، ١٥) – ومرة بما بين النيل والفرات – (التكوين ٣٥ : ١٢) وهذه التناقضات تنسف هذا الادعاء من الأساس!

ويتناسى الصهاينة – كذلك – أنه على فرض التسليم – جدلا – بهذا الوعد لإبراهيم وذريته بهذه الأرض ، أن العرب هم أغلبية ذرية إبراهيم عليه السلام ، فهم أزيد من ٣٠٠ مليون نسمة ، بينما كل يهود العالم لا يتجاوزون ١٣ مليونا ، غالبيتهم من نسل قبائل الخزر الذين لا علاقة لهم بنسل إبراهيم! فهل يعقل الصهاينة توزيع «التركة» بالعدل بين كل نسل إبراهيم؟!

وحديثا ، ألقى الصهيوني «موردخاي كيدار» ، وهو أستاذ للدراسات الإسلامية في جامعة «بار إيلان» الإسرائيلية ، محاضرة بالكنيس الصهيوني في يوليو عام ٢٠٠٩ قال فيها : «إن القدس يهودية ، وعلى المسلمين أن يحملوا أحجار مسجد قبة الصخرة ليبنوها في مكة ، فالمسجد الأقصى مكانه «الجعرانة» بين مكة والطائف ، كان يصلي فيه الرسول أحيانا ، وأحيانا بالمسجد الأدنى القريب منه أثناء ذهابه من مكة إلى الطائف»!

وتلك كذبة صهيونية تفوق فيها «هذيان» كيدار على سلفه «جوبلز» ، فكل الذين كتبوا تاريخ الإسلام وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، بمن فيهم المستشرقون اليهود ، قد أجمعوا على أن أول مسجد بني في الإسلام هو مسجد «قباء» على مشارف المدينة المنورة ، بعد الهجرة ، وعلى أن المسجد الأقصى هو بالقدس ، وليس «بالجعرانة» بين مكة والطائف ، وأن مسجد قباء قد بنى بعد حادث الإسراء بسنوات .

فأين هذه الأكاذيب من حقائق التاريخ ، وحقائق الدين؟! أم أن الحقيقة في كل ذلك هو سير الصهيونية على خطا الأكاذيب النازية حذو النعل بالنعل كما يقولون؟!

العلاقات بين الغرب والإسلام

محمد عمارة الأحد، ٠٣ ديسمبر ٢٠١٧ ١٠:٢٢ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٣٨م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٧ – ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣م) كتابه المثير للجدل عن «مستقبل الثقافة في مصر» ، وفيه ادعى أن العقلية المصرية هي عقلية يونانية منذ القدم ، وأن القرآن والإسلام لم يغيرا من الطابع اليوناني لعقليتنا ، كما أن الإنجيل والمسيحية لم يغيرا الطابع اليوناني للحضارة الأوروبية ، وأن قبول العقلية المصرية للفلسفة اليونانية شاهد على ضرورة قبولها للحضارة الأوروبية الحديثة ، حلوها ومرها ، خيرها وشرها ، ما يحمد منها وما يعاب ، وأننا لا بد أن نسير سيرة الأوروبيين ، ونسلك طريقهم في الحكم والإدارة والتشريع .

وعقب صدور هذا الكتاب ، نشر سيد قطب (١٣٢٤ – ١٣٨٦ هـ ، ١٩٠٦ – ١٩٦٦م) عام ١٩٣٩م ، في صحيفة «دار العلوم» ، أعمق دراسة نقدية لدعاوى طه حسين هذه .

ولقد عنون هذه الدراسة : «نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين» ، وفيها تجلت عبقرية سيد قطب في الانتماء للحضارة الإسلامية وفي الموقف من الغرب ، وماذا نأخذ منه ، وما لدينا في ميدان الخصوصيات الثقافية والفلسفية والعقدية .

وفي هذه الدراسة قال سيد قطب : «إن الفلسفة اليونانية – قديما – لم تتجاوز مدينة الإسكندرية إلا قليلا ، وظلت مدينة «منف» – العاصمنة الوطنية – محتفظة بفرعونيتها ، حتى جاء الإسلام فاعتنقته راضية ، وتأثرت به مع سائر البلاد ، وإن هناك فارقا أساسيا بين الإنجيل وبين القرآن ، ففي القرآن ، مع اللاهوت ، نظم وشرائع وحدود دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، بينما الإنجيل يكاد يخلو من كل هذا .

والمسيحية حينما امتدت إلى أوروبا وصلت إليها نظاما روحيا وإرشادا أخلاقيا ، ولكنها لم تضع لها أسسا للتشريع والاقتصاد والسياسية كما وضع القرآن ، حينئذ بقي العقل الأوروبي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها ، فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية . أما القرآن فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نظاق معين ، هو نطاق التشريع القرآني والنظام الدنيوي للقرآن .

وإن الحضارة الأوربية هي دائما في نزاع واضطراب مع الإنسانية ، نزاع بين العقل الواعي والعقل الباطن . والإنسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة ، وتتدرج تدرجا طبيعيا . فالحضارة الأوربية مادية ، تفسر ظواهر هذا العالم على أساس المادة ، من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم .

والعقل عندها ليس إلا شكلا من أشكال المادة الدائمة التغيير والتنوع . . بينما روحانية الحضارة الإسلامية الشرقية ترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في هذا العالم ، فهناك شيء غير مادي ، شيء روحاني وراء هذا الشيء المادي ، هناك الإلهام الذي لا يُعلل مع المنطق الذي لا يُعلل .

وإن الواجب علينا أن نحلل هذه الحضارة الأوربية إلى عنصرين هما الثقافة والمدنية ، فنعتبر الثقافة شاملة لديننا وفنوننا ونظمنا الخلقية وتقاليدنا ، وخرافاتنا كذلك . . وهذه يجب أن نحتفظ فيها بماضينا ، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي ، ونعتبر أن المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية ، وتلك نأخذها عن أوروبا أخذا» .

هكذا وضع سيد قطب – في هذه الدراسة التي نشرها عام ١٩٢٩م – دستورا للعلاقة بين حضارتنا الإسلامية وبين الحضارة الغربية ، وهو دستور تجلت فيه عبقريته المبكرة ، ولا يزال يمثل «الكلمة السواء» التي يجب أن يجتمع حولها الفرقاء والمختلفون في هذا الموضوع .

بواكير الرفض الإسلامي للعلمانية

محمد عمارة الخميس، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ ٠٦:٠٦ م بتوقيت غرينتش

كانت المرة الأولى التي ذكرت فيها كلمة «العلمانية» في اللغة العربية عام ١٨٢٨م ، في قاموس عربي فرنسي وضعه لويس بقطر ، وهو ابن أخت المعلم يعقوب حنا (١٧٤٥ – ١٨ذ١٠) الذي ألف فيلقا من شباب الأقباط ؛ لبسوا ملابس جنود الحملة الفرنسية ، وحاربوا معها ضد بناء وطنهم! فلما انسحب الفرنسيون من مصر عام ١٨٠١م ، انسحب معهم من كانوا في خدمتهم – ومنهم لويس بقطر – الذي احترف تدريس العامية المصرية بمدارس باريس ، ووضع القاموس الذي جاء فيه ذكر العلمانية عام ١٨٢٨م .

وعندما أخذ القانون العلماني – قانون نابليون – يتسلل إلى الموانئ التجارية المصرية ، مع التجار الأجانب ، والنفوذ الاستعماري ، كان فقهاء مصر وعلماء الشرع فيها بالمرصاد لهذا العدوان على حرم الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ؛ اللذين ظلت لهما السيادة في دوائر التشريع والقضاء والسياسة والاجتماع على امتداد تاريخ الإسلام .

فالشيخ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ١٢٩٠ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣م) انتقد العلمانية الفرنسية التي همشت المسيحية في فرنسا ، والتي تأسست على الفلسفة الوضعية المادية ، وانتقد عدوان القانون الفرنسي العلماني على الفقه الإسلامي ، فقال : «إن لأهل أوروبا في العلوم الحكمية (الفلسفية) حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية ، وكتب هذه الفلسفة محشوة بكثير من البدع .

وينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لا بطرق العقل المجرد ، فالذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع ، وكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى .

وإن بحر الشريعة الغراء ، على تفرع مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وأحياها بالسقي والري ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ؛ لأنها أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع .

وإن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لَمَا أخلت بالحقوق ، ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ؛ ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية . فالكتاب العزيز جامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال ، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وقت يحصل به التعرض ، كالبيع والإجارة والشركة والمضاربة والقرض والمخابرة والعارية والصلح ، وغير ذلك كالزواج وأصول أحكامها» (اتنهى الاقتباس) .

هكذا كتب الشيخ رفاعة – في كتابه «مناهج الألباب» – عندما رأى بواكير تسلل القانون العلماني – قانون نابليون – إلى الموانئ التجارية المصرية ؛ في المنازعات بين التجار المصريين والتجار الأجانب على عهد الخديوي سعيد (١٢٣٧ – ١٢٧٩ هـ ، ١٨٢٢ – ١٨٦٣م) .

أما في كتاب «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» – الذي كتبه إبان وجوده في فرنسا – فلقد انتقد العلمانية التي همشت المسيحية ، وأحلت محلها الإلحاد واللاأدرية ، فقال عن أهل باريس وعلمانية مدينتهم : «إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من من دين النصرانية الاسم فقط ، حيث لا يتبع دينه ، ولا غيرة له عليه ، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل ، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب ، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب ، لخروجه عن الأمور الطبيعية :

أيوجد مثل باريس ديار . . شموس العلم فيها لا تغيب

الغواية الاستعمارية للأقليات

محمد عمارة السبت، ٠٤ نوفمبر ٢٠١٧ ١٢:١٢ ص بتوقيت غرينتش

في الكشف عن أسباب التوترات الدينية والفتن الطائفية في مجتمعاتنا ، كثيرا ما يتم إغفال دور الاستعمار في إذكاء هذه الفتن والتوترات .

فتمزيق وحدة الأمة وزرع التناقضات بين مكونات المجتمع هدف رئيسي للإمبريالية والاستعمار ، ولذلك كانت غوايته للأقليات هدفا رئيسيا . لا حبا في هذه الأقليات ، وإنما ليستنفد الصراع الداخلي طاقات الأمة ، ويتحول الاستعمار إلى حكم بين الفرقاء المتصارعين!

وفي التاريخ الاستعماري ؛ العديد من البراهين على الغواية الاستعمارية لقطاعات من الأقليات في المجتمعات الشرقية .

فإبان الحروب الصليبية ، وعندما اقتحم الصليبيون مدينة القدس عام ١٠٩٩م ، وارتكبوا أبشع المجازر ، تمت غواية الأقليات في بلاد المشرق العربي .

وفي كتاب «تاريخ الحروب المقدسة في الشرق المدعوة حرب الصليب» ، الذي كتبه رجل دين غربي هو «مكسيموس مونروند» ، وترجمه رجل دين غربي هو «مكسيموس مظلوم» ، وطبع في «أورشليم – القدس» عام ١٨٦٥م ، تصوير للمجزرة التي أحدثها الصليبيون بالمسلمين ، وحديث عن الغواية الصليبية التي وقعت فيها قطاعات من الأقليات المسيحية .

يقول هذا الكتاب : «لقد قتل الصليبيون وذبحوا وحرقوا سبعين ألفا من المسلمين في سبعة أيام ، وإن المسلمين الذين هربوا إلى جامع عمر – (قبة الصخرة) – ظانين أنهم هناك يحمون ذواتهم من الموت ؛ خاب ظنهم ، لأن الصليبيين – خيالة ومشاة – دخلوا الجامع ، وأبادوا بحد السيف كل من فيه ، حتى استوعب الجامع من الدم بحرا متموجا ، علا إلى حد الركب بل إلى لجم الخيل!

ولما حل المساء ، اندفع الصليبيون يبكون من فرط الضحك ، بعد أن أتوا على نبيذ المعاصر ، ودخلوا كنيسة القيامة ، ووضعوا أكفهم الغارقة في الدماء على جدارنها ورددوا الصلوات ، ثم كتبوا إلى البابا فقالوا له : يا ليتك كنت معنا لتشهد خيولنا وهي تسبح في دماء الكفار – (أي المسلمين) – ثم حولوا المسجد الأقصى إلى كنيس لاتيني واصطبل خيل ومخزن للسلاح»!!

ويمضي هذا الكتاب – الذي يرتفع إلى مستوى الوثيقة – فيتحدث عن الغواية التي سقطت فيها قطاعات من الأقليات في المشرق العربي ، فيقول : «ولقد انتشرت بسرعة أخبار انتصارات الصليبيين في الجهات القريبة من القدس ، فتقاطر المسيحيون جموعا غفيرة إلى أورشليم ، من أنطاكية والرها وترسوس وكيادكيا وليلكيا ، ومن بين النهرين ، ومن سائر أقاليم سوريا ، يقدمون الشكر والتقريظ لشجاعة الصليبيين ، جنود يسوع المسيح ، الذين أنقذوا قبر ابن الله ، مخلص العالم ، من أيدي غير المؤمنين (أي المسلمين)»!!

ولقد تكررت هذه الغواية بدمشق عندما احتلها التتار عام ٦٥٨ هـ ١٢٦٠م ، وكما يقول المقريزي في كتاب «السلوك» : «استطال النصارى ، وأحضروا فرمانا من هولاكو بالاعتناء بأمرهم ، فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان ، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات ، وصبوه على أبواب المساجد ، وألزموا أصحاب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم ، وأهانوا من امتنع من القيام للصليب ، وصاروا يمرون في الشوارع إلى كنسية مريم ويخطبون ويقولون : «لقد ظهر الدين الصحيح ، دين المسيح» ، وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم . ولما اشتكى المسلمون إلى نائب هولاكو – كتبغا – أهانهم وضرب بعضهم ، وعظّم قدر قسوس النصارى ، ونزل إلى كنائسهم وأقام شعائرهم»!

ولقد جلبت هذه الغواية إلى نصارى دمشق انتقام قطز منهم ؛ عقب انتصاره على التتار في عين جالوت عام ١٢٦٠م .

هكذا كانت غواية الاستعمار – كل استعمار – لقطاعات من الأقليات ، منذ أن عرفت بلادنا غزوات الاستعمار .

وثيقة القيم الشيطانية

محمد عمارة الجمعة، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧ ٠٨:٠٩ م بتوقيت غرينتش

في سبتمبر ١٩٩٤م عقد بالقاهرة مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان ، ولقد جاء وفد الأمم المتحدة إلى هذا المؤتمر الذي انعقد في ظل صعود موجة العولمة ، التي تريد صب العالم في قالب منظومة القيم الغربية ، التي أفرزتها الحداثة وما بعد الحداثة ، وطي صفحة الهويات الحضارية الخاصة بعالم الجنوب ، وخاصة عالم الإسلام .

ومع الوثيقة التي جاء بها وفد الأمم المتحدة إلى المؤتمر ، جاء وفد من الشواذ يريدون التظاهر في شوارع القاهرة دعوة لحقوق الشواذ في بلد الأزهر الشريف!

وقد طلب شيخ الأزهر ، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق من الرئيس حسني مبارك منع مظاهرة الشواذ ، حفاظا على حياتهم من غضبة الجماهير ، فمكثوا في الفندق حتى عادوا إلى بلادهم مع وفد الأمم المتحدة!

أما الوثيقة التي حملت منظومة القيم المنحلة التي جاؤوا لعرضها على العالم فلقد جاء فيها بالنص :
«إن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية المعنية ووكالات التمويل والمؤسسات البحثية ، مدعوة بإلحاح إلى إعطاء أولوية للبحوث الحيوية المتعلقة بتغيير هياكل الأسرة» .

«وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد من جميع الأعمار ، للبنات والفتيات والمراهقات ، وتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من التعامل مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسؤولة ، وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة ، وأن تصل إلى المراهقين والرجال والبنين بدعم وإرشاد آبائهم ، ويجب أن توجه الخدمات بدقة ، وعلى وجه الخصوص نحو حاجات فرادى النساء والمراهقين ، فالمراهقون الناشطون جنسيا يحتاجون نوعا خاصا من المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، كما أن المراهقات اللاتي يحملن يحتجن إلى دعم خاص من أسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة»!

«وإن الهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة ، وعلى الحكومات أن تزيد السن الأدنى للزواج حيثما اقتضى الأمر ، ولا سيما بإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر»!

«وينبغي اشتراك المرأة في جميع جوانب الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل ، وإدماجها بشكل تام في الحياة المجتمعية ، مع تخففها من مسؤوليات العمل المنزلي ، ويتعين على الزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يشجعوا مشاركة الرجل الكاملة في حياة الأسرة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي»!

ولقد ربطت هذه الوثيقة تنفيها بالمعونات التي تقدمها الأمم المتحدة للدول والمنظمات الحكومية والأهلية ، وحددت عام ٢٠١٥ م موعدا لتعميمها على كل المجتمعات .

أما مصدر هذه الوثيقة ، التي تقنن للزنى المبكر ، وتمنع الزواج المبكر ، والتي تستنفر العالم لتغيير هياكل الأسرة ، تقنينا للشذوذ ، وتشجيعا للمعاشرات الجنسية «المسؤولة» وليس «الشرعية» ، فهي وكالات الأمم المتحدة ولجانها ، التي تسيطر عليها – كما تقول الأستاذة الأمريكية كاثرين فروث – فئات ثلاث :
وبموجب هذه الوثائق فإن للأطفال حرية التعبير الجنسي ، ومن ينكر حق الطفل في ممارسة الجنس مع الكبار لا ينتهك حقوق الأطفال فحسب ، بل ينتهك حقوق الكبار أيضا .

استيطان التمييز العنصري

محمد عمارة السبت، ٢١ أكتوبر ٢٠١٧ ٠٩:٤٠ ص بتوقيت غرينتش

إسرائيل هي آخر بقايا الاستعمار الاستيطاني والتمييز العنصري .

وإذا كان الرجل الأبيض قد برر هذا النظام في جنوب أفريقيا – قبل زواله – بالعنصرية التي تزعم تفوق الرجل الأبيض على كل الأجناس ، فإن الصهيونية – على أرض فلسطين – تجعل هذا التمييز العنصري دينا جاء في كتاب مقدس هو «العهد القديم» وتم شرحه في «التلمود» .

وفي كتاب الكاتب الإسرائيلي «إسرائيل شاحاك» (١٩٣٣ – ٢٠٠١) «الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود» نماذج كثيرة من «عقائد التمييز العنصري» التي يتدين بها الصهاينة ، والتي تمارس في الاستعمار الاستيطاني اليهودي على أرض فلسطين .

فكلمة «نفس» تعني «اليهودي» ويستثنى منها غير اليهود والكلاب صراحة ، ويتعلم اليهودي الأرثوذكسي منذ شبابه الباكر ، من خلال دراسته المقدسة ، أن غير اليهود يقارنون بالكلاب وأن الثناء عليهم خطيئة! .

وفي «كتاب التربية» الذي أسهمت الحكومة الإسرائيلية بقدر كبير في نفقات طباعته ، والذي طبعت منه طبعات عديدة ، ويعد من أكثر الكتب شعبية في إسرائيل ، جاء في مدخل هذا الكتاب – الذي يتربى عليه اليهود – : «وجوب إبقاء العبد غير اليهودي عبدا طيلة حياته ، بينما ينبغي عتق العبد اليهودي ، وذلك لأن اليهود أفضل الكائنات البشرية ، خلقوا ليعرفوا خالقهم وليعبدوه ، ويستحقون الاحتفاظ بعبيد لهم ، وإذا لم يكن لديهم عبيد من الشعوب الأخرى ، سيضطرون لاستعباد بني جلدتهم ، الذين لن يتمكنوا بهذه الطريقة من خدمة الرب ، وهذا ما تقصده آية (لن تستبعد إخوتك الذين يتهيأون جميعا لعبادة الرب)» (سفر اللاويين ٢٥ ، ٤٦) .

وإذا كان الكتاب المقدس (العهد القديم) قد أوصى : «لن تترك حيا أي شيء يتنفس» (سفر التثنية ٦٠ ، ٦١) فإن هذه الآية قد تحولت إلى «محاضرة تربوية» للجنود الإسرائيليين الذيم يخدمون في المناطق الفلسطينية المحتلة ، يقال لهم فيها إن «الفلسطينيين مثل العماليق» ، «ولتمح ذكرى العماليق من تحت السماء» (التثنية ٢٥ ، ٩) ، ومن نجا من مصير العماليق يعامل معاملة العبيد .

وإذا كان الفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون (١١٣٥ – ١٢٠٤م) الذي رفعه اليهود إلى مقام موسى النبي ، فقالوا : «منذ موسى ، لم يأت مثل موسى إلا موسى»! فإن هذا الفيلسوف قد قال في شروحه على أسفار العهد القديم – عن غير اليهود – «إنهم لا يستطيعون بلوغ القيمة الدينية العليا ، والعبادة الحقيقية للرب ، لأن طبيعتهم مثل طبيعة الحيوان الأبكم ، فهم أدنى مرتبة من الكائنات الإنسانية وأعلى من القردة»! .

والمرأة اليهودية العائدة من حمامها الطقسي الشهري من أجل الطهارة ، يجب أن تحاذر ملاقاة أحد أربعة كائنات شيطانية : أحد الأغيار أو خنزير أو كلب أو حمار ، وإذا حدث وقابلت أحدهم يجب أن تعيد الاستحمام مرة ثانية»! .

ولقد سنت أن الوعي الفكري هو المقدمة للانتصار في أية معركة من المعارك ، ولقد سنت إسرائيل عشرات القوانين التي تطبق الفصل العنصري على غير اليهود في الكيان الاستيطاني الذي أقيم على أرض فلسطين! فهل يعي هذه الحقائق الذين «يطبعون» العلاقات مع كيان التمييز والفصل العنصري القائم على أرض فلسطين؟! .

وهل قرأ أبناء الحضارة المسيحية ، المتحالفون مع الصهيونية ضد العرب والمسلمين ، ما كتبه موسى بن ميمون في «مشفاة توراة» (الشروح الشفوية للتوراة) عن المسيح عليه السلام ، والذي دعا فيه اليهودي أن يقول كلما سمع اسم يسوع : «أهلك الله الاسم

الشرير ، ليبلي الاسم الشرير : يسوع الناصري وتلاميذه»! .

إن الوعي الفكري هو المقدمة للانتصار في أية معركة من المعارك .

هكذا تحدث عسكري الإسلام

محمد عمارة السبت، ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ ٠٤:١٥ م بتوقيت غرينتش

عندما أرادت وزارة الداخلية في نظام يوليو مصادرة كتاب الشيخ محمد الغزالي (١٣٣٥- ١٤١٦ هـ، ١٩١٧- ١٩٩٦م) «قذائف الحق» وأحيل الشيخ إلى التحقيق، قال له وكيل النيابة إن كتابه فيه ما يدعو إلى الفتنة! فسأل الشيخ الغزالي وكيل النيابة هل ما في الكتاب حقائق أم أكاذيب؟ فقال له وكيل النيابة إنها حقائق، لكن ليس كل ما هو حق يقال.

فقال له الشيخ: إن الصمت عن الحق إذا جاز من غير المسؤول ربما كان مقبولا، أما أنا فمسؤول عن الشأن الديني، أنا حارس الإسلام، عسكري الإسلام!

وأفرج وكيل النيابة عن الكتاب، لكن وزارة الداخلية صادرته، رغم القانون، فطبعه الشيخ الغزالي بصيدا في لبنان!

وعندما رأى الشيخ الغزالي –حارس الإسلام- تسلل العلمانية الغربية وعدوانها على الشريعة الإسلامية تصدى لها وكتب يقول: «إن العلمانية عندنا قسمان:

١- قسم له مقترحات حسنة في الإصلاح، لكنه لا يعرف الشريعة الإسلامية، فهو يظن أن ما يقترحه ليس من الإسلام، ولو كان واسع الأفق والإطلاع لأدرك أن ما يقترحه هو من الإسلام.

٢- وهناك صنف آخر من العلمانيين وجدته جريئا على الله، كارها للإسلام، ضائقا بالكتاب والسنة، وهذا النوع لابد أن أقف منه موقفا فيه يقظة وصرامة، لأن أمتنا تمر بمرحلة عصيبة، تربص بها كل عدو، فإذا تركت ديني تعبث به الأهواء فإني أكون خائنا لهذا الدين، وخائنا لهذه الأمة، نحن في فترة من فترات الدفاع عن النفس وعن الكيان.

إن الحكومة في نظر الإسلام حكومة ولاؤها لله، وعملها أن تتبين هدايات الله في النفس والمجتمع والدولة، ثم تمشي في ضوء هذه الهدايات كي ترضي ربها، وتحقق بذلك سعادتها في الدنيا والآخرة، فهي من هذه الناحية ليست علمانية.

وإن كلمة «دولة دينية» لم تعرف في تاريخنا، ولذلك أرفض أن أصف حكومة الإسلام بأنها حكومة دينية بالمعنى الذي يثب إلى أذهان الأوربيين، الذي نقله الاستعمار الثقافي إلى أعداد كبيرة من الغوغاء.

إن الحرية الدينية ابتداع إسلامي، لم تُعرف إلا في تراثنا، نظرية وتطبيقا.

في أوروبا إذا قلت الديمقراطي المسيحي فلا حرج، لكن لو قلت الديمقراطي الإسلامي هنا، قالوا لك: اخرس!

إننا نريد من العلمانيين أن يتعلموا من إسرائيل، فاليهود الذين يحكمون فلسطين باسم نبي من الأنبياء احتقروا العلمانيين ورفضوا أن ينضووا إلا تحت مظلة الدين.

استُجلبت العلمانية ليتم تحت شعارها تغيير الفقه والتشريع، وتغيير الأدب والتربية، وتغيير العلاقة بالله ومنع الاستمداد من وحيه، فالمطلوب ارتداد يتم بطريق التدرج أو الطفرة حسب الظروف والأحوال!

وإذا كان غيرنا معذورا في نبذ مواريث له ناقضت العقل وخاصمت العلم وأشقت الجماهير، فما عذر الذين يطلبون منا أن ننسى دينا قام على العقل والعلم، وجعل شرع الله حيث تتحقق مصالح الجماهير؟

إنني أوصي الأجيال الناشئة أن تلعن كل من يحقر دينها ، وأن تتشبث بهذا الدين ، وأن تعتمد على الله ، وأن تمضي في الطريق وستنتصر إن شاء الله .

هكذا تحدث حارس الإسلام ، الذي عاش مرابطا على ثغوره ، والذي لا يزال كذلك بواسطة كتبه وخطبه وسيرته .

الإسلام الأمريكاني

محمد عمارة الخميس، ٠٥ أكتوبر ٢٠١٧ ٠١:٤٢ م بتوقيت غرينتش

حتى عام ١٩٤٨م كان سيد قطب مرابطا على ثغور «الفكر الإسلامي» ، بعيدا عن نطاق «العمل الإسلامي» ، فلما ذهب إلى أمريكا عام ١٩٤٨م مبعوثا من وزارة المعارف ، تطور موقفه من «العمل الإسلامي» ، واقترب من «الحركة الإسلامية» أكثر فأكثر ، وتصاعدت لديه مشاعر العداء لصلف الغرب إزاء الإسلام والشرق الإسلامي .

ففي أمريكا خبر نوع الإسلام الزائف الذي يريدون به نسخ الإسلام ، وكتب عن هذا «الإسلام الأمريكاني» يقول : «إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار ، وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان ، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية ، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم ، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم ، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى ، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة ، وأن طرد المستعمر فريضة ، وأن الشيوعية وباء كالاستعمار ، فكلاهما عدو ، وكلاهما اعتداء . .

الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق «إسلاما أمريكانيا» يجوز أن يستفتى في منع الحمل ، ويجوز أن يستفتى في دخول المرأة البرلمان ، ويجوز أن يستفتى في نواقض الوضوء ، لكنه لا يستفتى أبدا في أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية أو نظامنا المالي ، ولا يستفتى أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية وفي ما يربطنا بالاستعمار من صلات ، فالحكم بالإسلام ، والتشريع بالإسلام ، والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم ، ولا حديث ولا استفتاء في الإسلام الأمريكاني» .

وفي أمريكا ، شهد سيد قطب فرح المبشرين والعنصريين واحتفالهم بمقتل حسن البنا ، وهناك رأى عنصرية الرجل الأبيض ولمسها بعقله ووجدانه ، حتى لقد كتب بعد عودته مقالا بمجلة «الرسالة» عام ١٩٥٢م عنوانه «عدونا الأول الرجل الأبيض»! .

ولقد توجهت عزيمته – بعد هذه المرحلة – إلى تحقيق شيء أكبر من الإنتاج الفكري الإسلامي ، وذلك بالاقتراب أكثر وأكثر من «العمل الإسلامي» .

وفي عام ١٩٥١م بدأ يكتب في مجلة «الدعوة» – مجلة جماعة الإخوان المسلمين – وانتمى عضويا للجماعة ، وعبر عن هذه النقلة النوعية في مسيرته بقوله : «لقد ولدت عام ١٩٥١م»؟! .

ولقد شهد الإمام الشيخ محمد أبو زهرة على هذه النقلة النوعية التي أحدثتها رحلة سيد قطب إلى أمريكا عندما قال – بحضرة جماعة من العلماء – ساعة سماعهم نبأ إعدام سيد قطب عام ١٩٦٦م ، وكان بعض هؤلاء العلماء قد عاب في سيد قطب ممالأته للسلطة التي أعدمته ، فقال الشيخ أبو زهرة : «لقد استقبلت ابني البار سيد قطب عندما عاد من أمريكا وسألته : كيف حالك يا سيد؟ فأجاب : أستاذي ، لقد ذهبت إلى أمريكا مسلما وعدت مؤمنا»! .

عليهم جميعا رحمة الله .

الأزهر والعلمانية

محمد عمارة الإثنين، ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ ١١:٤٦ م بتوقيت غرينتش

لقد كان الأزهر ، على مر تاريخه ، الحارس الأمين على الإسلام وشريعته ، وعلى العربية وعلومها وآدابها ، والمرابط على ثغور دار الإسلام ، يصد الغزو العسكري والغزو والفكري لهذه الديار .

وعندما وفدت «العلمانية» الداعية إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة والقانون إلى بلاد الشرق ، في ركاب الغزوة الإمبريالية الغربية الحديثة ، تصدى لها كبار علماء الأزهر ، معتبرين إياها نقضا لاكتمال قواعد الإسلام .

وفي هذا المقام ، قال الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (١٣٣٥ - ١٤١٦ هـ ، ١٩١٧ - ١٩٩٦م) شيخ الأزهر : «إن العلمانية مذهب غربي ، يدعو إلى التخلص من الدين ، وعزله عن حركة المجتمع وشؤون العمران ، يعزل الدين عن الدنيا ، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد والشعائر العبادية ، وهو مذهب مادي وفكر خاطئ» .

ولقد ظهرت العلمانية ثمرة غربية لملابسات غربية ، ذلك أن النصرانية تقول إنها رسالة روحية ، تحصر همها في خلاص الروح وفي مملكة السماء ، ولذلك كان تطلع كنيستها إلى شؤون الدولة والعمران الدنيوي تجاوزا لمبدئها الداعي إلى أن تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، فإذا جاءت العلمانية لترد النصرانية إلى داخل الكنيسة ، ولتحصرها في إطار علاقة الفرد بالخالق ، جاز لها ذلك ، بل وكان موقفها تصحيحا للخطأ الذي تجاوزت به الكنيسة الغربية حدود نصرانيتها .

وليس هكذا الحال مع الإسلام ، الذي هو منهاج شامل للدين والدنيا ، للعقيدة والشريعة والحضارة والأخلاق ، للحياة الدنيا وللآخرة التي هي خير وأبقى ، فالإسلام يصبغ العمران بالصبغة الإلهية ، ويضبط الخلافة الإنسانية بالشريعة الإسلامية ، فالدعوة إلى إبعاد الإسلام - بالعلمانية - عن سياسة الدولة وشؤون العمران ، هو قطع لإحدى ساقيه ، وتعطيل لإحدى رئتيه ، وكفران ببعض آيات كتابه ، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام ، ولذلك يبدو شذوذ الدعوة إلى العلمانية في الواقع الإسلامي باعتبارها دعوة إلى «حل» ليست له «مشكلة» في عالم الإسلام .

هكذا كتب شيخ الأزهر الذي اشتغل أيضا بالقضاء والإفتاء ، والذي أعاد إلى الأزهر كثيرا من استقلاله ، والذي تحلى بالصلابه في الحق ، وبعفة اللسان وبالزهد في حطام هذه الدنيا .

أما الشيخ محمد البهي (١٣٢٣ - ١٤٠٢ هـ ، ١٩٠٥ - ١٩٨٢م) الذي تخرج في الأزهر وحصل على الدكتوراه من ألمانيا ، تولى وزارة الأوقاف ورئاسة جامعة الأزهر وتبوأ مكانة مرموقة في عالم الفكر والتأليف ، فقد قال عن العلمانية : «إنها نظام من المبادئ والتطبيقات يرفض كل صورة من صور الإيمان الديني والعبادة الدينية ، وليس للعلمانية مكان في وجود الإسلام ، فإما أن يوجد الإسلام ولا علمانية ، أو العلمانية ولا إسلام . . إنها حل لوهم ، وليست حلا لحقيقة قائمة فعلا ، والحكومة في الإسلام ليست إلهية ، بل هي بشرية ، تخضع للنقد وتقبل الشورى والمطالبة بها ، إنها حكومة إنسانية تخضع للخطأ والصواب .

وإذا كانت العلمانية في الغرب قد فصلت بين سلطتين - الزمنية والدينية - فإن الإسلام ليس فيه سلطتان ، ولذلك كان تطبيق العلمانية - التي فرضها الاستعمار على بلاد الإسلام - فصلا بين الإسلام وبين الدولة ، وإبعادا للإسلام عن الحكم وشؤونه ، وتدريجيا - في ظل الاستعمار الغربي لبلاد الإسلام - أخذ يخف الرجوع إلى التراث الإسلامي ، والمصادر الإسلامية ، ويتجه الاعتماد على ما للغرب من ثقافة وتشريع وتخطيط في البحث والتعليم ، وبذلك يضعف استقلال المجتمعات الإسلامية ، بينما تشتد تبعيتها لصحاب القوة في التوجه وصحاب المصلحة في إضعاف استقلال المجتمعات الإسلامية» .

هكذا رفض كبار علماء الأزهر العلمانية الغربية التي رأوها آلية لإلحاق عالم الإسلام بالمركزية الحضارية الغربية ، على حين تمثل الشريعة الإسلامية معلما من أكبر معالم الاستقلال الحضاري لعالم الإسلام .

أستاذية وعبقرية مبكرة

محمد عمارة السبت، ٠٢ سبتمبر ٢٠١٧ ٠٣:٥٧ م بتوقيت غرينتش

كان الشهيد سيد قطب (١٣٢٤- ١٣٨٦ هـ ، ١٩٠٦- ١٩٦٦م) صاحب عبقرية تجلت منذ سنوات طلبه للعلم في «دار العلوم» .

ألقى محاضرة عام ١٩٣٢ -وهو طالب في الكلية- عن «مهمة الشاعر في الحياة وشعر الجيل الحاضر» ، كشفت عن أستاذية في النقد العربي ، وقدمه للمحاضرة أستاذه العلامة مهدي علام «١٣١٨- ١٤١٣هـ ، ١٩٠٠- ١٩٩٢١م) .

وبعد المحاضرة عقب ، فقال : «لئن كنت قد قدمت المحاضر سيد قطب بأنه طالب ، يسرني أن يكون أحد تلاميذي ، فإني أقول اليوم -وقد سمعت محاضرته- إنه لو لم يكن لي تلميذ سواه ، لكفاني ذلك سرورا وقناعة واطمئنانا إلى أنني سأُحمل أمانة العلم والأدب من لا أشك أبدا في حسن قيامه عليها» .

وأشاد مهدي علام بالجرأة الرشيدة التي دعت سيد قطب إلى الاستقلال بالرأي في بحثه -حتى ولو خالفنا في بعض ما نعتقده من الآراء الأدبية- وهي جرأة تجعله أحب إلى قلوبنا .

إن سيد قطب باحث ناشئ ، تعجبني عصبيته البصيرة ، وإشادته بذكر الشعراء الناشئين من أمثاله ، وهو جد موفق في اختياره لهم ، وليس أقل توفيقا في اختياره من شعر نفسه ، وإن ستره تواضعه وراء ستار لـ»شاعر ناشئ» ، إنني أعد سيد قطب مفخرة من مفاخر «دار العلوم» . وإذا قلت «دار العلوم» فقد عنيت دار الحكمة والأدب» .

هكذا كانت بداية تجليات عبقرية سيد قطب الأدبية والنقدية في «دار الحكمة والأدب» على حد تعبير العلامة مهدي علام ، وهكذا تجلت «عصبيته البصيرة» كما وصفها أستاذه الكبير .

وتتلمذ سيد قطب على الأستاذ عباس محمود العقاد (١٣٠٦- ١٣٨٤هـ ، ١٨٨٩- ١٩٦٤م) بعد فترة عابرة من الإعجاب بالدكتور طه حسين (١٣٠٧- ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩- ١٩٧٣م) ، ثم استقل برأيه وفكره عن أستاذه العقاد ، نازعا إلى الاغتراف من المنابع لا من الأستاذ الوسيط .

واشتهر سيد قطب باكتشافه العبقرية الأدبية لنجيب محفوظ (١٣٢٩- ١٤٢٧هـ ، ١٩١١- ٢٠٠٦م) ، وتقديمه لجمهور الحياة الأدبية .

وكان له فضل السبق في اكتشاف الموهبة الاجتماعية والاقتصادية للشيخ محمد الغزالي (١٣٣٥- ١٤٢٦هـ ، ١٩١٧- ١٩٩٦م) عندما أشاد بأول كتبه : «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» عام ١٩٤٧م .

فكتب عن هذا الكتاب أكثر من صفحة في جريدة «الجمهور المصري» ، وقال عنه : «إنه قد قال الكلمة الأخيرة في الجانب الاقتصادي ، وإنه يشبه كتاب عبد الرحمن عزام باشا (١٣١١- ١٣٩٦هـ ، ١٨٩٣- ١٩٧٦م) «الرسالة الخالدة» عن الإسلام» .

وأبدى عجبه وإعجابه من أن يكتب شيخ أزهري -كالشيخ الغزالي- مثل هذا الكتاب المعبر عن فلسفة الإسلام في الثروات والأموال ، وهي المشلكة التي حار فيها العالم ، واختلفت فيها الفلسفات الاجتماعية على مر التاريخ .

وقال الشيخ الغزالي -في محاوراته- عن موقف سيد قطب هذا : «لم أجد من كتب عني بحفاوة وقدمني للقراء بإخلاص إلا الأستاذ سيد قطب رحمه الله» .

ولقد ذهب الشيخ الغزالي لزيارة سيد قطب –شاكرا– وتوثقت العلاقات بين الرجلين منذ ذلك التاريخ ، حتى أن الشيخ الغزالي عرض على سيد قطب عام ١٩٥٠م الانضمام إلى الإخوان المسلمين ، وفي ذلك يقول الشيخ الغزالي في محاوراته : «وفي عام ١٩٥٠م تقريبا ، كنت صديقا للأستاذ الكبير سيد قطب رحمه الله ، عرضت عليه أن ينضم إلى جماعة الإخوان المسلمين ، فقال لي : الأفضل أن أكون بعيدا» .

هكذا تجلت عبقرية سيد قطب منذ وقت مبكر في النقد الأدبي والفكر الاجتماعي والكتابات الوطنية السياسية ، فكان –في عقد الأربعينيات من القرن الماضي– علما من أعلام الفكر الداعي إلى التقدم والتغيير .

الفلسفة الحداثية لتحرير المرأة

محمد عمارة الجمعة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٧ ٠٣:٤٩ م بتوقيت غرينتش

في التحرير الإسلامي للمرأة تأسست فلسفة هذا التحرير على فطرة التكامل بين الرجال والنساء ، فالمساواة هي مساواة الشقين المتكاملين ، لتكون المرأة سكنا للرجل ، وليدوم الشوق والاشتياق بينهما ، وليست مساواة الندين المتماثلين المتنافرين ، كما هو مفهومها في فكر الحداثة الغربية وما بعدها .

ومن أمثلة هذه المفاهيم الحداثية الغربية ، ما قاله أبو النزعة الأنثوية الفرنسية «فورييه» (١٧٧٢ - ١٨٣٧م) «الذي دعا إلى تحرير المرأة على كل الأصعدة : البيتي والمهني والمدني والجنسي ، وقال : «إن العائلة تكاد تشكل سدا في وجه التقدم»! .

وما قاله «ماركيوز - هربرت» (١٨٩٨ - ١٩٧٠م) الذي دعا إلى التركيز وتأكيد انعتاق الغرائز الجنسية ، وإطلاق الحرية الجنسية بلا حدود ، سواء من ناحية الكم أم الكيف» ، أي حتى الشذوذ! ، بل وتمجيد الشذوذ باعتباره ثورة وتمرد ضد القمع الجنسي وضد مؤسسات القمع الجنسي ، معتبرا التحرر الجنسي عنصرا مكملا ومتمما لعملية التحرر الاجتماعي ، ورافضا ربط الجنس بالتناسل والإنجاب»!

وما قاله «فوكو - ميشيل» (١٩٢٦ - ١٩٨٤م) الذي تساءل : «لماذا يُجعل السلوك الجنسي مسألة أخلاقية؟! ومسألة أخلاقية مهمة؟!» .

وما قالته «سيمون دي بوفوار» (١٩٠٨ - ١٩٨٦م) من «أن الزواج هو السجن الأبدي للمرأة ، يقطع آمالها وأحلامها»! ، «وأن مؤسسة الزواج مؤسسة لقهر المرأة ، يجب هدمها»! ، «وإنه لا يولد المرء امرأة ، بل يصير كذلك ، وسلوك المرأة لا تفرضه عليها هرمونات ولا تكوين دماغها ، بل هو نتيجة لوضعها»! .

«ولقد كان الدين محايدا عندما لم يكن للآلهة جنس ، ثم انحاز الدين للمرأة عندما أصبحت الآلهة إناثا ، ثم تحول الدين إلى عدو للمرأة بسبب التفسيرات الذكورية للدين»! .

«والمرأة مالكة لجسدها وحرة فيه ، تتصرف فيه جنسيا كما تشاء ووفق ما تشاء ، بما في ذلك حرية التصرف في الجنين - الإجهاض - لأنه جزء من جسدها ، فالتعبير الحر عن الجنس هو جزء من الحرية ، حتى لو اتخذ شكل الشذوذ السحاقي ، وحتى لو اتخذ شكل احتراف البغاء ، طالما خلا هذا الاحتراف للبغاء من الاستغلال التجاري» .!

«والغيرة عاطفة برجوازية ينبغي التخلص منها» ، «والحياء : مرض يجب التخلص منه» . . «والعفة : تخلف وكبت للحرية الجنسية! ولابد من تجريد الحب من أية ضوابط ، باستثناء العاطفة والشهوة»! .

«ويجب تقرير حرية الاقتران وحرية الافتراق بين أي فردين في أي لحظة»! ، «والأمومة : قوالب جامدة وجائرة ، لأنها لا تحقق للمرأة عائدا ماديا»! «والإنجاب : هو عبودية التناسل»! «وتربية الأطفال : مسؤولية الدولة والمجتمع ، لا المرأة والأسرة» .

تلك هي الفلسفة الشيطانية التي دعت إليها الحداثة وما بعد الحداثة الغربية باسم تحرير المرأة ، وهي الفلسفة التي هدمت الأسرة وأشاعت الشذوذ الجنسي ، فجعلت المجتمعات الأوربية تعاني من فقر المواليد ، إذ أصبحت نسبة الوفيات فيها أعلى من نسبة المواليد ، حتى لتقول الإحصاءات إن هذه المجتمعات مهددة بأن تتحول إلى دور للمسنين! وحتى أن نسبة الرجل الأبيض - الذي تبنى هذه الفلسفة الشيطانية قد تراجعت من ٢٨٪ من سكان العالم عام ١٩١٥ إلى ١٨٪ عام من سكان العالم عام ٢٠١٥! الأمر الذي أزعج اليمين العنصري في أوروبا ، لكن دون أن يجرؤ على مراجعة هذه الفلسفة الشيطانية ، ودون أن يقدم البديل الذي يحول بين حضارته وبين الغروب .

الصليبية فوق الوطنية

محمد عمارة الخميس، ٠٣ أغسطس ٢٠١٧ ٥:٤٥ م بتوقيت غرينتش

في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م) كانت الدولة العثمانية تحارب في صف ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها .

وفي عام ١٩١٧م دخل الجيش الإنجليزي بقيادة الجنرال «اللنبي» (١٨١٦ – ١٩٣٦م) مدينة القدس ، وهزم القوات التركية المتحالفة مع الألمان ، وقال «اللنبي» يومها كلمته الشهيرة : «اليوم انتهت الحروب الصليبية» .

ولم يكن «اللنبي» وحده هو الذي أفصح في القرن العشرين عن حقيقة الروح الصليبية القديمة والدفينة ، والتي تحرك وتقود الجيوش الاستعمارية الغربية ، حتى في عصر «الحداثة» و«العلمنة» و«التنوير» ، فمجلة «بنش Punch» الانجليزية نشرت يومئذ رسما كاريكاتوريا «لريتشارد قلب الأسد» (١١٥٧ – ١١٩٩م) – الملك الانجليزي الصليبي الذي حارب صلاح الدين الأيوبي (٥٢٣ – ٥٨٩ هـ ، ١١٣٧ – ١١٩٩م) في فلسطين– وكتبت : – على لسانه – تحت الرسم : «أخيرا تحقق حلمي»! ، وفوق الرسم عنوان : «آخر حملة صليبية»! .

وإذا كان مفهوما أن تحتفل انجلترا وحلفاؤها بانتصارها على الأتراك والألمان في القدس عام ١٩١٧م ، وأن ترى في هذا الانتصار تحقيقا للأحلام الصليبية التي حاربوا من أجل تحقيقها قبل قرون ، فإن المفاجأة المذهلة التي بلغت درجة العيار الثقيل – يومئذ – كانت احتفال الكنائس الألمانية – الكاثوليكية والبروتستانتية – بهزيمة وطنها ألمانيا في القدس أمام الجيش الانجليزي لأن احتلال القدس من قبل الإنجليز – رغم أنه هزيمة وطنية لألمانيا – هو انتصار للصليبية الغربية على الإسلام في القدس الشريف!

ولقد ذكر هذه الحقيقة المذهلة – التي تفجر ملكات الوعي بالتاريخ – مفتي فلسطين الشيخ أمين الحسيني – (١٣١١ – ١٣٩٤ هـ ، ١٨٩٤ – ١٩٧٤م) الذي كانت إقامته محددة في فرنسا عقب هزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية – عندما قال للدكتور توفيق الشاوي (١٣٣٦ – ١٤٣٠ هـ ، ١٩١٨ – ٢٠٠٩م) : «ألا تعلم يا توفيق أنه أثناء الحرب العالمية الأولى ، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية متحالفة مع ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا ، وكان المسلمون يضحون برجالهم ومستقبلهم من أجل انتصار ألمانيا ، ومع ذلك ، عرفت أنه عندما دخلت الجيوش الانجليزية القدس واحتلت فلسطين ، أمرت بعض الهيئات المسيحية بدق أجراس الكنائس في جميع أنحاء ألمانيا – الكاثوليك والبروتستانت – احتفالا بانتصار المسيحية على الإسلام ، واستيلائها على القدس الشريف»!!

فالصليبية فوق القطرية والوطنية ، والانتصار على الإسلام يجمع الفرقاء الوطنيين الغربيين المتحاربين ، فهناك تناقضات عدائية بين الصليبية الغربية وبين الإسلام ، تعلو وتحكم التناقضات الثانوية بين أوطان الغربيين الذين كانت أغلب تناقضاتهم حول اقتسام كعكة عالم الجنوب ، وفي المقدمة منه عالم الإسلام .

ولقد كانت القدس – التي أطلق عليها أمير الشعراء أحمد شوقي (١٢٨٥ – ١٣٥١ هـ ، ١٨٧١ – ١٩٣٢م) لقب «سيدة القرى» بينما مكة هي «أم القرى» – كانت هذه المدينة المقدسة – على مر تاريخها الطويل هي رمز الصراع بين الغرب الصليبي والشرق الإسلامي ، وكانت أيضا بوابة الانتصارات في هذا الصراع .

التحرير الإسلامي للمرأة

محمد عمارة السبت، ٢٩ يوليو ٢٠١٧ ٠١:٥٠ ص بتوقيت غرينتش

لقد جاء الإسلام فأسس لفلسفة جديدة في تحرير المرأة وإنصافها ومساواتها بالرجل ، مساواة الشقين المتكاملين ، لا الندين المتنافرين .

لقد حررها من لعنة الخطيئة الأولى ، عندما أعلن أن التكليف والغواية والعصيان والتوبة إنما كانت من آدم وحواء معا ، وأن مسؤولية آدم إنما كانت أكبر من مسؤولية حواء «وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ، فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه» (البقرة ٣٥ ، ٣٦) ، «قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين» (الأعراف ١٩) ، «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما» (طه١١٥) .

ولقد جاء الإسلام والفكر الديني يعتقد أن حواء قد خلقت من ضلع أعوج – ضلع آدم – «فالمرأة من الرجل والرجل ليس من المرأة» ، فقرر الإسلام أن آدم وحواء كليهما قد خلقا من نفس واحدة «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة» (الروم ٢١) ، « . .خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» (النساء ١) ، «وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة» (الأنعام ٩٨) ، « . .لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض» (آل عمران ١٩٥) ، « . .هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» (البقرة١٨٧) ، « . .وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا» (النساء ٢١) .

وبعد أن كانت المرأة معزولة عن ولايات العمل العام ، أشركها الإسلام – مع الرجال – في هذه الولايات العامة : «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض» (التوبة ٧١) ، فأول من آمن بالإسلام امرأة – خديجة – وأول شهداء الإسلام امرأة – سمية بنت خياط – .

وفي الجمعية التأسيسية لإقامة الدولة الإسلامية الأولى – بيعة العقبة – شاركت في أعلى مستويات الولاية السياسية امرأتان – أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية وأسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية – ، وفي البيعة على الدخول في الإسلام كان للنساء بيعة مستقلة ، وفي الذمة المالية كان للنساء ذمة مالية مستقلة ، وتكونت في عهد النبوة جمعية نسائية ، ذهبت مندوبة عنها «وافدة النساء» بمطالب اتفقت عليها هذه الجمعية ، وقالت «وافدة النساء» للرسول صلى الله عليه وسلم : «أنا رسول من خلفي من نساء المؤمنين ، يقلن بقولي وهن على مثل رأيي» .

وفي الولاية الدينية ، روت المرأة الحديث وأفتت في الفقه مثل الرجال ، وكانت هناك خطيبة للنساء تهز أعواد المنابر مثل الرجال ، وسمع الله حوار المرأة التي تجادل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجعل لمحاورتها سورة في القرآن الكريم .

وفي القتال يوم أحد ، كانت المرأة ضمن الذين صمدوا .

وفي الولايات المالية ، تولت المرأة «حسبة» – وزارة – السوق والتجارة ، سمراء بنت نهيك في عهد الرسول ، والشفاء بنت عبد الله في عهد عمر بن الخطاب .

وعندما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عدد الذين دخلوا في الإسلام ١٢٤٠٠٠ ، أما الذين تربوا في مدرسة النبوة من الصفوة والنخبة ، فقد أحصاهم العلماء فذكروا ترجمات ثمانية آلاف ، كان منهم أكثر من ألف امرأة ، وهي أعلى نسبة من القيادات النسائية في أية نهضة أو ثورة في التاريخ ، شاركن في إقامة الدين ، وفي الهجرة ، وفي تأسيس الدولة ، وفي صناعة التاريخ .

هكذا تم تحرير المرأة بالإسلام ، وهكذا طوى الإسلام بهذا التحرير للمرأة صفحات الفكر الديني القديم ، التي ظلت تمتهن المرأة وتحتقرها وتهمشها قرونا طويلة في التاريخ القديم .

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

محمد عمارة الخميس، ١٣ يوليو ٢٠١٧ ١١:١٣ م بتوقيت غرينتش

عندما نقرأ في «تقرير اليونسكو» عن عام ٢٠١٦م «أن ١٪ من سكان العالم يمتلكون نصف ثراوات العالم ، وأن ٦٢ مليارديرا يمتلكون ثروة تعادل ما يمتلكه ٣,٥ مليارات من سكان العالم ، أي نصف البشرية» ، وعندما تنشر منظمة «أوكسفام» «أن ٢٠٪ من دول العالم – الذين هم سكان الشمال – يستحوذون على ٨٥٪ من مدخرات العالم وخيراته» ، نتذكر أعظم وأعمق ما كتب في الفكر الإنساني عن الاستبداد ، كتاب المجدد المجاهد الشهيد عبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ – ١٣٢٠هـ ، ١٨٥٤ – ١٩٠٢م) «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» الذي حلل فيه منابع ومصادر الاستبداد ومظاهره ومخاطره وطرق مقاومته والخلاص من شروره .

وفي هذا الكتاب الفذ تحدث الكواكبي عن الاستبداد المالي – استبداد القلة بمعظم الثروة – فقال ضمن ما قال : «إن أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم ، وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة ، يتمتعون بنصف ما يتجمد من دم البشر أو زيادة ، ينفقون ذلك في الرفه والإسراف ، مثال ذلك ، أنهم يزينون الشوارع بملايين من المصابيح لمرورهم فيها أحيانا متراوحين بين الملاهي والمواخير ، ولا يفكرون في ملايين من الفقراء يعيشون في بيوتهم في ظلام» .

ثم أهل الصنائع النفسية والكمالية والتجار الشرهون والمحتكرون وأمثال هذه الطبقة ، ويقدرون كذلك بخمسة في المائة ، يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصناع والزراع ، وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره .

وهناك أصناف من الناس لا يعملون إلا قليلا ، إنما يعيشون بالحيلة ، كالسماسرة والمشعوذين باسم الأدب أو الدين ، وهؤلاء يقدرون بخمسة عشر في المائة أو يزيدون على أولئك .

ومن طبائع الاستبداد أن الأغنياء أعداؤه فكرا وأوتاده عملا ، فهم ربائط المستبد ، يذلهم فيئنون ويستدرهم فيحنون ، ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنياؤها .

وإن الأكابر حريصون على أن يبقى الاستبداد مطلقا ، لتبقى أيديهم مطلقة في الأموال .

وكما تستند «الفرعونية السياسية» إلى «القارونية المالية» فإنها تستند كذلك إلى قوة الجند والجندية .

وفي الحديث عن دور العسكر والعسكرة والجند والجندية أبدع الكواكبي في تشخيص هذا الداء العضال ، فكتب يقول : «أما الجندية ، فإنها تفسد أخلاق الأمة ، حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال ، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال ، وإذا كان الشيطان هو مخترع الجندية ، فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم»!

وعلى حين ظن البعض – ولا يزالون يظنون – أن الاستبداد مركوز فقط في السلطة السياسية ، نبه الكواكبي إلى القوى العديدة الداعمة للاستبداد السياسي ، ومنها : قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند وقوة المال وقوة الألفة على القسوة وقوة رجال الدين وقوة أهل الثروات وقوة الأنصار من الأجانب .

وقبل أن يكتب «لينين» (١٨٧٠ – ١٩٢٤م) كتابه «الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية» ، تحدث الكواكبي عن دور الرأسمالية الربوية في الاستعمار ، وذلك عندما «تُقوي الاستبداد الخارجي ، فتسهل للأمم التي تغنى بغناء أفرادها التعدي على حرية واستقلال الأمم الضعيفة ، ولذلك يجب تحريم الربا تحريما مغلظا» .

وإذا كان البعض قد اكتفى – في مقاومته الاستبداد – بتغيير رأس السلطة المستبدة ، فإن الكواكبي قد سمى ذلك «حماقة» عندما قال : «إن الثورة الحمقاء تكتفي بقطع شجرة الاستبداد ، ولا تقتطع جذورها ، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولا» .

إنه كتاب الساعة ، ولكن الكثير لا يفقهون!

هل الإسلام هو الحل؟

محمد عمارة الخميس، ٢٢ يونيو ٢٠١٧ ٠٥:١٢ م بتوقيت غرينتش

إن معظم ثروات العالم الإسلامي مركوزة في باطن أرض هذا العالم ، والإسلام يفرض فيما يستخرج من هذا «الركاز» الخمس -٢٠٪- ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «فيما خرج من الأرض الخمس» رواه الإمام أحمد .

وتستطيع الأمة المسلمة -إذا امتلكت الإرادة والإدارة والاستقلال السياسي والحضاري- أن ترصد زكاة الركاز ، أي قيمة المستخرج من البترول والغاز واليورانيوم والفوسفات والحديد والفحم والبوكست والمنجنيز والقصدير والنحاس والرصاص والذهب والفضة إلخ إلخ في صندوق للتنمية الاقتصادية الشاملة لأوطان الأمة ، على أن يراعى في أولويات التنمية ، بمختلف الأقطار ، البدء بتحقيق الكفاية في الضروريات ، فالحاجات ، فالتحسينات والكماليات .

وبصندوق التنمية هذا ، تتحقق العدالة في الإسهام بين كل أقطار الأمة ، وفق ما يستخرج من أرضها .

والعدالة في التنمية ، وفق سلم الضرورات فالحاجيات فالكماليات ، وبه كذلك تتحرر الأمة من أسر الديون الخارجية ، ورق الفوائد الربوية المركبة ، وهي استعمار جديد يرهن موارد الأمة وإرادتها وحرية قراراها وكرامتها لدى الدائنين .

وبهذا المصدر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة يزدهر عمراننا الدنيوي ، ونرجو ثواب الله ورضوانه -بإقامة شريعته- يوم الدين!

بل إن هذا «الحل الإسلامي» الذي يحقق تكافل الأمة وعزتها ، الذي يحقق انتماء المسلم حقل لوطنه ، هو الذي يحقق -كذلك- انتماء هذا المسلم لخالق الأموال والثروات ، الذي أنعم بها على الإنسان ، وسخرها لسعادة الناس أجمعين .

ففي الحديث النبوي الشريف : «أيما أهل عرصة (مكان) بات فيهم امرؤ جائع وهم يعلمون فقد برئت منهم ذمة الله» رواه الإمام أحمد . وحتى نكون في ذمة الله وعهده ومحبته ورضاه ، لابد من إنقاذ الأمة من العوز والحاجة والفقر ، الذي يحول بينها وبين إقامة الدين!

إن توظيف الثروات الإسلامية -بالزكاة- لتنمية عالم الإسلام ، هو الذي يعتق رقاب المسلمين من رق الديون ذات الفوائد الربوية المركبة والفاحشة ، ولقد أدرك عقلاء الغرب أن المصرفية الإسلامية اللاربوية هي الحل لأزمة الرأسمالية الغربية المتوحشة .

فكتبت المجلة الفرنسية الأسبوعية (التديات) «Challenges» تقول : «إنه في حين يمر العالم بأزمة مالية تجتاح معالم النمو في طريقها ، يجب علينا قراءة القرآن بدل نصوص البابوية ، ولو طبق رجال البنوك الطامعون بالمردود على الأموال الخاصة -ولو قليلا- الشريعة الإسلامية ، ومبدأها المقدس : «المال لا ينتج المال» ، فإننا لم نكن لنصل إلى ما وصلنا إليه» .

وعلى الدرب ذاته ، كتبت صحيفة الفاتيكان الرسمية (أوسيرفاتور رومانو) تقريرا قالت فيه : «إن التعليمات الأخلاقية التي ترتكز عليها المالية الإسلامية قد تقوم بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل ، فضلا عن أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية .

إن موافقة البابا على تطبيق مصارفنا بعض مبادئ المالية الإسلامية قد يخفف حدة الأصوات اليمينية المتشددة ، لا سيما في الولايات المتحدة ، التي تطالب بإطفاء بريق الصيرفة الإسلامية عبر ربطها بتمويل ما يسمى «الإرهاب» ، وإن قرار البابا هذا سيزيد من توعية أتباع الديانة الكاثوليكية بالمالية الإسلامية بشكل خاص ، وبالدين الإسلامي بشكل عام .

إن لدينا الكنوز المادية الكفيلة بتحقيق رخاء عالم الإسلام ، ولدينا الحلول الإسلامية لتنمية هذا العالم الإسلامي بالحلال ، ولتقديم هذه الحلول الإسلامية لهداية العالمين .

بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية

محمد عمارة الأحد، ١٨ يونيو ٢٠١٧ ٠٣:٤١ م بتوقيت غرينتش

لا مشاحة في المصطلحات ، فالمصطلح كالوعاء ، يستخدمه كل إنسان من أية ثقافة أو حضارة أو دين ، لكن هناك مشاحة في المفهوم والمضمون والمحتوى للمصطلح ، وفق تمايز واختلاف الثقافات والحضارات ، وعلى سبيل المثال :

– فالتجديد : هو البعث والإحياء لثوابت الدين وأصوله ، مع التطور في فقه الفروع ، مواكبة لمستجد الواقع المعين ، وحفاظا – في ذات الوقت – على صلاح وصلاحيات الثوابت والأصول الدينية لكل زمان ومكان . . فثوابت «الأصالة» – في التجديد – هي ثوابت «المعاصرة» ، ولذلك ، كان لكل معاصرة أصالتها ، ولكل أصالة معاصرتها .

– أما الحداثة : فإنها القطيعة المعرفية الكبرى مع الموروث ، ومع الموروث الديني على وجه الخصوص ، فهي الثقافة المتحورة حول الإنسان – بدلا من الله – والتي تنسخ النقل والوحي بإنكاره وجحوده ، أو بالتأويل الذي يفرغه من محتواه ، والذي يجعل الإلهي إنسانيا ، والميتافيزيفي فيزيقيا ، وما وراء الطبيعة طبيعيا ، إنها – (الحداثة) – النزعة «التاريخانية» التي تحيل معاني الوحي وأحكامه إلى مستودع التاريخ ، والتي تحل «الدين الطبيعي» – القائم على العقل والعلم – محل الدين الإلهي – القائم على الوحي والعقل – ، إنها نزعة «موت المؤلف» التي تجعل قارئ النص الديني هو مؤلفه ، الذي يرى فيه ما يرى ، وليس الباحث عن مراد الله في هذا النص الديني ، إنها النزعة التي ترى الإنسان سيد الكون ، ونزعة إحلال العقل محل النقل ، وجميعها نزعات ينكرها التجديد الإسلامي ، الذي يلتزم الثوابت ، ويجدد في المتغيرات ، والذي يرى الإنسان سيدا في الكون ، وعبدا لسيد الكون ، والذي يجمع بين العقل والنقل ، دون أن يحل أحدهما محل الآخر ، ويرى في معاني الوحي مراد الله ، لا تأليف القراء المتأولين للنص الديني .

– وعندما جاءتنا هذه الحداثة الغربية – مع الغزو الفكري – نقلت إلينا – ضمن ما نقلت – نزعة «أنسنة الدين» أي جعله إفرازا بشريا ، وليس وحيا ووضعا إلهيا ، وعلى سبيل المثال :

١– كتب الدكتور محمد أحمد خلف الله (١٩١٦ – ١٩٩٧م) في «الفن القصصي» : «إن القرآن بشري الأسلوب ، إنساني العبارة ، وإنا لا نتحرج من القول بأن القرآن أساطير»!

٢– وطالب الدكتور حسن حنفي «بالانتقال من العقل إلى الطبيعة ، ومن الروح إلى المادة ، ومن الله إلى العالم ، ومن النفس إلى البدن ، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك ، ومن العقيدة إلى الثورة ، وتحويل الإلهيات إلى إنسانيات ، والتخلي عن مصطلحات علم أصول الدين ، مثل الله والرسول والدين والجنة والنار والثواب والعقاب ، لأنها ألفاظ غير إنسانية ، وتجاوز الحس والمشاهدة»!

٣– وقال الدكتور نصر أبو زيد (١٩٤٣ – ٢٠١٠م) : «إن القرآن نص بشري ، ومنتج ثقافي ، من الواقع تكوّن ، فالواقع هو الذي أنتج النص ، والواقع أولا والواقع ثانيا والواقع أخيرا ، فهو ديالكتيك صاعد وليس دياليكتيكا هابطا ، والحي والنبوة مستوى من «قوة المخيلة» – أعلى من مستوى الشاعر والعارف – ليست مفارقة للواقع ، بل هي جزء من مفاهيم الثقافة ونابعة من مواضفاتها»!! .

– هكذا حدث «الغش الثقافي» عندما حدث الخلط بين مفاهيم التجديد الإسلامي وبين مفاهيم الحداثة الغربية .

متى يكون الحكم إسلاميا؟

محمد عمارة الخميس، ٠٨ يونيو ٢٠١٧ ٠٢:٠٠ م بتوقيت غرينتش

يلح بعض الكتاب على دعوى أن نظم الحكم في التاريخ الإسلامي – بعد الخلافة الراشدة – لم تكن نظما إسلامية ، وأنها كانت سياسية وفقط ، وليس لها من الإسلام إلا الاسم .

وفي الحوار مع أصحاب هذه الدعوى ننبه على ضرورة التمييز بين «النظم» وبين «مرجعيات» هذه «النظم» ، فنظام الحكم هو مؤسسات الدولة والسلطة – مثل مؤسسات التشريع والقضاء والتنفيذ – وهذه المؤسسات دائما مدنية ، يصنعها الناس ويطورونها ، ولم ينزل بها الوحي من السماء ، أما الذي يميز بين نظام وآخر فهو «المرجعية» التي ترجع إليها هذه «المؤسسات» ففي الإسلام وحضارته وتاريخه كانت المرجعية لهذه النظم والمؤسسات هي الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها – أي القانون الإسلامي – وفي تاريخ نظام الحكم في حضارتنا لم يحدث أن كانت هناك «مرجعية» لهذه النظم غير الفقه الإسلامي – بصرف النظر عن الكمال والنقصان في تطبيق هذا القانون ، ولم يحدث وجود مرجعية منافسة للقانون الإسلامي إلا في عصرنا الحديث عندما جاء قانون نابليون إلى بلادنا في ركاب الاستعمار .

وفي البرهنة على إسلامية الفقه الذي حكم حضارتنا ونظمنا ، وتميز إسلاميته عن وضعية وعلمانية القانون الروماني ومشتقاته كتب مستشرقون كثيرون كانوا أساتذة في قانوننا الإسلامي وفي القانون الروماني ، وعلى سبيل المثال :

فالمستشرق الإيطالي «دافيد دي سانتيلانا» (١٨٤٥ – ١٩٣١م) – الذي كان فقيها في المذهب المالكي والمذهب الشافعي وفي عموم الشريعة الإسلامية وفي القانون الروماني ، والذي درس كلا القانونين في الجامعات الشرقية والغربية ، يتحدث عن تميز الفقه الإسلامي – الذي حكم تاريخنا – بالإسلامية عن وضعية وعلمانية القانون الروماني ، فيقول : «إن معنى الفقه والقانون ، بالنظر إلينا – الغربيين – هو مجموعة من القواعد السائد التي أقرها الشعب ، إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك ، فهذا القانون ، الذي يوزع العدالة بالقسطاس على الجميع ، إنما يستند إلى الإيمان القويم ، ولذلك فإن الخضوع لهذا القانون إنما هو واجب اجتماعي وفرض ديني في الوقت نفسه ، ومن ينتهك حرمته لا يأثم تجاه النظام الاجتماعي فقط ، وإنما يقترف خطيئة دينية أيضا ، وفي هذا القانون الإسلامي ترسم الأخلاق والآداب في كل مسألة حدود القانون ، وبذلك جاء الحديث النبوي : «ما ليس لله فيه سهم ليس للمرء فيه حق» وبذلك يبلغ هذا القانون مرحلة «الحق المطلق» الذي هو أساس المجتمعات المتمدنة قاطبة ، إنه قانون إلهي المصدر بشري الهدف ، والشرع الإسلامي الذي يستهدف منفعة المجموع ، هو في جوهرة شريعة تطورية غير جامدة ، خلافا لشريعتنا الرومانية ، ولهذه الميزات فإننا نضعها في أرفع مكان ، وتقليدها أجل مديح علماء القانون» .

هكذا حكم هذا الخبير العالمي في فقهنا وفي الفقه الروماني «بإسلامية» الفقه الذي حكم نظم الحكم في تاريخنا ، والذي استمدت هذه النظم إسلاميتها من إسلاميته .

أما المستشرق الألماني الحجة «شاخت» (١٩٠٢ – ١٩٦٩م) – الذي شغل كرسي الأستاذية في العديد من جامعات الشرق والغرب – فإنه يقول : «إن من أهم ما أورثه الإسلام للعالم المتحضر قانونه الديني «الشريعة» ، التي تختلف اختلافا واضحا عن جميع أشكال القانون ، إنها قانون فريد في بابه ، وهي أبرز ما يميز أسلوب الحياة الإسلامية ، وهي لب الإسلام ولبابه ، إن التشريع الإسلامي قانون ديني ، ومع ذلك فإنه من حيث الجوهر لا يعارض العقل بأي وجه من الوجوه ، ويتجلى في الشريعة الإسلامية نموذج بليغ لما يمكن أن يسمى «قانون الفقهاء» فقد أنشأه وطوره فقهاء متخصصون أتقياء ، كما تقدم مثالا لظاهرة فريدة يقوم فيها العلم القانوني لا الدولة بدور المشرع وتكون فيها لمؤلفات العلماء قوة القانون» .

هكذا شهد الشهود العدول بإسلامية القانون ، الذي منح الإسلامية لنظم الحكم عبر تاريخ الإسلام .

الغزالي فيلسوف الاجتماع

محمد عمارة الخميس، ٠١ يونيو ٢٠١٧ ٠٧:١١ م بتوقيت غرينتش

إننا نعيش الآن ذكرى مرور قرن على ميلاد الشيخ محمد الغزالي (١٩١٧ – ١٩٩٦م) الذي كان نموذجا فريدا من العلماء المجددين .

وإذا كانت الفريضة الغائبة والمنشودة اليوم في عالم الإسلام هي العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ، فلقد كان الشيخ الغزالي أول العلماء الذين بدأوا معاركه الفكرية على هذا الصعيد ، ففي أول كتاب نشره عام ١٩٤٧م ، عن (الإسلام والأوضاع الاقتصادية) كتب يقول :

«لقد رأيت – بعد تجارب عدة – أنني لا أستطيع أن أجد بين الطبقات البائسة الجو الملائم لغرس العقائد العظمية ، والأعمال الصالحة ، والأخلاق الفاضلة ، إنه من العسير جدا أن تملأ قلب إنسان بالهدى إذا كانت معدته خالية ، وأن تكسوه بلباس التقوى إذا كان جسده عاريا ، إنه يحب أن يؤمن على ضروراته التي تقيم أوده كإنسان ، ثم ينتظر بعدئذ أن تستمسك في نفسه مبادئ الإيمان ، فلابد من التمهيد الاقتصادي الواسع ، والإصلاح العمراني الشامل ، إذا كنا مخلصين حقا في محاربة الرذائل والمعاصي والجرائم باسم الدين ، أو راغبين حقا في هداية الناس لرب العالمين .

إن بعض ذوي الآفاق المغلقة يتوهمون أن إدخال العوامل الاقتصادية في الرذائل الفضائل جنوح إلى التفكير الشيوعي القائم على النظرة المادية المحضة للحياة ، واستهانة بالقوى الروحية السامية ، وهذا التوهم خاطئ ، فلسنا نغض من قيمة الجانب الروحي ، بيد أن ذلك لا يعني إغفال المشاهد المحسوسة ، من تولد الرذائل الخطيرة في المجتمعات المصابة بالعوز والاحتياج بل إن الاضطراب الاقتصادي في أحوال كثيرة جدا قد يكون السبب الأوحد في نشوء الرذيلة وشيوعها ، والحديث النبوي الذي يلمح فيه نبي الإسلام إلى أن المعاصي توقع فيها الضوائق المادية ، – حديث : «إن المدين قد تلجئه قلة الوفاء إلى الكذب» يضع أيدينا على طرف الحقيقة التي بدأ الناس يفهمونها الآن كاملة .

إن بقاء كثير من الناس صرعى الفقر والمسكنة هو هدف أكثر الحكومات المتتابعة في العصور السابقة واللاحقة ، إذ إن تجويع الجماهير هو بعض الدعائم التي تقوم عليها سياسة الظلم والإظلام ، ومن هنا انتشر الفقر في الشرق ، وسُخر الدين ورجاله لحمل الناس على قبوله واستساغته ، وفسرت نصوص الدين المتصلة بهذا المعنى تفسيرا سقيما ، نسي الناس معه حقوقهم وحياتهم ، وجهلوا دنياهم وأخراهم ، وحسبوا الفقر في الدنيا سبيلا إلى الغنى في الآخرة! .

إن هدف الديانات والرسالات هو قيام التوازن بين الناس ، بإقامة العدل الاجتماعي والسياسي فيهم ، وقيام الناس بالقسط – العدل – هو محور الارتكاز الذي لا يتغير أبدا ، وقد قال بعض علماء الأصول : إن مصالح الناس المرسلة لو وقف دون تحقيقها نص أُوِّل النص ، وأمضيت المصالح التي لابد منها ، وللحكومة – من مجهة النظر الدينية – أن تقترح ما تشاء من الحلول ، وأن تبدع ما تشاء من الأنظمة لضمان هذه المصحة ، وهي مطمئنة إلى أن الدين معها لا عليها ، ما دامت تتحرى الحق ، وتبتغي العدل ، وتنضبط بشرع الله فيما تصدره من اقتراحات وقوانين .

إن المال الذي يكفي لإذهاب العيلة واستئصال الحرمان ، وإشاعة فضل الله على عباده بجب إخراجه من ثروات الأغنياء ، لو تجاوز الزكاة المفروضة ، لأن حفظ الحياة حق إسلامي أصيل ، والزكاة ليست إلا الحد الأدنى لما يجب إنفاقه ، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : «إن في المال حقا غير الزكاة» .

ومن الواجب : ١– تأميم المرافق العامة ٢– وتحديد الملكيات الزراعية الكبرى ، وتكوين طبقة من صغار الملاك تؤخذ نواتها من العمال الزراعيين ٣– وفرض ضرائب على رؤوس الأموال الكبرى ٤– واسترداد الأملاك التي أخذها الأجانب ٥– وربط أجور العمال بأرباح المؤسسات الاقتصادية التي يعملون بها ٦– وفرض ضرائب تصاعدية على التركات ، تنفق في وجوه الخير ، على

النحو الذي أشار إليه القرآن الكريم : «وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه» .

هكذا تحدث الشيخ الغزالي – قبل نحو خمس وسبعين عاما – حديث كبار فلاسفة الاجتماع والاقتصاد ، عن العدل الذي هو اسم من أسماء الله ، وروح حضارة الإسلام .

عالم المفارقات الصارخة

محمد عمارة السبت، ٢٧ مايو ٢٠١٧ ٠٦:١٨ م بتوقيت غرينتش

في العالم الإسلامي ستة وخمسون جيشا ، تستورد أكبر كم من السلاح الذي تصدره الدول صانعة السلاح ، على ألا توجه قطعة واحدة من هذا السلاح إلى الأعداء الحقيقيين الذين يغتصبون الأرض ويلوثون العرض ويدنسون المقدسات ، فهذه الجيوش قد قتلت وتقتل من شعوبها أضعاف أضعاف أضعاف ما قتلت من الأعداء الحقيقيين!

وغير الضحايا الذين يسقطون مضرجين بدمائهم والمساجين والمعتقلين الذين يئنون في القبضة الوحشية لهذه الجيوش ، هناك الفقر والعوز الذي جعل العالم الذي يمتلك أضخم الثروات المادية تتراوح نسبة البطالة بين أبنائه ما بين ٣٥٪ و٥٠٪ ، ونسبة السكان تحت خط الفقر ما بين ٥٠٪ و ٧٠٪!

فثروات العالم الإسلامي تدير عجلات الصناعة الغربية ، بينما البطالة تقتل الملكات والطاقات لدى الملايين في كل بلاد عالم الإسلام ، التي تغلق فيها المصانع وتبنى فيها السجون!

إن الإله الواحد الأحد الذي نعبده قد كفل للإنسان – مطلق الإنسان – منذ بدء الخليقة حقوق الغذاء والشراب والملبس والمسكن «إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى» (طه – ١١٩) .

وفلسفة الدين الذي نتدين به تؤكد أن الأمن على هذه الحقوق المادية هو الشرط لقيام الدين ، فصلاح الدنيا بالأمن على هذه الحقوق المادية ، هو الشرط لتمكن الإنسان من صلاح الدين بالمعرفة والعبادة ، وبعبارة حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٨٥ – ١١١١ م) فإن صلاح الدين لا يحصل إلا بانتظام الدنيا ، فنظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليها إلا بصحة البدن وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن .

ثم يستطرد حجة الإسلام فيقول : «فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية ، وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرغ للعلم والعمل ، وهما وسليتاه إلى سعادة الآخرة؟!» .

وإذا كان الله قد جعل عزة الإنسان من عزته وعزة رسوله صلى الله عليه وسلم «ولله العزة ولرسوله وللموؤمنين» (المنافقون ٨) وإذا كان سبحانه قد جعل الأرض – كل الأرض – للأنام ، وأنعم على أمة الإسلام بالثروات المادية والمعنوية التي تحقق لها سعادة الدنيا والآخرة ، وإذا كان سبحانه لا يرضى لعبادة الكفر ، فإنه لا يرضى لهم الفقر الذي هو قرين الكفر ، فإن تراث الإسلام قد جعل للمواطنة مضمونا اجتماعيا : «إن الغني في الغربة وطن ، وإن الفقر في الوطن غربة ، وما جاع فقير إلا بما متع به غني ، وإن الله سائلهم عن ذلك» .

ولتحقيق هذا المضمون الاجتماعي ، قال الإمام ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ – ٤٥٦ هـ ، ٩٩٤ – ١٠٦٤م) : «وفرض على الأغنياء ، من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة ، ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل من ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاما فيه فضل عن صاحبه ، وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قُتل فعلى قاتله الدية ، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه مانع حقا ، وهو طائفة باغية ، ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق» .

الاستقلال الفكري والاقتصادي

محمد عمارة الخميس، ١٨ مايو ٢٠١٧ ٠٩:٤١ م بتوقيت غرينتش

إن أكبر ثلاث تجارات في عالم الرأسمالية الربوية الغربية المتوحشة هي :

١- تجارة السلاح . . الذي تباد به ملايين البشر في الحروب العالمية والمحلية .

٢- وتجارة المخدارات التي تدمر العقول وتخدر الشعوب .

٣- وتجارة الدعارة ، في النساء والأطفال ، والتي يبلغ عائدها ، في الأطفال وحدهم وفي أمريكا وحدها ، ملياري دولار سنويا .

وإن ٩٠٪ من العقول والأبحاث العلمية ، على نطاق العالم الغربي ، موظفة بشكل مباشر أو غير مباشر في خدمة الصناعات الحربية .

وأكثر من ٩٥٪ من رأس المال العالمي ، في النظام الرأسمالي الربوي ، موظف في المضاربات والسمسرة ، بحثا عن الربح السريع والأعلى ، وليس في الإنتاج والخدمات ، وذلك لانخفاض القوة الشرائية لأغلبية سكان العالم!

وإن الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ، والمجتاحة للسيادة في الدول الوطنية والقومية ، تقترض الدولارات بفائدة ٦٪ لتقرضها لدول الجنوب بالفائدة المركبة التي تتراوح بين ٢٠٪ و٥٠٪ ، الأمر الذي جعل الكثير من الدول المدينة ، في عالم الجنوب ، عاجزة عن سداد فوائد الديون - مجرد الفوائد - التي تزيد قيمتها أحيانا عن قيمة صادارات تلك الدول!

الأمر الذي يستوجب على عالم الإسلام - كي يكون إسلاميا حقا - الخروج من عموم هذه البلوى ، وذلك بإقامة سوقه الإسلامية المشتركة ، وكتلته الاقتصادية ، التي تطبق فلسفة الإسلام في الثروات والأموال ، وتسلك الطريق اللاربوي في تنمية هذه الثروات والأموال .

لقد استعمرت أوربا أفريقيا خمسة قرون ، اعتصرت فيها ثروات القارة السمراء وخيراتها كما تعتصر الليمونة ، ثم ألقت بها إلى النخبة السياسية والثقافية التي صنعها الاستعمار على عينه ، فلما حكمت هذه النخبة واصلت طريق التبعية للمركز الحضاري الغربي ، وغدت القروض الربوية هي الغواية الجديدة التي ترهن ثروات أفريقيا وخيراتها ، كما كان «الخرز» هو الغواية التي بدأ بها الاستعمار نهب هذه الثروات والخيرات في الزمن القديم!!

وهذه الحال البائسة التي قامت في أفريقيا هي ذاتها القائمة في كل عالم الجنوب ، وفي المقدمة منه وطن العروبة وعالم الإسلام .

وإذا نحن نظرنا إلى تجارب التاريخ ، وعبرة هذا التاريخ ، فإننا واجدون أن السبيل إلى التحرر والتقدم والنهوض لابد أن يبدأ أولا بتحقيق «الاستقلال الفكري» الذي يعتق الأمم والشعوب من التبعية لمراكز الهيمنة والاستلاب .

ثم يأتي بعد «الاستقلال الفكري» «الاستقلال الاقتصادي» الذي يحرر ثروات الأمة من النهب الإمبريالي ، ويحرر مؤسساتنا الاقتصادية من قيود مؤسسات الهيمنة التي تسترق بلادنا بالتبعية الاقتصادية للغرب الإمبريالي .

لقد كان «التوحيد» - عند ظهور الإسلام - هو المحقق للاستقلال الفكري ، الذي حرر المسلمين الأوائل من عبادة الطواغيت ، فكانت العبودية لله وحده قمة الحرية والتحرير للإنسان التي فجرت فيه الملكات والطاقات .

فلما أقام هؤلاء الأحرار الدولة ، أنشأوا السوق التي حررت اقتصاد المدينة المنورة من سيطرة اليهود ، ثم جاء إحياء الأرض الموات ، فتحقق الاستقلال الاقتصادي الذي جسد الاستقلال الفكري في واقع الممارسة والتطبيق .

شيخ الإسلام بين مراد وهبة ومصطفى عبد الرازق

محمد عمارة السبت، ١٣ مايو ٢٠١٧ ٠٤:١٨ م بتوقيت غرينتش

الدكتور مراد موهبة ، الذي يلقبه البعض بـ «فيلسوف العلمانية» ، لا يمر أسبوع إلا ويكتب مهاجما شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١- ٧٢٥ هـ ، ١٢٦٣م - ١٣٢٨م) ، ويدافع عن «جماعة كوبنهاغن» الداعية للتطبيع مع الكيان الصهيوني!!

وفي صحيفة «الأهرام» عدد ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٧ ، كتب الدكتور مراد وهبة عن ابن تيمية ، فقال : «إن داعش إنما تستند إلى فكر الفقيه الإسلامي ابن تيمية ، الذي ينص على إبطال إعمال العقل في الديني ، والالتزام بحرفية هذا النص ، مع تغيير كل ما يقف ضد هذا الالتزام وقتله!» .

فهل قرأ الدكتور مراد تراث ابن تيمية حتى يقوم باغتياله على هذا النحو الغريب والعجيب؟

إن ابن تيمية يقول : «إن ما عرف بصريح العقل لا يُتصور أن يعارضه منقول صحيح قط» ، ويقول : «إن أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين ، وإن نفى الحسن والقبح العقليين لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها» .

ويقول : «إن التأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم» .

ويقول أيضا : «والذي نختاره أن لا نكفر أحدا من أهلة القبلة» .

ويرفض أن تكون آية «لا إكراه في الدين» قد نسخت ، ويقول «إنها نص عام ، وجمهور السلف والخلف على أنها ليست مخصوصة ولا منسوخة ، فنحن لا نكره أحدا على الإسلام ، وإنما نقاتل من حاربنا ، وأهل الذمة والعهد والمتأمنون لا يجَاهَدون بالقتال ، ودماؤهم وأموالهم معصومة ، وهم داخلون فيمن أمر الله بدعوتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن ، وليسوا داخلين فيمن أمر الله بقتالهم» .

وابن تيمية -الذي يراه فيلسوف العلمانية الدكتور مراد وهبة المنظر لما تفعله داعش- هو الذي يسميه الفيلسوف المجدد الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٣٠٢- ١٣٦٦هـ ، ١٨٨٥- ١٩٤٦م) : «شيخ المجددين في الإسلام» ، ويصفه «بالفيلسوف» ويقول عنه :

«لقد نظر ابن تيمية في الكلام والتصوف والفلسفة نظرا عميقا ، فكتبه تدل على سعة اطلاع على المذاهب الفلسفية وتاريخها ، وحسن تصويره لما يعرض للرد عليه من مذاهب الفلسفة ينبئ عن علم وفهم ، وطريقته في جودة الترتيب والتقسيم والتبيين لا تخلو من أثر الفلسفة .

ولم يكن يعرض لنقد المذاهب الفلسفية من جهة مخالفتها للدين ، فحسب ، بل من جهة مخالفتها لصريح العقل كذلك .

وعنده أن صريح العقل لا يخالف صحيح النقل بحال ، ويقول إنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ، وإن القياس الصحيح دائر مع أوامر الشريعة ونواهيها وجودا وعدما كما أن العقول الصريحة دائر مع أخبارها وجودا وعدما .

فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل ، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعقل ، والأنبياء يخبرون بمجازات العقول ، لا بمجالات العقول ، ويمتنع أن يكون في أخبار الرسول ما يناقض صريح المعقول ، ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان ، سواء كانا عقليين أو سمعيين ، أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعيا .

وإن احترام ابن تيمية لنظر العقل هو الذي جعله يتسامى عن التقليد ، بحيث كان إذا أفتى لم يلتزم بمذهب بعينه ، بل بما يقوم

دليله عنده ، وليس يرى للمعرفة طريقا غير الوحي والعقل ، وله في ثنايا رده على الفلاسفة والمتكلمين والصوفية نظرات فلسفية طريفة قد تفتح لدراساتنا الفلسفية الناشئة آفاقنا جديدة .

ولو أن الدراسات المنطقية سارت على منهاج ابن تيمية في النقد ، بدل الشرح والتفريع والتعليق ، لبلغنا بهذه الدراسات بهذه الدراسات من التجديد والرقي مبلغا عظيما» .

هذا هو ابن تيمية ، برأي الفيلسوف المجدد الشيخ مصطفى عبد الرازق ، فهل قرأ فيلسوف العلمانية مراد وهبة هذا «العلم الفلسفي» حتى يكف عن هذا الذي افتراه ويفتريه على شيخ الإسلام؟!

أقسام السنة النبوية

محمد عمارة السبت، ٠٦ مايو ٢٠١٧ ٠٣:٠٨ م بتوقيت غرينتش

السنة النبوية هي فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله ، وإقراره ، على هذا التعريف الجامع اتفق علماء المسلمين جميعا .

لكن هل كل السنة النبوية دين ورسالة على المسلمين أن يلتزموها في كل زمان ومكان؟ أم أن السنة النبوية أقسام؟ منها ما هو ديني وتشريع ملزم لأن جزءا من الرسالة ما هو من العادات والخصوصيات والأعراف الاجتماعية والسياسات التي تتغير بتغير المصالح والغايات؟

لقد تصدى للإجابة على هذا السؤال من أعلام علماء الإسلام ، فكتبوا عن أقسام السنة النبوية كتابات نفيسة ، كونت علما من علوم السنة النبوية ، ومن هؤلاء العلماء الإمام أحمد بن إدريس ، وولي الله الدهلوي ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ محمد الخضر حسين ، والعلامة الدكتور محمد عبد الله دراز ، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، والشيخ علي الخفيف ، والشيخ عبد الجليل عيسى ، والشيخ محمود شلتوت ، كل هؤلاء وغيرهم من علماء السنة والأصول كتبوا في قواعد علم أقسام السنة النبوية ، وأيها دين وجزء من الرسالة ملزم لكل المسلمين ، وأيها ليس بدين وإنما هو من العادات والسياسات التي لا تمثل دينا ثابتا وملزما عبر الزمان والمكان؟

لكن الغريب والعجيب أنك إن بحثت عن هذا العلم – علم أقسام السنة النبوية – في كل كلياتنا الشرعية فلن تجد له أثرا ولن تجد أحدا من مدرسي السنة والمتخصصين فيها يعيره اهتماما ، ويدرسه للطلاب ، بل ستجد الجهل به يكاد يكون مطبقا ومركبا!

ونحن إذا شئنا نصا يعرف بهذا العلم فسنجده في قول الإمام محمود شلتوت : «إنه ينبغي أن يلاحظ أن كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ودون وكُتِب في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته على أقسام :

أحدها : ما سبيله سبيل الحاجة البشرية ، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور ، والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية ، والشفاعة ، والمساومة في البيع والشراء .

ثانيها : ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية كالذي ورد في شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره .

ثالثها : ما سبيله التدبير الإنساني أخذا من الظروف الخاصة كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة ، والكمون والكر والفر ، واختيار أماكن النزول ، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحي الظروف والدربة الخاصة .

وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا يتعلق به طلب الفعل والترك ، وإنما هو من الشؤون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعا ولا مصدر تشريع .

رابعها : ما كان سبيله التشريع وهو على أقسام :

أولا : ما يصدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفة أنه رسول ، كأن يبين مجملا من الكتاب ، أو يخصص عاما ، أو يقيد مطلقا ، أو يبين شأنا في العبادات أو الحلال والحرام ، أو العقائد والأخلاق ، أو شأنا متصلا بشيء مما ذكره ، وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة .

ثانيا : ما يصدر عن الرسول بوصف الإمامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين ، كبعث الجيوش للقتال ، وجمع الأموال وصرفها ،

وتولية القضاة والولاة ، وعقد المعاهدات ، وغير ذلك مما هو من شأن الإمامة التدبير العام لمصلحة الجماعة ، وحكم هذا أنه ليس تشريعا عاما ، فلا يجوز الإقدام عليه ، إلا بإذن إمام الزمان ، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طلبه .

ثالثا : ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بوصف القضاء والفصل في الدعاوى بالبينات ، وحكم هذا كسابقه ، ليس تشريعا عاما ، فلا يجوز لأي إنسان أن يقدم عليه بناء على قضاء الرسول به ، وإنما الواجب الرجوع فيه إلى قاضي الزمان» .

ثم يضيف الإمام الشيخ شلتوت : «إنه لابد من معرفة هذه الأقسام ، لأن كثيرا مما ينقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم قد صور بأنه شرع أو دين ، أو سنة أو مندوب ، وهو لم يكن في الحقيقة صادرا على وجه التشريع أصلا ، وقد كثر ذلك في أفعاله الصادرة عنه بصفته البشرية ، أو بصفة العادة والتجارب ، ونجد أيضا أن ما صدر على وجه الإمامة أو القضاء ، قد يؤخذ على أنه تشريع عام ، ومن ذلك تضطرب الأحكام وتختلط الجهات»!

هكذا رأينا كيف الجهل بأقسام السنة النبوية والتمييز بين ما هو دين وتشريع منها ، وبين ما هو من العادات والسياسات والقضاء ، وهو جهل تجاوز العامة ليشمل الأساتذة الذين يدرسون السنة النبوية في كلياتنا الشرعية! وهي مأساة تحتاج إلى وقفة وعلاج .

عالم أول.. لكنه الأخير

محمد عمارة الخميس، ٢٧ أبريل ٢٠١٧ ٠٤:٢٢ م بتوقيت غرينتش

إن نظرة فاحصة على واقع العالم الإسلامي ، تفصح – بكل ألسنة الحال والمقال– عن أننا بإزاء حالة من السفه الصارخ ، تستوجب «الحجر» بموجب القوانين الشرعية والمدنية جميعا .

فمساحة هذا العالم الإسلامي خمسة وثلاثون مليون كيلو متر مربع ، بينما مساحة الصين ٩ ملايين كيلو متر مربع ، أي ربع مساحة العالم الإسلامي .

وسكان هذا العالم الإسلامي مليار وسبعمائة مليون نسمة ، أي قرابة ربع البشرية .

والثروات الطبيعية في العالم الإسلامي تجعله – عالميا – الأول في البترول والغاز والطاقة الشمسية والمنجنيز والكروم واليورانيوم والقصدير والبوكسيت ، وتجعله الثاني في النحاس والفوسفات والثالث في الحديد ، والخامس في الرصاص والسابع في الفحم .

وفي هذا العالم الإسلامي أطول أنهار الدنيا ، وأقدم فلاح علم الدنيا فن الزراعة ، وفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة يمكن أن تمثل سلة غذاء لعالم الجنوب ، وشواطئ للمحيطات والبحار والأنهار فيها ثروة سمكية تفيض عن الحاجات .

وهذا العالم الإسلامي ينتج من النفط وحده أكثر من ستة بلايين متر مكعب يوميا ، ومن الغاز الطبيعي ٦١٦ بليونا من الأمتار المكعبة يوميا .

ولدى هذا العالم الإسلامي – الذي ينهب الغرب ثرواته الطبيعية – أكبر الفوائض النقدية ، لكنه يودعها – وبالأحرى يردها – إلى البنوك الغربية ، ليعود الغرب فيقرض بعضا من هذه الفوائض لبلاد العالم الإسلامي ، مستعمرا إياها بهذه القروض الربوية المركبة ، حتى أن الكثير من بلاد العالم الإسلامي إنما تكد وتكدح وتشقى لسداد فوائد الديون – وليس ذات الديون – ، أي أن هذا العالم الإسلامي قد بلغ – في السفه – الحد الذي باع فيه حريته بفوائضه النقدية ، فدخل في لون من الرق تحدث عنه الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ – ١٣٨٣ هـ ، ١٨٩٣ – ١٩٦٣ م) عندما قال : «لقد حل مكان الرق القديم رق هو أشد خطرا على الإنسانية ، ذلكم هو استرقاق الشعوب في أفكارها وأموالها وسلطانها وحريتها في بلادها ، كان ذلك رق أفراد يموت بموتهم وتبقى دولهم حرة ، رشيدة لها من الأمر والأهمية ما لسائر الأحرار الراشدين ، ولكن هناك رق شعوب وأمم تلد شعوبا وأمما هي في الرق كآبائهم ، فهو رق عام وإثم يفرض على الأمة بقوة غاشمة ، وإذن ، فما أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بقوة الأموال والأرواح» .

ومع هذه الثروات المادية التي يملكها العالم الإسلامي – والتي غدت قيودا لاسترقاقه – بدلا من أن تكون سبيلا لحريته ورفاهية شعوبه ، فرط هذا العالم الإسلامي – مع الفوائض النقدية – بالعقول المهاجرة التي بلغت خسائرها العربية وحدها – في تسعينات القرن الماضي وحدها – أحد عشر بليونا من الدولارات!! وهي نزيف مستمر ومتصاعد ، فـ ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلادهم! وفي إنجلترا وحدها ٣٤٪ من الأطباء الأكفاء عرب! وفي الغرب ٤٥٠,٠٠٠ عالم وطبيب ومهندس عربي ، وأضعاف هذه الأرقام من العالم الإسلامي .

وغير هذه الثروات المادية والبشرية التي يمتلكها العالم الإسلامي ، فهو يمتلك تراثا حضاريا جعل من أمته العالم الأول على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون ، بينما عمر الغرب كعالم أول لم يتعد قرنين من الزمان .

من الإعجاز الهندسي في القرآن

محمد عمارة الخميس، ١٣ أبريل ٢٠١٧ ٠٤:١٨ م بتوقيت غرينتش

كان الدكتور طه حسين (١٣٠٦ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣م) واحدا من بلغاء العصر ، ومن كلماته الجامعة : «إن الكلام العربي : شعر ونثر وقرآن»!

وهذه الكلمات الجامعة تلفت الأنظار إلى أن القرآن ، وهو عربي ، مكون من الحروف والكلمات العربية ، إلا أنه معجز ومفارق للأساليب البشرية العربية بألوان من الإعجاز ، ستظل كنوزها مفتوحة الأبواب أمام العقول المتدبرة لهذا القرآن .

ومن ألوان هذا الإعجاز ما يمكن تسميته بإعجاز الهندسة في النظم القرآني ، ذلك أن أسلوب القرآن وصنعته ينفردان – دون كل صناعات الأساليب البشرية – بهندسة خاصة في استخدام الكلمات ، وعلى سبيل المثال : فالقرآن يستخدم كلمة «المطر» في العذاب والأذى والانتقام ، أما في السراء فيستخدم كلمة «الغيث»! .

ويستخدم مصطلح «التغيير» للسلبي ، أما في الإيجابي فيستخدم مصطلح «الإصلاح»! .

و»المرضع» في القرآن هي المرأة في فترة الرضاعة – الحولين – أما «المرضعة» فهي المرأة في حالة الإرضاع!

و»الجسم» في القرآن يأتي للحي ، أما الميت فهو «الجسد» ، و»السنَة» تأتي للشمسية بينما «العام» يأتي للقمرية ، و»القَسَم» يأتي لمطلق اليمين ، بينما «الحلف» هو للحنث في اليمين!

وهناك فارق بين «المجيء» وبين «الإتيان» في القرآن الكريم ، فالمجيء يكون من مكان أو زمان قريب ، بينما الإتيان يستخدم في حالة المكان أو الزمان البعيد!

وكلمة «العباد» تغلب في المؤمنين المطيعين ، بينما كلمة «العبيد» تغلب في الكفار والعصاة ، ولقد جاءت «السماء» في القرآن الكريم ، مفردا وجمعا ، بينما جاءت «الأرض» مفردة فقط ودائما ، وجاء «البصر» مفردا وجمعا ، بينما جاء «السمع» مفردا فقط!

وجاء «النهار» مفردا ، وإذا جمع استخدم لفظ «أيام» – لا «نُهر» ، وجاء «الصراط» مفردا ، وإذا أريد الجمع استخدم لفظ «سُبُل» .

وجاء «النور» مفردا لا جمعا ، وجاءت «الظلمات» جمعا ، لا مفردا!

وكان التزام الجمع في «الألباب» و»الأكواب» و»الأصفاد» و»الأباريق» و»السرابيل» و»الأساطير» و»الأرائك» و»العالمين» ، ولم يرد أي منها مفردا ، ففارقت الصنعة في القرآن الكريم كل صناعات الأساليب البشرية ، بما في ذلك الحديث النبوي الشريف!

وفي القرآن الكريم من أوجه التناسب ما يعلو به على أية «هندسة» بشرية في أي أسلوب من الإبداعات الإنسانية ، وعلى سبيل المثال : فالحروف التي بدأت بها بعض السور القرآنية – مثل «طسم» و»ألم» و»حم» قد اشتملت على نصف حروف الأبجدية العربية ، – أربعة عشر حرفا – وفي هذه الحروف الأربعة عشر حرفان منقوطان (ق ، ن) وإثنا عشر حرفا غير منقوطة ، وفي أحرف الأبجدية الأخرى الأربعة عشر ، حرفان غير منقوطان هما (و ، د) والإثنا عشر حرفا الأخرى منقوطة!

وفي هذه الحروف التي بدأت بها بعض السور ، نصف الحروف المهموسة في الأبجدية العربية ونصف الحروف المقلقلة ونصف

الحروف المهموزة! وفيها من مخارج الحروف النص من كل مخرج!

وإذا كان القرآن قد بدأ بـ «الحمد لله رب العالمين» فإن كل أرباع القرآن الأربعة قد بدأت بـ «الحمد لله» ، فالربع الثاني يبدأ بالأنعام «الحمد لله الذي خلق السموات والأرض» والربع الثالث يبدأ بالكهف «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب» والربع الرابع يبدأ بفاطر «الحمد لله فاطر السموالت والأرض» .

وهكذا تفرد القرآن بإعجاز هندسي ، ميزه عن الأساليب العربية ، مع أنه قد جاء بلسان عربي مبين!

الخطاب المؤسس للخلافة الراشدة

محمد عمارة الخميس، ٠٦ أبريل ٢٠١٧ ٠٥:٤٧ م بتوقيت غرينتش

في الخطاب التأسيسي لدولة الخلافة الراشدة ، التي تأسست عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وضع الراشد الأول أبو بكر الصديق (٥١ ق . هـ - ١٣ هـ ، ٥٧٣ - ٦٣٤ م) رضي الله عنه ، المبادئ الدستورية لهذا النظام السياسي الجديد والمتميز عن كل نظم الحكم التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل - نظم الفرعونية والكسروية والقيصرية وحكم الأنبياء في بني إسرائيل ، كما وضع أبو بكر في هذا الخطاب ؛ آداب الإمارة في هذا النظام السياسي الجديد .

ففي مواجهة شهوة الزهو بالسلطة ، جاء الخطاب مليئا بالمواعظ التي ترقق القلوب ، وبعبارات التواضع التي تستبعد الزهو وتنبئ عن استشعار خطر المسؤولية العظمى التي يحملها الخليفة أمام الله والناس .

ولأن أبا بكر قد ولي الخلافة بعد دولة النبوة التي جمع فيها الرسول صلى الله عليه وسلم بين «السلطة الزمنية» وبين «النبوة الدينية» ، كان حرص أبي بكر على نفي أي سلطان ديني عن سلطة الخلافة السياسية ، فالأمة - والخليفة واحد منها - هي المستخلفة في الحفاظ على ميراث النبوة ، وليس للخليفة سلطان ديني معصوم في هذا المقام ، بل إن العصمة في السياسة الشرعية هي للأمة التي لا تجتمع على ضلالة ، ومن هنا جاءت كلمات الصديق الجامعة التي ترسي هذه المبادئ ، حتى لا يضل حاكم فيدعي لنفسه سلطان النبوة وعصمتها : «إني وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ، إن الله اصطفى محمدا وعصمه فلقد كان يوحى إليه ، وإنما أنا متبع ولست بمبتدع ، وإنما لي شيطان يعتريني ، فإن استقمت فاتبعوني ، وإن زغت فقوموني» .

أما ما للخليفة على الناس من طاعة ، فمشروطة بأن تكون أوامره ومناهيه طاعة لله سبحانه وتعالى ، فهي رهن بالتزامه شريعة الله وقانون الأمة - التي هي مصدر السلطات - تولي الحاكم وتراقبه وتحاسبه وتعزله عند الاقتضاء - مع ضبط سلطتها بشريعة السماء - وفي ذلك قال الصديق - في خطابه الأول - : «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» .

ومن وظائف الولاية (الدولة) وواجباتها : تقوية الضعيف وإعانته على أن يأخذ حقه ، وإضعاف المعتدى على حقوق الضعفاء المتسلح بقوته ، وفي تحديد هذا الواجب على الدولة قال الصديق : «الضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه ، والقوي منكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه» .

ومن وظائف هذه الدولة - أيضا - «الجهاد» لكسر شوكة أعداء الدين ، وذلك حتى تظل السبل ممهدة أمام حرية الدعوة والدعاة : «لا يدع قوم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل» .

كذلك حذر أبو بكر الأمة من شيوع الفاحشة ، فالخطأ وارد ، وكل بني آدم ، خطاؤون ، لكن شيوع الفاحشة منذر بهلاك الجميع : «ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء» .

تلك معالم في تراثنا السياسي ، تحتاج إلى الفقه . . وإلى الاستلهام .

الإصلاح بالإسلام

محمد عمارة الأربعاء، ٢٩ مارس ٢٠١٧ ٥:٤٤ م بتوقيت غرينتش

في القرن التاسع عشر ، ومع تصاعد المد الإستعماري ، جاءت إلى الشرق الإسلامي نظريات الحداثة الغربية : الفلسفة المادية والوضعية ، والعلمانية والدارونية . . إلخ . . إلخ ، وبدأت هذه النظريات الغربية في مزاحمة المرجعية الإسلامية في التقدم والنهوض .

وكان الإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥ م) رائد المدرسة الإصلاحية الداعية إلى اتخاذ الإسلام سبيلا للتقدم والنهوض ، وداعية التجديد الذي يخرج العقل المسلم من قيود التقليد للموروث ، والتقليد للوافد الغربي جميعا .

لقد انتقد الإسلاميين الذي يهاجرون من العصر إلى التراث والماضي ، والذين يقفون عند ظواهر النصوص ، دون فقه العلل والحكم التي جاءت لها هذه النصوص ، ووصفهم بأنهم لم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدنية أحباء!

وانتقد التمدن الغربي المادي ، الذي برع أهله في اكتشاف أسرار المادة ، ثم عجزوا عن اكتشاف الفطرة الدينية التي هي السبيل لسعادة الإنسان .

وانتقد العلمانية ، التي تفصل الدين عن السياسة والدولة والقانون ، وأكد أن الإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ، ويأخذ على يده في عمله ، لأن الإسلام – دين وشرع – كمال للشخص ، وألفة في البيت ، ونظام للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه .

وتحدث عن أن الحكم في الإسلام «مدني من جميع الوجوه» والأمة هي التي تولي الحاكم ، وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها ، وأن قلب السلطة الدينية – الثيوقراطية – هو أصل من أجل أصول الإسلام .

وتحدث عن أن الانفتاح على الآخرين ، والتفاعل معهم لا يعني التفريط في المبادئ الثابتة التي تؤكد أن التقدم والنهوض لا يكون إلا بالإسلام ، فقال : «إن أهل مصر قوم أذكياء ، يغلب عليهم لين الطباع ، واشتداد القابلية للتأثر ، لكنهم حفظوا القاعدة الطبيعية ، وهي أن البذرة لا تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يُتغذى من عناصر الأرض ، ويتنفس بهوائها ، وإلا ماتت البذرة بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها ، ولا على البذرة وصحتها ، وإنما العيب على الباذر» .

أنفُس المصريين أُشربت الانقياد إلى الدين حتى صار طبعا فيها ، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذرا غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعبه ويخفق سعيه .

إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شئ ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحد .

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره؟!

وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية من عهد محمد علي (١١٨٤ – ١٢٦٥ هـ ، ١٨٠٥ – ١٨٤٩م) إلى اليوم ، فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فسادا ، وإن قيل إن لهم شيئا من المعلومات ، فما لم تكن معارفهم وآدابهم مبنية على أصول دينهم ، فلا أثر لها في نفوسهم» .

هكذا دعت المدرسة الإصلاحية الإسلامية إلى الإحياء الإسلامي ، وانتقدت جمود المقلدين للتراث ، وجمود المقلدين للوافد الغربي ، وأكدت أن التقدم والنهوض إنما يكون بتجديد الإسلام .

الاستخلاف في الأموال

محمد عمارة الخميس، ٢٣ مارس ٢٠١٧ ٠٨:١٣ م بتوقيت غرينتش

للإسلام ، في الثروات والأموال ، فلسفة فريدة ومتميزة عن سائر الفلسفات التي عرفتها الحضارات والأنساق الفكرية الأخرى .

فعلى حين أطلقت الليبرالية الحرية للملكية الفردية ، دونما حدود أو قيود ، وعلى حين اعتبرت الشمولية الماركسية الملكية لصوصية وسرقة غير مشروعة ، جعل الإسلام الملكية الحقيقية – ملكية الرقبة – في الثروات والأموال لله سبحانه وتعالى ، فالمال مال الله ، وجعل الناس – كل الناس – خلفاء ومستخلفين عن الله ، في حيازة الأموال وملكية المنفعة فيها – الملكية المجازية – وفي الاستثمار والاستمتاع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ، التي تمثل بنود عقد هذا الاستخلاف ، على النحو الذي يوازن بين غنى الأغنياء وضمان حد الكفاية لجماهير الناس .

وبدءا من القرآن الكريم ، والتطبيقات النبوية لما جاء في القرآن عن هذه الفلسفة الإسلامية في الثروات والأموال ، ثم ما كتبه الفقهاء في تراثنا الفقهي ، وحتى عصرنا الحديث ، نجد تراثا إسلاميا نفيسا وغزيرا في هذا الميدان .

ولقد زادت أهمية هذا الفكر الإسلامي – في هذه القضية – عندما استقطبت الفلسفات التي أفرزتها الحضارة الغربية ، الليبرالية والشمولية ، الكثير من مذاهب الفكر الاجتماعي ، فانبرى عدد من علماء الإسلام ومفكريه للكتابة عن فلسفة الإسلام المتميزة والممتازة في الثروات والأموال .

ومن هؤلاء العلماء الإمام الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ – ١٣٨٣هـ ، ١٨٩٣ – ١٩٦٣م) الذي كتب وقال : «إن فائدة المال يجب أن تعم المجتمع كله ، لتقضي به حاجته ، ولقد أضاف الله سبحانه وتعالى المال تارة إلى نفسه – تنويها بشأنه – وجعل المالكين مستخلفين في حفظه وتنميته ، وإنفاقه بما رسم لهم في ذلك : «آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» (الحديد ٧) ، «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» (النور ٣٣) ، وأضافه أخرى إلى الجماعة ، وجعل كله بتلك الإضافة ملكا لها : «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» (البقرة ١٨٨) ، «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما» (النساء ٥) ، وأرشد بذلك إلى أن الاعتداء عليها أو التصرف السئ فيها هو اعتداء أو تصرف سيء واقع على الجميع .

وإذا كان المال مال الله ، وكان الناس جميعا عباد الله ، وكانت الحياة التي يعملون فيها ويعمرونها بمال الله ، هي لله ، كان من الضروري أن يكون المال – وإن ربط بشخص معين – لجميع عباد الله ، ويحافظ عليه الجميع ، وينتفع به الجميع ، وقد أرشد إلى ذلك قوله تعالى : «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا» (البقرة ٢٩) .

ومهما رفع دعاة الاشتراكية رؤوسهم ونادوا بها بين الناس ، فإنك لست واجدا في تعبيرهم ولا في واقع حياتهم ما يقرب من تلك الاشتراكية النابعة من ضمير الإيمان ، والتي يجعلها الإسلام دينا يقرن – في الدعوة إليه – بالصلاة وشهادة التوحيد ، والتي يكون بها كل المال ملكا للأمة ، تحفظه اليد المستخلفة فيه وتنميه ، ثم تنتفع به كلها ، فهو منها كلها ، وهو إليها كلها ، وما اليد المعطية واليد الآخذة إلا يدان لشخصية واحدة ، كلتاهما تعمل لخدمة تلك الشخصية ، ولا خادم ولا مخدوم ، وإنما هما خادمان لشخصية واحدة هي «شخصية المجتمع» الذي لا قوام له ولا بقاء إلا بتكافل هاتين اليدين على خيره وبقائه .

ولعل بهذا يظهر معنى «الوسطية» التي حل بها الإسلام المشكلة المالية ، تلك المشكلة التي ظل بها العالم ، في أمسه وحاضره ، يتردد بين طرفي الإفراط بالطغيان المالي ، والتفريط بإلغاء الملكية الفردية ، وبذلك تقطعت أواصر الرحم الإنساني ، وسخر الأغنياء الفقراء ، وثار الفقراء على الأغنياء ، ونشبت الحروب المدمرة ، وأفلست دعاوى المدعين الذين يخدمون أنفسهم في واقع الأمر ، ويتظاهرون بخدمة المجتمع الإنساني «وما الله بغافل عما تعملون» (البقرة ٧٤) .

هكذت تميزت فلسفة الإسلام في الثروات والأموال ، وهكذا امتازت على الفلسفات الاجتماعية الأخرى ، تميزت وامتازت

بالوسطية الجامعة بين ملكية الله للأموال ، واستخلاف الناس في هذه الأموال ، وفق ضوابط عقد وعهد الاستخلاف ، فبرئت من غلول الإفراط والتفريط .

والآن ، وبعد سقوط الشيوعية ، وبعد أن دخلت الرأسمالية المتوحشة بالاقتصاد العالمي نفقا مظلما لن تخرج منه سالمة ، فهلا بعثنا فلسفة الإسلام هذه ، وألقينا عليها الأضواء؟!

قسيس يشهد للقرآن

محمد عمارة الأربعاء، ١٥ مارس ٢٠١٧ ٠٦:٠٥ م بتوقيت غرينتش

المستشرق الإنجليزي «مونتجمري وات» (١٩٠٩ – ٢٠٠٦م) قسيس أنجليكاني ، خدم في كنائس لندن وأدنبرا والقدس ، وأمضى في دراسة الإسلام وتاريخه وحضارته أكثر من ثلث قرن ، وأنجز دراساته العليا – الماجستير والدكتوراه – في الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام الإسلامي ، وله العديد من المؤلفات التي ترجم بعضها إلى العربية ، ومنها «عوامل انتشار الإسلام» عام ١٩٥٥م ، و»محمد في مكة» عام ١٩٥٨م ، و»محمد في المدينة» و»الإسلام والجماعة الموحدة» عام ١٩٦١م ، و «محمد : النبي ورجل الدولة» و»الإسلام والمسيحية في العالم المعاصر» عام ١٩٦٩م .

ولم تقف علاقة «مونتجمري وات» بالإسلام فقط عند دراسة عقائد الإسلام وتاريخه – وهي الدراسات التي بدأت عام ١٩٣٧م – وإنما عايش الواقع الإسلامي وخبر التدين الإسلامي والحياة الاجتماعية للمسلمين ، ولقد جاء كتابه «الإسلام والمسيحية في العالم المعاصر» شهادة لهذا المستشرق – القسيس ابن القسيس – على هذه التجربة – الفكرية والعملية – التي عاشها ، والتي ملأت عليه عقله وحياته وإبداعاته الفكرية .

وفي هذا الكتاب ، يقدم «مونتجمري وات» شهادة على القرآن والوحي القرآني تمثل شهادة شاهد من أهلها في الرد على الافتراءات التي تنهال الآن على الإسلام ضمن حمى الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية ، بل والإسلامية أيضا!

وفي هذه الشهادة يقول هذا العالم الكبير : «إن القرآن هو وحي الله المباشر إلى محمد ، إنه صادر عن الله ، وبالتالي فهو وحي وليس كلام محمد بحال من الأحوال ، ولا هو نتاج تفكيره ، وإنما هو كلام الله وحده ، قصد به مخاطبة محمد ومعاصريه ، ومن هنا فإن محمد ليس أكثر من رسول اختاره الله لحمل هذه الرسالة إلى أهل مكة أولا ، ثم لكل العرب ، ومن هنا فهو قرآن عربي مبين» .

وهناك إشارات إلى أن القرآن موجه للجنس البشري قاطبة ، وقد تأكد ذلك عمليا بانتشار الإسلام في العالم كله ، وقبوله من كل الأجناس تقريبا ، وهو يحظى بقبول واسع بصرف النظر عن لغته ، لأنه يتناول الإنسانية .

إننا نؤمن بصدق محمد وإخلاصه عندما يقول : إن كلمات القرآن ليست نتيجة أي تفكير واع منه ، وعندما تحدى محمد أعداءه بأن يأتوا بسورة من مثل السور التي أوحيت إليه ، كان من المفترض أنهم لن يستطيعوا مواجهة التحدي لأن السور التي تلاها محمد هي من عند الله ، وما كان لبشر أن يتحدى الله ، وعندما تمت كتابة هذا الوحي شكل النص القرآني الذي بين أيدينا ، ولقد تكفل الله بجمع الآيات المتفرقة أو التي أوحي بها في أوقات مختلفة ليجعلها في سياق واحد «إن علينا جمعه وقرآنه» (القيامة ١٧) .
وثمة ما يؤكد أن الإسلام كان بمثابة مستودع لدين إبراهيم في مرحلة نقائه الأولى ، والقرآن يقرر لنا أن الإسلام هو دين مطابق لدين إبراهيم الخالص ، وهو قول يستحق النظر إليه بجدية ، ولو احتفظ يهود العصر ومسيحيوه بيهوديتهم ومسيحيتهم في حالة نقاء لاعترفوا بالرسالة التي ألقاها الله إليهم عن طريق محمد ، تماما كما فعل «ورقة بن نوفل» (١٢ ق . هـ ، ٦١١م) الذي أفادت الروايات أن استجابته كانت إيجابية لمحمد» .

تلك كلمات من شهادة هذا القس الإنجليكاني الذي درس الإسلام ، بعد دراسته اليهودية والمسيحية ، وهي شهادة حبذا لو تمت الاستفادة منها في الحوار مع الذين يسيئون فهم الإسلام ، والذين يسيئون إلى الإسلام .

شهادات تواجه الإسلاموفوبيا

محمد عمارة الخميس، ٠٩ مارس ٢٠١٧ ٠١:١٦ م بتوقيت غرينتش

في مواجهة الإسلاموفوبيا ، والحملة الغربية المسعورة لتزييف صورة الإسلام والحض على كراهيته ، والتي تربطه بالإرهاب وترويع الآمنين ، وتدعي - كذبا - انتشاره بالسيف ، حبذا لو فطن المسلمون في المجتمعات الغربية إلى الشهادات الاستشراقية التي كتبها علماء غربيون في إنصاف الإسلام والإشادة بعقلانيته وسلميته ، فهي شهادة شهود من أهلها ، ستجد من العقل الغربي قبولا يسهم في تصحيح الصورة الزائفة التي يصنعها اليمين الغربي المجنون بدعاوى الإسلاموفوبيا .

ومن هذه الشهادات شهادة المستشرق الفرنسي «إدوارد مونتيه» (١٨٥٦ - ١٩٢٧م) - الذي ترجم القرآن إلى الفرنسية - والتي يقول فيها : «إن الإسلام في جوهره دين عقلي بأوسع معاني هذه الكلمة من الوجهتين الاشتقاقية والتاريخية ، فإن تعريف الأسلوب العقلي Rationalism بأنه طريقة تقيم العقائد الدينية على أسس من المبادئ المستمدة من العقل والمنطق ، ينطبق على الإسلام تمام الانطباق ، إنه مجموعة من العقائد قامت على أساس المنطق والعقل ، وإن بساطة هذه التعاليم ووضوحها لهي على وجه التحقيق من أظهر القوى الفعالة في الدين وفي نشاط الدعوة إلى الإسلام .

لقد حفظ القرآن منزلته من غير أن يطرأ عليه تغيير أو تبديل ، باعتبار النقطة الأساسية التي بدأت منها تعاليم هذه العقيدة وقد جهر القرآن دائما بمبدأ الوحدانية في عظمة وجلال وصفاء لا يعتريه التحول ، ومن العسير أن نجد في غير الإسلام ما يفوق تلك المزايا ، وإن هذا الإخلاص كمبدأ الدين الأساسي ، والبساطة الجوهرية في الصور التي يصاغ فيها هذا الدين ، والدليل الذي كسبه هذا الدين من إقناع الدعاة الذين يقومون بنشره اقتناعا يلتهب حماسة وغيرة ، إن هذا كله يكون من الأسباب الكثيرة التي تفسر لنا نجاح جهود دعاة المسلمين ، وكان من المتوقع لعقيدة محددة كل هذا التحديد ، خالية كل الخلو من جميع التعقيدات الفلسفية ، ثم هي تبعا لذلك في متناول إدراك الشخص العادي ، أن تمتلك ، وإنها لتمتلك فعلا ، قوة عجيبة لاكتساب طريقها إلى ضمائر الناس» .

وغير شهادة المستشرق الفرنسي «مونتيه» ، يشهد اللاهوتي الإيطالي الأمير «كيتاني» (١٨٦٩ - ١٩٢٦م) لسر انتشار الإسلام في الشرق فيقول : «إن انتشار الإسلام بين نصارى الكنائس الشرقية إنما كان نتيجة شعور باستياء من الفلسفة المذهبية التي جلبتها الروح الهليذية إلى اللاهوت المسيحي .

أما الشرق الذي عرف بحبه للأفكار الواضحة البسيطة ، فقد كانت الثقافة الهليذية وبالا عليه من الوجهة الدينية ، لأنها أحالت تعاليم المسيح البسيطة السامية إلى عقيدة محفوفة بمذاهب عويصة ، مليئة بالشكوك والشبهات ، فأدى ذلك إلى خلق شعور من اليأس ، بل زعزع أصول العقيدة الدينية ذاتها .

فلما أهلت آخر الأمر أنباء الوحي الجديد فجأة من الصحراء ، لم تعد تلك المسيحية الشرقية التي تزعزعت قواعدها الأساسية ، واستولى على رجالها اليأس والقنوط قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد الذي بدد بضربة من ضرباته كل الشكوك التافهة ، وقدم مزايا مادية جليلة إلى جانب مبادئه الواضحة البسيطة التي لا تقبل الجدل ، وحينئذ ترك الشرق المسيح وارتمى في أحضان نبي بلاد العرب .

إن العرب لم يضطهدوا أحدا من أجل الدين ، كما أنهم لم يعملوا على ضم أحد إلى دينهم ، ومن ثم تمتع المسيحيون الساميون ، في ظل الإسلام ، بعد الفتوحات الأولى ، بحرية لم يتمتعوا بها من قبل طيلة أجيال عديدة» .

إنها شهادات منصفة للإسلام ، كتبها مستشرقون ولاهوتيون كبار ، جمعوا بين دراسة الإسلام ودراسة المسيحية والفكر الغربي ، وهي سلاح بيدنا الآن في مواجهة عاصفة الإسلاموفوبيا التي تزيف صورة الإسلام .

افتراءات لها تاريخ

محمد عمارة الأربعاء، ٠١ مارس ٢٠١٧ ٠٤:٣١ م بتوقيت غرينتش

لظاهرة الإسلاموفوبيا – صناعة الكراهية الغربية للإسلام – تاريخ قديم ، يرجعه القائد الإنجليزي للجيش الأردني صاحب كتاب الفتوحات العربية «جلوب باشا» (١٨٩٧ – ١٩٨٦م) إلى ظهور الإسلام ، فيقول : «إن تاريخ مشكلة الشرق الأوسط إنما يعود إلى القرن السابع الميلادي»!

فلقد حرر الإسلام الشرق من الاستعمار الروماني – الذي دام عشرة قرون – وتحول الشرق – بالتدرج – عن المسيحية إلى الأغلبية الإسلامية ، فبدأت في أوربا ظاهرة التزييف لصورة الإسلام ، لإشاعة كراهيته ، ولشحن الدهماء والغوغاء في الحرب لإعادة استعمار الشرق من جديد .

وفي كتاب غربي عنوانه (تاريخ الحروب المقدسة في الشرق المدعوة حرب الصليب) كتبه رجل دين مسيحي – مكسيموس مونروند – وترجمه رجل دين مسيحي – مكسيموس مظلوم – وطبع في القدس عام ١٨٦٥م ، تصوير دقيق لجذور ظاهرة الإسلاموفوبيا ، كما جاءت في خطاب البابا الذهبي «أوربا الثاني» (١٠٠٨ – ١٠٩٩ م) الذي أعلن وقاد الحروب الصليبية التي امتدت قرنين من الزمان (٤٨٩ – ٦٩٠ هـ ، ١٠٩٦ – ١٢٩١ م) ومثلت أقدم ألوان الاستعمار الاستيطاني الذي مولته المدن التجارية الأوربية «نابولي» و»جنوة» و»بيزا» .

فلقد جمع البابا الذهبي فرسان الإقطاع الأوربيين عام ١٩٠٥م بمدينة «كليرمونت» بجنوبي فرنسا وخطب فيهم خطاب الإسلاموفوبيا فقال : «يا من كنتم لصوصا كونوا اليوم جنودا ، لقد آن الزمان الذي فيه تحولون ضد الإسلام الأسلحة التي تستخدمونها ضد بعضكم البعض ، فالحرب المقدسة المعتمدة الآن هي في حق الله عينه ، وليست لاكتساب مدينة واحدة ، بل هي أقاليم آسيا بجملتها ، مع غناها وخزائنها التي لا تحصى ، فاتحدوا لحجة القبر المقدس ، وخلصوا الأراضي المقدسة من أيادي المختلسين ، وامتلكوها أنتم لذواتكم ، فهذه الأرض – حسب ألفاظ التوارة – تفيض لبنا وعسلا ، ومدينة أورشليم هي قطب الأرض المذكورة ، وخصوبة هذه الأرض تشابه فردوسا سماويا ، اذهبوا وحاربوا البربر (أي المسلمين) لتخليص الأراضي المقدسة من استيلائهم ، امضوا متسلحين بسيف مفاتيح البطرسية (أي مفاتيح الجنة التي صنعها البابا لفرسان الإقطاع) واكتسبوا لذواتكم خزائن المكافآت السماوية الأبدية ، وإذا أنتم انتصرتم على أعدائكم فالملك الشرقي يكون لكم ميراثا ، وهذا هو الوقت الذي تفدون فيه كثرة العدوانات التي مارستموها ، والتي صبغت أيديكم بالدماء ، فاغسلوها بدما غير المؤمنين (أي المسلمين) .

أي خزي يجللنا وأي عار ، لو أن هذا الجنس من الكفار ، الذين لا يليق بهم إلا كل احتقار ، والذي سقط في هاوية التعري عن كرامة الإنسان ، جاعلا من نفسه عبدا للشيطان ، قد قدر له الانتصار على شعب الله المختار»؟!

هكذا أسس البابا الذهبي – قبل اثني عشر قرنا – لظاهرة الإسلاموفوبيا :

– فالمسلمون في هذه الأيديولوجية الدينية «كفار غير مؤمنين استولوا على قبر المسيح» .

– وهم قد سقطوا في الهاوية التي حرمتهم من «كرامة الإنسان» .

– وهم «عبيد الشيطان» بينما الكاثوليك الأوربيون – أتباع البابا الذهبي – هم «شعب الله المختار» .

– وعلى فرسان الإقطاع الأوربيين – المسلحين بمفاتيح الجنة – أن يطهروا أيديهم بدماء هؤلاء المسلمين الكفار غير المؤمنين ، وأن يمتلكوا مدائن الشرق وأقاليمه التي تفيض لبنا وعسلا ، والتي تعادل في خصوبتها وغناها «فردوسا سماويا» .

إنه التأسيس لظاهرة الإسلاموفوبيا التي تتصاعد الآن في الفضاء الغربي ضد الإسلام وأمته وحضارته .

فتوحات التوحيد والتحرير

محمد عمارة الجمعة، ٢٤ فبراير ٢٠١٧ ٠٦:٢٥ م بتوقيت غرينتش

لقد جاء التوحيد الإسلامي لتحرير الإنسان – مطلق الإنسان – من كل ألوان العبودية لغير الله ، ولتحرير الملكات والطاقات الإنسانية من قيود العبودية لكل ألوان الطواغيت ، المادية منها والمعنوية ، ولذلك كان الإسلام – ولا يزال – «ثورة» تحطم القيود والأغلال المفروضة على حريات الناس .

جاء «يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم» (الأعراف ١٥٧) .

جاء الإسلام ليفتح آفاق العالمية والعمومية أمام الحرية ، حتى لا تكون حكرا على قبيلة عبرانية ، ولا على عنصرية رومانية ، وإنما لتكون إنسانية مشاعة بين كل أصحاب العقائد والديانات ، ففي بواكير السياسة الخارجية لدولة النبوة في المدينة المنورة ، يطلب الرسول صلى الله عليه وسلم من «هرقل» عظيم الروم (٦١٠ – ٦٤١م) رفع الاضطهاد عن النصارى الموحدين – الأريوسيين – أتباع «أريوس» (٢٥٦ – ٣٣٦م) فيقول لهرقل : «أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين» ، ويطلب من «المقوقس» عظيم القبط على لسان الصحابي «حاطب بن أبي بلتعة» (٣٥ ق هـ – ٣٠ هـ ، ٥٨٦ – ٦٥٠ م) أن يفقه معنى الدعوة إلى الإسلام وكيف أنها تضاف إلى النبوات والرسالات السابقة ، ولا تحجر على الإيمان بأي منها ، بل ولا تمنع من الوقوف عند حقيقة أي منها : «إن لك دينا لن تدعه إلا لما هو خير منه ، هو الإسلام الكافي به الله فقد ما سواه ، ولسنا ننهاك عن دين المسيح ، ولكنا نأمرك به»!

كما يذكره بعبرة مصير الاستبداد عبر التاريخ فيقول له : «إنه قد كان قبلك رجل (فرعون) زعم أنه الرب الأعلى ، فانتقم الله به ، ثم انتقم منه ، فاعتبر بغيرك ولا يعتبر بك» .

كذلك يطلب الإسلام من الفرس الأكاسرة أصحاب العنصرية والطبقية الاستبدادية – أن يفقهوا أن الحرية هي جماع رسالة الإسلام ، فعندما سأل قائد الفرس «رستم» (١٤ هـ – ٦٣٥ م) الصحابي ربعي بن عامر : ما الذي جاء بكم؟! قال له ربعي : «إن الله قد جاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام» ، مؤكدا أن الإسلام – دين الله – قد جاء ليخرج من يشاء ، دون أن يفرض هذا التحرير على من لا يشاء!

ولقد جعل الإسلام «الجهاد» سبيلا لهذا التحرير ، الجهاد بالكلمة والحجة والعلم والبرهان ، فالقرآن هو الجهاد الكبير «وجاهدهم به جهادا كبيرا» (الفرقان ٥٢) ، والجهاد القتالي لتحرير المستضعفين الذين فرض عليهم الرومان والفرس القهر الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي عشرة قرون ، من الإسكندر (٢٥٦ – ٣٢٣ ق .م) – في القرن الرابع قبل الميلاد – إلى «هرقل» (٦١٠ – ٦٤١م) في القرن السابع للميلاد ، «ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا» (النساء – ٧٥) .

فكانت الفتوحات الإسلامية تحريرا لأوطان الشرق وضمائر شعوبه من كل ألوان القهر والعبودية ، ثم تركهم المسلمون وما يدينون ، حتى أن نسبة المسلمين في الدولة الإسلامية بعد قرن من الفتوحات لم تتعد ٢٠٪ من السكان!!

لقد حررت الفتوحات الإسلامية عقائد النصرانية الشرقية من الاضطهاد الروماني ، كما حررت كنائس النصرانية الشرقية وأديرتها من الاغتصاب الروماني ، وحررت البطرك المصري «بنيامين» (٣٩ هـ ، ٦٥٩م) من النفي الذي دام ثلاثة عشر عاما ، حتى قال : «لقد وجدت النجاة والطمأنينة اللتين كنت أنشدهما ، بعد الاضطهاد والمظالم التي صنعها الرومان المارقون» .

الإيجابي والسلبي في النموذج الغربي

محمد عمارة الأربعاء، ١٥ فبراير ٢٠١٧ ١٠:٢٦ م بتوقيت غرينتش

كان الشيخ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ١٢٩٠ هـ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣م) أول عين للشرق على الغرب في العصر الحديث ، وعندما ذهب إلى باريس عام ١٨٢٦ م ، ومكث بها خمس سنوات ، وكتب عن الحضارة الأوربية ، وقارن بينها وبين الإسلام وحضارته ، لم يقع في الانبهار والاندهاش ، كما لم يتخذ موقف «الرفض والاعتراض» ، وإنما اتخذ موقف الداعي إلى «تفاعل» الحضارات ، صاحب الرؤية الناقدة التي تميز بين المشترك الإنساني العام ، الجامع لكل الحضارات ، وبين الخصوصيات والبصمات التي تميز حضارة الإسلام عن غيرها من الحضارات .

فهو يمتدح ما في فرنسا من العلوم الطبيعية ، علوم التمدن الغربي ، التي أخذوها عن الحضارة الإسلامية وطوروها .

فالبلاد الإفرنجية مشحونة بأنواع المعارف والآداب التي لا ينكر إنسان أنها تجلب الأنس وتزين العمران ، حتى أصبحت هذه البلاد من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية .

ويمتدح تعلق الفرنسيين بالحرية ، حتى أنه لا يطول عندهم ملك جبار ، ولا وزير اشتهر بينهم أنه تعدى مرة وجار!

وينتقد ويرفض الفلسفة الوضعية ، التي تعتمد على المحسوس وعلى العقل دون الشرع ، ويقول : «إن لهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لكلِ الكتب السماوية ، وإن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشارع ، ولا عبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود ، فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع لا بطرق العقول المجردة» .

وينتقد نقدا لاذعا ما أثمرته الفلسفة الوضعية من العلمانية التي همشت الدين والتي جعلت أهل هذه البلاد إنما له من دين النصرانية الاسم فقط ، حيث لا يتبع دينه ، ولا غيرة له عليه ، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل ، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون : إن كل عمل يأذن في العقل صواب ، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية .

ثم يصوغ الطهطاوي هذه المفارقة التي ميزت الحضارة الأوربية ، تقدم في العلوم الطبيعية وضلالات في الفلسفة وتهميش للدين ، يصوغها شعرا يقول فيه :

أيوجد مثل باريـــس ديار شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح أما هذا وحقكـــم عـــجيب

ثم يقدم البديل الإسلامي الذي يجمع بين العقل والشرع ، فيقول : «إن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع ، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها نظام العالم مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات ، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه ، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه ، والذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع ، ومرجعها الكتاب العزيز ، الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق» .

إن إعادة قراءة الطهطاوي تؤكد خطأ الذين حسبوه منبهرا بأوربا ، أخذ ما فيها حزمة واحدة ، دون نقد أو تمييز ، ولقد وقع في هذا الخطأ كثير من العلمانيين والإسلاميين .

من تاريخ القدس الشريف

محمد عمارة الأربعاء، ٠١ فبراير ٢٠١٧ ٠٩:١٥ م بتوقيت غرينتش

لقد بنى العرب اليبوسيون مدينة القدس في الألف الرابع قبل الميلاد . . أي أن عمر عروبتها الآن أكثر من ستة آلاف عام! .

وطوال تاريخ هذه المدينة كان الغزاة يحتكرونها ، بينما كان العرب المسلمون وحدهم هم الذين أشاعوا قدسيتها بين جميع أصحاب المقدسات .

فالإغريق والرومان احتكروها لأنفسهم ، سواء في عهد وثنيتهم ، أو في عهد نصرانيتهم ، وطردوا منها اليهود ، ومنعوا منها النصارى غير الملكانيين! .

وعلى امتداد قرنين من الاستعمار الاستيطاني الصليبي (٤٨٩ - ٦٩٠ هـ ، ١٠٩٦ - ١٢٩١ م) احتكر الصليبيون هذه المدينة المقدسة ، بعد أن ذبحوا من كان بها من المسلمين واليهود ، وحولوا المسجد الأقصى إلى اصطبل خيل ومخزن للسلاح! .

وفي كتاب «تاريخ الحروب المقدسة في الشرق ، المدعوة حرب الصليب» الذي كتبه رجل الدين الغربي «مكسيموس مونروند» وترجمه رجل الدين المسيحي «مكسيموس مظلوم» والمطبوع بالقدس عام ١٨٦٥م وصفٌ لما صنع الصليبيون - الجنود ورجال الدين - بالقدس عند احتلالها على مدى أسبوع «فلقد اجتمع ديوان المشورة العسكرية - الصليبي - وقرر قتل كل مسلم باق داخل المدينة ، فتم ذبح سبعين ألفا في أسبوع ، وحتى الذين هربوا إلى جامع عمر بن الخطاب «مسجد الصخرة» ظانين أنهم يحمون ذواتهم من الموت ، خاب ظنهم ، إذ إن الصليبيين - خيالة ومشاة - دخلوا الجامع المذكور ، وأبادوا بحد السيف كل الموجودين هناك ، حتى لقد طاف الجامع من الدماء ، وعلا الدم إلى حد الركب ، بل إلى لجم الخيل! ، فأشبه الدم في الجامع البحر المتموج! ، وسال الدم في شوارع المدينة حتى وصل إلى ركب من سار فيها! .

ولما حل المساء ، اندفع الصليبيون يبكون من فرط الضحك! بعد أن أتوا على نبيذ المعاصر - إلى كنيسة القيامة ووضعوا أكفهم الغارقة في الدماء على جدرانها ، ورددوا الصلوات! .

وفي كتاب المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكه» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) «الله ليس كذلك» وصفٌ لما صنعه رجال الدين في هذه المذبحة : «فلقد كان البطريرك نفسه يعدو في أزقة بيت المقدس ، وسيفه يقطر دما ، حاصدا به كل من وجده في طريقه ، ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة وقبر المسيح ، فأخذ في غسل يديه من الدماء اللاصقة بها ، مرددا كلمات المزمور : «يفرح الأبرار حين يرون عقاب الأشرار ، ويغسلون أقدامهم بدمهم ، فيقول الناس : حقا إن للصديق مكافأة ، وإن في الأرض إلها يقضي»! .

«ثم أخذ البطريرك في أداء القداس قائلا : «إنه لم يتقدم في حياته للرب بأي قربان أعظم من ذلك ليرضى به الرب»! .

أما تحرير المسلمين للقدس عام ١٥ هـ ٦٣٥ م ، فالتاريخ يذكر «العهدة العمرية» واحترام قداسة المقدسات المسيحية ، وتطهير الأماكن التي سبق وعُبد الله فيها بالقدس وفلسطين ، والسماح لليهود بالعودة إليها والسكنى فيها . . الأمر الذي يجعل من الوعي بهذا التاريخ سلاحا من أسلحة الصمود في مواجهة التحديات المعاصرة ، إذ أن المآسي والدماء التي يشيب لها الولدان ، لم تمنع من التحرير الذي استعاد القدس لتكون عربية إسلامية مفتوحة الأبواب أمام جميع أصحاب المقدسات! .

والحرية أقسام

محمد عمارة الجمعة، ٢٧ يناير ٢٠١٧ ٠٥:٢٤ م بتوقيت غرينتش

في الإسلام : الحرية تعادل الحياة ، ولقد ذكر المفسرون للقرآن الكريم هذه الحقيقة وهم يفسرون قول الله سبحانه وتعالى «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة» (النساء ٩٢) فقالوا : «إن القاتل لما أخرج نفسا مؤمنة من جملة الأحياء ، لزمه أن يدخل نفسا مثلها في جملة الأحرار ، لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها ، إذ الرق موت حكما ، والحرية حياة» .

وفي العصر الحديث ، ربط رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ٢٠٩٠ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣ م) بين حرية الوطن وحرية المواطنين في هذا الوطن ، لأن الحرية منطبعة في قلب الإنسان من أصل الفطرة ، ولذلك ينبغي أن يصرف الإنسان حريته في إكرام وطنه وإخوته ، وإذا كان الإنسان الحر مكلفا بنفع وطنه ، فعليه الجهاد ضد من يعتدي على حقوقه وحقوق وطنه ، وذلك لأن العدو الذي يتعدي على بلد من البلاد إنما يعتدي في الحقيقة على حرية أهل هذا البلد» .

كذلك فصل الطهطاوي – على نحو غير مسبوق – في أقسام الحرية وألوانها ، فجعلها خمسة أقسام :

الأول : الحرية الطبيعية : وهي التي خلقت مع الإنسان وانطبع عليها ، مما لا ضرر فيه على نفسه ولا على إخوانه .

والثاني : الحرية السلوكية التي هي حسن السلوك ومكارم الأخلاق ، وهو وصف لازم لكل فرد من أفراد المجتمع ، يقتضيه العقل في السلوك الذاتي وفي معاملة الآخرين .

والثالث : الحرية الدينية : وهي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط ألا تخرج عن أصل الدين ، ومثل حرية المذاهب السياسية في اجراء القوانين والأحكام على مقتضى شرائع البلاد الراجعة إلى حسن السياسة والعدل .

والرابع : الحرية المدنية : وهي حقوق الأهالي الموجودين في مدينة بعضهم على بعض ، فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي الوطن تضامنت وتواطأت على أداء حقوقهم بعضهم لبعض ، وأن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقين أن يساعدهم على فعلهم كل شيء لا يخالف شريعة البلاد ، وأن لا يعارضوه ، وأن ينكروا جميعا على من يعارضه في إجراء حريته ، بشرط ألا يتعدى حدود الأحكام .

والخامس : الحرية السياسية : وهي تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها على أملاكه الشرعية المرعية ، وإجراء حريته الطبيعية بدون أن تتعدى عليه» .

كما ذهب الطهطاوي إلى الربط بين حرية الوطن وحرية غيره من الأوطان ، فقال : «إن من محاسن حرية الأمة أنها تفرح أيضا بحرية غيرها من الأمم ، وتتأذى من استعباد أمم البلاد الذين لا حرية عندهم» .

ولهذا الفكر أصوله القرآنية التي تدعو إلى الجهاد لتحرير المستضعفين «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وأجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا» (النساء ٧٥) .

وعندما ذهب الطهطاوي إلى باريس ، أدرك أن ما يسمونه الحرية هي المساواة أمام القانون ، فما يسمونه الحرية هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف ، وذلك أن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين ، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان ، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة» .

وإذا كانت الحرية هي العدل ، فإنه نسبي ، غير مطلق ولا كامل ، فالعدل الكلي والحقيقي لا وجود له الآن في بلد من البلدان ، فإنه كالإيمان الكامل والحلال الصرف ، وأمثال ذلك ونظائره مما يعز اكتماله في هذه الحياة .

فارق بين الكفر والتكفير

محمد عمارة السبت، ٢١ يناير ٢٠١٧ ٠٨:٠٩ م بتوقيت غرينتش

فارق كبير بين «الكفر» و«التكفير» . . ذلك أن الكفر هو الإيمان بشيء مع الكفر بنقيض هذا الشيء ، وبهذا المعنى فهناك اقتران حتمي بين الكفر والإيمان ، فالمؤمن بالتوحيد هو كافر بالتثليث في ذات الوقت ، والعكس صحيح ، والمؤمن بالشيوعية هو كافر بالرأسمالية في ذات الوقت والعكس صحيح ، والمؤمن بالليبرالية هو كافر بكل صور الشمولية الديكتاتورية في ذات الوقت ، والعكس صحيح .

أي أن كل إنسان في هذا الوجود مؤمن وكافر في ذات الوقت ، مؤمن بما يعتقد وكافر بنقيض هذا الاعتقاد ، وحتى «اللا أدريون» فإنهم مطمئنون إلى اللا أدرية ، وكافرون بكل ألوان اليقين ، والعكس صحيح ، فأهل اليقين كافرون بكل ألوان العدمية واللا أدرية .

وفي القرآن الكريم تقرير لهذه الحقيقة البدهية الموضوعية : «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم» (البقرة ٢٥٦) ، أي أن المسلم هو الكافر بالطاغوت والمؤمن بالله ، فهو مؤمن وكافر في ذات الوقت والحال .

أما التكفير فهو شيء آخر تماما ، إنه حكم على الضمائر والسرائر والنوايا وما في القلوب بما يناقض ظواهر أصحاب هذه الضمائر والسرائر والنوايا والقلوب ، كالحكم بالكفر على من يظهر الإيمان ، والحكم بالتثليث على من يظهر التوحيد ، أو العكس ، والحكم بخيانة الوطن على من يظهر الولاء له .

وعلى حين يقر الإسلام الحقيقة البديهية التي تجعل الكفر والإيمان وجهان لعملة واحدة ، فإنه يرفض تجاوز الإنسان – أي إنسان – الحدود التي تجعله يحكم على الضمائر والنوايا بعكس ما يظهر أصحابها .

فالإمام النووي (٦٣١ – ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ – ١٢٧٧ م) يقول لقارئ شرحه لصحيح مسلم : «إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان ، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه» .

والإمام القرطبي (٦٧١ – ١٢٧٣ هـ) يقول في تفسيره للقرآن الكريم : «إن الأحكام تناط بالمظان والظاهر ، لا على القطع واطلاع السرائر ، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر» .

وحجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١ م) يوصي تلميذه فيقول : «يجب أن تكف اللسان عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين : لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل ، وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجدت إليه سبيلا ، فإنه استباحة للدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم» .

وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣ – ١٣٢٨ م) يقول : «والذي أختاره ألا نكفر أحدا من أهل القبلة ، وأهل السنة لا يكفرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مكفرا لهم مستحلا لدمائهم» .

والإمام محمد عبده (١٢٦١ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥ م) يقول : «أصل من أصول الأحكام في الإسلام : البعد عن التكفير ، ولقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر» .

هذا هو دستور الإسلام ، كما جاء في تراث أئمة أهل السنة والجماعة ، عبر القرون ، وعلى اختلاف مذاهب الإسلام .

من تاريخ القدس الشريف

محمد عمارة الأربعاء، ٠١ فبراير ٢٠١٧ ٠٩:١٥ م بتوقيت غرينتش

لقد بنى العرب اليبوسيون مدينة القدس في الألف الرابع قبل الميلاد . . أي أن عمر عروبتها الآن أكثر من ستة آلاف عام! .

وطوال تاريخ هذه المدينة كان الغزاة يحتكرونها ، بينما كان العرب المسلمون وحدهم هم الذين أشاعوا قدسيتها بين جميع أصحاب المقدسات .

فالإغريق والرومان احتكروها لأنفسهم ، سواء في عهد وثنيتهم ، أو في عهد نصرانيتهم ، وطردوا منها اليهود ، ومنعوا منها النصارى غير الملكانيين! .

وعلى امتداد قرنين من الاستعمار الاستيطاني الصليبي (٤٨٩ – ٦٩٠ هـ ، ١٠٩٦ – ١٢٩١ م) احتكر الصليبيون هذه المدينة المقدسة ، بعد أن ذبحوا من كان بها من المسلمين واليهود ، وحولوا المسجد الأقصى إلى اصطبل خيل ومخزن للسلاح! .

وفي كتاب «تاريخ الحروب المقدسة في الشرق ، المدعوة حرب الصليب» الذي كتبه رجل الدين الغربي «مكسيموس مونروند» وترجمه رجل الدين المسيحي «مكسيموس مظلوم» والمطبوع بالقدس عام ١٨٦٥م وصفٌ لما صنع الصليبيون – الجنود ورجال الدين – بالقدس عند احتلالها على مدى أسبوع «فلقد اجتمع ديوان المشورة العسكرية – الصليبي – وقرر قتل كل مسلم باق داخل المدينة ، فتم ذبح سبعين ألفا في أسبوع ، وحتى الذين هربوا إلى جامع عمر بن الخطاب «مسجد الصخرة» ظانين أنهم يحمون ذواتهم من الموت ، خاب ظنهم ، إذ إن الصليبيين – خيالة ومشاة – دخلوا الجامع المذكور ، وأبادوا بحد السيف كل الموجودين هناك ، حتى لقد طاف الجامع من الدماء ، وعلا الدم إلى حد الركب ، بل إلى لجم الخيل! ، فأشبه الدم في الجامع البحر المتموج! ، وسال الدم في شوارع المدينة حتى وصل إلى ركب من سار فيها! .

ولما حل المساء ، اندفع الصليبيون يبكون من فرط الضحك! بعد أن أتوا على نبيذ المعاصر – إلى كنيسة القيامة ووضعوا أكفهم الغارقة في الدماء على جدرانها ، ورددوا الصلوات! .

وفي كتاب المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكه» (١٩١٣ – ١٩٩٩م) «الله ليس كذلك» وصفٌ لما صنعه رجال الدين في هذه المذبحة : «فلقد كان البطريرك نفسه يعدو في أزقة بيت المقدس ، وسيفه يقطر دما ، حاصدا به كل من وجده في طريقه ، ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة وقبر المسيح ، فأخذ في غسل يديه من الدماء اللاصقة بها ، مرددا كلمات المزمور : «يفرح الأبرار حين يرون عقاب الأشرار ، ويغسلون أقدامهم بدمهم ، فيقول الناس : حقا إن للصديق مكافأة ، وإن في الأرض إلها يقضي»! .

«ثم أخذ البطريرك في أداء القداس قائلا : «إنه لم يتقدم في حياته للرب بأي قربان أعظم من ذلك ليرضى به الرب»! .

أما تحرير المسلمين للقدس عام ١٥ هـ ٦٣٥ م ، فالتاريخ يذكر «العهدة العمرية» واحترام قداسة المقدسات المسيحية ، وتطهير الأماكن التي سبق وعُبد الله فيها بالقدس وفلسطين ، والسماح لليهود بالعودة إليها والسكنى فيها . . الأمر الذي يجعل من الوعي بهذا التاريخ سلاحا من أسلحة الصمود في مواجهة التحديات المعاصرة ، إذ أن المآسي والدماء التي يشيب لها الولدان ، لم تمنع من التحرير الذي استعاد القدس لتكون عربية إسلامية مفتوحة الأبواب أمام جميع أصحاب المقدسات! .

والحرية أقسام

محمد عمارة الجمعة، ٢٧ يناير ٢٠١٧ ٠٥:٢٤ م بتوقيت غرينتش

في الإسلام : الحرية تعادل الحياة ، ولقد ذكر المفسرون للقرآن الكريم هذه الحقيقة وهم يفسرون قول الله سبحانه وتعالى «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة» (النساء ٩٢) فقالوا : «إن القاتل لما أخرج نفسا مؤمنة من جملة الأحياء ، لزمه أن يدخل نفسا مثلها في جملة الأحرار ، لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها ، إذ الرق موت حكما ، والحرية حياة» .

وفي العصر الحديث ، ربط رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ٢٠٩٠ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣ م) بين حرية الوطن وحرية المواطنين في هذا الوطن ، لأن الحرية منطبعة في قلب الإنسان من أصل الفطرة ، ولذلك ينبغي أن يصرف الإنسان حريته في إكرام وطنه وإخوته ، وإذا كان الإنسان الحر مكلفا بنفع وطنه ، فعليه الجهاد ضد من يعتدي على حقوقه وحقوق وطنه ، وذلك لأن العدو الذي يتعدي على بلد من البلاد إنما يعتدي في الحقيقة على حرية أهل هذا البلد» .

كذلك فصل الطهطاوي – على نحو غير مسبوق – في أقسام الحرية وألوانها ، فجعلها خمسة أقسام :

الأول : الحرية الطبيعية : وهي التي خلقت مع الإنسان وانطبع عليها ، مما لا ضرر فيه على نفسه ولا على إخوانه .

والثاني : الحرية السلوكية التي هي حسن السلوك ومكارم الأخلاق ، وهو وصف لازم لكل فرد من أفراد المجتمع ، يقتضيه العقل في السلوك الذاتي وفي معاملة الآخرين .

والثالث : الحرية الدينية : وهي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط ألا تخرج عن أصل الدين ، ومثل حرية المذاهب السياسية في اجراء القوانين والأحكام على مقتضى شرائع البلاد الراجعة إلى حسن السياسة والعدل .

والرابع : الحرية المدنية : وهي حقوق الأهالي الموجودين في مدينة بعضهم على بعض ، فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي الوطن تضامنت وتواطأت على أداء حقوقهم بعضهم لبعض ، وأن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقين أن يساعدهم على فعلهم كل شيء لا يخالف شريعة البلاد ، وأن لا يعارضوه ، وأن ينكروا جميعا على من يعارضه في إجراء حريته ، بشرط ألا يتعدى حدود الأحكام .

والخامس : الحرية السياسية : وهي تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها على أملاكه الشرعية المرعية ، وإجراء حريته الطبيعية بدون أن تتعدى عليه» .

كما ذهب الطهطاوي إلى الربط بين حرية الوطن وحرية غيره من الأوطان ، فقال : «إن من محاسن حرية الأمة أنها تفرح أيضا بحرية غيرها من الأمم ، وتتأذى من استعباد أمم البلاد الذين لا حرية عندهم» .

ولهذا الفكر أصوله القرآنية التي تدعو إلى الجهاد لتحرير المستضعفين «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وأجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا» (النساء ٧٥) .

وعندما ذهب الطهطاوي إلى باريس ، أدرك أن ما يسمونه الحرية هي المساواة أمام القانون ، فما يسمونه الحرية هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف ، وذلك أن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين ، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان ، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة» .

وإذا كانت الحرية هي العدل ، فإنه نسبي ، غير مطلق ولا كامل ، فالعدل الكلي والحقيقي لا وجود له الآن في بلد من البلدان ، فإنه كالإيمان الكامل والحلال الصرف ، وأمثال ذلك ونظائره مما يعز اكتماله في هذه الحياة .

فارق بين الكفر والتكفير

محمد عمارة السبت، ٢١ يناير ٢٠١٧ ٠٨:٠٩ م بتوقيت غرينتش

فارق كبير بين «الكفر» و«التكفير» . . ذلك أن الكفر هو الإيمان بشيء مع الكفر بنقيض هذا الشيء ، وبهذا المعنى فهناك اقتران حتمي بين الكفر والإيمان ، فالمؤمن بالتوحيد هو كافر بالتثليث في ذات الوقت ، والعكس صحيح ، والمؤمن بالشيوعية هو كافر بالرأسمالية في ذات الوقت والعكس صحيح ، والمؤمن بالليبرالية هو كافر بكل صور الشمولية الديكتاتورية في ذات الوقت ، والعكس صحيح .

أي أن كل إنسان في هذا الوجود مؤمن وكافر في ذات الوقت ، مؤمن بما يعتقد وكافر بنقيض هذا الاعتقاد ، وحتى «اللا أدريون» فإنهم مطمئنون إلى اللا أدرية ، وكافرون بكل ألوان اليقين ، والعكس صحيح ، فأهل اليقين كافرون بكل ألوان العدمية واللا أدرية .

وفي القرآن الكريم تقرير لهذه الحقيقة البدهية الموضوعية : «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم» (البقرة ٢٥٦) ، أي أن المسلم هو الكافر بالطاغوت والمؤمن بالله ، فهو مؤمن وكافر في ذات الوقت والحال .

أما التكفير فهو شيء آخر تماما ، إنه حكم على الضمائر والسرائر والنوايا وما في القلوب بما يناقض ظواهر أصحاب هذه الضمائر والسرائر والنوايا والقلوب ، كالحكم بالكفر على من يظهر الإيمان ، والحكم بالتثليث على من يظهر التوحيد ، أو العكس ، والحكم بخيانة الوطن على من يظهر الولاء له .

وعلى حين يقر الإسلام الحقيقة البديهية التي تجعل الكفر والإيمان وجهان لعملة واحدة ، فإنه يرفض تجاوز الإنسان – أي إنسان – الحدود التي تجعله يحكم على الضمائر والنوايا بعكس ما يظهر أصحابها .

فالإمام النووي (٦٣١ – ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ – ١٢٧٧ م) يقول لقارئ شرحه لصحيح مسلم : «إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان ، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه» .

والإمام القرطبي (٦٧١ – ١٢٧٣ هـ) يقول في تفسيره للقرآن الكريم : «إن الأحكام تناط بالمظان والظاهر ، لا على القطع واطلاع السرائر ، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر» .

وحجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١ م) يوصي تلميذه فيقول : «يجب أن تكف اللسان عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين : لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل ، وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجدت إليه سبيلا ، فإنه استباحة للدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم» .

وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣ – ١٣٢٨ م) يقول : «والذي أختاره ألا نكفر أحدا من أهل القبلة ، وأهل السنة لا يكفرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مكفرا لهم مستحلا لدمائهم» .

والإمام محمد عبده (١٢٦١ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥ م) يقول : «أصل من أصول الأحكام في الإسلام : البعد عن التكفير ، ولقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر» .

هذا هو دستور الإسلام ، كما جاء في تراث أئمة أهل السنة والجماعة ، عبر القرون ، وعلى اختلاف مذاهب الإسلام .

تحديث التبعية.. لا الاستقلال

محمد عمارة السبت، ١٤ يناير ٢٠١٧ ٠٧:٤٠ م بتوقيت غرينتش

إذا كانت الهجرة من الحاضر إلى الماضي هي جمود يؤدي إلى قيام «الفراغ الفكري» الذي يتمدد فيه التغريب ، فإن التغريب ، الذي يهاجر أصحابه من واقعنا الحضاري إلى واقع حضاري مخالف ، إنما يفضي إلى «عمالة» هؤلاء المتغربين للاستعمار الذي جاء بهذا التغريب في ركاب الغزو بلاد الإسلام!

والذين يريدون لأمتنا أن تبدأ من حيث انتهى الغزاة ، هم دعاة تبعية لهؤلاء الغزاة ، لا علاقة لهم بحقيقة النهوض ، الذي لا سبيل إليه إلا بالاستقلال .

عن هذه الحقيقة من حقائق سبل التقدم والنهوض تحدث موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني (١٢٤٥ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) فقال : «إنه لا ضرورة في إيجاد المنفعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المالك التي جمعها وسلكها بعض الدول الغربية بل لا ملجئ للشرقي في بدايته أن يقف موقف الغربي في نهايته ، بل ليس أن يطلب ذلك ، وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه فقد أوقر – (أعجز) – نفسه وأمته وقرا ، وأعجزها وأعوزها» .

لقد شيد العثمانيون عددا من المدارس على النمط الجديد ، وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون إليه من العلوم والمعارف والآداب ، وكل ما يسمونه «تمدنا» وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني ، فهل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك ، وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة؟!

نعم ، ربما وجد بينهم أفراد يتشدقون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية – (القومية) – وما شاكلها ، وسموا أنفسهم زعماء ، الحرية!ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش والآنية ، وسائر الماعون ، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الأجنبية ، وعدوها من مفاخرهم ، فنفوا بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم ، وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم! وهذا جدع لأنف الأمة يشوه وجهها ، ويحط من شأنها!

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها ، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها ، وطلائع الجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون لهم الأبواب ، ويثبتون أقدامهم!

إن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها ، وإنما هم حملة ونقلة ، لا يراعون فيها النسبة بينها وبين مشارب الأمة وطباعها ، وهم ربما لا يقصدون إلا خيرا ، إن كانوا مخلصين! لكنهم يوسعون بذلك الخروق حتى تعود أبوابا ، لتداخل الأجانب فيهم تحت اسم «النصحاء» ، وعنوان «المصلحين» ، وطلاب الإصلاح ، فيذهبون بأمتهم إلى الفناء والاضمحلال وبئس المصير!

إن نتيجة هذا التقليد للتمدن الغربي عند هؤلاء الناشئة المقلدين ليست إلا توطيد المسالك والركون إلى قوة مقلديهم ، فيبالغون في تطمين النفوس ، وتسكين القلوب ، حتى يزيلوا الوحشة التي قد يصون الناس بها حقوقهم ، ويحفظون بها استقلالهم ، ولهذا ، متى طرق الأجانب أرضا لأية أمة ، ترى هؤلاء المتعلمين المقلدين في أول من يقبلون عليهم ويعرضون أنفسهم لخدمتهم ، فكأنما هم منهم! ويعدون الغلبة الأجنبية في بلادهم أعظم بركة عليهم»!

لقد كتب الأفغاني هذا عن المقلدين للتمدن الغربي ، الذين كرسوا التبعية للأجانب ، وأضاعوا استقلال أوطانهم . . في ذات التاريخ الذي كتب فيه قناصل فرنسا ببيروت إلى حكومتهم طالبين دعم مدارس الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية التي ستخرج جيوشا ثقافية متفانية في خدمة فرنسا ، وذلك حتى تخضع «البربرية العربية» للحضارة الفرنسية التي روحها الإنجيل!

الظلم.. خراب العمران

محمد عمارة الخميس، ٠٥ يناير ٢٠١٧ ٠٥:٠٥ م بتوقيت غرينتش

على النطاق العالمي ، يستأثر سكان الشمال – وهم ٢٠٪ من سكان العالم – بـ ٨٦٪ من ثروات العالم ، ويعيش أهل الجنوب – وهم ٨٠٪ من سكان العالم – على ١٤٪ من ثروات العالم فقط لا غير! .

وفي كثير من بلاد العالم الإسلامي ، يستأثر ٥٪ من السكان بأغلب الثروة ، بينما تعيش الجماهير الغفيرة تحت خط الفقر .

ولقد تحدث ابن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ ، ١٣٣٢ – ١٤٠٦ م) – في مقدمته – عن أن هذا الظلم هو المؤذن بخراب العمران ، وقال في ذلك – تحت عنوان «فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران» : «إن الظلم مخرب للعمران ، وهذا الخراب عائد على الدولة بالفساد والانتقاض» .

كما تحدث عن ألوان الظلم وأنواعه فقال : «ولا تحسبن أن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب – كما هو المشهور – بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غَصبه في عمله ، وطالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه ، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران ، الذي هو مادتها ، لإذهابه الآمال من أهله .

واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع من تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري ، وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران : تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق ، وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات ، أي من قبيل الرزق ، والرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران ، ولا مكاسب لهم سواها ، فإذا كُلفوا العمل في غير شأنهم ، واتخذوا سخريا في معاشهم ، بطل كسبهم ، واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ، وهو متمولهم ، فدخل عليهم الضرر ، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم ، بل هو معاشهم بالجملة ، وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة ، وقعدوا عن السعي فيها جملة ، فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه .

وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة : التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع» .

ثم يتحدث ابن خلدون عن أن هذه المظالم المتنوعة والمتعددة إنما تحدثها الدولة لتحقيق رفاهية الحاكمين على حساب إفقار المحكومين ، ورفاهية أهل الدولة وإنفاقهم أكثر من كسبهم هو المؤذن بخراب العمران ، يتحدث عن ذلك ، فيقول : «واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال ، بما يعرض لهم من الترف في الأحوال ، فتكثر نفقاتهم ، ويعظم الخرج – (المنصرف) – ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة .

ثم لا يزال الترف يزيد ، والخرج بسببه يكثر ، والحاجة إلى أموال الناس تشتد ، ونطاق الدولة بذلك يزيد إلى أن تنمحي داءتها ويذهب رسمها ، ويغلبها أعداؤها» .

هكذا تحدث فيلسوف العمران ، وفقيه الأمة ، وهكذا يجب أن تتم قراءة جديدة واعية لتراث هذا الحكيم ، وذلك حتى نستدعي من تراثنا ما نعالج به مظالم الواقع البائس الذي نعيش فيه . نستدعي من تراثنا ما نعالج به مظالم الواقع البائس

الذي نعيش فيه .

الحرية أولا

محمد عمارة السبت، ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ٠٣:٢٠ م بتوقيت غرينتش

بدون الحرية لن يكون هناك تدين حقيقي ، فالإكراه يصنع منافقين لا مؤمنين ، وهذا هو معنى «لا إكراه في الدين» (البقرة ٢٥٦) ، فهو نفي للإيمان مع الإكراه ، كما هو نهي عن الإكراه على الدين .

ولهذه الحقيقة الإسلامية ، كانت فتوحات الإسلام إزالة للقهر الروماني والفارسي لشعوب الشرق ولضمائر هذه الشعوب ، حتى إن الذين يدينون بالإسلام من شعوب الشرق بعد قرن من هذه الفتوحات لم تتعد نسبتهم ٢٠٪ من السكان – كما يقرر كتاب «المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي» الصادر عن المعهد الوطني للدراسات الديموقراطية بباريس .

ويشهد على هذه الحقيقة – حقيقة اقتران الفتوحات بالحرية والتحرير – المؤرخ القبطي «يعقوب نخلة روفيلة» (١٨٤٧-١٩٠٥م) في كتاب «تاريخ الأمة القبطية» فيقول : «إن الفتح الإسلامي قد حقق للأقباط نوعا من الحرية والاستقلال المدني ، وراحة لم يروها من أزمان ، وهي ميزة كانوا قد جردوا منها في أيام الدولة الرومانية» .

ولقد استمرت سيادة هذا التحرير عبر التاريخ الإسلامي – ولم يكن وقفا على صدر الإسلام – فبعد خمسة قرون من الفتوحات الإسلامية يشهد البطرك السرياني «ميخائيل الأكبر» (١١٢٦- ١١٩٩م) على ذلك فيقول : «لقد نهيب الرومان الأشرار كنائسنا وأديرتنا بقسوة بالغة ، واتهمونا دون شفقة ، ولهذا جاء إلينا أبناء إسماعيل – (العرب المسلمون) – لينقذونا من أيدي الرومان ، وتركنا العرب نمارس عقائدنا بحرية وعشنا في سلام» ، فالفتوحات الإسلامية كانت «إنقاذا» لشعوب الشرق وديانتها ، فتحت أمام هذه الشعوب أبواب الحرية الدينية والاجتماعية جميعا .

ولقد صدق المستشرق الإنجليزي الحجة «سير توماس أرنولد» (١٨٦٤- ١٩٣٠م) على هذه الشهادات الشرقية ، فقال – في كتاب «الدعوة إلى الإسلام» – : «إنه من الحق أن نقول إن غير المسلمين قد نعموا بوجه الإجمال في ظل الحكم الإسلامي ، بدرجة من التسامح لا نجد لها معادلا في أوربا قبل الأزمنة الحديثة» .

ولم تكن الحرية الدينية فقط هي التي حملها الإسلام إلى شعوب الشرق ، وإنما كانت هناك الحرية الاجتماعية والاقتصادية ، فالمواطن كان يدفع للدولة الرومانية ثلاثين ضريبة– منها ضريبة على تنفس الهواء إذا ارتفع بالبنيان في الفضاء! – فاختزلت الدولة الإسلامية الضرائب الثلاثين في ضريبتين اثنتين : الخراج على الأرض الزراعية ، يستوي في قيمتها المزارعون مسلمين كانوا أم غير مسلمين ، وضريبة الرأس (الجزية) وهي دراهم معدودة يدفعها الذين لا يرغبون في الانخراط بالجيش ، من القادرين على حمل السلاح ، والذين لديهم قدرة مالية على دفع هذه الدراهم المعدودات ، فهي بدل عن الجندية ،

وليست بديلا عن الدخول في الإسلام ، بدليل إعفاء القساوسة والرهبان والنساء والأطفال وكبار السن من دفع هذه الدراهم المعدودات ، أما الذين ينخرطون في الجندية – من غير المسلمين – فإنهم تسقط عنهم هذه الضريبة ، بل ويأخذون رواتبهم من الدولة ، مثلهم في ذلك مثل الجند المسلمين .

ومع كل ألوان هذه الحريات ، حمل الإسلام إلى شعوب الشرق – كما يقول الفيلسوف الأمريكي «جون تايلور» (١٧٥٣-١٨٢٤م) – : «ثورة على المجادلة الجوفاء في العقيدة ، ومنح العبيد رجاء والإنسانية إخاء ، ووهب الناس إدراكا للحقائق الأساسية التي تقوم عليها الطبيعة البشرية» .

هكذا كانت الحرية هي المقصد الأول في هذه الفتوحات التي وضعت عن المستضعفين الأغلال التي كانت عليهم .

شهادة قبطية للفتح الإسلامي

محمد عمارة الخميس، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ ٠٥:٥١ م بتوقيت غرينتش

في الوقت الذي يتعرض فيه تاريخنا الإسلامي لحملات شرسة ظالمة ، وخاصة تاريخ الفتوحات الإسلامية ، علينا أن نلفت الأنظار إلى الكتابات التي كتبها كتاب ومؤرخون غير مسلمين ، والتي اتسمت بالموضوعية في رؤية هذا التاريخ .

ومن بين الكتب القبطية التي أنصفت تاريخ الفتوحات الإسلامية – وخاصة الفتح الإسلامي لمصر- كتاب «تاريخ الأمة القبطية» الذي كتبه المؤرخ القبطي «يعقوب نخلة روفيلة» (١٨٤٧ – ١٩٠٥م) والذي أعادت طبعه مؤسسة «مار مرقس» لدراسة التاريخ عام ٢٠٠٠م بمقدمة للدكتور جودت جبرة .

وفي هذا الكتاب ، وصف للفتح العربي لمصر باعتباره تحريرا للأرض من الاستعمار والقهر الروماني الذي دام عشرة قرون ، وتحريرا للعقائد الدينية التي شهدت أبشع ألوان الاضطهادات في ظل الحكم الروماني ، وتحريرا اجتماعيا واقتصاديا من المظالم الرومانية التي كانت تفرض على كل مصري ثلاثين ضريبة ، منها ضريبة التمتع باستنشاق الهواء!! .

ففي هذا الكتاب نقرأ : «ولما ثبت قدم العرب في مصر ، شرع عمرو بن العاص في تطمين خواطر الأهلين ، واستمالة قلوبهم إليه ، واكتساب ثقتهم به ، وتقريب سراة القوم وعقلائهم منه ، وإجابة طلباتهم ، وأول شيء فعله من هذا القبيل استدعاء البطرك «بنيامين» (٣٩ هـ ، ٦٤١م) الذي سبق واختفى من أمام «هرقل» ملك الروم (٦١٥ – ٦٤١م) ، فكتب أمانا وأرسله إلى جميع الجهات يدعو فيه البطريرك للحضور ولا خوف عليه ولا تثريب ، ولما حضر وذهب لمقابلته ليشكره على هذا الصنيع أكرمه وأظهر له الولاء وأقسم له بالأمان على نفسه وعلى رعيته ، وعزل البطريرك الروماني الذي كان أقامه «هرقل» ورد «بنيامين» إلى مركزه الأصلي معززا مكرما .

وهكذا عادت المياه إلى مجاريها بعد اختفائه مدة طويلة ، قاسى فيها ما قاساه من الشدائد ، وكان «بنيامين» هذا موصوفا بالعقل والمعرفة والحكمة حتى سماه البعض «بالحكيم» ، وقيل إن «عمرو» لما تحقق ذلك منه قربه إليه ، وصار يدعوه في بعض الأوقات ويستشيره في الأحوال المهمة المتعلقة بالبلاد ، واستعان بفضلاء القبط وعقلائهم على تنظيم حكومة عادلة تضمن راحة الأهالي والوالي معا ، فقسم البلاد إلى أقسام يرأس كل منها حاكم قبطي ، له اختصاصات وحدود معينة ، ينظر في قضايا الناس ويحكم بينهم ، ورتب مجالس ابتدائية واستئنافية ، مؤلفة من أعضاء ذوي نزاهة واستقامة ، وعين نوابا مخصوصين من القبط ومنحهم حق التداخل في القضايا المختصة بالأقباط والحكم فيها بمقتضى شرائعهم الدينية والأهلية ، فكانوا بذلك في نوع من الحرية والاستقلال المدني وهي ميزة كانوا قد جردوا منها أيام الدولة الرومانية .

وضرب «عمرو» الخراج على البلاد بطريقة عادلة ، وجعله على أقساط في آجال معينة حتى لا يتضايق أهل البلاد ، فلم يجب منهم من الأموال أكثر مما صولحوا عليه بغير زيادة أو نقص ، ولا في غير آجال غير المضروبة لجمعها وتحصيلها ، وصار عمال الدولة يكادون يكونون جميعا من المسيحيين .

وكان على زعماء الناس في القرى أن يجتمعوا لينظروا في حال الزراعة ، ويجعلوا جباية المال مناسبة لذلك ، فكانوا في ذلك بمثابة لجنة خاصة تجتمع لتقدير مقدار ما يجبى من الأموال ، فإذا اجتمع من ذلك المال شيء فوق ما فرض على قريتهم أنفق في إصلاح أحوالها ، وكانت تجعل في كل بلد قطعة من الأرض يخصص ريعها لإصلاح الأبنية العامة وصيانتها ، وذلك مثل الكنائس والحمامات ، وبالجملة فإن القبط نالوا في أيام عمرو بن العاص «راحة لم يروها من أزمان» .

تلك شهادة مؤرخ قبطي للفتح الإسلامي ، ترد على افتراءات المفترين على التاريخ الإسلامي .

دولة مدنية وشريعة إلهية

محمد عمارة الخميس، ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ ٠٣:٥٨ م بتوقيت غرينتش

في حياتنا الثقافية كثير من الآفات الفكرية ، ومن هذه الآفات «فتاوى» غير المتخصصين في ما لا يعرفون ولا يعلمون! ، فترى من لم يدرس حتى نواقض الوضوء وقواعد الاستنجاء يتقمص شخصية كبار العلماء ، ويخوض في أعقد المباحث الكلامية والفقهية الإسلامية ، دون أن يدري أن كبار الأئمة والفقهاء كانوا يتحرجون من الفتوى ، ويقول الواحد منهم : من قال لا أدري فقد أفتى! .

وفي الجدل الدائر حول الشريعة الإسلامية ، والدولة الإسلامية ، يكتب كثير من الهواة زاعمين أن تطبيق الشريعة الإسلامية إنما يفضي إلى «الدولة الدينية الكهنوتية» التي عرفتها أوربا في عصورها المظلمة الوسطى .

ولأن جمهرة هؤلاء الهواة هم من العلمانيين المتغربين ، الذين ضربت عقولهم وفق المناهج الغربية ، كان تقديم الشهادات الغربية التي تنفي عن دولة الشريعة الإسلامية شبهة الكهانة والدولة الدينية ، هو منهاج الاستشهاد بشهود من أهلها .

ولما كان المستشرق الإيطالي «سانتيلانا» (١٨٤٥- ١٩٣١م) واحدا من كبار الفقهاء في الشريعة الإسلامية وفي القانون الروماني ، فإن شهادته على الطبيعة المدنية للدولة الإسلامية - دولة الشريعة - هي شهادة جديرة بالاعتبار .

يقول هذا المستشرق الذي درس الشريعة الإسلامية والقانون الروماني في مصر وتونس وفي الجامعات الغربية : «ليس في الشريعة الإسلامية ما يضفي على الخليفة صفة القداسة ، أو يسميه بميسم الكهنوت ، كما ادعت بهذه السمة هيئات حاكمة معينة في تاريخ العالم ، إن سلطة الخليفة - كرئيس ديني - لا يمكن أن تعد سلطة حَبرية أو بابوبة ، ولم يوجد فيها تعاقب رسولي ، والإمام في سلطانه الدنيوي هو وكيل جماعة المؤمنين ، وأعماله تستمد قوتها وقانونيتها من المبدأ القائل : إن الأمير يجب أن يضع نصب عينيه مصلحة المجموع ، فلهذه الغاية أُمّر الأمراء على الناس ، وكما يجب أن يقدم الوكيل حسابا صحيحا على ما أنجزه لموكله وسيده ، كذلك يتحتم على الخليفة أن يسترشد بالله . .

إن الرابطة التعاونية الموجودة بين الخليفة والشعب تبقى متينة وثيقة العرى ما دام الخليفة صالحا للقيام بواجبه في حماية المجتمع الإسلامي ، فإذا لم يعد أهلا لمنح شعبه ما يريده منه ، بطل سلطانه ، وفُسخ العقد شرعا بين المتعاقدين» .

كذلك تحدث المستشرق «سانتيلانا» عن مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي ، فقال : «إن الحرية هي أولى القواعد في الشرع الإسلامي ، ولقد وصل الفقهاء المسلمون إلى أن هذه الحرية تجد حدودها في طبيعتها نفسها ، لأن الحرية المطلقة معناها فناء البشرية ، والحدود التي تقف عندها الحرية هي ما أُصطلح على تسميتها بالقواعد القانونية «الشريعة» ، وليس في هذه الحدود اشتطاط أو غلو ، لأن الغاية المتوخاة من فرضها هي المنفعة والصلاح والخير بأعظم ما يستطيع الفرد أو المجموع أن يجني منها تلك المنفعة ، وهي الغاية التي تهدف إليها الشريعة . .

ولما كان الفرد خليفة الله في أرضه ، فقد وهبه خالقه ملكات تدرك الحقوق ، وأسماها حق المرء - بوصفه فردا - في السلامة والحرية ، فالحرية هي الحق الطبيعي لكل مخلوق بشري . .

والشريعة الإسلامية حريصة على الاعتدال والقسط في كل شيء ، ونحن نجرؤ على وضع هذه الشريعة في أرفع مكان ، وتقليدها أجل مديح علماء القانون ، فهو خليق بها» .

تلك شهادة شاهد كبير من علماء الغرب ، لمدنية الدولة الإسلامية - دولة الشريعة - ولمكانة الحرية ، التي هي أولى القواعد في الشرع الإسلامي .

درس في الوعي بالتاريخ

محمد عمارة الجمعة، ٠٩ ديسمبر ٢٠١٦ ٠٥:٥٩ ص بتوقيت غرينتش

في الحملة الفرنسية على مصر والشرق عام ١٧٩٨م ، التي قادها بونابرت (١٧٦٩ – ١٨٢١م) ، أباد الفرنسيون «سُبع» الشعب المصري خلال سنتين ، حيث أبادوا ٣٠٠٠٠٠ من شعب كان تعداده –يومئذ– أقل من ثلاثة ملايين! .

ورغم أن بونابرت حاول خداع المصريين ، فزعم أنه مسلم ، وأنه أكثر إسلاما من المماليك ، ولبس العمامة ، واحتفل مع الطرق الصوفية بالمولد النبوي ، إلا أن المقدسات الإسلامية لم تسلم من تدنيس جيشه ، فدخلت خيوله الجامع الأزهر الشريف ، وعاث الجنود فيه فسادا ، ودنسوا المصاحف ، ومزقوا الكتب ، وحطموا المصابيح ، وقتلوا العلماء والطلاب ، ثم سكروا ، بل وبالوا وتغوطوا في الأزهر الشريف .

ولقد وصف مؤرخ العصر – الجبرتي (١١٦٧ – ١٢٣٧ هـ ، ١٧٤٥ – ١٨٢٢م) هذه الغزوة البربرية لجيش «التنوير الغربي»!! فقال : «لقد دخل أولئك الوعول (التيوس) إلى الجامع الأزهر ، وهم راكبون الخيول وعاثوا في الأروقة والحجرات ، وكسروا القناديل السهارات ، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبأة بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا بالمسجد وتمخطوا وبالوا وتغوطوا وشربوا الشراب وكسروا أوانيه ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه عروه ، ومن ثيابه أخرجوه ، ووجدوا في بعض الأروقة إنسانا فذبحوه ، ومن الحياه أعدموه ، وفعلوا بالجامع الأزهر ما ليس عليهم بمستنكر ؛ لأنهم أعداء الدين ، وأخصام متغلبون ، وغرماء متشمتون ، وضباع متكالبون ، وأجناس متباينون ، وأشكال متعاندون ، وأعطى جيش الرحمن في تلك الليلة فسحة لجيش الشيطان»!! .

وهكذا رسم الجبرتي هذه اللوحة لهذه «الغارة» على أقدس المساجد والجامعات الإسلامية – بمصر –غارة «جيش الشيطان»– الذي زعم قادته أنهم مسلمون ، وأكثر إسلاما من المماليك! .

ولقد كان الجبرتي واعيا بأن مرجعية فرنسا يومئذ هي المادية والإلحاد والفلسفة الوضعية ، المنكرة لا للإسلام وحده ، وإنما النصرانية ، ولكل الديانات ، فعلق على دعوى بونابرت وحملته بأنهم مسلمون بقوله : «إن إسلامهم نصب ، فلقد خالفوا النصارى والمسلمين ، وهم دهرية معطلون ، وللمعاد والحشر منكرون ، وللنبوة والرسالة جاحدون ، لقد غطى الكفر على فؤادهم ، وحجبهم عن الوصول إلى رشادهم ، فحديثهم عن الإسلام هو خبل في العقل ، وغلو في الجهل»!! .

وهكذا كان الجبرتي أكثر وعيا بفلسفة التنوير المادي العلماني من مثقفينا الحداثيين! .

ولقد تأكد هذا الموقف الفرنسي من دين المسلمين ومقدساتهم ، عندما اعتمدت الحملة الفرنسية ، بقيادة الجنرال «كليبر» (١٧٥٣ – ١٨٠٠م) ، على شرذمة من الأقلية المسيحية ، يقودها المعلم يعقوب حنا (١٧٤٥ – ١٨٠١م) «أن يفعل بالمسلمين ما يشاء»!! فتطاولا على المسلمين بالسب والضرب ، ونالوا من أغراضهم ، وأظهروا حقدهم ، وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين ، وأيام الموحدين»! على حد وصف الجبرتي .

والمثير للدهشة والاستغراب أن هذا التاريخ الدموي والمخزي الذي صنعته فرنسا الاستعمارية ، لم يتم الاعتذار عنه ، بل لقد مجدته فرنسا ، واحتفلت به عامين كاملين (١٩٩٨ – ٢٠٠١ م) ، ومعها العلمانيون والفرنكفونيون المتغربون من أبناء جلدتنا ، الذين احتفلوا بالاحتلال ، بينما يحتفل كل الوطنيين والعقلاء في العالم بالاستقلال .

إن الوعي بالتاريخ أهم من مجرد قراءة التاريخ .

انهيار مزاعم الاستشراق حول تحريف القرآن

محمد عمارة الخميس، ٠١ ديسمبر ٢٠١٦ ٠٣:٣٣ م بتوقيت غرينتش

من أهداف الاستشراق – وخاصة الاستشراق اليهودي – نقل مشكلات اللاهوت الغربي إلى الفكر الإسلامي ، فتناقض العقل والنقل ، والدين والدولة ، والدنيا والآخرة ، والذات والآخر ، هي مشكلات غربية حاول عدد من المستشرقين اليهود زرعها في الفضاء الإسلامي .

ولأن اللاهوت الغربي قد شهد تيارا فكريا قام بنقد النصوص الدينية المؤسسة لليهودية والمسيحية ، ومنها كتاب «تاريخ نقد العهد القديم من أقدم العصور إلى العصر الحديث» الذي كتبه علماء يهود متخصصون في نقد النصوص ، وجمعه العالم اليهودي «زالمان شازار» والذي ترجمه ونشره المجلس الاعلى للثقافة بمصر عام ٢٠٠٠م ، ولأن دائرة المعارف الأمريكية قد وصلت بعدد الأناجيل إلى ما يقارب المائة ، فلقد سعى عدد من المستشرقين إلى زرع هذه المشكلة الغربية في الفكر الإسلامي ، وذلك بالحديث عن اختلاف المصاحف وتعددها ، والادعاء بأن المصحف الإمام – الذي بين أيدينا – والذي اجتمع عليه المسلمون منذ صدر الإسلام ، قد حدثت فيه اختلافات مع صحف ومصاحف أحرقها عثمان بن عفان .

وبعد عقود من هذه الدعاوى ، التي تخصص فيها واجتمع عليها عدد من المستشرقين اليهود ، شهدت «دائرة المعارف الإسلامية» – التي يصدرها الاتحاد العالمي للاستشراق – بأن جميع الاختلافات – التي زُعمت – قد انهارت الثقة فيها وأصبحت لا قيمة لها»! .

وفي تفصيل هذا الانهيار لهذه «المطاعن الاستشراقية» –اليهودية – أوردت «دائرة المعارف الإسلامية» هذه الحقائق :

١- أن علي بن أبي طالب – الذي يقال إنه قد تفرغ لجمع القرآن عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم – هو ذاته الذي أحرق نسخة من المصحف بعد ظهور المصحف الإمام .

٢- أن جميع الاختلافات التي ذكرت بين المصاحف – وخاصة بين مصحف ابن مسعود والمصحف الإمام – رواياتها مسبوقة بكلمة «يقال» التي تفيد بضعف هذه الروايات .

٣- وأن ما قيل عن أن مصحف ابن مسعود لم تكن به سورة الفاتحة ، ينقضه أن المسلمين جميعا يصلون جميع صلواتهم بسورة الفاتحة ، منذ فُرضت الصلاة ، كما أن ابن النديم (٤٣٨ هـ – ١٠٤٧م) قد قرر عام (٣٧٧ هـ – ٩٨٧م) أنه رأى نسخة من ابن مسعود تعود إلى عام ٧٧ هـ وفيها سورة الفاتحة .

٤- أن حرق المصاحف السابقة على المصحف الإمام كان لدواع كثيرة ، منها احتواء بعض هذه المصاحف على كلمات «مفسرة وشارحة» لبعض ألفاظ القرآن ، فتم حرق هذه المصاحف حتىً لا تختلط عند العامة هذه الشروح والتفسيرات بالنص القرآني ، فليس في الأمر اختلافات بين المصاحف ، وإنما هي كلمات شارحة كتبها البعض في الصائحف التي دونوا فيها – لأنفسهم – سورا من القرآن الكريم ، وذلك من مثل : وضع كلمة «جعل» قرين كلمة «أرسل» بمصحف ابن مسعود في الآية «وهو الذي أرسل الرياح بشرا» (الفرقان ٤٨) ، وكلمة «ننشر» قرين كلمة «لنحيي» في الآية «لنحيي به بلدة ميتا» (الفرقان ٤٩) وكلمة «قصورا» قرين كلمة «بروجا» في الآية «تبارك الذي جعل في السماء بروجا» (الفرقان ٦١) وكلمة «يتفكر» قرين كلمة «يذكر» في الآية «لمن أراد أن يذكر» (الفرقان ٦٢) .

هكذا شهدت «دائرة المعارف الإسلامية» – بلسان المستشرقين – على انهيار دعاوى اختلاف المصاحف ، وقام الإجماع على أن جامع القرآن – على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم – هو الله «إن علينا جمعه وقرآنه» وعلى أن أبا بكر وعمر قد جمعا الصحف المكتوب فيها القرآن – كما تجمع ملازم الكتاب الواحد – وعلى أن جمع عثمان بن عفان إنما كان على الكتابة والقراءة

بلغة قريش ، التي نزل بها القرآن ، بعد توحد الأمة على هذه اللغة ، وزوال دواعي رخصة القراءة على الأحرف السبعة .

التوأمة بين الأمريكية والصهيونية

محمد عمارة الخميس، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ ١٢:٣٩ م بتوقيت غرينتش

عندما ظن الرئيس الراحل أنور السادات ، بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م أن بإمكانه إقناع أمريكا بأنه الأكفأ من إسرائيل في ضمان تحقيق المصالح الأمريكية لمكانة مصر ودورها المقبول عربيا ، وتوهم أنه يمكن أن يقوم بدور الزوجة الثانية ، الأكفأ من الزوجة الأولى – إسرائيل – وبذلك يفك – ولو جزئيا – التحالف الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل . .

عندما ظن السادات ذلك ، فإنه كان غافلا عن «العقيدة» المنشئة والحاكمة لعلاقة أمريكا بإسرائيل فالآباء «البيوريتانيون» Puritans البروتستانت المؤسسون لأمريكا ، والذين يحتكرون حكمها حتى الآن ، والذين أبادوا شعوب هذه القارة وحضاراتها ، قد انطلقوا إلى تحقيق «مصالحهم وأهدافهم» في إغتصاب الأرض وثرواتها ، من الرؤية التوراتية التي جعلت من إبادة العبرانيين القدماء شعوب أرض كنعان (فلسطين) أمرا إلهيا وتكليفا دينيا من الرب «يهوه» إلى «يوشع بن نون» والعبرانيين القدماء .

لقد انطلق هؤلاء «البيوريتانيون» من هذه الثقافة التوراتية التي جعلت البروتستانتية عقيدتهم المقدسة ، فرأوا في غزوهم للقارة الأمريكية «خروجا» من أوربا إلى أمريكا «كنعان الجديدة» يعيد إحياء الخروج العبراني القديم من أرض مصر إلى أرض كنعان ، فهو خروج من ظلم الملك الانجليزي «جيمس السادس» (١٦٠٣– ١٦٢٥م) ، يضاهي خروج العبرانيين من ظلم فرعون! .

ومن ثم فإن هذا الخروج الجديد يعيد إنجاز الإبادة – المأمور دينيا – على أرض أمريكا والتي أنجزها العبرانيون على أرض فلسطين لتصبح أمريكا وطن بلا شعب لشعب بلا أرض ، كما تم على أرض كنعان في الخروج العبراني القديم .

لقد كان هؤلاء «البيوريتانيون» يتعبدون – مثل العبرانيين القدماء – بما جاء في سفر الخروج على لسان الرب لموسى عليه السلام : «اكتب تذكارا في الكتاب ، وضعه في مسامع يوشع ، فإني سوف أمحو ذكر عماليق من تحت السماء»– إصحاح ١٧ : ١٤ .

وبما جاء في سفر التثنية من أمر للعبرانيين القدماء بإبادة الشعوب السبعة – أو العشرة – في أرض كنعان : «سبعة شعوب دفعهم الرب إلهك أمامك وضربتهم ، فإنك تحرمهم (تهلكهم) لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عيناك عليهم»– إصحاح ٧ : ١– ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤١ ، ١٦ .

ولقد صنع هؤلاء «البيوريتانيون» بالهنود الحمر ما صنعه العبرانيون القدماء بالكنعانيين – الإبادة والتهجير – الترانفسير ، تنفيذا لما جاء في سفر العدد من أوامر الرب للعبرانيين القدماء : «إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان ، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم ، تملكون الأرض وتسكنون فيها ، وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقونهم منهم أشواكا في أعينكم ومناخس في جوانبكم ويضايقونكم في الأرض التي أنتم ساكنون فيها» إصحاح ٢٣ : ٥٠– ٥٣ ، ٥٥ .

ولوحدة عقيدة «الخروج» عند «البيوريتانيين والعبرانيين القدماء ، أطلق «البيوريتانيون» الأسماء العبرانية على الأماكن والأنهار في أمريكا – حبرون وكنعان – وكذلك الأسماء على المواليد الجدد – ابراهام وسارة والعازر ، وفرضوا تعليم العبرية في المدارس والجامعات ، حتى أن أول دكتوراه منحتها جامعة «هارفارد» عام ١٦٤٢م كان عنوانها «العبرية هي اللغة الأم» وأول كتاب صدر في أمريكا هو «سفر المزامير» وأول مجلة صدرت حملت عنوان «اليهودي» كما أطلقوا على نهر «كولورادو» الاسم التوارتي القديم «باشان»!! .

إنها توأمة يغفل عنها الذين يجعلون رعاة البقر رعاة لهم .

صليبية فوق الوطنيات

محمد عمارة الجمعة، ١٨ نوفمبر ٢٠١٦ ٤:٣٤ص بتوقيت غرينتش

القدس في العقيدة الدينية هي أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما يطلق الإسلام على مكة «أم القرى» ، فلقد كان أمير الشعراء أحمد شوقي (١٢٨٥ - ١٣٥١هـ ، ١٨٧١ - ١٩٣٢م) يصف القدس بأنها «سيدة القرى» .

وعلى مر تاريخ الصراع بين الغرب والشرق ، كانت القدس «رمز هذا الصراع ، وبوابة الانتصارات الإسلامية» في كل حقب هذا الصراع .

ولقد عبر الشاعر العماد الكاتب (٥١٩ - ٥٩٧هـ ، ١١٢٥ - ١٢٠١م) عن هذه الحقيقة وهو يدعو نور الدين الشهيد إلى تحرير القدس ، بعد أن أزال الدولة الفاطمية ، وحرر مصر من عقائدها الباطنية ، فقال

غزو عقر دار المشركين بغزة ... جهارا وطرف الشرك خذيان مطرق
وهيجت للبيت المقدس لوعة ... يطول بها منه إليك التشوق
هو البيت إن تفتحه والله فاعل ... فما دونه باب من الشام مغلق

تلك كانت مركزية القدس في هذا الصراع التاريخي -قديما وحديثا- فبعد تحريرها عام ١٥هـ ، ٦٣٦م على عهد عمرو بن الخطاب تحرر الشرق كله من هيمنة الروم والفرس ، وكذلك تم التحرير الشامل من الغزوة الصليبية بعد انتزاع القدس من أيدي الصليبيين في التاريخ الوسيط .

وفي العصر الحديث ، عندما دخل القائد الإنجليزي «اللنبي» (١٨٦١ - ١٩٣٦م) القدس عام ١٩١٧م ، وهزم القوات العثمانية المتحالفة مع ألمانيا ، قال كلمته الشهيرة : «اليوم انتهت الحروب الصليبية»!

وتعبيرا عن الوعي بمكانة القدس في هذا الصراع التاريخي ، نشرت مجلة «بنش» الإنجليزية يومئذ رسما كاريكاتوريا للملك الصليبي «ريتشارد قلب الأسد» (١١٥٧ - ١١٩٩م) ، الذي كان يحارب صلاح الدين الأيوبي ، وكتبت المجلة -على لسانه- تحت الرسم : «أخيرا تحقق حلمي»! .

ولعل الأغرب من كل ذلك ، هو ما فعلته الكنائس الألمانية -البروتستانتية والكاثوليكية- التي هزمت دولتها وهزم جيشها في القدس أمام الجنرال «اللنبي» ، ومع ذلك دقت الأجراس احتفالا بسقوط القدس في يد الخصوم السياسيين -الإنجليز- فتقدمت الصليبية على السياسيات والوطنيات! .

وعن هذه الحقيقة المذهلة تحدث مفتي فلسطين الشيخ أمين الحسيني (١٣١١ - ١٣٩٤ هـ ، ١٨٩٣ - ١٩٧٤م) عندما كانت إقامته محددة في باريس عام ١٩٤٦م إلى الدكتور توفيق الشاوي (١٣٣٦ - ١٤٣٠ هـ ، ١٩١٨ - ٢٠٠٩م) ، فقال : «ألا تعلم يا توفيق بأنه أثناء الحرب العالمية الأولى ، وعندما كانت الإمبراطورية العثمانية متحالفة مع ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا ، وكان المسلمون يضحون برجالهم ومستقبلهم من أجل انتصار ألمانيا ، ومع ذلك ، عرفت أنه عندما دخلت الجيوش الإنجليزية القدس واحتلت فلسطين عام ١٩١٧م أمرت بعض الهيئات المسيحية بدق أجراس الكنائس في جميع أنحاء ألمانيا ، احتفالا بانتصار المسيحية على الإسلام ، واستيلائها على القدس الشريف»!! .

إنه درس في الوعي بالتاريخ ، لفقه الواقع ورسم طريق التحرير للقدس «رمز الصراع وبوابة الانتصارات» .

لماذا الهجوم على شيخ الإسلام؟

محمد عمارة الخميس، ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ٠٤:٢٧ م بتوقيت غرينتش

في السنوات الأخيرة تزايد الهجوم على شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣ – ١٣٢٨م) وشارك في الهجوم عليه غلاة العلمانيين وبعض الطرق الصوفية ، التي تتبناها أمريكا ، والمدعومة من دولة ولاية الفقيه الفارسية ، ومن نظام القذافي ، الذي كان يدعو لإحياء الدولة الفاطمية الباطنية .

حتى لقد نشرت إحدى هذه الطرق الصوفية بالقاهرة كتابا يصف ابن تيمية بأنه «الخبيث الفاجر الكذاب الجبان ، ناقص العقل والدين ، المكذب لرب العالمين ، الذي استبدل عقيدة التثليث بعقيدة التوحيد»!! .

يحدث هذا الاصطفاف الأمريكي الصوفي العلماني ضد ابن تيمية ، رغم إجماع أئمة اليقظة الإسلامية الحديثة على مكانته الرائدة في هذه اليقظة ، التي واجهت وتواجه التخلف الموروث والهيمنة الإمبريالية الغربية وغزوها الفكري لعالم الإسلام .

فرائد هذه اليقظة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) يصف ابن تيمية بأنه «أعلم الناس بالسنة ، وأشدهم غيرة على الدين» ويقول عن خصومه وشاتميه : «إنهم مقلدون ، يملؤون أفواههم بهذه الشتائم وعليهم إثمها وإثم من يقفوهم بها إلى يوم القيامة» .

كما كان الإمام محمد عبده – وهو رائد إحياء عيون التراث في عصرنا الحديث – أول من أوصى بطبع كتب ابن تيمية ، فأخذت كتبه «منهاج السنة النبوية» و»درء تعارض صحيح المنقول بصريح المعقول» طريقها بتوصية من الأستاذ الإمام ، إلى المطبعة .

وفي الجناح المغربي لهذه اليقظة الإسلامية ، يتحدث الإمام عبد الحميد بن باديس (١٣٠٨ – ١٣٥٩ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٤٠م) عن المشروع الفكري لابن تيمية باعتباره «باب الشريعة الإسلامية» ، أما الإمام محمد البشير الإبراهيمي (١٣٠٦ – ١٣٨٥ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٦٥م) فيصف ابن تيمية بأنه «المثال في شجاعة الرأي» الذي شنها حربا شعواء على البدع ، عندما كانت الضلالات أقوى ما كانت رسوخا وشموخا ، وأكثر اتباعا وشيوخا ، يظاهرها الولاة القاسطون ، ويؤازرها العلماء المتساهلون والمتأولون ، ولقد عاش شاهدا ومات شهيدا ، وترك بعده ما تترك الشمس من شفق يهدي الساريين المدلجين» .

كما تحدث الشيخ البشير عن أن ابن تيمية ومحمد عبده كانا عنوان الحركة الإصلاحية بالجزائر والمغرب ، وأن خصوم هذه الحركة كانوا يصفون من يسلك طريقها بأنه «تيمي وعبداوي» .

وفي الجناح الشرقي لليقظة الإسلامية ، وضع العلامة المودودي (١٣٢١ – ١٣٩٩ هـ ، ١٩٠٣ – ١٩٧٩م) ابن تيمية في مقدمة المجددين ، فهو :

١ . الذي انتقد المنطق والفلسفة اليونانية .

٢ . وأقام الأدلة والبراهين على استقامة عقائد الإسلام وأحكامه .

٣ . ولم يجتزئ برفع النكير على التقليد الجامد فحسب ، بل ضرب المثل بمزاولة الاجتهاد على طريقة المجتهدين من القرون الأولى .

٤ . وجاهد البدع وتقاليد الشرك وضلال العقائد والأخلاق جهادا قويا ، ولقي في سبيل ذلك أعظم المصائب .

٥ . وجاهد بالسيف همجية التتار ووحشيتهم .

هكذا شهد أئمة الصحوة الإسلامية الحديثة لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وهكذا تحدثوا عن مكانته المتميزة بين المجددين للإسلام ، وعن مكانته الرائدة في اليقظة الإسلامية الحديثة ، فهو «أعلم الناس بالسنة ، وأشدهم غيرة على الدين ، وإبداعاته هي لباب الشريعة الإسلامية ، ولقد عاش شاهدا ومات شهيدا وكان نجما ساطعا وشمسا مشرقة في سماء الإسلام .

والعود أحمد: عن عبد الرحمن بدوي

محمد عمارة الخميس، ٠٣ نوفمبر ٢٠١٦ ٠٣:٥٨ ص بتوقيت غرينتش

قبل شهر من وفاة الدكتور عبد الرحمن بدوي في ٢٥ -٧ - ٢٠٠٢م ، أجرت معه مجلة «الحرس الوطني» السعودية حوارا ، عبر فيه هذا المفكر العملاق عن تحوله من الوجودية الملحدة إلى الإسلام ، وانتقد فيه الحداثة الغربية والحداثيين ، وهاجم العولمة ، ودافع عن الأصالة الإسلامية .

ولقد عبر الدكتور بدوي في هذا الحديث عن نقده لماضيه الوجودي ، فقال : «لا أستطيع أن أعبر عما بداخلي من إحساس بالندم الشديد ؛ لأنني عاديت الإسلام والتراث العربي لأكثر من نصف قرن ، وأنا أنوي -بعد شفائي- أن أكون جنديا للفكر الإسلامي ، وللدفاع عن الحضارة التي شادها الآباء والأجداد ، والتي سطعت على المشارق والمغارب لقرون وقرون .

إن أي عقل ناضج يفكر لا يثبت على حقيقة واحدة ، ولكنه يتساءل ويستفسر ، ويطرح أسئلته في كل وقت ، ويجدد نشاطه باستمرار ، ولهذا فأنا في الفترة الحالية أعيش مرحلة القرب من الله تعالى ، والتخلي عن كل ما كتبت من قبل من آراء تتصادم مع العقيدة والشريعة ، ومع الأدب الملتزم بالحق والخير والجمال ، فأنا الآن هضمت تراثنا الإسلامي قراءة وتذوقا وشرحا ، وبدا لي أنه لم يتأت لأمة من الأمم مثل هذا الكم الزاخر النفيس من العلم والأدب والفكر والفلسفة لأمة الضاد ، كما أني قرأت الآداب والفلسفات الغربية في لغاتها الأم ، مثل الإنجليزية والفرنسية واللاتينية والألمانية والإيطالية ، وأستطيع أن أقول إن العقل الأوربي لم ينتج شيئا يستحق الإشادة والحفاوة مثلما فعل العقل العربي ، وتبين لي -في النهاية- الغي من الرشاد ، والحق من الضلال .

ولما سئل الدكتور بدوي عن الحداثة -بعد افتضاح علاقات الحداثيين الفكرية والمالية بالمخابرات الأمريكية- قال : «لقد ماتت الحداثة في الغرب في السبعينات ، لكننا أحييناها على ترابنا ، وفي جامعاتنا ومعاهدنا ، وفي منتدياتنا الفكرية والثقافية والأدبية ، وعادينا من أجلها تراثنا العظيم ، وشعرنا العمودي ، وفكرنا القويم ، وظلمنا -بسببها- أدباءنا العظام ، مثل الرافعي الذي يمتلك قدرات ومؤهلات أدبية وفكرية خارقة ، وقلما رشيقا ، وخيالا خصبا ، وعبارات مبتكرة ، وكتابات توزن بميزان الذهب ، كما خضنا -بسبب الحداثة- حروبا طاحنة ، واشتباكات فكرية لا طائل من ورائها ، ولم يفطن أدباؤنا ولا مفكرونا إلى حقيقة الحداثة وأوزارها ومساوئها إلا بعد صدور كتاب «الحرب الباردة الثقافية : دور المخابرات الأمريكية في الثقافة والفن» الذي أحدث صدمة قوية بالنسبة لهؤلاء المتغربين ، فاقتنعوا أخيرا بما كنا نقول من قبل! .

ولما سئل الدمتور بدوي عن رأيه في العولمة الغربية؟ قال : إنها شبح يريد الفتك بنا جميعا ، فهي وحش كاسر يتربص بالعالم كله ، كي يستحوذ عليه ثقافيا وفكريا وحضاريا واقتصاديا وعسكريا ، وهي استعمار جديد ، وهيمنة غربية على مقدرات العالم ، وعقوله وأفكاره وأمواله ، ويجب أن نتصدى لها ، وأن نفيق لمخططاتها الجهنمية!

ولما سئل عن هجوم الحداثيين عليه ، بعد تحولاته الفكرية ، قال : ما دمت قد هاجمت الأصلاء سنين وسنين ، فما المانع أن أذوق من الكأس ذاته؟! أنا سعيد بأن يهاجمني الوجوديون والعلمانيون والشيوعيون ؛ لأن معنى ذلك أني أسير على الحق ، وأنني على صواب ، ولا أكترث بما يكتبون ؛ لأن القافلة تسير والكلاب تنبح!! .

ولما سئل عن أمنياته ، وهو على فراش المرض ، قال : «أتمنى أن يمد الله في عمري ، لأخدم الإسلام ، وأرد عنه كيد الكائدين وحقد الحاقدين ، وأن أفرغ من تأليف كتاب يكون مرجعا لمعالم الحضارة في الإسلام ، وكتاب آخر عن الأدب والعقيدة ، وغيرهما من الموضوعات التي نحتاج من الأصالة الإسلامية» .

هكذا كانت عودة الأسد إلى عرينه ، وإياب الابن البار إلى أحضان أمته وحضارته ، عليه رحمة الله .

تجديد السلفية

محمد عمارة الخميس، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦ ١١:٤١ ص بتوقيت غرينتش

في واقعنا الفكري أناس يخاصمون العقل والعقلانية باسم السلف والسلفية ، ويسعون لاحتكار مصطلح عزيز وفضفاض! لدرجة أنهم يرون «العقل والعقلانية» «تهمة وسبة!» يؤلفون في ذمها وذم أصحابها الكتب والمقالات .

وفي الحوار مع هؤلاء يحسن أن ندعوهم إلى فقه تراث أئمة السلف ، الذين لا خلاف على تمثيلهم للفكر السلفي في تراثنا الحضاري ، وندعوهم إلى «فقه الواقع» بدلا من هجر الواقع ، والهجرة منه إلى الماضي البعيد ، وإلى استلهام «الأحكام» لتقديم الحلول للواقع المعيش .

ونقول لهم : هلا قرأتم وتدبرتم تقديم العلامة ابن القيم (٦٩١- ٧٥١ هـ ، ١٢٩٢- ١٣٥٠م) للواقع على «الأحكام»؟ وقوله : «إن هناك نوعين من الفقه لا بد للحاكم منهما : فقه في أحكام الحوادث الكلية ، وفقه في الواقع ذاته وأحوال الناس ، ثم يطابق بين هذا وهذا ، فيعطي الواقع حكمه من الواجب ، ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع .

فالمفتي والحاكم (القاضي) والعالم : هو من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكمة الله ورسوله ، وإن الفتاوى والأحكام هي التي تتغير بتغير الواقع والمصالح ، وليس العكس» .

كذلك ندعو المنتسبين إلى السلفية -الذين يقيمون تناقضا بين «العقل» وبين «النقل»- إلى إعادة قراءة تراث فيلسوف السلفية ومجدها ، شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١- ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣- ١٣٢٨م) ، الذي أكد على استحالة مخالفة النقل الصحيح للعقل الصريح .

فقال : «إن ما عرف بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه منقول صحيح ، ولقد تأملت هذا في مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ، ووجدت ما يعرف بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يقال إنه يخالف إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة ، فلا يصح أن يكون دليلا ، كما وجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها» .

أي أن ابن تيمية يستدل بالعقل على صحة النقل أو عدم صحته ، كما يقطع بأن صحيح المنقول لا يمكن أن يخالف صريح المعقول ، لا لأن الرسل -كما يقول- لا يُخبرون بمجالات العقول ، بل هو جائز في العقول .

لقد بعثوا بتكميل الفطرة ، لا بتغيير الفطرة ، وهناك تطابق بين الدلالة القرآنية والبرهانية العيانية ، وإذا بدا هناك تعارض بين العقل والنقل ، أخذ بالقطعي منهما -سواء أكان معقولا أم منقولا- وترك الظني منهما -سواء أكان معقولا أم منقولا- فالمقدم هو القطعي من الأدلة ، بصرف النظر عن نوعه ، والمؤخر هو الظني ، بصرف النظر عن نوعه أيضا» .

فهلا قرأ أدعياء السلفية هذه «الموازين» التي وزن بها الشيخ الإسلام ابن تيمية علاقة العقل بالنقل؟ وهلا قرأوا -أيضا- إعلانه اجتماع جمهور فقهاء الأمة وأئمتها على اعتماد العقل أداة لتحسين الأشياء وتقبيحها -وهو ما يظنه أدعياء السلفية- رأيا انفردت به المعتزلة وحدها؟!

لقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك : «وأكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين ، وهو قول أبي حنيفة وكثير من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث ، بل لقد ذكر هؤلاء أن نفي التحسين والتقبيح بالعقل هو من البدع التي حدثت في الإسلام ، ولم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ، فالعقل يحب الحق ويلتذ به ، ويحب الجمال ويلتذ به ، والجميل هو الحسن ، والقبح ضده ، وبالتمييز بين الحسن والقبيح يتفاضل العقلاء» .

هكا نزع فيلسوف السلفية شيخ الإسلام ابن تيمية فتيل التعارض الموهوم بين صحيح المنقول وصريح المعقول ، وقطع –مع جمهور أئمة الأمة وفقهائها– بأن العقل هو الأداة المعتمدة والمؤتمنة على التحسين والتقبيح للأشياء .

وإذا كان لدينا سلفيون يتعصبون لابن تيمية ضد ابن رشد (٥٢٠– ٥٩٥ هـ ، ١١٢٦– ١١٩٨م) وعلمانيون يتعصبون لابن رشد ضد ابن تيمية ، فإن هذه النصوص الفلسفية التي قدمنا طرفا منها لابن تيمية ، وإذا قارناها بقول ابن رشد : «إن النظر البرهاني لا يؤدي إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، لأن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له ، وإن الحكمة هي صاحبة الشريعة ، والأخت الرضيعة ، وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحابتان بالجوهر والغريزة» .

إذا قرأنا ذلك ووعيناه ، أدركنا أن مصيبتنا في السلفيين لا تقل عن مصيبتنا في العلمانيين!

خبث علماني.. وسذاجة إسلامية

محمد عمارة الأربعاء، ١٢ أكتوبر ٢٠١٦ ٠٢:٤٧ م بتوقيت غرينتش

في إطار سرقة الرموز ، لتعظيم الرصيد العلماني ، وإفقار الجانب الإسلامي ، قادت السذاجة كثيرا من الكتاب الإسلاميين فوضعوا سعد زغلول باشا (١٢٧٣- ١٣٤٦هـ ، ١٨٥٧- ١٩٢٧م) في سلة العلمانية والعلمانيين!

ولقد غفل هؤلاء السذج عن أن سعد زغلول هو تلميذ الأفغاني (١٢٤٥- ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨- ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٢٦٦- ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩- ١٩٠٥م) وأنه كان بمثابة الابن الذي يرعى كل شؤون محمد عبده إبان سنوات المنفى خارج مصر بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر .

كما أنهم يغفلون عن أن سعد زغلول أزهري النشأة والثقافة والتعليم ، وأنه هو الذي أنشأ عام ١٩٠٧م مدرسة القضاء الشرعي ، التي كانت مع دار العلوم منارة التجديد للفقه والفكر الإسلامي في العصر الحديث .

ولقد خدع الخبث العلماني السذج من الإسلاميين بتصوير الشعار الذي رفعه سعد زغلول في ثورة ١٩١٩م ، «الدين لله والوطن للجميع» ، على أنه شعار العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة ، مع إن عبارة «الدين لله» هي كلمات قرآنية ، وكون الوطن للجميع - جميع أبنائه - لا علاقة له بالعلمانية التي تعزل السماء عن الأرض ، والعقل عن الشرع ، والدين عن الدولة ، لأن القرآن الكريم يقول عن الأرض - كل الأرض - وليس فقط الوطن- إنها للجميع «والأرض وضعها للأنام» (الرحمن ١٠) .

وفوق هذه الحيثيات ، فلقد كان سعد زغلول - وهو زعيم الأمة - صاحب النقد الأقسى لكتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي أصدره الشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥- ١٣٨٦هـ ، ١٨٨٧- ١٩٦٦م) عام ١٩٢٥م ، محاولا فيه علمنة الإسلام ، واعتباره دينا لا دولة ، ورسالة لا حكم ، ويومها قال سعد زغلول : «لقد قرأت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» بإمعان لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب ، فعجبت! . . أولا : كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب في هذا الموضوع؟!» .

لقد قرأت كثيرا للمستشرقين وسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه الحدة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ علي عبد الرازق .

لقد عرف أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعي أن الإسلام ليس دينا مدنيا؟! ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأي ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام؟! هل البيع؟ أو الإجارة؟ أو الهبة؟ أو أي نوع من أنواع المعاملات؟؟ ألم يدرس شيئا من هذا في الأزهر؟! أو لم يقرأ أن أمما حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر الأمم؟! وأن أمما لا تزال تحكم بهذه القواعد وهي آمنة مطمئنة؟! فكيف لا يكون الإسلام مدنيا ودين حكم؟! أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟!

إن قرار «جماعة كبار العلماء» بإخراج الشيخ علي من زمرتهم قرار صحيح لا عيب فيه ، لأن لهم حقا صريحا بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل ، أن يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم ، وذلك أمر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأي ، والذي يؤلمني حقا أن كثيرا من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي ، والذين تحملهم ثقافاتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد ، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار ، خطأ كانت أم صوابا ، دون تمحيص ولا درس .

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي ، وبين قواعد الإسلام الراسخة «التي تصدى كتابه لهدمها» .

هكذا أدان سعد زغلول دعوى «علمنة الإسلام» ووجه النقد اللاذع إلى الكتاب الذي ابتدع هذه البدعة في تاريخ الفكر الإسلامي .

الحضارات بين التمايز والاشتراك

محمد عمارة الأربعاء، ٠٥ أكتوبر ٢٠١٦ ٠٤:٤١ م بتوقيت غرينتش

الحضارة – أية حضارة – لها جناحان :

١- المدنية . . وهي عمران الواقع المادي بالعلوم الطبيعية وتقنياتها ، وهي مشترك إنساني عام بين كل الحضارات الإنسانية .

٢- والثقافة . . وهي عمران النفس الإنسانية ، وفيها وبها تتمثل البصمة التي تتميز بها كل حضارة من الحضارات .

وبهذا يصبح العالم «منتدى حضارات» تتشارك في «المدنية» وعمران الواقع المادي . . وتتمايز في «الثقافات» المتمثلة في العقائد والشرائع والفلسفات ومناهج رؤية الكون ومكانة الإنسان في هذا الوجود .

ومن مظاهر اختلاف الثقافات : رؤية كل ثقافة من هذه الثقافات «للعقل» ، فبعضها يراه عضوا ماديا في جسم الإنسان ، وبعضها – مثل الثقافة الإسلامية – تراه نورا محله القلب ، كما تختلف هذه الثقافات في مناهج علاقة العقل بالواقع وكيفية التفاعل بينهما .

وفي هذا المجال ، كتبت المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكه» (١٩١٣ – ١٩٩٩م) في التمييز بين «العقل اليوناني» و«العقل المسيحي» و«العقل الإسلامي» فقالت :

«إن العقل اليوناني الإغريقي عقل تأملي ، يرتاب ويزدري ويتجنب الخبرة الملموسة ، والعمل الذي يتطلب الملاحظة المكثفة ، مثلما ينكر على الرجل الحر العمل اليدوي الموكول للعبيد فقط!» .

أما العقل المسيحي ، فيرى أن العالم دنس ، لأن مملكة المسيح ليست في هذا العالم ، وشأن هذا العالم الدنس موكول لقيصر ، وليس لله ، وحكمة هذا العالم هي جهالة عند الله ، وأفكار حكماء هذا العالم الدنس جميعها باطلة ، وبعد مجيء المسيح لا ضرورة لحب الاستطلاع ، أو البحث في العلوم ، ففي الإنجيل الكفاية!

أما العقل الإسلامي ، فيرى العالم خلقا لله ، يسبح بحمده – وإن لم نفقه تسبيحه – ومن ثم فإن العلم التجريبي والمنهج التجريبي لاكتشاف أسرار هذا العالم عبادة ، تجعل علماء هذه العلوم الطبيعية الأكثر خشية لله سبحانه وتعالى .

والآيات القرآنية : «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانه كذلك ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور» (فاطر – ٢٨ ،٢٧) ، تتحدث عن أن علماء العلوم الطبيعية والتجريبية – علوم السماء والماء والنبات والجيولوجيا والإنسان والدواب والحيوان – الذين يستكشفون أسرار الله في الطبيعة هم الأكثر خشية لله! .

فالعقل واحد ، لكن ما هيته وطرائق نظره متمايزة بتمايز الثقافات في الحضارات الإنسانية .

وكذلك الحال مع القانون ، تتمايز فيه الثقافات ، وفي الفوارق بين القانون في الشريعة الإسلامية والقانون في الحضارة الغربية ، يقول المستشرق الإيطالي «سانتيلانا» (١٨٤٥ – ١٩٣١م) – وهو أستاذ في الشريعة الإسلامية والقانون الروماني– : «إن معنى الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف – في الغرب – هو مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب ، إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك ، فالخضوع للقانون هو واجب اجتماعي وفرض ديني في الوقت نفسه ، فالنظام القضائي والدين والقانون والأخلاق تمثل الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده وتعاليمه ، فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير ، والأخلاق والآداب في كل مسألة ترسم حدود القانون ، فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلا» .

ولهذا التمايز بين الإسلام والغرب في النظر العقلي ، أبدع المسلمون المنهج التجريبي ، وأخضعوا النظريات اليونانية للتجريب ، ولهذا التمايز في القانون ، كان القانون الغربي – قانون نابليون – غزواً فرضه الاستعمار على العقل القانوني في بلاد الإسلام .

الحضارات بين التمايز والاشتراك

محمد عمارة الأحد، ٠٢ أكتوبر ٢٠١٦ ٠٧:٢٧ ص بتوقيت غرينتش

الحضارة -أي حضارة- لها جناحان :
١- المدنية . . وهي عمران الواقع المادي بالعلوم الطبيعية وتقنياتها ، وهي مشترك إنساني عام بين كل الحضارات الإنسانية .

٢- والثقافة . . وهي عمران النفس الإنسانية ، وفيها وبها تتمثل البصمة التي تتميز بها كل حضارة من الحضارات .

وبهذا يصبح العالم «منتدى حضارات» تتشارك في «المدنية» وعمران الواقع المادي . . وتتمايز في «الثقافات» المتمثلة في العقائد والشرائع والفلسفات ومناهج رؤية الكون ومكانة الإنسان في هذا الوجود .

ومن مظاهر اختلاف الثقافات : رؤية كل ثقافة من هذه الثقافات «للعقل» ، فبعضها يراه عضوا ماديا في جسم الإنسان ، وبعضها – مثل الثقافة الإسلامية – تراه نورا محله القلب ، كما تختلف هذه الثقافات في مناهج علاقة العقل بالواقع وكيفية التفاعل بينهما .

وفي هذا المجال ، كتبت المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكه» (١٩١٣ – ١٩٩٩م) في التمييز بين «العقل اليوناني» و»العقل المسيحي» و» العقل الإسلامي» فقالت :

«إن العقل اليوناني الإغريقي عقل تأملي ، يرتاب ويزدري ويتجنب الخبرة الملموسة ، والعمل الذي يتطلب الملاحظة المكثفة ، مثلما ينكر على الرجل الحر العمل اليدوي الموكول للعبيد فقط»! .

أما العقل المسيحي ، فيرى أن العالم دنس ، لأن مملكة المسيح ليست في هذا العالم ، وشأن هذا العالم الدنس موكول لقيصر ، وليس لله ، وحكمة هذا العالم هي جهالة عند الله ، وأفكار حكماء هذا العالم الدنس جميعها باطلة ، وبعد مجيء المسيح لا ضرورة لحب الاستطلاع ، أو البحث في العلوم ، ففي الإنجيل الكفاية! .

أما العقل الإسلامي ، فيرى العالم خلقا لله ، يسبح بحمده – وإن لم نفقه تسبيحه – ومن ثم فإن العلم التجريبي والمنهج التجريبي لاكتشاف أسرار هذا العالم عبادة ، تجعل علماء هذه العلوم الطبيعية الأكثر خشية لله سبحانه وتعالى .

والآيات القرآنية «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانه كذلك ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور» (فاطر – ٢٨ ،٢٧) ، هذه الآيات تتحدث عن أن علماء العلوم الطبيعية والتجريبية – علوم السماء والماء والنبات والجيولوجيا والإنسان والدواب والحيوان – الذين يستكشفون أسرار الله في الطبيعة هم الأكثر خشية لله!» .

فالعقل واحد ، لكن ما هيته وطرائق نظره متمايزة بتمايز الثقافات في الحضارات الإنسانية .

وكذلك الحال مع القانون ، تتمايز فيه الثقافات ، وفي الفوارق بين القانون في الشريعة الإسلامية والقانون في الحضارة الغربية ، يقول المستشرق الإيطالي «سانتيلانا» (١٨٤٥ – ١٩٣١م) – وهو أستاذ في الشريعة الإسلامية والقانون الروماني- : «إن معنى الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف -في الغرب- هو مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب ، إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك ، فالخضوع للقانون هو واجب اجتماعي وفرض ديني في الوقت نفسه ، فالنظام القضائي والدين والقانون والأخلاق تمثل الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده وتعاليمه ، فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير ، والأخلاق والآداب في كل مسألة ترسم حدود القانون ، فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلا» .

ولهذا التمايز بين الإسلام والغرب في النظر العقلي ، أبدع المسلمون المنهج التجريبي ، وأخضعوا النظريات اليونانية للتجريب ، ولهذا التمايز في القانون ، كان القانون الغربي –قانون نابليون– غزوا فرضه الاستعمار على العقل القانوني في بلاد الإسلام .

هل يمكن ترجمة الوحي الإلهي؟!

محمد عمارة الأربعاء، ٢١ سبتمبر ٢٠١٦ ٠٣:٣٢ م بتوقيت غرينتش

نشرت صحيفة «وطني» القبطية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ عرضا لوقائع المؤتمر الكنسي الذي شاركت فيه الكنائس الشرقية بمناسبة مرور ١٥٠ عاما على أول ترجمة عربية للكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد ، وهي الترجمة التي تمت عام ١٨٦٩م ، والتي قام بها المستشرق الأمريكي – الهولندي الأصل – «فانديك كرنيليوس» (١٨١٨– ١٨٩٥م) بمشاركة بطرس البستاني (١٨١٩– ١٨٨٣م) .

ولقد نظم هذا المؤتمر مركز الدراسات المسيحية للشرق الأوسط بكلية اللاهوت الإنجيلية المشيخية – بالعباسية في القاهرة – ومركز الدراسات القبطية بمكتبة الإسكندرية ، ودامت وقائعه أربعة أيام من ١ إلى ٤ ديسمبر عام ٢٠١٥م .

وفي وقائع هذا المؤتمر وأبحاثه ومحاضراته تم تسليط الأضواء على العديد من المشكلات التي تواجهها الكنائس الشرقية في ما يتعلق بالترجمة العربية للكتاب المقدس ، ومن هذه المشكلات على سبيل المثال :

– ما أشار إليه الدكتور القس «ثروت قادس» من «أن الكتاب المقدس قد تمت ترجمته إلى أكثر من ألفي لغة ، وأنه لا يوجد دليل على وجود أية ترجمات للكتاب المقدس من اللغات الأصلية إلى اللغة العربية في القرون الأولى» .

– وتحدث الدكتور عاطف مهنى – عميد كلية اللاهوت الإنجيلية – عن «أن الشيء الغامض في ترجمة «فانديك – البستاني» قد وجد غامضا أيضا في النص الأصلي ، والشيء الذي يحمل أكثر من معنى من التفسير – في هذه الترجمة – قد وجد أيضا في النص الأصلي يحمل أكثر من تفسير» .

– وفي الكلمة التي ألقاها الأستاذ رامز عطاالله – مدير دار الكتاب المقدس بمصر – قال : «أنا أرى ، ونحن في القرن الواحد والعشرين أننا نحتاج إلى ترجمة تلائم مصريتنا ، وتتماشى مع بألفاظه وكلماته» .

– ولقد أيده في ذلك الدكتور القس أندريا زكي – رئيس الكنيسة الإنجيلية بمصر – فقال : «إن ترجمة «فانديك» قد اشترك فيها بعض اللبنانيين ، لذا نجد فيها بعض الصعوبة علينا كمصريين في فهم بعض الكلمات والألفاظ ، لذا فنحن في حاجة لترجمة مصرية خالصة ترتبط بالنص الأصلي للكتاب المقدس ، ولكن بهويتنا كمصريين» .

– وفي المحاضرة التي ألقاها الأستاذ يوسف ناشان ، تحدث عن «بعض الصعوبات الموجودة في ترجمة «فانديك – البستاني» لنصوص العهد القديم» .

– وثنى على ذلك القس اللبناني الدكتور غسان خلف ، فعرض الأسباب الداعية إلى تنقيح ترجمة «البستاني – فانديك» .

– أما نيافة الأنبا مقار – أسقف الشرقية والعاشر من رمضان – فلقد تحدث «عن سفر أيوب بين العبرية والعربية ، فقال : إن اللغة العبرية لسفر أيوب لغة صعبة الترجمة ، محيرة ، مليئة بالمفردات الآرامية .

– وفي الجزء الشعري نجد الجمل مركبة وبطريقة صعبة الفهم ، والمفردات العبرية ومعناها بالآرامية تظهر غير واضحة ، كما أن لسفر أيوب مشاكله وصعوبته في لغته الأصلية ، وترجمة «فانديك» ترجمة حرفية رائعة ، لكنه حاول وضع مفردات عربية أقرب ما تكون للعبرية ، فتحولت إلى لغة صعبة الفهم» .

على هذا النحو دارت أبحاث المؤتمر الهام ، الذي أثار ويثير مشكلات ترجمة الكتب المقدسة ، ومدى دقتها ، ومدى خيانتها للنص الأصلي ، على نحو ما يقول خبراء الترجمة من «خيانتها للنص الأصلي» مهما كانت دقتها ، الامر الذي يستدعي

الموقف الإسلامي الذي أجمع على استحالة ترجمة القرآن الكريم ، والاكتفاء بترجمة المعاني والتفاسير .

من غرائب حياتنا الفكرية

محمد عمارة الأربعاء، ١٤ سبتمبر ٢٠١٦ ٠٣:٤٧ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٣٦ م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٧- ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩- ١٩٧٣ م) كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» وفيه قال : «إن السياسة شيء والدين شيء آخر ، وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية ، ولا قواما لتكوين الدول ، ولقد التزمنا أمام أوربا أن نذهب مذهبها في الحكم ، ونسير سيرتها في الإدارة ، ونسلك طريقها في التشريع» . ورغم أن طه حسين قد امتنع عن إعادة طبع كتابه هذا ، وقال عنه في حديثه إلى الأهرام في أول مارس عام ١٩٧١ م : «ده كُتب عام ١٩٣٦ ، وقدُم قوي ، وعايز يتجدد ، ويجب أن أعود إليه ، وأصلح فيه وأضيف بعض حاجات» ، رغم ذلك يقف المتغربون العلمانيون عند هذا الكتاب ، وهذه العبارات متجاهلين تطور فكر طه حسين حول علاقة الإسلام بالسياسة والدولة والقانون والتشريع ، وهذا المنهج التغريبي لو تعامل مع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لوقف بهم عند مرحلة عبادتهم الأصنام! . لقد كتب طه حسين – في صحيفة الوادي بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٤ م ، يقول : «إن خلاصة الدين المسيحي لا تحب السياسة ، ولقد نصح الإنجيل بترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، أما الإسلام فإنه لم يوص بأن يترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وإنما جعل الأمر كله لله ، وجعل سلطان قيصر مستمدا من سلطان الشعب ، وسلطان الشعب مستمدا من سلطان الله ، وجعل السياسة إذن أصلا من أصول الدين وركنا من أركانه» . وفي مجلة الهلال – عدد ديسمبر ١٩٤٠م – كتب طه حسين : «إن الدين الإسلامي كان وسيكون دائما أساس الحياة الخلقية للأمة الإسلامية ، وقد كان في عصر طويل أساس الحياة السياسية والعملية لهذه الأمة أيضا ، وهو الآن وسيكون دائما أساسا لهذه الحياة السياسية والعملية إلى حد بعيد» . وبعد أن كان طه حسين عام ١٩٢٥ يدافع عن كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي يرى أن الإسلام «دين لا دولة ورسالة لا حكم» ، كتب – في صحيفة «النداء» بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٧ م – عن تأسيس الإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم للدولة ، عقب الهجرة فقال : «وعندما بلغ محمد دار هجرته ، بنى المسجد فأسس في الأرض أول بيت خالص للدين الجديد ، وآخى بين المسلمين من المهاجرين والأنصار ، وأسس هذه الدولة التي نشرت في الأرض نور الدين الجديد ، لقد أنشأ هو وأصحابه دولة ما زالت آثارها خالدة ، وستظل خالدة إلى آخر الدهر ، لا سبيل إلى إحصائها إلا أن تكون هنالك سبيل إلى إحصاء الخلود» .

وفي كتاب «مرآة الإسلام» الذي نشره طه حسين عام ١٩٦٠ – والذي يعد أهم ما ختم به حياته الفكرية – راجع فيه الكثير من آرائه السابقة ، فقال : «إن القرآن دين وشرع ، إن مصادر التشريع هي القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد ، وإن القرآن يشرع للمسلمين ما ينفعهم في الدنيا ويعصمهم من عذاب الآخرة ، يشرع لهم من أمر الزواج والطلاق والميراث والوصية والبيع والشراء وغير ذلك مما تقوم عليه حياتهم الاجتماعية والفردية ، فكل ما يعرض لهم من المشكلات يجب أن يردوه إلى الله ورسوله ، يلتمسون له الحل في القرآن ، فإن وجدوا هذا الحل فهو حسبهم ، وإن لم يجدوا فعليهم أن يلتمسوه في سنة النبي ، فإن لم يجدوه في السنة رجعوا إلى الأصل الثالث من أصول الأحكام وهو إجماع أصحاب النبي ، فإن لم يجد المسلمون في القرآن ولا في السنة ولا فيما أجمع عليه أصحاب النبي حلا لبعض مشكلاتهم فعليهم أن يجتهدوا رأيهم ، ناصحين لله ولرسوله وللمسلمين» . هكذا تطور موقف طه حسين من علاقة الإسلام بالسياسية والدولة والقانون والتشريع ، والغريب والعجيب هو تجاهل هذا التطور ، ليس من المتغربين العلمانيين فقط ، وإنما أيضا من الإسلاميين!! ، وتلك إحدى العجائب في المناخ الفكري الذي نعيش فيه! .

هل كان الكواكبي علمانيا؟

محمد عمارة الأربعاء، ٠٧ سبتمبر ٢٠١٦ ٠٦:٤٤ م بتوقيت غرينتش

في إطار محاولات «سرقة الرموز الإسلامية» ، بذل الحزب القومي السوري جهودا حثيثة لسرقة المجاهد المجدد الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ – ١٣٢٠ هـ ، ١٨٥٤ – ١٩٠٢م) لحشره في صفوف العلمانيين! والزعم بأنه – لعلمانيته – كان تقدميا! ولم يكن رجعيا مثل الأفغاني (١٢٤٥ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٨م) ومحمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٤٨٩ – ١٩٠٥م)!!

وللرد على هذا الافتراء العجيب ، نحتكم إلى نصوص الكواكبي ، الذي قسم مذاهب الإصلاح إلى ثلاثة مناهج :

١- منهج الأنبياء ، ومن تبعهم من الحكماء والأقدمين الذين انطلقوا – في الإصلاح – من الفطرة الدينية التي تؤدي إلى تحرير الضمائر .

٢- ومنهج أصحاب العقلانية المجردة من الدين ، الذين خرجوا بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية إلى التربية الطبيعية .

٣- ومنهج غلاة العقلاء اللادينيين الذين أسسوا الجمهورية الفرنسية على فصل الدين عن الدولة .

وبعد رفض الكواكبي للغلو العقلاني ، الذي اختار أصحابه العلمانية وفصل الدين عن الدولة – نموذج الجمهورية الفرنسية – تحدث الكواكبي عن أنه إذا كان هناك مبرر لاختيار الإصلاح بالعلمانية – بدلا من الإصلاح بالدين – في الفضاء الأوربي حيث اللاهوت الخرافي الذي يذعن لما لا يعقل ، فإنه لا مبرر ولا ملجأ لهذه العلمانية وفصل الدين عن الدولة مع الأديان المبنية على العقل المحض ، كالإسلام الموصوف بدين الفطرة ، دين القرآن ، الذي يقوى على فهمه كل إنسان غير مقيد الفكر ، ذلك أن الدين إذا كان مبنيا على العقل يكون أفضل صارف للفكر من الوقوع في مصائد المخرفين ، وأنفع وازع يضبط النفس من الشطط ، وأقوى مؤثر لتهذيب الأخلاق ، وأكبر معين على تحمل مشاق الحياة ، وأعظم منشط على الأعمال المهمة الخطرة ، وأجل مثبت على المبادئ الشريفة ، وفي النتيجة يكون أصح مقياس يستدل به على الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقيا وانحطاطا .

وبعد هذا الحديث عن تميز الإسلام بالعقلانية ، وصلاحه – من ثم – ليكون سبيل الرقي الفردي والاجتماعي للأفراد والأمم ، دعا الكواكبي الشرقيين إلى رفض السير وراء الغربيين ، الذين نحوا الدين جانبا ، فقال : «وليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة ، فإن طباعه لا تطاوعه على استباحة ما يستحسنه هذا الغربي» .

ثم دعا حكماء الشرقيين «إلى النظر في الدين ، ليرجعوا به إلى أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة ، ورفع البلادة من كل ما يشين ، فهو – الدين – المخفف لشقاء الاستبداد والاستعباد ، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين لقيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة ، مما به يصير الإنسان إنسانا ، وبه – لا بالكفر – يعيش الناس إخوانا» .

كذلك ، أكد الكواكبي على أن تجديد الإسلام ، بالرجوع به إلى أصله ، وإزالة ما علق به من البدع والشوائب ، هو الذي يجعله صالحا ليكون «الأساس الذي يأتي النظام السياسي تبعا له» .

فالشرقيون مدعوون – من الكواكبي – إلى تجديد الإسلام ليكون أساسا لنظامهم السياسي ، ومدعوون – كذلك – إلى ألا يسيروا وراء الغربيين ، الذين نحوا الدين جانبا ، كما فعل غلاة الفرنسيين ، لأن اللاهوت الخرافي الذي دعاهم إلى ذلك لا مكان له في ظل عقلانية الإسلام .

ولا يُنبئك مثل خبير

محمد عمارة الأربعاء، ٣١ أغسطس ٢٠١٦ ٠٣:٥١ م بتوقيت غرينتش

المستشرق الألماني «شاخت جوزيف» (١٩٠٢- ١٩٦٩ م) واحد من كبار المستشرقين على النطاق العالمي ، شغل كرسي الأستاذية في العديد من الجامعات الغربية والعربية ، منها الجامعة المصرية والجزائرية ، وشغل عضوية العديد من المجامع العلمية ، منها المجمع العلمي العربي بدمشق ، وأشرف على مجلة الدراسات الإسلامية التي يصدرها المستشرقون .

وله العديد من المؤلفات في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي ، وعلم الكلام الإسلامي ، وعلم الاجتماع الإسلامي ، كما حقق ونشر الكثير من النصوص التراثية الإسلامية في الطب والتاريخ .

وفي الكثير من أعماله العلمية صفحات تشهد للشريعة بالتميز والتفوق على غيرها من الشرائع والقوانين الأخرى ، وفي هذه الشهادة يقول – ضمن ما يقول – إن من أهم ما أورثه الإسلام للعالم المتحضر قانونه الديني ، الذي يسمى الشريعة ، وهذه الشريعة الإسلامية تختلف اختلافا واضحا عن جميع أشكال القانون ، إنها قانون فريد في بابه ، والشريعة الإسلامية هي أبرز ما يميز الحياة الإسلامية ، وهي لب الإسلام ولبابه .

وبالرغم من أن التشريع الإسلامي قانون ديني ، فإنه من حيث الجوهر لا يعارض العقل بأي وجه من الوجوه ، فهو لم ينشأ من عملية وحي متواصل فوق العقل ، وإنما نشأ من منهج عقلاني في فهم النصوص وتفسيرها ، ومن هنا اكتسب مظهرا عقليا مدرسيا ، كما أن قواعد هذا التشريع لا تدعو إلى مراعاة النص الحرفي للأحكام دون روحها .

إن التشريع الإسلامي ذو منهج منظم ، وهو يؤلف مذهبا متماسكا ، ونظمه المتعددة مترابطة بعضها مع بعض ، ويتجلى في الشريعة الإسلامية نموذج بليغ لما يمكن أن يسمى «قانون الفقهاء» ، فقد أنشأ هذا القانون وطوره فقهاء متخصصون أتقياء بجهود خاصة .

إنه يقدم مثالا لظاهرة فريدة يقوم فيها العلم القانوني ، لا الدولة ، بدور المشرع ، وتكون فيها لمؤلفات العلماء قوة القانون .

ولقد أثر التشريع الإسلامي تأثيرا عميقا على قوانين أهل الديانات الأخرى ، من اليهود والنصارى الذين شملهم تسامح الإسلام وعاشوا في الدولة الإسلامية ، فبالنسبة للجانب اليهودي ، تأثر «موسى بن ميمون» (٦٠١ هـ ، ١٢٠٤ م) ببعض ملامح المؤلفات الإسلامية في تنظيمه للمادة القانونية في مدونته (مشنة توراة) ، وهو عمل لم يسبقه إلى مثله أحد من اليهود .

ومن جهة أخرى ، فإنه بالنسبة للجانب المسيحي ، فليس هناك شك في أن الفرعين الكبيرين من الكنيسة المسيحية الشرقية ، وهما اليعاقبة والمونوفيزية (أصحاب الطبيعة الواحدة) والنسطوريون لم يترددوا في الاقتباس بحرية من قواعد التشريع الإسلامي .

وعلى حين شهدت المسيحية نزاعا بين الدين والدولة ، فقد اتخذ أشكالا مختلفة ، فإن الإسلام قد خلا مما يشبه «الكنيسة» ، فالشريعة الإسلامية لم تستند مطلقا إلى تأييد قوة منظمة ، ولم ينشأ في الإسلام فقط اختبار حقيقي للقوى بين الدين والدولة ، وظل المبدأ القائل بأن «الإسلام من حيث هو دين ينبغي أن ينظم الناحية القانونية في حياة المسلمين» ، قائما لا يتحداه أحد .

تلك شهادة خبير عالمي في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي ، وهو في ذات الوقت خبير بالشرائع والقوانين الغربية ، وهي شهادة نتمنى أن تحظى باهتمام الذين يشنون الغارات المشبوهة على الإسلام وعلى الشريعة الإسلامية .

من كلمات الإمام الخامس

محمد عمارة السبت، ٢٠ أغسطس ٢٠١٦ ٠٣:٣٥ م بتوقيت غرينتش

عندما نشر الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥- ١٣٨٦ هـ ، ١٨٧٧- ١٩٦٦ م) كتاب الإسلام وأصول الحكم عام ١٩٢٥ م ، وهو الكتاب الذي ادعى أن الإسلام دين لا دولة ، ورسالة لا حكم ، وأن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم ، لم يقم دولة ، ولم يرأس حكومة ، ولم ينجز وحدة سياسية ، وأعلن – هذا الكتاب – أنه يا بعد ما بين السياسة والدين! .

عندما صدر هذا الكتاب كان فقيه الشريعة والقانون الدكتور عبد الرازق السنهوري (١٣١٣- ١٣٩١هـ ، ١٨٩٥- ١٩٧١ م) ينجز – بباريس – رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، فاستفزه ما جاء بهذا الكتاب عن الخلافة الإسلامية وعلاقة الإسلام بالدولة والسياسة ، فتطوع لإنجاز رسالة دكتوراه – ثانية – عن فقه الخلافة كعصبة الأمم الإسلامية ، تجمع القوميات والوطنيات والأقطار الإسلامية ، وفيها ناقش ما جاء بكتاب «الإسلام وأصول الحكم» تحت عنوان «رأي شاذ»! .

وفيه قال :

«الإسلام دين ودولة ، ملك إلى جانب العقيدة ، وقانون إلى جانب الشعائر ، والنبي صلى الله عليه وسلم هو مؤسس الحكومة ، كما أنه نبي المسلمين ، أقام الوحدة الدينية للأمة العربية ، والوحدة السياسية للجزيرة العربية ، ووضع قواعد الحياة الاجتماعية ، والحياة السياسية ، فالإسلام دين الأرض كما هو دين السماء .

وهذه الحقيقة تغيب عن بعض الباحثين ، فيعتقدون أن الإسلام ليس إلا دينا منزلا ، يدفعهم إلى هذا الخطأ تقريب خاطئ ما بين الإسلام والمسيحية ، فالمسيحية أعطت ما لله لله وما لقيصر لقيصر ، ويظنون أن الإسلام كالمسيحية في ذلك ، ولكن الإسلام يختلف عن المسيحية اختلافا جوهريا ، فقد جمع ما لله وما لقيصر ، وخص المسلمين بما لله ، وجعل ما لقيصر عاما واجب التطبيق على الكافة ، مسلمين وغير مسلمين .

لقد وضع النبي لحكومته أصلح النظم الممكنة في زمنه ، وضع لها النظم السياسية ، وأوجد نظاما للضرائب وللتشريع ، ونظما إدارية وعسكرية . . إلخ ، وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن ، وقد تطورت فعلا دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام .

لقد وضع أنظمة مدنية حقيقية ، فرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من يخالف أحكام التشريع الإسلامي ، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية ، التي يفرضها الدين ، وكان له عمال إداريون وماليون ، وكان له جيش مسلح .

إنه كان حاكما دنيويا إلى جانب صفته كنبي كمرسل ، بل يمكن القول إنه أنشأ حكومة مركزية بالمدينة ، وعين حكاما للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة ، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم .

والصحابة – بعد وفاة النبي – لم ينشئوا دولة ، وإنما وسعوا رقعة الدولة التي أنشأها .

والنبي بصفة كونه مؤسس حكومة ، كانت له الولاية على كل من كان خاضعا لتلك الحكومة ، سواء كان مسلما أم غير مسلم ، وبوصف كونه نبيا لم يكن يطلب من غير المسلمين – الذين تركهم على دينهم – الاعتراف بنبوته ، ولو أن دعوته شاملة لجميع البشر .

ولئن صح أن النبي كان في مكة نبيا فحسب ، فلقد كان في المدينة زعيم أمة ومنشئ دولة .

إن هذا الدين الذي جاء به النبي عليه الصلاة والسلام ، هو دين الأرض كما هو دين السماء ، بل لعله بالوصف الأول أقرب

إلى العقل البشري ، وأنفذ إلى قلب الإنسان ، فالإسلام لا يبشر بنعيم الآخرة فحسب ، بل هو يبشر أيضا بتاج كسرى وإيوانه ، وعرش قيصر وسلطانه ، يبشر بالأرض تدين لسلطان المسلمين ، ويستخلف الله فيها من عباده الصالحين ، والمسلم له عين إلى الأرض وعين إلى السماء ، يعمل لدنياه كأنه يعيش أبدا ، ويعمل لآخرته كأنه يموت غدا» .

تلك بعض من كلمات السنهوري باشا ، فقيه الشريعة والقانون ، الذي وضع المقومات الدستورية والقانونية لمصر والعراق وسوريا والكويت والسودان وليبيا والإمارات ، والذي كان أساتذته الفرنسيون - بباريس - يلقبونه «بالإمام الخامس» في الفقه الإسلامي!

لم يخطر ببال إبليس

محمد عمارة الأربعاء، ١٠ أغسطس ٢٠١٦ ١١:٥٠ م بتوقيت غرينتش

كان الشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٢ – ١٣٥٤ هـ ، ١٨٦٥ – ١٩٣٥م) أبرز تلاميذ الإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) ، ولقد حملت مجلته «المنار» فكر المدرسة الإحيائية الإسلامية إلى العالم الإسلامي على امتداد أربعين عاما .

وكان الشيخ رشيد أول من تصدى بالتفنيد التفصيلي للنزعة العلمانية التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، ففي ٣ آب/ أغسطس ١٨٩٩م ، كتب واحد من خريجي مدارس الإرساليات الفرنسية – في لبنان – مقالا بصحفية «المقطم» وقعه باسم «مسلم حر الأفكار» ، دعا فيه إلى فصل الدين عن الدولة ، وفصل السلطنة عن الخلافة ، كسبيل – حسب رأيه – إلى التقدم والنهوض ، فتصدى للرد عليه الشيخ رشيد رضا – بمجلة «المنار» (العدد ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣١٧هـ مارس ١٨٩٩م– فقال : إن الزعم بأن الدين والدولة أمران متباينان يجب أن ينفصل أحدهما عن الآخر ، هو القول الخبيث الذي لم يخطر في بال إبليس ، إنه القول الذي يشير إلى أحكم رأي لمحو السلطة الإسلامية من لوح الوجود ، قاتل الله قائله ، ولا كثر فيمن يدعون الإسلام من أمثاله . .

لقد عرف علماء المسلمين الدين بأنه وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم إلى سعادتهم الدنيوية والأخروية ، وقواعد الدين ثلاث : ١– تصحيح العقائد ، ٢ وتهذيب الأخلاق ، ٣– وإحسان الأعمال . . والأعمال قسمان : عبادات ومعاملات . . ومن المعاملات الأحكام بأنواعها ، قضائية ومدنية وسياسية وحزبية . .

هذا عن الإسلام . . أما الدين عند النصارى ، فهو – منا في «دائرة المعارف» – «عبارة عن مجموعة من النواميس الضابطة لنسبة الإنسان إلى الله ، أو يبين صفات تلك النسبة» . . وهو – كما ترى – لا علاقة له بالأمور الدنيوية ولا بالأحكام والسلطة .

ومن المشهور أن الديانة النصرانية مبنية على الخضوع لأية سلطة حكمت أصحابها ، لما في الإنجيل من أن سلطة الملوك إنما هي على الأجسام الفانية ، وأن سلطة الدين على الأرواح فقط ، فيجب على كل متبع لهذا الدين أن يدين لكل سلطة ويذعن لكل شريعة حكمته ، بخلاف الدين الإسلامي ، فإنه مبني على السلطة والغلب .

إن الدين الإسلامي جامع لمصالح المعاش والمعاد ، ومبني على أساس السلطتين الزمنية والروحية ، وإن الديانة النصرانية على خلاف ذلك ، وإن الخليفة هو رئيس المسلمين القائم على مصالحهم الدينية والدنيوية ، وإن كل حكومة تخرج عن طاعته الشرعية فهي منحرفة عن صراط الإسلام ، وإن القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الإسلامية من الكون ، ونسخ الشريعة الإسلامية من الوجود ، وخضوع المسلمين إلى من ليس على صراط دينهم ممن يسمونهم فاسقين وظالمين وكافرين فإن القرآن العزيز ، الذي هو أساس الدين ، يقرع دائما آذانهم ، بل يناديهم من أعماق قلوبهم قائلا بلسان عربي مبين : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» (المائدة ٤٤) ، «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» (المائدة ٤٥) ، «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» (المائدة ٤٧) .

إن قياس الإسلام على النصرانية قياس مع الفارق ، فإن فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية هو أصل النصرانية ، ونحن والنصارى في هذا الأمر على طرفي نقيض ، فإن تلونا تلوهم فيه نكون قد تركنا نصف ديننا ، الذي هو السياج الحافظ للنصف الباقي ، بل إن الدين كله يكون بهذا العمل عرضة للاضمحلال ومهددا بالزوال» .

تلك كانت أولى المعارك الفكرية ضد العلمانية فيلا عصرنا الحديث ، والتي اعتبر الشيخ رشيد رضا فيها أن فصل الدين عن الدولة هو القول الخبيث الذي لم يخطر ببال إبليس!

التغريب هو التقهقر والانحطاط

محمد عمارة الأربعاء، ٠٣ أغسطس ٢٠١٦ ٠٣:٣٦ م بتوقيت غرينتش

قرأت – منذ سنوات – لأحد الكتاب الإسلاميين كلاما عجيبا وغريبا يقول فيه : إن تراثنا القديم ليس فيه سوى ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣ – ١٣٢٨م) وابن القيم (٦٩١ – ٧٥١ هـ ، ١٢٩٢ – ١٣٥٠م) ، وإن تراثنا الحديث والمعاصر ليس فيه سوى المودودي (١٣٢١ – ١٣٩٩ هـ ، ١٩٠٣ – ١٩٧٩م) وسيد قطب (١٣٢٤ – ١٣٨٦هـ ، ١٩٠٦ – ١٩٦٦م) ، وهذا الكلام عجيب وغريب ، لأنه يعني إفلاس الإسلام ، فإذا لم يثمر الإسلام ، في عالم الفكر ، على امتداد أربعة عشر قرنا ، سوى أربعة من العلماء والمفكرين ، فهذا هو عين الإفلاس!

والغريب والعجيب ، أن هذا الرأي قد نحا نحوه بعض كبار الكتاب الإسلاميين ، فرأيناهم يرفضون ويقصون كوكبة من أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة ، من أمثال الطهطاوي (١٢١٦ – ١٢٩٠ هـ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣م) والأفغاني (١٢٥٤ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) بدعوى أنهم علمانيون متغربون ، بل وحتى ماسونيون!

ومنبع الخطأ في هذه الأحكام الجائرة ، التي فرطت في الرموز الإسلامية ، وأسلمتها إلى التيار العلماني على طبق من ذهب ، أن أصحاب هذه الأحكام – وكثير منهم مخلصون – قد قرأوا فقط عن هؤلاء الرموز ، ولم يقرأوا تراث هؤلاء الرموز ، أو قرأوا بعضا من تراثهم ، دون أن يقرأوا أعمالهم الفكرية الكاملة .

وعلى سبيل المثال ، فلقد نال جمال الدين الأفغاني – وهو موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام – حظا وافرا من الرفض والإقصاء – بل والافتراء – من قبل هؤلاء الكتاب ، الذين تميزت مواقفهم الفكرية بالجمود والتقليد ، مع أن الأفغاني ، إذا قرأنا أعماله الفكرية الكاملة ، فضلا عن فقه حياته النضالية ، سنجده أول من رفع شعار «الإسلام هو الحل . . وهو سبيل التقدم . . والخروج من الانحطاط الحضاري» في عصرنا الحديث .

ويا ليت هؤلاء الذين ظلموا الأفغاني ، وتنازلوا عنه للعلمانيين ، يقرأون كلمات الرجل التي يقول فيها :

«إن الدين هو قوام الأمم ، وبه فلاحها ، وفيه سر سعادتها ، وعليه مدارها ، وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان .

وإنا – معشر المسلمين – إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه ، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق ، وإن ما نراه اليوم من حالة ظاهرها حسن (من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن) هو عين التقهقر والانحطاط ، لأننا في تمدننا هذا مقلدون للأمم الأوربية ، وهو تقليد يجرنا بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب والاستكانة لهم والرضا بسلطانهم علينا ، وبذلك تتحول صبغة الإسلام ، التي من شأنها رفع راية الإعجاب والغلب ، إلى صبغة خمول وضعة واستئناس لحكم الأجنبي .

إن البداية الحقيقية للانحطاط في سلطة المسلمين والخلل والهبوط ، إنما كان من طرح أصول الدين ونبذها ظهريا ، وإن العلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد دينها ، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته .

ولا سبيل لليأس والقنوط ، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس ، والقلوب مطمئنة إليه ، وفي زواياها نور خفي من محبته ، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا نفخة واحدة يسري نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت ، فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم ، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني ، ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه فقط ركب بها شططا ، ولن يزيدها إلا نحسا ، ولن يكسبها إلا تعسا» .

هكذا تحدث الأفغاني عن أن سبيل التقدم والنهوض هو الإسلام ، بينما الغريب ، وتقليد الغرب هو عين التقهقر والانحطاط!

على الرغم من الإسلاموفوبيا

محمد عمارة الأربعاء، ٢٧ يوليو ٢٠١٦ ٠٤:٠٧ م بتوقيت غرينتش

لقد همشت العلمانية الدين المسيحي في أوروبا . . ولأن الفراغ مستحيل علميا . . فلقد أخذت العقائد الدينية الأخرى – وخاصة الإسلام – تملأ الفراغ الديني في أوروبا . . رغم مظاهرات أحزاب اليمين والمنظمات العنصرية التي تصيح محذره من «أسلمة أوروبا» .

لقد زادت معدلات الالتفات إلى الإسلام والدخول فيه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م . . فأصبح عدد الذين يدخلون فيه بأمريكا– سنويا– أكثر من ٢٠ ألفا وفي أوروبا أكثر من ٢٣ ألفا .

وفي إنجلترا عام ٢٠١١ ، بلغ تعداد المسلمين ٢,٧٠٠,٠٠٠ والمتوقع أن يصبحوا عام ٢٠٢١م ٤,٠٠٠,٠٠٠ وفي عام ٢٠٣١ ، ٨,٠٠٠,٠٠٠ وربما ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بعد ٣٠ سنة من الآن .

كما يتوقعون ألا يسمع طنين أجراس الكنيسة في لندن بعد ثلاثين عاما ، فلقد قفز عدد الملحدين الإنجليز من ٧,٠٠٠,٠٠٠ عام ٢٠٠١م إلى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ عام ٢٠١١ أي أكثر من الضعف ، فأصبحوا يمثلون ٤٨٪ من سكان لندن وحدها ، ومن المنتظر أن يبلغ عدد الملحدين في عام ٢٠٤١م ٧٧,٠٠٠,٠٠٠ .

وبسبب تفكك الأسرة ، وقلة المواليد ، للأنانية المادية وسيادة ثقافة الشهوة واللذة العلمانية ، سبق اسم «محمد» اسم «جورج» في مواليد ٢٠٠٦م ، واحتل المرتبة الأولى قبل اسم «جاك» و«هاري» في مواليد ٢٠٠٩م ، فلقد أطلق عام ٢٠٠٩م على ٧,٥٤٩ طفلا من جملة المواليد في إنجلترا وويلز ، البالغ عددهم ٧٠٦,٢٤٨ طفلا ، وبينما زاد عدد المسلمين نصف مليون في أربع سنوات (٢٠٠٤م – ٢٠٠٨م) نقص عدد المسيحيين في المدة نفسها مليونين!

كما أن الشريحة الأكبر من المسلمين تتكون من صغار السن ، بينما الشريحة الأكبر من المسيحيين – أو من يصنفون أنفسهم مسيحيين – فوق سن الـ٧٠!

وبسبب تفكك الأسرة والشذوذ الجنسي بين الجنس الأبيض انخفضت نسبة هذا الجنس لسكان العالم من ٢٨٪ عام ١٩١٥م إلى ١٨٪ عام ٢٠١٥م .

وفي فرنسا يبلغ عدد المسلمين ٦,٠٠٠,٠٠٠ حسب الإحصاء الرسمي و٨,٠٠٠,٠٠٠ حسب إحصاء الجمعيات الإسلامية ، وفيها أكثر من ١,٠٨٠ مسجدا وزاوية ، ويعتنق الإسلام فيها سنويا أكثر ٣,٦٠٠ فرنسي .

وفي روسيا الاتحادية كان عدد المساجد عند سقوط الشيوعية عام ١٩٩١م ٩٨ مسجدا ، فبلغ عددها عام ٢٠٠٨م ٧,٢٠٠ مسجدا ، ويبلغ عدد المسلمين ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ، أي واحد من كل خمسة ، ومن المتوقع أن يصبح المسلمون أغلبية في روسيا عام ٢٠٥٠م .

وفي بلجيكا ٢٥٪ من السكان مسلمون ، و٥٠٪ من المواليد مسلمون! وسيشكل المسلمون غالبية سكان بروكسيل ، عاصمة الاتحاد الأوروبي ، بعد أقل من ٢٠ عاما ، ومنذ عام ٢٠٠١م أصبح اسم محمد الأكثر انتشارا بين مواليد بروكسيل .

وفي عموم أوروبا ، يبلغ عدد المسلمين الآن ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ وسيرتفع هذا العدد إلى ١٠٤ ملايين خلال الـ٢٠ سنة المقبلة .

إنها لغة الأرقام المفصحة عن صنيع العلمانية بالدين في أوروبا ، الكأس المسموم الذي تجرعه الأوربيون والذي يحاولون أن نتجرعه – نحن المسلمون – لنلقى المصير نفسه!

العلمانية والدين

محمد عمارة الأربعاء، ٢٠ يوليو ٢٠١٦ ٠٣:١٠ ص بتوقيت غرينتش

يكذب المتغربون عندما يدلسون علينا فيقولون : إن العلمانية ليست خطراً على الدين ، وأنها محايدة في الموقف من كل الأديان . . نعم . . إنهم?—?في هذا القول?—?كاذبون ومدلسون .

لقد كان الشرق هو قلب العالم المسيحي قبل ظهور الإسلام ، فلما تحول الشرق إلى قلب للعالم الإسلامي ، بعد الفتوحات التي حررت الشرق والشرقيين من القهر الروماني ، أصبحت أوربا هي قلب العالم المسيحي .

ولقد استمر ذلك حتى ظهرت العلمانية ، التي عزلت السماء عن الأرض ، وأحلت الدين الطبيعي محل الدين السماوي . . وجعلت العالم مستقلا بذاته ، غير محتاج إلى إله يدبره ، والإنسان مستقلا بذاته ، ليس في حاجة إلى شريعة إلهية تأتيه من وراء الطبيعة لتدبير مجتمعاته ، فكانت نتيجة هذه العلمانية?—?بلغة الأرقام – :

—?إن الذين يؤمنون في أوربا بوجود إله ، حتى ولو لم يعبدوه ، هم أقل من ١٤٪ من الذين يصنفون أنفسهم مسيحيين! .

—?وفي فرنسا– أكبر بلاد الكاثوليكية?—?لا يذهب إلى قداس الأحد إلا أقل من ٣٪ من السكان! .

—?وفي إيطاليا?—?حيث الفاتيكان?—?يوافق ٧٠٪ من الكاثوليك على ممارسة الجنس قبل الزواج ، ويتطرف ٧٤٪ من عموم الكاثوليك في المسائل الأخلاقية على عكس تعاليم المسيحية والكنيسة! ، وغنت المطربة الأمريكية "مادونا" في كنيسة تاريخية ، بعد أن تحولت إلى مطعم ، وتحول المذبح إلى فرن للبيتزا"!...

—?وفي ألمانيا توقف القداس في نحو ثلث الكنائس في أبرشية "أيس" بسبب قلة الزوار ، وهناك عشر آلاف كنيسة مرشحة للإغلاق وللبيع لأغراض أخرى! ، وتفقد الكنائس الألمانية?—?الإنجيلية والكاثوليكية?—?سنويا أكثر من مائة ألف من أتباعها! .

—?وفي إنجلترا?—?ذات العلمانية المخففة والتي ترأس الملكة كنيستها الإنجليكانية?—?لا يحضر القداس الأسبوعي سوى أقل من مليون مواطن! ، ولقد صنفت ١٠٪ من كنائسها رسميا باعتبارها زائدة عن الحاجة ومرشحة للبيع مطاعم وملاهي وحتى علب ليل! ، وأعلن الكاردينال "كورمك ميرفي" رئيس الكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا وويلز : "أن المسيحية أوشكت على الانحسار في بريطانيا ، وأن الدين لم يعد مؤثرا في حياة الناس"! ، ورغم صعود موجات الإسلاموفوبيا ، وتشبيه الإسلام بالشيطان والنازية والشيوعية ، تتحدث الدراسات الإحصائية أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد زيادة المسلمين الإنجليز الملتزمين على نسبة المسيحيين الإنجليز الملتزمين! .

—?وفي الدنمارك?—?بلد الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم والمظاهرات والأقلام التي تخوف وتحذر من "أسلمة أوربا"?—?عرضت عشر كنائس للبيع! ، وصرح "كاي بولمان" الأمين العام للكنائس في الدنمارك بأنه "إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة ، فالأجدر أن تستعمل كحظيرة للخنازير" ، في محاولة لحظر بيعها مساجد للمسلمين الدنماركيين! .

—?وفي أمريكا ، وهي الأكثر تدينا عن أوربا ، انخفض حضور قداس الأحد الكاثوليكي ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين! .

فهل بعد هذه النماذج من الأرقام يجوز التدليس بأن العلمانية محايدة بين الأديان؟! .

وصار الحلم كابوسا

محمد عمارة الأحد، ١٠ يوليو ٢٠١٦ ١٠:١٦ ص بتوقيت غرينتش

لقد احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م ، وعندما احتفل الفرنسيون عام ١٩٣٠م بمرور قرن على احتلالها للجزائر ، خطب خطباؤهم – من الساسة والكرادلة – فقالوا : «إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر ، وإن عهد الصليب قد بدأ ، وإنه سيستمر إلى الأبد ، وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهدا لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الإنجيل» .

كما أعلنوا – في هذه المناسبة – : «إننا لا نحتفل بوجودنا هنا منذ مائة عام ، فلقد سبق للرومان أن أقاموا هنا ثلاثة قرون ، ثم أخرجهم الإسلام من هذه البلاد ، إننا نحتفل بتشييع جنازة الإسلام في الجزائر» .

نعم ، كانت هذه هي أحلام المستعمرين الفرنسيين في الجزائر : غروب الهلال وإشراق الصليب وتشييع جنازة الإسلام في الجزائر ، وترحيل الفائض البشري للرجل الأبيض الأوربي لاستعمار الجزائر استعمارا استيطانيا ، بعد دفع العرب الجزائريين إلى الصحراء كي يفنوا هناك .

والآن . . إلى أين ذهبت هذا الأحلام؟

إن فرنسا – بنت الكاثوليكية وأكبر بلاد الكاثوليكية – لا يذهب إلى كنائسها في القداس الأسبوعي إلا أقل من ٣٪ من السكان ، وهم ثلث عدد المسلمين الفرنسيين الذين يؤدون صلاة الجمعة في فرنسا .

وكثير من الكنائس الفرنسية مغلقة ، لانعدام الرواد ، والمسلمون في فرنسا يسعون إلى شرائها لتحويلها إلى مساجد يصلون فيها .

ولقد نشرت مجلة «فالو أكتويل» نداء وقع عليه عدد كبير من الشخصيات السياسية والثقافية والإعلامية ، بينهم الرئيس السابق ساركوزي ، يعارضون تحويل الكنائس المغلقة والفارغة إلى مساجد ، بدعوى تمثيلها «تاريخ فرنسا القديم ، وجزءا من ذكرياتها الكاثوليكية» .

أي أن العلمانية قد حولت المسيحية في فرنسا إلى «ذكريات لتاريخ قديم» بعد أن كانت تحلم «بتشييع جنازة الإسلام» في الجزائر .

والرجل الأبيض الفرنسي والأوربي ، الذي كان يحلم بتصدير فائضه البشري كي يستعمر الجزائر استعمارا استيطانيا ، بعد دفع العرب الجزائريين إلى الصحراء كي يفنوا هناك ، هذا الرجل الأبيض قد نزعت العلمانية القداسة عن حياته ، بما في ذلك الأسرة التي انهارت ، فأصبحت نسبة الوفيات أعلى من نسبة المواليد .

وأوشكت كثير من مجتمعات الجنس الأبيض أن تتحول إلى «دور مسنين» ووقفت خصوبة الأسرة الفرنسية عند ١,٨ بينما نسبة خصوبة الأسرة المسلمة في فرنسا هي ٨,١ ، وبينما طويت صفحة الاستعمار الاستيطاني للرجل الأبيض في بلاد الجنوب ، باستثناء إسرائيل ، فقد أصبح الغرب هو الذي يشكو من الهجراء الإسلامية إلى الشمال ، يشكو منها خوفا على المسيحية التي غدت مجرد ذكريات تاريخية ، ويضطر للقبول بها ، بحثا عن الأيدي العاملة التي تدير مصانع الرأسمالية المتوحشة .

حتى ليصرح البابا السابق للفاتيكان – بنديكتوس السادس عشر – بأنه يخشى انقراض المسيحية والمسيحيين في أوربا ، وأن يحل محلهم العرب والمسلمون الأفارقة ، ويخشى أن تصبح أوربا جزءا من دار الإسلام في القرن الحادي والعشرين .

وهكذا تحولت الأحلام إلى كوابيس ، وفي ذلك درس للذين لا يرون سوى النصف الفارغ من الكوب ، والذين يجب أن يتدبروا قول القرآن الكريم : «ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون ، وكان الله عليما حكيما» (النساء ١٠٤) .

عبقرية سيد قطب المبكرة

محمد عمارة الأحد، ٠٣ يوليو ٢٠١٦ ٠٩:٤٧ ص بتوقيت غرينتش

من مظاهر العبقرية المبكرة للشهيد سيد قطب (١٣٢٤- ١٣٨٦هـ ، ١٩٠٦- ١٩٦٦م) ذلك النقد الذي كتبه لكتاب الدكتور طه حسين (١٣٠٧- ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩- ١٩٧٣م) «مستقبل الثقافة في مصر» الذي نشر عام ١٩٣٨م .

فكتب سيد قطب دراسته بعنوان «نقد كتاب (مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين)» . . ونشرها بالعدد الرابع من صحيفة دار العلوم في نيسان/ إبريل عام ١٩٣٩ .

وكان طه حسين قد ذهب في كتابه هذا إلى أن العقل الشرقي هو عقل يوناني منذ القدم . . وأنه قد قبل الفلسفة اليونانية القديمة . . وأن الإسلام والقرآن لم يغيرا من يونانية العقل الشرقي كما أن الإنجيل لم يغير من يونانية العقل الأوربي لأن القرآن لا فارق بينه وبين الإنجيل .

ورتب الدكتور طه حسين على هذه المقدمات ضرورة أن يقبل عقلنا الشرقي الفلسفة الأوربية الحديثة والحضارة الأوربية الحديثة ، بخيرها وشرها ، بحلوها ومرها ، بما يحمد منها وما يعاب ، وأن نسير سيرة الأوربيين في الحكم والإدراة والتشريع .

وفي أدب جم وبعبقرية متألقة ، تصدى سيد قطب لمناقشة هذه الدعاوى ، التي لا تزال مثارة في واقعنا الفكري حتى هذه اللحظات! . . ولقد قال في ذلك ضمن ما قال :

إن الفلسفلة اليونانية القديمة لم يكن لها تأثير يذكر على العقل الشرقي «فالخاصة وحدهم هم الذين تأثروا بهذه الفلسفة ، أما الشعب المصري فلقد أثر فيه الإسلام بخواصه القانونية ونظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . . على حين لم تتجاوز تأثيرات الفلسفة اليونانية مدينة الإسكندرية إلا في أحيان قليلة وظلت «منف» محتفظة بفرعونيتها حتى جاء الرومان فكرهتهم وأعرضت عنهم ما وسعها الإعراض ثم جاء الإسلام فاعتنقته راضية وتأثرت به مع سائر البلاد» .

ورفض سيد قطب دعوى المساواة بين القرآن والإنجيل ، لأن هناك فارقا أساسيا بين الإنجيل والقرآن ، فالقرآن – ومثله التوراة – يحويان – بعد اللاهوت – نظما وشرائع وحدودا دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله .

ولذلك فإن المسيحية ، حينما امتدت إلى أوربا وصلت إليها نظاما روحيا وإرشادا خلقيا ، ولكنها لم تصنع لها أسسا للتشريع والاقتصاد والسياسة ، كما وضع القرآن . . «حينئذ بقى العقل الأوربي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها ، فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية ، أما القرآن فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نطاق معين هو نطاق التشريع القرآني في النظام الدينوي القرآني» .

وفي نقد الحضارة الأوربية التي يدعو لها طه حسين ، استشهد سيد قطب بكلمات مفكر أمريكي يقول عن هذه الحضارة :

«إنها في نزاع واضطراب مع الإنسانية ، لأن المخترعات وآثارها- وهي من عمل العقل الواعي- قد سبقت العقل الباطن لأوربا نفسها وأوجدت بيئة شديدة الجدة على الإنسانية ، والإنسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن تفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة وتتدرج تدرجا طبيعيا» .

ودعا سيد قطب إلى أن نحلل الحضارة الأوربية إلى عنصري الثقافة والمدنية . . فنأخذ منها المدنية الشاملة للعلوم والفنون التطبيقية . . ونحتفظ من حضارتنا نحن بالثقافة الشاملة لديننا وفنوننا ونظمنا الخلقية وتقاليدنا ، مع التجديد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي . . «فالحضارة الأوربية مادية تفسر ظواهر هذا العالم على أساس المادة من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم ، أما حضارتنا الروحانية فترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في العالم ، بل

لا يفسرها إلا القول بوجود شيء غير مادي ، شيء روحاني ، وراء هذا الشيء المادي ، فالفكر وظواهر العقل ليست نتيجة المخ المادي . . فالشرق يؤمن بالإلهام الذي لا يعلل ، كما يؤمن بالمنطق الذي يعلل ، على حين أن النزعة المادية لا تؤمن إلا بسبب ومسبب وعلة ومعلول ومقدمة ونتيجة» .

هكذا تجلى سيد قطب فيلسوفا حضاريا ، منذ بواكير حياته الفكرية ، عليه رحمة الله .

الميلاد المعاصر للإسلاموفوبيا

محمد عمارة الأحد، ٢٦ يونيو ٢٠١٦ ١٠:٥٢ ص بتوقيت غرينتش

فور سقوط الشيوعية –التي مثلت العدو الأول للإمبريالية الرأسمالية الغربية على امتداد سبعة عقود– وبعد أن كان الغرب يسعى خلال هذه العقود السبعة لتوظيف الإسلام في صراعه ضد الشيوعية ، التفت الغرب إلى الإسلام ليعلنه «العدو الأخضر» الذي حل محل «العدو الأحمر» .

ويومها كتب الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» (١٩١٣– ١٩٩٤م) –وهو مفكر استراتيجي– يدعو في كتابه «الفرصة السانحة» إلى توحيد الغرب الديني والعلماني لمواجهة ما سماه «الأصولية الإسلامية» التي تدعو –كما قال– إلى :

١– استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة ، عن طريق بعث الماضي ، لاتخاذه هداية للمستقبل .
٢– والسعي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية .
٣– واتخاذ الإسلام دينا ودولة .

وفي المجلة الفصلية المتخصصة «شؤون دولية» الصادرة في كمبردج» بإنجلترا عدد كانون الثاني/ يناير ١٩٩١م ، قدم علماء الاجتماع دراستين عن «الإسلام والمسيحية» و»الإسلام والماركسية» جاء فيهما :

«لقد شعر الكثيرون في الغرب بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفييتي ، وبالنسبة لهذا الغرض ، فإن الإسلام جاهز وفي المتناول! فالإسلام مقاوم للعلمنة ، وسيطرته على المؤمنين به قوية ، وهي أقوى الآن عما كانت من مائة سنة مضت ، ولذلك فهو من بين الثقافات الموجودة في الجنوب ، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة ، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعلي وحقيقي لمجتمعات يسودها مذهب اللا أدرية وفتور الهمة واللامبالاة ، وهي آفات من شأنها أن تؤدي إلى هلاك المجتمعات ماديا ، فضلا عن هلاكها المعنوي» .

ومنذ ذلك الحين ، تبارى المفكرون الاستراتيجيون الغربيون في التحذير من الإسلام ، وتأجيج نيران العداوة له ، وإعلان الحرب عليه ، فكتب «فوكوياما» يقول : «إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة في العالم التي ترفض الحداثة الغربية ، ومبدأها الأكثر أساسية وهو العلمانية ، وإن الصراع الحالي ليس ضد الإرهاب ، ولكنه صراع ضد العقيدة الإسلامية الأصولية التي ترفض الحداثة والدولة العلمانية ، وهذا الصراع يمثل تحديا أيديولوجيا ، وهو في بعض جوانبه أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية» .

ولقد انضم فيلسوف صراع الحضارات «صموئيل هنتنجتون» (١٩٢٧– ٢٠٠٨م) إلى «فوكوياما» وأعلنا ضرورة قيام «حرب داخل الإسلام ، حتى يقبل الحداثة الغربية ، والعلمانية الغربية ، والمبدأ المسيحي : فصل الدين عن الدولة»!

وانضم الفاتيكان للحملة الغربية المعادية للإسلام ، فأعلن الكاردينال «بول بوبار» مساعد بابا الفاتيكان : «أن الإسلام يشكل تحديا لأوربا والغرب عموما ، وأن هذا التحدي يكمن في أنه دين وثقافة ومجتمع وأسلوب حياة وتفكير وتصرف ، في حين أن المسيحيين في أوربا يميلون إلى تهميش الكنيسة أمام المجتمع»!

وأعلن المونسنيور «جوزيبي برنارديني» –في حضرة بابا الفاتيكان– «أن العالم الإسلامي لديه برنامج للتوسع في أوروبا وهو يريد أن يفتحها فتحا جديدا»!

هكذا كان سقوط الشيوعية هو ميلاد الإسلاموفوبيا!

مرحلة الشيخ طه حسين

محمد عمارة الأربعاء، ١٥ يونيو ٢٠١٦ ٠٦:٠٧ م بتوقيت غرينتش

الغرض مرض! . . وهذا ما يتجلى في موقف العلمانيين المتغربين من التطور الفكري الذي مر به عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين (١٣٠٧ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩– ١٩٧٣م) .

إنهم يقفون جامدين عند مرحلة الانبهار بالغرب ، التي كتب فيها كتابه (في الشعر الجاهلي) وكتابه «مستقبل الثقافة في مصر» مع أنه قد حذف من كتابه الأول العبارات الصادمة ، التي جلبت ضده العواصف والأعاصير ، وغير عنوانه وأضاف إليه الكثير ، وأضاف إليه الكثير ، أما «مستقبل» فلقد امتنع عن إعادة طبعه ، على عكس كتبه الأخرى ، وعندما سئل عنه في حديث للأهرام أول مارس عام ١٩٧١م قال : «هذا الكتاب أصبح قديما جدا وأحتاج إلى أن أعود إليه وأغير فيه الكثير»! .

يقف المتغربون العلمانيون عند هذه المرحلة ، وعند هذه الكتابين من كتب طه حسين ، متجاهلين إبداعاته الإسلامية في المرحلة السابقة على سفره إلى باريس ، وخاصة مقالاته في مجلة «الهداية» التي كان يصدرها «الحزب الوطني» – حزب مصطفى كامل (١٢٩١ – ١٣٢٦ هـ ، ١٨٧٤ – ١٩٠٨م) ومحمد فريد (١٢٨٤ – ١٣٣٨ هـ ، ١٨٦٨ – ١٩١٩م) والتي كان يرأس تحريرها المجاهد المجدد الشيخ عبد العزيز جاويش (١٢٩٣ – ١٣٤٧هـ ، ١٨٧٦ – ١٩٢٩م) ففي هذه المجلة كتب الشيخ طه حسين عن القرآن الكريم باعتباره ليس مجرد كتاب عبادة ، وإنما أيضا كتاب قانون وتشريع ، وكتب عن واجبات الأمة الإسلامية ، فجعل منها الجهاد لمحو الشرك ونشر التوحيد ، نعم ، كتب طه حسين في تلك المرحلة عام ١٩١١ فقال : «إن شأن القرآن الكريم في أكثر أحكامه ، ألا يأتي بالأصول والقواعد مرسلة ، بل يتبعها ، في أكثر الأحيان ، بعللها ونتائجها ، وتلك هي المزية الخاصة التي لقانون من القوانين» .

يقول علماء التشريع : «إن القانون إنما يقبله الناس ويطمئنون إليه إذا اشتمل على قليل أو كثير من علل الأحكام ، وهذا الرأي عرفه الناس في هذا العصر الحديث قد سبق إليه القرآن من ثلاثة عشر قرنا ، فهو كتاب عبادات وقانون وتشريع ، وحسبك بهذا ميزة للقرآن على غيره من كتب القوانين والتشريع» .

وتحدث طه حسين في هذه المرحلة عن وجوب الجهاد على الأمة الإسلامية لنشر التوحيد ومحو الشرك «لأن التوحيد هو ملاك الفضائل وقوام الأخلاق الحسنة ، ولأن الشرك هو مصدر النقائص وجرثومة كواذب الأخلاق ، ولذلك فإننا ملتزمون بنشر الإسلام ومحو الشرك»!

أما في قضية إصلاح حال المرأة في المجتمعات الإسلامية ، فلقد أكد طه حسين على حاكمية الإسلام لهذا الإصلاح ، وبنص عبارته : «حَدُنا في هذه المسألة إنما هو دين الله الذي أنزله شفاء لأدواء الأفراد والأمم وإصلاحا للفاسد من أمورهم ، فعلينا أن نقف عنده ، فلا نتعدى حده «ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون» البقرة ٢٢٩ ، وعلى هذا الأصل الصحيح نقول : إن رقي المسلمين رهين بأن يرجعوا إلى أصول دينهم الذي أهملوه ، وكتابهم الذي أغفلوه ، فيمسكوا بأسبابها ويتعلقوا بأهدابها ، وعلى غير ذلك لا تقوم لهم قائمة ، ولا يصلح جيل» .

بل لقد ذهب طه حسين في هذه المرحلة التي سبقت سفره إلى فرنسا ، والزواج من فرنسية ، إلى تحريم زواج المسلم من الأجنبيات ، وكتب يقول : «إن منا من يتزوج الكتابيات من أهل أوربا رغبة في جمالهن وما يشاع عن علمهن وأدبهن ، إلى غير ذلك ، ولكن ماذا تكون النتيجة لهذا الزواج؟ لا شيء إلا أن يصبح الرجل وبيته وأبناؤه وبناته أوربيين في كل شيء ، إذن فأستطيع أن أحظر تزوج المسلم من الكتابية من الفرنج ، أو على الأقل أضيق دائرته تضييقا شديدا ، لا سيما إن أضفت إلى ما سبق فساد الدين في نفوس الفرنج فسادا مطلقا حتى أشرف على الانمحاء»!

هكذا فكر طه حسين ، في المرحلة الأولى من حياته الفكرية ، وهكذا كتب ، وعلى الأمناء الذين يدرسون الحياة الفكرية لهذا العملاق أن يتتبعوا مراحل فكره ، دون الجمود على مرحلة الانبهار بالغرب دون سواها!

من تاريخ الاضطهاد الديني

محمد عمارة الأربعاء، ٠٨ يونيو ٢٠١٦ ٠٩:٠٤ م بتوقيت غرينتش

في كتاب «الدعوة إلى الإسلام» للمستشرق الإنجليزي الحجة «سير توماس أرنولد» (١٨٦٤ - ١٩٣٠م) - وهو أهم كتاب تتبع حركة انتشار الإسلام في العالم - حديث عن موقف الأقلية المسيحية التي تحكم الحبشة (إثيوبيا) من الأغلبية المسلمة في تلك البلاد .

ولقد جاء في هذا الكتاب : «أن الملك «سيف أرعد» (١٣٤٢ - ١٣٧٠م) - حاكم أمهرة - قد اتخذ تدابير صارمة ضد المسلمين في مملكته ، تقضي بإعدام كل من أبى الدخول في المسيحية أو نفيهم من البلاد .

وأن الملك «بثيد ماريام» (١٤٦٨ - ١٤٧٨م) قضى الجزء الأكبر من حكمه في محاربة المسلمين الذين كانوا يقيمون على الحدود الغربية من مملكته ، وقد كان على مسلمي «هدية « أن يدفعوا جزية أخرى للملك وهي أن يعطوه في كل سنة بنتاً ينصرها ، وجرت هذه العادة في بلدهم بمقتضى معاهدة كان ملك الحبشة يحكم دائما بها .

ثم إنه حكم عليهم ألا يلبسوا عدة الحرب ولا يمسكوا السيف ، ولا يركبوا خيولهم بالسروج ، وإلا قتلهم وخرب مساجدهم ، وقد كانوا مجبرين على تقديم الأموال إلى رسل الملك ، ومعها البنت ، يخرجونها على السرير ، بعد تغسيلها وتكفينها بثوب والصلاة عليها ، بحسبانها قد ماتت! .

ولقد أرغم ملك الحبشة - في النصف الأخير من القرن التاسع عشر - قبائل الجلا والسومال على الدخول في الديانة المسيحية ، وفي عام ١٨٧٨م بعد حرب ١٨٧٥م بين الحبشة مصر ، عقد الملك الحبشي «جون» مجمعا يضم رجال الكنيسة الحبشية ، ونادوا به حكما أعلى في المسائل الدينية فقرروا وجوب الاقتصار على دين واحد في كافة أنحاء المملكة ، وأعطى المسيحيين على اختلاف طوائفهم - ما عدا اليعاقبة - مهلة عامين ليصبحوا فيها متفقين في الرأي مع كنيسة البلاد ، وألزم المسلمين بالتسليم في خلال ثلاث سنوات ، والوثنيين خلال خمس سنوات ، وأذاع الملك مرسوما بعد ذلك بأيام قليلة ، أوضح فيه أن مهلة السنوات الثلاث التي منحها للمسلمين كانت قليلة الأهمية ، وألزمهم ببناء كنائس مسيحية ، ودفع العشور للقساوسة ، بل وأنذر كل الموظفين المسلمين بأن يختاروا في خلال ثلاثة أشهر بين قبول التعميد أو التخلي عن مناصبهم .

وفي هذه الحملة أرغم الملك «جون» عام ١٨٨٠م ما يقرب من خمسين ألفا من المسلمين على التعميد ، كما أجبر عشرين ألفا من أفراد إحدى القبائل الوثنية ، ونصف مليون من قبائل الجلا على اعتناق المسيحية!» .

حدث هذا في الحبشة باسم المسيحية ، التي هي ديانة السلام المتصوف ، والصوفية المسالمة .
ومثله أيضا حدث في بلاد الجبل الأسود بالبلقان ، عندما جمع الأسقف «دانيال بيتروفتش» عام ١٧٠٣م القبائل ، وأخبرهم أن الأمل الوحيد في إنقاذ بلادهم ودينهم ينحصر في القضاء على المسلمين الذين يعيشون بين ظهرانيهم ، وكان من أثر ذلك أن الذين أبوا أن يدخلوا المسيحية من مسلمي الجبل الأسود قد قتلوا جميعا في ليلة عيد ميلاد المسيح عليه السلام!!

وفي روسيا ، اعتنق الملك «فلاديمير» المسيحية عام ٩٨٨م ، وفي اليوم التالي لتعميده ، أصدر مرسوما بأن يذعن الروس كافة ، سادة وعبيدا ، أغنياء وفقراء ، للتعميد وفق طقوس الديانة المسيحية ، وظلت الديانة المسيحية هي الدين الوحيد للروس حتى عام ١٩٠٥م ، عندما صدر مرسوم ينص على التسامح الديني ويسمح بالتعددية الدينية في روسيا! .

ولقد طبقت بلاد أوربية كثيرة مبدأ : «دين واحد للدولة الواحدة»!! ، وذلك على عكس البلاد الإسلامية التي اعتبرت التعددية الدينية سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل ، منذ فجر الإسلام وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

العبرة بالخواتيم

محمد عمارة الخميس، ٠٢ يونيو ٢٠١٦ ٠٢:٤٨ م بتوقيت غرينتش

لقد مثل الدكتور عبد الرحمن بدوي (١٣٣٥-١٤٢٣هـ ، ١٩١٧-٢٠٠٢م) في فكرنا المعاصر «مؤسسة فكرية» نهضت بما لم تنهض به كثير من المؤسسات!

ولقد أمضى الدكتور بدوي أكثر من نصف قرن وهو منحاز للفلسفة الوجودية -وهي فلسفة مادية ملحدة- حتى لقد كان يعد نفسه الفيلسوف الوجودي الوحيد في الشرق العربي والإسلامي ، وكان الرجل خبيرا بالاستشراق والمستشرقين ، نقل إلى المحيط العربي الكثير من آراء ونظريات هؤلاء المستشرقين .

لكن السنوات الأخيرة من عمر الدكتور بدوي -التي قضاها في باريس- قد شهدت صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا ، وزيادة معدلات الافتراء على الإسلام ، الأمر الذي استفز الرجل ، واستنفر أصالته -التي بدأت في «مصر الفتاة» و«الحزب الوطني» حزب مصطفى كامل- فطوى صفحة الوجودية ، ووهب سنوات عمره الأخيرة مدافعا عن الإسلام ، وكاشفا عن الجذور التاريخية لظاهرة الإسلاموفوبيا في كتابات الكثير من المستشرقين .

ولقد كتب الدكتور بدوي عن عنصرية الغرب إزاء الإسلام ، فقال : «إن عنصرية الغربيين ضد الإسلام واضحة ، فالغرب -في ما يتعلق بالإسلام- يكيل ليس بمكيالين فقط ، بل بعشرة أو ربما مائة مكيال ، فهو أكثر عنصرية ووحشية مع الإسلام مما يمكن أن نتصور ، وفي مكتبات باريس عشرات الكتب التي تقطر سما عن الإسلام ، بل إن الكتابة في الإسلام قد أصبحت حكرا على ذوي الخط الأعوج!

إن كل من هب ودب من الغربيين بات يعطي نفسه الحق في الحديث عن الإسلام ، وترجمة قرآنه المجيد ، ولقد تألمت كثيرا لأن باحثا يهوديا يدعى «أندريه شوراكي» (كان يشغل منصب عمدة القدس) قام بوضع ترجمة للقرآن الكريم ، هي عار على الترجمة والمترجمين في كل زمان ، لأنها مليئة بالاعتداءات الصارخة على قداسة النص القرآني!

إن الغرب لا يريد أن يفهم من الإسلام إلا ما يريد هو أن يفهمه ، ولذلك يرحب ويفسخ المجال أمام ترجمة مؤلفات الكتاب العلمانيين دون غيرها!

إنهم يحرصون على ترجمة مقالات الكتاب العلمانيين ، أمثال فرج فودة وسعيد عشماوي وفؤاد زكريا ، التي جمعها وترجمها من العربية إلى الفرنسية المستشرق جيل كيبيبل .

أما «أركون» فليست له رسالة سوى تشويه التراث الإسلامي؟! إنه تلميذ في مدرسة الاستشراق الاستعماري الكبرى ، التي تضع نصب عينيها كهدف ثابت تشويه الإسلام ، والإساءة إلى نبيه ، والطعن في قرآنه المجيد ، وهو يحيط نفسه بمزاعم معرفية لا أساس لها ، وهو مشكوك في وطنيته ، ولقد جنى على الفكر العربي جناية لا تغتفر ، ولقد كتب مقدمة لترجمة «كاريمسكي» للقرآن الكريم حوت أخطاء ومغالطات لا تكاد تغتفر لدارس مبتدئ في تاريخ الفكر الإسلامي .

ولاحظت أن حياة النبي صلى الله عليه وسلم أصبحت تلوكها -عن علم وعن غير علم- ألسن الأدعياء من الكتاب الغربيين ، ولذلك أردت أن أقطع عليهم هذا العبث ، فقمت بترجمة السيرة النبوية لابن هشام ، وأنفقت فيها عامين كاملين من العمل المتواصل ، وبهذه الترجمة أكمل سلسلة الدفاع عن الإسلام بالفرنسية ، وأهمها : «دفاع عن القرآن ضد منتقديه» عام ١٩٨٩م ، و«دفاع عن محمد ضد المنتقصين من قدره» عام ١٩٩٠م ، واعتزم كتابة دراسة نقدية لكل الترجمات الفرنسية التي صدرت عن القرآن الكريم في السنوات العشر الأخيرة .

إن هناك جرأة جهولة حمقاء عند هؤلاء الكتاب الأجانب ، الذين يجهلون العربية ، مع معلومات ضحلة عن المصادر

الإسلامية ، وسيطرة الحقد الدفين لديهم ضد الإسلام ، ونقلهم الأكاذيب والافتراءات حول القرآن والإسلام ، بعضهم من بعض ، والتزامهم التبشيري الشديد التعصب والاجتراء على الإسلام ، لذلك كرست جهودي في السنوات الأخيرة للدفاع عن الإسلام ، وتصديت بالتفنيد والتحليل لكل الكتابات الغربية المغرضة» .

هكذا انتفض الدكتور بدوي للدفاع عن الإسلام ، بعد نصف قرن من الوجودية ، والعبرة بالخواتيم ، عليه رحمة الله .

صمت يحير العقول

محمد عمارة الخميس، ٢٦ مايو ٢٠١٦ ٢:٤٩. م بتوقيت غرينتش

في حوارات ومناظرات مسجلة ومذاعة ، ادعى بعض غلاة العلمانيين أن ٩٩٪ من تاريخنا الإسلامي كان ظلاما في ظلام! ، وأن السيادة في هذا التاريخ كانت «للنطع والسيف»! .

وفي إطار هذا الزعم ، كان هؤلاء الغلاة يرددون جميعا قصص اضطهاد الفقيه الفيلسوف «ابن رشد» (٥٢٠- ٥٩٥ هـ ، ١١٢٦- ١١٩٢م) ونفيه وإحراق كتبه ، كدليل على هذه الصورة السوداوية لتاريخنا الإسلامي .

وأصحاب هذه المزاعم يتجاهلون أن هذا التاريخ الإسلامي قد أصبحت فيه أمتنا العالم الأول على ظهر هذه الأرض لأكثر من عشرة قرون ، وأن حضارتنا الإسلامية – التي ازدهرت في هذا التاريخ – هي التي تعلمت منها الدنيا وخرجت بفضلها أوربا من الظلمات إلى النور .

وفي ما يتعلق باضطهاد ابن رشد ونفيه ، فإنها حقيقة تاريخية ، لكن هذا الاضطهاد وهذا النفي لم يزد عن عدة شهور ، عاد بعدها هذا الفيلسوف إلى مكانته الرفيعة في بلاط السلطان . أما إحراق كتبه ، فهي فرية كبرى ، إذ إن جميع مؤلفاته وشروحه على أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق .م) موجودة بين أيدينا الآن ، لم ينقص منها كتاب .

والأمر المثير للعجب والاستغراب هو تباكي غلاة العلمانيين على أكذوبة إحراق كتب ابن رشد ، وصمتهم – صمت القبور– على إحراق الكتب الإسلامية في القرن الحادي والعشرين! .

فلقد نشرت صحيفة «المصري اليوم» في ١٤ -٤- ٢٠١٥ صورة احتفال وزارة التربية والتعليم بالجيزة بإحراق الكتب الإسلامية ، وحول النار المشتعلة في الكتب رجال التربية والصحفيون ، وهم يرفعون الأعلام ويغنون : «يا أغلى اسم في الوجود يا مصر»!! .

وفي هذه «الموقعة» وحدها تم إحراق ٨٢ كتابا ، بعد تصديق الأمن على هذا الإحراق! ، ومن هذه الكتب :
١- «دستور أمة الإسلام» للدكتور حسين مؤنس .
٢- «جمال الدين الأفغاني» للدكتور عثمان أمين .
٣- «منهج الإصلاح الإسلامي» للدكتور عبد الحليم محمود .
٤- «مكانة القدس في الإسلام» للشيخ عبد الحميد السايح .
٥- «وسطية الإسلام» للشيخ محمد محمد المدني .
٦- «منهاج المسلم» لأبي بكر الجزائري .
٧- «مكانة المرأة في الإسلام» لمحمد عطية الإبراشي .
٨- «أصول الحكم في الإسلام» لمحمد فريد وجدي .
٩- «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق .
١٠- «علم الإنسان في القرآن» لعلي القاضي .
١١- «من التبعية للأصالة» لأنور الجندي .
١٢- «هذا هو النبأ العظيم» .
١٣- «الإعجاز العلمي للقرآن الكريم» للدكتور زغلول النجار .
١٤- «ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات»
١٥- «الأخلاق الإسلامية» .
١٦- «نظرية التربية في القرآن» .
١٧- «المسلمون في آسيا الصغرى» .

١٨- «الذين أسلموا» .
١٩- «افتراءات أعداء الإسلام» .
٢٠- «الغزو الثقافي» .
٢١- «كلمات عابرة للمرأة المسلمة» لمحمد أمين حراز .
٢٢- «دور المرأة» .
٢٣- «كتاب عن بديع الزمان سعيد النورسي» .
٢٤- «أقلام في موكب النور» لعبد العال الحمامصي .
٢٥- «البحث عن المستقبل» لرجب البنا .
٢٦- «توجيهات إسلامية» للشيخ محمد بن جميل . . . إلخ .

ولقد تم جرد كل مكتبات المدارس والمعاهد والأندية والجامعات ، و»تخزين» كل الكتب الإسلامية الموجود بها .

وفي مناهج التربية والتعليم تم حذف مادة المسجد الأقصى من تاريخ المرحلة الإعدادية («المصري اليوم» في ٥-١٠-٢٠١٥) ، ومواد صلاح الدين الأيوبي وعقبة بن نافع وباب «الإسلام والنظام السياسي» («المصري اليوم» في ٢٢-١١-٢٠١٥) .

وتمت الإغارة على الدراسات العليا بجامعة الأزهر ، فألغيت رسائل سبقت إجازتها ، ومنع البحث في حقول معرفية معينة ، وأحيل إلى التحقيق مشرفون تحدثت الرسائل التي يشرفون عليها عن «الانقلاب» و»الثورات»! («الشروق» في ٢١-١١-٢٠١٥) .

نعم ، حدث كل هذا - ومثله كثير - والعلمانيون الحداثيون التنويريون صامتون صمت القبور ، فهل من تفسير يا أولي الألباب؟!

ومع ذلك يتم التدليس

محمد عمارة الأربعاء، ١٨ مايو ٢٠١٦ ١:٤١ م بتوقيت غرينتش

منذ أسابيع ، أعادت إحدى دور النشر طبع كتاب «في الشعر الجاهلي» للدكتور طه حسين (١٣٠٧- ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩- ١٩٧٣م) بصورته التي نشر بها عام ١٩٢٦م ، مع أن صاحب هذا الكتاب قد حذف منه العبارات الصادمة والمثيرة للجدل ، وغير عنوانه وأضاف إليه عندما أعاد طباعته عام ١٩٢٧م .

ولقد تكرر هذا التدليس في حياتنا الثقافية مرات كثيرة ، فأعاد المتغربون العلمانيون طبع كتاب «الإسلام وأصول الحكم» رغم أن صاحبه قد رفض إعادة طبعه حتى توفاه الله ، وأعادوا طبع رواية «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ ، رغم اعتراف الرجل بأنه قد كتبها «في لحظة شك» عابرة ، وأنه لن يعيد نشرها إلا إذا وافق على ذلك الازهر الشريف! .

وفي ما يتعلق بكتاب «في الشعر الجاهلي» ، يدلس المتغربون العلمانيون على القراء فيزعمون أن الكتاب لا شائبة فيه ، وأن رئيس النيابة – محمد نور – الذي حقق مع طه حسين ، بشأنه ، قد حفظ التحقيق لخلو الكتاب من الطعن في ثوابت الإسلام ، مع أن قراءة النص الكامل لقرار النيابة – المؤرخ في ٣٠ مارس عام ١٩٢٧م – تكشف عن جناية هذا الكتاب على ثوابت الإسلام ،لقد جاء فيه :

«إن المؤلف قد تطرق في بحثه إلى الكلام في مسائل في غاية الخطورة ، صدم بها الأمة الإسلامية في أعز ما لديها من الشعور ، ولوث نفسه بما تناوله من البحث بغير فائدة – وخرج من البحث بغير جواب (ص ٧) إنه لم يكن دقيقا في بحثه ، وهو ذلك الرجل الذي يتشدد كل التشدد في التمسك بطرق البحث الحديثة (ص٩) لقد اعتاد الخطأ في أبحاثه حيث يبدأ بافتراض يتخيله ثم ينتهي بأن يرتب عليه قواعد كأنها حقائق ثابتة ، (ص ١٤) وإن المبشر – المتستر تحت اسم هاشم العربي – الذي نقل عنه المؤلف ، والذي عرضه الطعن في الإسلام ، كان في عبارته أظرف من مؤلف كتاب «الشعر الجاهلي» (ص ١٦) لقد أخطأ المؤلف فيما كتب ، وأخطأ ايضا في تفسير ما كتب ، ولقد تعرض بغير شك لنصوص القرآن ولتفسير نصوص القرآن ، وليس في وسعه الهرب بادعائه البحث العلمي منفصلا عن الدين (ص ١٧) ، إن المؤلف – في إنكاره الوجود التاريخي لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام – يتخبط تخبط الطائش ، ويكاد يعترف بخطئه (ص ١٨) لقد تورط في هذا الموقف الذي لا صلة بينه وبين العلم بغير ضرورة يقتضيها بحثه ولا فائدة يرجوها (ص ١٩) كما تكلم فيما يختص بأسرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسبه في قريش بعبارة خالية من كل احترام ، بل بشكل تهكمي غير لائق (ص ٢٥) وبالتطبيق على القانون يتضح أن كلام المؤلف فيه تعد على الدين الإسلامي ، لأنه انتهك حرمة هذا الدين بأن نسب إلى الإسلام أنه استغل قصة ملفقة هي قصة هجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة وبناء إبراهيم وإسماعيل للكعبة ، واعتبار هذه القصة أسطورة ، وأنها من تلفيق اليهود ، وأنها حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام ، وهو بكلامه هذا يرمي الدين الإسلامي بأنه مضلل في أمور هي عقائد في القرآن باعتبار أنها حقائق لا مرية فيها ، أما كلامه بشأن نسب النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو إن لم يكن فيه طعن ظاهر إلا أنه أورده بعبارة تهكمية تشف عن الحط من قدره (ص ٢٨) ولا نزاع في أن التعدي قد وقع على الدين الإسلامي الذي تؤدى شعائره علنا ، وهو الدين الرسمي للدولة (ص ٢٩) إن أغلب ما كتبه المؤلف مما يمس موضوع الشكوى ، إنما هو تخيلات وافتراضات واستنتاجات لا تستند إلى دليل علمي صحيح ، وكان يجب عليه أن يكون حريصا في جرأته على ما أقدم عليه مما يمس الدين الإسلامي الذي هو دينه ودين الدولة التي هو من رجالها المسؤولين عن نوع من العمل فيها ، وأن يلاحظ مركزه الخاص في الوسط الذي يعمل فيه ، لقد تورط في بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق ، أو ما لا يزال في حاجة إلى إثبات أنه حق ، لقد سلك طريقا مظلمة وكان يجب عليه أن يسير على مهمل وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل ، ولكنه أقدم بغير احتياط ، فكانت النتيجة غير محمودة ، لقد أخطأ فيما كتب ، إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شئ ، وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدي شئ آخر (ص ٣١) ولذلك يكون القصد الجنائي غير متوفر (ص ٣٢) .»

تلك هي نصوص قرار النيابة في كتاب «في الشعر الجاهلي» التي يدلس حولها المغربون العلمانيون! .

الإسلام الأمريكاني

محمد عمارة الأربعاء، ١١ مايو ٢٠١٦ ٠٢:٠٥ م بتوقيت غرينتش

عندما أعدم الشهيد سيد قطب (١٣٢٤- ١٣٨٦هـ ، ١٩٠٦- ١٩٦٦م) كان عدد من علماء الأزهر في لقاء خاص مع الإمام الشيخ محمد أبو زهرة (١٣١٦- ١٣٩٤هـ ، ١٨٩٨- ١٩٧٤م) ، فلما جاءهم نبأ الإعدام ، خاض بعض فقهاء السلاطين في سيرة سيد قطب ومواقفه ، فقال الشيخ أبو زهرة : «لقد سألت ابني سيد ، بعد عودته من أمريكا عام ١٩٤٩م :

- كيف حالك يا سيد؟

- فقال : يا أستاذي ، لقد ذهبت إلى أمريكا مسلما ، وعدت منها مؤمنا»!

ففي أمريكا ، شاهد سيد قطب فرح المنصرين واحتفالهم بمقتل حسن البنا (١٣٢٤- ١٣٦٨هـ ، ١٩٠٦- ١٩٤٩م) ، ورأى نوع الإسلام الذي يسعى الأمريكيون إلى زرعه في بلاد المسلمين ، وكتب عنه يقول : «إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان ، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية ، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم ، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم ، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى ، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة ، وأن طرد المستعمر فريضة ، وأن الشيوعية وباء كالاستعمار ، فكلاهما عدو ، وكلاهما اعتداء .

الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق «إسلاما أمريكانيا» يجوز أن يُستفتى في منع الحمل ، ويجوز أن يُستفتى في في دخول المرأة البرلمان ، ويجوز أن يُتسفتى في نواقض الوضوء ، ولكنه لا يُستفتى أبدا في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي ، ولا يُستفتى أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية وفيما يربطنا من صلات ، فالحكم بالإسلام والتشريع بالإسلام والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم ولا حديث ولا استفتاء»!

وهذا الذي كتبه سيد قطب عن «الإسلام الأمريكاني» عام ١٩٤٩م قد أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» (١٩١٣- ١٩٩٤م) في كتابه «الفرصة السانحة» عام ١٩٨٨م ، عندما دعا الغرب - من أمريكا إلى روسيا - إلى الاتحاد في وجه «الأصوليين المسلمين» الذين :

١- يريدون استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي .

٢- والذين يهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية .

٣- وينادون بأن الإسلام دين ودولة .

٤- وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي ، فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل ، فهم ليسوا محافظين ، ولكنه ثوار! .

وهو نفس الإسلام الأمريكاني الذي تحدث عنه المفكر الاستراتيجي الأمريكي «فوكوياما» أوائل عام ٢٠٠٢م ، عندما قال : «إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي لديها بعض المشاكل مع الحداثة الغربية ، فالعالم الإسلامي يولد خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية لا ترفض السياسة الغربية فحسب ، وإنما ترفض أيضا المبدأ الأكثر أساسية للحداثة وهو العلمانية ، وإن التطور الأهم ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه ، فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمي مع الحداثة ، خاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية؟ أم لا؟!» .

هذا هو الإسلام الأمريكاني ، الذي يريدون إحلاله محل الدين الذي جاء به رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام!

إسلاميات السنهوري باشا

محمد عمارة الأربعاء، ٠٤ مايو ٢٠١٦ ٠١:٥٥ م بتوقيت غرينتش

من الإنجازات الفكرية التي وفقني الله إليها – في ميدان الدراسة والتحقيق لتراثنا الحديث – كتاب «إسلاميات السنهوري باشا» الذي صدر في مجلدين ، جمعت فيهما ما تناثر من كتابات فقيه الشريعة الإسلامية وواضع القانون المدني وشارحه ، والقاضي العادل الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا (١٣١٣– ١٣٩١هـ ، ١٨٩٥– ١٩٧١م) .

وإذا كان كل رجال القانون المدني – في الشرق – يفتخرون بتتلمذهم على السنهوري باشا ، فإن الكثيرين في بلادنا – وخاصة من الإسلاميين – يجهلون «الوجه الإسلامي» للمشروع الفكري لهذا الفقيه العظيم ، الذي أطلق عليه أساتذته الفرنسيون لقب «الإمام الخامس» منذ أن كان يدرس الدكتوراه بباريس في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين .

لقد كان حلم حياة السنهوري بعث الشريعة الإسلامية لتتخطى أعناق القرون ، وتجديد الفقه الإسلامي وتقنينه لتكون هذه الشريعة وفقه معاملاتها المصدر للقانون في بلاد الشرق الإسلامي ، وأيضا لنقدم هذا الفقه الإسلامي إلى العالم منظومة قانونية متميزة ومستقلة كي يستفيد العقل القانوني منها .

ولقد أكد السنهوري – في إسلامياته – على العديد من المبادئ والحقائق التي تحتاج إلى التأمل والاستلهام ، أكد على أن «أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل الدولة تتطور مع الزمان والمكان ، فهي تابعة للتطور الاجتماعي الذي يهدينا إليه العلم المبني على العقل ، وهي تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعي من قوانين التطور» .

ودعى السنهوري إلى تقسيم فقه المعاملات الإسلامي إلى قانون خاص وقانون عام ، فالقانون الخاص يشمل القواعد التي تضبط علاقات الأفراد بعضها بالبعض الآخر ، فأبواب المعاملات والأحوال الشخصية تدخل في القانون الخاص ، والقانون العام يشمل القواعد التي تسري على السلطات العامة وعلاقة هذه السلطات بالأفراد ، ومن فروع القانون العام : القانون الدستوري والإداري والجنائي والأصول التي نبني عليها قانونا دوليا عاما وآخر خاصا .

وأكد السنهوري باشا على أن الأمة – في الإسلام – هي مصدر السلطات ، «فالأمة هي صاحبة السلطان وهي خليفة الله في أرضه ، وتستعمل سلطاتها بواسطة وكلاء عنها ، فالسلطة التشريعية في الدولة الإسلامية هي – بعد الله – في الأمة نفسها ، لا في فرد من الأفراد ولا في طبقة من الطبقات» .

و»سلط الضوء على سلطة إجماع المجتهدين ، الذين ينوبون عن الأمة والذين يرشحهم العلم للقيام بالتشريع في حدود الكتاب والسنة ، فحكومة المسلمين حكومة علماء» .

أما الخليفة – رأس الحكومة الإسلامية – فهو عند السنهوري «لا يملك من سلطة التشريع شيئا ، ولا يشترك فيها باعتبار أنه خليفة ، بل يوصف أنه مجتهد ، إذا كان مجتهدا ، شأنه في ذلك شأن سائر المجتهدين» .

ولقد رد السنهوري على الذين يريدون لبلادنا أن تتطفل – في القانون – على موائد أوروبا ، وقال : «إن بلادنا لها مدنية أصلية ، وليست هي الدولة الطفيلية التي ترقع لها ثوباً من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون»!

فهل نستلهم هذا التراث؟ أم نظل كالسفهاء الذين لا يعرفون قيمة ما يملكون؟! .

في الرد على الإسلاموفوبيا

محمد عمارة الجمعة، ٢٩ أبريل ٢٠١٦ ٠٦:٤٥ ص بتوقيت غرينتش

قبل أكثر من أربعة عشر قرنا ، وعندما لم يكن هناك من يعترف بالآخر ، فضلا عن أن يحترم هذا الآخر ويحمي خصوصياته ومقدساته ، وعندما كان الرومان يعتبرون من عداهم برابرة وعبيدا ليست لهم أيه حقوق ، أعلن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم عام ١ هـ ، ٦٢١ م ميثاق التعايش مع الآخر اليهودي في رعية دولة المدينة المتعددة الديانات .

أعلن ذلك في دستور هذه الدولة ، فجاء فيه : «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، ومن تبعنا من يهود فإن لهم النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم ، وأن بطانة يهود ومواليهم كأنفسهم وأن اليهود ينفقون مع المسلمين ما داموا محاربين ، على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة (الدستور) وأن بينهم النصح والنصيحة والبر المحض من أهل هذه الصحيفة دون الإثم .

وبالنسبة للآخر النصراني ، أعلن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم عام ١٠ هـ ، ٦٣١م : «لقد أعطيتهم عهد الله أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وعلى المسلمين ما عليهم حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم ، وأن أحمى جانبهم وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان ومواطن السياح حيث كانوا ، وأن أحرس دينهم وملتهم أين كانوا بما أحرس به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي» .

ولأن هذا الموقف الإسلامي من الآخر هو دين ، وليس مجرد سياسة تتغير بتغير الملابسات فلقد أعلنه المسلمون وطبقوه ، وصاغوه في مواثيق دستورية وعهود قطعوها لأهل البلاد التي حررتها الفتوحات الإسلامية من القهر الروماني الذي دام عشرة قرون ، ففي «العهد العمري» الذي كتبه الراشد الثاني الفاروق عمر بن الخطاب (٤٠ ق هـ – ٢٣ هـ ، ٥٨٤م – ٦٤٤م) لأهل القدس عند تحريرها عام ١٥ هـ ٦٣٦ م ، جاء : «هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل «إيليا» (القدس) من الأمان : أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم .

وعليهم أن يخرجوا منها (القدس) الروم واللصوص ، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن ، ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ، ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنوا على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله ، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم» .

هكذا أعلن الإسلام – الدين والدولة – قبل أكثر من أربعة عشر قرنا ، مواثيق التعايش والحقوق والتعددية ، عندما بنى الدولة على التعددية الدينية في الأمة ، وجعل لغير المسلمين كل ما للمسلمين ، وتعهد – دينيا – بحماية الآخرين بما يحمي به المسلمين ودين الإسلام ، وبعبارة رسول الإسلام : «وأن أحرس دينهم بما أحرس به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي» .

فهل يعرف ذلك الذين يفترون على الإسلام ورسول الإسلام؟!

شجاعة النقد الذاتي

محمد عمارة الخميس، ٢١ أبريل ٢٠١٦ ٠٢:٤٩ م بتوقيت غرينتش

آية الله مرتضى مطهري (١٣٣٨ - ١٤٠٠هـ ، ١٩٢٠ - ١٩٨٠م) واحد من علماء الشيعة وفلاسفتها ، وقائد من قادة الثورة الشيعية الإيرانية ، وهو تلميذ لآية الله بروجردي (١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ ، ١٨٧٥ - ١٩٦١م) وللإمام الخميني (١٣٢٠ - ١٤٠٩ هـ ، ١٩٠٢ - ١٩٨٩م) ، وعندما استشهد مطهري بكاه الخميني ، وقال : «لقد فقد ابني العزيز الذي هو قطعة من جسدي» .

ولآية الله مطهري كتاب عنوانه «نقد الفكر الديني» قدم فيه حقائق يحسن أن يعرفها الذين ينخدعون بالكتب الدعائية ، التي تخفي الحقائق تحت ستار الحديث عن مناقب آل البيت ، يقول مطهري :
«إن الحركة الأخبارية ، التي بنت المذاهب على الأخبار والمرويات ، قد استبعدت حجية القرآن الكريم ، وحجية العقل ، وحجية الإجماع! ، لقد عارضوا القرآن لأنه -برأيهم- أرفع مرتبة من أن يفهمه البشر العاديون ، بل لا يحق لأحد غير الأئمة أن يفهم القرآن ، وهو إنما نزل كي يفهمه الأئمة فقط ؛ ولذلك علينا أن نبحث عن الأحكام في الأخبار المروية عن الأئمة ، فنحن لسنا مخاطبين بالقرآن ، ولقد أدى هذا الموقف -باعتراف مطهري- إلى المساس باعتبار القرآن ، وإلى الزعم بتحريف القرآن! .

كذلك عارضت المدرسة الأخبارية -التي أسست المذهب الشيعي- حجية العقل ، وقالوا : «إن الدين ليس من مجالات تدخل العقل ، فعلى الإنسان أن يخطىء عقله ، وإذا ما وجدنا رواية تخالف العقل علينا أن نرفض العقل ، ولا نسمح له بالتدخل» ، ولذلك دعوا إلى الأخذ بالروايات دون التمييز بين الصحيح والسقيم .

كذلك أسقط الأخباريون حجية الإجماع ، لأنه -عندهم- من أدلة أهل السنة ، وهو وسيلة استخلاف أبي بكر ، وتنحية الإمام علي عن الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولقد أشار مطهري إلى نوعيات المرويات والأخبار التي شاعت في المذهب الشيعي ، من مثل المرويات التي تجعل الناس يدفعون قسما من الأموال لسدنة المراقد المقدسة كي يدفنوها بالقرب من أولياء الله -في النجف وكربلاء- حيث لا تجرؤ الملائكة على تعذيبهم ، فالدفن في هذه الأماكن يؤدي إلى تجاوز السيئات ، ويغني عن كل شيء ، وحتى لو قضينا عمرنا الطويل دون تقوى ودون عمل ، ثم نوصي أن يحملوا جنائزنا إلى النجف لندفن هناك ، فستنصلح أمورنا»! .

وكذلك المرويات والأخبار «التي تجعل التشيع وحب أهل البيت وسيلة للتهرب من تحمل المسؤولية ، فالانتماء إلى الإمام علي كاف للنجاة ، وهناك رواية مشهورة تقول : «حب علي حسنة لا تضر معها سيئة»! ، ويكفي لضمان السعادة والحظوة عند الله أن يطلق المرء على نفسه اسم شيعي ، وإن الأعمال الصالحة من غير الشيعة غير مقبولة ، وإن الذنوب والسيئات التي يرتكبها الشيعة كلها مغفورة»!

وكذلك الروايات التي نسجت الأساطير حول الإمام علي ، وسيفه الذي شق أحد أبطال اليهود في خيبر نصفين متساويين ، ثم تعداه إلى جبريل فجرحه جرحا مرض جبريل بسببه أربعين يوما ، الأمر الذي أخر صعوده إلى السماء تلك المدة حتى يعالج جراحه من سيف الإمام علي! .

وإذا كانت الشيعة قد بنت مذهبها وعقائدها على الروايات التي جمعها الكليني (٣٢٨ هـ ، ٩٤١م) - الذي يلقبونه «بثقة الإسلام»! - في كتاب «الكافي» ، فإن آية الله مطهري يقول عن هذه الروايات : «إننا لو أمعنا النظر فيها لوجدناها باطلة»! .

ويؤكد هذه الحقيقة -التي أشار إليها مطهري- ما ذكرته دراسة شيعية معاصرة ، نشرت بكتاب الشيخ رسول جعفريان «أكذوبة تحريف القرآن بين السنة والشيعة» ، طبعة طهران ١٩٨٥م ،

وأثبتت هذه الدراسة أن ثلثي أحاديث كتاب «الكافي» ضعيفة ، فعدد أحاديث هذا الكتاب ١٦١٩٩ لم يصح منها سوى

٥٠٧٢ ، أي أقل من الثلث!! .

وهكذا وبشهادات شيعية كتبها علماء وفلاسفة بلغوا رتبة «آية الله» ، نرى نوعية الأسس التي بُني عليها المذهب ، وكيف أن المدرسة الأخبارية قد بنت المذهب على المرويات السقيمة ، بعد استبعادها القرآن والعقل والإجماع!

قواعد القضاء وآدابه

محمد عمارة الأربعاء، ١٣ أبريل ٢٠١٦ ٠٧:١٠ م بتوقيت غرينتش

منذ فجر الدولة الإسلامية الأولى – دولة النبوة بالمدينة المنورة – كان القضاء المستقل سلطة من سلطات هذه الدولة ، فالقاضي ملتزم بالكتاب وبالسنة ، فإن لم يجد فيهما نصا ، اجتهد في الحكم ، أي أنه مستقل – بالاجتهاد – في قضائه ، داخل إطار البلاغ القرآني والبيان النبوي لهذا البلاغ .

وفي تقنين هذا المبدأ ، ورد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع معاذ بن جبل ، عندما عينه قاضيا باليمن ، وسأله : «كيف تقضي؟ فقال أقضي بكتاب الله ، فقال الرسول : فإن لم يكن في كتاب الله؟ فقال معاذ : فبسنة رسول الله ، فقال الرسول : فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ فقال معاذ : أجتهد رأيي ، فقال الرسول : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله» .

ورغم بساطة الدولة يومئذ ، وضيق مساحتها وقلة سكانها ، وتقوى الناس الذين كانوا يعيشون في ظلال النبوة ، فلقد أولت هذه الدولة الوليدة مرفق القضاء أهمية كبرى ، فعينت عددا كبيرا من فقهاء الصحابة للقضاء بين الناس ، وكان منهم على سبيل المثال : علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل والعلاء بن الحضرمي ومعقل بن يسار وعمرو بن العاص وعقبة بن عامر وحذيفة بن اليمان العبسي وعتاب بن أسيد ودحية الكلبي وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود .

ولقد ازدان تراثنا الإسلامي بفن من فنون التأليف اختص بالقضاء وقواعده ، وبالقضاة والآداب التي يجب تحليهم بها ، وفي التأسيس لهذا الفن نقرأ رسالة الراشد الثاني عمر بن الخطاب ، (٤٠ ق . هـ – ٢٣ هـ ، ٥٨٤ – ٦٤٤م) إلى القاضي أبي موسى الأشعري (٢١ق .هـ – ٤٤ هـ ، ٦٠٢ – ٦٦٥ هـ) تلك التي تضمنت العديد من القواعد والآداب التي يجب أن تحكم هذا المرفق الهام في دولة الإسلام ، ففي هذه الرسالة يتحدث عمر عن القضاء «كضرورة واجبة» ، لأنه السبيل لوضع الحق موضع التطبيق : «إنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له» .

وإذا كان الحق هو غاية الشريعة ، فلا حرمة للباطل ، حتى ولو جاء ثمرة لاجتهاد خاطئ ، ولا شرعية لهذا الباطل حتى وإن نطق به القاضي ، ومضت عليه الأزمنة ، ووضع موضع التطبيق : «ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ، فراجعت فيه نفسك ، وهديت رشدك ، أن ترجع إلى الحق ، فإن الحق لا يبطله شيء ، واعلم أن مراجعة الحق خير من التمادي في الباطل» .

وفي هذا الذي كتبه عمر قبل أربعة عشر قرنا تشريع «للاستئناف» و«النقض» وتعدد درجات التقاضي .

ولأن الحق هو المعيار – في القضاء – فهو كذلك عند التصالح : «والصلح جائز بين الناس ، إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا» .

والمساواة بين المتخاصمين ، واجبة في مجلس القضاء ، بل وفي وجه القاضي ، فلا يحل له أن يعبس لطرف ويبش لطرف آخر «آس بين الناس في مجلسك ووجهك» .

والمؤمنون عدول في الشهادة ، ما لم يثبت ما يقدح في عدالة الشاهد : «والمسلمون عدول في الشهادة إلا مجلودا في حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو قرابة» .

والاجتهاد – الفهم – وكذلك القياس ، فيما ليس فيه نص ، أبواب مفتوحة أمام القضاة : «الفهم الفهم فيما ليس فيه قرآن أو سنة ، واعرف الأشياء والأمثال ثم قس الأمور بعد ذلك» .

إنها القواعد المؤسسة للقضاء العادل ، عبر الزمان والمكان .

أكذوبة الوعد الإلهي

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٥ أبريل ٢٠١٦ ٠٢:٠٣ م بتوقيت غرينتش

في سعي الصهاينة إلى تهويد القدس وهدم المسجد الأقصى ، يتحدثون عن إعادة بناء المعبد (الهيكل) الذي بناه سليمان للرب ، في القرن العاشر قبل الميلاد ، وهو المعبد الذي يريدون إقامته على أنقاض الحرم القدسي المبارك!

ويتناسى الصهاينة أنهم منذ احتلال القدس عام ١٩٧٦م قد قلبوا باطن الأرض بالحفريات والأنفاق تحت الحرم القدسي ومن حوله فلم يجدوا حجرا واحدا يثبت أنه قد كان في هذا المكان معبد يهودي في يوم من الأيام .

ثم على فرض أنه كان لهم معبد في القدس ، في غابر الأيام ، فهل يمكن أن يعاد رسم خرائط الدول وحدود الأوطان وملكيات الشعوب والجماعات البشرية بناء على ما كان لأجدادها القدماء من معابد في بعض الأماكن والبقاع؟

لقد بنى «قمبيز» (٥٢٩– ٢٢ ق .م) الفارسي بمصر معابد عندما غزاها ، فهل يأتي الفرس اليوم لاحتلال مصر بحجة أن ملكهم «قمبيز» قد بنى فيها معابد لعبادة النار في ذلك الزمن القديم؟

ولقد بنى الإسكندر الأكبر (٣٥٦– ٣٢٣ ق .م) وخلفاؤه بمصر المعابد على امتداد احتلالهم الذي دام عشرة قرون ، فهل يأتي اليونان والرومان لاحتلال مصر والشرق الآن لاستعادة أماكن المعابد التي بناها أجدادهم في القرن الرابع قبل الميلاد؟

ولقد بنى الفراعنة المعابد والأهرامات حيثما وصل نفوذهم السياسي والإداري ، وهو قد شمل المشرق بما فيه القدس وفلسطين ، بل ووصل إلى أمريكا الجنوبية ، فهل يذهب المصريون اليوم لاحتلال البلاد التي سبق وبنى فيها الفراعنة المعابد والأهرامات؟

ولقد بنى الصليبيون بالمشرق العربي كنائس إبان احتلالهم الاستيطاني الذي دام قرنين من الزمان (٤٨٩– ٦٩٠ هـ ، ١٠٩٦– ١٢٩١م) فهل يعود أحفادهم لاحتلال هذه الأرض التي بنوا فيها كنائس على امتداد قرنين من الزمان؟

ولقد بنى العرب المسلمون بالأندلس على امتداد ثمانية قرون المساجد والآثار الباقية حتى الآن ، فهل نذهب لاحتلال إسبانيا والبرتغال لإعادة هذا التاريخ؟

ولقد كان لليهود بالأندلس المسلمة معابد طويت صفحتها مع خروجهم منها مع العرب ، فلم لا يطلبون من الإسبان استعادة هذه المعابد والاستيلاء على أماكنها؟

ثم إن سليمان عليه السلام الذي يزعم الصهاينة أنه قد بنى لله معبدا في القدس في القرن العاشر قبل الميلاد ، هو في عقيدتهم التي يتحدث عنها كتابهم (العهد القديم) كان «زير نساء» و«عابد أوثان» أقامها لزوجاته الكثيرات!
الصهيونية على طريق النازية

محمد عمارة الأربعاء ، ٢٣ مارس ٢٠١٦ ٢٩ :٠٤ م بتوقيت غرينتش

كان «جوبلز» (١٨٩٧ – ١٩٤٥م) وزير الدعاية والإعلام في ألمانيا النازية ، وكان شعاره – الذي يلخص فلسفته في الدعاية والإعلام – هو : «اكذب ، ثم اكذب ، ثم اكذب ، فإنك لابد أن تجد من يصدقك»! .

ويبدو أن الصهيونية قد تعلمت من أعدائها النازيين فلسفتها في الدعاية والإعلام ، فالناظر في أكاذيبها حول «حقوقها» في القدس وفلسطين يجد أنها التطبيق الحر في لفلسفة «جوبلز» ، وعلى سبيل المثال :

– تزعم الصهيونية أن علاقتها بالقدس تعود إلى ٣ آلاف عام ، عندما غزا الملك داوود هذه المدينة في القرن العاشر قبل الميلاد .

ويتناسى الصهاينة حقيقة أن القدس قد بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد ، أي أن عمر عروبتها يزيد الآن على ٦ آلاف عام ، وأن الوجود العربي في هذه المدينة قد ظل متصلا عبر هذا التاريخ ، بينما الوجود اليهودي بالقدس – في عهدي داوود وسليمان – لم يتعد ٤١٥ عاما ، أي نصف عمر الوجود العربي الإسلامي في الأندلس!

– وتزعم الصهيونية أن الرب قد وعد إبراهيم عليه السلام وذريته بأرض الميعاد وأن الصهاينة هم ورثة هذا الوعد الإلهي .

ويتناسى الصهاينة أن القدس عربية قبل دخول إبراهيم إلى أرض كنعان بأكثر من عشرين قرنا ، وأن كتابهم «العهد القديم» يقول إن هذه الأرض كانت أرض «غربة إبراهيم» ، أي أنه قد عاش فيها غريبا ، وليس مالكا لها ، فيقول : إن إبراهيم في أواخر حياته قد اشترى من أهل هذه الأرض – العرب الكنعانيين – قبرا يدفن فيه زوجته «سارة» . – (سفر التكوين ٢٣ : ١– ٢٠) ، أي أنه حتى أواخر حياته لم يكن يملك في هذه الأرض حتى مكان قبر!

– ويتناسى الصهاينة كذلك أن نصوص هذا «الوعد» – في كتابهم – ينقض بعضها بعضا ، فالوعد مرة بأرض كنعان – (سفر التكوين ١٧ : ٣ ، ٥ ، ٨) «ومرة بالمساحة التي تبصرها عيون إبراهيم – (التكوين١٣ : ١٥ ،١٤) ومرة بما بين النيل والفرات – (التكوين ١٥ : ١٢) – وهذه التناقضات تنسف هذا الادعاء من الأساس!

– ويتناسى الصهاينة – كذلك – أنه على فرض التسليم – جدلا – بهذا الوعد لإبراهيم وذريته بهذه الأرض ، أن العرب هم أغلبية ذرية إبراهيم عليه السلام ، فهم قرابة الـ٣٠٠ مليون نسمة ، بينما كل يهود العالم لا يتجاوزون ثلاثة عشر مليونا ، غالبيتهم من نسل قبائل الخزر – الذين لا علاقة لهم بنسل إبراهيم ، فهل يقبل الصهاينة توزيع «التركة» بالعدل بين كل نسل إبراهيم؟!

– وحديثا ألقى الصهيوني «موردخاي كيدار» – وهو أستاذ للدراسات الإسلامية في جامعة «بار إيلان» الإسرائيلية – محاضرة بالكنيست الصهيوني في يوليو ٢٠٠٩م ، قال فيها : «إن القدس يهودية ، وعلى المسلمين أن يحملوا أحجار مسجد قبة الصخرة ليبنوها في مكة ، فالمسجد الأقصى مكانه «الجعرانة» – بين مكة والطائف – كان يصلي فيه الرسول أحيانا وأحيانا في المسجد الأدنى القريب منه أثناء ذهابه من مكة إلى الطائف»!

وتلك كذبة تفوق فيها «هذيان» كيدار على سلفه «جوبلز» ، فكل الذين كتبوا في تاريخ الإسلام وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم – بمن فيهم المستشرقون اليهود – قد أجمعوا على أن أول مسجد بني في الإسلام هو مسجد «قباء» على مشارف المدينة المنورة ، بعد الهجرة ، وعلى أن المسجد الأقصى هو بالقدس ، وليس بالجعرانة بين مكة والطائف ، وأن مسجد قباء قد بني بعد حادث الإسراء بسنوات .

شموخ العلماء

محمد عمارة الأربعاء، ١٦ مارس ٢٠١٦ ٠٧:٤٨ م بتوقيت غرينتش

في الثورة على دولة بني أمية ، كان هناك تيار عروبي ، يقوده أبو سلمة حفص بن سليمان الهمداني الخلال (١٣٢ هـ ، ٧٥٠ م) ، ولقد رشح هذا التيار – إبان الثورة – محمد بن عبد الله بن الحسن – النفس الزكية – (٩٣ – ١٤٥ هـ ، ٧١٢ – ٧٦٢ م) ليكون خليفة للدولة الجديدة ، وقدمه وزكاه عمرو بن عبيد (٨٠ – ١٤٤ هـ ، ٦٩٩ – ٧٦١م) فقال : «أيها الناس ، إننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر أمرنا معه ، وندعو الناس إليه ، فمن بايعه كنا معه ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ، ونرده إلى الحق وأهله» .

وكان أبو جعفر المنصور (٩٥ – ١٥٨هـ ، ٧١٤ – ٧٧٥م) تلميذا لعمرو بن عبيد ، فبايع مع أستاذه للنفس الزكية .

وكان في الثورة على بني أمية تيار آخر شعوبي ، يقوده أبو مسلم الخراساني (١٣٧ هـ ، ٧٥٤م) ، عارض التيار العروبي والنفس الزكية ، واغتال الخلال ، وانحرف بالخلافة الجديدة عن التيار العروبي العلوي إلى التيار العباسي ، وبايع لأبي العباس السفاح (١٠٤ – ١٣٦ هـ ، ٧٢٢ – ٧٥٤م) ، ولقد نقض أبو جعفر المنصور بيعته للنفس الزكية ، وتولى الخلافة العباسية بعد أخيه السفاح ، ومن هنا جاءت الجفوة بين عمرو بن عبيد – ومعه التيار العلوي العروبي – وبين تلميذه أبي جعفر المنصور ، والخلافة العباسية ، التي سيطر عليها الشعوبيون ، واستمرت سيطرتهم عليها حتى نكبة البرامكة التي حرر بها هارون الرشيد (١٤٩ – ١٩٣ هـ ، ٧٦٦ – ٨٠٩م) الخلافة العباسية من سيطرة الشعوبيون .

ولقد حاول أبو جعفر المنصور – وهو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية – أن يصالح أستاذه عمرو بن عبيد ، وأن يدعوه – هو وأصحابه – للاشتراك في جهاز الدولة – القضاء والولايات – ولكن الثائر الزاهد الفيلسوف عمرو بن عبيد ، رفض دعوة المنصور ، مشترطا لتلبيتها تحرير الدولة من الشعوبيين – الذين كان يسميهم «الشياطين»! .

وفي نهاية اللقاء الوحيد الذي تم بين المنصور وبين أستاذه عمرو بن عبيد ، وبعد حوار طويل ، رفض فيه عمرو بن عبيد الاستجابة لطلب الخليفة ، أمر المنصور لأستاذه بعشرة آلاف دينار ، فقال عمرو بن عبيد : لا حاجة لي فيها ، فأقسم الخليفة : والله لتأخذنها ، فقال عمرو : لا والله لا آخذها ، فقال أحد الحضور لعمرو بن عبيد – مستنكرا – : يحلف أمير المؤمنين وتحلف أنت؟! فتساءل عمرو بن عبيد عن هذا المتكلم ، فقال له المنصور : إنه ابني ، وهو المهدي ، وهو ولي عهدي ، فقال له عمرو : والله لقد ألبسته لباسا ما هو لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ، ولقد مهدت له أمرا أمتع ما يكون به ، وأشغل ما يكون عنه!

ثم التفت عمرو بن عبيد إلى ولي العهد وقال له : نعم يا ابن أخي ، إذا حلف أبوك أحنثه عمك ، لأن أباك أقوى على كفارات اليمين من عمك!

وعندما هم عمرو بن عبيد بالانصراف ، سأله الخليفة : هل لك حاجة؟ فقال له نعم ، لا تبعث إلي حتى أجيئك ، فقال له المنصور : إذن لا تلقني أبدا ، فقال له عمرو : هذه هي حاجتي!

فودعه المنصور – وهو ينظر إلى حاشيته – وينشد : «كلكم يمشي رويد . . كلكم يطلب صيد . . غير عمرو بن عبيد» ، فكانت شهادة السلطان لمن جعل سلطنة العلم فوق سلطان السلطان .

بين السنهوري وعلي عبد الرازق

محمد عمارة الخميس، ١٠ مارس ٢٠١٦ ١١:٤٢ ص بتوقيت غرينتش

منذ صدور كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥- ١٣٨٦هـ ، ١٨٨٧- ١٩٦٦م) في عام ١٩٢٥م ، والعلمانيون يتخذون من هذا الكتاب «إنجيلا ودستورا» .

ففي هذا الكتاب ، كانت دعوى علمنة الإسلام «وإن رسوله صلى الله عليه وسلم ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، غير مشوبة بشيء من الحكم ، لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شيء من نزعات السياسة ، ولم يكن هناك ترتيب حكومي ، ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان . . إلخ ، كانت زعامة دينية ، ويا بعد ما بين السياسة والدين»!

هكذا طرحت في ساحة الفكر الإسلامي -ولأول مرة في التاريخ- دعوى علمنة الإسلام ، ونفي الصلة بينه وبين السياسة والدولة والحكم والقانون .

وعندما صدر هذا الكتاب عام ١٩٢٥م ، كان الدكتور عبد الرازق السنهوري باشا (١٣١٣- ١٣٩١هـ ، ١٨٩٥- ١٩٧١م) وهو أبو القانون المدني ، وواضع المقومات الدستورية والقانونية للكثير من البلاد العربية ، كان في باريس يعدّ رسالة دكتوراه عن «الخلافة الإسلامية» .

فكتب في هذه الرسالة عن دعوى الشيخ علي عبد الرازق -تحت عنوان «رأي شاذ»- دراسة مستفيضة ، قال فيها عن شمول الإسلام للسياسة ، وإقامة رسوله صلى الله عليه وسلم للدولة في المدينة المنورة : «إن النبي صلى الله عليه وسلم قد وضع لحكومته أصلح النظم الممكنة في وقته ، لأنها تتناسب مع حالة المجتمع ، وإن حكومة النبي قد أقامت دولة حقيقية لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها ، فالنبي قد وضع بالفعل النظم الأساسية للدول الإسلامية ، فأوجد نظاما للضرائب وللتشريع ونظما إدارية وعسكرية إلخ . . وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن ، وقد تطورت فعلا دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام .

فنحن نرى أن الأنظمة التي باشرها النبي إنما كانت أنظمة مدنية حقيقية ، كأي حكومة أخرى ، فقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من خالف أحكام التشريع الإسلامي ، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية التي يفرضها الدين ، وكان له عمال إداريون وماليون ، وكان له جيش مسلح ، إنه كان حاكما دنيويا إلى جانب صفته نبيا مرسلا .

فالنبي حامل الرسالة الإسلامية ، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضا ، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية ، وأوجد إلى جانبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية ، بل يمكن القول بأنه أنشأ حكومة مركزية في المدينة ، وعين حكاما للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة ، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم .

والصحابة بعد وفاة النبي ، لم ينشئوا دولة ، وإنما وسعوا رقعة الدولة التي أنشأها ، التي كان يتوقع لها هذا الاتساع وتنبأ به قبل وفاته ، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التي بدأها وتحقيق نبوءاته» .

هكذا رد السنهوري باشا عام ١٩٢٦م على كتاب «الإسلام وأصل الحكم» الذي صدر ١٩٢٥م ، وإذا كان العلمانيون في بلادنا -القانونيون منهم والسياسيون- يحنون رؤوسهم إجلالا للسنهوري ، فهل قرأوا هذا الذي كتبه عن هذه العلمانية التي بها يعتكفون؟!

عن الاستبداد.. وفقهاء السلطان

محمد عمارة الخميس، ٠٣ مارس ٢٠١٦ ٠٣:١٢ ص بتوقيت غرينتش

عشرون عاما مرت على رحيل شيخنا محمد الغزالي (١٣٣٥ - ١٤١٦هـ ، ١٩١٧ - ١٩٩٦م) عن عالمنا .

وللشيخ الغزالي -إلى جانب كتبه وخلقه وسيرته ومدرسته- مذكرات نشرت بالجزائر ، وفي بعض صفحاتها أضواء على مواقف من حكام عصره ، ومن علماء الدين الذين نافقوا هؤلاء الحكام .
وعلى سبيل المثل :

فهو يتحدث عن خلافه مع جماعة الإخوان -إبان السنين الأولى من حكم نظام يوليو- فيقول : «لقد هاجمت الإخوان وهاجموني في يوم فُصلتُ ، كان تظالما وخيم العقبى على مستقبل الجماعة ، يغفر الله لنا فيه ما كان مني ومنهم ، فلما حلت الدولة الجماعة للمرة الثانية ، وأحسست أن ذلك لا يستفيد منه إلا اليهود والنصرانية ، سكتُ مبتئسا ، فلما بدأ التعذيب والتقتيل للإخوان ، انضممت بقلبي وكياني كله إلى المستضعفين في الأرض ، وبكيت لما يلقون! ، وماذا عساي أفعل؟! إن المأساة التي يجب كشفها أن الإسلام نفسه يضرب باسم ضرب الإخوان ، لو أن واحدا أو أكثر يعاقبون لإخطائهم باسم الدين ، لقلنا : العدل يأخذ مجراه ، أما أن تصادر نصوص وتطمس معالم ويلغى نصف الكتاب والسنة ، لأن جماعة ما أخطأت ، فهذا هو العجب!» .

وعن الرأي في جمال عبد الناصر ، يقول الشيخ الغزالي : «ما معنى أن يعلن رئيس دولة إعجابه بشخص مرتد كمصطفى كمال أتاتورك؟ وأن يأمر بإصدار طوابع بريد تخلد ذكراه؟ كيف تخلد ذكرى فصل الدين عن الدولة ، وجعل الحكم علمانيا؟ كيف تخلد ذكرى ضرب الإسلام ، وإسقاط رايته وخلافته؟!

كما يتحدث الشيخ الغزالي عن علماء الأزهر الذين ساروا في ركاب السلطة ، فيقول : «والأعجب أن يصمت علماء السوء فلا يقولون كلمة أبدا في هذا الفسوق ، ثم تراهم بعد يتسابقون في هجاء الإخوان لأنهم خرجوا على الحاكم ، هل ولاؤكم أنتم هو الإيمان؟

قال لي صديق يشتغل في الإعلام : طلبنا من أحد الشيوخ أن يضع لنا جملة أحاديث في تحديد النسل ، فقال الشيخ : أتريدون أن أكتب بالتحليل أم بالتحريم؟ فقال له المجيب ساخرا : خمسة أحاديث بالحل ، وخمسة أخرى بالحرمة! ، فقلت : هذا الشيخ يصلح مفتيا للجمهورية أو وزيرا للأوقاف ، فقال المشتغل بالإعلام : أو شيخا للأزهر؟ فقلت ، بعد تريث : أو شيخا للأزهر! .

إن أولئك الثلاثة ، المفتي ووزير الأوقاف وشيخ الأزهر ، في إبان حكم العسكر ، حملوا الإسلام ما لا يطيق ، ليس في مصر وحدها ، بل في أقطار أخرى ، إنهم ونظراءهم سخروا الفقه لهوى الرجال والنساء ، واخترعوا أحكاما ما أنزال الله بها من سلطان ، وما كسبوا إلا غضب الله سبحانه وتعالى ، وكراهية الصالحين من عباده ، وازدراء الجماهير المغلوبة على أمرها .

ولقد قال الشاعر أحمد محرم في هؤلاء العلماء :
أرى علماء الدين لا يحفظونه ::: ولا يرفعون اليوم رايته العليا
هم اتخذوا ما أحرزوا من علومه ::: سبيلا إلى ما يبغون من الدنيا
إذا ما أتاهم جاهل بضلاله ::: أتوه بالفي عالم يحمل الفتيا!

إن الذين اتهموا الدين بأنه مخدر الشعوب ، إنما استمدوا هذه التهمة من أقوال أولئك العلماء المفرطين ، ولقد تجنبت من شبابي الباكر هذه القافلة الخائنة ، وقلت : الوفاء لله ورسوله أبقى وأجدى» .

رحم الله شيخنا الغزالي ، فلقد كان نموذجا للعلماء الصادقين مع الله والإسلام والمؤمنين .

علمانيون .. لكنهم ماضويون

محمد عمارة السبت، ٢٧ فبراير ٢٠١٦ ١٢:٥٧ ص بتوقيت غرينتش

في إبريل عام ١٩٢٥م صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ - ١٨٨٧ - ١٩٦٦م) وهو الكتاب الذي أصبح - منذ ذلك التاريخ - «إنجيل العلمانيين» في الشرق الإسلامي ، وفي هذا الكتاب عقد صاحبه فصلا عنوانه : «دين لا دولة ورسالة لا حكم» نفى فيه أية علاقة للإسلام بالسياسة والحكم والدولة والقانون ، وقال إن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم «ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، ولم يقم بتأسيس دولة ، ولم يرأس حكومة ، وإن ظواهر القرآن تؤيد القول بأن النبي لم يكن له شأن في الملك السياسي ، وأن عمله لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان ، كانت زعامته دينية لا سياسية ، ويا بُعد ما بين السياسة والدين ، وأن المسلمين من حقهم أن يختاروا أي نظام حكم يريدون ، حتى ولو كان البلشفية»!! .

ومنذ ذلك التاريخ ، وقف العلمانيون في بلادنا عند هذا الكلام دون أن يراجعوه ، بل ودون أن يتابعوا تراجع علي عبد الرازق نفسه عن هذا الكلام ، ونقضه له من الأساس!

ولقد جاء هذا الكلام في الكتاب الذي صدر في إبريل عام ١٩٢٥م ، وبعد خمسة أشهر من صدور هذا الكتاب ، وعقب المعركة الفكرية الكبرى التي أحدثتها هذه الدعوى ، أجرت جريدة «السياسة» اليومية - التي كانت تدافع عن هذا الكتاب - أجرت حديثا مع الشيخ علي عبد الرازق ، نقض الرجل فيه ما جاء بالكتاب ، عندما قرر أن الإسلام ليس مجرد رسالة روحية ، وإنما فيه شريعة إلهية ، وأن إقامة هذه الشريعة وحدود الإسلام واجب على المسلمين ، وأن إقامة الحكومة التي تطبق الشريعة وتقيم حدودها هي فريضة إسلامية وتكليف إلهي ، قال بالحرف :

«إن الإسلام دين تشريعي ، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وإن الله خاطبهم جميعا بذلك ، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك» .

ومعنى هذا الذي جاء في هذا «الحديث الجديد» أن الإسلام عقيدة وشريعة ، أي إنه ليس مجرد رسالة روحية ، وأن إقامة الشريعة وحدودها فريضة إلهية على الأمة الإسلامية ، وأن الفرائض الإلهية على المسلمين إقامة الحكومة التي تقيم شرائع الإسلام وحدوده ، وليس أية حكومة حتى ولو كانت بلشفية!

و فى مناسبة تالية - فى مارس سنه ١٩٣٢م - ألقى الشيخ عبد الرازق محاضرة بقاعة «إيورات» بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، أكد فيها أن الشريعة الإسلامية هي مرجعية الحكم في مصر ، وأن الخروج عن هذا النهج هو كفر صريح بالقرآن ، قال بالحرف : «لقد جربت مصر منذ العصور الأولى على أن يكون الحكم فيها شرعيا ، يرجع إلى أحكام الإسلام والأوضاع الإسلامية ، وكان المصريون يفزعون أن يحتكموا إلى غير الإسلام ، لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح بالقرآن» .

وفي مناسبة ثالثة ، بمجلة «رسالة الإسلام» عدد مايو ١٩٥١م ، وصف الشيخ علي عبد الرازق تلفظه بعبارة «الإسلام مجرد رسالة روحية» بأنها عبارة ألقاها الشيطان على لسانه ، وللشيطان أحيانا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس»! .

المهم أن العلمانيين ما يزالون يقفون عند «الماضي» الذي تم التراجع عنه ، مع نقدهم الشديد للماضوية والماضويين! .

رسالة إلى إخواننا الشيعة

محمد عمارة السبت، ٢٠ فبراير ٢٠١٦ ٠٢:٠٠ ص بتوقيت غرينتش

في مجلدات عدة ، أصدر الشيعة كتابا عنوانه «المتحولون» زعموا فيه تحول عدد من علماء أهل السنة والجماعة إلى مذهب الشيعة ، وذكروا الإمام محمود شلتوت (١٣١٠ - ١٣٨٣هـ ، ١٨٩٣ - ١٩٦٣م) ضمن هؤلاء المتحولين! .

ونحن ندعوهم إلى قراءة هذه السطور التي كتبها الشيخ شلتوت عن أبي بكر الصديق - في تفسيره للقرآن الكريم - وهو آخر ما كتب قبل وفاته ، وفيه يقول في تفسير قول الله سبحانه وتعالى : «إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم» (التوبة ٤٠) يقول : «لقد دلت الآية على سمو مكانة أبي بكر من وجوه :

أولها : أنه هو الصاحب الوحيد الذي نزل الوحي بعقد صحبته للرسول .

ثانيها : أنه لم يخرج أحد من خطاب التوبيخ السابق سوى أبي بكر ، وفي ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه ، أخذا من هذا : «إن الله ذم الناس كلهم ومدح أبا بكر» ، وعن الشعبي أنه قال : «والذي لا رب غيره لقد عوتب أصحاب محمد في نصرته إلا أبا بكر ، فإنه لما قال «إلا تنصروه» أخرج أبا بكر» .

ثالثهما : أن الله جعله مع النبي أحد اثنين دون تفاوت ، وفي الرواية : يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟ .

رابعها : تقرير الله لمحمد في نهيه صاحبه عن الحزن ، وفي معية الله لهما معا ، وحكايته إياه في كتابه الخالد : إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا» .

وقد كان أبو بكر أول من آمن من الرجال بعد الرسول ثاني اثنين في الإيمان ، ودعا عقب إيمانه طلحة والزبير وعثمان بن عفان وجماعة آخرين من الصحابة ، دعاهم إلى الإيمان فآمنوا على يديه ، وكان بذلك بعد الرسول ، ثاني اثنين في الدعوة إلى الله .

وكان أبو بكر في مجالس النبي - صلى الله عليه وسلم - يقف في خدمته وفي أقرب مكان منه ، وبذلك كان مع الرسول ثاني اثنين في المجلس .

ولما مرض الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فكان مع الرسول ثاني اثنين في إمامة الصلاة .

ولما توفي الرسول تولى أبو بكر إدارة شؤون المسلمين ، فكان مع الرسول ثاني اثنين في ولاية المسلمين .

ولما مات أبو بكر دفن بجانب الرسول ، فكان للرسول ثاني اثنين في القبر .

أظن أن أحدا لا يستطيع بعد هذا أن يزعم لغير أبي بكر مكانة أبي بكر ، ولكن النزعات السياسية أو العصبية تأبي إلا أن تثير الشبهات وتتناول المقامات ، ولقد كان المسلمون في غنى عن كل هذا لو طهرت نفوسهم بآداب الإسلام ، واستقبلوا كتاب الله بما يجب أن يستقبلوه به من معرفة ما يتوقف عليه عزهم ويحفظهم من التفرق والانحلال» .

هكذا تحدث الشيخ شلتوت عن الصديق ، الذي يلعنه الشيعة في أدعيتهم صباح مساء ، والذي يفترون فيزعمون أنه وعمر وعثمان قد نزلت فيهم الآية : «إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا» (آل عمران٩٠) ، والآية : «لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم» (البقرة ١٧٤) .
فهل يعيد الشيعة النظر في الموقف من أبي بكر ، بعد هذا الذي كتبه عنه الشيخ شلتوت؟! أم يعيدون النظر في زعمهم تحول

حجة الإسلام أبو حامد الغزالي والسياسة

محمد عمارة الخميس، ١١ فبراير ٢٠١٦ ١١:٣١ ص بتوقيت غرينتش

في بعض المجتمعات الإسلامية تحولت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى مجرد «عصا» يساق الناس بها إلى أداء الصلاة ، وبذلك غابت الآفاق الواسعة لهذه الفريضة ، التي جعلها الإسلام أم الفرائض الاجتماعية الإسلامية .

وفي كتاب حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ - ١١١١م) «إحياء علوم الدين» كلام نفيس عن هذه الفريضة الإسلامية الجامعة ، يكشف لقارئه عن الموقف السياسي للغزالي من أمراء الجور والاستبداد الذين أغرقوا مجتمعاتهم في المنكرات ، كما يجسد الدستور الذي يجب أن يلتزمه العلماء إزاء جور الأمراء .

وفي هذا المقام يقول حجة الإسلام -ضمن ما يقول- :

- إن الفلاح في الدنيا والآخرة محصور في القائمين بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن من لا يقوم بهذه الفريضة فهو ميت - حتى وإن كان يأكل ويشرب - لأن إنكار المنكر ومقاومة الاستبداد «حياة» والتفريط في إقامة هذه الفريضة «موت وموات» .

- وإنه لا يجوز دخول دور الظلمة والفسقة ، ولا حضور الأماكن التي يُشاهد فيها المنكر عند العجز عن تغييره .

- وإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على آحاد الناس ، دون اشتراط أخذ الإذن من الولاة ، وإذا كان الوالي ساخطا لإقامة هذه الفريضة فإن سخطه لإقامتها منكر يجب الإنكار عليه .

- وإن عقاب العالم الذي ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أشد من غيره ، لأنه لا عذر له مع قوة علمه ، كما أنه لا حرمة لعالم لا يعمل بعلمه .

- وعند العجز عن تغيير المنكر باليد ، يجب أن تكفهر الوجوه أمام مرتكبي المنكرات .

- ويستحب للإنسان التضحية في سبيل إنكار المنكر ، وذلك بتعريض نفسه للضرب ، وحتى للقتل ، إذا كان في موقفه هذا تأثير في رفع المنكر ، أو كسر جاه الفاسق ، أو في تقوية قلوب أهل الدين .

- ولا يجوز دفع المنكر إذا أدى ذلك إلى منكر آخر .

- وفي التعريف بالمنكر يجب سلوك طريق اللطف والرفق ، أما في دفع المعاصي وتغييرها فلابد من الجهد والتعب .

- ولأن الظلمة إنما يسكنون القصور المغتصبة ، أو المبنية بالأموال الحرام ، فإن الدخول عليهم فيها حرام شرعا ، لأنه دخول في دور مغتصبة بدون إذن ملاكها الحقيقيين ، ومثال هذه الدور كمثال المساجد المبنية في أرض مغصوبة ، أو بمواد مغصوبة ، لا يجوز دخولها أصلا ، بل إن الأرض المغصوبة إذا جعلت شارعاً لم يجز الخطو فيه .

- وعلى العلماء الربانيين - ورثة الأنبياء - اعتزال الأمراء الظلمة ، واعتقاد بغضهم على ظلمهم وكراهية بقائهم ، وعدم الثناء عليهم ، والامتناع عن استخبار أحوالهم ، أو التقرب إلى المتصلين بهم ، أو التأسف على ما يفوت بسبب مفارقتهم ، حتى لا يخطر أمرهم بالبال ، فتحدث لهم العزلة القاتلة والمقاطعة التي تسقط اعتبارهم وتحاصر نفوذهم ، ذلك لأن على العلماء من الواجبات في إنكار المنكر القدر الأكبر من المسئولية ، ففساد الرعايا إنما يحدث بفساد الملوك ، وفساد الملوك إنما يحدث بفساد العلماء ، وفساد العلماء إنما يحدث باستيلاء المال والجاه .

هكذا تحدث حجة الإسلام الغزالي – في السياسة – حديثا «ثوريا» ، على عكس ما ظن ويظن الذين جهلوه . . ومع ذلك ظلموه .

الخطاب الديني للآخرين

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٢ فبراير ٢٠١٦ ١٢:٥٠ ص بتوقيت غرينتش

لقد أصبحت الكتابة عن خطابنا الديني كلأ مباحا لكل من هب ودب ، وللذين لم يقرأوا كتابا في أصول هذا الخطاب ولم يعرفوا تاريخ التطور والتجديد لهذا الخطاب .

بل إن هؤلاء الذين يهرفون بما لا يعرفون في الحديث عن خطابنا الديني ، خرست ألسنتهم وجفت أقلامهم عن الحديث عن الخطابات الدينية للآخرين .

لقد خرسوا عمّا جاء في العهد القديم –سفر العدد ١٤ : ١٨– :»إن الرب لا يبرئ ، بل يجعل ذنب الآباء على الأبناء إلى الجيل الثالث والرابع»! ، بينما يقول القرآن الكريم : «ولا تزر وازرة وزر أخرى» (الأنعام١٦٤) .

وخرسوا عن الفكر العنصري والدموي –الذي تجسد الآن فتاوى حاخامية وحروبا مدمرة– وذلك من مثل ما جاء في سفر التثنية ٧ : ١ – ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٤ – ١٦ : «سبعة شعوب دفعهم الرب إلهك أمامك وضربتهم ، تحرمهم (تهلكهم) – لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عليهم ولا تصاهرهم ؛ لأنك أنت شعب مقدس للرب إلهك ، إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعبا أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض ، مباركا تكون فوق جميع الشعوب ، وتأكل كل الشعوب الذين الرب إلهك يدفع إليك ، لا تشفق عيناك عليهم»! .

كما يتجاهلون العنصرية التي تحولت –عند الآخر– إلى عقيدة دينية تقول : «إن كل غير اليهود مخلوقات شيطانية ، ليس بداخلها أي شيء جيد على الإطلاق ، حتى الجنين غير اليهودي يختلف نوعيا عن الجنين اليهودي ، كما أن وجود غير اليهود مسألة غير جوهرية في الكون ، فقد تشاكل الخلق من أجل اليهود فقط»! .

وفي الخطاب الخاص بالمرأة ، يتجاهل هؤلاء المرجفون ما جاء في التلمود من أن اليهودي يصلي كل صباح صلاة شكر لله ؛ لأنه لم يخلقه عبدا ولا وثنيا ولا امرأة! وأن المرأة اليهودية العائدة من حمامها الطقسي الشهري من أجل الطهارة ، يجب أن تحاذر ملاقاة أحد أربعة كائنات شيطانية ، أحد الأغيار أو خنزير أو كلب أو حمار ، وإذا حدث وقابلت أحدهم يجب أن تعيد الاستحمام مرة أخرى! .

وكذلك يتجاهلون –في خطاب الآخر– القول بأن الرجل صورة الله ومجده ، أما المرأة فهي مجد الرجل ، والرجل لم يؤخذ من المرأة ، بل المرأة أخذت من الرجل ، والرجل لم يوجد من أجل المرأة ، بل المرأة وجدت من أجل الرجل ؛ لذا يجب على المرأة أن تضع على رأسها علامة الخضوع»! (رسالة بولس إلى أهل كونثوس إصحاح ١١ : ٧ – ١١) .

«ولتصمت النساء في الكنائس ، فليس مسموحا لهن أن يتكلمن ، بل عليهن أن يكن خاضعات على حد ما توصي به الشريعة» (المصدر السابق ، إصحاح ١٤ : ٣٥) .

وقول القديس «يونا فنتيرا» (١٢٢١ – ١٢٧٤م) : إذا رأيتم المرأة فلا تحسبوا أنكم شاهدتم موجودا بشريا ، ولا موجودا موحشا ، لأن ما ترونه هو الشيطان نفسه ، وإذا تكلمت فإن ما تسمعونه هو فحيح الأفعى»! .
وما قاله القديس «توما الأكويني» (١٢٢٥ – ١٢٧٣م) من أن المرأة «هي الكائن المعتوه الموسوم بميسم الغباء والذي يتعين عليها أن تظل تحت الوصاية»! .

نعم ، يتجاهل –ويجهل– الذين يجلدون خطابنا الديني بسياط الجهل أو الافتراء ما في الخطابات الدينية الأخرى من عجائب وعورات ؛ لأن المحرك لهم هو سوء النية أولا وآخرا! .

التدين الشكلي

محمد عمارة الأربعاء، ٢٠ يناير ٢٠١٦ ١٢:١٦ م بتوقيت غرينتش

في المثل الشعبي يقولون : «فلان يصلي الفرض وينقب الأرض»! وذلك تعبيرا عن الذي يؤدي طقوس الصلوات ، ومع ذلك يسرق أرض الجيران ويعتدي على حدودها .

وهذا المثل الشعبي يعبر عن نقد التدين الشكلي والتدين المغشوش ، الذي يكتفي صاحبه من التدين بالطقوس الشكلية ، مع إهمال القيم والأخلاق ، التي هي المقاصد الحقيقية للعبادات ، والروح الحقيقية لشعائر الإسلام .

إن الإيمان الإسلامي ليس مجرد النطق بالشهادتين ، فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله هي عنوان هذا الإيمان ، مثله كمثل الكتاب يعرف بالعنوان ، لكنه لا يختزل في مجرد العنوان .

والإسلام قد بني على الفرائض الخمس ، الشهادة والصلاة والزكاة والصوم والحج ، لكن هذه الفرائض الخمس ليست كل الإسلام ، وإنما هي أساس البناء الشامخ الذي يمثل الإسلام ، فالإسلام لا يغني عن البناء ، كما أن البناء لا يقوم بدون الأساس .

وكل فرائض الإسلام لها غايات ومقاصد قيمية وأخلاقية ، تدور كلها حول تزكية النفس ، وإقامة الصلاح في الأسرة والمجتمع والدولة التي تحرس القيم الفاضلة التي أتى بها الإسلام .

ولهذه الحقيقة – حقيقة أن الإسلام منهاج كامل وشامل للحياة – جاء في القرآن الكريم : «قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين» (الأنعام ١٦٢) ، فالإنسان المسلم ، ليس كالإنسان المادي سيد الكون ، وإنما هو خليفة عن الله سبحانه وتعالى الذي هو سيد الكون ، ولذلك فإن كل تصرفات هذا الإنسان المسلم – الفردية والاجتماعية – هي تصرفات الخليفة والنائب والوكيل الملتزم بعقد وعهد الاستخلاف – بشريعة الله الذي أرسل إليه الرسل بالمنهاج الذي يسير على هديه في هذه الحياة .

وهذا الإنسان المسلم حر مختار ، لكن حريته محكومة بإطار المنهاج الإلهي ، فلا يجوز له أن يحل الحرام ولا أن يحرم الحلال ، وعبوديته لله هي قمة تحرره من كل طواغيت الدنيا ، وبعبارة الإمام محمد عبده : «فإن الإنسان عبد لله وحده ، وسيد لكل شيء بعده» .

والمصلحة ، التي تحكم تشريع القوانين ، هي – في المجتمعات المادية – مجرد المنفعة ، بينما المصلحة في الرؤية الإسلامية هي المصلحة الشرعية المعتبرة ، فلابد في تحديد مضمون المصلحة ومعيارها من تزامل الشرع مع العقل ، وإلا فإن المجتمعات التي تعزل الشرع عن العقل ترى في مجرد المنافع المادية معيارا للمصلحة ، حتى أن التجارات الأكبر في الرأسمالية الغربية هي ثلاث تجارات : تجارة السلاح ، وتجارة الدعارة ، وتجارة المخدرات ، ومنفعة اللذة تتحقق بكثير من المحرمات – ومنها السكر والشذوذ– ولكنها لذات ومنافع محرمة على من يلتزم بمنهاج الإسلام .

ولهذه الحقيقة ، التي تميز منهاج الإيمان الإسلامي ، لم يقف هذا الإيمان عند شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإنما الإيمان الإسلامي بناء كامل وشامخ ومحيط ، عبر عنه الحديث النبوي الذي يقول معناه : الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إزالة الأذى عن الطريق .

فالعبادات الإسلامية ليست مجرد طقوس ، وإنما هي وسائل للمقاصد التي تزكي النفس بمنظومة القيم والأخلاق ، أما الذين يكتفون من التدين بالطقوس الشكلية ، فإنها لن تغني عنهم شيئا ، ورب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش ، ومن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا .

سنة مقاومة الاستبداد

محمد عمارة الأربعاء، ١٣ يناير ٢٠١٦ ١٢:٠٢ م بتوقيت غرينتش

في الرؤية الإسلامية تندرج كل فرائض العمل العام – أي الفرائض الإجتماعية – تحت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك لأن الإيمان الديني في الإسلام ليس وقفا على التصديق القلبي الذي تعبر عنه المناسك والشعائر والعبادات ، وإنما هو منظومة حياتية شاملة ، بضع وسبعون شعبة ، أعلاها لاإله إله الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق .

ولهذه الحقيقة من حقائق الفكر الإسلامي ، كانت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثورة شاملة لمقاومة الاستبداد والمستبدين ، وليست – كما يحسب البعض – مجرد حض على أداء العبادات .

ولقد كشف حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠– ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨– ١١١١ م) في موسوعته الفذة «إحياء علوم الدين» عن كنوز السنة النبوية التي وردت في فقه مقاومة الاستبداد ، ومن هذه الكنوز أحاديث :

- «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه (تجبرونه) على الحق أطرا ، أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ، ثم تدعون فلا يستجاب لكم» .

- «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» .

- خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه في ذات الله تعالى فقتله على ذلك» .

- «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» .

- «إذا رأيتم الظالم فلم تأخذوا على يديه يوشك الله أن يعمكم بعذاب من عنده» .

- «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهده بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» .

- «سيكون من بعدي أمراء يكذبون ويظلمون ، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ، ولم يرد الحوض ، ومن نابذهم نجا ، ومن اعتزلهم سلم أو كاد أن يسلم ، ومن وقع معهم في دنياهم فهو منهم» .

- «أبغض القراء إلى الله تعالى الذين يزورون الأمراء ، وخير الأمراء الذين يأتون العلماء ، وشر العلماء الذين يأتون الأمراء ، والعلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان ، فإن فعلوا ذلك فقد خانوا الرسل ، فاحذروهم واعتزلوهم» .

- «إن الله ليغضب إذا مُدح الفاسق» .

- «من أكرم فاسقا فقد أعلن على هدم الإسلام» .

- «من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه» .

- «لا تزال هذه الأمة تحت يد الله وكنفه ما لم تمالئ قراؤها أمراءها» .

• «إن الله لعن علماء بني إسرائيل إذ خالطوا الظالمين في معاشهم» .

• «اللهم لا تجعل لفاجر عندي يدا فيحبه قلبي» .

إنها ثروة من أحاديث مقاومة الاستبداد والمنكرات وأمراء الجور ، لا نظير لها خارج شريعة الإسلام ، وهي جماع فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الجامعة للفرائض الاجتماعية التي هي أشد توكيدا من الفرائض الفردية .

العقلانية المؤمنة عند أبي حامد الغزالي

محمد عمارة الخميس، ٠٧ يناير ٢٠١٦ ٠٣:١٥ ص بتوقيت غرينتش

في كثير من الكتابات العلمانية أحكام سلبية وخاطئة على حجة الإسلام أبي حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١١٥٨ – ١١١١م) تتهمه بمعاداة العقل والعقلانية ، والجناية على الفلسفة في تراثنا الحضاري! .

وهذه الأحكام السلبية والخاطئة هي ثمرة للجهل المركب والفاضح بما كتبه الغزالي عن مقام العقل في الإسلام ، ويكفي أن نقدم في هذا المقام نماذج من كتابات هذا الإمام العظيم عن العقل ومقامه ، وفيها يقول : «إن برهان العقل هو الذي عرف به صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ، وإنه لا بد من تآلف الشرع والعقل ، لأن مثال العقل كالبصر السليم من الآفات ، ومثال القرآن كالشمس منتشرة الضياء ، فالمُعرض عن العقل مكتفيا بنور القرآن كالمتعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان ، فلا فرق بينه وبين العميان ، فالعقل مع الشرع نور على نور .

إن العقل نور ، بل هو أولى باسم النور من النور المعروف المحسوس ، وعند إشراق نور الحكمة يصير الإنسان مبصرا بالفعل بعد أن كان مبصرا بالقوة .

ثم إن وراء العقل طورا آخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل ، كما أن العقل يمثل طورا وراء التمييز والإحساس ، تنكشف فيه غرائب وعجائب يقصر عنها الإحساس والتمييز ، ولقد ورد الشرع بأمور لا يعلم حقائقها إلا الله تعالى ، والأنبياء الذين هم وسائط بين الله تعالى وبين عباده ، فنور النبوة قوة وراء قوة العقل ، يدرك بها من أمر الغيب أمور لا تعرف بالأسباب العقلية ، والوحي الإلهي والشرع لا يرد بهما ما ينبو عنه العقل .

وإن في قلب الإنسان عينا هي صفة كمالها ، هي التي يعبر عنها تارة بالعقل وتارة بالروح وتارة بالنفس الإنسانية .

والعقل أولى بأن يسمى نورا من العين الظاهرة ، لرفعة قدره عن النقائص ، ولقد كان العقل من أعظم ما شرف به الله الإنسان وكرمه «ولقد كرمنا بني آدم» (الإسراء٧٠) ، فبه تكرم على البهيمة ، وألحق بسببه بعالم الملائكة ، حتى تأهل به لمعرفة باريه ومبدعه بالنظر في مخلوقاته ، والاستدلال به على صفاته بما أودعه في نفسه من الحكمة .

إن العقل نور يقذف في القلب ، به يستعد لإدراك الأشياء ، وهو غريزة يتهيأ بها لإدراك العلوم النظرية ، وهو منبع العلم ومطلعه وأساسه ، والعلم يجري منه مجرى الثمرة من الشجرة والنور من الشمس ، والرؤية من العين .

وشرف العقل مدرك بالضرورة ، وكيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة؟

وعندما يتحدث حجة الإسلام الغزالي عن الأصول والمرجعية يجعلها أربعة ، فيقول : «والأصول الأربعة هي الكتاب والسنة والإجماع والعقل» .

وذلك بعد أن جعل العقل الطريق لمعرفة صدق ما جاء به الرسول –صلى الله عليه وسلم– من الكتاب ومن السنة ، التي هي البيان النبوي لهذا الكتاب .

فهل قرأ المثقفون العلمانيون شيئا من هذا الفكر النفيس ، الذي قدم فيه حجة الإسلام الغزالي نظرية في العقلانية المؤمنة تميزت عن العقلانية اللادينية الغربية التي وقع في أسرها هؤلاء العلمانيون؟! .

أم أن الكثير من هؤلاء العلمانيين يهرفون بما لا يعرفون؟! .

الحاكمية بين الغزالي وسيد قطب

محمد عمارة الجمعة، ٠١ يناير ٢٠١٦ ٠٧:٠١ م بتوقيت غرينتش

قد لا يعرف الكثيرون أن الشيخ محمد الغزالي (١٣٣٥ – ١٤١٦ هـ ، ١٩١٧ – ١٩٩٦م) كان أول من انتقد مفهوم الشهيد سيد قطب (١٣٢٤ – ١٣٨٦هـ ، ١٩٠٦ – ١٩٦٦م) للحاكمية ، الذي جاء بكتابه «معالم في الطريق» .

ولقد قال الشيخ الغزالي في (محاوراته) : «إنني لم أسمع بفكرة الحاكمية إلا بعد موت حسن البنا ، الذي كان في فكره أشبه بعلماء الأزهر ، عندما يصورون فكرة الحاكمية يتكلمون بعقل وبدقة منطقية ، وأكاد أقول إن الإسلام الذي يدرس في الأزهر من أدق المدارس لتصوير الإسلام ، فالحاكمية كلمة دخيلة ، فإذا كان لا حكم إلا لله ، فهي كلمة حق أريد بها باطل» .

لكن ما العلاقة بين الحاكم والشعب وبين الحاكم والأمة ، وما هو مصدر الحكم؟ هذا مفهوم من الإسلام أساسا ، فالحاكم يأخذ من القرآن والسنة ومن الأدلة الأخرى ، مثل الاستحسان والاستصحاب والاستصلاح ، فهي أدق ما يقال في هذا الموضوع ، وكون الإنسان يشرع ، أنا أشرع في الفروع التي جاءت ، وفي شرح القواعد ثم أضع الفروع ، فمن حقي أن أشرع دستورا ، والقاعدة عندي هي الشورى «وأمرهم شورى بينهم» .

لكن كيف أنظم هذه القاعدة؟ أقول الحكم لله وأنا أضع القاعدة ، أقول إن الأمة هي مصدر السلطة ، والحاكم عليه أن يجري انتخابات ، هذه تشريعات العقل البشري فيها أساسا ، تعتمد على القاعدة وهي حكم الله وهي الشورى ، والفروع متروكة للقياس والاستصلاح والاستحسان .

ولقد شرحت المدرسة الأصولية الإسلامية ذلك من الإمام الشافعي إلى الشاطبي ، وحتى يومنا هذا ، كتبوا وتوسعوا في هذا الحكم الصحيح .

والمودودي ، عندما تكلم عن الحاكمية ، كان يريد أن يقول للإنجليز – في الهند – ليس لكم صلة بالحكم ، الحكم للإسلام ، فجاء بعض الناس ونقلوا هذا إلينا دون أن يعرفوا الملابسات التي أحاطت بالكلمة هناك .

إن الإسلام عندي دين ودولة ، إذا أرجع إلى نصوصه وإلى تطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم وإلى فقه رجاله ، فالأصول الفقهية عندنا ثروة أصلية ، ويجب أن يؤخذ الفقه من علمائه ومن أئمته .

إن كلمة الحاكمية لله ، سبق وقالها – قبل سيد قطب – ناس أرادوا بها الاعتراض على قبول الإمام «علي» التحكيم بين الناس في بعض الأمور ، مع أن الله قد أباح التحكيم بين الزوجين ، فما المانع أن يكون هناك حكمان ، يبدي هذا الرأي ويبدي هذا الرأي الآخر ، والحاكمية لله .

ولقد أرجع الشيخ الغزالي خطأ الأستاذ سيد قطب ، فيما كتبه عن الحاكمية ، إلى سببين :

أولهما : الظلم الذي وقع عليه من قبل نظام ثورة يوليو ، الأمر الذي جعله «ينفرد برأي أملته عليه ظروف المحنة التي وقع فيها . . فالأستاذ سيد له ابن أخت سجن ظلما وعدوانا ، ثم إنه رأى في السجن بلاء كثيرا ، والواقع أن محاكمته كانت مهزلة ، فالرجل كتب كتابة فيها حدة وعنف ضد الحكام وتأول آيات القرآن على أنه لابد من اشتباك صريح مع هؤلاء ، وهذا ليس من الممكن» .

والسبب الثاني للخطأ في تفكير الأستاذ سيد : «أن الرجل من الناحية الفقهية كان ضحلا ، ليس متعمقا أو جامعا لما لابد منه من الأحكام الفقهية ، ولذلك يقول كلاما يستحيل أن يقبله الفقهاء ، مثل «اجعلوا بيوتكم قبلة لتكون مساجد وصلوا فيها» ، وهذا كلام لا يمكن أن يكون مقبولا ، والسبب في ذلك أنه غلبت عليه عاطفة اعتزال المجتمع وضرب الحاكم» .

ويضيف الغزالي : «لكن الأستاذ سيد – رحمه الله – كان ألمع واحد في مدرسة العقاد ، وعلمه بالأدب الإسلامي والأدب العربي عموما علم جيد ، ولقد تبعه من يسمون أنفسهم قطبيين ، وهؤلاء لا عقل لهم ولا فقه ، ولا ينظر لهم في شيء» .

هكذا انتقد الشيخ الغزالي فكرة الحاكمية عند الشهيد سيد قطب ، مع اعترافه بفضل سيد قطب ، الذي كان أول من كتب عن الغزالي وأشاد بكتابه «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» عام ١٩٤٧ ، وقال عنه «إنه قد قال الكلمة الأخيرة في الجانب الاقتصادي ، وإنه يشبه كتاب عبد الرحمن عزام «الرسالة الخالدة» عن الإسلام» .

ولقد امتدح الشيخ الغزالي – في محاوراته عن العلاقة التي ربطته بسيد قطب – وكيف طلب الغزالي من سيد عام ١٩٥٠ الانضمام إلى «الإخوان» فقال له : «الأفضل أن أكون بعيدا» ، رحمهم الله ، وعوضنا فيهم خيرا .

سيد قطب: عبقرية أدبية مبكرة

محمد عمارة الأربعاء، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ ٠٢:٥٦ م بتوقيت غرينتش

قبل أن يتخرج سيد قطب (١٣٢٤- ١٣٨٦هـ ، ١٩٠٦- ١٩٦٦م) من دار العلوم عام ١٩٣٣م ، ألقى عددا من المحاضرات الأدبية - بالكلية - كشفت عن عبقرية في النقد الأدبي تجعله واحداً من أساطين هذا الفن الذين اشتهروا في تراث العربية الأدبي والبلاغي .

ولقد نشرت إحدى هذه المحاضرات عن «مهمة الشاعر في الحياة وشعر الجيل الحاضر» عام ١٩٣٢م ، وقدم لها أستاذه العلامة مهدي علام (١٣١٨- ١٤١٣هـ ، ١٩٠٠- ١٩٩٢م) بمقدمة مؤرخة في ٢٨ فبراير ١٩٣٢م ، قال فيها : « . . ولئن كنت قد قدمت المحاضر سيد قطب بأنه طالب ، يسرني أن يكون أحد تلاميذي ، فإني أقول اليوم - وقد سمعت محاضرته - إنه لو لم يكن لي تلميذ سواه لكفاني ذلك سرورا ، وقناعة واطمئنانا إلى أنني سأحمّل أمانة العلم والأدب إلى من لا أشك في حسن قيامه عليها» .

وأشار مهدي علام وأشاد «بالجرأة الرشيدة التي دعت سيد قطب إلى الاستقلال بالرأي في بحثه حتى ولو خالفنا في بعض ما نعتقده من الآراء الأدبية ، وهي جرأة ستجعله أحب إلى قلوبنا ، إن سيد قطب باحث ناشئ تعجبني عصبيته البصيرة ، وإشادته بذكر الشعراء الناشئين من أمثاله ، وهو جد موفق في اختياره لهم ، وليس أقل توفيقا في اختياره من شعر نفسه ، وإن ستره تواضعه وراء ستار : لـ»شاعر ناشئ» ، إنني أعد سيد قطب مفخرة من مفاخر «دار العلوم» وإذا قلت «دار العلوم» فقد عنيت دار الحكمة والأدب» .

وفي هذه المحاضرة سلط سيد قطب الأضواء على جيل الشعراء الشباب ، الذين يتجاهلهم الكبار ، ووجه النقد للدكتور طه حسين ، الذي يتجاهل الأدباء الشباب ، والذي يقول : «إنك لتبحث عن الشاعر الشاب الذي نشأ في هذه الأعوام فصرف جماعة من الشباب عن شوقي وحافظ ومطران فلا تجده ، وعن الكاتب الشاب الذي ظهر فاستحدث مذهبا في النثر صرف بعض الناس عن هيكل والمازني والعقاد فلا تظفر به» .

انتقد سيد قطب قول طه حسين هذا ، مرجعا تفرد هؤلاء الكبار بطول الزمن ، «وعمل هؤلاء المشهورين على تشجيع بعضهم البعض ، وعمل بعضهم على محاربة الناشئة» ثم تحدى عميد الأدب العربي فقال : إن هذا الشباب الناشئ لن يقنع بقسمته تلك ، ولن يهن أمام العقبات وسيعمل لنفسه كما عملوا لأنفسهم ، ويخلص لمجهوده كما أخلصوا لمجهودهم من قبل ، والمستقبل كفيل!!» .

كذلك عاب سيد قطب - في هذه المحاضرة - على الشعراء الذين يلهون ويفرحون ويمرحون ويطربون ، متجاهلين معاناة الأمة وأنينها ، وتساءل :

- انتصرنا في موقعة حربية على جيوش الأعداء فيغني الجيش والشعب أناشيد الظفر والسرور؟

- أفتحنا العالم فتحا جديدا؟ لا .

- بل أحصلنا على استقلالنا المغصوب؟

- أنتنفس بحرية في أي جو من الأجواء؟

- ألنا عظمة علمية تمتدح بمزاياها؟

– ودع ذلك كله ، أفلنا سياسة تعليمية رشيدة ، وهذا أبسط الشؤون؟! .

كل هذا في البلد جدير بالشكوى ، وكل ما فيها بلذع بالألم ، وإن التألم والشكاة لدليل على عدم الرضا ، ولدليل السعي لتغيير الحال . وذلك عدتنا للمستقبل ، وأملنا الوحيد للإصلاح المنشود .

ولو أن هذه الشكوى الدائبة صممت اليوم وانقلبت إلى لهو ومراح ، لكان ذلك دليلا على الموت والاضمحلال ، لأن الأمة التي لا تشكو من مثل هذه الحالة ، أمة لا تحس ، فهي أمة في طريقها إلى الفناء الرهيب ، وإن الذين يهزلون اليوم أو يغنون ويمرحون ، هم أحد فريقين ، فريق أناني مجرم لا يعنى بهذه الأمة ولا يحفل بآلامها ، لأنه في ظل نعمة ولا علاقة له بالآخرين ، وفريق ميت الوجدان ، ذليل الكرامة ، لا تنبض به حياة إلا كالدواب والجراثيم»! .

هكذا تحدث سيد قطب عن الحياة الأدبية والفنية في ثلاثينيات القرن الماضي ، ويا ترى لو كان حيا اليوم ، ورأى حالنا في الثقافة والسياسة والآداب والفنون والعلم والتعليم ، ماذا كان سيقول الشهيد صاحب «الظلال»؟! .

صهاينة.. لكنهم عرب!

محمد عمارة الخميس، ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ ١١:٠٢ ص بتوقيت غرينتش

في ١٧ إبريل عام ١٩٩٩م نشرت مجلة «الأهرام العربي» ما سمى «بوثيقة رابطة الدفاع اليهودية» التي كتبها مؤسس هذه الرابطة «دانيال بايبس» حول دعاوي الصهاينة في مدينة القدس ، والتي تقول : إن القدس يهودية ، ولا علاقة لها بالإسلام ، ولا مكانة لها في حياة المسلمين – منذ عهد رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم وحتى الحقبة الراهنة – في الصراع حول هذه المدينة المقدسة .

ولقد ادعت هذه «الوثيقة» أن الدولة الأموية – التي بنى خليفتها عبد الملك بن مروان المسجد الأقصى – هي التي ربطت هذا المسجد المستحدث بالآية القرآنية : «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى» (الإسراء – ١) بأثر رجعي ، لأن هذه الآية التي نزلت حوالي عام ٦٢١ م قد نزلت عندما لم يكن هناك مسجد بالقدس يحمل هذا الاسم ، ومن ثم – في رأي هذه الوثيقة الصهيونية – فإنه لا علاقة لهذا المسجد بالآية القرآنية ، ولا مكانة له في عقائد المسلمين! .

ولقد طلبت مني مجلة «الأهرام العربي» – يومئذ – الرد على هذا الادعاء الصهيوني ، ونشرت الرد في عدد ١٥ مايو عام ١٩٩٩م ، ثم قمت بنشر الرد في كتابي «القدس بين اليهودية والإسلام» – (نهضة مصر عام ١٩٩٩م) .

وفي تفنيد الحجة الرئيسية لهذه الدعوى الصهيونية ، أوضحت أن المراد بكلمة «مسجد» في الآية القرآنية ليس البناء المشتمل على جدران وسقف ونوافذ وأبواب ، وإنما المراد به «الحرم» ، فالإسراء قد تم من الحرم المكي إلى الحرم القدسي – أي من مكة إلى القدس – ولم يكن بمكة يومئذ ولا بالقدس ذلك البناء المتعارف عليه ، والمسمى بالمسجد ذي المواصفات المعروفة – فالرسول صلى الله عليه وسلم حين أسري به لم يكن في مسجد بمكة وإنما كان بمكة ، وكلها حرم ، وأسري به إلى القدس ، وكلها حرم كذلك ، ومن ثم فإن هذه الآية القرآنية تجعل الرباط بين الحرم المكي – الذي هو أول بيت وضع لعبادة الله في الأرض وبين الحرم القدسي الذي هو قبلة الأنبياء السابقية ، وأولى القبلتين في الإسلام ، عقيدة من عقائد الإسلام ، التي تجسد وحدة الدين الإلهي من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام مع تعدد الشرائع في إطار هذا الدين الواحد .

وفي يوليو ٢٠٠٩م دعا الكنيست الإسرائيلي من يسمونه أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة «بر إيلان» الإسرائيلية «مردخاي كيدار» لإلقاء محاضرة عن حق إسرائيل في القدس وهي محاضرة نقلتها إذاعة المستوطنين الصهاينة ، وتبنتها جماعة «أمناء الهيكل» ، وفها قال الرجل كلاما هو أقرب إلى الهذيان ، قال : «إن القدس يهودية وعلى المسلمين أن يحملوا أحجار قبة الصخرة ليبنوها بمكة ، فالمسجد الأقصى مكانة «الجعرانة» بين مكة والطائف ، كان يصلي فيه الرسول أحيانا ، وأحيانا في المسجد الأدنى – القريب منه – أثناء ذهابه من مكة إلى الطائف» .

ولقد نشرت محاضرة هذا «الأستاذ» بصحيفة «المصري اليوم» في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩م ، وقمت بالرد عليها بكتابي «القدس الشريف في الدين والتاريخ والأساطير» – (دار السلام٢٠١١م) ، وفي هذا الرد نبهت على الحقائق التاريخية التي أجمع عليها العرب والأجانب ، والتي تقول إن رحلة الرسول إلى الطائف عام ٣ ق . هـ لم يؤمن فيها أحد ، ولم يبن فيها مسجد ، وأن أول مسجد بني في الإسلام هو مسجد قباء على مشارف المدينة ، وأن مسجد الجعرانة الذي بناه الرسول وأحرم منه بالعمرة عام ٦ هـ قد بني بعد الإسراء ونزول آيته بنحو عشر سنوات .

وإذا كان مفهوما – دون أن يكون معقولا – صدور هذا الهذيان عن الصهاينة ، فمن غير المقبول ولا المعقول أن يطل كُتاب – هم صناعة إعلامية – من بعض الفضائيات ، مرددين هذا الهذيان الصهيوني عن القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك ، في الوقت الذي يقدم فيه الشهداء الفلسطينيون دماءهم الزكية وأرواحهم الطاهرة دفاعا عن هذه المقدسات الإسلامية!! .

إننا أمام صهيونية عربية ، تنافس الصهيونية المسيحية التي حشدت التأييد الإمبريالي الغربي للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين! .

رحم الله الإمام مالك الذي قال : «إن زنادقة عصرنا هم الذين كانوا يسمون بالمنافقين في صدر الإسلام» ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ليسوا سواء

محمد عمارة الأربعاء، ٠٩ ديسمبر ٢٠١٥ ٠٨:٥٩ م بتوقيت غرينتش

كان مكرم عبيد باشا (١٨٨٩ - ١٩٦١م) نموذجا للقبطي الجامع للهوية الوطنية والعربية والإسلامية ، ومن كلماته الجامعة : «المصريون عرب . . ورابطة اللغة والثقافة العربية والتسامح الديني هي الوشائج التي لم تفصمها الحدود الجغرافية ، والوحدة العربية هي من أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي ، ونحن مسلمون وطنا ونصارى دينا . . اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصارا ، واللهم اجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين» .

ومن رجال الإكليروس الأرثوذكس ، عبر الأنبا موسى - أسقف الشباب ، وعضو المجمع المقدس- عن هذا التوجه فقال : «نحن مصريون عرقا ، لكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن ، وأي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية ، يتحدث بها ببساطة ، ودون شعور بأنها دخيلة ، بل هي جزء من مكوناته ، ونحن نحيا العربية لأنها هويتنا الثقافية ، ومصر دائما دولة مسلمة ومتدينة ، ولكن بدون تطرف» .

لكن الغواية الاستعمارية للأقليات المارونية والكردية والقبطية والأمازيغية ، وخاصة بعد إقامة الكيان الصهيوني ، قد دفعت قطاعات من هذه الأقليات إلى طريق الطائفية المعادية لهوية العروبة والإسلام ، فوجدنا سلامة موسى (١٨٨٨- ١٩٥٨م) يقول : «أنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب ، وإذا كانت الرابطة الشرقية سخافة فإن الرابطة الدينية وقاحة ، ونحن نريد العامية - لغة الهكسوس - لا العربية الفصحى لغة التقاليد والعربية والقرآن»! .

ووجدنا لويس عوض (١٩١٥- ١٩٨٩م) يصف اللغة العربية بأنها دخيلة وميتة ، وأنها الأغلال التي يجب تحطيمها»! .

ولقد تبلور هذا التيار الطائفي في «جماعة الأمة القبطية» - التي أعلنت عن نفسها في ١١ سبتمبر عام ١٩٥٢م - في رأس السنة الفرعونية ، والتي ادعت «أن الأقباط أمة ، وهم يطلبون حذف النص الدستوري الذي يقول إن الإسلام دين الدولة وإن اللغة العربية هي لغتها ، وإن مصر كلها أرضنا سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ ١٤ قرنا ، ونحن سلالة الفراعنة ، وسيكون دستورنا هو الإنجيل ، وتكون لغتنا الرسمية هي اللغة القبطية»! .

وامتدادا لهذا التيار الطائفي ، أعلن الأنبا غريغوريوس (١٩١٩ - ٢٠٠٢م) الرجل الثاني في الكنيسة الأرثوذكسية ، وأسقف التعليم والبحث العلمي والدراسات العليا : «أن اللغة القبطية هي لغتنا ، وهي تراث الماضي ورباط الحاضر ، وهي من أعظم الدعائم التي يستند إليها الشعب المسيحي ، وهي السور الذي يحمينا من المستعمر الدخيل»! .

ويدعو الأنبا مرقس - عضو المجمع المقدس ، والمتحدث الرسمي باسم الكنيسة - إلى أن يكون عيد النيروز - أول شهر توت الفرعوني - إجازة رسمية للدولة المصرية ، ويقول : «إن مصر هي بلد الأقباط ، وهم أصحابها»! .

ويعلن الأنبا توماس - عضو المجمع المقدس - في محاضرة - بمعهد «هديسون» الأمريكي بواشنطن في ١٨ يوليو ٢٠٠٨ - أن الشخص القبطي يشعر بالإهانة إذا قلت له إنك عربي ، وأن اللغة القبطية هي اللغة الأم لمصر ، وأن الأقباط يعانون ويحاربون خطري التعريب والأسلمة! وأنهم قد وجدوا ثقافتهم تموت ، ووجدوا أنفسهم مسئولين عن حمل ثقافتهم والمحاربة من أجلها حتى يأتي الوقت الذي يحدث فيه انفتاح وتعود دولتنا لجذورها القبطية ، وحتى يأتي هذا اليوم ، فإن الكنيسة تقوم بدور الحاضنة للحفاظ على هذا التراث القومي المختلف! ، وأن المسلمين قد خانوا الأقباط منذ الاحتلال العربي لمصر»! .

ولقد كانت إسرائيل حاضرة ، بالغواية للتيارات الطائفية للأقليات ، فلقد استضافت هذه التيارات بندوة مركز «باريلان» - في مايو ١٩٩٢م - التي أوصت بأن هذه الأقليات شريكة لإسرائيل في المصير ولابد أن تقف مع إسرائيل في مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية»!! .

فهل نعي هذه الحقائق ونحن نشهد تطبيقاتها على أرض الواقع الذي نعيش فيه؟! .

افتراءات جاهلة

محمد عمارة الأربعاء، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥ ٠١:٠٥ ص بتوقيت غرينتش

في مجلة الثقافة الجديدة – التي تصدرها وزارة الثقافة المصرية ، عدد أغسطس ٢٠١٥ – مقال عن «العلمانية وثقافة التكفير» ، وصف فيه كاتبه ثقافة التكفير بأنها «ثقافة غيبية ماضوية أحادية قمعية إرهابية نصية تحريمية انغلاقية نرجسية فاشية تقديسية سكونية ذكورية قبلية رعوية ، ثقافة تميل إلى الخرافة وتكره العلم ، ولا تعترف بالعقل ، تقدس الماضي ولا تشعل بالها بالمستقبل ، تكره الحرية وتهرب منها ، وتعشق فقط حرية العبودية أو العبودية المختارة» .

وقد لا يكون لدينا خلاف مع كل هذه الأوصاف التي وصف بها الكاتب «ثقافة التكفير» ، لكن الكارثة أن كاتب هذا المقال قد حكم على تراثنا الفكري والحضاري – الذي جعل أمتنا العالم الأول على ظهر الأرض لأكثر من عشرة قرون ، والذي استلهمته أوروبا وأسست عليه نهضتها الحديثة – قد حكم على هذا التراث بكل هذه الصفات البشعة التي وصف بها «ثقافة التكفير»!! . فقال «إن ثقافة التكفير هذه قد تشكلت وتكونت وترسخت تاريخيا عبر تراكمات لأفكار وممارسات ترتبط إيديولوجيا بما يمكن أن نسميه بالأصوليات الدينية أو الأرثوذكسية لعدد من كبار الفقهاء ورجال الدين أمثال الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك بن أنس وأبي حنيفة والأشعري والباقلاني والبخاري والشهرستاني والغزالي وابن تيمية وابن كثير وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب وأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب»!! .

أي أن هذا المقال قد وصم تراث أمتنا – الفقهي والفلسفي – بالصفات البشعة التي وصف بها «ثقافة التكفير» .

وأمام هذا «الافتراء الجاهل» نتساءل : هل قرأ كاتب هذا المقال – وناشره – شيئا عن موقف هؤلاء العلماء الأعلام من التكفير؟! .

وإذا كان المقام لا يتسع إلا لمثال واحد ، فإننا نقدم بعض ما كتبه ابن تيمية في رفض «التكفير» ، يقول هذا الإمام – الذي تنشر الكتب والمقالات في الافتراء عليه – : «والذي نختاره أن لا نكفر أحدا من أهل القبلة ، وإن المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة من مثل : أن الله تعالى هو عالم بالعلم أو بالذات؟ وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا؟ وأنه متحيز؟ وهل هو في مكان وجهة؟ وهل هو مرئي أم لا؟ لا تخلو هذه المسائل إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف؟ والأول باطل .! إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يطالبهم بهذه المسائل ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث عن هذه المسائل في زمانه عليه السلام ولا في زمان الصحابة والتابعين ، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضي الامتناع عن تكفير أهل القبلة ، إن أهل السنة لا يكفرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مخالفا لهم ، مكفرا لهم ، مستحلا لدمائهم ، كما لم يكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم ، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية ، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد بكفر ولا بفسق ولا بمعصية ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله» . وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله» .

هكذا تحدث ابن تيمية ، الذي يوصف – مع كل علماء الأمة – بأبشع صفات «ثقافة التكفير» في الخطاب الثقافي الإسلامي السائد الآن .

جهالات علمانية

محمد عمارة الجمعة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥ ٠١:٢٥ ص بتوقيت غرينتش

في حياتنا الفكرية كتابات جمع أصحابها بين «الجهالة» وبين «سوء النية» فبلغت هذه الكتابات ذروة «المأساة – الملهاة»! .

ومن نماذج هذه الكتابات ما نشرته كبرى الصحف المصرية يوم الخميس ٣٠ أبريل ٢٠١٥ نقدا للأزهر والإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) والمذهب الأشعري – الذي هو مذهب ٩٩ بالمئة من أهل السنة والجماعة – الذين يمثلون ٩٠ بالمئة من المسلمين ، ولقد جاء في هذا المقال : «أن الأشاعرة هم من حاربوا الاجتهادات العقلية منذ عصر الخليفة المأمون» .

وواضح أن كاتب هذا «الكلام» لا دراية له بالفكر الإسلامي ومذاهبه ، ولا معرفة له بتاريخ الإسلام ، فالخليفة المأمون قد توفي عام ٢١٨هـ ، بينما ولد الإمام أبو الحسن الأشعري عام ٢٦٠هـ ، أي بعد وفاة المأمون بـ ٤ عاما ، ومعروف أن الأشعري بدأ حياته الفكرية معتزليا ، وظل كذلك حتى سن الأربعين ، ثم أسس المذهب الأشعري ، أي أن الأشعرية لم تظهر إلى الوجود إلا بعد وفاة المأمون بما يقرب من قرن من الزمان! ، فكيف – بالله – تكون الأشعرية قد حاربت الاجتهادات العقلية منذ عصر الخليفة المأمون؟! أي قبل ميلادها بقرابة مائة عام؟! .

ونموذج ثان من نماذج هذه «الجهالات العلمانية» – الجامعة بين «الجهالة» وبين «سوء النية» – ما سبق وكتبه الدكتور نصر أبو زيد (١٩٤٣ – ٢٠١٠ م) في كتابه «الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية – ص ١٦ ، ١٧ – عندما اتهم الإمام الشافعي «بأنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختارا راضيا ، على عكس موقف أستاذه مالك بن أنس ، الذي كان له موقف مشهور من الأمويين بسبب فتواه بفساد بيعة المكره وطلاقه ، وموقف الإمام أبي حنيفة الرافض لأدنى صور التعاون معهم ، رغم سجنه وتعذيبه ، فلقد سعى الشافعي – على عكس سلفه أبي حنيفة وأستاذه مالك – إلى العمل مع الأمويين»! .

هكذا اتهم نصر أبو زيد –الذي يعتبره العلمانيون مجددا للإسلام– الإمام الشافعي بممالأة الأمويين» على الرغم من أنه قد ولد عام ١٥٠ هـــ أي بعد زوال الدولة الأموية بنحو عشرين عاما!! .

كما وضعت هذه الجهالة فتوى مالك وموقف أبي حنيفة في العصر الأموي ، بينما كانت هذه المواقف في عصر المنصور العباسي (١٣٦ – ١٥٨ هـ) – أي بعد زوال الدولة الأموية بما يقرب خمسة عشر عاما! .
ونموذج ثالث من نماذج هذه الجهالات العلمانية ، ما جاء بكتاب المتحدث باسم الشيعة في مصر (بيت العنكبوت) من اتهام الإمامين البخاري ومسلم ، بأن كتبهما قد مثلت الرواية الأموية للدين ، وإن صحيحي البخاري ومسلم قد جاء كل منهما في إطار خلطة أموية هدفها إقصاء أئمة أهل البيت – ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٢ ، ٢١٣ – رغم أن الإمام البخاري ولد عام ١٩٤هـ – أي بعد زوال الدولة الأموية بأكثر من ستين عاما ، وأن الإمام مسلم قد ولد عام ٢٠٦هـ ، أي بعد زوال الدولة الأموية بثلاثة أرباع القرن!! .
ولكنها الجهالة العلمانية التي جمعت بين «الجهل» وبين «سوء النية «فأثمرت هذا الذي بلغ في الجهالة ذروة «المأساة – الملهاة» .

من هم التكفيريون؟

محمد عمارة الثلاثاء، ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ ٠٢:٢٨ م بتوقيت غرينتش

في تراثنا الفكري – القديم منه والحديث – إذا قيل «حجة الإسلام» ، انصرف الذهن إلى أبي حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١م) ، الذي مثل ظاهرة فكرية جمعت بين «الموسوعية» وبين «التخصص» في الفلسفة ومذاهبها ، والفقه وأصوله ، والكلام وأصوله ، والتصوف – علماً وعملاً – والذي تجاوز علمه نطاق الحضارة الإسلامية ، فكانت له تأثيرات ملحوظة في النهضة الأوربية الحديثة .

ومع كل هذا ، وعلى الرغم منه ، حكمت مجلة «الثقافة الجديدة» – الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية – عدد أغسطس ٢٠١٥م على حجة الإسلام الغزالي بأنه «من أصحاب الثقافة التكفيرية» . . وعممت هذا الحكم على أئمة الإسلام من أمثال الشافعي وأبي حنيفة ومالك وابن حنبل والأشعري والباقلاني والبخاري والشهرستاني وابن تيمية وابن كثير وابن القيم وابن عبد الوهاب والمودودي وحسن البنا سيد قطب!! .

وإذا كان استعراض موقف هؤلاء الأئمة من «التكفير» يحتاج إلى كتاب ، فإن موقف الغزالي من ثقافة التكفير إنما يمثل نموذجاً لدحض هذا «الإفتراء الجاهل» على أئمة الإسلام ومذاهبهم التي انتمت وتنتمي إليها جماهير هذه الأمة .

لقد توجه أبو حامد الغزالي إلى أحد تلاميذه ، طالبا منه «أن يرعوي عن تكفير الفرق وتطويل اللسان في أهل الإسلام وإن اختلفت طرقهم ما داموا متمسكين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، صادقين بها غير مناقضين لها» .

كما أوصى هذا التلميذ «بأن يكف لسانه عن أهل القبلة ما أمكنه ذلك ، لأن التكفير فيه خطر والسكوت لا خطر فيه ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل» .

وغير هذا الطلب ، وهذه الوصية ، صاغ أبو حامد الغزالي «قانون منع التكفير» الذي قال فيه : «إن النظريات قسمان : قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع ، وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر ، وما عداه فروع ، وإنه لا تكفير في الفروع أصلا إلا في مسألة واحدة وهي أن ينكر أصلا دينيا علم من الرسول صلى الله عليه وسلم وإن الخطأ في أصل الأمانة وتعينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شيء من التكفير ، ومن أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه به الكفر ، ومن أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه نظر ، لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض يعرفه المحصلون لعلم أصول الفقه» .

وبعد هذا الطلب وهذه الوصية وهذا القانون قال أبو حامد الغزالي : «إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة ، وينبغي الإحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك لحجمة من دم مسلم» .

هكذا تحدث حجة الإسلام أبو حامد الغزالي ، رافضا نزعة التكفير ، وناهيا عن المسارعة إلى التكفير ، وقائلا إن الخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في تكفير مسلم واحد ، لأن التكفير فيه خطر ، والسكوت عن التكفير لا خطر فيه .

ومع كل هذا ، وبالرغم منه ، حكمت مجلة «الثقافة الجديدة» الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية على أبي حامد الغزالي وكل علماء الإسلام بأنهم أصحاب «ثقافة التكفير القمعية الإرهابية الفاشية»!! فهل هذا معقول؟! وهل هذا مقبول؟! .

ماذا يقول خطابهم الديني؟!

محمد عمارة الإثنين، ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥ ١١:٥٤ م بتوقيت غرينتش

للذين يلحون في الدعوة إلى تغيير الخطاب الديني في بلادنا إلى خطابهم الديني الذي ينشرونه ويروجون له . . ولقد نشرت وزارة الثقافة المصرية عام ٢٠١٤ –بمكتبة الأسرة– كتابا يمثل نموذجا لهذا الخطاب الديني الذي إليه يدعون . . وفي هذا الكتاب –على سبيل المثال– وبالنص :

أن القرآن الكريم «لازالت توجد فيه حتى الآن بعض الأخطاء النحوية واللغوية»!

وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يحكم الناس «بوثيقة شبه جاهلية ، وليست إسلامية»! وأنه كان يقضي بين الناس «بسنة العرب في الجاهلية»! وأنه «كان محاربا للذين لم يسيئوا إليه ولا إلى الإسلام في شيء»!

وأنه قد فرض على الناس «إتاوة أو جزية أو رشوة يسوؤهم أداؤها ويذلهم دفعها»! وأن الإسلام قد تحول على يديه –منذ غزوة خيبر عام ٧ هـ– إلى «اتجاه عسكري وصيغة حربية»!

ولقد جاء بهذا الكتاب عن أبي بكر الصديق وخلافته الراشدة : «أنه خلط بين حقوق النبي وحقوق الحكام . . فحدث زيوغ في الخلافة ، وحيود في الحكم ، يبدو جليا في اغتصاب حقوق النبي ، واشتداد نزعة الغزو ، وانتشار الجشع والفساد ، وظهور القبلية والطائفية ، وأنه فرض ضريبة وإتاوة وجزية على جميع المسلمين في عصره ، وأنه أخذ من حقوق النبي ما ليس له ، واغتصب من سلطات الرسول ما لا ينبغي أن يغتصبه ، وأكره المؤمنين على ما ليس من الإسلام في شيء ، وأنشأ في الواقع دينا جديدا غير دين النبي ، فبدأ بذلك خطوات وضع أحكام دين جديد»!

أما صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حالهم بعد وفاة الرسول بنص هذا الكتاب : «لقد اضطربت جماعتهم ، واهتزت نفوسهم ، واضطربت موازينهم وتصرفاتهم ، واختلطت معاييرهم ، فساد الغيوم في العالم الإسلامي ، وخلطوا بين ما هو لله وما هو للناس ، حتى انتشر الظلام الدامس واختفت الحقائق»!

وفي هذا الكتاب حكم على الفقه الإسلامي بأنه «قد تردى في ترخص خطير ، وأصبح فقه الحيل ، فانحدر وضل وأخطأ وأصبح سفسطات لفظية ، ومماحكات لغوية ، وهو قد عمد إلى ذلك عن جهل بالوقائع أو إخفاء للحقائق ، وهو فقه حروب ومجتمعات مضطربة ، لا فقه سلام ومجتمعات مطمئنة»!

هذا هو الفقه الإسلامي –في الخطاب الديني العلماني الذي تروج له وزارة الثقافة المصرية– رغم أن مؤتمرات القانون الدولية قد اعتمدته منظومة قانونية مستقلة تغني وتثري القانون المقارن على النطاق العالمي .

بل لقد وصل هذا الخطاب الديني إلى هجاء الأمة الإسلامية ، والقول «بأنها ارتدت إلى عناصر الشخصية الجاهلية القبلية والتطرف والصراع ، وعاد كثير منها إلى السلب والصعلكة ، فأصبحت شخصيتها الحقيقية أخلاق جاهلية وتصرفات جاهلية ، وصار الجميع إلى طباع جافة من الأنانية والخوف والجبن والفساد والوشاية والتملق والانتهازية» .

بل لقد وصف هذا الخطاب –الذي نشرته الهيئة العامة للكتاب– صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة والحضارة ، بأنهم «كانوا يتسابقون في الاغتيالات إرضاء للرسول ، ولم يميزوا بين النبوة والملك ، فحجبوا عن مفهوم النبوة ، وعزلوا عن صميم الرسالة ، ولقد ارتد كثير منهم إلى خُلق الجاهلية بعد فترة وجيزة من وفاة عمر بن الخطاب»!

تلك نماذج من الخطاب الديني الذي يروج له العلمانيون في وزارة الثقافة في مصر ، كنانة الله وبلد الأزهر الشريف!

حيوانية الإنسان في «التنوير العلماني»!

محمد عمارة الأربعاء، ٠٤ نوفمبر ٢٠١٥ ٠٨:١٩ ص بتوقيت غرينتش

في عدد أغسطس ٢٠١٥ من مجلة «الثقافة الجديدة» الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية ، كشف الدكتور مراد وهبة – داعية التنوير العلماني الغربي – عن الجذور السوفسطائية لهذا التنوير!

ولقد سبق للدكتور مراد وهبة – في كتابه «مدخل إلى التنوير» عام ١٩٩٤ – أن حدد المعالم العشرة لهذا التنوير الذي يدعو إليه ، فقال إنها :

١– «أن الإنسان حيوان طبيعي اجتماعي ، فهو جزء من الطبيعة ، وهي التي تزوده ، فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الله» – فليس خليفة لله ، خلقه وكرمه بأن نفخ فيه من روحه ، وفضله على سائر المخلوقات – «وسعادة هذا الإنسان دنيوية محضة ، يجدها في العاطفة والشهوة وحدهما» .

٢– وحصر الاهتمامات الإنسانية بقضايا العالم الراهنة ، والطبيعة المحسوسة ، لا العالم الآخر ، أو ما وراء الطبيعة .

٣– والوقوف في الدين عند «الدين الطبيعي» الذي هو إفراز بشري من صنع العقل لا «الدين السماوي» المتجاوز للطبيعة ، واعتبار الشعور الديني مزيجا من الخوف الخرافي والرغبة في تغيير طروف مؤلمة .

٤– وتحرر العقل من سلطان الدين ، وإعمال العقل دون معرفة من الآخرين ، وجعل السلطان المطلق للعقل ، بحيث لا يكون هناك سلطان على العقل إلا للعقل وحده .

٥– وإحلال العلم محل الميتافيزيقا . . وعدم تجاوز الملاحظة والتجربة إلى ما وراءهما من سبل المعرفة «النقلية» والوجدانية .

٦– واعتبار الفكر وظيفة الدماغ ، فالدماغ يفرز الفكر كما تفرز الكبد الصفراء ، وليس هناك نفسٌ في الإنسان .

٧– وإثارة الشكوك في مشروعية المطلق ، فالإنسان هو مقياس المطلق .

٨– واستنباط الأخلاق من الطبيعة الإنسانية ، وحصر علاقتها بالسعادة واللذة ، لا بالفضيلة والاحتياجات الروحية ، مع جعل الأولوية للإحساسات الفيزيقية على المفاهيم الأخلاقية والعقلية ، فالأخلاق من صنعنا ومن ثمرات خبراتنا ، وهي مستندة إلى الحالة الفيزيقية .

٩– وإحلال «الاجتماعية» محل «الدينية» سبيلا لتحقيق السعادة الدنيوية بالعاطفة والشهوة ، والطبيعة هي التي أوجدت الإنسان ، والمجتمع هو المسئول عن سعادته .

١٠– ورد القوانين إلى أصول فيزيقية وتاريخية ، وتحرير التاريخ من السنن الإلهية ، وتفسيره بمفاهيم طبيعية أو مفاهيم خلقية نابعة من الطبيعة الإنسانية .

تلك هي «المقولات العشر» للتنوير العربي العلماني ، ذي الجذور السوفسطائية – الذي يدعو إليه ويبشر به الدكتور مراد وهبة – وكل العلمانيين والمتغربين في بلادنا – وهو – كما رأينا – تنويرا مادي ، يجعل الإنسان حيوانا طبيعيا ، ويقطع جميع الصلاة بينه وبين الله والدين .

بينما الإسلام يعلمنا أن الله نور ، والإسلام نور والرسول نور والقرآن نور والحكمة نور والصلاة نور ، فتنويرنا يجعل الإنسان

خليفة الله ، الذي خلقه ونفخ فيه من روحه ، وأنزل عليه الكتاب فرقانا ووهب له العقل فرقانا ، ليكون الشرع مع العقل نورا على نور ، في هذا التنوير الإسلامي .

العلمانية: نزعة سوفسطائية

محمد عمارة الأربعاء، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥ ١١:٥٣ ص بتوقيت غرينتش

للمرة الأولى يكشف الدكتور مراد وهبة – داعية العلمانية وفيلسوفها في بلادنا – عن أن العلمانية هي في أصولها وجذورها «نزعة سوفسطائية» ، وبنص كلامه : فإن عبارة الفيلسوف السوفسطائي «بروتا غوراس» (٤٨٠- ٤١٠ ق .م) : «الإنسان مقياس الأشياء جميعاً» هي بداية العلمانية»! .

وغير هذا «الإعتراف المذهل» يعترف الدكتور مراد وهبة – في مقاله «مسار العلمانية في الحضارة الإنسانية» – بمجلة «الثقافة الجديدة» الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية عدد أغسطس ٢٠١٥ بأن «الحكمة» – هي الأخرى – أصلها سوفسطائي فيقول : «إذا قيل عن الفلسفة إنها حب الحكمة ، فمعنى ذلك أن الحكمة هنا ذات طابع إنساني ومن هنا يمكن القول بأن حكمة السوفسطائيين هي حكمة علمانية ، خاصة وأن جذر لفظ «الحكمة» هو أيضا sophos ولهذا ربط السوفسطائيون الحكمة بالمعرفة ، ومعنى ذلك أن الحكمة لا تكمن في الإيمان ، بل في المعرفة ، أي أنها تكمن في النسبي وليس في المطلق ، ومن هنا استبعد السوفسطائيون الحقائق الثابتة والمطلقة» .

ومن «الاعترافات» الهامة للدكتور مراد – في ذات المقال – : «أن عصر التنوير – الذي عرفته أوربا في القرن الثامن عشر – «والذي يحرر العقل من كل سلطة ما عدا سلطة العقل» هو «تنوير مؤسس على العلمانية» – أي على النزعة السوفسطائي – وأن هذا التنوير قد أفرز – في القرن العشرين – «حركة لاهوتية تسمى «اللاهوت العلماني» وأن فلاسفة هذا اللاهوت العلماني : «توماس التيزر» و»وليم هاملتون» اللذين نشرا عام ١٩٦٦م كتاباً عنوانه : «اللاهوت الراديكالي وموت الله» . . وأنهما قد حكما «بموت الله» تبعا لموقف الفيلسوف الألماني «نيتشه» (١٨٤٤- ١٩٠٠م) الذي أعلن «أن الله قد مات» وذلك في كتابه «هكذا تكلم زرادشت» .

فالله – في هذا اللاهوت العلماني – المؤسس على التنوير السوفسطائي – النابع من الحكمة السوفسطائية والعلمانية السوفسطائية – قد مات ، ومعه مات المطلق ، ولم يبق إلا النسبي كما قرر السوفسطائيون . . والدكتور مراد! .

بقي أن الدكتور مراد وهبة – الواسع الانتشار في الصحافة المصرية بالسنوات الأخيرة – وأحد طلائع الداعين للتطبيع مع الكيان الصهيوني – «جماعة كوبنهاجن» – والذي كشف لنا – ولأول مرة – عن الجذور السوفسطائية للعلمانية ، وللتنوير ، ولموت الإله في هذا التنوير ، بقي أن الرجل لم يفسر لنا «لغز» وجود «لاهوت علماني»؟! إذ كيف يكون هناك «لاهوت» نسبي غير مطلق؟ وكيف يموت الله في هذا اللاهوت؟! .

أم أن الفلسفة – التي هي الأصل في كل هذه المنظومة التي يبشر بها الدكتور وهبة – هي الطريق لفهم وتفسير هذا الذي اعترف به الدكتور الفيلسوف؟! .

إن «الحكمة» في الثقافة الإسلامية – التي يرفضها الدكتور وهبة – «هي الصواب في غير نبوة» ، أي أن لدنيا صواباً جاء به الوحي ، وصواباً جاء به العقل . . والله سبحانه وتعالى هو الذي أنزل الكتاب والحكمة . . وفي القرآن يوصف الوحي بأنه «فرقان» ويوصف العقل بأنه «فرقان» ، وفي هذه الثقافة الإسلامية يصبح الشرع مع العقل «نوراً على نور» .

ونحن نهنئ العلمانيين في بلادنا بفيلسوفهم الذي كشف لنا ولهم عن أن العلمانية والتنوير والحكمة – عندهم – هي سفسطة يونانية قديمة ، زعمت وتزعم أن الله قد مات ، تعالى الله عما يصفون علواً كبيراً .

إسرائيل وإثيوبيا وخراب مصر!

محمد عمارة الأربعاء، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥ ٠٣:٤٥ م بتوقيت غرينتش

مصر هبة النيل ، وبدونه تجف وتتحول إلى قطعة من الصحراء الجرداء القاحلة التي لا مجال فيها للحياة .

والدعم الإسرائيلي لإثيوبيا ، ولبناء «سد النهضة» الإثيوبي ، الذي سيقطع شريان الحياة عن مصر ، هو تطبيق وتحقيق وتجسيد للموقف التوراتي – «القديم والجديد والدائم» – الذي يدعو على مصر بالخراب! .

ففي «العهد القديم» – سفر يؤئيل ، إصحاح ٣ : ١٩ – الدعاء على مصر بالخراب : «ومصر تصير خرابا»! .

ولقد كان حصار مصر ، وتجفيف منابع حياتها موقفاً تاريخياً ثابتاً لكل الذين يدينون بهذا الموقف التوراتي الذي لم يميز بين «فرعون» وبين مصر وشعبها .

فعقب إسقاط «غرناطة» والأندلس عام ١٤٩٢م ، خرجت الحملة الصليبية البرتغالية في عام ١٤٩٧م بقيادة «فاسكو دي جاما» (١٤٦٩ – ١٥٢٤م) وذلك للالتفاف حول العالم الإسلامي عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان شعار هذه الحملة : «التوابل والمسيح»! أي تحويل التجارة الدولية بين آسيا وأوروبا بعيداً عن مصر والوطن العربي ، والعمل على تنصير المسلمين ، وإقامة المستعمرة الأوربية في شرقي آسيا وعلى السواحل الأفريقية ، والتمهيد لإعادة احتلال الأرض المقدسة ، التي سبق وحررها صلاح الدين الأيوبي (٨٣٢ – ٥٨٩ هـ ، ١١٣٧ – ١١٩٣م) من الصليبيين .

وكان قطع مياه النيل عن مصر ، بتحويل منابعها الإثيوبية إلى المحيط هدفاً من أهداف هذه الحملة الصليبية ، التي باركها ورعاها البابا «إسكندر السادس» (١٤١٩– ١٥٠٣) الذي طلب من «فاسكو دي جاما» أن يذهب إلى إثيوبيا ، ويطلب من ملكها «يوحنا» قطع مياه النيل عن مصر وتحويلها إلى المحيط! .

وفي وثيقة بالفاتيكان – اطلع عليها الصحفي المعروف الأستاذ محمد حسنين هيكل – وأشار إليها في صحيفة الأهرام يوم ٤ أبريل ٢٠١٥ ، جاء فيها أن البابا «إسكندر السادس» قال «لفاسكو دي جاما» : «إن لدينا معلومات من الرهبان المتسللين من القارة الإفريقية أن هناك ملكاً مسيحياً لمملكة مسيحية في شرق إفريقيا ، اسمه «يوحنا» فحاول أن تجد طريقاً له ، حيث أن المياه تأتي لمصر من إثيوبيا ، وهذا هو المصدر الأساسي الذي تعيش عليه مصر ، التي انتصرت على الصليبيين بقيادة صلاح الدين ، فاطلب من الملك «يوحنا» أن يجد طريقة لتحويل مياه النيل بدلاً من الذهاب إلى مصر ، وذلك لنقضي على مصر نهائياً ، لأنها العقبة الرئيسية في المنطقة» .

ولقد تكررت هذه المحاولة الصليبية البرتغالية عندما طلب القائد البرتغالي «الفونسو» من الملكة الإثيوبية «هيلانا» تحويل مياه النيل إلى المحيط وصعود الأسطول البرتغالي شمالاً في البحر الأحمر إلى جدة ومكة والمدينة لهدم الكعبة وسرقة جثمان الرسول صلى الله عليه وسلم للمساومة به على إعادة القدس إلى الكنيسة الكاثوليكية من جديد! .

لم يكن الفشل الذي أصيبت به هذه المخططات والمحاولات بصارف أهل العقيدة والثقافة التوراتية عن السعي إلى خراب مصر ، بوابة الحرمين وطريق التحرير للقدس الشريف والعقبة الرئيسية أمام تحقيق أطماع الصليبيين ، كما قال البابا «إسكندر السادس» ، وكما تعتقد الصهيونية الآن .

إن الوعي بهذا التاريخ سلاح أساسي في مواجهة هذه المخططات ذات التاريخ! .

عن أي هيكل يتحدثون؟!

محمد عمارة الثلاثاء، ١٣ أكتوبر ٢٠١٥ ٠٥:٢٣ م بتوقيت غرينتش

على امتداد ما يقرب من نصف قرن –ومنذ أن احتلت إسرائيل مدينة القدس القديمة في حرب عام ١٩٦٧ –بذلت إسرائيل كل الجهود والطاقات الذاتية والدولية– للعثور على أي أثر يثبت أنه كان بالقدس معبد وهيكل لسليمان عليه السلام في يوم من الأيام .

لقد استدعت علماء الآثار –وخاصة «التوراتيوين» منهم– وقامت بحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى ومن حوله . . وأخيرا اعترف الصهاينة بأنهم لم يجدوا أثراً ولا حجراً يشير إلى وجود تاريخي لذلك المعبد والهيكل المزعوم .

ومع ذلك ، وبالرغم منه ، تستمر الجهود الصهيونية للإستيلاء على المسجد الأقصى ، ولهدمه وإقامة هذا الهيكل المزعوم على أنقاضه ، متحدية بذلك حقائق التاريخ ، وعقائد مليار وسبعمائة مليون من المسلمين ، الذين يرون في الرباط بين الحرم القدسي والحرم المكي عقيدة من عقائد الإسلام .

نعم تتحدى إسرائيل كل الحقائق ، استناداً إلى ما جاء في سفر الملوك الأول –إصحاح٦ :٢ – من أن سليمان بنى بيتا للرب «طوله ستون ذراعاً وعرضه عشرون ذراعا وسمكه ثلاثون ذراعا» .

وإذا كانت الحفريات وجهود الآثاريين اليهود قد كذبت هذا الإدعاء ، فإننا نستشهد –لتكذيب هذا الإدعاء– بكتاب اليهود ، الذي به يستشهدون! . . وذلك بعرض هذه الحقائق :

أولا : إن سليمان –في الرؤية التوارتية والعقيدة اليهودية– لم يكن نبياً ولا رسولاً . . وإنما كان ملكا . . وليس من وظائف الملوك بناء بيوت الله ، وخاصة إذا كان هذا البيت مقدساً ، بل وقدس الأقداس .

ثانيا : وهو الدليل الحاسم في نقض هذا الإدعاء اليهودي –أن ذات الكتاب المقدس عند اليهود (العهد القديم)– يقدم لسليمان صورة تجعله أبعد ما يكون عن أن يبني لله معبدا وهيكلا يكون قدس الأقداس للديانة اليهودية . . ففي سفر الملوك الأول –إصحاح ١١ : ١–١١ – تصوير لسليمان :
– بالخروج على أوامر الرب! .

وبأنه زير نساء . . وصاحب قلب خاشع للنساء الوثنيات! .

وأنه عابد للأوثان! .

وأنه الباني لنصب لعبادة الأوثان من دون الله! .

وبنص هذا الكتاب «المقدس» : «وأحب الملك سليمان نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون ، موآبيات وعمونيات وأدوميات وصيدونيات وحيثيات ، ومن الأمم الذين قال عنهم الرب لبني إسرائيل : لا تدخلوا إليهم ولا يدخلون إليكم لأنهم يميلون قلوبكم وراء آلهتهم ، فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة ، وكانت له سبعمائة من النساء السيدات وثلاثمائة من السراري ، فأمالت نساؤه قلبه ، وكان في زمان شيخوخة سليمان أن نساءه أملن قلبه وراء آلهة أخرى ، ولم يكن قلبه كاملا مع الرب إلهه ، كقلب داود أبيه ، فذهب سليمان وراء عشتورت إلهة الصيدونيين ، وملكوم رجس العمونيين ، وعمل سليمان الشر في عيني الرب ، ولم يتبع الرب تماما كداود أبيه ، حينئذ بنى مرتفعة لكموسن رجس الموآبين على الجبل الذي تجاه أورشليم ، ولموتك رجس بني عمون ، وهكذا فعل لجميع نسائه الغريبات كي يوقدن ويذبحن لآلهتهن ، فغضب الرب على سليمان لأن قلبه مال عن الرب إله إسرائيل» .

فهل هذه الصورة التواترية لسليمان ترشحه لبناء معبد الله وهيكله وقدس الأقداس؟! ، أم أن الهيكل الذي تريد إسرائيل إعادة بنائه على أنقاض الأقصى هو الذي جاء الحديث عنه في هذا النص التوراتي : «معبد رجس إله الموآبيين على الجبل تجاه أورشليم»؟! .

عمدة الأدلة الصهيونية

محمد عمارة الأربعاء، ٠٧ أكتوبر ٢٠١٥ ٠٨:٢٠ م بتوقيت غرينتش

إن دليل العمدة للصهيونية على امتلاك القدس وتهويدها واحتكارها وجعلها «بيت اليهود» وحدهم ، هو ما جاء في أسفار العهد القديم ، وتحديدا في سفر التكوين ، مما أسموه «وعد الله» لإبراهيم عليه السلام بامتلاك الأرض المقدسة له ولذريته ، ومن هذه النصوص :

١- «فقال الرب لإبرام ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا لأن جميع الأرض التي أنت ترى أعطيها لك ولنسلك إلى الأبد» تكوين ١٣ : ١٤ ، ١٥ .

٢- «واجتاز إبرام في الأرض من مكان شكيم إلى لوطة موره ، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض ، وظهر الرب لإبرام وقال : لنسلك أعطي هذه الأرض» تكوين ١٢ : ٦ ، ٧ .

٣- «وفي ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقا قائلا : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات» تكوين ١٥ : ١٨ .

ونحن سنعتمد قي تفنيد هذا الدليل العمدة على منطق النقد الداخلي للنصوص ، وهو منهاج سلم ويسلم به العقلاء من كل الديانات والفلسفات والثقافات والحضارات ، وبهذا المنطق يستبين :

١- تناقض نصوص هذا «الوعد» ، فمرة يكون الوعد بهذه الأرض لإبرام ونسله من بعده ، ومرتان يكون الوعد لنسل إبراهيم من دونه! .

٢- ثم – وهذا هام جدا – ما هي حدود هذه الأرض الموعودة ومساحتها؟ إذ مرة تكون مساحتها هي مساحة الأرض التي تراها عيون إبراهيم وهي مساحة يستحيل تحديدها الآن! ، ومرة نراها محددة بأرض كنعان ، الأمر الذي يستدعي التساؤل : هل كانت عيون إبراهيم تبصر جميع أرض كنعان؟! .

ومرة ترى هذه الأرض شاملة لما بين النيل والفرات؟! مما يستدعي السؤال : هل كانت أرض كنعان شاملة لما بين النيل والفرات؟! وهل كانت عيون إبراهيم تبصر ما بين النهرين؟! وذلك فضلا عن وصف الفرات بالنهر الكبير دون نهر النيل الذي هو أطول أنهار الدنيا على الإطلاق؟! .

وانطلاقا من هذه التناقضات الصارخة داخل نصوص هذا «الوعد» الذي جعلوه مقدسا ، يتساءل العقل المجرد والمحايد عن إمكانية بناء الأوطان والدول والحقوق على مثل هذه الوعود؟! .

وفوق كل ذلك ، يأتي النقد الداخلي للكتاب الذي وردت فيه نصوص هذا «الوعد» ، ولقد تكفل علماء يهود كبار بنقد نصوص العهد القديم ، ونشروا هذا النقد في كتاب حرره ونشره العالم اليهودي «زلمان شازار» بعنوان «تاريخ نقد العهد القديم من أقدم العصور حتى العصر الحديث» ، ولقد ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب بواسطة المركز القومي للترجمة بوزارة الثقافة المصرية عام ٢٠٠٠م ، وفي هذا الكتاب برهان قاطع على :

١- إن العهد القديم قد بدأت كتابته بواسطة أحبار اليهود في القرن الخامس قبل الميلاد ، أي بعد ثمانية قرون من عصر موسى عليه السلام .

٢- أن سفر التكوين –الذي جاء به هذا «الوعد» لم يدون إلا في القرن السابع قبل الميلاد– أي بعد سبعة قرون من عصر

موسى .

٣- وبنص هذا النقد الداخلي للعهد القديم ، الذي شهد به العلماء اليهود ، فإن «هذه الأسفار المقدسة هي من طبقات مختلفة ، وعصور متباينة ، ومؤلفين مختلفين ، فلا ارتباط بينهما ، سواء في أسلوب اللغة أم في طريقة «التأليف» .

فهل تصح في العقول والأفهام أن تقام الأوطان على ما هو أو هي من بيت العنكبوت؟! .

أهذا كلام علماني؟!

محمد عمارة الخميس، ٠١ أكتوبر ٢٠١٥ ٠٦:٠٣ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٢٦م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٦ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣م) كتاب «في الشعر الجاهلي» الذي أثار معركة فكرية كبرى ، كانت التالية في القرن العشرين بعد معركة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٥م .

ولقد صدم طه حسين في كتابه هذا المشاعر الإيمانية عند المسلمين ، عندما شكك في عقائد قرآنية مثل علاقة الإسلام بملة إبراهيم عليه السلام وبالحنيفية والحنفاء وقصة بناء الكعبة ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وأخبار الرحلة الحجازية لأبي الأنبياء .

ولقد صدرت عدة كتب في الرد على هذا الكتاب ، وبالأحرى على السطور الثمانية والعشرين التي أعلن فيها طه حسين هذه المجازفات الصادمة للعقيدة الإسلامية .

ومن بين هذه الكتب الهامة كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (١٢٩٣ – ١٣٧٧هـ ، ١٨٧٦ – ١٩٥٨م) وعنوانه «نقض كتاب الشعر الجاهلي» وكتاب الأستاذ العلامة الموسوعي محمد فريد وجدي (١٢٩٥ – ١٣٧٣ هـ ، ١٨٧٨ – ١٩٥٤م) وغيرهما .

وكان زعيم الأمة سعد زغلول باشا (١٢٧٦ – ١٣٤٦ هـ ، ١٨٥٧ – ١٩٢٧م) وهو تلميذ جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ – ١٣١٤هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) وخريج الأزهر الشريف الذي كانت باكورة تأليفه كتاب «في فقه الشافعي» وكتب على غلافه : «ألفه الفقير إلى الله تعالي الشيخ سعد زغلول ، الشافعي المذهب ، من طلاب الأزهر الشريف» .

كان الشيخ سعد زغلول باشا –زعيم الأمة – يتابع الحياة الفكرية ، وخاصة ما يكتب عن الإسلام ، وكان سكرتيره الخاص محمد إبراهيم الجزيري –وهو شيخ من خريجي مدرسة القضاء الشرعي– يحضر إليه الكتب فيقرأها ويعلق عليها .

وضمن ردود الفعل الثائرة على كتاب طه حسين «في الشعر الجاهلي» تحركت مظاهرة طلاب الأزهر إلى «بيت الأمة» حيث يسكن سعد زغلول ، فأطل من الشرفة على المظاهرة الغاضبة ، معلقا على كتاب طه حسين بقوله : «وماذا علينا إذا لم يفهم البقر»؟! .

ولقد ظلت هذه الكلمة توجع طه حسين ، وتؤثر في موقفه من سعد زغلول إلى أن توفاه الله! .
وعندما قرأ سعد زغلول رد فريد وجدي على كتاب «في الشعر الجاهلي» – وكان وجدي قد أهدى نسخة منه إلى سعد زغلول – أرسل إلى المؤلف رسالة ، يعلن عن موقفه من القضية ، وعن بلاغة هذا الزعيم العظيم . . وفيها قال : «حضرة الأستاذ الفاضل محمد فريد وجدي ، وصلني كتابك الذي وضعته في نقد كتاب «في الشعر الجاهلي» وتفضلت بإرساله إلي ، وقرأته في عزلة تجمع الفكر ، وسكون يحرك الذكر ، فراقني منه قولٌ شارح للحق ، ومنطقٌ يقارع بالحجة في أدب رائع ، وتحقيقٌ دقيق في أسلوب شائق ، وإخلاص كامل للدين في علم واسع ، وانتصاف للحقيقة في احترام فائق ، ومجموع من هذه الخصال استمليت منه قلبا فياضا بالإيمان ، وعقلا مثقفا بالعرفان ، ونفسا محلاة بالأدب ، فقررت عينا بوجود مثلك بيننا ، ورجوت الله أن يكثر من أمثالك فينا ، وأن يجازيكم على ما تصنعون بتوفيق الباحثين والمتناظرين لاحتذاء مثالكم في دقة البحث وأدب المناظرة وإنكار الذات والانتصار للحق ، وبتوفيق الناس لاستماع أقوالكم واتباع أحسنها . . والسلام على المهتدين» . . سعد زغلول
والسؤال : أهذا كلام علماني؟! . . لقد كذب الجاهلون المفترون .

من الانبهار إلى الاستقرار

محمد عمارة الخميس ، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥ ٠٧ :٠٩ ص بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٣٨م أصدر الدكتور طه حسين (١٣٠٦ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣م) أخطر الكتب التي حاولت دمج الشرق في الغرب ، وإنكار التميز لحضارة الإسلام عن الحضارة الغربية . . وهو كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» ، وفي هذا الكتاب أنكر طه حسين دور الدين واللغة في الوحدة السياسية للدولة .

وقال : « . .ومن المتحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية ولا قواما لتكوين الدول ، إن السياسة شيء والدين شيء آخر» .

ومضى طه حسين –في هذا الكتاب– فادعى أن العقل الشرقي هو عقل يوناني ، وأنه لا يزال كذلك ، وأن القرآن والإسلام لم يغيرا من هذا الطابع اليوناني للعقل الشرقي ، كما أن الإنجيل والمسيحية لم يغيرا من يونانية العقل الأوربي ، لأنه لا فرق بين القرآن والإنجيل! .

ثم رتب على هذا الادعاء دعوته الشرقيين إلى التبعية والذوبان في الحضارة الأوربية الحديثة ، وقال : «إن السبيل واضحة بينة مستقيمة ، ليس فيها عوج ولا التواء ، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد ، وهي أن نسير سيرة الأوروبيين ، ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يُجب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب»! .

وذهب –على هذا الطريق– فتساءل : «إن الإسلام قد تقبل الحضارة اليونانية ، فلم لا يتقبل الحضارة الأوروبية»؟! . . ومضى فهاجم محاولات الإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥ م) التوفيق بين الدين والعلم ، وقال : «لقد صارت كل أفكار محمد عبده بشأن العلم والدين بالية . . وقليل من المسلمين هم الذين يهتمون بالتوفيق بين إيمانهم والمعارف التي حصلوها ، وهم يندفعون بابتهاج نحو الحضارة الغربية ، ويتخذونها مثلا أعلى . . ولقد صار المتمسكون بآراء محمد عبده وقاسم أمين (١٣٠٢ – ١٣٢٦ هـ ، ١٨٦٥ – ١٩٠٨م) يعدّون محافظين ، بل ويدرجون أحيانا بين المتخلفين»! .

هكذا فكر وقرر وكتب طه حسين في حقبة انبهاره بالغرب ،لكن طه حسين تطور فكريا ، وراجع جميع هذه الأفكار . .
ووصل إلى الحد الذي أعلن فيه –عام ١٩٥٣ م– أثناء عضويته بلجنة وضع الدستور ، الذي أرادت ثورة يوليو أن يحل محل دستور ١٩٢٣م ، إلى أن يدعو إلى حاكمية القرآن الكريم على الدستور والقانون . . فيقول في الرد على الدكتور عبد الرحمن بدوي (١٣٣٥ – ١٤٢٣ ، ١٩١٧ – ٢٠٠٢ م) ، الذي دعا إلى المساواة الكاملة بين النساء والرجال ، حتى في الميراث : «إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج عند وضع الدستور على ما أمر به الإسلام ، فلا أظن مثلا أننا سننص على أن تأخذ المرأة في الميراث نصيبا كنصيب الرجل ، فلن يحدث هذا بالطبع . . إننا لا بد أن نحتاط فنقول : إنه إذا وجد نص ديني صريح ، فالحكمة والواجب يقتضيان ألا نعارض النص ، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط ، بحيث لا نضر الناس في شعورهم ، ولا في ضمائرهم ، ولا في دينهم . . فليس هناك أي مقتض أن يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن» .

هكذا تطور طه حسين في موقفه من الدين والقرآن . . أما العلمانيون –الذين يتمسحون به– فلا يزالون عند مرحلة انبهاره بالغرب يندفعون بابتهاج نحو الغرب غير مكترثين بالدين! .

إعلان الحقوق

محمد عمارة الثلاثاء، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥ ٠٩:١٦ م بتوقيت غرينتش

في السنة العاشرة من الهجرة حج النبي صلى الله عليه وسلم حجته الوحيدة ، وفيها خطب الناس «خطبة الوداع» .

كان الدين قد اكتمل ، وبلغ النبي ما أنزل إليه من ربه ، فلما أكمل الرسالة ، أحس بدنو الأجل ، فخاطب الأمة بالكلمات الجامعة التي ضمتها هذه الخطبة ، والتي شملت الكثير من العبارات التي قننت الحقوق المدنية والاجتماعية لأمة الإسلام .

ففيها تحدث عن قرار الشريعة الإسلامية بأخوة المؤمنين «إنما المؤمنون أخوة» ، وبالمساواة الإسلامية التي شرعت «الأممية» الإسلامية ، منذ ذلك التاريخ البعيد «إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، أكرمك عند الله أتقاكم ، وليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى» ، فهي «أممية» إنسانية ، وليست طبقية ولا عرقية ، كالأمميات التي دعت إليها وعرفتها فلسفات وحضارات أخرى .

وفي هذه الخطبة أعلن الرسول صلى الله عليه وسلم «الإصلاح – الثوري» الذي نسخ كل مظالم الجاهلية «إن ربا الجاهلية موضوع . . وإن دماء الجاهلية موضوعة . . وإن مآثر الجاهلية موضوعة . . وإنما النسئ زيادة في الكفر» .

وفوق ذلك ، علمنا صلى الله عليه وسلم معنى القدوة وأهميتها ، فالإمام إمام في الريادة وتحمل التبعات ، يبدأ بنفسه ليصلح بصلاحه الحال العام «وإن أول ربا أبدأ به ربا عمي العباس ، وإن أول دم نبدأ به دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب» .

وإذا كانت هناك استثناءات من مآثر الجاهلية ، فلا يصح أن تكون من نصيب الإمام ، ولا من نصيب رهط الإمام . . «فسدانة الكعبة» – وفيها الشرف والمغنم – لم تعط لأحد من بني هاشم . . أما «سقاية الحجيج» – وفيها الشرف والمغرم– فلقد بقيت كما كانت في الهاشميين! .

وفي هذه الخطبة أكد الرسول صلى الله عليه وسلم على مساواة النساء للرجال في الحقوق والواجبات . . وأوصى بهن خيرا ، بل وبدأ بذكر حقهن على الرجال ، لما كن عليه من الضعف بالنسبة للرجال . . فكانت عباراته التي تحدثت عن حق النساء على الرجال وحق الرجال على النساء «العقد الإنساني – الإسلامي» المنظم والحاكم لعلاقات الجنسين أحدهما بالآخر «إن لنسائكم عليكم حقا ، ولكم عليهن حق» .

وفي هذه الخطبة حدد الرسول صلى الله عليه وسلم أن المعيارالذي تتحاكم إليه الأمة دائما وأبدا ، هو «مبادئ كلية تحدد الفلسفات والمقاصد والغايات» ، ومن هنا تأتي صلاحية هذا المعيار لكل زمان ومكان . . فخلود الشريعة الحاكمة هو خلود «الثوابت» الذي يعني «المرحلية» و«التغيير» و«التطور» للنظم والاجتهادات «إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعده : كتاب الله وسنة نبيه» ، فلا جمود عند الماضي . . ولا قطيعة مع هذا الماضي . . وإنما هي الشريعة التي تمثل الشجرة الثابتة . . والتي تخرج منها الفروع والأوراق لتظلل المستجدات . . لتبقى الشريعة واحدة دائما وأبدا . . وليبقى القانون إسلاميا دائما وأبدا .

من فنون السياسة الشرعية

محمد عمارة الأربعاء، ٠٩ سبتمبر ٢٠١٥ ٠١:٣٣ م بتوقيت غرينتش

من عيون تراثنا فى السياسة الشرعية ، ذلك العهد الذى كتبه الخليفة الراشد الرابع الإمام علي بن أبي طالب (٢٣ ق .هـ- ٤٠هـ ، ٦٠٠-٦٦١م) إلى واليه على مصر ، والذي جاء أطول العهود التي كتبت إلى أحد من الولاة . . كما جاء من أعمق وأغنى هذه العهود ، وهذا العهد الذي يمثل وثيقة من وثائق السياسة الشرعية تقر المبادئ التي تظل هادية على مر الأزمان .

نقرأ فيه ، أن اختلاف الرعية في الدين لا يصح أن يكون ذريعة للتميز بينهم في الحقوق والواجبات الاجتماعية والإنسانية (فالخلق صنفان ، إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) .

والمساواة بين الرعية لا تعني حياد الدولة بين الطبقات ، بين الخاصة والعامة ، بل يجب الانحياز للعامة والمستضعفين : (وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق ، وأعمها في العدل وأجمعها لرضا الرعية فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة . . وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤنة فى الرخاء ، وأقل معونة له في البلاء ، وأكره للإنصاف وأسأل بالإلحاف ، وأقل شكرا عند العطاء ، وأبطأ عند المنع ، وأضعف صبرا عند ملمات الدهر ، من أهل الخاصة ، وإنما عماد الدين وجماع المسلمين ، والعدة من الأعداء هم العامة من الأمة ، فليكن صفوك إليهم ، وميلك معهم) .

وفى مواجهة واقع التميز بين الطبقات ، توجب السياسة الشرعية العدل والموازنة والتأليف بين الطبقات بالتكافل - تحاشيا لآفة الصراع بين هذه الطبقات (واعلم أن الرعية طبقات ، لا يصلح بعضها إلا ببعض ، ولا غنى ببعضها عن بعض) . . وهذا العدل بين الطبقات مهمة عظمى ، تحتاج إلى أولي العزم من ولاة الأمور : (إذا الخلق كله ثقيل) وقد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم ووثقوا بصدق موعود الله لهم) .

ويحذر الإمام على واليه من أي يتخذ بطانته من الخاصة والأثرياء (لأن فيهم استئثار وتطاول وقلة إنصاف في المعاملة) .

وفى هذا العهد - الوثيقة - دعوة لأن تهتم الدولة بالقوى المنتجة في المجتمع ، فهي عماد عمران البلاد وصلاح أمر العباد : (وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله ، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم ، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد ، وأهلك العباد ، وإنما يؤتى خراب الأرض من أعواز أهلها ، وإنما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء ، وقلة انتفاعهم بالغير : واستوص بالتجار ، وذوي الصناعات فإنهم مواد المنافع واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا ، واحتكار للمنافع ، وتحكما في البياعات . . فامنع الاحتكار) .

إنها إشارات إلى بعض المعالم في (متن) من متون السياسة الشرعية «يحتاج إلى فقه وشرح وتطبيق» .

التطور الدستوري للإنسان العربي

محمد عمارة الأربعاء، ٠٢ سبتمبر ٢٠١٥ ١١:٤٠ ص بتوقيت غرينتش

في صحيفة دولة المدينة المنورة – دستور دولة النبوة الذي وضع عام ١هـ – ٦٢٢م ، أي قبل أربعة عشر قرنا – نجد العديد من المبادئ الاجتماعية والسياسية التي يحتاج العقل المسلم المعاصر أن يتأملها ، وأن يستفيد منها ، رغم القرون التي تفصل بيننا وبين ذلك الزمان .

ففي هذا الدستور تقنين لخروج الإنسان من إطار «القبيلة والقبلية» إلى رحاب الدولة والأمة ، فبعد أن كانت القبيلة هي الأمة والدولة ، غدت لبنة في كيان الدولة الجديدة والأمة والوليدة والرعية السياسية التي أقامت بناءها الاجتماعي على أساس هذا الدستور .

وقبل هذا الدستور ودولته كانت شخصية الفرد ذائبة في كيان القبيلة ، فجاء هذا الدستور ليقنن لطور جديد في تطور الإنسان العربي ، «ففروض الكفاية» – الاجتماعية – جعلها الإسلام على «الأمة» و«فروض العين» – الفردية – أوجبها على الفرد ، وبدلا من «القبيلة» – التي سعى الإسلام إلى تذويبها في الأمة – برزت ذاتية الفرد ومسؤوليته ، وبعد أن كانت «القبيلة» تلحق إثم «الحليف» بحيلفه ، جاء هذا التطور ، الذي قننه هذا الدستور ، بالنص على «أنه لا يأثم امرؤ بحليفه» ، وكذلك الحال مع «الجار» (وأن الجار كالنفس ، غير مضار ولا آثم) .

وبذلك ، برزت – في هذا الدستور – ذاتية الفرد ، المسؤول ، المكلف . . ونص الدستور على أنه «لا يكسب كاسب إلا على نفسه» .

وقد استن هذا الدستور سنن «التكافل» بين الرعية الأمة وجماعتها في مختلف الميادين ، سواء كانت تلك الميادين مادية أو معنوية . . فالأمة متكافلة ومتضامنة في الحق (وأن النصر للمظلوم) وهي متكافلة ومتضامنة في المساواة القانونية (ذمة الله واحدة . . والمؤمنون يجير عليهم أدناهم) . . الأمر الذي يعني رفض «الطبقية» الجاهلية ، عرقية كانت أو اجتماعية . . وهذه الأمة متكافلة متضامنة – كذلك – في المعاش والأموال ، فهي مع (المفرح) – أي المثقل بالدين – حتى يتجرد من الدين الذي يثقل كاهله .

ورغم أن «الحاكم» للدولة كان النبي – صلى الله عليه وسلم – وعليه ينزل وحي السماء بالقرآن الكريم – أي أنه قد جمع «الولاية الزمنية» إلى «النبوة والرسالة» ، إلا أن هذه الدولة لم تكن «دولة دينية» بالمعنى الذي عرفته مجتمعات غير إسلامية ، وفسلفات غير إسلامية .

فهذا الدستور قد «تميز» عن القرآن وإن لم يخالف روحه ومبادءه ، و«رعية» هذه الدولة لم تقف عند «الجماعة – الأمة – المؤمنة» بل كانت «رعية سياسية» اتخذت من المعيار السياسي والإطار «السياسي» ، ميزانا حددت وميزت به الرعية عن الأغيار ، فهي شملت إلى جانب الجماعة «المؤمنة» بالإسلام : سكان يثرب – المدينة – ومن حالفهم ووالاهم ولحق بهم ، بمن فيم من العرب الذين تهودوا ، ومن اليهود العبرانيين الذي حالفوا الأوس والخزرج ، وكذلك «الأعراب» الذين «أسلموا» ولما يدخل الإيمان في قلوبهم ، وأيضا الذين «نافقوا» النبي والمؤمنين ، فأظهروا الإسلام ، واستمروا على كراهة الإيمان بالدين الجديد .

ولقد استخدم هذا الدستور مصطلح «الأمة» – بمعنى الرعية السياسية – المتعددة الديانات – (فالمؤمنون أمة واحدة من دون الناس . . واليهود أمة مع المؤمنين . . لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) فقرر التسوية في المواطنة وحقوقها وواجباتها التي تحكمها مرجعية الإسلام .

أقدم الدساتير

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٥ أغسطس ٢٠١٥ ٠١:٠٤ م بتوقيت غرينتش

لو أن باحثا في الفقه الإسلامي بحث عن أقدم دستور بقي لنا بنص مواده في تراث الدساتير الإنسانية ، فإن هذا الباحث لن يجد دستوراً سابقاً على دستور دولة النبوة ، التي قامت بالمدينة المنورة (عام ١ هـ ، ٦٢٢م) .

قد يجد قوانين ترجع إلى عهد حمورابي (١٧٩٢ – ١٧٥٠ ق . م) لكنه لن يجد دستوراً كاملاً أقدم ولا أعرق من دستور دولة المدينة ، التي رأسها نبي الإسلام ، عليه الصلاة والسلام .

ولقد أطلقت المصادر التاريخية على هذا الدستور اسم «الصحيفة» و«الكتاب» وذلك انطلاقا من التسمية الواردة في نصه ، فهو «كتاب من محمد النبي ، رسول الله ، بين المؤمنين والمسلمين ، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم ، وبين غيرهم من أهل يثرب – (المينة) – الذين دخلوا في رعية الدولة الجديدة دون أن يدخلوا في الإسلام الدين وفي جماعة المؤمنين ، كما أطلق على هذا الدستور – في مواده – عبارة «أهل هذه الصحيفة» على الرعية المحكومين بهذا الدستور .

وإذا كان مصطلح «الدستور» من المصطلحات المعربة ، التي دخلت العربية من اللغات الأخرى ، وإذا كان هذا المصطلح يعني – حديثا – «مجموعة من القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ، ومدى سلطتها إزاء الأفراد» ، فإن هذه «الصحيفة» و«الكتاب» هي دستور الدولة العربية الإسلامية الأولى ، بكل ما يعنيه – حديثا – مصطلح الدستور من مضامين .

وإذا كانت مصادر التاريخ لا تذكر لنا كيف «وضع وصيغ» هذا الدستور ، فإننا – بحكم القاعدة الإسلامية الشرعية – نميل إلى أن وضعه وصياغته هي ثمرة لمشاروة الرسول – صلى الله عليه وسلم – لوجوه الرعية ، الذين يسمون فيه «أهل هذه الصحيفة» ، فهو نص ينظم شئون الدولة ويقنن العلاقة الدنيوية بين رعيتها بالدرجة الأولى ، ومن ثم فإن موضوعه هو مما تجب فيه الشورى الإسلامية ، وفق منطوق ومفهوم القرآن الكريم .

ولقد صيغ هذا الدستور لينظم القواعد الأساسية لدولة المدينة ورعيتها ، بعد أن نزل الوحي بقسم كبير من القرآن الكريم ، فكان ذلك دليلا على أن «القرآن» بالنسبة لدستور الدولة ، هو الإطار ، فيه «المبادئ» وبه «الروح» والمقاصد والضوابط والغايات ، وليس هو نص الدستور وذات مواده وعين قوانينه ، فوجود القرآن الكريم لا يغني – في نظام الدولة – عن الدستور الذي يضبط القواعد وينظم الحقوق ويحكم العلاقات ويصوغ جميع ذلك صياغة دستورية محكمة الدلالة بينة الحدود .

وإذا كانت الدولة التي صيغ هذا الدستور مع تأسيسها قد قامت عام ١ هـ ، ٦٢٢ م ، فإن حقيقة وجود دستور مكتوب لهذه الدولة ، هي سنة من سنن السياسة الشرعية الإسلامية ، لا تدعو إلى الفخار فحسب ، وإنما تدعو – قبل ذلك وفوقه – إلى العض عليها بالنواجذ ، كي لا تغيب هذه السنة من قسمات «الدولة» ومقوماتها في دنيا الإسلام ، وواقع السياسية الشرعية عند المسلمين ، فغيابها – شكلا أو فعلا – عار لا يليق بخلف عرف أسلافهم هذه السنة الحسنة قبل أربعة عشر قرنا ، فضلا عن أن غيابها إنما يفتح الباب لضياع الحقوق والمصالح التي جاءت لتحقيقها رسالة الإسلام .

دولة مدنية مرجعيتها الإسلام

محمد عمارة الثلاثاء، ١٨ أغسطس ٢٠١٥ ٠٣:٢٠ ص بتوقيت غرينتش

عندما نتأمل –ونحن في القرن الهجري الخامس عشر– مبادئ دستور دولة النبوة ، صحيفة دولة المدينة المنورة ، الذي وضع سنة ١ هـ ، ٦٢٢ م– نجد الكثير من المبادئ الهادية للواقع الذي نعيش فيه .

فالتطور لا يعني إلغاء كل الماضي ، وإنما تستصحب الثوابت الصالحة ، ويغير القديم الذي لم يعد صالحا للأفق الجديد ، فهذا الدستور لم ينسخ –جملة وبإطلاق– كل أعراف الجاهلية ، بل أقر منها ما هو صالح لا يتعارض مع روح الشريعة ، ولا يتصادم مع التطور الجديد ، فالقبائل التي دخلت في التنظيم الجديد ، وغدت لبنات في «الرعية السياسية» للدولة الجديدة ، ظلت تتعامل في الديات وفق نظامها القديم .

وإذا كان هذا الدستور قد مثل «القانون الأعلى» الذي نظم «الواجبات» على الرعية ، والذي ضمن ما لها من «حقوق» ، فإنه استثنى «الظلم والإثم» وقرر أن لا حماية لظالم أو آثم حتى ولو كان من الرعية التي ارتضت الحكم بهذا الدستور ، فنص على «أنه لا يحول هذا الكتاب –الدستور– دون ظالم أو آثم» .

وإذا كانت «يثرب» –المدينة– قد مثلت وطن الدولة التي حكمها هذا الدستور ، فلقد قرر هذا الدستور أن هذا الوطن حرم آمن لرعية هذه الدولة ، وقرر في ذات الوقت ، وفي نفس النص ، أن لا حصانة لظالم أو آثم ، حتى ولو كان معتصما «بيثرب» ، عضوا برعية دولة هذا الدستور ، و»أنه من خرج آمن ومن قعد آمن في المدينة ، إلا من ظلم أو أثم» .

وإذا كان تطور المجتمعات ، وتعقد شئون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد فرض ويفرض التطور في الآفاق وفي الصياغات اللازمة للدساتير المعاصرة ، فإن قراءة هذا الدستور الأول للدولة العربية الإسلامية الأولى من الضرورات النافعة للأمة ، رغم تجاوز واقعنا للملابسات التي قننها ذلك الدستور .

لقد حدد لنا هذا الدستور –اقتداء بالقرآن الكريم– أن المرجع عند الاختلاف هو كتاب الله وسنة رسوله ، ففيهما «المبادئ» و»الفلسفات» و»الأطر» الحاكمة للواقع المعيش والمتغير دائما وأبدا والمتطور باستمرار ، فتغير الواقع لا يعني تغير «فلسفة المرجعية» ، وتطور القوانين لا يعني تغير «فلسفة التقنين والتشريع» ، ولذلك نص هذا الدستور على المرجعية الإسلامية الثابتة للدولة المدنية ، فجاء فيه : «وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد» .

فالدولة الإسلامية قائمة على التنوع والتعدد في ديانات الرعية والأمة السياسية ، ومن ثم فإنها ليست دولة دينية بالمعني الكهنوتي الكنسي ، الذي تستمد فيه الدولة سلطانها من السماء ، دون الأمة ، والتي تحكم فيها هذه السلطة الجماعة المؤمنة فقط ، وإنما –هذه الدولة الإسلامية– مدنية ، الأمة فيها مصدر السلطات ، شريطة أن لا تخرج هذه الأمة عن فلسفة الإسلام في التشريع والتي هي كليات عامة ، وقواعد جامعة ، أي أن السيادة في هذه الدولة هي للشريعة والسلطة فيها للأمة ، ولا عصمة فيها للسلطان ، لأن الأمة –المستخلفة في إقامة الشريعة– هي التي تختار الحاكم وتراقبه وتحاسبه وتعزله عند الاقتضاء ، بينما الدولة الدينية مستخلفة عن السماء ، ولا مكان فيها للأمة وسلطانها على الإطلاق .

سعد زغلول وعلمنة الإسلام

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٤ أغسطس ٢٠١٥ ١٢:١٢ م بتوقيت غرينتش

في علاقة الإسلام بالدولة والسياسة والقانون ، هناك -في واقعنا الراهن- من يسعى لإعادة إنتاج ما سبق إنتاجه وتسويقه واستهلاكه ، بل والتراجع عنه وتشييعه إلى ذمة التاريخ!

ففي عام ١٩٢٥م نشر الشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥- ١٣٨٦هـ ، ١٨٨٧- ١٩٦٦م) كتابه «الإسلام وأصول الحكم» الذي جاء أول محاولة -من داخل الإسلام- لعلمنة الإسلام ، والذي أنكر فيه أن يكون الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد أسس دولة أو رأس حكومة ، وفي هذا الكتاب قال : «إن محمدا صلى الله عليه وسلم - ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، غير مشوبة بشيء من الحكم ، وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ، ولا داعيا إلى ملك ، هيهات هيهات ، لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شيء من نزعات السياسة ولا أغراض الملوك والأمراء ، لم يكن هناك ترتيب حكومي ، ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان . . إلخ ، كانت زعامة دينية ، ويا بعد ما بين السياسة والدين» .

ولقد تصدى لنقض هذه الدعوى عدد كبير من علماء الإسلام ومفكريه ، ونشر حول هذه القضية ، عشرات الكتب والدراسات والمقالات ، التي كونت «مكتبة» لأشهر المعارك الفكرية في القرن العشرين .

وإذا كان كثيرون قد تتبعوا الجدل الذي ثار حول هذا الموضوع - موضوع البعد المدني والسياسي للإسلام - فإن كثيرين لم يعرفوا أن زعيم الأمة سعد زغلول باشا (١٢٧٣- ١٣٤٦هـ ، ١٨٥٧- ١٩٢٧م) قد كان في طليعة الذين وجهوا النقد الشديد لعلي عبد الرازق وكتابه ودعواه .

ولقد أملى سعد زغلول على سكرتيره الخاص محمد إبراهيم الجزيري رأيه وموقفه الذي قال فيه : «لقد قرات كتاب «الإسلام وأصول الحكم» بإمعان ، لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب ، فعجبت - أولا - كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب في مثل هذا الموضوع؟ لقد قرأت كثيرا للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه ، حدة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ علي عبد الرازق» .

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعي أن الإسلام ليس دينا مدنيا؟ ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأية ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام؟! هل البيع أو الإجارة أو الهبة أو أي نوع آخر من المعاملات؟! ألم يدرس شيئا من هذا في الأزهر؟ أولم يقرأ أن أمما حُكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر العصور؟ وأن أمما لا تزال تُحكم بهذه القواعد ، وهي آمنة مطمئنة؟! فكيف لا يكون الإسلام مدنيا ودين حكم؟! أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟! والذي يؤلمني حقا أن كثيرا من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي ، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد ، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار ، خطأ كانت أو صوابا ، دون تمحيص ولا درس .

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي ، وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها!

هكذا تحدث سعد زغلول عن الإسلام كمنهاج شامل للمدنية والسياسة والحكم والدولة ، فهل قرأ هذا العلمانيون ، الذين ينسبون أنفسهم إلى سعد زغلول؟!

شهادة المرأة

محمد عمارة الخميس، ٣٠ يوليو ٢٠١٥ ٢:٢٩ ص بتوقيت غرينتش

هل شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل؟ أم مساوية لشهادة الرجل؟ قضية لا تزال موضع جدل في الفقه الإسلامي ، القديم منه والحديث ، وذلك على الرغم من الاجتهادات المعتبرة للأئمة الكبار الذين قالوا إن شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل ، ومن هؤلاء الأئمة شيخ الإسلام بن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ ، ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) والإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ ، ١٢٩٢ - ١٣٥٠م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) والإمام محمود شلتوت (١٣١٠ - ١٣٨٣ هـ ، ١٨٩٣ - ١٩٦٣م) الذي كتب عن القضية فقال : «إنه ليس صحيحا أن الإسلام ينتقص من أهلية المرأة في الشهادة ، ذلك أن قول الله سبحانه وتعالى (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) البقرة ٢٨٢ ، ليس وارد في مقام الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم ، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل : (يا أيها الذين آمنو إذا تداينتم بدين فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الكاتب أن يكتب كما علمه الله) إلى أن قال : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) فالمقام مقام استيثاق على الحقوق ، لا مقام قضاء بها ، والآية نرشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما .

وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل لا تثبت بها الحق ، ولا يحكم بها القاضي ، فإن أقصى ما يطلبه القضاء هو البينة .

وقد حقق العلامة ابن القيم أن البينة في الشرع أعم من الشهادة ، وأن كل ما يتبين به الحق ويشهره هو بينة يقضي بها القاضي ويحكم ، ومن ذلك يحكم القاضي بالقرائن القطعية ، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمئن إليها .

واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقلها الذي يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثرا له ، وإنما هو لأن المرأة ، كما قال الشيخ محمد عبده : «ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات ، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة ، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها ، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل ، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويمارسونها ، ويكثر اشتغالهم بها» .

والآية -آية البقرة ٢٨٢- جاءت على ما كان مألوفا في شأن المرأة ولا يزال أكثر النساء كذلك ، لا يشهدون مجالس المداينات ، ولا يشتغلن بأسواق المبايعات ، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذي تقضي به طبيعتها في الحياة .

وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق ، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات ، كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه .

هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها ، وهي القضايا التي لم تجر العادة بإطلاع الرجال على موضوعاتها ، كالولادة والبكارة ، وعيوب النساء في القضايا الباطنية ، وعلى أن منها ما تقبل فيه فيها شهادة الرجل وحده ، وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها ، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقا لثبوت الحق واطمئنان القاضي إليها ، وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معا .

وما لنا نذهب بعيدا ، وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل -سواء بسواء- في شهادات اللعان ، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجته وليس له على ما يقول شهود : «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين» (النور ٦ - ٩) .

أربع شهادات من الرجل ، يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فهذه عدالة الإسلام ، في توزيع الحقوق المالية بين الرجل والمرأة ، وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء .

لقد قرر الإسلام الفطرة التي فطر عليها المرأة ، فطرة الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم ، وليس هناك فارق ديني بين المرأة والرجل في التكليف وأهليته .

هكذا اجتهد علماء الإسلام في موضوع شهادة المرأة ، وهو اجتهاد يتغافل عنه الكثيرون حتى هذه اللحظات .

المسلمون والمنهج

محمد عمارة الثلاثاء، ٢١ يوليو ٢٠١٥ ١٢:١٦ م بتوقيت غرينتش

الشائع في بعض الدراسات : أن الأوربيين هم الذين سبقوا إلى الكتابة في «المنهج» ، فجعلوا منه علما ، وأفردوه بالتأليف .

وتنسب الريادة في ذلك إلى الإنجليزي ، فيلسوف الوضعية «روجر بيكون» (١٢١٤ - ١٢٩٢ م) ، وكثير من الباحثين العرب يسلّمون بهذا القول ، بينما يتحفظ البعض تحفظا جزئيا ، فيلفتون النظر إلى أن العديد من علماء العرب والمسلمين قد كتبوا في «المنهج» وصاغوا العديد من قواعده ، ووضعوا الأصول النظرية للكثير من عناصره ، وإن لم يفردوا له تأليفا خاصا به ، ولم يجعلوه علما مستقلا عن غيره من العلوم .

ويذكرون في هذا الباب سبق الجاحظ (١٦٣ - ٢٥٥ هـ ، ٧٧٥ - ٨٦٨ م) للكتابة في «الشك المنهجي» - كعلم يجب تعلمه - وكيف كانت له الريادة .

ثم جاء من بعده حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ - ١١١١ م) الذي صاغ تجربته في الشك ، ومنهج التعامل معه ، بكتابه «المنقذ من الضلال» والذي أثر عنه قوله : «من لم يشك لم ينظر ، ومن لم ينظر لم يبصر ، ومن لم يبصر ففي العمى والضلال»!!

وكلاهما - الجاحظ والغزالي - أسبق من الفيلسوف الفرنسي «ديكارت» (١٥٩٠ - ١٦٥٠ م) بعدة قرون .

لكن المتأمل في تراثنا العربي الإسلامي يلحظ محاولات شبه مكتملة في «المنهج» على نحو خاص ومفرد - قبل أن تطرق الحضارة الأوروبية هذا الفن بعدة قرون - فعالم اللغة وفيلسوفها والناقد الأدبي «ابن جني» (٣٣٠ - ٣٩٢ هـ ، ٩٤٢ - ١٠٠٢ م) له في كتابه الفذ «الخصائص» صفحات وصفحات تطالعنا بعناصر منهجه في الدراسات اللغوية ، والشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨ هـ ، ١٠٨٦ - ١١٥٣ م) - صاحب كتاب الملل والنحل» - يطالعنا - عند دراسته لانقسام الأمة إلى فرق ومذاهب - بعناصر منهج متميزة ومتكاملة - وإن لم تكن جزئية - في دراسة هذا الموضوع بالذات .

بل إن في تراثنا العربي الإسلامي ما هو أكثر من هذا ، وما هو أقرب إلى إفراد «المنهج» بالتأليف المستقل فيه ، وكمثال على ذلك ، كتاب فيلسوف الفقهاء وفقيه الفلاسفة أبو الوليد ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥هـ ، ١١٢٦- ١١٩٨ م) الذي سماه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» .

ففي هذا الكتاب - ذي الحجم الصغير - جمع ابن رشد عناصر منهجه الفلسفي ، حتى لنكاد - دون مبالغة - أن نقول إنه كتاب في «المنهج» الرشدي!

ولقد كان ضروريا لابن رشد أن يصنع ذلك ، لأنه قد طرق في الفكر بابا جديدا ، بل وغريبا عن الكثير من الفلاسفة ، في العديد من الحضارات ، وذلك عندما اقتحم - في أصالة وموضوعية - ميدان التوفيق بين «الدين» وبين «الفلسفة» - أي بين «الشريعة» و«الحكمة» - وكان الكثيرون يحسبون أن لا مكان للتوفيق بينهما!

وابن رشد ، بهذا العمل الذي أنجزه في هذا الميدان ، قد كان ولا يزال علامة بارزة تلفت النظر إلى الطابع المتوازن في حضارتنا العربية الإسلامية ، الذي يميزها عن حضارات أخرى كثيرة ، عندما تتخذ الموقف الذي يجمع بين ما تعده حضارات أخرى نقائض ومتضادات لا يمكن الجمع بينهما!

ولجدة المحاولة بالنسبة للكثيرين ، ولصعوبة المبحث ، كان لا بد من أن يعرض عناصر «منهجه» في هذه المحاولة الكبرى ، فكان كتابه «فصل المقال» .

وفي هذا الكتاب يتحدث ابن رشد عن : موقف الدين من دراسة الفلسفة ، وعن أهمية النظر الفلسفي وضرورته للإنسان ، وكذلك عن شروط هذا النظر الفلسفي ، وعن مستويات الناس الفكرية ، وطريق كل مستوى إلى تحصيل المعرفة ، وبلوغ اليقين ، وعن علاقة الحكمة (الفلسفة) بالشريعة (الدين) ، وعن التأويل وقوانينه ، ثم يقدم عناصر نظرية متكاملة في المعرفة ، ومن خلال حديثه عن «العلم الإلهي» و»العلم الإنساني» والفرق بينهما ، حتى ليمكن أن نعد رسالته الصغيرة «ضميمة في العلم الإلهي» رسالة في المنهج - منهج النظرية الإسلامية في المعرفة .

فجدير بفيلسوف قرطبة أن يحسب له هذا السبق إلى التأليف المفرد في المنهج ، وجدير بنا أن نمعن النظر في هذا الميدان ، فلربما وجدنا تآليف في المنهج سبقت في تراثنا مؤلفات ابن رشد في هذا الميدان ، بل إن كتابه «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» هو كتاب في مناهج فلسفات اختلافات الفقهاء بامتياز ، كما أن كتاب الغزالي «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» هو الآخر نموذج في هذا الميدان .

الرفض الإسلامي للتكفير

محمد عمارة الخميس، ٠٩ يوليو ٢٠١٥ ٠٨:٢٠ ص بتوقيت غرينتش

للإسلام – قرآنا وسنة وتراثا – موقف واضح وحاسم في رفض التكفير ، وإدانة الذين يكفرون من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، ذلك أن تكفير إنسان ما يعني الحكم على ضميره وقلبه ودخيلة نفسه ، وهو حكم خارج عن قدرات الإنسان ، لا يملكه إلا مصرف القلوب والمطلع على السرائر – سبحانه وتعالى– .

وفي القرآن الكريم ، يقول الله – سبحانه وتعالى – : «يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا إن الله كان بما تعملون خبيرا» (النساء٩٤) .

وفي تفسير هذه الآية يقول الإمام القرطبي (٦٧١ هـ ، ١٢٧٣م) – في «الجامع لأحكام القرآن» – : «إن في هذا التوجه الإلهي من الفقه باب عظيم ، وهو أن الأحكام تناط بالمظان والظاهر ، لا على القطع وإطلاع السرائر ، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر» .

وفي السنة النبوية ، يروي أسامة بن زيد – رضي الله عنه – فيقول : «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم – في سرية ، فصبحنا الحرقات – (مكان) – من جهينة ، فأدركت رجلا ، فقال : لا إله إلا الله ، فطعنته ، فوقع في نفسي من ذلك ، فذكرته للنبي – صلى الله عليه وسلم – فقال : أقال لا إله إلا الله وقتلته؟ ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنما قالها خوفا من السلاح ، قال – صلى الله عليه وسلم – : أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا؟! ، فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ» – رواه مسلم وأبو داود وابن ماجة والإمام أحمد .

وفي شرح هذا الحديث يقول الإمام النووي (٦٣١ – ٦٧٦ هـ ، ١٢٣٣ – ١٢٧٧م) – في (شرح صحيح مسلم) – : «إنما كلفت بالعمل الظاهر ، وما ينطق به اللسان ، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه» .

كذلك روي في الصحيح – عن ثابت بن الضحاك – قول رسول الله صلى الله عليه وسلم – : «ولعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو قتله» ، كما ورد في الصحيح – أيضا – قوله صلى الله عليه وسلم – «من قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما» . وفي تفسير لهذه الأحاديث ، يدعو شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨ هـ ، ١٢٦٣ – ١٣٢٨م) إلى الامتناع عن تكفير الشخص المعين ، حتى ولو ارتكب خطأ ، فالتكفير إنما يكون للقول ، وليس للقائل ، إذ ربما يكون لدى القائل تأويل ، حتى ولو كان فاسدا ، يقول شيخ الإسلام : «إن تكفير شخص على إيمانه بمجرد الغلط شيء عظيم ، وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله» .

وفي كثير من كتب حجة الإسلام أبي حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١م) تحذير من التكفير ، ومن ذلك قوله – في كتاب « الاقتصاد في الاعتماد» – : «إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة ، وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم» .

وفي العصر الحديث ، قال إمام المجددين الأستاذ الشيخ محمد عبده (١٢٦٦– ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) : «لقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ، ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حمل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر» .

هكذا كان الموقف الإسلامي من التكفير واضحا وحاسما ، عبر القرآن الكريم والسنة النبوية ، واجتهادات علماء الإسلام على مر تاريخ الحضارة الإسلامية ، اللهم إلا نتوءات شاذة ، يحتاج علاجها إلى إبراز أصول الإسلام التي اجتمعت على التحذير

من التكفير .

دين العقل والعلم

محمد عمارة الأربعاء، ٠١ يوليو ٢٠١٥ ١١:٣٣ ص بتوقيت غرينتش

كان شيخنا محمد الغزالي (١٣٣٥- ١٤١٦هـ ، ١٩١٧- ١٩٩٦م) عليه رحمة الله ، واحدا من أعلام مدرسة الإحياء والتجديد ، التي عرفت قدر إمامها الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦- ١٣٢٣هـ ، ١٨٤٩- ١٩٠٥م) .

ولقد تتلمذ الشيخ الغزالي – تلمذة مباشرة – على الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠- ١٣٨٣هـ ، ١٨٩٣-١٩٦٣م) – وهو أحد أعلام هذه المدرسة – وكانت له عنده منزلة كبرى ، حتى إنه كان يقول : «أروني فقيها مثل شلتوت» .

ولقد كان للعلم والعقل ، وللتجديد والإبداع ، ولمحاربة الجمود والتقليد المكانة السامية في إبداعات هذه المدرسة التجديدية التي مثلت كبرى المدارس الفكرية التي امتدت آثارها إلى مختلف بقاع عالم الإسلام .

ومن النصوص النفسية – التي تحتاج إلى إعادة القراءة والتأمل – التي قالها الشيخ شلتوت في هذا المقام : «إن الإسلام هو دين الفكر ودين العقل ودين العلم ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدم حجة على رسالته إلا ما كان طريقها العقل والنظر والتفكير ، وهو الذي لم يشأ له ربه أن يحقق للقوم ما كانوا يطلبون من خوارق حسية يخضع لها أعناقهم (وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين ، أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون) (العنكبوت – ٥١ ،٥٠)» .

ولقد ارتفع القرآن بالعقل وسجل أن إهماله في الدنيا سيكون سببا في عذاب الآخرة ، فقال حكاية لما يجري على ألسنة الذين ضلوا ولم يستعملوا عقولهم في معرفة الحق والعمل به : (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) (الملك – ١٠) .

ولقد كان من مقتضيات أن الإسلام دين العقل ودين العلم أنه حذر من اتباع الظن ، وجعل البرهان والحجة أساس الإيمان : (قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون)(الأنعام – ١٤٨) .

ومن هنا ، فقد كثرت آيات القرآن الواردة في ذم التقليد والجمود على ما كان عليه سلفهم ، وجرى الخلف وراء السلف ، دون نظر واستدلال ، وكأنهم يرون أن السبق الزمني يخلع على خطة السابقين وآرائهم في المعتقدات وأفهامهم في النصوص قداسة الحق والسلطان البرهان ، فالتزموها وسلبوا أنفسهم خاصة الإنسان وخاصة البحث والنظر : (وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) (البقرة – ١٧٠) .

وكما أكد الشيخ شلتوت على أن الإسلام هو دين العقل والعلم والفكر ، فقد أكد على رفض الإسلام للجمود ، الذي يتنكر للعقل والعلم والفكر ، ذلك «أن الجمود عند الموروث والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد ، والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني ، كلاهما شأن لابد منه في الحياة ، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته بكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها ، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية ، فيتحقق فشله في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم» .

كذلك ، فإن «الجمود على آراء المتقدمين لمجرد أنهم متقدمون ، فيه سلب لمزية الإنسان في التمييز بين الحق والباطل ، والملائم وغير الملائم ، فيقاد بالزمام ، وزمامه صور الآباء والأجداد فهو دائما تجذبه القهقرى ، ولا تجد من نفسه عونا على التقدم ، فيقع في ضيق من الحياة المتجددة حوله : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا) (الأعراف – ٢٨) ، ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صولة الطبيعة النائية ، فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون ، فالجمود جناية على الفطرة البشرية ، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان ، وإهدار لحجة الله على عبادة وتمسك بما لا وزن له عند الله» .

تلك فقرات من بعض ما كتبه الشيخ شلتوت عن مكانة العقل والعلم والفكر في دين الإسلام ، وعن خطر الجمود والتقليد

على دين المسلمين ودنياهم ، ونحن – الذين توفرنا على الجمع والتحقيق والدراسة لإبداعات هذه المدرسة التجديدية – عندما نرى بؤس الفكر وفكر البؤس الذي يسود في خطابنا الديني المعاصر ، نلح على أن السبيل لإخراجنا من هذا البؤس هو تدريس نصوص إبداعات هذه المدرسة التجديدية ، بدلا من الغثاء الذي يتجرعه الطلاب في الكليات الشرعية وفي معاهد إعداد الدعاة .

إن التواصل مع فكر أعلام الإحياء والتجديد هو طوق نجاتنا من هذا البؤس الذي نعيشه والذي نشكو منه صباح مساء!

الرؤية في المصطلح القرآني

محمد عمارة الأربعاء، ٢٤ يونيو ٢٠١٥ ٨:٤٤ ص بتوقيت غرينتش

ما هي وسيلة «الرؤية «لدى الإنسان؟ . . هل هي «البصر» فقط؟ . . أم أن لها وسائل أخرى؟؟

تأتي أهمية الإجابة عن هذا السؤال أول كل شهر من شهورنا الهجرية ، وعند كل مناسبة من مناسباتنا الدينية ، ذلك أن عالمنا العربي والإسلامي منقسم حول السبيل الأدق والأصوب فى وسيلة تحديد أوائل الشهور القمرية ، الأمر الذى أفقد هذا العالم الوحدة في التأريخ بالتاريخ الهجري – القمري – على حين رأيناه متحدا في التاريخ الميلادي – الأوروبي أو الشمسي !

وهناك تيار قوي – بين الفقهاء والمفتين – ينادى بالإبقاء على «الرؤية البصرية» للهلال ، كسبيل لتحديد أوائل هذه الشهور ، انطلاقا من حديث رسول الله – صلى الله علية و سلم– : «صوموا لرؤيته – رؤية هلال رمضان – و أفطروا الرؤيته ، فإن غم عليكم فأتموا ثلاثين» روه الترمذي ، أي فأتموا شهر شعبان ثلاثين يوما .

لكنّ تيارا آخر يدعو إلى اعتماد الحساب الفلكي سبيلا لتحديد أوائل الشهور القمرية ، انطلاقا من التقدم العظيم الذي حدث في الفلك وحساباته ، وطلبا لثبات أوائل هذه الشهور ، وتوحيدا لأعياد المسلمين ومناسباتهم الدينية . . وأيضا ، فإن هذا التيار يقدم تفسيرا للحديث النبوي الراعي لاعتماد «الرؤية» سبيلا في هذا المقام .

«فالرؤية»– اعتمادا على استخدام مصطلحها في القرآن الكريم – لا تعني فقط «الرؤية البصرية» ، بل يدخل تحت معناها «العلم» فهو من أعظم أدوات «الرؤية والكشف والإيضاح» بالنسبة للإنسان! . . والله سبحانه وتعالى عندما يتحدث عن خبر السابقين ويقص على رسوله – صلى الله عليه وسلم – قصصهم فيقول (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت) (البقرة :٢٤٣) ، فإن «الرؤية البصرية» هنا غير مرادة ولا متصورة على الإطلاق ، وإنما المراد هنا «العلم بأحداث الماضين» وهذا هو نفس معنى «الرؤية» في آية (أولم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن) (الأنعام :٦) ، وكذلك في آية (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) . . إلخ .

بل ، من الذي يستطيع أن يجادل في أن «الرؤية» إذا كانت «للبرهان» فهى عقلية ، وليست بصرية ، وأنها تعني العلم والمعرفة والإدراك : (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) (يوسف :٢٤) ، وكذلك «رؤية» الفؤاد والوجدان : (ما كذب الفؤاد ما رأى) (النجم :١١) ، (إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون إني أخاف الله) (الأنفال : ٤٨) ، أي إني أعلم وأدرك ما لا تعلمون ولا تدركون . . فمع استخدام القرآن الكريم لمصطلح الرؤية للرؤية البصرية كان استخدامه بمعنى : العلم والمعرفة والإدراك .

ثم إن الذين يتمسكون «بالرؤية البصرية» للهلال سبيلا لتحديد أوائل الشهور القمرية لا يدعون إلى وحدة المناسبات والأعياد الدينية لكل المسلمين ، بل يقولون بوحدة تاريخها بين الذين يشتركون معا في جزء من الليل ، ومعنى هذا أن الذين يعيشون في نصف الكرة المقابل لنا – من مسلمي أمريكا مثلا – لهم تاريخ مستقل لهذه الأعياد والمناسبات ، والخطير هنا ليس التفاوت في مواقيت الأعياد والمناسبات الدينية ، فالمسلمون يتفاوتون في مواقيت الصلاة منذ فرضت عليهم الصلاة ، ولا بأس في ذلك ولا ضير ، وإنما الخطير هو أن التاريخ الهجري سيفقد بذلك قدرته على توحيد المسلمين . فالذين لا يشتركون معا في جزء من الليل سيعجز التاريخ الهجري في هذه الحالة ، سيفقد بذلك قدرته على توحيد المسلمين ، فالذين لا يشتركون معا في جزء من الليل سيعجز التاريخ الهجري في هذه الحالة عن أن يكون تاريخا واحدا لهم ، وموحد الوقائع تاريخ حياتهم ، على حين سيظل التاريخ الميلادى رباطهم «التاريخي» الوحيد! . . فهل فكرنا في ذلك كما ينبغي لنا أن نفكر؟ . . وهل فكر في ذلك أولوا الأمر والاختصاص؟ . . وهل يعلم الذين يتمسكون بالرؤية البصرية للهلال ، ويرفضون الرؤية العلمية الفلكية أنهم إنما يهمشون تاريخهم الهجري ويكرسون عجزه عن أن يكون تاريخا مضبوطا لأمة الإسلام؟!

الصوفية ليسوا موقفا واحدا

محمد عمارة الثلاثاء، ١٦ يونيو ٢٠١٥ ١٢:٥٣ م بتوقيت غرينتش

كانت للإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ ، ١٨٤٩-١٩٠٥م) تجربة صوفية – والتصوف الحق تجربة ومجاهدة ورياضة روحية ، وليس كلاما يقرأ فى الكتب – ولقد تذوق «أذواق» الصوفية التي يمنحها الله لمن يشاء . . وتحدث عن ذلك فقال : «أنا لا أنكر أن للصوفية أذواقا خاصة وعلما وجدانيا – بل وربما حصل فيّ شيء من ذلك وقتاً ما – لكن هذا خاص بمن يحصل له ، لا يصلح أن ينقله إلى غيره بالعبارة ولا أحد يكتبه ويدونه علماً . إن هذا «الذوق» يحصل للإنسان في حالة غير طبيعية ،لكونه خروجا عن الحالة الطبيعية لا ينبغي أن يخاطب به المتقيد بالنواميس الطبيعية» .

كذلك تحدث الإمام محمد عبده عن أن الكثير من كتب أقطاب التصوف قد أضيفيت إليها مبالغات وخرافات ، ولقد صرح بذلك الإمام الشعراني (٩٧٣ هـ – ١٥٦٥م) وقال إنهم كانوا يدسون عليه فى حياته ويزيدون في كتبه ما يخالف الكتاب والسنة ، وأنا اعتقد أن كتب (الطبقات) و(المنن) ليستا من تأليفه بالمرة ، كما أن ظواهر كتاب (الإنسان الكامل) للشيخ عبد الكريم الجيلي (٧٦٧ – ٢٣٨هـ ، ١٣٦٥-١٤٢٨م)هي أقرب إلى النصرانية منها إلى الإسلام ، وهذه الظواهر غير مرادة ، والكلام فيه رموز لمقاصد يعرفها من عرف مفتاحها .

وكما حدث هذا الخلط في كلام الصوفية ، حدث ما هو أكثر في الطرق الصوفية . . فبعض هذه الطرق نهضت بنشر الإسلام في كثير من البقاع ، وجاهدت الاستعمار في كثير من البلاد الأفريقية دفاعاً عن استقلال الدول الإسلامية التي أقامتها . . كما نهض بعض هذه الطرق بدور ملحوظة في تجديد الفكر الإسلامي وتطويرالواقع الإسلامي ،لكن بعض هذه الطرق قد وقعت فريسة للشعوذة والخرافة والتواكل بل وسخرت قواها لخدمة الاستعمار .

وعلى سيبل المثال . .

ففي الجزائر ، كان الأمير عبد القادر الجزائري (١٢٢٢ – ١٣٠٠هـ ،١٨٠٧-١٨٨٣م) قطباً من أقطاب التصوف ومريداً للشيخ محيي الدين بن عربي (٥٦٠-٦٣٨ هـ ، ١١٦٥-١٢٤٠م) ولقد قاد الجهاد الإسلامي والنضال الوسطي ضد الاستعمار الفرنسي قرابة العشرين عاما ، فكان نموذجا مشرفا للتصوف والصوفية . . لكن «الطرقية» – الذين جاءوا من بعده – سقطوا في غواية الاستعمار الفرنسي ، الذي أراد طي صفحة العروبة والإسلام في الجزائر حتى لقد أعلن العزم على تشييع جنازة الإسلام بالجزائر ، وتحويلها إلى مهد لحضارة روحها الإنجيل! .

ومع ذلك خان الطرقية عروبتهم وإسلامهم ووطنهم ، ودعوا إلى الاستسلام لسياسة الاستعمار ، زاعمين أنها إرادة الله! . . وقالوا «إذا كنا قد أصبحنا فرنسين فقد أراد الله ذلك ، وهو على كل شيء قدير ، فإذا أراد الله أن يكسح الفرنسين من هذه البلاد فعل ، وكان ذلك عليه أمرا يسيرا ، ولكنه – كما ترون – يمدهم بالقوة وهي مظهر قدرته الإلهية ، فلنحمد الله ولنخضع لإرادته»! .

ولم يكتف الطرقية الجزائريون بهذا الإفك وهذه الخيانة للإسلام ولتراث التصوف وجهاد المتصوفة ، وإنما وقفوا مع الاستعمار الفرنسي يحاربون الحركة الإصلاحية التي قادتها جمعية العلماء المسلمين الجزائرين التي أسسها الإمامان عبد الحميد بن باديس (١٣٠٧ – ١٣٥٩هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٤٠م) والبشير الإبراهيمي (١٣٠٦ – ١٣٨٥ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٦٥م) .

كذلك وجدنا صوفية يقودون ثورات الفقراء والمستضعفين – حتى لقد اشتهروا بلقب «الفقراء» وزحفوا مع هؤلاء الفقراء لجهاد الغزاة – من الصليبين والتتار وحتى الإمبريالية الأوربية في العصر الحديث .
ورأينا آخرين وقفوا مع بونابرت (١٧٦٩ – ١٨٢١م) الذي قاد الحملة الفرنسية على مصر والشرق عام ١٧٩٨م واحتفلوا معه بالمولد النبوي الشريف ، مروجين لأكذوبة إسلام بونابرت بين العوام! .

واليوم نرى مؤسسة «راند» الأمريكية تشير على صانع القرار الأمريكي باحتضان الطرق الصوفية لأن عداءهم للإسلام الجهادي والسياسي يجعلهم حلفاء للإمبريالية الأمريكية ، ولما بين باطنيتهم وبين النصرانية الغريبة من وشائح وصلات! . . الأمر الذي جعل سفراء أمريكا في مصر ضيوف دائمين على موائد شيوخ الطرق الصوفية في «موالد» أولياء الله الصالحين .

لذلك ، كان التمييز بين ألوان التصوف . . والتمييز بين «طرق المتصوفة» ضرورة لمعرفة الطيب من الخبيث ، والصالح من الطالح في هذا العالم الذي اختلطت فيه الكثير من المفاهيم والكثير من الأوراق .

التصوف والطرق الصوفية

محمد عمارة الأربعاء، ١٠ يونيو ٢٠١٥ ١١:٥٠ ص بتوقيت غرينتش

من العقبات الكبرى أمام فهم التصوف والصوفية ، ومن ثم أمام الموقف الموضوعي والمتوازن منهما : عقبة الخلط بين ألوان التصوف وبين ما عليه الكثير من «الطرق الصوفية» في الواقع الذي نعيش فيه .

ولإلقاء الأضواء الكاشفة والمكثفة على معالم هذه «القضية – المشكلة» نقدم هذه الإشارات والتنبيهات : فالتصوف ليس نهجا واحدا ، إذ منه «التصوف الذي هو علم القلوب والسلوك والإحسان المنضبط بضوابط الشريعة وأحكامها ، وهو الذي كان عليه كبار الزهاد والأقطاب والعارفين الذين سلكوا طريق المجاهدات والرياضات الروحية ، منذ عصر صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وحتى العصر الذي نعيش فيه ، لقد جاهدوا أنفسهم وغرائزهم وشهواتهم وكل زخارف الدنيا ، حتى الكثير من حلالها وطيباتها ، وصعدوا بأرواحهم على طريق «المقامات والأحوال» ، يبتغون القرب والفناء في صفات الجلال والكمال والجمال للذات الإلهية ، حتى فني عن مشاغلهم كل ما سوى الله .

ومع هذا ، وفي ذات الوقت ، عاشوا قضايا الإسلام وأمته ، فكانوا أئمة الجهاد الذي خاضته الأمة في مواجهة المخاطر والتحديات ، لقد أقاموا الدين في قلوبهم وسلوكهم ، وجاهدوا أعداءه في ميادين القتال ، وقادوا الأمة في مقاومة الاستبداد وحكم التغلب والمتغلبين ، وذادوا عن حياض الإسلام ووسعوا دوائر انتشار هذا الدين الحنيف بالقدوة الحسنة والنموذج الطيب والمثال الصالح ، كانوا أئمة في فقه الورع وفي فقه الواقع والأحكام على حد سواء .

ومن التصوف – كذلك – لون فلسفي باطني ، غرق أصحابه في الباطنية ، التي تحللت من الشريعة والأحكام والتكاليف ، سالكة سبيل التأويل المتفلت من ضوابط اللغة وقواعد الدين ، ولقد مثل هؤلاء – في تاريخ الأمة – نزعة شاذة ، تماهت مع نظائرها من النزعات الباطنية في اللاهوت النصراني حينا ، وفي «القبالة اليهودية» حينا آخر ، وفي الديانات الوضعية الآسيوية في بعض الأحايين .

ولقد مثلت هذه النوعية الباطنية في التاريخ الإسلامي «غبشا» لحق بنقاء العقيدة الإسلامية ، بل ومنافذ لاختراق «الآخر الديني والفلسفي» لبيضة الأمة وحياض دار الإسلام ، فكان ظهور النزعات الباطنية – كما يقول جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) – بداية الانحطاط الذي أصاب حضارة الإسلام .

أما الطرق الصوفية ، فإنها وإن بدأ الكثير منها بدايات صحيحة ، وتجديدية وجهادية ، نشرت الإسلام وحاربت دفاعا عنه – كما حدث في الكثير من البلاد الأفريقية – إلا أن الكثير من الذين توارثوا هذه الطرق – باستثناء من عصم ربي – قد غرقت في بحار البدع والشعوذات والخرافات فخلطت صلاحا قليلا بالكثير الذي أفسد العقائد عند عامة الأتباع والمريدين .

ولقد تحدث الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) الذي جمع قلب الصوفي إلى عقل الفيلسوف ، والذي أرجع كل ما أنعم الله به عليه إلى التصوف عندما قال : إن كل ما أنا فيه من نعمة في ديني فسببها التصوف» .

تحدث عن التطور الذي لحق التصوف الحق ، والذي انتهى به إلى المظهريات والخرافات والصياغات التي اقتربت ظواهرها من الشركيات فقال : «إنه لم يوجد في أمة من الأمم ما يضاهي الصوفية في علم الأخلاق وتربية النفوس ، وإنه بضعف هذه الطبقة وزوالها فقدنا الدين ، وإن سبب ما ألم بهم هو تحامل الفقهاء عليهم ، وأخذ الأمراء بقول الفقهاء فيهم ، فهؤلاء يكفرون ، وهؤلاء يعذبون ويقتلون ، حتى ظهروا بغير مظهر طائفتهم ، ثم قام أناس يقلدونهم فيما كان يظهر منهم ، مما كانوا مضطرين إلى الظهور به ، وهو ليس من التصوف ولم يعرفوا من أمورهم الصحيحة إلا قليلا ، وهكذا كان البعد عن التصوف رويدا ، حتى انقرضت هذه الطبقة انقراضا تاما إلا ما لا نعلم ، ولقد صدر عن الصوفية كلام ما ينبغي أن يظهر ولا أن يكتب ، ومنه ما يوهم «الحلول» ولو كنت سلطانا لضربت عنق من يقول به! .

وهذه كتب ابن عربي (٥٦٠ – ٦٣٨هـ ، ١١٦٥– ١٢٤٠م) مملوءة بما يخالف عقائد الدين وأصوله ، وعندما كنت رئيسا للمطبوعات أمرت بمنع كتاب «الفتوحات المكية» وأمثالها ، لأن أمثال هذه الكتب لا يحل النظر فيها إلا لأهلها .

إن علينا أن نعمل بالكتاب لأنه واضح مبين ، وبالسنة لأنها بيضاء واضحة ، لا بكلام الصوفية المليء بالرموز والاصطلاحات التي لا يعرفها إلا أهلها .

مدرسة الإحياء والتجديد

محمد عمارة الأربعاء، ٠٣ يونيو ٢٠١٥ ٠١:٠٥ ص بتوقيت غرينتش

على مر تاريخنا الحضاري كان «التجديد» الذي يجمع بين سلفية العودة للمنابع والأصول الإسلامية ، وبين عصرية فقه الواقع المعيش واستشراف المستقبل ، أكثر من مجرد «خيار» للعقل المسلم ، إذ غدا «ضرورة إسلامية» اقتضاها ويقتضيها كون الشريعة الإسلامية هي الشريعة «العالمية» و«الخاتمة» . . إذ بدون التجديد ، الذي يحافظ على الثوابت الإسلامية ؛ كي لا تحدث قطيعة معرفية مع الأصول والمقاصد تُفقد الجديد إسلاميته .

والذي يجدد في الفروع وفقه الواقع ، كي تمتد فروع الشريعة فتظلل كل الفضاءات التي يصل إليها الإسلام ، وكي تقدم هذه الشريعة الحلول للقرون والأجيال التي تلت وتتلو عصر الوحي والتنزيل . . بدون هذا التجديد الضروري لا تتمكن الشريعة الإسلامية من أن تكون «عالمية» حقا و«خاتمة» حقا .

أي أن التجديد هو السبيل لتحقيق إرادة الله سبحانه وتعالى أن تكون شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته هي العالمية والخاتمة لرسالات السماء ، وأن تظل حجة الله على عباده قائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ولهذه الحقيقة من حقائق الأصول الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد في عصرنا الحديث ، كانت كل جهود المدرسة معالم على طريق تجديد دين الإسلام لتجدد به دنيا المسلمين .

وانطلاقا من الفكر النبوي الذي جعل التجديد سنة من سنن الله ، وقانونا من قوانين المنهاج الإسلامي : «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أو دواود ، والذي جعل التجديد عاما في ميادين الفكر والعمل : «إن الإيمان ليخلق (يبلي) في جوف أحدكم كما يخلق الثوب ، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم» رواه الطبري . . «جددوا إيمانكم ، قيل : يا رسول الله ، وكيف نجدد إيماننا؟ قال : أكثروا من قول لا إله إلا الله» رواه الإمام أحمد .

انطلاقا من هذه التوجهات النبوية ، التي جعلت التجديد سنة وقانونا عاما وشاملا أعلنت مدرسة الإحياء والتجديد معالم هذا المنهاج التجديدي ، على لسان الإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) عندما قال : «لقد دعوت إلى : ١- تحرير الفكر من قيد التقليد . ٢- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف . ٣- والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى . ٤- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري . ٥- وإصلاح أساليب اللغة العربية . ٦- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة . وقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأي طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون العصر ومن هو في ناحيتهم» .

ولقد كان الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ - ١٣٨٣ هـ ، ١٨٩٣ - ١٩٦٣م) علما من أعلام مدرسة الإحياء والتجديد ، فدعا إلى ما أسماه «التجديد الانقلابي» في فكرية الأزهر ومناهجه ، فقال : «إن هذا الذي نريده للأزهر هو في واقعة انقلاب ، ولكنه انقلاب محبب للنفوس الغيورة على ماضيها ، المتطلعة إلى مستقبلها ، انقلاب يصل بالعقلية الأزهرية إلى الفكر الأصيل يوم كان خالصا في موقفه من القرآن ، وفي تعبيره عن تعاليم القرآن ، وهو في الوقت ذاته يربط العقلية الأزهرية ، أو الفكرة الإسلامية السليمة ، بالحياة الواقعية التي يعيش فيها العالم ، والتي تتجاذبها تيارات فكرية متعارضة ، يجب أن يقف العقل الأزهري أمامها ليقي الجماعة الإسلامية غزوها ، وليحفظها من الانحلال والذوبان في غيرها» .

إنه التجديد الذي يستلهم المنابع الجوهرية والنقية ، والذي يقيم التفاعل بين الأصول وبين الحياة الواقعية المعيشة ، والذي يصد الغزو والفكر ، «ذلك أن سبيل أمتنا إلى الزعامة (في رأي الشيخ شلتوت) هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد ، هذا الفكر الذي من شأنه أن يزعزع القيم الإسلامية في النفوس ، وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي ، والاستعمار القلبي ، ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق في مظاهر الحياة العامة ووسائلها ، فنحن نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك ، والإسلام يدفعنا إليه» .

هكذا كان الوعي يتميز التجديد ، الذي يستلهم الأصول الثوابت ، ويعقد قرنها على فقه الواقع ، مستفيدا بما لدى الآخرين من الحكمة ، التمييز بين هذا التجديد الإسلامي وبين «الحداثة الغربية» التي تقيم قطيعة معرفية كبرى مع الموروث ، والموروث الديني على وجه الخصوص .

عن الجمود والتقليد

محمد عمارة الأربعاء، ٢٧ مايو ٢٠١٥ ١١:٢٨ ص بتوقيت غرينتش

إن من يريد النهوض والتقدم ، مثله كمثل من يريد تجديد البناء ، لابد له من البدء بتنظيف الساحة من المخلفات ومن المعوقات قبل أن يضع أساسات البناء الجديد ، والصعود على هذه الأساسات .

وفي السياسة الشرعية يعبرون عن هذا المنهاج بـ «التخلية قبل التحلية» أي البدء بإخلاء الساحة من معوقات ومخلفات النظام القديم قبل تحلية المكان بالبناء الجديد .

وفي التطور الحضاري والتطور الفكري والاجتماعي – وفق هذا المهج – لابد من التخلص من «الجمود والتقليد» كمقدمة ضرورية للتطور والإبداع والتجديد ، ذلك أن الجمود يعني السكون والتكلس الذي يكرس التخلف ، كما أن التقليد – سواء أكان لتجارب الماضي والسلف أم لتجارب الآخرين – يعطي العقل المبدع إجازة دائم ، جاعلاً منه مكتباً لمجرد الإستيراد! ، استيراد تجارب السلف ، التي استنفدها التطور ، أو تجارب الآخرين التي مثلت خصوصيات لمسيرة هؤلاء الآخرين .

إن الجمود والتقليد إنما يعطل ملكات التعقل والتجديد التي أنعم الله بها على الإنسان ، والتي ميزته – كخليفة الله سبحانه وتعالى – عن سائر المخلوقات ، وعندما يكون هذا الجمود والتقليد لتجارب الآخرين تجاوزها التطور ، يكون سببا في حدوث «فراغ فكري» يملؤه الغزو الفكري والاستلاب الحضاري وتتمد فيه المذاهب الغريبة التي يشكو منها أهل الجمود والتقليد! .

لذلك ، كان نقد ورفض الجمود والتقليد ، هو أول الأصول الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد ، التي تبلورت في بلادنا من حول جمال الدين الأفغاني (١٢٤٥ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

لقد انتقد الأفغاني الذين أرادوا تقليد التمدن الغربي وذلك لأن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها ، والتمدن الغربي هو في الحقيقة ، تمدن للبلاد التي نشأ فيها نظام الطبيعة وسير الإجتماع الإنساني ، ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة المنتحلين أطوار غيرها ، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها ، وطلائع الجيوش الغالبين وأرباب الغارات يمهدون لهم السبيل ويفتحون لهم الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم .

فتقليد فكرية الحضارة الغربية الغازية يخلق «عملاء» لا «علماء»! ، ذلك أن تميز حضارتنا الإسلامية ، المؤسس على تميز شريعتنا الإسلامية يباعد بين الحضارة الغربية المادية النفعية وبين أن تكون نموذجا في الإحياء والتجديد والنهوض ، فمدنية هذه الحضارة الأوربية – كما يقول الإمام محمد عبده – «هي مدنية الملك والسلطان – (القوة) – مدنية الذهب والفضة ، مدنية الفخفخة والبهرج ، مدنية الخيل والنفاق ، وحاكمها الأعلى هو «الجنيه عند قوم» و»الليرة عند قوم آخرين» ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك»! .

ويقترب من هذا التقليد لـ «الآخر الغربي» تقليد الأسلاف الإسلاميين – في التجارب والنظم والمؤسسات – والجمود على الموروث الحضاري ، ذلك أن هذا اللون من التقليد وإن لم يدخل في «العمالة» للحضارات الغازية ، فإنه يصنع «الفراغ الفكري» الذي يتمدد فيه فكر «الأعداء والعملاء» ، ولذلك كانت سلفية الجمود على ظواهر النصوص ، المتجاهلة لمقاصد هذه النصوص – كما يقول الإمام محمد عبده – «أضيق عطنا وأحرج صدرا من المقلدين ، وهي وإن أنكرت كثيرا من البدع ونحّت عن الدين كثيرا مما أضيف إليه وليس منه ، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد ، والتقيد به ، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين ، وإليها كانت الدعوة ، ولأجلها منحت النبوة ، فلم يكونوا للعلم أولياء ، ولا للمدنية أحباء» .

فالمقلدون لأدبيات الغرب – الفلسفية والإنسانية – لا يمكن أن يفيدوا أمتهم بثمرات هذه الأدبيات ، لأنهم قد غفلوا عن ارتباط تلك الأدبيات بملابسات نشأتها وخصوصيات حضارتها ، وتميزات مواريث مجتمعاتها ، وكذلك الحال مع المقلدين

لنصوص أسلافنا ، الذين وقفوا عند ظواهر تلك النصوص ، غافلين عن المقاصد والمصالح التي جاءت لتتغياها هذه النصوص .

إن أي تطور وتقدم ونهوض ، لابد أن يحطم قيود الجمود وأغلال التقليد ، ليفجر في الأمة طاقات الإبداع النابع من فقه الواقع ، والمسترشد بالمناهج والثوابت والأصول ، مع التفاعل مع «الآخرين» في ما هو مشترك إنساني عام .

خريجو مدرسة النبوة

محمد عمارة الثلاثاء، ١٩ مايو ٢٠١٥ ٠٣:٠٥ م بتوقيت غرينتش

عندما انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، كان تعداد الذين دخلوا في الإسلام ١٢٤,٠٠٠ – مائة وأربعة وعشرين ألفا – وكان تعداد الجزيرة العربية يومئذ مليونا من السكان .

وعندما جاء العلماء المسلمون – المؤرخون وكتاب السير والطبقات – ليكتبوا سيرة الذين صحبوا الرسول صلى الله عليه وسلم وعاصروه ، وآمنوا به ، وتعلموا على يديه ، ميزوا النخبة والصفوة والطليعة ، التي روت الحديث ، وكان لها دور بارز وتضحيات ملحوظة في إقامة الدين وتأسيس الدولة ، ونشر الدعوة ، والجهاد دفاعا عن الإسلام وأمته ودولته ، فأحصوا نحو ثمانية آلاف ، بينهم أكثر من ألف من النساء ، وهي أعلى نسبة من النخبة والصفوة تتكون في هذا الزمن الوجيز في عمر الدعوة النبوية – ثلاثة وعشرين عاما – إذا ما قارناها بالنخب التي تكونت إبان الثورات والنهضات ، بل وحتى ما سبق من النبوات والرسالات .

ونحن نستطيع أن نقول عن هذه النخبة – من الصحابة – أنهم الذين تربوا في مدرسة النبوة ، وصنعهم الرسول على عينه ، في مؤسسات التربية النبوية ، دار الأرقم بن أبي الأرقم بمكة ، والروضة الشريفة في مسجد النبوة .

وإذا شئنا أن نضرب الأمثال على الثمرات التي أثمرتها هذه المدرسة النبوية ، وعلى نوعية هذه الصفوة وهذه النخبة فسنجد ألوانا من الرجال والنساء تفردوا ولا زالوا متفردين في صفحات التاريخ .

كان هناك العشرة – المهاجرون الأولون – الذين سبقوا إلى الإسلام عندما بدأت الدعوة ، والذين مثلوا أول هيئة دستورية في دولة النبوة والخلافة الراشدة والذين كانوا أشبه ما يكون بقادة الدولة ، تحيط بيوتهم بالمسجد – دار الحكومة – ولها أبواب تفتح في المسجد ، وفي الصلاة يقفون خلف سول الله صلى الله عليه وسلم وفي القتال يقفون أمامه! .

وكان هناك النقباء الإثني عشر – قادة الأنصار – الذين تولوا في بيعة العقبة مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم على إقامة الدولة ، وآووا ونصروا المهاجرين الذين سبقوا للإسلام .

وحتى ندرك نوعية التربية النبوية التي صاغت من «البدو» و«الأعراب» وآحاد الناس وعامتهم هذه القيادات والريادات ، نشير إلى البدوي ربعي بن عامر التميمي ، الذين دخل على رستم قائد الفرس إبان الفتح الإسلامي لفارس في ثياب مرقعة ، فلما سأله رستم مستنكرا : ما الذي جاء بكم؟! قال له مقالة أحد كبار الفلاسفة : «إن الله ابتعثنا وجاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام» فلخص بكلمات قليلة فلسفة الإسلام في الحرية والتحرير ، كما تعلمها في مدرسة النبوة .

ونموذج ثان ، هو نموذج حاطب بن أبي بلتعة (٣٥ ق .هـ – ٣٠ هـ ، ٥٨٦ م – ٦٥٠ م) الذي حمل رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس عظيم القبط ووارث أقدم حضارات التاريخ ، والذي عكس حواره مع المقوقس نوع التربية التي تعلمها في مدرسة النبوة ، لقد حدث النبوة عن آفة الاستبداد التي عانت منها البشرية ، فقال : «إنه قد كان قبلك رجل – (يشير إلى فرعون) – زعم أنه الرب الأعلى ، فانتقم الله به – (من الذين استخفهم فأطاعوه) – ثم انتقم منه ، فاعتبر بغيرك ، ولا يُعتبر بك!» ، ثم حدثه عن نموذج الحرية الدينية التي جاء بها الإسلام ، فقال : «إن لك دينا – (أي النصرانية) – لن تدعه إلا لما هو خير منه ، وهو الإسلام ، الكافي به الله فقد ما سواه ، وما بشارة موسى بعيسى إلا كبشارة عيسى بمحمد ، وما دعاؤنا إياك إلى القرآن ، إلا كدعائك أهل التوراة إلى الإنجيل ، ولسنا ننهاك عن دين المسيح ، ولكننا نأمرك به»! .

وعندما سار عمرو بن العاص إلى فتح مصر ، ومعه أربعة آلاف مقاتل ، فوجد فيها من جنود الروم أكثر من مائة وعشرين ألف جندي ، في حصون وراءها حصون ، فأرسل إلى عمر بن الخطاب يطلب مددا ، بعث إليه عمر بأربعة آلاف ، وعلى رأسهم أربعة

من خريجي مدرسة النبوة ، وقال له : «إني قد أمددتك بأربعة آلاف رجل ، على كل ألف رجل منهم رجل مقام الألف ، ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة»! .

لقد بدأت مدرسة النبوة بالتربية ، التي أعادت صياغة الإنسان ، والتي كونت الأمة ، فجاءت – بعد ذلك – الدولة ، ثمرة ناضجة ، يقوم عليها رجال يعدل الواحد منهم ألفا من الرجال! .

الإيمان والإصلاح

محمد عمارة الإثنين، ١١ مايو ٢٠١٥ ٠٨:٠٣ م بتوقيت غرينتش

في المنهاج الإسلامي لابد من الارتباط العضوي بين «الإيمان الديني» وبين «الإصلاح الإجتماعي . . «فالإسلام عقيدة وشريعة ، ولإقامة كامل الإسلام لابد من وطن ومجتمع وجماعة واجتماع . . ولذلك قيل : الإسلام دين الجماعة . . أي لا يمكن قيامه كاملا بعيدا عن الوطن والإجتماع .

وفي القصص القرآني نجد ذلك منهاجا ملحوظا دائما وأبدا . . وعلى سبيل المثال : كان سيدنا شعيب – عليه السلام – يدعو قومه إلى إصلاح العقيدة – بالتوحيد – وترسيخها بالعبادات – لتتجلى هذه العقيدة وهذه العبادات في صلاح وإصلاح الاقتصاد والاجتماع والقيم والأخلاق . . بينما كان المشركون من قومه يستنكرون الربط بين هذا الإيمان وبين التغيير الذي يريده شعيب لما يمارسونه من حرية اقتصادية منفلتة من ضوابط العدالة الصلاح .

وعن هذه القضية تحدث القصص القرآني فقال : «وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وأني أخاف عليكم عذاب يوم محيط ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين» (هود ٨٤ – ٨٦) .

فنقطة البداية في الإصلاح الشامل هي الإيمان الذي يعيد صياغة الإنسان ، ليمتد الإصلاح بعد ذلك إلى الفروع والسياسات والإجتماعيات والإقتصاديات والعلاقات .

وعلى الضد من هذا المنهاج – في الصلاح والإصلاح – كان موقف الكافرين من أهل مدين – قوم شعيب – فلقد استنكروا وجود علاقة – «عضوية . . وجدلية» – بين الإيمان والصلاة وبين ما كانوا يمارسون في فروع حياتهم ومعاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية من مظالم جعلوها ثمرات للحرية الفردية المطلقة في هذه الميادين . . «قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد أباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم الرشيد» . (هود ٨٧) .

لكن شعيبا – عليه السلام – عاد ليؤكد لهم أن دعوته هي الطريق الحق للصلاح والإصلاح الذي يربط بين إصلاح العقيدة وإصلاح الإجتماع ، «قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» (هود ٨٨) .

وفي سورة المزمل – المكية – رسم القرآن الكريم لخاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – منهاج الرياضات والمجاهدات الروحية التي تحقق صلاح الإنسان ، والتي تفجر فيه الطاقات والإمكانات التي تجعل هذا الإنسان – وهو الجرم الصغير – العالم الأكبر ، القادر على حمل المهام الثقال في مختلف ميادين الإصلاح . . فبهذه الرياضات والمجاهدات ، التي تعيد صياغة الإنسان صياغة إسلامية ، يكون هذا الإنسان – الذي خلق ضعيفا – هو الأشد وطأة والأقوم قيلا . . فهو منهاج لا يستهدف تربية «راهب» مخاصم للدنيا . . وإنما يستهدف تربية «راهب الليل» الذي يكون «فارس النهار»! . . «يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا ، إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلا» (المزمل ١ – ٦) .

وعلى امتداد المرحلة المكية – ثلاثة عشر عاما ، أي أكثر من نصف عمر الرسالة – كانت الصناعة الثقيلة التي أقامها رسول الإسلام – صلى الله عليه وسلم – هي إعادة صياغة الإنسان ، بإقامة الأصول ، وتجسيدها في القلة المؤمنة . . وفي دار الأرقم بن أبي الأرقم – مدرسة النبوة والمؤسسة التربوية الأولى في تاريخ الإسلام – كانت صياغة القلوب والعقول بخُلق القرآن وقيم الإسلام . . فلما تكون الجيل القرآني الفريد ، وتبلورت الجماعة والأمة المؤمنة التي صنعها الرسول – صلى الله عليه وسلم – على عينه ، جاءت – بعد الهجرة – مرحلة النشر والإنتشار للإصلاح في ميادين الفروع . . جاءت الدولة . . والسياسة . . والجيوش . . والفتوحات . . والنظم والمؤسسات . . والقوانين . . والعلاقات الدولية . . إلى آخر ميادين فروع الإصلاح . .

لقد تقدمت – في المنهاج الإسلامي – «الدعوة» على «الدولة» ، و«الأمة» على «السلطة» و«التربية» على «السياسة» ، وتقدم «تغيير النفس» على «تغيير الواقع» ، ولذلك كان الإصلاح منطقيا وحقيقيا وراسخا .

المعنى الحقيقي للإصلاح

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٥ مايو ٢٠١٥ ٠١:١٥ م بتوقيت غرينتش

لقد كان الإصلاح -على مر التاريخ الإنساني- هو رسالة الأنبياء والمرسلين : «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» (هود ٨٨) ، وللإصلاح -في الرؤية الإسلامية- منهاج متميز عن نظائره في كثير من الأنساق الفكرية والفلسلفات والحضارة التي انتشرت وسادت خارج إطار الإسلام .

فالإصلاح الإسلامي ليس تغييرا جزئيا ولا سطحيا ، وإنما هو تغيير شامل وعميق ، يبدأ من الجذور ، ويمتد إلى سائر مناحي الحياة ، بل إنه لا يقف عند ميادين الحياة الدنيا ، وإنما يجعل صلاح الدنيا السبيل إلى الصلاح والسعادة فيما وراء هذه الحياة الدنيا .

وهو لا يقف عند «الفرد» -كما هو الحال في المذاهب «الفردانية»- كما أنه لا يهمل الفرد ، مركزا على «الطبقة» -كما هو الحال في في كثير من المذاهب والفلسفات الاجتماعية اليسارية- الوضعية والمادية . .

وإنما يبدأ الإصلاح الإسلامي بالفرد ، ليكون منه الأمة والجماعة ، فالإسلام دين الجماعة والجماعة أشمل وأوسع من الطبقة ، وبدون صلاح الأفراد لن يكون هناك صلاح حقيقي للأمم والجماعات ، ولهذه الحقيقة من حقائق الإسلام جمعت التكاليف الشرعية الإسلامية بين «الفردي» و»الاجتماعي» -الكفائي- لأن صلاح الفرد هو الذي يؤهله للقيام بالفرائض الإجتماعية والمشاركة في العمل العام ، الذي تعود ثماره على الجماعة -المكونة من الأفراد- . . بل لقد رفع الإسلام مقام التكاليف الإجتماعية فوق مقام التكاليف الفردية ، عندما جعل إثم التخلف عن التكليف الفردي مقصورا على الفرد وحده ، بينما إثم التخلف عن التكليف الإجتماعي شامل للأمة جمعاء ، بل ورفع الإسلام ثواب التكاليف الفردية إذا هي أديت في جماعة واجتماع .

ولهذه الحقيقة كانت رهبانية الإسلام هي الجهاد ، أي بذل الوسع واستفراغ الجهد والطاقة في أي ميدان من ميادين العمل الصالح في الحياة ، فالجهاد ليس العمل القتالي وحده ، والرهبانية – في الإسلام – هي على العكس من العزلة التي تدير ظهرها للأمة والاجتماع والصالح العام .

وإعلاء لمقام الإصلاح – بهذا المعنى – في الإسلام ، تحدث عنه القرآن الكريم باعتباره «سنة» من سنن الله سبحانه وتعالى و»قانونا» من قوانين الاجتماع الحضاري ، لا تبديل له ولا تحويل . . فالتغيير الإصلاحي لابد أن يبدأ من «الذات» ليشمل «الذوات» : «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الرعد١١) ، «ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم» (الأنفال٥٣) .

ولأن الإصلاح «سنة» لها قوانينها ، كانت له دورات تصل ما انقطع ، وتجدد ما رث ، وترتفع بالأمم والحضارات من التراجع والانحطاط فتعيدها إلى دورات التقدم من جديد . . وعن هذه الناحية من سنن الإصلاح يحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : «لا يزال الجور بعدي إلا قليلا حتى يطلع ، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله ، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره ، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل ، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله ، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره» رواه الإمام أحمد .

كذلك حدثنا القرآن الكريم عن أن الصلاح والإصلاح قد كان سنة جميع النبوات والرسالات ، وطريق سائر الأنبياء والمرسلين . . فنقطة البدء في سائر الشرائع السماوية هي «الإيمان» الذي يعيد صياغة الإنسان صياغة إيمانية . . والذي يتجلى -من ثم- في العمل الصالح والمصلح لكل ميادين الحياة . . فبداية الإصلاح إنما تبدأ بالصلاح الذي تتغير به الجذور والأصول والمنطلقات والمبادئ والهويات والفلسات والثقافات ، ورؤية الإنسان للكون ، وموقعه من هذا الوجود ، ورسالته فيه ، ليتحول هذا الصلاح إلى إصلاح شامل لكل ميادين الفروع في سائر مناحي الحياة .

وفي المنهاج الإسلامي لا يكفي الوقوف عند الصلاح الفردي . . فالمجتمعات الظالمة التي يغيب فيها وعنها الإصلاح ، قد يصيبها الهلاك مع وجود الصالحين فيها «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» (الأنفال٢٥) ، بينما الهلاك لا يطال المجتمعات التي فيها مصلحون يجاهدون في سبيل الإصلاح العام «وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون» (هود١١٧) ، فالصلاح الفردي لا يغني عن الصلاح العام .

العقل والنقل

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٨ أبريل ٢٠١٥ ١١:٢٧ ص بتوقيت غرينتش

إن الذين يحملون تراثنا الإسلامي – الصوفي أو السلفي – مسئولية القول بالتعارض بين «العقل» و«النقل» إنما يتفقون – دون أن يشعروا – مع المتغربين الذين رأوا هذا التعارض في تراث الحضارة الغربية ، فنقلوه – دون وعي – إلى ثقافتنا ، ونسبوه إلى تراث الإسلام! .

إن العقلانية الإسلامية – هي في حقيقتها – نابعة من النقل الإسلامي – من القرآن الكريم – الذي هو معجزة عقلية ، توجهت بالخطاب إلى الذين يعقلون ويتدبرون ويتفكرون ويفقهون ويتذكرون .

ولقد تحدث القرآن الكريم عن العقل ومرادفاته في ما يقرب من ثلثمائة آية . . وشاع الاحتجاج بالمنطق العقلي والعقلانية المنطقية في كل سور القرآن الكريم ، بل لقد حدثنا عن أن الذين تنكروا للعقل وأهملوا براهينه قد قادهم ذلك إلى الجحيم ، «وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير» (الملك : ١١، ١٠) ، فإهمال العقل والعقلانية ذنب يقود أصحابه إلى جنهم وبئس المصير! .

ولم يعرف تاريخ الإسلام من انحاز إلى العقل وحده دون النقل ، ولا من اتخذ الموقف المضاد . . كما لم يعرف هذا التاريخ من قدم العقل على النقل تقديم أهمية وتشريف . . وإنما أقصى ما قال به البعض أنه تقدم تقديم ترتيب ، كما تتقدم «الأدوات» على «الموضوعات» و«الوسائل» على «المقاصد» . . فالنقل – في تراث الإسلام – هو المطلق والكلي والمحيط . . بينما العقل – على عظمته وأهميته – نسبي الإدراك ، معارفه كسبية وجزئية وسبقتها جهل ، ككل ملكات الإنسان .

ولقد اجتمعت مذاهب الإسلام الكبرى والمعتبرة على أن أصول الأحكام أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والعقل . .
فالجميع يفقهون النقل بالعقل ثم يحكمون العقل بالنقل ، الذي يأتي من نبأ الغيب وحقائق الإلهيات بما لا يستقل العقل بإدراكه ، ولا تستطيع اللغة البشرية أن تعبر عن جوهره وكنهه مآلاته . . ففي عالم الشهادة السيادة للعقل مطلقة ، أما في عالم الغيب والألوهية فإن هناك مناطق يقف العقل دون سرادق عزتها ، ويستعين عليها بما ضرب النقل لها من الأمثال التي تقرب التصورات إلى العقول .
وعندما تتعارض ظواهر بعض النصوص مع براهين العقول ، يكون هناك «التأويل» لهذه الظواهر ، وهو تأويل لا يستبدل العقل بالنقل ، وإنما يجمع بينهما – كما أكد على ذلك الفيلسوف ابن رشد (٥٢٠ – ٥٩٥ هـ ، ١١٢٦ – ١١٩٨م) لأن الحق الذي جاء به النقل الصحيح لا يمكن أن يضاد الحق الذي جاء به العقل الصريح .

ولقد عبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٥٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥م) عن هذا الموقف الجامع بين العقل والنقل ، والمتوازن في العلاقة بينهما ، فقال : «إن الإنسان كون عقلي ، سلطان وجوده العقل ، والعقل هو الفرقان الذي يفرق بين الحق والباطل ، وهو جوهر إنسانية الإنسان ، وأفضل القوى الإنسانية على الحقيقة ، بل هو قوة القوى الإنسانية وعمادها ، والكون جميعه صحيفته التي ينظر فيها وكتابه الذي يتلوه ، وكل ما يقرأ فيه فهو هداية إلى الله وسبيل الوصول إليه ، ولقد تآخي العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس – (القرآن) – على لسان نبي مرسل بتصريح لا يقبل التأويل ، وتقرر بين المسلمين كافة أن أول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي الذي هو وسيلة الإيمان الصحيح .

لكن العقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه من سعادته في هذه الحياة ، لأن غاية ما ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض الكائنات التي تقع تحت الإدارك الإنساني ، أما الوصول إلى كنه حقيقته فمما لا تبلغه قوته ، ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري أن يصل إليه وحده ، لهذا كان العقل محتاجا إلى معين يستعين به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة ، فالعقل هو ينبوع اليقين في الإيمان بالله ، وعلمه وقدرته ، والتصديق بالرسالة ، أما النقل فهو الينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحوال الآخرة والعبادات ، ولذلك منح الله الإنسان أربع هدايات يتوصل بها لسعادته ، هداية الحواس وهداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري وهداية العقل – التي هي أعلى من هداية

الحس والإلهام ، وهداية الدين – التي تضبط وتصحح وتكمل أخطاء ونواقص غيرها من الهدايات .

وبهذا تتكامل – في المعرفة الإسلامية – هدايات : العقل والنقل والتجربة والوجدان ، وبهذا – أيضا – تتميز القضية – في ثقافتنا – عن غيرها من الثقافات .

التاريخ الهجري

محمد عمارة الثلاثاء، ٢١ أبريل ٢٠١٥ ١١:٣١ ص بتوقيت غرينتش

الذين يقرؤون الكتب المطبوعة حديثا ، والصحف والمجلات ، تمر أعينهم بسرعة على الكلمات ، فتلتقط ما خلفها من معاني ، وما لها من مضامين ، وقد يحتاجون إلى وقفات متأنية إذا كان المعني غامضا ، أو الموضوع متخصصا ، أو اللفظ مما ليس بمألوف .

لكن الذين يعانون تحقيق التراث ومقارنة المخطوطات يعانون عناء من نوع غريب وفريد ، فكثيرا ما يقف الواحد منهم أياما أمام كلمة واحدة أو أمام تاريخ موقعة أو قرار ، لأن صاحب النص قد مات ، وأيدي النساخ قد عملت عملها في النقل تصحيفا وتحريفا ، فأصبحت هذه الكلمات «يتامى» في كنف وصي ، تُفترض فيه الأمانة والنزاهة عند الضبط والتحقيق والتقويم! .

وواحدة من المشكلات التي نعانيها ونحن نقرأ تراثنا ونحققه هي مشكلة «التواريخ» التي حدثت فيها وقائع وتطورات عصورنا الماضية ، فلقد كانوا يؤرخون بالهجري فقط في أغلب عصورهم ومجتمعاتهم ، وهناك طوائف غير إسلامية أرخت لحوادثها وحوادث الأمة بغير التاريخ الهجري – كالقبطي ، أي المصري القديم مثلا- .

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالتحديد منذ عام ١٨٧٥م ومع قيام المحاكم المختلطة ذات القانون الفرنسي واللغة الفرنسية والقضاة الأجانب ، دخل التأريخ بالتقويم الأوربي – الميلادي – إلى بلادنا في عملية التأريخ .

وقبل وضع الجداول لتحويل التواريخ ومقابلتها – وهي الجداول التي اعتمدت على الحساب الفلكي ، والتي ضمها كتاب «التوفيقات الإلهامية» – كانت الصعوبات بالغة في ضبط تواريخ الوقائع والأحداث ومقارنتها .

لكن من الغريب – بل والشاذ – أن نقصد قصدا ، وبعمد وسبق إصرار إلى «تضليل» أجيالنا المستقبلية ، وتعمية الأمور عليها فيما يتعلق بتواريخ الأحداث التي نصنعها حاليا؟! كيف ذلك؟ .

إننا نؤرخ معاهداتنا واجتماعات منظماتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، وكذلك ما نصدر من صحف ووكتب ومجلات . . إلخ ، نؤرخ كل ذلك وغيره بالتاريخين الهجري والميلادي ، ولأن أوائل الشهور الميلادية لا خلاف فيها ولا تبديل ، فإن التاريخ الميلادي لأحداثنا هذه صادق لا خلاف فيه ، أما التاريخ الهجري فهو الذي يحدث بصدده ما لا يليق من المفارقات .

فمن البلاد العربية ما تعتمد على «الحساب الفلكي» فتثبت أوائل هذه الشهور ، ومن هذه البلاد ما تعتمد على «الرؤية البصرية» للهلال أول كل شهر ، فلا تثبّت ولا تطرد في تقويمها أوائل هذه الشهور .
والذين ينظرون في صحفنا ومجلاتنا الصادرة ما بين المحيط والخليج ، لابد سيزعجهم الاتفاق في التاريخ الميلادي ، والاختلاف في تقويمنا القومي والديني ، أي الهجري! .

وعندما تجتمع وفود حكوماتنا في جامعتها العربية ، فتؤرخ لاجتماعاتها وقراراتها ومعاهداتها بالهجري والميلادي ، فإن الواقعية والاتفاق متحققان في الميلادي دون الهجري! .

ولنتصور باحثا عراقيا مثلا يأتي بعد مائة عام ليؤرخ لأحداثنا المعاصرة ، فيجد اجتماعا شاركت فيه حكومته مؤرخا بتاريخ مغاير لما اعتمدته وسارت عليه نفس الحكومة! ، وهكذا الحال في جميع أقطارنا من الخليج إلى المحيط! .

وللذين يردون مثالا صارخا على هذا الأمر غير المبرر ، نقول من منا لا يعرف أن حربنا مع إسرائيل في عام ١٩٧٣م قد حدثت في السادس من أكتوبر؟ نعرف ذلك جميعا ، وفي كل عالمنا العربي والإسلامي ، وفي جميع بلاد الدنيا . . لكن التاريخ الهجري لهذه الحرب المجيدة لم يكن عند جميعنا هو العاشر من رمضان! ، ففي مصر وبعض الأقطار العربية والإسلامية ، أرّخوها

بالعاشر من رمضان عام ١٣٩٣ هـ ، لأنهم شرعوا في صوم رمضان يوم جمعة وفق رؤيتهم البصرية للهلال ، على حين كان تاريخ هذه الحرب المجيدة هو التاسع من رمضان عند الذين يعتمدون الحساب الفلكي في التأريخ للشهور العربية!! .

بل إننا نرى – الآن – ما هو أكثر في الغرابة والشذوذ ، فبعد تحالف الشيعة مع أمريكا على غزو العراق عام ٢٠٠٣م ، وبعد التحكم الطائفي الشيعي في حكم العراق ، يصوم العراقيون ويعيّدون بتوقيتين مختلفين ، أحدهما للشيعة والثاني للسنة! ، الأمر الذي يجعل التأريخ بالهجري غير موحد داخل البلد الواحد! .

فهل نظل عاجزين عن الاتفاق على كلمة سواء في هذا الأمر؟! ، وهل نظل نعميّ تواريخنا الهجرية على أهل الحاضر والمستقبل فنفقدهم الثقة فينا؟! أم نأخذ بعلم الحسابات الفلكية التي تحقق اليقين في رؤية الهلال أكثر مما تحققه الرؤية البصرية ، فنعيد الاحترام والمصداقية لتاريخنا القومي؟! .

المصاهرة والزواج

محمد عمارة الإثنين، ١٣ أبريل ٢٠١٥ ٠٤:٢٢ م بتوقيت غرينتش

إذا كان الحديث عن «صهر» المعادن ، فإن معنى «الصهر» يكون -كما هو معروف- إذابة المواد والأجزاء والعناصر حتى تختلط وتندمج جميعا ، وتبلغ في هذا الاختلاط والاندماج درجة الذوبان والاتحاد .

وإذا كان الحديث عن «المصاهرة» التي تكون رابطا أسريا وتصنع الأسرة -التي هي اللبنة الأولى في المجتمع والأمة- فإن القرآن الكريم يقصد المعنى ذاته ، ويريد أن يقول لنا إن المصاهرة رباط إنساني يجمع ويوحد ، حتى ليكاد أن يبلغ بالمتعدد إلى درجة الوحدة ، وبالمتفرق إلى درجة الاندماج ، وبالذين جمعتهم المصاهرة إلى الذوبان في كيان واحد ، وهو كيان الأسرة الجديد .

ومثل مصطلح «الصهر» و«المصاهرة» في القرآن الكريم نجد مصطلح «النسب» الذي يعني -هو الآخر- إنشاء الروابط والعلاقات والوشائج التي تصنع كيانا إنسانيا جديدا ، هو الأسرة ، حيث تتقارب فيه الذوات وتختلط المشارب وتتشابك التوجهات ، مكونة بناء جديدا قد انصهرت فيه الحواجز والسدود وذابت!

بل من ذا الذي لا يملك هذا المعنى السامي عليه لُبّه عندما يقف أمام الآية القرآنية الكريمة التي جمعت المصطلحين معا : «الصهر» و«النسب» ، فجعلتهما ذات الإنسان والهدف من خلق الله سبحانه وتعالى لهذا الإنسان : (هو الذي خلق من الماء بشر فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا) «الفرقان ٥٤» .

نحن نعلم ونتعلم أن الإنسان مدني بطبعه ، أي اجتماعي بجبلته ، ولذلك كان الاجتماع البشري ، وتكوين الروابط الاجتماعية ضرورة وحتما ، لكن ، قبل هذه الدرجة في سلم الاجتماع ، فالإنسان «نسب» و«صهر» ، ومن «النسب» و«الصهر» تتكون «الأسرة» لبنة المجتمع الأولى ، ووحدته الأساسية ، كما يعلمنا القرآن الكريم ، وكما تشهد تجارب الإنسان المتحضر عبر تاريخه الطويل .

وإذا كان اقتران آدم بحواء هو الرمز والتجسيد لبدء تكوين تلك الأسرة «بالنسب والمصاهرة» ، فإن القرآن الكريم يقف بنا أمام تلك العلاقة وقفة نتعلم منها ما لا نتعلمه من كتاب سواه .

وإذا كانت «السكينة» والطمأنينة هي أرقى ما تطمح إليه النفس الإنسانية في هذه الحياة الدنيا وفيما وراءها ، فإن القرآن الكريم يحثنا على أن تكون العلاقة الزوجية «سكنا» و«سكينة» بين الأزواج ، يسكن الإنسان إلى زوجه فيجد في «النسب والمصاهرة» السكينة التي تطمح إليها النفس وتشتاق إليها القلوب .

ولعظم الهدف ، وجلال الأمر ، ولأنه هو نقطة البدء في ذلك البناء العظيم : أسرة ، ثم أمة ، لذلك كان «آية» من آيات الله في الكون والإنسان ، (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) «الروم ٢١» ، فالنسب والمصاهرة رباط مقدس ، يحقق للرجل السكن والسكينة لدى زوجه ، وبالمودة والرحمة يدوم السكن والسكينة وتسعد النفوس .

وحتى لا ييأس أحد من إمكان بلوغ الحياة الزوجية هدفها هذا ، يحدثنا القرآن الكريم عن خلق الله سبحانه وتعالى للناس ، ذكورا وإناثا «من نفس واحدة» ، فوحدة الأصل ، والوحدة في «النفس -الذات- دافع ومعين على أن يعود الإنسان -زوجا وزوجة- إلى إقامة ذلك الكيان الأسري ، الذي تكون فيه الزوجة سكنا لزوجها ، والذي تتحقق فيه وبه «السكينة» لنفسيهما ، وذلك عندما يحقق «النسب» بينهما الوحدة والانصهار :

(هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها) «الأعراف ٨٩» ، فكأنما «بالنسب والمصاهرة» تعود «وحدة النفس» بين الزوج وزوجته ، كما كانت في الأصل ، عندما خلق الله الإنسان!

من تاريخ الأفكار

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٧ أبريل ٢٠١٥ ١١:٠١ ص بتوقيت غرينتش

الجميع يعرف أن المعتزلة واحدة من الفرق الإسلامية ، وأنهم أكثر الفرق الإسلامية إلحاحا على أهمية العقل ، وضرورة أن يكون حكماً تعرض عليه النصوص والمأثورات .

والكثيرون يعرفون أن هذه الفرقة قد نشأت نشأة سياسية ، فكانت إحدى حركات المعارضة للدولة الأموية منذ أواخر القرن الهجري الأول .

لكن الكثيرين لا يعرفون أن المعتزلة قد كانوا طلائع المبشرين بالفكر العربي ، كما كانوا فرسان العقلانية في تراثنا .

وإذا كانت حضارتنا قد عرفت تألقها وبلغت قمة إزدهارها في العصر العباسي الأول ، وخاصة عصر المأمون (١٧٠ – ٢١٨ هـ ، ٧٨٦ – ٨٣٣ م) فإن هذا العصر هو الذي ساد فيه المعتزلة وشاعت أفكارهم ، وهو أيضا الذي تألقت فيه الفكرة العربية ، بمضمونها الحضاري غير العصري ، في مقابل الشعوبية الأعجمية والعصبية القبلية ، كما تألقت العقلانية في مقابل منهج النصوصيين! . . حتى لكأنما العقلانية والقومية كلاهما قد مثلا وجهي عملة الحضارة العربية الإسلامية في عصر في عصر تألقها وازدهارها! . .

وهناك حقيقة مهمة – وطريفة – تلفت نظر الباحث في تراث المعتزلة ، وتكوينهم كفرقة ، وفي الجمهور الذي استجاب لفكرهم القومي والعقلاني في ذلك الوقت المبكر من تاريخنا ، فمعلوم – في الدراسات الاجتماعية – أن المجتمعات الزراعية ، وكذلك البدوية لا تهتهم كثيرا بالمناهج العقلانية في التفكير ، وصياغاتها المركبة والمعقدة ، بل قد تنفر منها نفورا .

فلماذا انتشرت فرقة المعتزلة ، وساد فكرها حتى طبع حضارتنا بطابعه المميز زمناً غير قصير؟! وأين ، ووسط أي مناخ بشري كان ذلك الإنتشار؟!

لحسن حظ الباحث في هذه القضية ، أن تاريخنا الفكري قد حفظ لنا فصلا كتبه أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ – ٩٣١م) في كتابه «مقالات الإسلاميين» وهو أقدم كتاب في هذا الفن – وفي هذا الفصل يتحدث البلخي عن البلاد والمدن التي انتشر فيها فكر المعتزلة «العقلاني – القومي» أكثر من غيرها ، فإذا نحن أخذنا أسماء هذه البلاد والمدن ، ووضعناها على خارطة الدول الإسلامية في ذلك التاريخ ، ظهرت لنا حقيقة مهمة جدا تقول : إن فكر المعتزلة قد انتشر في المدن والبلاد التي اتربطت بطرق التجارة في الدولة العربية الإسلامية في ذلك التاريخ! .

فلقد كانت التجارة تأتي من الصين ، فتمر بطريق تقع عليه مدن مثل : سمرقند وبخارى ومرو ونيسابور والري وتبريز وبغداد وديار بكر ثم آسيا الصغرى فأوربا ، كما تأتي – هذه التجارة – من الهند إلى الخليج فالبصرة فبغداد فآسيا الصغرى فأوربا ، أو من الهند وجزرها إلى عدن فصنعاء فمكة فأيلة فدمشق فحمص فآسيا الصغرى فأوربا .

وحول هذه الطرق ، وفي ارتباط وثيق بها ، كانت المدن والقرى والبلاد التي انتشر فيها فكر المعتزلة ، كما ذكرها البلخي في «مقالات الإسلاميين»! ، بل لقد كان المعتزلة هم الذين نشروا الإسلام في الكثير من هذه البلاد! .

فإذا أضفنا إلى ذلك اشتغال العديد من علماء المعتزلة بالتجارة والحرف والصناعات والعلوم الطبيعية ، والأمر الذي نلحظه حتى في ألقابهم التي اشتهروا بها ، وضحت لنا الخيوط الاجتماعية التي جعلت هؤلاء الأعلام وهذه البلاد تقبل على الفكر العقلاني والقومي أكثر من غيرها من البلاد! .

ووضح لنا كذلك لماذا ضمت فرقة المعتزلة الكثير من الموالي ، ومع ذلك كانت حربا على الشعوبية والشعوبيين ، على عكس ما

صنع الموالي الذين انضموا لفرق الشيعة ، فلقد كانوا شعوبيين في الكثير من الحالات! .

أما في المعتزلة ، فإنهم كانوا أعداء للشعوبية ، مبشرين – كالجاحظ (١٦٣– ٢٥٥هـ ، ٧٨٠– ٨٦٩م) – بفكر جديد يوحد أبناء الأمة بمعيار حضاري جديد . . لقد كانوا – ككل المعتزلة – قوميين عقلانيين ، لأنهم – اجتماعيا – ما كان لهم إلا أن يكونوا قوميين ينتصرون لعروبة اللسان ، وعقلانيين يبتعدون عن نصوصية الجمود والتقليد! .

الأسرة

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٤ مارس ٢٠١٥ ١١:١٤ ص بتوقيت غرينتش

في الأمم ذات الحضارات المستقرة والعريقة تتجلى أهمية الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى ، والوحدة الأساسية في بناء الأمة الكبير ، وكلما ازدادت عراقة هذه الأمة ، كلما تقدست لديها الأسرة ، وأحاطها سياج يصعب اختراقه على عوامل التفكك والانحلال .

وحتى الغزاة الذين احتلوا الحدود الوطنية لأوطان هذه الحضارات ، وجدوا أنفسهم أمام مقدسات إن هم اقتحموها استفزوا مشاعر الأمة واستجلبوا غضبها ، ومن هذه المقدسات كانت الأسرة ، وكان الدين .
نلمس ذلك من سيرة الإسكندر الأكبر المقدوني (٣٥٦ – ٣٢٤ ق . م) في مصر الفرعونية ، فلقد بنى بها دولة مستقرة عندما احترم الأسرة والدين ، بينما فشل الغزو الفارسي لها – الذي قاده قمبيز (٥٢٩ – ٥٢٢ ق . م) – لأن الفرس لم يحترموا هذه المقدسات .

وفي الفكر الإسلامي – وبالنظر إلى أصوله الأولى – نجد للأسرة وللعلاقات الأسرية مكانا عاليا ، حتى لتبدو العلاقات التي يشير بها الإسلام كروابط للأسرة المسلمة علاقات مثالية – (المثل الأعلى) – إلى حد كبير .

فحديث السنة النبوية عن الأم والأمومة ، وكيف أن الجنة تحت أقدامها ، حديث طويل وشهير ، ووصية القرآن الكريم بالوالدين قد بلغت في العمق والرقي ما لا تخفى على الناظرين ، «ووصينا الإنسان بوالديه حسنا» (العنكبوت – ٨) ، «ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير» (لقمان – ١٤) ، فهذه الحياة التي يحياها الإنسان ، والتي هي من أكبر النعم ، الشكر عليها – بنص القرآن الكريم – لله ، وللوالدين! .

والإنسان الصالح – كما يراه الإسلام – هو الذي يبر والديه ، فيحسن إليهما ، ويبر لذريته فيحسن تربيتها ، وبذلك يكون رباطا صالحا للأسرة ، بما تتكون منه أجيال : «ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون» (الأحقاف – ١٥ ، ١٦) .

ونبي الله يحيى عليه السلام الذي كان «حنانا» متجسدا ، تجلى حنانه هذا – ضمن ما تجلى – في بر والديه «وبرا بوالديه ولم يكن جبارا عصيا» (مريم – ١٤) .

وعندما يعدد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام نعم الله عليه ، نرى فيها الوحي والنبوة وأيضا بر الوالدة «وقال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبرا بوالدتي ولم يجعلني جبارا شقيا» (مريم – ٣٢ :٣٠) .

ونحن عندما نتأمل تجربة الصحابة الذين شرفهم الله بالريادة في اعتناق دين الإسلام ، يتملكنا الإعجاب بقوة العقيدة التي ملكت على هؤلاء الطلائع ذواتهم ، حتى لقد انحسرت عنها الطبائع والعادات والتقاليد التي شبوا عليها في المجتمع الجاهلي الذي نشأوا فيه ، وحتى لقد انسلخوا عن المشركين من قومهم والجاحدين من ذويهم ، وقطعوا الروابط التي تربطهم بدنيا الكفر والكافرين ، بل لقد غير كثير منهم أسماءهم ، وكأنما رمزوا بذلك لولادة جديدة في عالم جديد! .

صنعوا ذلك مع ذويهم وقومهم ، إلا إذا كان الأمر خاصا بأب مشرك أو أم مشركة ، فهنا يميز الإسلام ، والقرآن الكريم ، بين عقيدة الدين ، التي يدعو أهله إلى أن يطيعوا فيها ربهم ، ولا أحد سواه ، وبين البر بالوالدين ، حتى ولو كانوا على الشرك والجحود بالإسلام «وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا» (لقمان

– ١٥) ، ففي الدين الطاعة لله وحده لا شريك له ، وفي الدنيا البر بالوالدين المشركين ، اللذين يجاهدان في سبيل رد فلذة كبدهما إلى الشرك بالله! .

وصدق الله العظيم إذ يعلمنا قرآنه الكريم «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» (الإسراء ٢٣ – ٢٤) .

فالمسلم صاحب عزة ، لا يقبل الذل ،لكن رحمته بوالديه تجعل خضوعه لهما ذلا محمودا ، يتقرب به إلى مولاه! .

عار استمر ثلاثة عقود

محمد عمارة الإثنين، ١٦ مارس ٢٠١٥ ١٢:١٩ م بتوقيت غرينتش

عندما تزور إرادة الأمة في الانتخابات ويستولي السماسرة وأصحاب المليارات على مقاليد الحكم بقوة التغلب وأجهزة القمع ، يصبح منطق القوة - بل والبلطجة - هو السائد في حكم البلاد والعباد! .

ولذلك لم يكن غريبا استعانة نظام العار الذي حكم مصر على امتداد ثلاثة عقود - سبقت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ - بالبلطجة في إنجاز المهام وتأديب المعارضين ، بل لقد كانت هذه الاستعانة سمة وخطيئة من خطايا هذا النظام! .

١- لقد استعان هذا النظام بالبلطجية ، يخرجهم من السجون ، ومن أماكن الاحتجاز في أقسام الشرطة ، ويسلحهم ، ثم يدفع بهم إلى تأديب الخصوم في الحرم الجامعي والانتخابات وحتى المظاهرات السلمية التي تفجرت في ٢٥ يناير ٢٠١١! .

٢- كذلك استعان نظام العار هذا بأجهزة الإعلام - المرئية والمقروءة والمسموعة - في غسيل مخ الجماهير . . حتى لقد انصرفت هذه الجماهير عن متابعة هذا الإعلام ، لفرط ما تميز به من الفجاجة والنفاق والكذب ، التي تفوق فيها على مسيلمة الكذاب ، وعبد الله بن أبي بن سلول ، جميعا! .

٣- ونظام العار هذا هو الذي وضع الثقافة - ثقافة مصر الإسلامية - في أيدي الشواذ والشماشيرجية والمخنثين ، حتى أصبحت جوائز الدولة - في أغلبها - حكرا على الزنادقة وغلاة العلمانيين! .

٤- ونظام العار هذا هو اذي أفسد التعليم المصري - في الجامعات وفي ما قبل الجامعات - وفي ظله جمعت الكتب الإسلامية من مكتبات المدارس وأشعلت فيها النيران وذلك لأول مرة في تاريخ مصر! ، وهو النظام الذي فتح كل الأبواب أمام التعليم الأجنبي ، لتدمير الهوية العربية الإسلامية لمصر ، ودفع الكثيرين إلى هذا التعليم الأجنبي ، بعد الإفقار والانهيار الذي أصاب التعليم الوطني والعام! .

٥- ونظام العار هذا هو الذي أفسد الذوق المصري ، بالأغاني الهابطة والفنون المخلة ، حتى غدت الأغاني التي تتحدث عن الوطنية والعروبة والإسلام غريبة عن الأسماع! .

٦- ونظام العار هذا هو الذي حول مصر إلى «دولة الرجل المريض» ، فترك الشرق للهيمنة الصليبية والصهيونية والإمبريالية ، بعد أن كانت مصر مركز الحل والعقد في وطن العروبة وعالم الإسلام .

٧- ونظام العار هذا هو الذي بدأ عهده بالكلمة الحكم : «الكفن ليس له جيوب» ، وعندما ثار عليه الشعب في ٢٥ يناير ٢٠١١ كان العالم يتحدث عن الثروة التي جمعتها الأسرة والتي بلغت عشرات المليارات من الدولارات!! .

إنها بعض من خطايا نظام العار ، الذي حكم مصر على امتداد ثلاثة عقود ، والتي فجرت الثورة التي أعادت شعب مصر إلى معدنه الأصلي النفيس .

تفريغ الدين من الدين

محمد عمارة الإثنين، ٠٩ مارس ٢٠١٥ ٠٦:٢٤ م بتوقيت غرينتش

على طريق «الزندقة» التي أصبحت «ظاهرة كونية» في عهد حكم حسني مبارك – لها رموزها الذين تحرسهم مباحث أمن الدولة ولها مشاريع فكرية ، تفرض على القراء . . بل وتقرر على طلاب الجامعات!

– في هذا الإطار أعيد النشر والانتشار لمقولات الفلسفة الوضعية اللادينية الغربية – التي تبلورت وسادت في القرنين السادس عشر والسابع عشر – فكان زنادقة مصر مقلدين لزنادقة أوروبا ، حذوك النعل بالنعل ، ودونما أي إضافات أو إبداعات . . اللهم إلا محاولة نقل ما قيل عن المسيحية واليهودية إلى عالم الإسلام وإلى اللغة العربية .

وفي إطار هذه الظاهرة ، وبعد تأليه الإنسان ، بدلا من الله ، دعا رمز من رموز هذه الظاهرة إلى «أنسنة النبوة والوحي» فكتب يقول : «إن النبوة التي تتحدث عن إمكانية اتصال النبي بالله ، وتبليغ رسالة منه ، هي في الحقيقة مبحث في الإنسان كحلقة اتصال بين الفكر والواقع ، فالنبوة ليست غيبية ، بل حسية ، والغيبيات اغتراب عنها ، والمعارف النبوية دنيوية حسية»!

وبعد أنسنة الألوهية ، وأنسنة النبوة والوحي ، ذهب صاحب هذا «الفكر» إلى أنسنة عالم الغيب ، فقال : «إن أمور المعاد إنما تعبر ، على طريقتها الخاصة وبالأسلوب الفني الذي يعتمد على الصور والخيال ، عن أماني الإنسان في عالم يسوده العدل والقانون ، إنها تعبير عن مستقبل الإنسان في عالم أفضل»!

وبعد أنسنة هذه العقائد – الألوهية والنبوة والوحي والغيب – ذهب صاحب هذا «الفكر» إلى القول بأن الوحي لم يأت بجديد ، وأن العقل لا يحتاج إلى هذا الوحي بحال من الأحوال ، فقال : «إن العقل ليس بحاجة إلى عون ، وليس هناك ما يند عن العقل ، والوحي لا يعطي الإنسانية شيئا لا تستطيع أن تكتشفه بنفسها من داخلها ، وإن ما تصوره القدماء أنه من وحي الله أعيد اكتشافه على أنه من وضع الإنسان ، ولقد أدى ذلك إلى تغيير مفهوم الوحي والنبوة ، فالعقيدة لم تخرج من النص ، بل النص هو الذي خرج من العقيدة»!

وعلى هذا الدرب – درب أنسنة العقائد الإلهية وتفريغ الديم من الدين!

– ذهب صاحب هذا «الفكر» إلى ضرورة التخلي عن ألفاظ ومصطلحات كثيرة ، من مثل : الله والرسول والدين والجنة والنار والثواب والعقاب ، لأنها مصطلحات قطعية ، بل تجاوز الحس والمشاهدة ، ونشير إلى مقولات غير إنسانية ، فمصطلح «الإنسان الكامل» أكثر تعبيرا من لفظ «الله»!

كذلك دعا صاحب هذا «الفكر» إلى الانتقال من العقل إلى الطبيعة ، ومن الروح إلى المادة ، ومن الله إلى العالم ، ومن النفس إلى البدن ، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك ، فالتوحيد هو وحدة البشرية ووحدة التاريخ! والعلمانية هي جوهر الوحي ، والإلحاد هو التجديد ، وهو المعنى الأصلي للإيمان!!

هكذا بلغت الزندقة حدودها – في مصر الإسلامية – وحرستها دولة حسني مبارك على امتداد ثلاثين عاما!

الدولة ترعى الزندقة

محمد عمارة الإثنين، ٠٢ مارس ٢٠١٥ ٠٨:٢٦ م بتوقيت غرينتش

في عهد حسني مبارك -الذي امتد ثلاثين عام - تبلورت «الزندقة» في مصر ظاهرةً تحت سمع الدولة وبصرها ، بل إن مباحث أمن الدولة ، التي تخصصت وبرعت في قهر الشعب وتزوير إرادته في الانتخابات ، وفي إقامة «سلخانات» التعذيب الوحشي للإسلاميين ، كانت هي التي تحرس أشخاص هؤلاء الزنادقة ومنازلهم!

وتفتح الأبواب أمام أفكارهم لتقرر على طلاب الجامعات ، ولتنشر في المكتبات والمجلات .

ولقد عاش في حماية وحراسة زبانية جهاز أمن الدولة ذلك الذي دعا إلى «أنسنة الدين» ، والانتقال من الإلهيات إلى الإنسانيات ، وإحلال الطبيعة محل الله ، والاستغناء بالعقل عن الوحي!

نعم ، لقد كتب ذلك وقرره على أبنائنا في الجامعة ، عندما أجلسه نظام مبارك على كرسي الشيخ مصطفى عبد الرازق والأساتذة محمد يوسف موسى ، ومحمد عبد الهادي أبوريدة ، وأحمد فؤاد الأهواني ، وغيرهم من أعلام الفلسفة الإسلامية ، بل لقد أجلسه نظام مبارك على مقعد رئاسة لجنة الترقيات لأساتذة الجامعة ، ليمارس عليهم سلطان الترغيب والترهيب ، حتى لقد فرض نفسه مناقشا لرسالة دكتوراة تنتقده ، وأعلن -وهو على منصة المناقشة وأمام الجمهور- أنه لا دليل على وجود الله!!

ولقد كتب - في مشروعه الفكري الذي بدأ مع عصر مبارك - فقال : «إن مهمتنا هي أن ننتقل بحضارتنا من الطور الإلهي القديم إلى طور إنساني جديد ، فبدلا من أن تكون حضارتنا متمركزة على الله تكون متمركزة على الإنسان ، وتحويل قطبها من علم الله إلى علم الإنسان ، إن تقدم البشرية مرهون بتطورها من الدين إلى الفلسفة ، ومن الإيمان إلى العقل ، ومن مركزية الله إلى مركزية الإنسان ، حتى تصل الإنسانية إلى طور الكمال ، وينشأ المجتمع العقلي المستنير»!

وذهب هذا الذي عاش تحرسه زبانية مباحث أمن الدولة ، وتفرض أفكاره على طلاب الجامعات في مصر الإسلامية ، ذهب إلى نفي وجود الله من الأساس! فكتب يقول : «إن لفظ الله هو تعبير أدبي أكثر منه وصفا لواقع ، وتعبير إنشائي أكثر منه وصفا خبريا ، والإنسان هو الذي يخلق جزءا من ذاته ويؤلهه ، أي أن يخلق المؤله على صورته ومثاله ، فهو يؤله أحلامه ورغباته ، ثم يشخصها ويعبدها ، وإن اختيار باقة من الصفات المطلقة ، ووضعها معا في صورة معبود تشير إلى أن الإنسان إنما يؤله نفسه ، فالذات الإلهية هي الذات الإنسانية في أكمل صورها ، وأي دليل يكشف عن إثبات وجود الله إنما يكشف عن وعي مزيف ، فذات الله هي ذاتنا مدفوعة إلى الحد الأقصى ، ذات الله المطلق هي ذاتنا نحو المطلق ، ورغبتنا في تخطي الزمان وتجاوز المكان ، ولكنه تخط وتجاوز على نحو خيالي . . والصفات السبع التي نصف بها الله هي في حقيقة الأمر صفات إنسانية خالصة ، فالإنسان هو العالم والقادر والحي والسميع والبصير والمريد والمتكلم ، وهذه الصفات في الإنسان ومنه على الحقيقة ، وفي الله وإليه على المجاز»!!

هكذا تحولت الزندقة في عهد مبارك إلى ظاهرة محروسة من مباحث أمن الدولة ، ومقررة على طلاب الجامعات ، بل إن مقولات هذه الزندقة لم تقف عند هذا الذي ضربنا عليه الأمثال!

خطايا.. ولدت الانفجار

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٤ فبراير ٢٠١٥ ١٢:١٠ م بتوقيت غرينتش

من الخطايا التي وقعت بمصر في العقود الثلاثة الماضية التي فجرت ثورة الغضب التي قادها الشباب في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ م :

١- الفقر والإحباط الذي دفع قطاعات من الشباب – الذين لا يجدون عملا ولا سكنا ولا زواجا – إلى المغامرة حتى بأرواحهم في الهجرة غير الشرعية – عبر البحر المتوسط – باحثين عن لقمة العيش في أوروبا . . بل لقد دفع الفقر قطاعات من هؤلاء الشباب إلى العمل في خدمة الجيش الإسرائيلي!! بما يعنيه ذلك من خيانة وطنية دفعهم إليها العار الذي سيطر على بلادهم ثلاثة عقود!

٢- ونظام العار هذا هو الذي وفر للسكارى أفخر أنواع الخمور وجميع أنواع المخدرات ، بينما تشكو البلاد من المياه غير الصالحة للشرب! . . ووفر للقلة المترفه أفخر أنواع السيارات بينما تشكو الجماهير من قلة الأتوبيسات العامة التي تنقل الملايين!

٣- ونظام العار هذا هو الذي أنفق المليارات على بناء القصور والفلل والشاليهات للقلة المترفة – في الساحل الشمالي – وهي التي لا تستغل الإ أسابيع معدودة في العام – بينما يعيش أكثر من عشرين مليونا – أي ربع تعداد مصر – في المقابر والعشوائيات!

٤- ونظام العار هذا هو الذي باع مصانع مصر بما فيها الأهرامات الصناعية التي بناها طلعت حرب باشا (١٢٩٣ – ١٣٦٠هـ ، ١٨٧٦- ١٩٤١م) باعها بأسعار تقل عن ثمن الأرض التي بنيت عليها!

٥- ونظام العار هذا هو الذي فتح الأبواب أمام الصهانية كي يدمروا الصناعة المصرية في أفريقيا وتصدره للعالم بدلا من مصر!

٦- ونظام العار هذا ظل حاضرا دائما في مباريات الكرة . . وغائبا – في أغلب الأحيان – عن مؤتمرات القمة العربية والإفريقية والدولية!

٧- ونظام العار هذا بدأ عهده بقبر مشاريع تقنين الشريعة الإسلامية التي أنجزت في عهد الرئيس السادات (١٣٣٦- ١٤٠ هـ ، ١٩١٨- ١٩٨١م) .

٨- وهو الذي أغلقت فيه مساجد مصر عقب كل صلاة على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الإسلامية الممتد لأكثر من أربعة عشر قرنا .

٩- ونظام العار هذا هو الذي أصبحت فيه مناصب العمد – في القرى – والعمداء – في الجامعات – بالتعيين من قبل أجهزة الأمن بعد أن كانت هذه المناصب بالانتخاب الحر ، حتى في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر!

١٠- ونظام العار هذا هو الذي كرس جهاز الشرطة – الذي زاد عدده عن عدد الجيش – لحراسة النظام . . والأسرة الحاكمة . . ولقهر الشعب . . ولتزوير الانتخابات ، بحيث لم يعد هناك أي التفات إلى أمن المواطنين .

وهكذا دفعت الخطايا إلى الثورة والانفجار!

نماذج من الفكر العشماوي

محمد عمارة الإثنين، ١٦ فبراير ٢٠١٥ ٠٩:٠١ م بتوقيت غرينتش

في سنوات حكم حسني مبارك لمصر ، واصل المستشار محمد سعيد العشماوي –الذي كانت تحرسه مباحث أمن الدولة مع عدد غير قليل من غلاة العلمانيين والزنادقة وأشباه الزنادقة– واصل استفزازه للحس الإسلامي ، على نحو غير مسبوق ، فكتب –ضمن ما كتب– عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة وأزالوا طغيان الفرس والروم ، وغيروا مجرى التاريخ ومضمون الحضارة ، كتب العشماوي عن هؤلاء الصحابة ، فقال : «إنهم كانوا يتسابقون في الاغتيالات إرضاء للرسول! ولم يميزوا بين النبوة والملك ، ولقد ارتد كثير منهم إلى خلق الجاهلية ، وطباعها في فترة وجيزة بعد وفاة عمر بن الخطاب»! .

أما الأمة الإسلامية –التي أحيت مواريث الحضارات القديمة ، وأبدعت الحضارة التي مثلت المنارة والعالم الأول الذي أضاء الدنيا لأكثر من عشرة قرون– فلقد وصفها العشماوي –كاتب عهد مبارك– فقال : «إنها ارتدت إلى عناصر الشخصية الجاهلية ، وعاد كثير منها إلى السلب والنهب والصعلكة ، فأصبحت شخصيتها الحقيقية أخلاقيات جاهلية ، وتصرفات جاهلية ، وصار الجميع إلى طباع جافة من الأنانية ، والخوف والجبن ، والفساد والوشاية ، والتملق والانتهازية»! .

أما الشريعة الإسلامية ، فلقد قال عنها العشماوي : «إن الحكم بما أنزل الله ، كان خاصا بالرسول شخصيا دون سواه ، وإن قواعد الشريعة وأحكامها مؤقتة بأسباب نزولها ، ليس لها إطلاق ولا استمرار ، فبوفاة الرسول أصبحت أحكاما مجردة من القوة الملزمة ، لا أثر لها في الشورى أو الميراث أو الحجاب أو الحدود ، حتى الخمر ، فهي غير محرمة في القرآن! وحتى اللواط ، فلا عقوبة عليه في الإسلام! . . وهي شريعة رحمة وضمير ، ليس فيها قانون ولا تشريع ؛ إذ القانون في شريعة موسى وحده ، ومن ثم فإن الدعوة إلى الحكم بشرع الله وحده ، هي دعوة إلى أفكار يهودية»! .

أما الفقه الإسلامي ، الذي اعتمدته المؤتمرات الدولية للقانون «منظومة قانونية مستقلة ومتميزة –الذي وصفه السنهوري باشا– أبو القانون في عصرنا الحديث ، فقال «إنه صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي» ، أما هذا الفقه الإسلامي فهو بنظر المستشار العشماوي : «فقه الحِيَل ، التي حرمت الحلال ، وتعدت مقام الجلالة ، ونزعت منازع المشركين عبدة الأوثان! واقتفت أثر الجهال أصحاب الأصنام»!

هكذا كتب المستشار محمد سعيد العشماوي عن الإسلام والقرآن والرسول والصحابة والأمة الإسلامية والشريعة الإلهية والفقه الإسلامي ، وهكذا كان مشروعه الفكري ، الذي ازدهر في عصر حسني مبارك ، الذي حمته مؤسسة الرئاسة ، والذي حرست صاحبه مباحث أمن الدولة .
وإذا كانت إسرائيل قد عدّت مبارك «كنزا استراتيجيا لأمنها» ، فإن أول سفير لها في مصر وصف العشماوي بأنه «ضليع في شؤون الإسلام» وأن كتبه تؤسس للجيرة الطيبة مع إسرائيل»! .
استفزاز غير مسبوق

محمد عمارة الثلاثاء ، ١٠ فبراير ٢٠١٥ ٠٢ :١١ ص بتوقيت غرينتش

لقد بدأ حسني مبارك عهده – في أكتوبر عام ١٩٨١م – بأن وضع في الأدراج المغلقة تلك المشاريع التي أنجزت في عهد السادات لتقنين الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، كي تطبق بديلا عن القانون الهجين ذي الأصول الفرنسية الذي فرضه الاستعمار الإنجليزي على مصر منذ عام ١٨٨٣م .

وفي هذا المناخ الفكري – الذي تم فيه الخلط بين «الإسلام» و»الإرهاب» ، والذي تم فيه استغلال ظاهرة العنف الديني لتكريس نظام حكم الدولة البوليسية التي تقيم أجهزتها الأمنية «سلخانات» التعذيب للإسلاميين ، في الوقت الذي تحرس فيه غلاة

العلمانيين والزنادقة – ، في هذا المناخ أصبح المستشار محمد سعيد العشماوي واحداً من أبرز رجالات الفكر في عصر حسني مبارك ، الذين بلغت استفزازاتهم للحس الإسلامي حدودا غير مسبوقة في تاريخ الفكر المصري على الإطلاق .

ففي حماية مؤسسة الرئاسة – ومبارك شخصيا – وفي حراسة مباحث أمن الدولة ، توالت كتب العشماوي التي قال فيها عن الإسلام : «إنه تحول إلى اتجاه عسكري وصيغة حربية منذ غزوة بدر ، فتغيرت روحه وانزلق إلى مهوى خطير ، وتبدل صميم شريعته فانحدرت إلى مسقط عسير ، وطفح على وجهه كل صرع فبثر بثورا غائرة ، ونشر بقعا خبيثة على وجه الإسلام منذ غزوة بدر عام ٢ هـ ، أي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى يديه!!» .

أما القرآن الكريم ، فلقد كتب عنه العشماوي ، فقال : «إن النص القرآني قد ضيعت وحدته الإنسان المسلم ، فأصبح إنسان النص لا المعنى ، إنسان النقل لا العقل ، إنسان الحرف لا الروح»! . . وأن هذا القرآن لم يطبق في كل العصور الإسلامية ، إلا كأمر شاذ ، وعملة نادرة ، أو كمجرد نزوة ، في ظرف استثنائي ، وإن النص القرآني مازالت به حتى الآن أخطاء نحوية ولغوية»! .

أما رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم فهو – بنظر العشماوي – : «صاحب «دعوى» – (أي ادعاء وليست «دعوة»)! – وهو غير معصوم ، إذ العصمة هي أفكار إسرائيلية دخيلة وأن الرسول كان يحكم بوثيقة شبه جاهلية! ، ولقد عارضت كثير من القبائل ما فرضه عليهم من إتاوة أو رشوة يسوؤهم أداؤها ويذلهم دفعها! . . وإن الرسول كان يشجع شعر حسان بن ثابت «المقذع والبذيء»!! .

أما الخلافة الإسلامية ، فلقد نشر عنها العشماوي كتابا – حرسه نظام مبارك – جاء فيه : «إنها دولة عنصرية ، خلطت مقام النبوة بمنصب الخلافة ، وأن أبا بكر الصديق قد أحدث زيوغا في الخلافة ، وحيودا في الحكم ، واشتدادا في نزعة الغزو ، وانتشارا للجشع والفساد ، واغتصابا لحقوق النبي ، وأنه – أبو بكر – قد جاء بدين جديد غير دين محمد»!! .

تلك عينات – مجرد عينات – من «الفكر» الذي نشره المستشار محمد سعيد العشماوي ، في عهد حسني مبارك ، والذي رعاه مبارك شخصيا ، والذي حرست مباحث أمن دولة صاحبه الذي كان صديقا لسفير إسرائيل .

التخصص في مواجهة الشريعة

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٥ ٠٣:٣٥ ص بتوقيت غرينتش

يعترف المستشار محمد سعيد عشماوي –وهو أحد أعمدة الفكر لنظام حكم حسني مبارك– بأن الصحوة الإسلامية التي برزت في السبعينيات والتي فرضت الاتجاه إلى تقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها بدلا من القانون الوضعي ذي الأصول والفلسفة الفرنسية اللادينية ، يعترف عشماوي بأن هذه التحولات الحضارية –التي أزعجت الغرب والمتغربين والصليبية والمتنصرين– هي التي وقفت وراء تحوله للتخصص في الفكر الإسلامي ، كي يواجه هذه التحولات .

وفي هذا الاعتراف الخطير يقول عشماوي : «منذ باكورة الشباب ، اهتممت بالفكر الإسلامي ضمن اهتمامي بالفكر الإنساني والفكر العالمي ، ثم زاد اهتمامي به حين بدأت حركات الإسلام السياسي تتزايد! . . ففي السبعينات كانت دعوى –(لاحظ استخدامه لفظ «دعوى» بمعنى الإدعاء بدلا من «دعوة»)!– تطبيق الشريعة قد أوشكت أن تقنع الناس ، وأكثر الناس لا يعلمون! بضرورة تقنين الشريعة وإلغاء كافة القوانين القائمة ، وتغيير النظام القضائي كله ، ونشطت لجان لهذا الغرض ، وقد نشرنا كتابنا «أصول الشريعة في مايو عام ١٩٧٩ وتابعنا ذلك بمقالات نشرت في جريدة الأخبار من يوليو ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨٠ وفيها دللنا على أن أحكام القوانين المصرية لا تبعد عن أحكام الشريعة والفقه الإسلامي إلا في نقاط قليلة لا يمكن تطبيقها إلا بإعداد سليم وبغير اجتهاد جديد!» .

هكذا اعترف العشماوي بأن الصحوة الإسلامية –التي يسميها «الإسلام السياسي»– ولجان تقنين الشريعة ، والاتجاه إلى تطبيق القانون الإسلامي بديلا لقانون نابليون ، اعترف بأن «هذا التوجه الحضاري الإسلامي هو الذي استفزه ليتحول إلى التأليف في الإسلام ، وليكون طليعة القائلين بأن القوانين الوضعية القائمة لا داعي إلى تغييرها لأنها لا تختلف عن القانون الإسلامي إلا في نقاط قليلة لا يمكن تطبيقها دون إعداد سليم وبغير اجتهاد سليم» .

ومنذ ذلك التاريخ أصبح العشماوي صاحب مشروع فكري كبير ، زادت كتبه عن العشرة ، كما أصبح واحدا من المقربين إلى مؤسسة الرئاسة في عهد حكم حسني مبارك يحمي مبارك كتبه من أن تمتد إليها أيدي مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، ويرسل مبارك شخصيا كتب العشماوي إلى الملك حسين! ، وتقوم مباحث أمن الدولة بحراسة العشماوي وحراسة منزله وخاصة بعد تصاعد استفزازاته للحس الإسلامي بما كتب عن الإسلام والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة وعن الأمة الإسلامية وحضارتها بشكل لم يسبق له مثيل حتى من غلاة أعداء الإسلام! .

لقد استفزت التوجهات الإسلامية ، والسعي لتقنين الشريعة الإسلامية وإلى تطبيقها ، استفزت المنصرين الأمريكيين ، فعقدوا لمعالجة هذا التوجه مؤتمر كولورادو في مايو ١٩٧٨م والتقط العشماوي الخيط ، ليتخصص في محاربة ظاهرة التحول نحو الإسلام ، فبدأ بالمقالات التي نشرها له موسى صبري بصحيفة «الأخبار» بعد عام من انعقاد مؤتمر كولورادو ليصبح –في عهد مبارك– أبرز المناهضين للتوجه نحو الإسلام .

مؤتمر كولورادو

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٧ يناير ٢٠١٥ ٠٢:٠٤ ص بتوقيت غرينتش

عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م – رمضان ١٣٩٣هـ ، التي استردت فيها الأمة كرامتها القتالية وأخذت بثأرها من هزيمة عام ١٩٦٧م ، بدأ السير على طريق التحول عن نماذج التحديث الغربية ، إلى النموذج الإسلامي في التقدم والنهوض .

ومن معالم هذا التحول ، ما شهده عقد السبعينات –في مصر– من تقنين للشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها –وهو مشروع كبير شارك فيه علماء الأزهر الشريف وفقهاء القانون ، ومجلس الشعب–
ولقد أثمرت هذه الجهود عدة مجلدات تمت فيها تقنينات الفقه الإسلامي التي تغطي أغلب المنظومة القانونية ، كبديل إسلامي لذلك القانون الهجين الذي بدأ الإستعمار الإنجليزي فرضه على مصر عام ١٨٨٣م ، عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وكان هذا الإنجاز مؤشرا على عزم مصر العودة لاستئناف حاكمية الشريعة الإسلامية وسيادة فقه معاملاتها من جديد .

لكن هذا التوجه نحو الذات الإسلامية ، والعزم على استئناف إسلامية الدولة والقانون والعمران قد أزعج الغرب والمتغربين الذين هبوا إلى عقد المؤتمرات وإلى تدبير المؤامرات وإلى طرح المشاريع الفكرية المناهضة لهذا الاتجاه! .

ففي مايو عام ١٩٧٨م عقد المنصرون الأمريكيون في مدينة كولورادو أخطر المؤتمرات التي خططت لتنصير المسلمين –كل المسلمين– وطي صفحة الإسلام من الوجود .

وفي هذا المؤتمر تحدثوا عن الأسباب والملابسات التي حددت توقيت عقده في هذا التوقيت بالذات .
لقد تحدثوا عن ضرورة المسارعة لمواجهة المظاهرات التي يقوم بها المسلمون في مصر وإيران وباكستان للمطالبة بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية ، وتحدثوا عن ضرورة مواجهة الجانب الثوري في الإسلام الذي نسي المنصرون والغرب وجوده ، وعن الصراع الذي استرعى اهتمام وسائل الإعلام العالمية بين الإسلاميين والاتجاهات العلمانية والذي كاد أن يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ، ويدفع باكستان إلى تطبيق الدستور الإسلامي لأول مرة في تاريخها ابتداء من مارس عام ١٩٧٥م!! .

ولقد كان حديث المنصرين الأمريكيين هذا ، عن التحولات الإسلامية نحو الشريعة الإسلامية والنموذج الإسلامي في التقدم والنهوض ، وانزعاجهم من هذه التحولات التي توشك وتؤذن بانعتاق العالم الإسلامي من قبضة الاحتواء الحضاري الغربية .

كان هذا الحديث وكان مؤتمر كولورادو إيذانا بموجة عكسية من التغريب ، ومن المشاريع الفكرية العلمانية ، التي تسعى لاستبعاد العودة إلى الشريعة الإسلامية ، وإلى الإبقاء على القانون الوضعي الغربي ، وإلى تفريغ الإسلام من القانون البديل لقانون نابليون! .

ولقد كان المستشار محمد سعيد العشماوي في مقدمة الذين حملوا راية «التوجه العلماني المضاد» لتحول الأمة نحو الشريعة الإسلامية ، بل إن الرجل يعترف بأن هذا التحول نحو الإسلام وشريعته هو الذي استفزه للتخصص في التأليف في الفكر الإسلامي ، الذي يناهض هذا الاتجاه! .

ثم كان أن اتفق مع الصحفي موسى صبري على نشر كتاب «أصول الشريعة» مقالات في صحيفة الأخبار منذ يوليو ١٩٧٩م ، أي بعد عام من مؤتمر كولورادو بالتمام! .

تجفيف منابع التديّن

محمد عمارة الثلاثاء، ١٣ يناير ٢٠١٥ ١:١٦. م بتوقيت غرينتش

في العقود الثلاثة التي حكم فيها حسني مبارك (١٩٨١- ٢٠١١ م) وفي مواجهة جماعات العنف المتسربلة بغلالات إسلامية - بدأت الدولة مرحلة التكريس لطابعها البوليسي ، فقوات أمن الدولة – التي تحرس النظام ، وتقمع المعارضة ، وتزيف إرادة الأمة في الانتخابات قد زاد عددها على عدد الجيش!

وتم الخلط بين «الإرهاب» – الذي لم يجر تعريفه – وبين «الإسلام» – حتى لقد جمعت الكتب الإسلامية من مكتبات المدارس وأشعلت فيها النيران ، وذلك لأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية الممتد لأكثر من أربعة عشر قرنا .

وبعد أن كانت مصر قد ألغت الماسونية وأغلقت محافلها سنة ١٩٦٠م ، عادت – في عهد مبارك أندية «الروتاري» و»الليونز» – وهي بدائل الماسونية – إلى الانتشار الأخطبوطي في مصر – تحت رعاية زوجة مبارك وأخيها – الذي كانت الأنوار وشجرة عيد الميلاد تضيء قصره ، في الكريسماس حتى لكأنه في الفاتيكان ، ولقد استقطبت هذه الأندية المشبوهة قطاعات واسعة من النخبة المصرية – في الثقافة والإعلام والإدارة ورجال الأعمال .

وسيطر على الثقافة – في عهد مبارك – غلاة العلمانية ، الذين أعلن كبيرهم عن عزمه محاربة التوجه الديني بالخيال المادي؟! وكادت جوائز الدولة أن تكون وقفا على المتمركسين وأشباه الزنادقة وغلاة العلمانية .

وتبلورت في مصر – لأول مرة في تاريخها – « ظاهرة الزندقة « ، حيث تحمي الدولة رموزها فتفرضهم على قاعات الدرس بالجامعات ، وتعدل قانون الحسبة مرتين لتحميهم من المساءلة القانونية والقضائية . . بل إنها تخصص لحراستهم وحراسة منازلهم قطاعات من قوات أمن الدولة ، التي احترفت قمع المعارضة الإسلامية ، وإقامة «سلخانات» التعذيب لخصوم النظام .

واتسع نطاق التضييق على التدين – حتى الشعائري منه والشكلي– فالمساجد تغلق عقب كل صلاة ، ومباحث أمن الدولة هي التي تتحكم في تعيين الخطباء بوزارة الأوقاف ، ومن يريد الاعتكاف – في رمضان ، ولو ليلة واحدة – عليه أن يقدم صورة بطاقة هويته إلى أمن الدولة ، ليوضع في قوائم المراقبين ، المرشحين للاعتقال عند الاقتضاء ، بل لقد أصبح تحفيظ القرآن بالمساجد نشاطا غير مرغوب فيه ، يتم استدعاء القائمين به إلى مباحث أمن الدولة ليواجهوا بالتهديد والترهيب والوعيد . . بل وليمنعوا من دخول المسجد فترات تقصر أو تطول . ولقد أصبح إحياء السنة الإسلامية ، وحتى أشكال التدين من «مكروهات الدولة» ، فزوجة الرئيس لا تطيق رؤيه الحجاب والمحجبات . . ووزارة الأوقاف بذلت في محاربة النقاب ما لم تبذله في محاربة تهويد القدس وفلسطين .

وجرى العمل على تجفيف منابع التدين بمصر ، وإيجاد البدائل التي أرادوا بها ملء القلوب والعقول بالفنون الهابطة ، والأغاني الخليعة ، ودفع الشباب إلى طرق الحرام بعد أن احتكروا الثروة وأغلقوا سبل الحلال أمام هذا الشباب .

لكنهم لم ينتبهوا – وهم في سكرتهم يعمهون – إلى أن الله غالب على أمره وعلى أمرهم الذي يريدون ويمكرون .

وذكر فإن الذكرى تنفع الثائرين

محمد عمارة الخميس، ٠٨ يناير ٢٠١٥ ٠١:٥٠ ص بتوقيت غرينتش

من الخطايا التي فجرت الثورة الشعبية المصرية التي قادها الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ :

١- خطيئة الحصار الظالم الذي فرضه نظام العار على مليون ونصف المليون من سكان قطاع غزة ، وذلك كراهية في الحركة الإسلامية حماس المنتخبة ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني! ، وخدمة لإسرائيل! وبهذا الحصار الظالم الذي تجاوز عمره السنوات ، والذي مات فيه الكثيرون مرضا وجوعا برئت ذمة الله ورسوله من نظام العار هذا ، فلقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أيما أهل عرضة (مكان) بات فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله» .

٢- ونظام العار هذا هو الذي –مع حصاره لأهل غزة وعدائه للمقاومة الفلسطينية– طبع العلاقات مع الكيان الصهيوني ، وتاجر أركانه من السماسرة واللصوص –الذين يسمون أنفسهم «رجال أعمال»– تاجروا مع الصهاينة ، فأمدوهم من بالغاز المصري بثلث سعره العالمي وقودا لآلته الصهيونية ، وباعوا للصهاينة الحديد والأسمنت اللذين تبنى بهما المستوطنات الصهيونية ، وجدار الفصل العنصري ، الذي يبتلع القدس وفلسطين .

٣- ونظام العار هذا هو الذي فكك مفاصل المجتمع المصري ، بتدمير النقابات المهنية والعمالية ، ومسخ الأحزاب السياسية ومحاولة إفساد القضاء المصري بالترهيب والترغيب ، والانتدابات والإعارات ، والاختراق بواسطة رجال الشرطة الذين يحصلون على ليسانس الحقوق ، لتمتلئ بهم مقاعد النيابة ومنصات القضاء! .

٤- ونظام العار هذا هو الذي خلق في مصر –بلد النيل الذي هو أطول أنهار الدنيا– ولأول مرة في التاريخ «مشكلة عطش» كما جعل الشعب المصري يقدم الضحايا في الزحام على الحصول على رغيف الخبز الحاف! .

٥- ونظام العار هذا هو الذي لوث مياه النيل ، بعد أن كان المصري القديم زمن الفراعنة كما جاء في كتاب «متون الأهرام» يتقرب إلى خالقه يوم الحساب بأنه لم يلوث مياه النيل! ، بل لقد أصبح جريان ماء النيل من بلاد المنبع إلى مصر مهددا لأول مرة في التاريخ بسبب الهوان الذي أوقعه بمصر نظام العار هذا .

٦- ونظام العار هذا هو الذي أوقع ٤٠٪ من سكان مصر تحت خط الفقر ، بينما حاز قلة من اللصوص والسماسرة الأرقام الفلكية من الثروات التي جمعت من السحت الحرام! .

٧- ونظام العار هذا هو الذي اجتمعت فيه الثروة والسلطة بيد قلة من المحتكرين ، فأعاد مصر ثانية إلى ما هو أبشع من الواقع الذي ثارت عليه ثورة يوليو عام ١٩٥٢ التي جعلت من أهدافها «إسقاط سيطرة رأس المال على الحكم»! .

٨- ونظام العار هذا هو الذي زور إرادة الأمة فيما سمي بالانتخابات والاستفتاءات ، على النحو الذي لا نظير له في أي بلد من بلاد الدنيا .

٩- فهل بعد هذه الخطايا –التي أشرنا إلى طرف منها– يستغرب البعض هذا العمق والشمول الذي تفجر في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟! .

خطايا.. لا مجرد أخطاء

محمد عمارة الأربعاء، ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ٠٧:٠٣ م بتوقيت غرينتش

يتساءل البعض : لماذا ثار الشعب المصري هذه الثورة الشعبية العارمة والشاملة والسلمية ، المنقطعة النظير – في العمق . . والصدق . . والشمول – . . تلك الثورة التي فجرها الشباب في ٢٥ يناير عام ٢٠١١ م –٢١ صفر ١٤٣٢هـ؟! . .

للإجابة على هذا السؤال . . ولفهم هذه الحقيقة ، علينا أن ندرك أن هذه الثورة إنما تفجرت ضد كم هائل من الخطايا التى تراكمت على امتداد ثلاثة عقود ، ولم تكن مجرد اعتراض على عدد من الأخطاء .

١– لقد صرحت مصادر صيهونية قبل أسابيع من تفجر هذه الثورة بأن نظام حسني مبارك إنما يمثل كنزا استراتجيا للأمن الإسرائيلي ، وهذا التصريح الصيهوني إنما يشير إلى عار لم يسبق له مثيل في نظم الحكم التي تعاقبت على حكم المصريين ، في مصر التي هي كنانة الله فى أرضه وحامية الإسلام والعروبة على مر التاريخ .

٢– ونظام العار هذا الذى تفجرت هذه الثورة لاقتلاعه هو الذى حرض على الغزو الأمريكي الغربي للعراق سنه ٢٠٠٣م ، ذلك الغزو الصليبي الصهيوني الامبريالي الذي حقق مصالح الأعداء عندما دمر العراق وهو القوة الأولى للشرق العربي ، وصنع بذلك مأساة من أكبر مآسي العرب والمسلمين في القرن العشرين – تجزئة العراق . . وسيطرة أمريكا والتشيع الصفوي على مقدراته – وتحويل ثلث شعبه – نحو عشرة ملايين – إلى شهداء وأرامل ويتامى ولاجئين .

٣– ونظام العار هذا هو الذي أيد الغزو الأمريكي الغربي لأفغانستان عام ٢٠٠١م ، على الرغم من أن الرئيس الأمريكى بوش الصغير قد أعلن أن هذا الغزو إنما يأتى فى سياق حمله صليبية على الإسلام والمسلمين ، كما أعلن بعد عامين من ذلك التاريخ إبان حربه على العراق أنها حرب عادلة بالمقاييس التي وضعها القديس «اوغسطين» (٣٥٤ – ٤٣٠م) و»توما الاكويني» (١٢٢٥–١٢٧٤م) و»مارتن لوثر» (١٤٨٣– ١٥٤٦م) وغيرهم!! .

٤– ونظام العار هذا هو الذي أيد الغزو الإثيوبي الصليبي للصومال ، ذلك الغزو - المدعوم أمريكيا - الذي أسقط حكومة المحاكم الشرعية وأدخل الصومال في دوامة العنف والدمار .

ولقد صرح رأس نظام العار هذا يوميذ فقال : «نحن نتفهم التدخل الإثيوبي في الصومال ، هذا التدخل – الغزو – الذى قاده «زيناوي» الذي تعمل دولته الآن على قطع مياه النيل عن مصر والسودان! . .

٥– ونظام العار هذا هو الذي عاش على امتداد ثلاثة عقود – يقدم نفسه للغرب الصليبي باعتباره المحارب للمد الإسلامي والحامي لأمن إسرائيل . .

٦– ونظام العار هذا هو الذي تواطأ – أو غض الطرف – عن الحروب العدوانية المدمرة التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان عام ٢٠٠٦م ، وعلى غزة عام ٢٠٠٨ ٢٠٠٩م ، التي دمرت وقتلت البشر والشجر والحجر . . تلك بعض الخطايا التي اقترفها نظام العار ، التى فجرت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م .

خمس ثورات

محمد عمارة الإثنين، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤ ٠٧:٣٥ م بتوقيت غرينتش

«وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» - بل وظلموا البلاد والعباد!

لقد عرفت مصر الثورات الشعبية - في عصرها الحديث - بأكثر مما عرفت كثير من البلاد ، ثارت ثورة شعبية ، قادها «مجلس الشرع» - المكون من علماء الأزهر - عام ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م ، ضد الوالي التركي «خورشيد باشا» وخلعته عن حكم البلاد ، رغم أنه مولى من قبل السلطان ، ويومئذ أعلن السيد عمر مكرم (١١٦٨ - ١٢٣٧هـ ، ١٧٥٥ - ١٨٢٢م) باسم «مجلس الشرع» أن الأمة هي مصدر السلطات ، وقال : «إن أولي الأمر هم أهل البلد يعزلون الولاة ، حتى الخليفة والسلطان ، إذا ساروا فيها بالجور ، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه!» .

ولقد اختار «مجلس الشرع» - باسم أهل البلاد - محمد علي باشا واليا على مصر ، ونزل السلطان العثماني على إرادة أهل البلاد .

وثارت في مصر ثورة شعبية كبرى عام ١٢٩٨ هـ الموافق ١٨٨١م بقيادة أحمد عرابي باشا (١٢٥٧ - ١٣٢٩هـ ، ١٨٤١ - ١٩١١م) شارك فيها الشعب والجيش ، عندما طلبت البلاد الحرية والدستور ، فقال الخديوي توفيق (١٢٦٩ - ١٣٠٩ هـ ، ١٨٥٢ - ١٨٩٢م) متحديا إرادة الأمة : «لقد ورثناكم عن آبائنا وأجدادنا ، وإنما أنتم عبيد حسناتنا»! فأعاد عرابي - وهو على رأس الجيش والشعب - بميدان عابدين كلمات الفاروق عمر بن الخطاب «لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا ولا عقارا ، والله االذي لا إله غيره إننا لن نورث ، ولن نستعبد بعد اليوم!» .

ولقد استمرت هذه الثورة الشعبية لأكثر من عام ، حتى أخمدها الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م .

وتفجرت بمصر ثورتها الشعبية الكبرى عام ١٣٣٧ هـ ١٩١٩ م بقيادة الشيخ سعد زغلول باشا (١٢٧٣ - ١٣٤٦ هـ ، ١٨٥٧ - ١٩٢٧م) ابن الأزهر الشريف ، وتلميذ جمال الدين الأفغاني (١٢٤٥ - ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ - ١٨٩٦م) والابن البار للإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) - وهي الثورة التي قامت ضد احتلال الإنجليز لمصر ، التي دامت مشتعلة لأكثر من عامين ، كان الأزهر الشريف فيها منطلق الثورة وحصن الثوار ، حتى اقتحمه الإنجليز ، وعاثوا فيه فسادا - كما سبق وصنع نابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١م) إبان ثورة القاهرة على الاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٢١٣ هـ الموافق ١٧٩٨م .

وثارت مصر ثورتها الرابعة في العصر الحديث ١٣٧١هـ الموافق ١٩٥٢م بقيادة الضباط الأحرار والجيش المصري - ومن ورائه الشعب - ضد الاستبداد والفساد والمظالم الاجتماعية التي جعلت البلاد حكرا على نصف في المئة من السكان .

الثورة الشعبية الخامسة فجرها الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١م الموافق ٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - هؤلاء الشباب الذين سبقوا آباءهم وأجدادهم ، ثم اجتذبوا - إلى الثورة - الآباء والأجداد والأمهات والجدات ، وحتى الأطفال - لكن هذه الثورة التي تفجرت في كل ربوع البلاد ، والتي انخرط في آتونها كل العباد ، قد مثلت تغيرا نوعيا في مستوى الشعبية التي ميزت ثورات مصر في العصر الحديث والواقع المعاصر والمعيش ، فلماذا كان هذا التغير النوعي في مستوى العمق والشعبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؟ هذا هو موضوع الحديث القادم إن شاء الله .

هزيمة لنماذج التغريب

محمد عمارة الإثنين، ١٥ ديسمبر ٢٠١٤ ٠٩:٢٠ م بتوقيت غرينتش

لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧ مجرد هزيمة عسكرية في ميدان القتال ، وإنما كانت –فوق ذلك ، وأعمق من ذلك– هزيمة لنماذج التحديث الغربية ، التي سوّقها الاستعمار والتغريب والمتغربون في العالم الإسلامي على امتداد قرنين من الزمان .

فلقد جرب المسلمون هذه النماذج ، فلم يتعدّ تأثيرها عقول المتغربين ، الذين ضُربت عقولهم في المصانع الفكرية الغربية للحداثة الغربية ، هؤلاء الذين وصفهم جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ – ١٣١٤ هـ ، ١٨٣٨ – ١٨٩٧م) ، فقال : «إن المقلدين للتمدن الغربي إنما يشوهون وجه الأمة ، ويضيعون ثروتها ، ويحطون من شأنها ، إنهم المنافذ لجيوش الغزاة ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون لهم الأبواب» .

أما واقع العالم الإسلامي ، فلقد ظل على حاله من التخلف الموروث ، ومن الجمود والتقليد في الثقافة والأفكار ، ولقد سادت –في هذا الواقع الإسلامي– «لعبة شد الحبل» التي لا غالب فيها ولا مغلوب ، فلا الأمة مكنت المتغربين من تغريب عقولها ووجداناتها وواقعها ، ولا المتغربون –الذين ملكهم الاستعمار مفاتيح المؤسسات السياسية والثقافية– مكنوا الأمة من بعث هويتها وتجديد ذاتيتها الإسلامية ، والنهوض وفقا لمعاييرها ، وهكذا امتد الصراع بين المغتربين والإسلاميين –على امتداد قرنين من الزمان– دون أن يتمكن أي من الفريقين من تحقيق ما يريده .

أي أن ثمرة هذه اللعبة –لعبة شد الحبل– التي استنفدت جهود الفريقين ، قد وقفت عند «صفر كبير»! .

وخلال هذين القرنين –سواء في ظل الاستعمار المباشر أو الاستقلال الشكلي– تم «تجريب» نماذج التحديث الغربية في واقع الأمة الإسلامية– من «القومية العنصرية» إلى «الليبرالية الرأسمالية» إلى «إشتراكية –وحتى شيوعية– المادية والصراع الطبقي» ، ظل الجسد الإسلامي رافضا قبول هذه الأجسام الغربية عن هويته الحضارية وذاتيته الإسلامية ، وعصيا على التماهي فيها .

ولقد كانت هزيمة عام ١٩٦٧م «اللحظة الفارقة» التي طوت فيها هذه الأمة الإسلامية صفحة هذه النماذج الغربية في التحديث ، واستدارت تبحث عن ذاتها الإسلامية ، وعن نموذجها الحضاري – الذي أفرزه الإسلام – طريقا للتقدم والنهوض .

ويشهد على هذه الحقيقة ، أن هذا التحول قد امتد على نطاق عالم الإسلام ، ولم يكن مقصورا على الساحة التي تمت فيها المواجهة العسكرية في يونيو عام ١٩٦٧م .

وإذا شئنا أن نضرب مثلا بالواقع المصري في هذه التحولات ، فإننا سنجد أن عقد السبعينيات من القرن العشرين قد شهد انتشار الجماعات الإسلامية ، التي بدأت في الجامعات المصرية ، ثم امتدت إلى مختلف شرائح المجتمع ، لتتحول إلى «ظاهرة للإحياء الإسلامي» متعدية للحدود والقوميات .

وفي ذات العقد ، وضع –في مصر– دستور عام ١٩٧١م الذي أضاف إلى النص على أن دين الدولة هو الإسلام ، أضاف أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع ، ثم جاء تعديل هذه المادة عام ١٩٨٠م لتصبح مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهكذا بدأ التحول عن القبلة الغربية إلى قبلة الإسلام .

مجلس الشرع

محمد عمارة الإثنين، ٠٨ ديسمبر ٢٠١٤ ٠٦:٢٧ م بتوقيت غرينتش

في عام (١٢٢٠ هـ – ١٨٠٥م) بلغت مظالم الجند العثماني وفوضاهم بمصر الذروة ، وأمام ضعف الوالي العثماني «خورشيد باشا» ومظالمه هو الآخر ، تصاعدت الثورة «الشعبية – الدستورية» التي قادها العلماء ، فأضرب علماء الأزهر وطلابه عن حلقات الدرس ، وماجت القاهرة بالمظاهرات التي قصدت منازل العلماء .

وكان «مجلس الشرع» هو القيادة الشعبية للأمة منذ الحملة الفرنسية على مصر عام (١٢١٣هـ – ١٧٩٨م) ومن أبرز علمائه السيد عمر مكرم (١١٦٨ – ١٢٣٧هـ ، ١٧٥٥ – ١٨٢٢م) والشيخ محمد السادات (١٢٢٨هـ – ١٨١٢ م) والشيخ عبد الله الشرقاوي (١١٥٠ – ١٢٢٧هـ ، ١٧٣٣ – ١٨١٢م) والشيخ محمد المهدي (١١٥٥ – ١٢٣٠هـ ، ١٧٤٢ – ١٨١٥م) والشيخ محمد الأمير(١١٥٤ – ١٢٣٢هـ ، ١٧٤١ – ١٨١٧م) والشيخ مصطفى الصاوي (١٢١٦ هـ – ١٨٠٢م) والشيخ سليمان الفيومي (١٢٤٤هـ – ١٨٠٩م) .

وفي صبيحة يوم الأحد (١٢ صفر ١٢٢٠ هـ – ١٢ مايو ١٨٠٥م) ، انعقد «مجلس الشرع» في «بيت القاضي» – دار الحكمة الكبرى – وسط جماهير الشعب الثائرة ، والتي بلغ عددها أربعين ألفا ، يمثلون طبقات الأمة وأجيالها ، وكان هتاف الجماهير وصراخها : «شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم» . .»يارب يا متجلي أهلك الوالي العثمنلي»! . . «يا لطيف يا لطيف» . . «حسبنا الله ونعم الوكيل» .

ولقد طلب «مجلس الشرع» من «القاضي» استدعاء وكلاء الوالي العثماني ، فحضر «سعد أغا الوكيل» و»بشير أغا» و»عثمان أغا كتخدا» و»الدفتار» و»الشمعدانجي» ، وأصدر «مجلس الشرع» الوثيقة التي سماها المؤرخون «وثيقة الحقوق» والتي التزم بها أركان الدولة ووكلاء الوالي «خورشيد باشا» وهي الوثيقة التي تعتبر أولى وثائق حقوق الإنسان – بالشرق – في العصر الحديث .

ويحدد الجبرتي (١١٦٧ – ١٢٣٧هـ ، ١٧٥٤ – ١٨٢٢م) المظالم التي ثار ضدها الشعب ، التي اجتمع لأجل رفعها «مجلس الشرع» ، فيقول إنها تعري طوائف العسكر ، وإيذاءهم للناس ، وإخراجهم من مساكنهم ، والمظالم والإتاوات التي فرضوها على الناس ، وتحصيل المال الميري قبل مواعيده ، ومصادرة أموال الناس بالدعاوى الكاذبة .

أما المؤرخ الفرنسي «فو لابل» – صاحب كتاب «مصر الحديثة» وواضع الجزء التاسع والجزء العاشر من كتاب «وصف مصر» والذي سمى هذه الوثيقة التي أصدرها مجلس الشرع «وثيقة الحقوق» – فإنه يحدد مطالبها ، فإذا هي :

١– ألا تفرض من اليوم ضريبة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان .

٢– وأن تجلو الجنود عن القاهرة ، وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة .

٣– وألا يسمح بدخول أي جندي إلى القاهرة حاملا سلاحه .

٤– وأن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

هكذا تحركت الجماهير ضد المظالم السياسية والاقتصادية وضد أجهزة القمع ، وهكذا كان «مجلس الشرع» السلطة القائدة للأمة منذ الثورة على الحملة الفرنسية وحتى الثورة على مظالم الولاة العثمانيين .

بين شنوده وتواضروس والسنهوري

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٢ ديسمبر ٢٠١٤ ٠٢:٥٣ م بتوقيت غرينتش

لقد نشرت صحيفة الأهرام في ٦ مارس ١٩٨٥م تصريحا للبابا شنوده (١٩٢٣ – ٢٠١٢م) يقول فيه : «إن الأقباط في ظل حكم الشريعة الإسلامية يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، ولقد كانوا كذلك في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد ، إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن وتطبقها علينا ، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام؟ ، نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل شريعة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» .

وعندما صدر قانون الخلع عام ٢٠٠٢م صرح البابا شنوده في الأهرام في ٢٦ مارس ٢٠٠٢م فقال : «إن الخلع مبدأ موجود منذ القدم في الشريعة الإسلامية ، وإذا كان هذا القانون مفيدا للمرأة المسلمة فما المانع أن تستفيد منه المرأة المسيحية ، والمعروف هو عمومية القانون فلا نطبقه في حالة معينة لفائدة البعض ونرفضه في حالة أخرى ، إن الخلع يسمح للمرأة – مسيحية كانت أو مسلمة – أن تتخلص من الزوج «المتعب» وبخاصة لو كانت هناك أسباب تجعل استمرار الحياة بينهما مستحيلا» .

لكن البابا تواضروس – في أول حديث بعد ولايته – قال في الأهرام في ٥ يناير ٢٠١٣ عن الشريعة الإسلامية كلاما مغايرا ، بل ومناقضا ، فعندما سأله مندوب الأهرام أشرف صادق : هل الكنيسة مع الشريعة الإسلامية أم ضدها؟ قال : في الأمور الدينية تطبيق الشريعة يخص المسلمين ، لأنها أمر ديني ، وفي الأمور الوطنية والأمور الاجتماعية ليس مناسبا أن تطبق على غير المسلمين»! .

ولقد مثل هذا الموقف خروجا ليس على الموقف التاريخي للكنيسة فقط ، وإنما على الموقف القانوني الذي ساد في بلادنا منذ أن دخلت في الإسلام ، هذا الموقف القانوني الذي عبر عنه أبو القانون المدني الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٨٩٥ – ١٩٧١م) عندما قال : «لقد أخطأ بعض الباحثين عندما اعتقدوا أن الإسلام ليس إلا دينا منزلا ، ودفعهم إلى هذا الخطأ تقريب خاطئ بين الإسلام والمسيحية ، فالمسيحية أعطت ما لله لله وما لقيصر لقيصر ، ولكن الإسلام يختلف عن المسيحية اختلافا جوهريا ، فقد جمع ما لله وما لقيصر ، وخص المسلمين بما لله ، وجعل ما لقيصر عاما واجب التطبيق على الكافة ، مسلمين وغير مسلمين ، والأصل في أحكام الشريعة أنها خطاب لجميع الناس ، مسلمين وغير مسلمين ، فهي إذن أحكام إقليمية ، إذ هي واجبة التطبيق في دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وغيرهم بل إن أعظم المذاهب الإسلامية شأنا وأوسعها انتشارا – وهو مذهب الحنفية – يطبق أحكام الشريعة الإسلامية في دار الإسلام حتى على المستأمنين .

والواجب التطبيق من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المقيمين في دار الإسلام هي كل أحكام المعاملات ، لا فرق في ذلك بين أحوال عينية وأحوال شخصية فإن هذا التفريق لا يعرفه الفقه الإسلامي ، وهو دخيل عليه استحدثه الكتاب في هذا العصر متأثرين في ذلك بالنظم الأوربية التي دخلت مصر حديثا ، فأحكام المعاملات جميعا ، سواء ما تعلق منها بالمال والعقود ، وما تعلق بالمواريث والوصايا ، وما تعلق بالأهلية والحجر ، وما تعلق بالأنكحة والنفقات ، يجب تطبيقها على جميع المقيمين في دار الإسلام ، مسلمين وغير مسلمين ، والمستثنى من ذلك مسائل قليلة ، هي الزواج ونفي المهر وتقوّم الخمر والخنزير ، لاتصالها بالعقيدة والدين ، فيتركون فيها وما يدينون ، وحتى هذه المسائل فإنهم يترافعون فيها إلى القضاء الإسلامي فيحكم بينهم بأحكام دينهم ، إلا إذا تراضوا جميعا على التحاكم إلى أهل ملتهم ، وهذا تحكيم مباح للمسلمين وغير المسلمين ، على هذا أجمعت مذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، غير المسلمين مخاطبون بأحكام الإسلام في غير العقاد والعبادات ، لهم ما لنا من الإنصاف ، وعليهم ما علينا من الانتصاف» .

تلك هي حقائق الفقه والقانون التي سادت واستقرت في تاريخنا الحضاري ، والتي يجب الوعي بها والالتزام بحدودها ضمانا للعيش المشترك والوحدة الوطنية ، التي تقتضي وحدة المدرسة ، ووحدة القانون ، ووحدة القضاء .

مسيحيون دينا.. مسلمون حضارة

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ ١٢:١٤ م بتوقيت غرينتش

في إطار الفكر القومي والوطني ، هناك ما يشبه الإجماع على أن العروبة القومية الإسلامية الحضارية هي المكون الجامع للهوية الحضارية لأمتنا . . وعلى سبيل المثال ، يقول فيلسوف البعث العربي ميشيل عفلق (١٩١٠ – ١٩٨٩م) –وهو المسيحي الذي غدا أبرز المفكرين القوميين العرب– : «لا يوجد عربي غير مسلم ، فالإسلام هو تاريخنا ، وهو بطولاتنا وهو لغتنا وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون – إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، وبهذا المعنى لا يوجد عربي غير مسلم ، إذا كان هذا العربي صادق العروبة ، وإذا كان متجردا من الأهواء ومتجردا من المصالح الذاتية ، وإن المسيحيين العرب عندما تستيقظ فيهم قوميتهم سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها ويحيونها ويحرصوا عليها حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم . . ولئن كان عجبي شديد للمسلم الذي لا يحب العرب ، فعجبي أشد للعربي الذي لا يحب الإسلام» .

وعلى هذا الدرب ، درب التأكيد على عروبة وإسلامية الهوية الحضارية للأمة ، يقول المفكر الحضاري الدكتور أنور عبد الملك (١٩٢٢ – ٢٠١٢م) : «إن أي إنسان عاقل يدرك أن مصر هي أقدم أمة وحضارة في التاريخ قاطبة ومنذ الفتح العربي الإسلامي دخلنا بالتدريج في دائرة أسميناها الدائرة العربية ، ولكنها في الواقع هي دائرة الحضارة الإسلامية التي تتمركز حول مبدأ واحد هو «التوحيد» الذي يتفق بشكل مطلق مع خصوصية مصر ، فالحياة العامة في مصر بها قبول بالسليقة للتوحيد ، ناتج من وحدة الأمة المصرية منذ ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة ، وبالتالي فالإطار الحضاري للإسلام يشمل المرحلة القبطية – «أي المسيحية المصرية» – كما أن لغتنا هي العربية ، لغة القرآن» .

ومن المفكرين والمثقفين المسيحيين المصريين الذين أسهموا في هذا الاتجاه الدكتور غالي شكري (١٩٢٥ – ١٩٩٨م) الذي كتب يقول : «إن الحضارة الإسلامية هي الانتماء الأساسي لأقباط مصر ، وعلى الشباب القبطي أن يدرك جيدا أن هذه الحضارة العربية الإسلامية هي حضارته الأساسية ، إنها الانتماء الأساسي لكافة المواطنين ، صحيح أن لدينا حضارات عديدة ، من الفرعونية إلى اليوم ، ولكن الحضارة العربية الإسلامية قد ورثت كل ما سبقها من حضارات ، وأصبحت هي الانتماء الأساسي ، والذي بدونه يصبح المواطن في ضياع ، إننا ننتمي – كعرب من مصر – إلى الإسلام الحضاري والثقافي ، وبدون هذا الانتماء نصبح في ضياع مطلق ، وهذا الانتماء لا يتعارض مطلقا مع العقيدة الدينية . . بالعكس ، لماذا؟ لأن الإسلام وحد العرب ، وكان عاملا توحيديا للشعوب والقبائل والمذاهب والعقائد» .

وعلى هذا الطريق – طريق تأكيد كوكبة من المفكرين المسيحيين على أن الإسلام هو المرجعية الحضارية للأمة ، وأنه هو أيديولوجية مشروع نهضتها – سار المفكر الحضاري الدكتور رؤوف نظمي – محجوب عمر – (١٩٣٢ – ٢٠١٢م) الذي كتب يقول : «إن الأمة مرجعيتها واحدة وهي الإسلام ، بما له من تراث وعقائد وأصول ، والأساس هو أن يكون للأمة مرجعية واحدة ، فإذا كانت الأمة إسلامية فمرجعيتها الإسلام ، وإذا كانت كونفوشيوسية فمرجعيتها الكونفوشيوسية ، إن أغلبية الأمة مسلمون ، والمطلوب هو توجيه الجهود للعمل مع الأغلبية التي لا تزال على مرجعيتها التاريخية ، وعلى تراثها الحضاري ، وعلى عقيدتها .

نحن لدينا دستور يقول : إن دين الدولة هو الإسلام ، وكافة مواد القانون تكون في حدود الشريعة ، والمطلوب فقط ترويج هذا الفهم للإطلاق وطاقات الإبداع في المشروع الحضاري .

وإذا كانت المرجعية الإسلامية هي مرجعية الجميع ، تنتهي المشكلة فالمطلوب أن يكون مشروعنا حضاريا ، من حضارتنا ، وحضارتنا إسلامية ، فالمطلوب أن يكون الإسلام هو المرجعية العامة للجميع» .
تلك نماذج من المواقف الفكرية التي أعلنها مفكرون مسيحيون ، والتي تؤكد عروبة الهوية الحضارية وإسلاميتها ، وهي مواقف تحتاج إلى أن نسلط عليها المزيد من الأضواء .

عروبة الحضارة وإسلاميتها

محمد عمارة الإثنين، ١٧ نوفمبر ٢٠١٤ ٠٦:٤٦ م بتوقيت غرينتش

لكل أمة هوية حضارية ، إليها تنتمي ، وبها تتميز عن الأمم والحضارة الأخرى .

وإذا أردنا أن نلخص الهوية الحضارية لأمتنا في عنوان موجز ، فإن هذا العنوان لهذه الهوية هو «العروبة والإسلام» ، على ذلك اجتمعت فطرة الجماهير عبر التاريخ الطويل ، وعلى ذلك اجتمع المفكرون ، مسلمين وغير مسلمين .

وعلى سبيل المثال ، فإن مكرم عبيد باشا (١٨٨٩ - ١٩٦١م) يعلن عن عروبة مصر والمصريين – في اللغة والثقافة – وعن إسلامية حضارتهم – بمن فيهم النصارى الأقباط – أي عن هوية الأمة العربية الإسلامية – بدياناتها المختلفة – فيقول : «المصريون عرب ، وتاريخ العرب سلسلة متصلة الحلقات ، لا بل شبكة محكمة العقد ، ورابطة اللغة والثقافة العربية والتسامح الديني هي الوشائج التي لم تفصمها الحدود الجغرافية ، ولم تنل منها الأطماع السياسية منالا ، على الرغم من وسائلها التي تتذرع بها إلى قطع العلاقات بين الأقطار العربية ، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي ، وأبناء العروبة في حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة .

نحن عرب ، ويجب أن نذكر في هذا العصر دائما أننا عرب ، وحّدت بيننا الآلام والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان ، نحن عرب من هذه الناحية ، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية في مصر ، وامتداد أصلنا السامي القديم إلى الأصل السامي الذي هاجر إلى بلادنا من الجزيرة العربية ، فالوحدة العربية حقيقة قائمة موجودة ، لكنها في حاجة إلى تنظيم ، فتصير كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة» .

هكذا تحدث مكرم عبيد باشا – وهو من أبرز الزعامات القبطية المصرية – عن عروبة الهوية الحضارية للأمة ، وتحدث أيضا عن إسلامية هذه الهوية الحضارية بالنسبة لأقباط مصر ، فقال : «نحن مسلمون وطنا ، ونصارى دينا ، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصارا ، واللهم اجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين» .

ومن رجال الكهنوت الأرثوذكس ، تحدث الأنبا موسى – أسقف الشباب بالكنيسة الأرثوذكسية القبطية وعضو المجمع المقدس – عن عروبة الهوية الثقافية والحضارية وإسلاميتها فقال : «من جهة الهوية العربية ، نحن مصريون عرقا ، لكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن ، كانت الثقافة القبطية هي السائدة قبل دخول الإسلام ، وأي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية ، يتحدث بها ببساطة ، ودون شعور بأنها دخيلة ، بل هي جزء من مكوناته ، نحن نحيا العربية لأنها هويتنا الثقافية ، ومقتنعون بالطبع بأن فكرة العروبة فكرة سياسية واقتصادية وثقافية ، بالإضافة لوحدة المصير المشترك ، والعلاقة بين الجذور والعروبة علاقة تناصرية ، هذه دوائر متداخلية ، ومصر دائما دولة مسلمة ومتدينة ، ولكن دون تطرف .

ولو عشنا مسلمين وأقباط ، وفي إطار الصحوة الدينية المصحوبة بصحوة وطنية ، فسيكون المستقبل أكثر من مشرق» .

ومن رجال الكهنوت الكاثوليكي ، تحدث الأنبا يوحنا قلتة – نائب البطرك الكاثوليكي – عن إسلامية الهوية الحضارية ، فقال : «أوافق تماما أن أكون مصريا مسيحيا تحت حضارة إسلامية ، أنا مسلم ثقافة مئة بالمئة ، أنا عضو في الحضارة الإسلامية ، لقد تعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم سمح لمسيحيي اليمن أن يصلوا صلاة الفصح في مسجد المدينة ، فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة ، فكلنا مسلمون حضارة وثقافة ، وإنه ليشرفني وأفخر أنني مسيحي عربي ، أعيش في حضارة إسلامية ، وفي بلد إسلامي ، وأساهم وأبني مع جميع المواطنين هذه الحضارة الرائعة» .

تلك شهادات مسيحية على عروبة الحضارة وإسلاميتها ، تحتاج إلى أن تلقى عليها الأضواء .

طه حسين والأزهر

محمد عمارة الثلاثاء، ١١ نوفمبر ٢٠١٤ ١٠:٥٧ ص بتوقيت غرينتش

على امتداد عقود طويلة ، ساد التوتر والصراع أجواء العلاقة بين طه حسين وبين الأزهر .

فلقد بدأ طه حسين حياته بالتمرد على شيوخ الأزهر وعلى مناهج التعليم فيه ، ولقد حال شيوخ الأزهر بين طه حسين وبين النجاح في امتحان شهادة العالمية ، فغادر الأزهر مطرودا ومغضوبا عليه إلى الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨م حيث درس فيها ، وحصل منها على أول دكتوراه تمنحها هذه الجامعة عن «تجديد ذكرى أبي العلاء» ، ثم سافر إلى فرنسا عام ١٩١٤م .

ولقد عبر طه حسين عن عدائه للأزهر بأن رمى عمامته إلى البحر ، وتزيا بالزي الأوربي بعد أن كان يستنكر ارتداء هذا الزي ويحرم زواج المسلم بالأوربيات! .

وبعد أن عاد طه حسين من فرنسا عام ١٩١٩م وخلال عقد العشرينيات ، بلغ العداء بين الأزهر وبينه الذروة وخاصة إبان معركة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٥م للشيخ علي عبد الرازق ، الذي دعا إلى علمنة الإسلام وتجريده من السياسة والدولة والتشريع ، والذي أهال التراب على نظام الخلافة الإسلامية ، حتى في عهدها الراشد ، فطه حسين كان المحامي عن هذا الكتاب ، بل وكان شريكا في تأليفه ، حيث اعترف أنه قرأه قبل طبعه ثلاث مرات ، وعدل فيه كثيرا .

وعندما أصدر طه حسين عام ١٩٢٦م كتاب «في الشعر الجاهلي» وشكك فيه - بل وأنكر - عقائد إسلامية مثل الوجود التاريخي لأبي الأنبياء إبراهيم وابنه إسماعيل - عليهما السلام - ورحلتهما الحجازية ، وإقامتهما قواعد البيت الحرام ، هاجت الدنيا ، بقيادة الأزهر ، واندلعت مظاهرات الطلاب الأزهريين ، وتقدم طلاب الأزهر وشيوخه بالبلاغات التي حققت فيها النيابة العامة مع طه حسين .

ولقد تكررت هذه المعركة عام ١٩٣٢م ضد كتاب طه حسين «في الأدب الجاهلي» الذي كان تطويرا معدلا لكتابه «في الشعر الجاهلي» ، وضغط الأزهر على الحكومة وعلى البرلمان ، وصدر قرار مجلس الوزراء بفصل طه حسين من الجامعة ، وفي هذه المعركة أطلق طه حسين العنان لقلمه ضد الأزهر ، حتى لقد وصف هو هذه الحدة بقوله : «يبدو أنني أهنت الشيخ الأكبر وكل المشايخ ، ورئيس الوزراء وكل الوزراء ، بل أهنت في النهاية كل الناس ، وكان ذلك عملا أحمقا وشريرا»! .

ولقد دفعت هذه المحنة طه حسين - كما تقول زوجته - إلى التفكير في الانتحار! .

ولكن شاء الله أن تكون هذه المحنة بداية تحولات في التوجهات الفكرية لطه حسين ، فلقد بدأ مع عدد من كبار الكتاب - منهم هيكل والعقاد وتوفيق الحكيم - الكتابة في الإسلاميات ، وعندما عاد الشيخ المراغي إلى مشيخة الأزهر عام ١٩٣٥م ، امتدت يد الأزهر إلى طه حسين ، فدعته مجلة الأزهر إلى أن يكتب فيها عن ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم واستجاب طه حسين لهذه الدعوة وهذه التحية ، فبدأت بعد ذلك لهجة طه حسين تتغير في حديثه عن الأزهر ، حتى لقد أعلن أن الدراسة بالأزهر قد قامت دائما على الحرية ، التي تثمر الاستقلال الفكري لخريجيه ، وأنه قد سبق في ذلك كل الجامعات ، الشرقية منها والغربية ، فقال - في محاضرة له بكلية العلوم في شهر ديسمبر عام ١٩٤١م : «لقد بدأت التعليم في الأزهر ، وكان الأزهر بيئة حرة إلى أوسع ما تستطيعون أن تتصوروا ، كنا نستمتع بحرية لا حد لها ، كنا أحرارا مع أساتذتنا ، حتى أننا كنا نعذبهم أكثر مما كانوا يعذبوننا ، كنا نناقشهم ونطيل عليهم ، وأذكر أن بعض أساتذتنا عندما كنت أناقشه كان يرفع يديه إلى السماء ويقول : «الله حكم بيني وبينك يوم القيامة»! ، كنا نقول لأساتذتنا كل ما يخطر ببالنا ، فلما دخلت الجامعة القديمة التي أنشئت على نمط الجامعات الأوربية ، وجدتها تشبه كثيرا نظام الأزهر ، فلما ذهبت إلى السوربون ، وجدت أنها ليست أقل حرية من الأزهر ، بل كان دهشي شديدا عندما رأيت أن من الدراسات بالسوربون دراسات تشبه دراسات الأزهر ، فلما عدت إلى القاهرة ، اقتنعت وامتلأت نفسي بأن دراسة العلم لا تصلح ولا تثمر وتنتج إلا إذا كانت حرة على هذا النحو الذي كان في أقدم الجامعات ، في الأزهر ، وفي أحدثها ، في الجامعات المصرية» .

هكذا ، ومن خلال المحن ، ومع التحولات الفكرية ، أخذ طه حسين يتحدث عن الأزهر بروح جديدة وأسلوب جديد ، حتى بلغ الأمر حد اعترافه بالندم على اليوم الذي ألقى فيه عمامته في البحر! .

الشريعة الإسلامية وغير المسلمين

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٤ نوفمبر ٢٠١٤ ٠٥:٥٩ م بتوقيت غرينتش

أواخر ثمانينيات القرن الماضي – وعلى امتداد ما يقرب من أربع سنوات – قاد المرحوم الدكتور صوفي أبو طالب (١٣٤٣ – ١٤٢٩هـ ، ١٩٢٥ – ٢٠٠٨م) ، من موقعه رئيسا لمجلس الشعب ، أكبر مشروع لتقنين الشريعة الإسلامية في التاريخ .

ولقد شارك في هذا المشروع أكثر من مئة من علماء الشريعة والقانون – منهم عدد من القانونيين الأقباط – فتمت صياغة قوانين التقاضي ، والجنائية ، والمدنية ، والتجارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والبحرية ، في ستة مجلدات ، وبذلك أصبحت القوانين المأخوذة من المذاهب الفقهية الثمانية المعتمدة – ولأول مرة في التاريخ – جاهزة ، تنتظر القرار السياسي والبرلمان الذي يضعها في التطبيق والتنفيذ .

وفي العاشر من تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩٨٢م ، ألقى الدكتور صوفي أبو طالب محاضرة بمعهد الدراسات الوطنية ، أجاب فيها على تساؤلات البعض حول وضع غير المسلمين في ظل حكم الشريعة الإسلامية ، فقال : «إن العاصم الأوحد لغير المسلمين هو تطبيق الشريعة السمحاء ، لأن الإسلام يختلف عن غيره من الديانات الأخرى ، فبحكم كونه آخر الديانات نجده يكمل ما سبقه من الديانات ؛ فاليهودية قاصرة على اليهود فقط ، والمسيحية لم تتعرض لا للاقتصاد ولا للمعاملات المدنية كالبيع والشراء ، ولكنها تحصر نفسها في الأمور الخلقية فقط .

ومن سماحة الدين الإسلامي أيضا أنه أباح زواج المسلم من مسيحية ويهودية ، مع كفالة حرية العقيدة للمرأة غير المسلمة إذا تزوجت من مسلم ، في حين أن المسيحي لا يعترف بالإسلام ، ومن ثم لا يسمح للزوجة المسلمة بتمكينها من تأدية شعائرها الدينية ، ويوم يسمح لها بذلك تسقط العلة ، وحينئذ يمكن زواج المسيحي من غير المسيحية ، ولكن هذا لن يحدث .

أما الإسلام فإنه دين جامع شامل ، يشمل الأمور الخلقية والمعاملات اليومية ، فهو إذن دين ودولة ، ويكمل الديانات السابقة ، فضلا عن أن المسلم لا يكون مسلما حقيقيا إلا إذا آمن بالكتب السماوية السابقة وبالرسل ، ومن ناحية أخرى يكفل الإسلام حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية لغير المسلمين وعدم المساس بها ، فلا إكراه في الدين بحكم نص الآية الصريحة في القرآن الكريم .

وعلى الحاكم ضمان ذلك لغير المسلمين ، ولقد رفض الخليفة عمر بن الخطاب إقامة الصلاة في كنيسة المسيحيين حتى لا يجار عليهم .

وهذه السماحة في الدين ، وحرية العقيدة وكفالتها لم تقرر في المجتمع الأوروبي إلا بعد الثورة الفرنسية ، فلم يعترف قبل ذلك الوقت لغير المسيحي بآدميته ، أما في المجتمع الإسلامي ، فإن لهم ما لنا وعليهم ما علينا من حقوق وواجبات .

وفي الموقف الإسلامي مما جاء في كتب غير المسلمين من نصوص تبيح محرمات إسلامية ، كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير ، هل يحرم ذلك على غير المسلمين؟ فالجواب هو لا ، فالإسلام لا يغلق في وجه غير المسلم بابا من أبواب العمل والرزق ، ومن ثم فلا حجة ولا مبرر للتعلل بوجود أقلية غير مسلمة تعيش بيننا ، فحجة الأقليات حجة ساقطة ، فليس هناك قانون أو نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي لهم وقاصر عليهم ومن صنعهم ولم نعمل على تطبيقه عليهم ، فسيدنا عيسى قال : «مملكتي في السماء» . ومن ثم فلا مفاضلة بين الشريعة الإسلامية وغيرها من النظم والقوانين .

إن الشريعة الإسلامية مرآة لحضارة المجتمع بكل جزئياته ، واليهود والمسيحيون شاركونا في صنع الحضارة العربية ، والشريعة الإسلامية ليست مأخوذة عن القانون الروماني كما يدعون ، أو مأخوذة عن القانون الفرنسي أو الإنجليزي ، لأن القانون الفرنسي أو الإنجليزي مأخوذان عن القانون الروماني .

إن الشريعة الإسلامية مستقلة بذاتها ، ولم تتأثر لا من قريب ولا من بعيد بأي قانون أيا كان ، ومن ثم فلا يوجد سبب يمنع تطبيق الشريعة الإسلامية على البلاد العربية كلها .»

هكذا تحدث فقيه الشريعة والقانون – الدكتور صوفي أبو طالب – عن موقف الشريعة الإسلامية من غير المسلمين ، ولقد قاد الرجل إنجاز أكبر مشروع لتقنين الشريعة في التاريخ الحديث .

أمة الدين وأمة السياسة

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ ٠٣:١٥ ص بتوقيت غرينتش

في الأدب السياسي الحديث ، أصبح لمصطلح «الأمة» معناه المحدد الذي نطالعه في الأعمال الفكرية التي تدرس القوميات والأمم ، من حيث النشأة والتطور والشروط والسمات والقسمات .

أما في تراثنا العربي الإسلامي القديم ، فإن الأمة تعني : «الجماعة» الذين تربطهم ببعضهم البعض روابط وعلاقات بصرف النظر عن نوع هذه الروابط والعلاقات ، فالذين اجتمعوا على بئر الماء طلبا للسقي عندما جاءه موسى عليه السلام هم أمة : «ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون» (القصص - ٢٣) ، و«الهيئة» أو «المجلس» أو «الحزب» الذي ينهض بفرض الكفاية فيأمر بالمعروف وينهي عن المنكر هو «أمة» : «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» (آل عمران - ١٠٤) .

وكل أتباع الرسالات السماوية - عبر التاريخ - من عهد آدم عليه السلام إلى بعثة محمد عليه الصلاة والسلام - مع اختلاف شرائعهم - قد كونوا «أمة» الذين الإلهي الواحد «وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدوه» (الأنبياء - ٩٢) .

وفي الأدب السياسي لعصر النبوة ، كان الإستخدام لمصطلح «الأمة» قريبا من استخدام القرآن الكريم ، فتعدد المعنى وتمايز مع وحدة المصطلح في كثير من الأحيان ، ونحن عندما تطالع أول دستور لأول دولة أقامها العرب المسلمون في يثرب - المدينة المنورة - عقب هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام - من مكة إلى المدينة - نجد هذا «الدستور» - الذي تسميه مصادر التراث والتاريخ «الصحيفة» و«الكتاب» - نجده يستخدم مصطلح «الأمة في ميدان «الدين» حينا ، وفي ميدان «الساسة» حينا آخر ، لكن بنفس المعنى ، أي معنى «الجماعة» فهذه الدولة قد تكونت رعيتها من عرب المدينة ، من هاجر منهم من مكة إليها - وهم المهاجرون - ومن كان مقيما فيها - وهم الأوس والخزرج وحلفاؤهم - أي الأنصار .

ولم تكن قبائل يثرب قد دخلت كلها في الإسلام عندما هاجر الرسول عليه الصلاة والسلام - وأقام هذه الدولة ووضع لها هذا الدستور ، فالذين أسلموا سموا بالأنصار ، وكونوا مع المهاجرين «أمة» الدين الجديد ، على حين كانت قطاعات من قبائل يثرب لا تزال على يهوديتها ، أي أهل كتاب ، لكنهم دخلوا مع «أمة الإسلام» في إطار «الرعية» لهذه الدولة العربية الجديدة ، فكونوا جميعا «أمة» السياسة في هذه الدولة ، ومن هنا وجدنا دستور هذه الدولة - الذي أورده ابن هشام في سيرته - يتحدث عن أن المهاجرين والأنصار يكونون «أمة واحدة من دون الناس» لما بينهم من علاقات ، رتب حقوقا وواجبات ، ثم نراه - أي الدستور - يتحدث عن أن «المؤمنين واليهود يكونون أمة واحدة» أي أمة السياسة ، ورعية الدولة ، رغم الإختلاف في الدين - «للمؤمنين دينهم ولليهود دينهم» وبينهم جميعا «البر والنصر» .

وجدير بالتنبيه ما يعنيه ذلك من تسامح انفرد بتقريره وتطبيقه دين الإسلام ، حتى في ذلك الوقت المبكر الذي كانت تحيط به وبأهله الأخطار ، وأجدر من ذلك بالتنبيه أن هؤلاء «اليهود» الذين كونوا بيثرب - مع المؤمنين - أمة السياسة ورعية الدولة الجديدة والوليدة ، كانوا هم العرب الذين تدينوا باليهودية قبل الإسلام - أي القطاعات العربية التي تهودت من الأوس والخزرج ، فهم - قوميا - عرب ، ولم يكونوا هم العبرانيين الذين كانت قبائلهم تسكن خارج يثرب ، ودخلت في تحالفات مع عرب يثرب ، وعن طريق هذه التحالفات شمل الدستور اليهود العبرانيين بمنظومة الحقوق والواجبات ، واستمر ذلك إلى أن غدروا وتآمروا مع الوثنية القرشية - أثناء غزوة الأحزاب - فلقد سقط عنهم هذا الشرف ، ولم يعد يربطهم بالمسلمين رباط ، فلم يعودوا جزءا من «أمة» السياسة والرعية ، كما لم يكونوا - في الأصل - جزءا من «أمة» الدين .

هكذا يتحد المصطلح ، وتتعدد مضامين المصطلح ، وتتطور المضامين باختلاف الزمان ، بل إن مصطلح «الأمة» قد عنى في القرآن - أحيانا «الدين» وأحيانا «الجيل» من الناس ، وأحيانا «الوقت» ، الأمر الذي يجعل سياق ورود المصطلح الدليل إلى تحديد المراد منه في هذا السياق .

عظمة الفقه الإسلامي

محمد عمارة الأربعاء، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤ ١١:٢٦ ص بتوقيت غرينتش

الإسلام عقيدة وشريعة ، وعقيدة الإسلام خاصة بالمؤمنين به ، لا يجوز فرضها على غير المسلمين من المواطنين .

وفي الشريعة الإسلامية شعائر وعبادات هي خاصة بالمسلمين ، لا يجوز فرضها على غير المسلمين ، لكن في الشريعة الإسلامية جانب آخر هو فقه المعاملات الذي ليس له بديل ولا نظير في المسيحية ، التي تركت ما لقيصر لقيصر ، ووقفت عند ما لله – خلاص الروح ومملكة السماء .

ففقه المعاملات الإسلامي هو قانون الأمة – على إختلاف عقائدها الدينية – وهو مظهر من مظاهر إبداعها القانوني ، وإستقلالها في القضاء والتشريع ، وهذا الفقه الإسلامي هو قانون وضعه فقهاء المسلمين- بالإحتهاد – في إطار مبادىء الكتاب والسنة مستجيبين بذلك لفقه الواقع المتطور دائما وأبدا ، فهو باب من أبواب الشريعة متميز عن عقائد الإسلام والعبادات الإسلامية .

ولقد كان تجديد هذا الفقه الإسلامي – فقه المعاملات – ليكون القانون الموحد للأمة واحدا من أحلام الفقيه الفذ والقاضي العادل الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣١٣ – ١٣٩١هـ – ١٨٩٥-١٩٧١م) وفي ذلك كتب يقول : «إن الإسلام دين ودولة ، الدولة لابد لها من فقه ، ولقد كان فقهاء الشريعة الإسلامية يدركون إداركا تاما الحد الفاصل بين الفقه الذي وضع لتعامل الناس وتنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض ، وبين الدين – الذي هو أمر يتصل بعلاقة الانسان بربه – ولذلك رأينا هولاء الفقهاء يميزون في الشىء أن يكون صحيحا قضاءً ، مكروهاً ديانةً .

إن الفقه الإسلامي فقه محصن ، لا تقل عراقته في ذلك عن عراقة الفقه الروماني ، وهو لا يقل عنه في دقة المنطق وفي متانة الصياغة ، وفي القابلية للتطور ، وهو مثله صالح أن يكون قانونا عالميا ، بل لقد كان بالفعل قانونا عالميا يوم امتدت دولة الإسلام من أقاصي البلاد الآسيوية إلى ضفاف المحيط الأطلسي .

وكما أنبت القانون الروماني ، بعد أن أحييت دراسته في العصور الوسطى ، القوانين اللاتينية والقوانين الجرمانية الحديثة ، وهي القوانين التي تعيش أوربا في ظلها ، كذلك الفقه الإسلامي ، إذا أحييت دراسته وانفتح فيه باب الإجتهاد جدير أن ينبت قانونا حديثا لا يقل في الجدة وفي مسايرة العصر عن القوانين اللاتينية والجرمانية ، ويكون هذا القانون مشتقا من الفقه الإسلامي ، اشتقاق هذه القوانين الحديثة من القانون الروماني العتيق .

إن مصادر الفقه الإسلامي هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، أما الكتاب والسنة فهما المصادر العليا للفقه الإسلامي ، أي التي تنطوي على المبادئ العامة التي ترسم للفقه إتجاهاته ، ولكنها ليست هي الفقه ذاته ، فالفقه الإسلامي هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاته القانون الروماني ، وقد صنعوه فقها صميما ، والصياغة الفقهية وأساليب التفكير القانوني فيه واضحة ظاهرة .

وعندما تنتقل إلى مرحلة التبويب والترتيب والتنسيق والتحليل والتركيب في الفقه الإسلامي فإنك تقف على الصناعة الفقهية في أروع مظاهرها وفي أدق صورها ، ثم يقول لك هؤلاء الفقهاء الأجلاء في كثير من التواضع ، إن هذا هو الإجماع أو القياس أو الاستحسان أو الاستصحاب أو ما شئت من المصادر التي ابتدعوها ، وإن الأصل في كل هذا يرجع إلى الكتاب والسنة ، لقد صنع هؤلاء الفقهاء فقها خالصا هو صفحة في سجل الفقه العالمي .

والذي نبتغيه من دراسة الفقه الإسلامي أن نبقيه فقها إسلاميا خالصا ، فليس المقصود أن نخرج القانون الغربي فنجعله فقها إسلاميا ، ولا أن نخرج الفقه الإسلامي فنجعله قانونا غربيا ، بل ولا أن نستبقي الفقه الإسلامي على حاله ، وإنما الهدف الذي نرمي إليه هو تطوير الفقه الإسلامي وفقا لأصول صناعته ، حتى نشتق منه قانونا حديثا يصلح للعصر الذي نحن فيه .

هذه هي عقيدتي في الفقه الإسلامي ، تكونت لا من العاطفة والشعور فحسب ، بل تضافر في تكوينها الشعور والعقل ومكن لها شئ من الدرس .

إن مشروع الفقه الإسلامي ، وما ينبغي لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية في ضوء القانون المقارن ، قد انغرس في نفسي ، وأصبح جزءا من حياتي ، يكبر معها ، ولكنه لا يشيب ولا يهرم» .

هكذا تحدث فقيه القانون عن الفقه الإسلامي ، حديث الخبير ، ولذلك وجبت دراسة السنهوري على الإسلاميين والعلمانيين جميعا! .

التطور السياسي لطه حسين

محمد عمارة الأربعاء، ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ ١٢:٥٣ م بتوقيت غرينتش

من الأمانة مع أعلام الفكر ، ومن الإنصاف لهؤلاء الأعلام ، تتبع مسيرتهم الفكرية ، ورصد ما حدث لهذه المسيرة من تطورات ، ذلك أن تجاهل هذه التطورات ، وما شهدت من مراجعات ، إنما يمثل «خيانة للأمانة» في كتابة الأفكار .

وعلى سبيل المثال ، فلقد مر طه حسين – عبر مسيرته الفكرية – بأربع مراحل ، الأولى مرحلة الشيخ طه حسين من سنة ١٩٠٨م حتى سنة ١٩١٤م ، والثانية وهي مرحلة انبهاره بكل ما هو غربي فيما بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٠م ، والثالثة مرحلة الإياب التدريجي للنموذج الحضاري الإسلامي – مع تعرجات وتناقضات – من عام ١٩٣٢م وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢م ، ثم المرحلة الرابعة وهي مرحلةالإياب الكامل والحاسم إلى العروبة والإسلام من عام ١٩٥٢م وحتى وفاته .

ولم يكن الفكر وحده هو ميدان هذه التطورات والتغيرات ، وإنما كانت السياسة أيضا موضوعا لما أصاب طه حسين من تطور وتغيير .

ففي العشرينيات ، وبعد انقسام قادة ثورة عام ١٩١٩م ، إلى «عدليين» مع عدلي يكن (١٢٨٠– ١٣٥٢هـ ، ١٨٦٤ – ١٩٣٣م) وإلى «سعديين» مع سعد زغلول (١٢٣٣ – ١٣٤٦ هـ ، ١٨٥٧ – ١٩٢٧م) وقف طه حسين مع العدليين ضد السعديين ، ومع حزب الأحرار الدستوريين ضد حزب الوفد ، وكان الكاتب الأول في صحافة الأحرار الدستوريين ، حتى لقد حققت معه النيابة عام ١٩٢٤ في تهمة التهجم على زعيم الأمة ورئيس الحكومة سعد زغلول ، وعندما توفي سعد زغلول عام ١٩٢٧ كان طه حسين في بيروت ، وعندما سمع الخبر جزع ، وقال : «لم يكن لي من هو أكثر عداوة منه»! ، كما نقلت زوجته في كتابها عنه .

لكن حقبة الثلاثينيات ، قد شهدت ضعف أحزاب الأقلية التي عجزت عن الدفاع عن طه حسين في أزمة كتاب «في الأدب الجاهلي» عام ١٩٣٢م ، كما دافعت عنه في أزمة كتاب «في الشعر الجاهلي» عام ١٩٢٦ ، وذلك لوفاة عبد الخالق ثروت وعدلي يكن ، فانتقل طه حسين إلى صحافة حزب الوفد – تحت زعامة مصطفى النحاس– وأصبح أبرز كتاب الوفد ، فتحولت كتاباته – ومن ثم عن سعد زغلول – مائة وثمانين درجة! فكتب عن سعد زغلول ، الذي لم يكن له من هو أكثر عداوة منه ، يقول : «إن كل ما ألم بمصر من مكروه منذ مات سعد ، قد ألم بها في حياة سعد ، وقد عرف سعد كيف يلقي المكروه ، ويصبر عليه ويخلص منه ، وعلم أبناءه المصريين كيف يتأثرونه ويسيرون سيرته ويتخذونه لهم إماما ، وكل ما تبلوه مصر من خير وشر وكل ما تذوقه مصر من حلو ومر في هذه الأيام بعد أن مات سعد ، قد بلته مصر وذاقته مصر في تلك الأيام حين كان سعد حيا ، وقد رأت مصر سعدا وهو يبلو ما تبلو ، ويذوق ما تذوق ، ويرسم لها طريق الظفر ، وينهج لها نهج الفوز ، ويتقدمها إلى التضحية إن كانت الحاجة إلى التضحية ، ويتبعها إلى إجتناء الثمرات إن إتيح لها إجتناء الثمرات ، لقد عرف سعد كيف يملك قولب المصريين ، وكيف يملؤها بشخصه العظيم ، فما قدرت عليه مصر في حياة سعد ستقدر عليه دائما بعد موت سعد ، لأن هذه القدوة الصالحة التي أقامها هذا الرجل العظيم لا يمكن أن تضعف ، ولا أن يبلغها الفناء ، لقد أصبح حب سعد في مصر وفي الشرق شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، وظلها مبسوط على النفوس كلها وعلى القلوب كلها وعلى الأجيال القائمة وعلى الأجيال الناشئة ، فليس إلى استئصال هذه الشجرة ولا إلى تضييق ظلها من سبيل» .

وكتب طه حسين – وهو الأزهري – عن سعد زغلول الأزهري يقول : «لقد أنشأ سعد مدرسة القضاء الشرعي يريد بها إصلاح القضاء فأصلحه وأصلح معه فنونا من التعليم وفنونا من التفكير وأبوابها من الحياة العقلية لا في مصر وحدها بل في الشرق العربي كله ، وكان سعد – رحمه الله – أزهريا كالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وكان سعد رحمه الله قاضيا أهليا ، فكان سعد إذا صلة حسنة بين هذين النوعين من القضاء المصري» .

وهكذا تحول طه حسين مائة وثمانين درجة ، فكتب هذا الذي كتبه عن سعد زغلول – في الثلاثينيات – الذي كان – في العشرينيات – أكثر الناس عداوة له ، وتلك حقيقة تستدعي تتبع تاريخ الأفكار ، ورصد التطور الفكري لكبار المفكرين .

هكذا تحدث الشيخ طه حسين

محمد عمارة الخميس، ٠٩ أكتوبر ٢٠١٤ ٠٧:٠٧ م بتوقيت غرينتش

لقد نشرت دار الكتب والوثائق القومية ست مجلدات كبيرة فيها مقالات طه حسين – من عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩٦٨م – فقدمت خدمة جليلة للباحثين في فكر عميد الأدب العربي ، وأخرجت هذا المشروع الكبير تحت عنوان «تراث طه حسين» ، كما نشرت مجلدين فيهما مراسلاته وأوراقه الخاصة .

لكنني لاحظت أن القائمين على جمع هذا التراث قد تجاهلوا كتابات طه حسين التي لا تتفق مع توجههم العلماني ، ولا مع فكر طه حسين في مرحلة انبهاره بالحضارة الإسلامية ، ومن هذه المقالات التي تجاهلها القائمون على على هذا المشروع ما كتبه طه حسين – مبكرا – في صحافة الحزب الوطني – حزب مصطفى كامل – الذي كان يقوده يومئذ المجاهد المجدد الشيخ عبد العزيز جاويش .

ففي مجلة «الهداية» كتب طه حسين كلاما لا يرضي العلمانية ولا العلمانيين ، عندما تحدث عن أن القرآن الكريم هو كتاب عبادات وقانون وحكمة وتشريع ، فقال : «إن شأن القرآن الكريم في أكثر أحكامه ألا يأتي بالأصول والقواعد مرسلة ، بل يتبعها – في أكثر الأحيان – بعللها ونتائجها ، وتلك هي المزية الخاصة التي تتفق لقانون من القوانين .

ويقول علماء التشريع : إن القانون إنما يقبله الناس ويطمئنون إليه إذا اشتمل على قليل أو كثير من علل الأحكام ، وهذا الرأي الذي عرفه الناس في هذا العصر الحديث قد سبق إليه القرآن الكريم منذ ثلاثة عشر قرنا ، فهو كتاب عبادات وقانون وحكمة وتشريع ، وحسبك بهذا ميزة للقرآن على غيره من كتب القوانين والتشريع» .

كما كتب طه حسين – أيضا – عن إصلاح أحوال المرأة وعن أن معايير هذا الإصلاح هي ثوابت الإسلام وحدود الدين ، فقال : «إن حدنا – في هذه المسالة – إنما هو دين الله الذي أنزله شفاء لأدواء الأفراد والأمم ، وإصلاحا للفاسد من أمورهم ، فعلينا أن نقف عنده ، ولا نتعدى حده ، (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) ، على هذا الأساس الصحيح نقول : إن رقي المسلمين رهين بأن يرجعوا إلى أصول دينهم الذي أهملوه ، وكتابهم الذي أغفلوه ، فيمسكوا بأسبابها ، ويتعلقوا بأهدابها ، وعلى غير ذلك لا تقوم لهم قائمة ، ولا يصلح لهم جيل» .

بل لقد كتب طه حسين يدعو إلى الجهاد لنشر التوحيد ومحو آثار الشرك ، فقال : «إن التوحيد هو ملاك الفضائل وقوام الأخلاق الحسنة ، وإن الشرك هو مصدر النقائص وجرثومة كواذب الأخلاق ، ولذلك فإننا ملزمون بنشر الإسلام ومحو آثار الشرك» .

وكتب طه حسين – بمجلة «الهداية» أيضا – ينتقد الذين يخلعون ملابسهم الشرقية ويتسبدلونها بالأزياء الأفرنجية ، وفوق هذا ، كتب يحرم زواج المسلم من الكتابية الأوربية ، لما في ذلك من خطر على البيوت والأبناء والبنات ، فقال «إنه مما لا شك فيه أننا الآن أصبحنا في عصر غير العصور الماضية ، تغيرت أخلاقنا من حسن إلى قبيح ، ومن جميل إلى ردئ ، ذهبت مقوماتنا ، وضعفت أنفسنا ، وزالت ميزاتنا الجنسية – «أي القومية» – وأصبح من اليسير أن تندمج طباعنا مع غيرنا من الأجانب ، لذلك لا شك عندي في أنه يجب علينا أن نحتاط كل الإحتياط في استعمال هذا الحكم ، أي إباحة تزوج المسلم بالكتابية ، ولست أرى عليّ من بأس إن قلت إنه الآن حرام ممقوت ، كثير منا يتزوج الكتابيات من أهل أوربا رغبة في جمالهن وما يشاع عن علمهن وأدبهن ، إلى غير ذلك ، ولكن ماذا تكون النتيجة لهذا الزواج؟ لا شئ إلا أن يصبح الرجل وبيته وأبناؤه وبناته أوربين في كل شئ ، اللهم إلا أفراد أفذاذ لا يعول عليهم في الأحكام العامة لأنهم قليلون . إذن فأستطيع أن أحظر تزوج المسلم من الكتابية من الفرنج ، أو على الأقل أضيق دائرته تضييقا شديدا ، لا سيما إن أضفت إلى ما سبق فساد الدين في نفوس الفرنج فسادا مطلقا حتى أشرف على الإمحاء» .

تلك نماذج من الكتابات التي كتبها طه حسين ، في صحافة الحزب الوطني – حزب مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد

العزيز جاويش – والتي تجاهلها الذين جمعوا «تراث طه حسين» – من المتمسحين به والمتعصبين له – لأنها كتابات مناقضة للعلمانية التي يحبذونها ، وللتفرنج الذي يعشقونه! .

وما درى هؤلاء الذي تجاهلوا هذه الكتابات أنهم – بذلك – إنما خدموا ويخدمون غلاة الإسلاميين ، المتعصبين ضد طه حسين ، والذي تجاهلون – هم أيضا – هذا اللون من كتابات الرجل الذي ظلمه أنصاره وخصومه ، عندما تجاهلوا تجاهلوا تطوره الفكري الملئ بالمفاجآت! .

طه حسين مفكرا ثوريا

محمد عمارة الثلاثاء، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ ١٠:٢٤ ص بتوقيت غرينتش

كان طه حسين صاحب موقف اجتماعي ، انحاز فيه إلى الفقراء والمحرومين ، ضد الأغنياء والمترفين ، ولقد زاد هذا الموقف التقدمي وضوحا بعد أن تحول طه حسين – منذ حقبة الثلاثينيات – إلى حزب الوفد ، وتخلى عن أحزاب الأقليات التي كان كاتبها الأبرز في حقبة العشرينيات .

لقد كتب عام ١٩٣٢م إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي مكنت المرابين الأجانب – وأغلبهم من اليهود – من رقاب الفلاحين المصريين ومن مقدرات الرأسمالية المصرية الوطنية ، فأخذوا ينزعون ملكيات المصريين بسبب الربا الفاحش والفوائد المركبة ، تحت حماية الاستعمار الإنجليزي والامتيازات الأجنبية ، كتب طه حسين عن هذا الوباء الربوي يقول : «في القرآن والحديث نصوص صريحة لا تقبل شكا ولا تحتمل تأويلا تحرم على الناس الربا ، ويقال إن البرلمان المصري – وشيخ الأزهر الظواهري عضو فيه – قد أقر قانونين نفذ أحدهما منذ عام وسينفذ الآخر بعد أيام ، وكلاهما يجعل الربا قاعدة من قواعد التعامل في بنك التسليف الزراعي ، وفي بنك التسليف العقاري ، وأموال الأزهر والأوقاف مودعة بالبنوك ، وتدر الإيرادات» .

وتساءل طه حين : «أليس نهي الدولة والأفراد والأزهر والأوقاف عن الربا آثر عند الله عز وجل وأحب إليه من مصادرة كتاب تراثي – «تاريخ بغداد» – لا لشيء إلا لأن فيه نقدا لأبي حنيفة؟! وأليس من اللعب الانصراف عن البغاء والربا والتبشير وتعطيل الحدود إلى مصادرة كتاب الخطيب البغدادي؟! .

وفي الأربعينيات ، وبينما كان وباء الكوليرا يضاعف من محنة الفقراء ومآسيهم ، كتب طه حسين كتابه الثوري «المعذبون في الأرض» الذي سلط فيه الأضواء على موقف الإسلام من العدل الاجتماعي ، فكتب فيه عن تضامن عمر بن الخطاب وعن سخاء عثمان بن عفان ، وعن إنفاق عبد الرحمن بن عوف ، وطالب في هذا الكتاب بأن يكون في مصر «جيل من الناس لا يكون الرجل فيه عبدا للمال ولا موقوفا للثروة ، وإنما يكون فيه المال عبدا لمالكه ، وتكون الثروة فيه وسيلة إلى إعانة المنكوب وإغاثة الملهوف وإنقاذ المحروم ، ثم إلى إثارة العاطفة الحلوة التي يجدها الرجل الكريم حين يحس أنه قد أعان منكوبا وأغاث ملهوفا وأنقذ محروما وبر صديقا وتصرف في ماله ولم يدع ماله يتصرف فيه» .

وفي هذا الكتاب الثوري صب طه حسين جام غضبه على الأبرياء الذين أصبحوا عبيدا للأموال ، فقال : «ولكن ، هيهات! ليس إلى ذلك من سبيل ، لأن أغنياءنا لا يقرأون ، وهم إذا قرأوا لا يؤمنون ، وهم إذا آمنوا لا يغامرون ، وأهون عليهم أن يغامروا بالألوان في ناد من أندية الميسر وميدان من ميادين السباق ، من أن يغامروا بالألوف في سبيل الله من سبل البر ليتبينوا أيصدقهم الله وعدهم أم لا .

إن الكثرة الكاثرة من هؤلاء الأغنياء لهم ألسنة طوال وعقول قصار ، وقلوب قاسية كالحجارة بل أشد قسوة ، لذلك فلا أملك نفسي أن أتلو قول الله عز وجل «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا « ، ولا أملك نفسي أن أتلو قول الله عز وجل : «وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون» .

ولقد أغضب هذا الكتاب الثوري التقدمي الملك فاروق ، حتى لقد طلب من طه حسين عند حلفه اليمين وزيرا للمعارف في حكومة الوفد – يناير عام ١٩٥٠م – أن لا يعود إلى مثل هذا الفكر مرة أخرى!
وإذا كان هذا الكتاب وهذا الفكر قد أغضب الملك ، وكبار الأثرياء المترفين ، فلقد أسعد الجماهير ، وطلاب العدالة الاجتماعية ، وتفوق على كثيرين من الحركات السياسية التي كانت تنشط في ميادين العمل والاجتماعي في ذلك التاريخ .

لقد واكب كتاب «المعذبون في الأرض» كتاب الشيخ الغزالي عن «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» ، وسبق كتاب الأستاذ سيد قطب عن «العدالة الاجتماعية» وكان موقفا اجتماعيا وثوريا شجاعا في ذلك التاريخ .

الميلاد الجديد لطه حسين

محمد عمارة الإثنين، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤ ١٠:١٦ م بتوقيت غرينتش

كان حزب الأمة – بزعامة فيلسوفه أحمد لطفي السيد (١٢٨٩ – ١٣٨٢ هـ ، ١٨٧٢ – ١٩٦٣م) – يدعو إلى الوطنية المصرية المجردة من العروبة والإسلام ، ويرى أن الجامعة الإسلامية أو العربية كلاهما إستعمار مثل الإمبراطوريات الإستعمارية الغربية! .

ولقد انتمى طه حسين – (١٣٠٧ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣م) – في المرحلة الأولى من فكره إلى هذا الحزب ، وكتب في صحيفته (الجريدة) يدعو إلى هذه النزعة ، ويقول : «إن الوطنية هي الجامعة الوحيدة المشتقة من الطبيعة ، وإذا كانت مصر قطعة من الأرض ، فلا شك أن هذه الأرض هي التي تكون منها جسمي ، وتتكون منها أخلاقي ونفسي» ، كتب طه حسين هذا في عام ١٩١٣م ، لكنه غير هذه الهوية إلى الفرعونية الرافضة للعروبة والإسلام عندما كتب بمجلة الهلال عدد أبريل عام ١٩٣١م فقال : «إن مصر اليوم هي مصر بالأمس ، أي مصر الفراعنة ، والمصري فرعوني قبل أن يكون عربيا ، فلا تطلبوا من مصر أن تغير فرعونيتها ، وإن مصر لن تدخل في وحدة عربية ولا حتى اتحاد عربي» .

لكن طه حسين هذا – عبر مسيرته الفكرية الطويلة والخصبة – غير أفكاره هذه عندما ارتبط بثورة يوليو ، التي تحدثت – في فلسفة الثورة – عن الدوائرالعربية والإسلامية والإفريقية ، فأصبح من أشد المدافعين عن الهوية العربية لمصر ، حتى أنه عندما زار الحجاز عام ١٩٥٥م لحضور المؤتمر الثقافي لجامعة الدول العربية ، تحدث عن أن لكل إنسان وطنان ، الوطن الذي ولد ونشأ فيه ، وهذا الوطن العربي الإسلامي ، الذي أنشأه الإسلام ، الوطن المقدس ، الذي أنشأ أمته وكون عقله وقلبه وذوقه وعواطفه جميعا ، والذي هو الصائغ الأول للإنسان عبر الزمان والمكان ، وهذا الوطن العزيز هو وطن العروبة والإسلام» .

وعندما احتفل المصريون العاملون بالسعودية بطه حسين في جدة – وكان الشيخ محمد متولي الشعراوي من بينهم – قال طه حسين لهؤلاء المصريين : «إن وطن المصريين لا تحده حدوده الجغرافية ، وإنما تحده الحدود التي تحد بلاد العرب في جميع أقطار الأرض ، وأنتم هنا لستم رسل مصر فقط ، وإنما أنتم رسل الإسلام» .

وعندما احتفلت به مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر السعودية ، قال للسعوديين : «إننا حين أقبلنا لزيارة هذا البلد الكريم ، أحس كل منا أنه يعود من غربته الغريبة إلى وطنه العزيز ، فنحن ضيوف في كل مكان من بلاد الأرض ، إلا هذا المكان ، فنحن فيه أبناء الوطن ، إنه ليس وطنكم وحدكم ، وإنما هو وطننا الطبيعي الذي أشرق منه نور الإسلام ، ونشأت فيه الحضارة العربية الإسلامية ، لقد آمنت أن الوطن الصحيح لعقلي ونفسي وقلبي إنما هو هذا الوطن» .

هكذا تطورت دائرة الوطن وهويته في فكر طه حسين ، من الإقليمية القطرية المصرية الفرعونية إلى الوطن الإسلامي المقدس ، الذي صاغ العقل والقلب والذوق والعواطف جميعا ، والذي يجمع كل الأوطان الإقليمية في جامعة العروبة والإسلام .

ولقد كانت هذه الرحلة الحجازية بمثابة الفتوحات الربانية لهذا الإنسان الذي كثيرا ما شهدت حياته الفكرية مجازفات تمرد فيها على مقدسات إسلامية ، اعترف هو نفسه بأنها قد صدمت الناس صدمة شديدة ، فعن هذه الرحلة التي زار فيها مكة والمدينة قال :»إنها قد جاءت تلبية لدعوة آمرة من خارج نفسه ، شعر فيها بعودة النفس الغريبة حين تئوب إلى وطنها بعد غربة غريبة طويلة جدا ، مدركة لما بين الله وبينها من حساب عسير ، وراجية من الله أن يجعل من عسره يسرا»! .

وعندما سئل عن أحب مؤلفاته إليه؟ قال : لا أحب منها شيئا! .

وعندما سئل عن بيت الشعر الذي راق له ، والذي يردده دائما؟ قال : «لا أذكر ، إنما الشئ الذي لا شك فيه هو أنني أكثر ما أتلو بيني وبين نفسي آيات من القرآن الكريم ، وأنا أكثر ترديدا للقرآن من الشعر» .

فلما سئل عن الدعاء الذي ناجي به ربه في الحرم؟ قال : إنه الدعاء النبوي : «اللهم لك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ، لك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق ، ووعدك حق والجنة حق والنار حق والنبيون حق والساعة حق ، اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت إلهي لا إله إلا أنت» .

ولقد أوصى طه حسين بأن يحفر هذا الدعاء على القبر الذي دفن فيه! فهل نبالغ إذا قلنا أن هذه الرحلة الحجازية كانت ميلادا جديدا لطه حسين؟! .

الإخوة الأعداء

محمد عمارة الثلاثاء، ١٦ سبتمبر ٢٠١٤ ٠٣:٤٦ ص بتوقيت غرينتش

أغلب الذين يتمسحون بفكر طه حسين (١٣٠٧ - ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ - ١٩٧٣م) ويتعصبون له ، يكرهون الوهابية ، ويرفضون فكرها ، ويرون في إمامها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦ هـ ، ١٧٠٣ - ١٧٩٢م) رمزا للتحجر والجمود والرجعية والتقليد!

وفي المقابل ، ستجد أغلب الوهابيين وأنصار الشيخ محمد بن عبد الوهاب رافضين لطه حسين ، بل إن بعضهم يخرج الرجل من ملة الإسلام!

حدث هذا ، ولا يزال حادثا في حياتنا الفكرية والسياسية ، دون أن يقرأ أحد من هؤلاء «الإخوة الأعداء» ما كتبه طه حسين عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعن مذهبه ودعوته وهي كتابة مدهشة وكفيلة بأن تحدث إنقلابا في فكر ومواقف هؤلاء «الإخوة الأعداء»!

لقد كتب طه حسين - في مجلة الهلال ، عدد مارس عام ١٩٣٣م - دراسة عن «الحياة الأدبية في جزيرة العرب» عرض فيها لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته فقال - ضمن ما قال - : «إن مذهب محمد بن عبد الوهاب هو مذهب جديد قديم ، جديد بالنسبة للمعاصرين ، ولكنه قديم في حقيقة الأمر ، لأنه ليس إلا الدعوة القوية إلى الإسلام الخالص النقي المطهر من كل شوائب الشرك والوثنية ، هو الدعوة إلى الإسلام كما جاء به النبي خالصا مما أصابه من نتائج الجهل ومن نتائج الإختلاط بغير العرب ، فقد أنكر محمد بن عبد الوهاب على أهل نجد ما كانوا قد عادوا إليه من جاهلية في العقيد والسيرة ، كانوا يعظمون القبور ويتخذون من الموتى شفعاء عند الله ، ويعظمون الأشجار والأحجار ويرون أن لها من القوة ما ينفع وما يضر ، وكانوا قد عادوا في سيرتهم إلى حياة العرب الجاهليين ، فعاشوا من الغزو والحرب ، ونسوا الزكاة والصلاة ، وأصبح الدين إسما لا مسمى له ، فأراد محمد بن عبد الوهاب أن يجعل من هؤلاء الأعراب الجفاة المشركين قوما مسلمين حقا ، على نحو ما فعل النبي بأهل الحجاز منذ أكثر من أحد عشر قرنا .

ومن الغريب أن ظهور هذا المذهب الجديد في نجد قد أحاطت به ظروف تذكر بظهور الإسلام في الحجاز ، فقد دعا صاحبه إليه باللين أو الأمر فتبعه بعض الناس ، فلما أظهر دعوته أصابه الإضطراب وتعرض للخطر ، ثم أخذ يعرض نفسه على الأمراء ورؤساء العشائر كما عرض النبي نفسه على القبائل ثم هاجر إلى الدرعية وبايعه أهلها على النصر كما هاجر النبي إلى المدينة .

ولكن بن عبد الوهاب لم يرد أن يشتغل بأمور الدنيا ، فترك السياسة لابن سعود (١١٧٣ هـ ، ١٧٦٥م) واشتغل هو بالعلم والدين ، واتخذ السياسة وأصحابها أداة لدعوته ، فلما تم له هذا أخذ يدعو الناس إلى مذهبه ، فمن أجاب منهم قبل منه ، ومن امتنع عليه أغرى به السيف وشن عليه الحرب ، وقد انقاد أهل نجد لهذا المذهب وأخلصوا له الطاعة وضحوا بحياتهم في سبيله على نحو ما انقاد العرب للنبي وهاجروا معه .

ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب وحاربوه في داره بقوة وأسلحة لا عهد لأهل البادية بها ، لكان من المرجو جدا أن يوحد هذا المذهب كلمة العرب في القرن الثاني عشر والثالث عشر للهجرة ، كما وحد ظهور الإسلام كلمتهم في القرن الأول .

ولقد ترك هذا المذهب أثره في الحياة العقلية والأدبية عند العرب ، وكان هذا الأثر عظيما خطيرا في نواح مختلفة ، فهو قد أيقظ النفس العربية ووضع أمامها مثلا أعلى أحبته وجاهدت في سبيله بالسيف والقلم واللسان ، وهو قد لفت المسلمين جميعا وأهل العراق والشام ومصر بنوع خاص إلى جزيرة العرب ، ولقد استدعى الصراع الفكري بين الوهابيين وخصومهم الرجوع إلى كتب التراث ونشر الرسائل والكتب التي يؤيد بها كل فريق مذهبه ، فنشرت كتب ابن تيمية وابن القيم واستفاد العالم العربي كله

من هذه الحركة العقلية الجديدة .

وظهر حول الأمراء المجاهدين من أهل نجد جماعة من الشعراء عادوا بالشعر إلى الأسلوب القديم ، وأسمعونا في لغة عربية فصيحة هذه النغمة العربية الحلوة التي لم تكن تسمع من قبل ، النغمة التي لا تقلد أهل الحضر ، ولا تتكلف البديع ، وإنما تنبعث حرة ، تحمل كل ما تجيش به نفس صاحبها من عزة وطموح إلى المثل الأعلى ورغبة في قوية في إحياء المجد القديم» .
هكذا تحدث طه حسين عن ابن عبد الوهاب هذا الحديث المدهش ، الذي لو قرأه أنصار طه حسين لما أهالوا التراب على الشيخ محمد بن الوهاب ، ولو قرأه الوهابيون لما أخرجوا طه حسين من ملة الإسلام!

الغلو في التغريب

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٩ سبتمبر ٢٠١٤ ١٠:٠٩ ص بتوقيت غرينتش

في تاريخنا الفكري عدد من الكتب التي فجرت معارك فكرية كبرى ، منها على سبيل المثال كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٤٥م للشيخ علي عبد الرازق ، الذي حاول علمنة الإسلام ، بجعله مثل النصرانية يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وذلك بتصويره دينا لا دولة ، ورسالة لا حكما ، وشريعة روحانية محضة لا علاقة لها بالقانون أو السياسة أو التشريع ، إذ كما جاء فيه : «يا بعد ما بين السياسة والدين»! .

ومن هذه الكتب – أيضا – كتاب «في الشعر الجاهلي» عام ١٩٢٦م للدكتور طه حسين ، الذي طبق فيه منهج الشك ليس على الشعر الجاهلي وحده ، وإنما على القرآن الكريم ، فأنكر الوجود التاريخي لأبي الأنبياء إبراهيم – عليه السلام – ولابنه إسماعيل – عليه السلام – ولرحلتهما الحجازية ، وإقامتهما قواعد البيت الحرام ، كما اعتبر أن علاقة الإسلام بملة إبراهيم هي «حيلة» و«أسطورة» من الأساطير! .

ومن هذه الكتب أيضا كتاب سلامة موسى «اليوم والغد» الذي قال فيه : أنا كافر بالشرق ، مؤمن بالغرب ، أريد اللغة العامية ، لغة الهكسوس ، بدلا من الفصحى لغة التقاليد العربية والقرآن! .

ولقد أثارت هذه الكتب – وأمثالها – معارك فكرية كبرى ، لما مثلته من التغريب والغزو الفكري الذي يريد إلحاق الشرق بالغرب ، في الهوية الحضارية ، والسير على طريق الغرب في الحكم والإدارة والتشريع ، وقبول النموذج الحضاري الغربي كله ، حلوه ومره ، خيره وشره ، ما يحب منه وما يكره ، ما يحمد منه وما يعاب – كما قال طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» عام ١٩٣٨م .

لكن هناك كتابا للدكتور طه حسين – عنوانه «قادة الفكر» نشره عام ١٩٢٥ م – ظهر فيه الرجل «درويشا» يتعبد في محراب الغرب الإغريقي والروماني ، داعيا الحضارة الشرقية إلى التسليم وإلقاء السلاح وقبول الهزيمة أمام «السوبر مان اليوناني» . .

ففي هذا الكتاب يرى طه حسين أن قادة الفكر العالمي ، عبر التاريخ ليس فيهم إلا من هو غربي ، وأن الفكر الإنساني قد بدأ بالفلسفة اليونانية بعد الشعر اليوناني! ، وأن ظهور المسيحية والإسلام بالشرق في العصور الوسطي ، لم يكن إلا جملة قصيرة معترضة عادت بعدها السيادة للفلسفة اليونانية في العصر الحديث .

ولقد أخذ طه حسين – في هذا الكتاب – يفصل في مبالغات عشقه لليونان ، حتى لكأنه «المريد» في الطريقة الإغريقية» فيقول : «إلى تاريخ اليونان ترجع الحضارة الإنسانية القديمة والحديثة» .

ولقد ظهر العقل الإنساني في العصر القديم في مظهرين مختلفين : أحدهما يوناني خالص ، وهو الذي انتصر ، وهو الذي يسيطر على الحياة الإنسانية اليوم ، والآخر شرقي ، انهزم أمام المظهر اليوناني ، وهو الآن يلقي السلاح ويسلم للمظهر اليوناني تسليما»! .

وفي هذا الكتاب يتحدث طه حسين عن فلسفة أفلاطون التي تدعو إلى زوال الأسرة ومحو الملكية ، وجعل المرأة مشاعا بين أفراد الطبق ، وإسناد تربية الأولاد إلى الدولة! . . يتحدث طه حسن عن هذه الفلسفة فيقول : «إن آثار أفلاطون كلها آيات ، لا بالقياس إلى الأدب اليوناني وحده ، بل بالقياس إلى الأدب الإنساني كله ، سواء منه القديم والحديث»! .

أما أرسطو – الذي تجاوز المسلمون منطقه الصوري بالاستقراء والمنهج التجريبي ، وتجاوز الغربيون الكثير من مقولاته – فإن طه حسين يقول عنه : «إن اسمه هو من الأسماء الخالدة التي قد تكون أشد من الدهر قدرة على البقاء»! .

ولم يقف طه حسين – في هذا الكتاب – عند المبالغات الغربية في «عشق الأفكار» ، وإنما ذهب إلى الغزل في القوة الغربية التي قهرت الشرق لعشرة قرون قبل ظهور الإسلام ، فتحدث عن الاسكندر الأكبر فقال : «إنه لم يكن قائد جيش لا غير ، وإنما كان قائد فكر ، لم يكن يريد أن يفتح الأرض وحدها ، وإنما كان يريد أن يفتح معها العقل ، بل قل إنه إنما كان يفتح الأرض تمهيدا لهذا الفتح العقلي ، بل لا تستعمل كلمة الفتح ، فلم يكن الإسكندر الأكبر فاتحا بالمعنى الذي فهمته الأجيال المختلفة ، وإنما كان قائدا من قادة الفكر ، بل هو زعيم من زعماء قادة الفكر ، بل هو أشد قادة الفكر القدماء إنتاجا وأكثرهم نفعا»! .

تلك صفحة من صفحات عشق طه حسين لكل ما هو غربي ، وهيامه بكل ما هو يوناني ، طواها الرجل بعد أن نضج ، فغدت ذكرى في كتاب الأفكار .

من الفرعونية إلى العروبة والإسلام

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٢ سبتمبر ٢٠١٤ ٠٧:١٤ ص بتوقيت غرينتش

في المسيرة الفكرية لطه حسين تطورات ومتغيرات تبدلت فيها آراؤه ، بل وانقلبت من النقيض إلى النقيض ، وكان ذلك دليلاً على حيوية فكر الرجل ، وبعده عن التحجر والجمود .

وعلى سبيل المثال : فلقد كان الرجل – في بداية ثلاثينيات القرن الماضي – ينكر عروبة مصر والمصريين ، ويتعصب للفرعونية ، فكتب في مجلة «الهلال» عدد إبريل عام ١٩٣١م يقول : «إن مصر اليوم هي مصر بالأمس ، أي مصر الفراعنة ، والمصري فرعوني ، فلا تطلبوا من مصر أن تغير فرعونيتها ، وإن مصر لن تدخل في وحدة عربية ولا إتحاد عربي ، وهي ليست مستعدة للمساهمة في الوحدة العربية أو القومية العربية» .

ولكن طه حسين بعد ارتباطه بثورة يوليو ، غير موقفه هذا مائة وثمانين درجة ، فكتب في نفس المجلة – «الهلال» عدد يناير ١٩٥٩م – عن عروبة مصر ، وعن القومية العربية التي صاغها الإسلام والتي كان رسول الإسلام – صلى الله عليه وسلم – قائدها ، التي كان قانونها وقانون أمتها القرآن الكريم ، نعم ، غير طه حسين موقفه من هذه القضية المحورية ، فكتب يقول : «إن القومية العربية – إذا أردنا أن تعرف متى تكونت – فينبغي أن نرد هذا إلى ظهور الإسلام ، فالمكون الحقيقي للوحدة العربية بجميع فروعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية واللغوية – إنما هو النبي صلى الله عليه وسلم – هو الذي جاء بالقرآن ودعا إلى الحق ، واجتمع حوله الأقلون من أصحابه ، وجعل الأقلون يكثرون شيئا فشيئا حتى كانت الهجرة ، وحتى أسس أول مدينة إسلامية هي مدينة «يثرب» التي تكونت فيها النواة الأساسية للقومية العربية ، ولم ينتقل النبي إلى جواره ربه إلا وقد تمت وحدة الجزيرة العربية ، ووجدت قومية عربية منظمة لها قانونها وهو القرآن ولها نظامها السياسي الذي يقوم على ما دعا إليه القرآن من العدل والإنصاف والمساواة بين الناس ، ولها حكامها الذين هم خدم للأمة العربية ، ينشرون بينها العدل ، ويعلمونها شرائع الدين ، ويهيئونها لأداء واجبها الإنساني العظيم .

ولقد تجاوزت هذه القومية العربية الجزيرة العربية إلى الأقطار الأخرى ، وأغرب ما تمتاز به هذه القومية العربية أنها لم تخضع الناس بالسيطرة وإنما كانت غايتها أن تمتلك القلوب وأن تدخل في أعماق الوجدان ، في البلاد التي تفتحها وتستقر فيها ، دون إكراه أو عنف ، فالمسلمون لم يفرضوا على بلد من هذه البلاد لغتهم و يفرضوا عليها دينهم ، ولم يأت أواخر القرن الثاني الهجري إلا وقد تركت اللغات القديمة أماكنها من ألسنة الناس وعقولهم وقلوبهم للغة العربية ، التي أصبحت لغة السياسة ولغة الثقافة ولغة العلم أيضا .

هكذا تكونت قومية عربية جديدة أنشأها الإسلام ولم تكن تأتلف من عنصر عربي خالص ، وإنما كانت تأتلف من جميع هذه العناصر التي كانت تسكن كل هذه البلاد .

وأنشأ الإسلام أمة جديدة وجعل هذه الأمة عربية اللغة والتفكير والشعور والحضارة والعلم والثقافة والأدب ، وألغى الإسلام فيها الفروق بين الأجناس ، وألغى أن يكون لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى .

وكل هذا إن دل على شئ فإنما يدل على قوة اللغة العربية وقوة الطبيعة العربية وقوة هذا الدين الإسلامي الذي كان هو العامل أو المؤثر الأول في إنتشار العرب خارج جزيرتهم ، ثم في تكوين هذه الأمة العربية الجديدة التي كونها الإسلام ، وكونها دون إكراه أو إرغام أو عنف ، فتكونت بهذه الوسيلة وبهذا اليسر .

وأخص مزايا هذه القومية العربية أنها حرة ومتسامحة ، وأنها مفتوحة الأبواب لا تغلقها ، وأنها متعاونة مع الذين يحبون أن يتعاونوا معها .

هذه هي القومية العربية التي حاول الشعر تكوينها أول الأمر ، ثم كونها القرآن آخر الأمر ، ثم جعلت تفرض نفسها في غير

عنف ، ولا إكراه على العالم القديم حتى احتلت مكانة الإمبراطورية الرومانية واحتلت مكان الدولة الفارسية .

ولقد ظلت رغم الخطوب والكوارث التي لحقت بها محتفظة بلغتها وعقليتها وشعورها وكل ما يميزها ، وستظل واحدة في الشعور ، وواحدة في التفكير ، وواحدة في الآلام ، وواحدة في الآمال» .

وهكذا كتب طه حسين ، وهكذا تطور فكره مائة وثمانين درجة من الفرعونية الرافضة للعروبة ، إلى القومية العربية التي صاغها الإسلام وقادها رسول الإسلام ، وجعل قانونها القرآن الكريم ، فهل يعي هذه الحقيقة أصحاب «الحول الفكري» الذين يتجاهولن التطور الفكري لعميد الأدب العربي؟! .

الخطاب الديني لوزارة الثقافة

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ ٠٤:١٤ ص بتوقيت غرينتش

كثيرون هم الذين يتحدثون عن الخطاب الديني ، وضرورة التجديد والتطوير للخطاب الديني ، ويوجهون اللوم إلى الأزهر الشريف ، وإلى وزارة الأوقاف ، وإلى السلفيين ، وما يسمى بالإسلام السياسي ، على ما في خطابنا الديني من تشدد أو من قصور . . لكن ، لا أحد يتنبه إلى أن لوزارة الثقافة – هي الأخرى – خطابا دينيا ، وأن في خطابها الديني هذا من الكوراث ما تشيب لهولها الولدان ، لأن فيه من الغلو اللاديني ما لا يقبله أي دين من الأديان .

وعلى سبيل المثال ، فلقد أصدرت وزارة الثقافة هذا العام ، كتابا في سلسلة مكتبة الأسرة – التي تباع بأقل من سعر التكلفة لأنها مدعومة من أموال دافعي الضرائب – جاء فيه من الفجور اللاديني ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الخطاب الديني بأي بلد من بلاد الإسلام .

لقد قالت وزارة الثقافة في هذا الكتاب : «إن القرآن الكريم لا تزال توجد فيه حتى الآن بعض الأخطاء النحوية واللغوية» .

«وأن رسول الرسول كان يحكم بوثيقة جاهلية ، وليست إسلامية»! .

«وإنه قد فرض على الناس إتاوة أو جزية أو خراجا أو رشوة يسوءهم أداؤها ويذلهم دفعها»! .

وأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – وصحابته ، عندما حاربوا يهود خيبر ، قد كانوا ظالمين معتدين «لأن أهل خيبر لم يكونوا قد عادوا النبي والمؤمنين ، ولا أساءوا إلى النبي أو إلى الإسلام بشيء»! .

أما الصحابة والمسلمون الأوائل– الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة وفتحوا الفتوحات التي حررت الشرق من القهر الحضاري والديني والسياسي والإقتصادي والثقافي الذي فرضه الروم والفرس على الشرق لأكثر من عشرة قرون – أما هؤلاء الصحابة فلقد قال عنهم كتاب وزارة الثقافة وخطابها الديني : «لقد بدل الصحابة والمسلمون الأوائل صميم الدين ، وغيروا روح الإسلام والشريعة ، فصارت السلطة والغرض والورث عقيدة غير العقيدة ، ودينا غير الدين ، وشريعة عوضا عن الشريعة ، وطفح على وجه الإسلام كل صراع ، فبثر بثورا غائرة ، ونشر بقعا خبيثة»! .

أما أبو بكر الصديق – أول من آمن من الرجال وثاني اثنين إذ هما في الغار ورأس الخلافة الراشدة – فلقد جاء عنه – في كتاب وزارة الثقافة ، وخطابها الديني : «إنه قد خلط بين حقوق النبي وحقوق الحكام ، وأحدث زيوغا في الخلافة ، وحيودا في الحكم ، واغتصب حقوق النبي ، فاشتدت نزعة الغزو ، وانتشر الجشع والفساد ، وظهرت القبلية والطائفية ، وفرض على جميع المسلمين في عصره ضريبة وإتاوة وجزية – هي الصدقة – التي كانت خاصة بالنبي وحده ، لقد أخذ – أبو بكر – من حقوق النبي ما ليس له ، واغتصب من سلطات الرسول ما لا ينبغي أن يغتصبه وأكره المؤمنين على ما ليس من الإسلام في شئ ، وأنشأ في الواقع دينا جديدا غير دين النبي»!

هكذا تحدث الخطاب الديني لوزارة الثقافة بمصر الإسلامية ، بلد الأزهر الشريف ، والدستور الذي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة ، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع ، هكذا تحدث الخطاب الديني لوزارة الثقافة عن القرآن الكريم والإسلام والرسول والصحابة والشريعة والخلافة ، وعن كل مقدسات الإسلام والمسلمين! .

ومع ذلك ، فلا أحد يتكلم عن هذا الخطاب الديني ، الذي ينشر على الناس ، مدعوما بأموال الضرائب التي يدفعها الفقراء والمساكين!

الحرب الأمريكية على الإرهاب

محمد عمارة الإثنين، ١٨ أغسطس ٢٠١٤ ٠٦:٥٨ م بتوقيت غرينتش

كان الرئيس الأمريكي الأسبق «بوش» أول من أعلن الحرب على «الإرهاب» عقب حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م ، وذلك دون تحديد لماهية هذا الإرهاب!

لقد أعلنها «حملة صليبية مقدسة» ، وتم الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق ، وخلال هذه الأحداث كشفت الشهادات الأمريكية عن أن المراد بالإرهاب هو الإسلام ، الإسلام الرافض للحداثة الغربية والعلمانية الغربية والقيم الغربية على وجه الخصوص .

لقد كتب المفكر الاستراتيجي الأمريكي «فوكو ياما» – في العدد السنوي «للنيوز ويك» (ديسمبر ٢٠٠١ م – فبراير ٢٠٠٢م) ، يقول : «إن الصراع الحالي ليس ببساطة ضد الإرهاب ، ولكنه ضد العقيدة الإسلامية الأصولية ، التي تقف ضد الحداثة الغربية وضد الدولة العلمانية ، وهذه الأيديولوجية الأصولية تمثل خطرا أكثر أساسية من الخطر الشيوعي ، والمطلوب هو حرب داخل الإسلام ، حتى يقبل الحداثة الغربية والعلمانية الغربية والمبدأ المسيحي «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»! .

ولقد فسر الرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» في كتابه «الفرصة السانحة» مراد الأمريكان من «الأصولية الإسلامية» ، فقال : «إنهم هم الذين يريدون بعث الحضارة الإسلامية ، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وجعل الإسلام دينا ودولة ، وهم وإن نظروا للماضي فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل ، فهم ليسوا محافظين ، ولكنهم ثوار»! .

وعلى درب هذه الشهادات ، قالت «مارجريت تاتشر» –رئيسة الوزراء البريطانية الأسبق– : «إن تحدي الإرهاب الإسلامي إنما يشمل حتى الذين أدانوا أحداث ١١ سبتمبر وابن لادن وطالبان ، يشمل كل الذين يرفضون القيم الغربية ، وتتعارض مصالحهم مع الغرب»! .

وكتب المستشرق الصهيوني «برنارد لويس» في «النيوز ويك» (عدد ١٤ يناير ٢٠٠٤) يقول : «إن إرهاب اليوم هو جزء من كفاح طويل بين الإسلام والغرب ، فالنظام الأخلاقي الذي يستند إليه الإسلام مختلف عما هو في المسيحية واليهودية الغربية ، وهذه الحرب هي حرب بين الأديان» .

وكتب السيناتور الأمريكي «جوزيف ليبرمان» – المرشح نائبا للرئيس في انتخابات عام ٢٠٠٠م – يقول : «إنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليهم أمريكا القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية ، فالشعارات التي أعلنتها أمريكا عند استقلالها لا تنتهي عند الحدود الأمريكية ، بل تتعداها إلى الدول الأخرى»! .

ولأن هذه هي حقيقة الحرب الأمريكية على «الإرهاب» – التي هي بشهادة هؤلاء الشهود من أهلها «حرب على الإسلام» ، كتب الصحفي الصهيوني الأمريكي «توماس فريدمان» – من «بيشاور» إبان الغزو الأمريكي لأفغانستان – في «نيويورك تايمز» يقول «إن الحرب الحقيقية في المنطقة الإسلامية هي في المدارس ، ولذلك يجب أن نفرغ من حملتنا العسكرية بسرعة ، ونعود مسلحين بالكتب المدرسية الحديثة ، لإقامة تربة جديدة ، وجيل جديد ، يقبل سياساتنا كما يحب شطائرنا ، وإلى أن يحدث هذا لن نجد أصدقاء لنا هناك»! .

وبعد أن نجحت أمريكا – بالاعتمادات المالية والضغوط الدبلوماسية – في تغيير وتقليص المناهج الدراسية الإسلامية – في مدارس باكستان وكثير من البلاد العربية – نشرت «الهيرالدتريبيون» الدولية مقالا للكاتب الأمريكي «ستانلي أ . فايس» يحدد فيه الخيارات أمام العالم الإسلامي : خيار العلمانية الأتاتوركية – الذي تريده أمريكا – بدلا من خيار الأصولية الإسلامية ، فقال : «إن حقيقة الحرب على الإرهاب تكمن في : هل ستقوم الدول الإسلامية باتباع النموذج الاجتماعي السياسي لتركيا ، كدولة حديثة علمانية؟ أو نموذج الأصولية الإسلامية؟»! .

تلك هي حقيقة الحرب على الإرهاب ، التي أعلنتها أمريكا ، والتي جرى تعميمها على النطاق العالمي ، والتي وجهت نيرانها - الحربية والفكرية والإعلامية - إلى قوى التحرر الوطني ، الساعية إلى تحقيق الاستقلال الحضاري للشرق الإسلامي عن التبعية للنموذج الحضاري الغربي ، والتي أكدت الشهادات الغربية الموثقة أنها حرب على الإسلام! .

إنها شهادات وحقائق جديرة بأن يتعلم منها الجهلاء . . وأن توقظ الغافلين البلهاء! .

موقفان إزاء المقدسات

محمد عمارة الثلاثاء، ١٢ أغسطس ٢٠١٤ ٠٣:٤٢ ص بتوقيت غرينتش

لقد ولد الإمام الشافعي في مدينة غزة ، وله فيها مسجد من أكبر مساجد القطاع ، ولقد قامت إسرائيل – في حربها الأخيرة على غزة – بتدمير مسجد الإمام الشافعي ، مع عشرات من المساجد في القطاع ، الأمر الذي يطرح مبدأ الموقف من المقدسات الدينية على بساط البحث التاريخي ،
ويستدعي مواقف الأطراف الدينية والحضارية من هذا الموضوع .

لقد قامت إسرائيل ، منذ إنشائها عام ١٩٤٨م ، بتدمير عشرات القرى الفلسطينية ، بما فيها من مساجد ومقابر وأضرحة للأولياء .

واستولت على الحرم الإبراهيمي – بمدينة الخليل – بعد مجزرة ارتكبتها ضد المصلين الساجدين فيه!
كما قامت بمحاولة لإحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م ، وها هي الآن تمنع المسلمين من الصلاة فيه ، وتفتح أبوابه للمستوطنين الصهاينة تحت حراسة جنودها المدججين بالسلاح! .

إذن ، فنحن أمام موقف إسرائيلي ثابت لا يقيم وزنا لمبدأ إحترام المقدسات الدينية لدى الأغيار ، وإسرائيل ، التي تصنف نفسها ، ويصنفها حماتها الغربيون جزءا من الحضارة الغربية ، إنما تقدم – في هذا المقام – نموذجا له شواهد كثيرة في تاريخ الصراع بين الغرب والإسلام ، وهو تاريخ قد سجل موقفين ثابتين ونموذجين متميزين في هذا الموضوع .

لقد كتب رسول الإسلام – صلى الله عليه وسلم – عهدا للنصارى عام ١٠ هـ ، جاء فيه : «وأن أحمي جانبهم ، وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي» .

وعندما حرر المسلمون القدس من الاحتلال الروماني عام ١٥ هـ ، كتب عمر بن الخطاب لأهلها «الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ، لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص من حيزها ولا من صليبهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم» .

وعندما جاء الصحابي حاطب بن أبي بلتعة ، برسالة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى المقوقس – عظيم القبط بمصر – قال له : «ونحن لا ننهاك عن دين المسيح ، وإنما نأمرك به»! . . فلما حرر الفتح الروماني مصر من الرومان ، وجدوا كنائسها وأديرتها قد اغتصبها الرومان ، واجبروا بطركها «بنيامين» على الهرب أحد عشر عاما ، فرد المسلمون كنائس مصر وأديرتها إلى أهلها ، وأمنوا بطركها ، وأعادوه إلى منصبه ورعيته ، وسجل التاريخ «أن سبعين ألفا من رهبان أديرة وادي النطرون ذهبوا – وبيد كل واحد عكاز – إلى عمرو بن العاص ، فسلموا عليه ، وأنه كتب لهم كتابا بالأمان حفظوه عندهم» .

فلما حدث وانحرف أحد ولاة مصر عن هذا المبدأ الإسلامي ، تصدى له فقيه مصر العظيم الليث بن سعد ، وأفتى «بأن بناء الكنائس يعد من عمارة البلاد» .

ولكن ، وفي مواجهة هذا الموقف الإسلامي – الثابت والدائم – ماذا صنع الغرب بمقدسات المسلمين إبان عقود الصراع بين الغرب والإسلام؟

لقد حول الصليبيون المسجد الأقصى إلى اصطبل للخيل ومخزن للسلاح عندما احتلوا القدس عام ١٠٩٩م ، وعندما احتل الصليبيون دمياط عام ١٢١٨م ، لم يكتفوا بنهب نفائس المساجد ، وإنما مارسوا اغتصاب النساء في مساجد دمياط!

وإبان الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م ، اقتحمت خيول نابليون الجامع الأزهر الشريف ، وقتلوا علماءه وطلابه ، وداسوا

بنعالهم المصاحف وكتب السنة ، وربطوا خيولهم في قبلة المسجد ، وسكروا وبالوا وتغوطوا بحرم الأزهر الشريف ، حتى لقد وصف الجبرتي هذه الجريمة ، ثم قال : «إن جيش الرحمن قد أعطى تلك الليلة فسحة لجيش الشيطان»! .

وكرر الإنجليز هذه الجريمة – جريمة اقتحام الأزهر الشريف – في ١١ ديسمبر عام ١٩١٩م ، أثناء مطاردتهم للمتظاهرين الثوار! .

وعلى أرض العراق ، وفي مدينة «الفلوجة» اقترف الجيش الأمريكي ذات الجريمة عام ٢٠٠٤م ، فدمر أكثر من نصف مساجد المدينة ، وتم – في هذه المساجد – قتل الأسرى ، والإجهاز على الجرحى ، والإعتداء على النساء والأطفال الذين احتموا بها! . . بل وحولوا عدد من هذه المساجد إلى ثكنات عسكرية لجنود الإحتلال .

وفي ٩ مايو عام ٢٠٠٥م ، نشرت النيوزويك الأمريكية خبر وضع الأمريكان – في معسكر جوانتانامو – المصحف الشريف في المراحيض ، كجزء من التعذيب للمعتقلين المسلمين هناك! .

فهل نحن بإزاء موقفين وفلسفتين من المقدسات؟ وهل ما فعلته إسرائيل هو «القاعدة» وليس «الإستثناء»؟!

يجب قتل المدنيين الطيبين

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٥ أغسطس ٢٠١٤ ٠٣:٤٩ ص بتوقيت غرينتش

كتب محمد عمارة : في وحدات الجيش الإسرائيلي حاخامات معينون ، يحملون رتبا عسكرية ، مهمتهم تعليم الجنود والضباط الفكر والعقيدة القتالية التي يواجهون الفلسطينيين وغيرهم من غير اليهود ، وهم يصدرون الفتاوى التي تطبع وتوزع على الضباط والجنود ، كما يجيبون على الأسئلة المتعلقة بالعقيدة القتالية ، والتي تسمى في الفكر التلمودي «طهارة السلاح» .

ولقد نشرت قيادة المنطقة الوسطى بالجيش الإسرائيلي – التي تقع الضفة الغربية ضمن سلطتها – فتوى للحاخام «العقيد . أ «فيدان زيمبل» يحض فيها على قتل «حتى المدنيين الطيبين من
الفلسطنيين»! باعتبار ذلك تكليفا دينيا ، توجيه «الهالاكاة» – أي الشريعة اليهودية – .

ولقد أعاد الكاتب الإسرائيلي «إسرائيل شاحاك» نشر هذه الفتوى ضمن كتابه «الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود» وفيها يقول : «في حالة احتكاك قواتنا بمدنين خلال الحرب ، أو خلال مطاردة حامية ، أو غارة ، ومع عدم وجود دليل على إلحاق هؤلاء المدنيين الأذى بقواتنا ، هناك إمكانية لقتلهم ، أو حتى ضرورة لقتلهم حسب الشريعة – الهالاكاة – بل تحض الهالاكاة على قتل حتى المدنيين الطيبيين»!

أما الحاخام «شمعون وايزر» فإنه يجيب على رسالة الجندي الإسرائيلي «موشي» الذي يخدم في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ والتي يسأل فيها : «هل نعامل العرب مثل العماليق؟ أي نقتلهم حتى نستأصل ذكراهم في الأرض . . كما جاء في سفر التثنية ، إصحاح ٢٥: ١٩: «ولتمح ذكرى العماليق تحت السماء» أم أننا نطبق قواعد الحرب العادلة ، التي يقتل فيها الجنود المحاربون فقط؟ وهل يجوز لي تقديم الماء لعربي يستسلم؟

وفي الإجابة على هذه الرسالة للجندي «موشي» قال الحاخام «شمعون وايزر» ، مبينا حكم الشريعة اليهودبة – الهالاكاة – في قواعد الحرب اليهودية – : «سأنقل لك بعض أقوال الحكماء ، طيب الله ذكراهم ، وأفسرها : الحرب لدى غير اليهود ذات قوانين خاصة ، مثل قوانين لعب كرة القدم أو السلة ، لكن الحرب كما يقول حكماؤنا ، طيب الله ذكراهم ، لا تعني بالنسبة لنا لعبة ، بل ضرورة حيوية ، واستنادا إلى هذه المقاييس فقط ، ينبغي التفكير حول كيفية القيام بها ، أفضل غير اليهودي اقتلوه ، وهشموا رأسه ، هذه هي قاعدة «طهارة السلاح» – حسب الهالاكاة .

ولقد قام الجندي «موشي» بقراءة رسالة الحاخام «شمعون وايزر» على زملائه الجنود ، ليعرفوا حكم الشريعة القاضي بضرورة قتل حتى أفضل الفلسطينيين الطيبين المسالمين ، لأنهم غير يهود ، أي أفاعي يجب تهشيم رؤوسهم .

ثم كتب رسالة إلى الحاخام ، قال فيها «تلقيت رسالتك ، وفهمتها على النحو التالي «لا يسمح لي في زمن الحرب بقتل كل عربي أو امرأة أصادفهما وحسب ، بل من واجبي أيضا القيام بذلك» .

تلك هي العقيدة القتالية التي توجه آلة الحرب الصهيونية : فكل غير اليهود هم أفاعي يجب تهشيم رؤوسهم ، حتى ولو كانو مدنيين طيبين ، من الرجال كانوا أم من النساء!

بهذا يفتي حاخامات الجيش الإسرائيلي ، استنادا إلى التلمود – الهالاكاة – التي كتبها حكماء اليهود .

بقي أن نشير إلى السبب الذي جعل الكاتب الإسرائيلي «إسرائيل شاحاك» يكتب كتابه «الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود» فلقد كان الرجل يقود سيارته على إحدى الطرق بإسرائيل ، فوجد عربيا قد صدمته سيارة ، وهو ينزف على قارعة الطريق ، فأوقف الرجل سيارته ، وأسرع إلى كشك أمام موقع الحادث ، وطلب الهاتف لإبلاغ واستدعاء الإسعاف ، فما كان من صاحب الكشك إلا أن اعتذر لأن اليوم هو يوم السبت ، وحرام فيه إنقاذ غير اليهود! .

عند ذلك ، عزم «إسرائيل شاحاك» على كتابة هذا الكتاب – الذي هو شهادة شاهد من أهلها – على هذا الذي نواجهه – ونحن عنه غافلون – على أرض فلسطين .

إنها عقيدة قتالية دينية

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٩ يوليو ٢٠١٤ ١١:٢٢ ص بتوقيت غرينتش

في كل حروب إسرائيل – منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٢٠١٤ – هناك ظاهرة وقاعدة وسنة متبعة تمارسها الآلة الحربية الصهيونية وهي عدم الوقوف عند استهداف المقاتلين الذين يقاتلونها ، وإنما تعميم القتل والإبادة والتدمير ليشمل البشر والشجر والحجر .

لقد دمرت عصاباتها مئات القرى الفلسطينية في حرب عام ١٩٤٨ منازلها ومساجدها وحتى مقابرها! – ولم تميز في القتل بين الرجال والنساء والكبار والصغار ، وحتى العجزة والمقعدين!

وفي عدوان عام ١٩٦٧ قتلت حتى الأسرى ، ودمرت مدن القناة ، وقصفت الأهداف المدنية – على الأرض وفي الجو – بمن في ذلك تلاميذ مدرسة بحر البقر!

ولقد استمرت هذه الظاهرة قاعدة وسنة متبعة في كل الحروب الإسرائيلية العدوانية على غزة وفي لبنان ، لم تستثن من الإبادة الشاملة المدارس – حتى التابعة للأمم المتحدة – والمساجد ، بل والمستشفيات وعربات الإسعاف!

وإذا كانت هذه الظاهرة الحربية الصهيونية فريدة وغريبة ، شذت عن قواعد الحرب التي احترمها حتى النازيون ، فإن الأغرب هو الغفلة عن تفسير هذه الظاهرة التي تفرد بها الصهاينة والتزموها في كل الحروب ، فأقصى ما ذهب إليه الساسة والمحللون والإعلاميون هو وصف هذه الظاهرة بأنها «عقاب جماعي» يجرمه القانون الدولي واتفاقيات جنيف التي تنظم ضزابط النزاعات المسلحة والحروب .

ولم يلتفت أحد من هؤلاء الساسة والمحللين والإعلاميين إلى أننا بإزاء «خصوصية دينية» وأن هذه المظاهرة في الإبادة الجماعية هي التزام صهيوني معاصر بقواعد الحرب التي نص عليها التلمود وكتبها الحاخامات في أسفار العهد القديم ، والتي يعلمها الحاخامات المعينون في وحدات الجيش الصهيوني للجنود! .

إن العقيدة القتالية للجيش الصهيوني هي إبادة ومحو العرب ، لأنهم النموذج المعاصر للعماليق القدماء ، الذين قال فيهم سفر الخروج – إصحاح ١٤ :١٧ – «فقال الرب لموسى : اكتب هذا تذكارا في الكتاب ، وضعه في مسامع يشوع ، فإني سوف أمحو ذكر عماليق من تحت السماء» .

والجيش الصهيوني الذي يدمر البشر والشجر والحج ، ويترك القرى والمدن التي يجتاحها ركاما ، إنما يتعلم هذا من سفر التثنية – إصحاح ١٣ : ١٢ ، ١٥– ١٧ الذي جاء فيه على لسان الرب لشعبه المختار :»إن سمعت عن إحدى مدنك التي يعطيك الرب إلهك لتسكن فيها قولا ، فضربا تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف ، وتحرمه – (تهلكها) – بكل ما فيها مع بهائمها بحد السيف ، تجمع كل أمتعتها إلى وسط ساحتها وتحرق بالنار المدينة وكل أمتعتها ، فتكون تلا إلى الأبد لا تبنى بعد»! .

هذا هو جزاء المدن غير المحاربة ، التي لم ترفع سلاحا في وجه إسرائيل ، وإنما قالت «قولا» ، أي رفضت ترك مكانها لإسرائيل!

وإذا كانت إسرائيل في كل حروبها إنما تمارس أعلى مستويات الغلظة ، ولا تعرف الشفقة بالنساء والأطفال ، وتمارس العنصرية ولا تفي بأية عهود ، فإنها – بذلك – إنما تمارس العقيدة القتالية التي يتعلمها جنودها في سفر التثنية ، والتي تأمر اليهود بإبادة كل الشعوب الأخرى ، بل وأكل هذه الشعوب دونما شفقة ولا احترام لعهد ، لأن هؤلاء اليهود – في هذه العقيدة القتالية – هم شعب مقدس ، دون جميع الشعوب ، وفوق كل الشعوب!

ففي سفر التثنية – إصحاح ٧ : ١ – ٣ ،٦ ، ٧ ، ١٤ – ١٦ – : «سبع شعوب دفعهم الرب إلهك أمامك ، وضربتهم ، فإنك تحرمهم – (تهلكهم) – لا تقطع لهم عهدا ، ولا تشفق عليهم ، لا تصلهرهم ، لأنك أنت شعب مقدس ، إياك قد اختار الرب

إلهك لتكون له شعبا ، أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض ، مباركا تكون فوق جميع الشعوب ، وتأكل كل الشعوب ، لا تشفق عيناك عليهم» .

وإذا كانت الصهيونية تسعى لتهجير العرب الذين بقوا في الأرض التي احتلتها ، لتكون دولة يهودية خالصة لليهود ، فإن هذا السعي هو عقيدة دينية ، جاءت في سفر العدد - إصحاح ٣٣ : ٥٠ - ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ - تقول : «وكلم الرب موسى في عربات مو آب على أردن أريحا قائلا : كلم إسرائيل وقل لهم : إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان ، فتطرودون كل سكان الأرض من أمامكم ، تملكون الأرض ةتسكنون فيها ، وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكا في أعينكم ومناخس في جنوبكم ، ويضايقونكم في الأرض التي أنتم ساكنون فيها»! .

إنها - إذن - عقيدة قتالية دينية ، غفلنا عنها عندما تمت علمنة هذا الصراع! .

تحالف الصهيونية والطائفية

محمد عمارة الأربعاء، ٢٣ يوليو ٢٠١٤ ٠٧:٠٣ ص بتوقيت غرينتش

في عشرين مايو سنة ١٩٩٢م عقد مركز بارا يلاين للأبحاث الإستراتيجية بجامعة بارا يلاين الإسرائيلية ندوة تحت عنوان «الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط» . . ولقد شارك فى هذه الندوة ممثلون لعدد كبير من الأقليات الدينية والقومية التي تعيش في الوطن العربي والذين ينشطون فى مشاريع طائفية تنحو نحو المزيد من التفتيت لهذا الوطن العربي على أسس دينية ومذهبية وعرقية . .

ولقد جمع بين الصهيونية وبين أصحاب هذه التوجهات الطائفية كون إسرائيل «دولة أقلية» في المحيط العربي الإسلامي أعلنت فى إستراتيجيتها «أنه لا يمكن بقاء إسرائيل إلا بتفكيك الكيانات وبعثرة السكان وهذا دافع إستراتيجي ، وإذا لم يحدث ذلك فليس باستطاعاتنا البقاء مهما كانت الحدود» .

و كثمرة للجامع الذي يوحد بين الصهيونية وأصحاب المشاريع الطائفية في البلاد العربية جاء في توصيات هذه الندوة أن هذه الأقليات هي شريكة لإسرائيل في المصير ولابد أن تقف مع إسرائيل في مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية» .

هكذا تم الإعلان عن أن الأيديولوجية الجامعة بين الصهيونة وبين التوجهات الطائفية في بلادنا هي العداء للعروبة والإسلام والرفض لأن تكون وحدتنا ونهضتنا عربية إسلامية .

وإذا كان الشرق قد عاش طوال التاريخ الاسلامي دون أن يعرف مصطلح «الأقلية والأقليات» . . عاش فى ظلال «أمة» فيها تنوع ديني قومي . . فإن نجاح الغرب الإستعماري في إقامة الكيان الصهيوني هو الذي أغرى قطاعات من أبناء الأقليات على السير فى طريق التشرذم الطائفي ، بدلا من طريق التكامل والإتحاد . .

ففي ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٢م – اول شهر «توت» رأس السنة الفرعونية سنة ١٦٦٩ قبطية – تكونت – بمصر «جماعة الأمة القبطية» التي جاء في ميثاقها أن الأقباط يشكلون أمة ويطلبون حذف النص الدستوري الذي يقول إن الإسلام دين الدولة وأن اللغة العربية هي لغتها وذلك ليكون الدستور مصريا وليس عربيا ولا إسلاميا وأن مصر كلها أرضنا التى سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ ١٤ قرنا ، وإننا سلالة الفراعنة وديانتنا هي المسيحية وسيكون دستورنا هو الإنجيل وتكون لغتنا الرسمية هي اللغة القبطية» .

ولقد كان لهذه الجماعة علمها وزيها الخاصان بها ، وكان العلم يمثل صليبا منصوبا في الإنجيل ، كما كان لها نشيد خاص تنشده في جميع الإجتماعات والإحتفالات ، كما افتتحت في المحافظات مدراس لتعليم اللغة القبطية بالمجان» .

ولقد تم حل هذه الجماعة فى إبريل سنة ١٩٥٤م والقبض على قياداتها بعد صدامهم مع رأس الكنسية الذي لم يساير توجهاتهم العنصرية الطائفية . . لكن فكر هذه الجماعة امتد إلى قطاعات من دوائر الاقباط . . وعلى سبيل المثال :

فالأنبا غريغوريوس (١٩١٩ – ٢٠٠٣م) أسقف التعليم والبحث العلمي والدراسات العليا بالكنيسة الأرثوذكسية كتب يقول : «إن اللغة القبطية هي لغتنا وهي تراث الماضى ورباط الحاضر ، وهي من أعظم الدعائم التي يستند إليها كيان الشعب المسيحي وهي السور الذي يحمينا من المستعمر الدخيل»! .

والأنبا توماس – عضو المجمع المقدس – يقول – في محاضرة له بمعهد هديسون الامريكي في ١٨-٧-٢٠٠٨م : «إن الشخص القبطي يشعر بالإهانة إذا قولت له إنك عربي! وإن اللغة القبطية هي اللغة الأم لمصر! وإن الأقباط يحاربون ضد خطري التعريب والأسلمة!

وإن الكنسية تقوم بدور الحاضنة لهذا الثراث حتى يأتى الوقت الذي تعود فيه دولتنا بجذورها القبطية! وإن المسلمين قد خانو الأقباط منذ الاحتلال العربي لمصر» .

ويصف الدكتور لويس عوض (١٩١٥ – ١٩٨٩م) اللغة العربية بأنها «لغة مينة ، ودخيلة» وأنها الأغلال التي يجب تحطيمها»! . . فهي – إذن – إعلانات عن مشروع طائفي تخلق في ظلال النجاحات التي حققتها الصهيونية على أرض فلسطين! .

الإسلام والسياسة

محمد عمارة الأربعاء، ١٦ يوليو ٢٠١٤ ٠٤:٣٠ م بتوقيت غرينتش

كل الذين يتمسحون بطه حسين (١٣٠٧ - ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩ - ١٩٧٣م) يدعون إلى فصل الإسلام عن السياسة ، ويقفون بفكر طه حسين في هذه القضية عند قوله في كتاب (مستقبل الثقافة في مصر) - : «إن الدين واللغة لا يصلحان أساسا لتكوين الدول والأوطان» .

لكنهم قد تجاهلوا تطور فكر طه حسين حيال هذه القضية ، ولم يقرأوا نصوصه العديدة التي أكد فيها على أن الإسلام دين وشرع ، وأنه أسس دولة كان قانونها القرآن الكريم .

ففي المجلد الرابع من (تراث طه حسين) - الذي نشرته دار الكتب المصرية - يميز طه حسين بين المسيحية والإسلام في الموقف من السياسة فيقول : «إن خلاصة الدين المسيحي لا تحب السياسة ، ولا تميل إلى أن يشتغل بها من يريد أن يخلص قلبه لله ، ويصفو ٦ ضميره لخدمة الدين ، وأصل هذه الفكرة فيما يظهر ما نصح به الإنجيل من ترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله . . لكن الإسلام لم يوص بأن يترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وإنما جعل الأمر كله لله ، وجعل سلطان قيصر مستمدا من سلطان الشعب ، وسلطان الشعب مستمد من سلطان الله ، وجعل السياسة إذن أصل من أصول الدين ، وركنا من أركانه ، لم يبح لرجال الدين أن يعرضوا عن السياسة ، أو يزهدوا فيها أو يصرفوا أنفسهم عنها ، ولا سيما حين تكون العناية بالسياسة من هذه الضرورات العامة التي تمس حياة الناس جميعا ومرافقهم جميعا ، وإن المصريين الذين يلومون أساقفة الإنجليز والمبشرين الأمريكيين على عنايتهم بالسياسة واندفاعهم فيها ، خليقون أن يلوموا علماء الإسلام على تخاذلهم عن السياسة ، وتكاسلهم عن النهوض بحقها ، وركونهم إلى الحياد الذي لا يشرف أصحابه» .

وفي مجلة (الهلال) - عدد ديسمبر عام ١٩٤٠م - يكتب طه حسين فيقرر أن الإسلام هو أساس الحياة الخلقية والسياسية والعلمية ، ويقول : «فالدين الإسلامي كان وسيكون دائما أساس الحياة الخلقية للأمة الإسلامية ، وقد كان في عصر طويل أساس الحياة السياسية والعملية لهذه الأمة أيضا ، وهو الآن وسيكون دائما أساسا لهذه الحياة السياسية والعملية إلى حد بعيد» .

وفي صحيفة «النداء» - بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٨م - يكتب طه حسين عن تأسيس الإسلام للدولة التي ستظل خالدة إلى آخر الدهر ، فيقول : «وعندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم بنى المسجد ، فأسس في الأرض أول بيت خالص للدين الجديد ، وآخى بين المسلمين من المهاجرين والأنصار ، وأسس هذه الدولة التي نشرت في الأرض نور الدين الجديد ، لقد أنشأ هو وأصحابه دولة ما زالت آثارها خالدة وستظل خالدة إلى آخر الدهر ، لا سبيل إلى إحصائها إلا أن تكون هناك سبيل إلى إحصاء الخلود» .

وفي عام ١٩٥٣م ألغت ثورة يوليو دستور ١٩٢٣م وكونت لجنة من خمسين عضوا برئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣١٣ - ١٣٩١هـ ، ١٨٩٥ - ١٩٧١م) لوضع دستور جديد ، وكان طه حسين أحد أعضاء هذه اللجنة ، وفي المداولات حول مساواة المرأة بالرجل ، طالب الدكتور عبد الرحمن بدوي (١٣٣٥ - ١٤٢٣ هـ ، ١٩١٧ - ٢٠٠٢م) بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، فرد عليه طه حسين بما يمكن أن نسميه ضرورة حاكمية القرآن على الدستور والقانون ، وقال : «إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج ، عند وضع الدستور ، على أمر ما أمر به الإسلام ، فلا أظن مثلا أننا سننص على أن تأخذ المرأة في الميراث نصيبا كنصيب الرجل ، فلن يحدث هذا بالطبع ، ولابد لنا من أن نحتاط ، فنقول إنه ليس هناك أي مقتض يسمح لما بأن نعدل عن نص القرآن ، أريد أن أقول إنه إذا وجد نص ديني صريح ، إسلاميا كان أو مسيحيا ، فالحكمة والواجب يقتضيان ألا نعارض النص وأن نكون من الحكمة والإحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم ولا في ضمائرهم ولا في دينهم ، وإذا احترمت الدول الإسلام فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلا ، وذلك حتى لا يكون الإيمان إيمانا ببعض الكتاب وكفرا ببعضه الآخر» .

وفي كتابه «مرآة الإسلام» عام ١٩٥٩م يتحدث طه حسين عن أن القرآن دين وشرع ، وأن مصادر التشريع هي القرآن والسنة والإجماع والإجتهاد .

«وأن كل ما يعرض للمسلمين من الأمر في حياتهم من المشكلات عليهم أن يردوه إلى الله ورسوله ، يلتمسون له الحل في القرآن ، فإن لم يجدوه في القرآن ففي السنة ، فإن لم يجدوه في السنة ففي الإجماع ، فإن لم يجدوه في الإجماع اجتهدوا آرائهم ناصحين لله ورسوله» .

هكذا تحدث طه حسين عن أن السياسة أصل من أصول الإسلام وركن من أركانه ، وأن الإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر ، وإنما جعل سلطان قيصر مستمدا من سلطان الشعب ، وسلطان الشعب مستمد من سلطان الله» .

فهل قرأ ذلك المتمسحون بطه حسين ، الذين يدعون إلى فصل السياسة عن الدين؟! .

الجوهر الحقيقي للاستقلال

محمد عمارة الإثنين، ٠٧ يوليو ٢٠١٤ ٠٩:٠٥ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٣٦م عقدت مصر مع إنجلترا – التي كانت تحتل مصر – معاهدة أطلق عليها معاهدة «الإستقلال» . . ويومها اختلف عدد من كبار المفكرين حول معنى وجوهر هذا الاستقلال . . فاكتفى البعض بتحقيق الاستقلال السياسي – العلم والنشيد والعضوية في المنظمات الدولية – مع بقائنا تابعين لأوربا في الحضارة ، حلوها ومرها ، خيرها وشرها ، ما يحب منها وما يكره ، ما يحمد منها وما يعاب . . ولقد دعا البعض إلى أن نسير سيرة أوربا في الحكم والإرادة والتشريع ، باعتبار أن ذلك كله من مستحقات «الاستقلال»! .

لكن ، على الجبهة الأخرى ، كان هناك من تحدث عن ضرورة «الاستقلال الحضاري» – استقلال المدنية والقانون والتشريع – والذي يمثل الجوهر الحقيقي للاستقلال . . وفي هذا المعنى كتب فقيه الشريعة والقانون الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣١٣ – ١٣٩١ هـ ، ١٨٩٥ – ١٩٧١م) يقول : «إننا في هذا العهد الجديد ، عهد الاستقلال ، يجب علينا أن نستقل بفقهنا ، فلا نبقى عيالا على الفقه الفرنسي . . يجب أن نقدم للعالم فقها مصريا – كما صنع الفرنسيون والألمان – فنساهم بذلك في حركة الفقه العالمية . . إننا أمة صاحبة فقه قديم ، وقد أظلت سماء هذه البلاد على مدى قرون طويلة شريعة من أقوى الشرائع نظاما وأصلبها عودا ، هي الشريعة الإسلامية ، فما بالنا نتنكر لها اليوم ، وقد وسعت في الماضي إمبراطورية من أكبر وأضخم الإمبراطوريات التي عرفها العالم .

إن الشريعة الإسلامية بشهادة فقهاء الغرب أنفسهم من أكبر الشرائع العالمية ، ولم يعرف العالم شريعة أوسع انتشارا وأرسخ أساسا إلى جانب الشريعتين الرومانية والإنجليزية مثل الشريعة الإسلامية .

فما بال الغريب يعرف هذا هذا الفضل ونحن ننكره؟!

وما بال هذه الكنوز تبقى مغمورة في بطون الكتب ونحن في غفلة عنه ، نتطفل على موائد الغير ونتسقط فضلات الطعام؟! .

إن مهمتنا – في الفقه – ليست عسيرة ، فنحن لا نحتاج فقها جديدا ، لأن فقها قديم موجود ، وعلينا إن نأخذ في دراسة الشريعة الإسلامية طبقا للأساليب الجديدة ، وأن نقارن بينها وبين شرائع الغرب ، وإني على يقين بأننا سنجد من ذخائر الشريعة الإسلامية من المبادئ والنظريات ما لا يقل في رقي الصياغة وفي إحكام الصنعة عن أحدث المبادئ والنظريات وأكثرها تقدما في الفقه الغربي .

ومتى تمت لنا دراسة الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالشرائع الغربية على هذا الأسلوب الجديد ، أمكننا أن نطالع العالم بفقه مصري له طابعه الخاص وله مقوماته وأدلته الذاتية ، فإن الشريعة الإسلامية هي شريعة الشرق ووحي احكامه ، ومتى ألفنا بينها وبين الشرائع الغربية ، فروح من الشرق وقبس من نوره يضئ طريقنا للمساهمة في نهضة الفقه العالمية .

يجب ألا نكرر الخطأ الذي وقعنا فيه في القرن التاسع عشر ، فنقصي الشريعة الإسلامية ، التي هي مصدر خصب لتشريع يوضع لبلاد شرقية عربية . . وإن هناك من مبادئ الشريعة الإسلامية ما لو أدخل في القانون المصري لعد متقدما على الشرائع الغربية . .
إن مصر الآن في مفترق الطرق ، فهي بين الشرق والغرب يتنازعها الجانبان ، وهي بعد أن استقلت ينبغي أن ترسم لنفسها خطة تسير عليها .

هل هي تريد أن تميل إلى جانب الغرب ، وأن تستعير المدنية الغربية فتلبس ثوبا غير ثوبها ، وتقلد مدنية غير مدنيتها ، فتبقى متخلفة عمن تقلده ، وتقنع من كل ذلك بالإنتماء إلى المدنية الغربية ذات الصولة والبأس؟ أم تريد أن ترجع إلى أحضان الشرق دون أن تجافي المدنية الغربية ، وتحتل مكانها بين البلاد العربية فترفع لواء الشرق العربي بين أمم الغرب ، فإذا مصر

المستقلة وحولها أم يغضبون إذا غضبت ويرضون إذا رضيت؟ . .

فلنرجع في ثقافتنا القانونية إلى الفقه الإسلامي ، ولنجعل من هذا الفقه صلة بيننا وبين سائر الأمم العربية لنوثق روابطنا بهذه الأمم ، فنحن أمة شرقية ، ولنا ماض مجيد في زعامة الشرق ، فمن الخير أن نصل حاضرنا بماضينا ، وأن نتعاون مع جيراننا الأقربين ونحن إخوانهم في اللغة والدم» .

هكذا تحدث السنهوري عن الإستقلال الحضاري – في المدنية والفقه والتشريع – باعتباره الجوهر الحقيقي للإستقلال .

الأقباط والشريعة الإسلامية

محمد عمارة الثلاثاء، ٠١ يوليو ٢٠١٤ ٠٥:٠٣ ص بتوقيت غرينتش

كان تقنين الشريعة الإسلامية – وتحديدا فقه المعاملات الإسلامية – في مواد قانونية مضبوطة الصياغة ، حلم الفقهاء والقانونيين والقضاة في بلادنا منذ أن دخلت عصرها الحديث ، ذلك أن القضاة لم يعودوا – كما كانوا قديما – مجتهدين ، يستنبطون الأحكام من مصادرها ، وإنما أصبحوا في حاجة إلى قوانين مصاغة صياغات محددة وفق فن صياغة القوانين في المنظومات القانونية العالمية ، ولقد زاد من إلحاح هذا الأمر مزاحمة القوانين الأجنبية التي جاءت إلى بلادنا في ركاب النفوذ والغزو الاستعماري – وهي قوانين مصاغة صياغات مضبوطة تسعف المشتغلين بالقضاء ، ومن ثم تغري باللجوء إليها بدلا من كتب الفقه تتوزع في بحارها وبطونها الأحكام! .

ولقد كانت «مجلة الأحكام العدلية» التي أنجزتها الدولة العثمانية عام ١٨٦٩ م أول عمل إسلامي تم فيه تقنين فقه المذهب الحنفي الذي كان مذهب الدولة العثمانية .

وعندما احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ م وفرضوا على القضاء الأهلي المصري القوانين المستمدة من القانون الفرنسي عام ١٨٨٣م نهض الفقيه المصري محمد قدري باشا (١٢٣٧ – ١٣٠٦ هـ ،١٨٢١ – ١٨٨٨ م) وهو تلميذ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ١٢٩٠ هـ ، ١٨٠١ – ١٨٧٣ م) – بتقنين عدد من كتب المذهب الحنفي ليقدم الفقه الإسلامي بديلا لقانون نابليون .

لكن الإنجاز الأكبر في تاريخ تقنين فقه المعاملات الإسلامية كان هو المشروع الذي أنجزه مجلس الشعب المصري أواخر السبعينات من القرن الماضي ، والذي استغرق إنجازه أكثر من أربعين شهرا ، وشارك فيه أكثر مائة من كبار فقهاء الشريعة والقانون ، والذي أسهم فيه عدد من رجال القانون الأقباط ، والذي قاد العمل فيه الأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب (١٣٤٣ – ١٤٢٩هـ ، ١٩٢٥ – ٢٠٠٨م) ، والذي جاء معبرا عن اجتماع الأمة – مسلمين ومسيحيين – على الشريعة الإسلامية ، كبديل للقانون الأجنبي ، وكقسمة من قسمات الاستقلال الحضاري في التشريع . . والذي تم الرجوع فيه إلى مختلف مذاهب الفقه الإسلامي .

وفي جلسة مجلس الشعب التي عقدت في أول يوليو عام ١٩٨٢م والتي أعلن فيها اكتمال هذا التقنين للشريعة الإسلامية ، تحدث القانوني البارز الأستاذ اسطفان باسيلي – الذي أمضى في العمل القانوني سبعة وخمسين عاما – عن الشريعة الإسلامية فقال «إني أشعر الآن أن التاريخ هو الذي يتكلم ،لقد عرفت بمضي المدة أن الشريعة الإسلامية هي خير ما يمكن أن يطالب به لا المسلم وحده بل وأيضا المسيحي – (تصفيق) – لأنه بها كل ما يرضينا ، والعهدة النبوية الموجودة في دير سيناء والمكتوبة بخط الإمام علي تؤكد الحفاظ علينا في كل ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات ، والقاعدة الشرعية :»أمرنا وتركهم وما يدينون به» .

«واليوم ، مع هذه البهجة التي أراها أحس كأنه يوم دخول الإسلام إلى مصر ، اليوم يستكمل كل ما كان ناقصا وواجب الإكتمال فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وما فيها من مصادر الرحمة الكثير بالنسبة للمواطنين» .

«لقد جاء القانون المدني عام ١٩٤٨م وليس به مخالفة واحدة للشريعة الإسلامية ،لكن التشريع اليوم به كل شئ حسن ، وبه ضوابط تريح كل المواطنين ، وستصدر التشريعات ولن يشعر أحد بأن هناك حقا ضاع له ، فكلها جاءت لتصون الحق وتحميه ، فالشئ الذي يأتي وبه اسم الدين فإنه يرطب الحلق ويريح النفس ويهدئ الأعصاب ، ولذلك أقول إنه يوم بهجة يوم أن يكون اسم الشريعة الإسلامية هو المسيطر على كل تشريعاتنا فإن ذلك ما يسعدنا ، وللذين جاهدوا عند الله أجر ما عملوا ، والحمد لله وشكرا والسلام عليكم» (تصفيق) .

وفي عام ١٩٨٥ م أجرى المركز القومي للبحوث الإجتماعية الجنائية استطلاعا للرأي حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، صوت فيه ٦٣٪ من الأقباط مع تطبيق الشريعة ، ولقد علق البابا شنودة على ذلك – في الأهرام بتاريخ ٦ مارس ١٩٨٥م – فقال

:»إن الأقباط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، ولقد كانوا كذلك في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد ، نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» ، إن مصر تجلب القوانين من الخارج وتطبقها علينا ، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوية ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!» .

إنها شريعة الأمة ، التي تحقق الأمن والعدل والسعادة للجميع .

عموم ولاية الفقيه

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٤ يونيو ٢٠١٤ ٠١:٠٦ م بتوقيت غرينتش

في نظرية الإمامة عند الشيعة ، أن للإمام – الذي هو معصوم – كل سلطات الرسول – صلى الله عليه وسلم – التي هي كل سلطات الله – سبحانه وتعالى – .

وفي عصر غيبة الإمام – التي بدأت قبل أكثر من ألف عام – وقفت سلطات الفقهاء الشيعة عند «فقه الفروع» وظلت إقامة الدولة والحكومة وسياسة الأمة – وهي عندهم من العقائد – تنتظر ظهور الإمام الغائب .

لكن الخميني (١٣٢٠ – ١٤٠٩ هـ ، ١٩٠٠ – ١٩٨٩ م) – في كتابه «الحكومة الإسلامية» – وفي الثورة التي قامها ١٩٧٩م ، وفي الدولة التي أسسها وفي الدستور الذي وضع لهذه الدولة في نوفمبر ١٩٧٩م ، قد جاء بنظرية ولاية عموم الفقيه ، فأصبح «للولي الفقيه» كل سلطات الإمام ، التي هي كل سلطات الرسول – صلى الله عليه وسلم – التي هي كل سلطات الله – سبحانه وتعالى – سواء في السياسات أو في العقائد ، فهو القيم على الأمة مثل القيم على الصغار! .

وعن «عموم ولاية الفقيه» هذه التي مارسها الخميني ويمارسها الآن خامينئ ، قال الخميني :»إن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام – الذي هو كل ما لله وللرسول – للفقيه ، وذلك باستثناء أمرين اثنين :
أولهما : أن للإمام مقاما عند الله لا يبلغه فقيه ، بل ولا نبي ولا رسول! .
وثانيهما : أن ولاية الإمام «تكوينية» – في الإيجاد والإعدام – تخضع لها كل ذرات الكون ، بينما ولاية الفقيه وقف على السياسات والعقائد .

ولقد نشأ عن هذه النظرية في «عموم ولاية الفقيه» – وخاصة بعد سيادتها وتهميشها للاجتهادات الشيعية الرافضة لها – تحول ولاء الأقليات الشيعية في مختلف الأقطار الإسلامية إلى ولي الفقيه الذي هو الحاكم الفعلي في إيران وتراجعت بذلك روابط الولاءات الوطنية والقومية عند هذه الأقليات الشيعية ، على النحو الذي نراه الآن في العراق والبحرين والسعودية واليمن ولبنان وباكستان وأفغانستان وغيرها من البلاد التي بها أقليات شيعية ، أي أن «عموم ولاية الفقيه» قد همشت الانتماءات الوطنية والقومية عند هذه الأقليات لحساب الانتماء للمركزية الشيعية الحاكمة في إيران ، وذلك بدلا من بقاء الانتماء الوطني دائرة من دوائر التي تستظل بجامعة الإسلام .

لقد أحلت هذه العقيدة الخمينية الدائرة المذهبية الضيقة محل الدائرة الإسلامية ، وهمشت الإنتماء الوطني والقومي لحساب هذه الدائرة المذهبية .

ولقد أصبحنا – أمام هذه النظرية الخمينية – بإزاء أمرين خطيرين :
أولهما : البعث المعاصر والتطبيق الفعلي لأسطورة السلطة الكهنوتية الثيوقراطية ، التي تفوقت – في الكهانة والثيوقراطية – على الكهانة الكنسية ، التي حكمت بالحق الإلهي في أوربا العصور الوسطى ، والتي أدخلت أوربا إلى عصورها المظلمة ، والتي أفرزت رد الفعل العلماني – بل والمادي – الذي همش المسيحية وليس فقط الكنيسة .

وثانيهما : دفع الأقليات الشيعية في الأقطار الإسلامية إلى حافة الخيانة لأوطانها عندما تتعارض مصالح هذه الأوطان مع سياسات ولي الفقيه الحاكم في إيران .

ولقد تحولت هذه المخاطر إلى واقع مأساوي نراه اليوم في العراق وسوريا والبحرين واليمن ولبنان ، عندما تم الفرز الطائفي على أساس المذهب ، وشنت الميليشيات الطائفية الحروب على أهل السنة والجماعة تحت شعارات طائفية ، مثل «يالثارات الحسين»! معلنة أنها حرب بين أحفاد الحسين وأحفاد «يزيد»! .

تلك هي الكارثة التي بعثها الخميني من مرقدها الأسطوري ، بنظريته في «عموم ولاية الفقيه»! .

العلمانية

محمد عمارة الثلاثاء، ١٧ يونيو ٢٠١٤ ١٢:١٤ ص بتوقيت غرينتش

«العلمانية» ، وافد غربي ، استلهمها نفر من دعاة الإصلاح في بلادنا ، عندما ظنوا أن الإسلام هو ما قدمته لهم المؤسسات التراثية التقليدية التي عاشت وماتت في إطار التصورات الفكرية لعصر المماليك والعثمانيين!

لقد حسبوا أن الجمود والتفكيير الذي صبغ هذه المؤسسات هو حقيقته الإسلام ، فالتمسوا البديل الإصلاحي عند الغربيين!

وهذه «العلمانية» – كما تبلورت في الحضارة الغربية – تضع «العلم»مقابلا ونقيضا «للدين» ، وذلك لنشأتها في بيئة حضارية شهدت صراعا شهيرا ومريرا بين الدين – كما قدمه اللاهوت الكنسي والكاثوليكي في أوربا – وبين العلم ، الذي تأسست على قواعده النهضة الأوربية الحديثة .

وبصرف النظر عن الموقف الجوهري للديانة المسيحية من «العلم» ، والصراع بينهما هو خاصية «كاثوليكية – أوربية» ولا وجه للشبه بين المقدمات والملابسات التي أثمرت هذا العداء وهذا الصراع ، وبين واقع الإسلام وموقفه ورأي أغلب تيارات الفكر الإسلامي ومذاهبه في هذا الموضوع .

فالإسلام لا يمد «نطاق علوم الوحي والشرع» إلى كل الميادين الحياتية المعرفية ، ومن ثم فهو لا يفرض «الدين»و»الغيب» على كل مجالات «الحياة الدنيوية» التي ترك الفصل فيها والتفسير لها لعلوم «العقل والتجربة الإنسانية» ومن ثم فلقد تآخى فيه «العلم» و»الدين» ، و»العقل» و»النقل» و»الحكمة» و»الشريعة» و»الدنيا» و»الآخرة» ، عن طريق تحديد الميادين لكل نمط فكري ، وإقامة التوازن بين عُد في الحضارة «الكاثوليكية – الأوربية» متناقضات لا سبيل للجمع بينهما ، فضلا عن التوفيق ، وعن طريق استخدامها جميعا – في نظرة تكاملية – لتهذيب الإنسان وتطوير حياته ، باعتبار هذا التهذيب وذلك التطوير غير ممكنين دوت الاستعانة «بالأقطاب» المتعددة في ظواهر الفكر والحياة ، وليس بقطب واحد من الظاهرة الواحدة .

كما أن مقام «العقل» الذي هو أداة «العلم» – في الإسلام مقام لا تخطئه البصيرة ، بل ولا البصر ، فمعجزة الإسلام – القرآن الكريم – تتوجه إلى العقل ، وهو الحاكم بين ظواهر النصوص الدينية وبين البراهين العقلية إذا ما لاح التعارض بينهما ، ولقد أدى ذلك إلى تأسيس الحضارة العربية الإسلامية – وهي عقلانية في لبها وجوهرها – على «الدين» الإسلامي ، وليس على استبعاده ، كما كان الحال في الحضارة الأوربية الحديثة ، الأمر الذي جعل «الفكر الديني» للإسلام ، و»البناء الحضاري» الذي أنجزه المسلمون دليلا على انتفاء التعارض والتناقض بين «العلم» وبين «الدين» في محيط الإسلام ، بل لقد كان «الدين الإسلامي» و»النقل الإسلامي» الحافز على استخدام العلم في كشف أسرار الله في الكون ، لزيادة الخشية لله ، أي أن «العلم» قد تحول إلى «عبادة دينية» عند علماء الإسلام! .

ومن ثم فإننا لم ولن نواجه تلك الملابسات والخصوصيات «الأوربية – الكاثوليكية» التي أثمرت «العلمانية» لدى الغرب ، والتي لم تجعل لدعاة التقدم هناك سبيلا غيرها للخروج بمجتمعاتهم من ظلمات عصورهم الوسطى ، ومن هنا فإن «العلمانية» لم ولن تكون سبيلنا إلى التقدم ، بل ولا حتى لمواجهة التخلف ، الذي تحاول بعض قواه – عند الشيعة مثلا – تمثيل دور الكهانة الكنسية الكاثوليكية في عالم الإسلام!

وإنما السبيل إلى تقدمنا ، وإلى مواجهة قوى التخلف ، هو الوعي والفقه بحقيقة موقف الإسلام ، ذلك الموقف الذي ينكر «العلمانية» وأيضا ينكر نقيضها .

وما الذين يختارون منا «العلمانية» أو الذين يسعون إلى إقامة «دولة دينية كهنوتية» – دولة ولاية الفقيه التي تؤله الأئمة – سالبين الأمة سلطانها وسلطاتها – ما هؤلاء إلا مقلدون– بوعي أو بغير وعي – للحضارة الأوربية الغازية ، غافلين أو متغافلين عن أشياء جوهرية – هي بالنسبة للإنسان العربي والمسلم – منطلقات أساسية ، ومن بينها – بل وفي مقدمتها – حقيقة

الإسلام من «العلم» ومن «العقل» ومدى الحرية التي منحها للإنسان فيما يتعلق بعالم الشهادة والحياة الدنيا .

عسكرة الدولة

محمد عمارة الإثنين، ٠٩ يونيو ٢٠١٤ ٠٣:١٧ ص بتوقيت غرينتش

للحضارة – أي حضارة – سلبياتها ، بل وأمراضها . . من هذه الأمراض «الترف والرفاهية» اللذان يغرقان الناس في الاستهلاك ، ذلك الإستهلاك الذي يزيد من «الترف والرفاهية» حتى يفقد الناس الجدية والبأس والخشونة والقدرة على مواجهة الصعاب واحتمال ما يكرهون!

وعندما ابتعدت رفاهية الحضارة العربية الإسلامية وترفها بالعرب عن خشونة الجند وبأس المقاتلين ، كان عزوفهم عن حياة الجندية وعيش المقاتلين ، فبعدت الشقة بينهم وبين آبائهم الفاتحين المقاتلين! . .

وانضم إلى ذلك المرض نزاعات الطوائف على السلطة والنفوذ في الدولة ، الأمر الذي دفع الخلافة العباسية إلى ارتكاب ذلك «الخطأ – القاتل» الذي اقترفه الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨ – ٢٢٧ هـ ، ٨٣٣ – ٨٤٢ م) باعتماده في تكوين الجيش والجند على المماليك الأتراك المجلوبين! .

وفي البدء كان هؤلاء المماليك فرقة في الجيش ، ثم زاد عددهم حتى أصبحوا كل الجيش تقريبا ، وغدو مؤسسة عسكرية لها ثقل كبير ، وهي في ذات الوقت غريبة – ثقافة وحضارة – عن روح الحضارة العربية التي يمنحها الناس الحب والولاء .

ولقد عبر عن ذلك التطور في نمو هذه المؤسسة العسكرية المملوكية وتعاظم نفوذها ما حدث للعلاقة بين «بغداد» ومدينة سامراء ، فلقد بدأت «سامراء» – أو سر من رأى – في صورة معسكر للجند المماليك ، بناها لهم الخليفة ، ونقلهم إليهم ، منعا لتجاوزاتهم التي أضجرت أهل بغداد ، لكن سرعان ما نمت «سامراء» بنمو الجند المماليك ، حتى لقد أصبحت مدينة كبرى ، ثم ما لبثت أن أصبحت هي العاصمة للدولة منذ سنة (٢٢١ هـ ، ٨٣٦م) ، وغدت بغداد تابعة لها لزمن غير يسير! .

وكان ذلك التعبير الصادق عن تحول المماليك من جند للخلافة إلى سادة لها متسلطين عليها ، يولون ويعزلون ويسجنون ويقتلون من الخلفاء ما يشاؤون! .

ولقد كان الخليفة العباسي المتوكل (٢٣٢ – ٢٤٧هـ ، ٨٤٧ – ٨٦١م) هو أول من استجاب لضرورات هذا الانقلاب الذي أحدثه العسكر المماليك في واقع الدولة والمجتمع . . وكان – أيضا – أول ضحايا سيطرة هؤلاء الأتراك المماليك! .

وفي ظل هذه السيطرة كانت قيادة الدولة بيد رجال يحملون أسماء مثل «وصيف» و «بغا» و»كيلغ» و»ياجور» و»بايكباك» و»بكلبا» و»يارجوج» و»أصغجون» و»طاشتمر» و»كنجور» و»تكين» و»أغرتمسن» و»ابن كنداجيق» و»استاتكين» . . إلخ . . إلخ .

وأصبح الخلفاء أسرى في قبضة هذه القيادات ، حتى لقد وصف الشاعر حال الخليفة المستعين بالله (٢٤٨ – ٢٥٢ هـ ، ٨٦٢ – ٨٦٦ م) وصور مكانه بين كل من «وصيف» و»بغا» فأجاد الوصف والتصوير عندما قال :

خليفة في قفص . . بين وصيف وبغا

يقول ما قالا له . . كما يقول الببغا!

وعندما قتلوا هذا الخليفة – الذي وضعوه في قفص – فزعت الناس ، وعبر الشاعر البحتري (٢٠٦ – ٢٨٤ هـ ، ٨٢١ – ٨٩٨ م) عن هذا الفزع فقال :

لله در عصابة تركية . . ردوا نوائب دهرهم بالسيف

قتلوا الخليفة أحمد بن محمد . . وكسوا جميع الناس ثوب الخوف

وطغوا فأصبح ملكنا متقسما . . وإمامنا فيه شبيه الضيف!

وعندما بلغت سيطرة العسكر المماليك إلى هذا الحد . . ولأن هؤلاء العسكر كانوا غرباء عن روح الحضارة العربية الإسلامية ، فإن هذه السيطرة كانت البداية لمرحلة الجمود والتوقف ثم التراجع لهذه الحضارة العربية الإسلامية . . ولقد استمرت تلك المرحلة حتى بداية عصرنا الحديث .

وفي تشخيص الآثار الحضارية لهذه العسكرة – التي بدأت «بالدولة» ثم امتدت إلى «المجتمع» – يقول الإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ ، ١٨٤٩ – ١٩٠٥ م) : «كان الإسلام دينا عربيا ، ثم لحقه العلم فصار علما عربيا ، بعد أن كان يونانيا ، حتى سيطر الترك والديلم وغيرهم ممن لم يكن لهم ذلك العقل الذي راضه الإسلام والقلب الذي هذب الدين ، وهناك استعجم الإسلام وانقلب أعجميا» .

هكذا أدت عسكرة الدولة . . وبعدها عسكرة المجتمع ، إلى بدء التراجع لحضارتنا العربية والإسلامية ، وهو درس يحذرنا من إحلال «العضلات» محل العقول .

الاسلام عقيدة و شريعة

محمد عمارة الإثنين، ٠٢ يونيو ٢٠١٤ ١٢:٣٥ م بتوقيت غرينتش

«الاسلام عقيدة وشريعة» عبارة شهيرة ، تنطقها الألسن ، وتسطرها الأقلام . . ولقد جعلها العلامة الشيخ محمود شلتوت عنوانا لأحد كتبه الأساسية .

لكن صدق هذه العبارة وشيوع استخدامها وترديدها لا يعني أن كل الشائع من معانيها على الألسنة والأقلام صادق وصحسح ودقيق .

فالإسلام – كعقيدة – يعني تلك الأصول التي تمثل أعمدة الدين الإلهي ، الذي أوحى به الله – سبحانه وتعالى – إلى رسله وأنبيائه من لدن أدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام – وبالذات أصول عقائد الألوهية الواحدة ، والنبوة والرسالة ، والبعث والحساب الجزاء ، والعمل الصالح . . ذلك هو المعني الحقيقي للإسلام ، كعقيدة ، وهو ما تعارف عليه الجميع .

أما الإسلام – كشريعة – فإن المتأمل للكثير من الكتابات التي تستخدم مصطلح «الشريعة» يدرك أن هناك كثير من الخلط في فهم معناه ، فالشائع هو استخدام «الشريعة» بمعنى «القانون» الذي ينظم الحياة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأخلاقيا ، ومن هنا شاع أن تطبيق «الشريعة» الإسلامية يعني العودة إلى «القانون» الإسلامي المنظم لحياة المجتمعات . . فهل هذا صحيح؟

إن مصطلح «القانون» حديث الاستعمال في اللغة العربية ، وكما يقول اللغويون : فهو «مولد» لم يرد ذكره في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة ولا في كلام العرب القدماء ، والمصطلح المرادف له في تراثنا القديم هو مصطلح «الفقه» و»فقه المعاملات» على وجه التحديد ، وكما أن القانون متغير في إطار القيم الثابتة للمجتمع ، فكذلك «فقه المعاملات» ومن هنا رأينا اختلافات الفقهاء والتعدد في اجتهاداتهم ، باختلاف الأنظار ، وتغاير الوقائع في المجتمعات ، وبتغاير المصالح في البلاد التي عاش فيها هؤلاء الفقهاء والبيئات التي شرعوا لأهلها .

أما «الشريعة» – في المصطلح الإسلامي – فإنها أمر متميز عن «فقه المعاملات» فهي «وضع إلهي» على حين كان «الفقه» وضعا بشريا في إطار قواعد الدين وثوابت الشريعة . . وبينما «الشريعة» لا تقبل الإجتهاد فإن «الفقه» هو ثمرة لهذا الإجتهاد .

وما تراه من «تغير» في الفقه بتغير الزمان والمكان وتجدد المصالح ، لا نراه في «الشريعة» بحال من الأحوال . . فهي وضع إلهي ثابت ومقدس ومعصوم .

وعلى حين يقرر الإسلام أن «الشارع» هو الله وحده ، فإن «الفقيه» إنسان ، ولا يوصف الله بأنه فقيه ، كما لا يوصف الفقيه بأنه «شارع» – اللهم إلا على سبيل المجاز – وإذا كان «الفقه» ميدانا «للرأي» ، لا يصح القول «بالرأي» في الشريعة . . ذلك أن «الشريعة» – كما تقرر موسعات المصطلحات الإسلامية الأصلية – تعني :النهج والطريق الديني الذي لا يسلكه الإنسان كي يتدين بواسطته بأصول الدين ، وهي هنا تعني التكاليف الدينية ، من مثل : الصلاة والصوم والحج والزكاة دساتير منظومة القيم والأخلاق التي تهيئ النفس للتدين بعقائد الدين . . وللفرق الجوهري بين «الشريعة» و»الفقه» قال أسلافنا بخضوع المجتمع – ككل ، مسلمين وغير مسلمين – «الفقه» واحد ، أي «قانون» واحد ، على حين قالوا إن «شريعة» المسلمين لا تفرض على غير المسلمين! . . لأن هذه الشريعة الإسلامية هي التي تقرر ترك غير المسلمين – في المجتمع الإسلامي – وما يدينون! «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه» المائدة ٤٧ ، «وعندهم التواراة فيها حكم الله» المائدة ٤٣ .

وما لم ننتبه لهذا الفرق ، ونبحث عن معالمه وقسماته وأبعاده ، فلن تستقيم طريقنا التي نسلكها كي نعود بمجتمعاتنا إلى قانون هذه الأمة ، قانون الإسلام ، وفقه المعاملات الذي صاغه فقهاء الإسلام في إطار ثوابت الشريعة الإسلامية .

صوفيون عقلاء

محمد عمارة الأربعاء، ٢١ مايو ٢٠١٤ ٠٧:٠٢ م بتوقيت غرينتش

في تراثنا الإسلامي أعلام بلغوا – في التصوف – مرتبة الأقطاب . . واحتلوا – في العقلانية – مكانة الفلاسفة الكبار ، فكان العقل عندهم سبيل فقه النقل ، والأداة الموقظة للقلب ، كما كان القلب عندهم المرطب لحسابات العقول .

ولقد كان الإمام الحارث بن أسد المحاسبي (١٦٥ – ٢٤٣ هـ ، ٧٨١ – ٨٥٧ م) واحدا من هؤلاء الأعلام الذين تألقوا في تاريخ الإسلام . . لقد أجمع بين السلفية الحقة وبين التصوف الشرعي ، فصار نموذجا ندعو السلفيين المعاصرين ليتعلموا منه مكانة العقل عند علماء السلف . . كما ندعو متصوفة العصر ليتعلموا منه مقام العقل عند أقطاب التصوف الحقيقي . .

لقد عاش هذا الإمام القطب في عصر تابعي التابعين – أي في خير القرون – وخصص للعقلانية كتاب أسماه «العقل وفهم القرآن» وكتب فيه عن مقام العقل كلاما نفيسا قال فيه «العقل غريزة وضعها الله – سبحانه – في أكثر خلق . . وعرفهم الله إياها بالعقل منه ، فبذلك العقل عرفوا الله ، وشهدوا عليه بالعقل الذي عرفوه به من أنفسهم بمعرفة ما ينفعهم ومعرفة ما يضرهم . . وبغريزة العقل أقام الله الحجة على البالغين ، وإياهم خاطب من قَبل عقولهم ، ووعد وتوعد ، وأمر ونهى ، وحض وندب . . إنه – العقل – صفوة الروح ، أي خالص الروح . . وهو اللب ، ولب كل شئ خالصه ، فمن أجل ذلك سمي العقل لباً ، «إنما يتذكر أولو الألباب» – الزمر ٩– يعني أولي العقول .

والعقل نور وضعه الله طبعا وغريزة ، يبصر به ، ويعبر به ، نور في القلب كالنور في العين ، وهو البصر . فالعقل عريزة يولد العبد بها ، ثم يزيد فيه معنى بعد معنى بالمعرفة بالأسباب الدالة على المعقول . . وهذه المعرفة عن العقل تكون . . والله إنما خاطب العباد من قبل ألبابهم ، واحتج عليهم بما ركب فيهم من عقولهم . . وقد روي في تفسير قول الله لموسى – عليه السلام – «واستمع لما يوحى» طه – ١٣ ، أي أعقل ما أقول لك ، وفي القرآن «وتعيها أذن واعية» الحاقة ١٢ ، أي أذن عقلت عن الله ما سمعت مما قال وأخبر .

والفهم والبيان يسمى عقلا ، لأنه عن العقل كان ، وأعظم العاقلين عن الله العارفين عقلا عنه ومعرفة به ، الذين أقروا بالعجز أنهم لا يبلغون في في العقل والمعرفة كنه معرفته ، وإذا تم عقل المؤمن عن ربه أفرده الله عز وجل بالتوحيد في كل المعاني .

والحجة حجتان : عيان ظاهر ، أو خبر قاهر ، والعقل مضمن بالدليل ، والدليل مضمن بالعقل ، والعقل هو المستدل . . ولذة الحكماء والعلماء في عقولهم ، ولذة الجهال والبهائم في شهواتهم ، ولقد جعل الله العقول معادن الحكمة ، ومقتبس الآراء ، ومستنبط الفهم ، ومعقل العلم ، ونور الأبصار . . وأنزل الكتاب ليدبروا آياته بعقولهم ، ويتذكروا ما قال بألبابهم «ليدبروا آياته» «لقوم يعقلون» «لقوم يتفكرون» أي أنه أنزله للتذكر والتفكر فيه ، وخص بالتفكر والتذكر أهل العقول وأولي الألباب» .

هكذا تحدث القطب الصوفي الإمام الحارث بن أسد المحاسبي عن العقل ، ومقامه ومكانته . .
فهو النور الذي به نعرف الله – سبحانه وتعالى – ونتدبر كتابه .

وهو الطريق إلى التصديق برسالة الرسول – عليه الصلاة والسلام – وبالدين الذي بلغه الرسول عن الله .
وهو الأداة التي أقام الله بها الحجة على البالغين . .

وبه نفقه التكاليف الشرعية : الأمر والنهي ، والحض والندب والوعد والوعيد .

ولا تناقض بين العقل والروح ، بل إن العقل هو صفوة الروح ، أي خالص الروح ، كما أنه هو اللب – أي الجوهر – بالنسبة للإنسان .
إنها كلمات نفيسة ، تحتاج إلى تدبر ، لتدريب العقل على الفهم ، ولكي يكون الفهم والوعي هو الطريق للتصوف الصحيح . .

فهلا قرأ أدعياء التصوف . . وأدعياء السلفية هذا الكلام النفيس؟!

عقلانية حجة الإسلام

محمد عمارة الإثنين، ٠٥ مايو ٢٠١٤ ٠٥:٠٧ م بتوقيت غرينتش

عندما يقال : «حجة الإسلام» ، ينصرف الذهن إلى أبي حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١م) الذي مثل «ظاهرة فكرية» تألقت في تراثنا الحضاري ، منذ عصره وحتى هذه اللحظات – وإلى أن يشاء الله – ظاهرة فكرية في الفقه والأصول والمنطق والفلسفة وعلم الكلام وأيضا التصوف – علم القلوب وتزكية النفوس وفقه السلوك – ولقد كان التصوف – عند الغزالي – كما هو في الحقيقة ، تجربة روحية ورياضة عقلية ومكابدة وجهادا في عوالم الفكر وميادين العلوم ، ولقد قادته هذه المعاناة الفكرية إلى مقامات الصوفية وأحوالهم ، فتحدث – ضمن ما تحدث – عن مقام العقل – الذي خصص له كتابا في موسوعته الكبرى (إحياء علوم الدين) – الذي يحسبه الجهلة كتاب دروشة لا علاقة له بالعقلانية–!

تحدث حجة الإسلام الغزالي – في هذا الكتاب – عن مقام العقل ، فقال : «إن برهان من العقل هو الذي عرف به صدق الرسول – صلي الله عليه وسلم – فيما أخبر . . وإنه لابد من تآلف الشرع والعقل ، لأن مثال العقل كالبصر السليم عند الآفات ، ومثال القرآن : كالشمس المنتشرة الضياء – فالمعرض عن العقل ، مكتفيا بنور القرآن ، كالمعترض لنور الشمس مغمضا للأجفان ، فلا فرق بينه وبين العميان! فالعقل مع الشرع نور على نور .

إن العقل نور ، بل هو أولى باسم النور من النور المعروف المحسوس ، وعند إشراق نور الحكمة يصير الإنسان مبصرا بالفعل بعد أن كان مبصرا بالقوة .

ثم إن وراء العقل طورا آخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل ، كما أن العقل يمثل طورا وراء التمييز والإحساس ، ينكشف فيه غرائب وعجائب يقصر عنها الإحساس والتمييز ، ولقد ورد الشرع بأمور لا يعلم حقائقها – (أي كنهها) – إلا الله تعالى والأنبياء الذين هم وسائط بين الله تعالى وعباده .

فنور النبوة قوة وراء قوة العقل ، يدرك بها من أمر الغيب أمور لا تعرف بالأسباب العقلية ، والوحي الإلهي والشرع الحق لا يرد بهما ما ينبو عنه العقل ، وإن في قلب الإنسان عينا هي صفة كمالها ، هي التي يعبر عنها تارة بالعقل وتارة بالروح وتارة بالنفس الإنسانية .

والعقل أولى بأن يسمي نورا من العين الظاهرة لرفعة قدره عن النقائص ، ولقد كان العقل من أعظم ما شرف الله به الإنسان وكرمه («ولقد كرمنا بني آدم» الإسراء – ٧٠) فبه تنبه على البهيمة ، وألحق بسببه بعالم الملائكة ، حتى تأهل به لمعرفة باريه ومبدعه بالنظر في مخلوقاته ، والاستدلال به على صفاته بما أودعه في نفسه من الحكمة .

والأصول الأربعة هي الكتاب والسنة والإجماع والعقل ، والعقل نور يقذف في القلب ، به يستعد لإدراك الأشياء ، وهو غريزة يتهيأ بها لإدراك العلوم النظرية ، وهو منبع العلم وأساسه ، والعلم يجري منه مجرى الثمرة من الشجرة ، والنور من الشمس ، والرؤية من العين ، وشرف العقل مدرك بالضرورة ، وكيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة؟» .

ولقد تعرض حجة الإسلام الغزالي لموقف بعض الصوفية الذين يذمون العقل ، ويدعون أن الشرع يدرك بعين اليقين ونور الإيمان – لا بالعقل – فقال «إن السبب في هذا الخطأ هو أن الناس نقلوا اسم العقل والمعقول إلى المجادلة والمناظرة بالمناقضات والإلزامات ، أما نور البصيرة الباطنة ، التي بها يعرف الله تعالى ويعرف صدق رسله ، فكيف يتصور ذمه ، وقد أثنى الله عليه؟! وإن ذُم فما الذي بعده يحمد؟! فإن كان المحمود هو الشرع فبما علم صحة الشرع؟ لقد عُلم بالعقل ، ولا يلتفت إلى من يقول : إن الشرع يدرك بعين اليقين ونور الإيمان ، لا بالعقل ، فإنما نريد بالعقل ما يريده هؤلاء بعين اليقين ونور الإيمان ، وهي الصفة الباطنة التي يتميز بها الآدمي عن البهائم حتى أدرك بها حقائق الأمور .

وأكثر هذه التخبطات إنا ثارت من جهل أقوام طلبوا الحقائق من الألفاظ ، فتخبطوا فيها لتخبط اصطلاحات الناس في

الألفاظ» .

هكذا تحدث فيلسوف التصوف ، وقطب الصوفية حجة الإسلام أبو حامد الغزالي ، فهلا قرأ هذه الحكم وهذه الدرر أدعياء التصوف الذين يفتعلون خصومة بين التصوف وبين العقل والعقلانية ، وتناقضا بين العقل والقلب ، وفصما ما بين نور العقل ونور الإيمان؟ .

وهلا قرأ هذه النصوص الفلسفية النفسية أولئك المتغربون الذين زعموا أن الغزالي قد مثل جناية على العقلانية والفلسفة في تراث الإسلام؟!

إننا بحاجة إلى وعي جديد بنفائس هذا التراث العظيم ، لنؤسس عليه فلسفتنا الإسلامية المعاصرة .

تقنين الشريعة الإسلامية

محمد عمارة الأربعاء، ٢٣ أبريل ٢٠١٤ ١٢:٣٤ م بتوقيت غرينتش

على مدى أكثر من أربعين شهراً – من ديسمبر عام ١٩٧٨م وحتى يوليو ١٩٨٢م – أنجز مجلس الشعب المصري بقيادة فقيه الشريعة والقانون المرحوم الأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب (١٣٤٣ – ١٤٢٩ هـ ، ١٩٢٥ – ٢٠٠٨م) أعظم مشروع لتقنين الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها شهده الشرق الإسلامي في تاريخه الحديث .

ولقد قامت بإنجاز هذا العمل التاريخي ثمانية لجان ، هي اللجنة الخاصة التي رأسها الدكتور صوفي ، والتي قادت العمل ، ولجنة التقاضي ورأسها الأستاذ ممتاز نصار ، ولجنة القوانين الجنائية ورأسها الأستاذ حافظ بدوي ، ولجنة المعاملات المدنية ورأسها الدكتور جمال

العطيفي ، ولجنة التجارة البحرية ورأسها الأستاذ أحمد علي موسى ، ولجنة قانون التجارة ورأسها الدكتور طلبة عويضة .
ولقد أنجزت هذه اللجان تقنينا للشريعة الإسلامية بمذاهبها الفقهية المعتبرة في صورة تقنين حديث ، تقوم فيه «الأصالة» بتحقيق المصالح المعتبرة .

ولأن الشريعة الإسلامية – كما يقول فقهاء القانون – شريعة إقليمية ، أي تطبق على الإقليم والوطن والأمة ، وليست خاصة بطائفة دون أخرى – لأن عقائد الإسلام وعباداته هي خاصة بالمؤمنين بالإسلام ، وعقائد المسيحية والأحوال الشخصية فيها هي خاصة بالمسيحيين ، بينما المعاملات الشرعية الإسلامية – التي لم تأت المسيحية بمناظر لها – هي قانون الأمة والدولة والإقليم – لأن هذه الحقيقة يعرفها كل فقهاء القانون – وعلى رأسهم السنهوري باشا – الذي نبه على أن الوحدة الوطنية إنما تقوم على وحدة المدرسة والمحكمة والقانون ، لذلك شارك أقباط مصر في لجان تقنين الشريعة الإسلامية ، فكان من أعضاء هذه اللجان نخبة من رجال القانون الأقباط ، منهم الأساتذة حنا ناروز ، ووديع داوود فريد ، وجورج روفائيل رزق ، وعدلي عبد الشهيد ، ونشأت كامل برسوم وإسطفان باسيلي .

وفي جلسة مجلس الشعب ، التي عقدت في يوم الخميس ١٠ رمضان عام ١٤٠٢هـ – أول يوليو عام ١٩٨٢م ، والتي أعلن فيها رئيس المجلس – الدكتور صوفي أبو طالب – إنجاز هذا «العمل التاريخي الخلاق» ، تحدث عدد من الأعضاء ، ومنهم القانوني الأستاذ إسطفان باسيلي – الذي أمضى في الحياة القانونية سبعة وخمسين عاما – تحدث عن هذا العمل التاريخي الخلاق ، فقال كلمات تستحق أن تدخل في الكتب الدراسية ، وأن تسلط عليها الأضواء ، فقال : «باسم الله الوهاب ، السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء الأعزاء : إنني إذ أتحدث الآن ، وفي هذا الموضوع بالذات ، فإنني أشعر أن التاريخ هو الذي يتكلم ، لشيخوختي أولا ، ولأني عشت في العمل القضائي سبعة وخمسين عام ، ولقد عرفت بمضي المدة أن الشريعة الإسلامية هي خير ما يمكن أن يطالب به لا المسلم وحده بل أيضا المسيحي – (تصفيق) – لأن بها كل ما يرضينا ، والعهدة النبوية الموجودة في دير سيناء ، والمكتوبة بخط الإمام علي ، تؤكد الحفاظ علينا في كل ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات ، والقاعدة الشرعية «أمرنا بتركهم وما يدينون» واليوم ، ومع هذه البهجة التي أراها ، أحس كأنه يوم دخول الإسلام إلى مصر ، اليوم يستكمل كل ما كان ناقصا وواجب الإكتمال فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وما فيها من مصادر الرحمة الكثيرة بالنسبة للمواطنين ، لقد رأيت تجارب كثيرة في حياتي ، وعلى سبيل المثال كان الولد يموت في حياة أبيه فلا يرث أبناؤه شيئا ، ويحصل الأعمام والعمات على كل تركة الجد ، ولكنهم وجدوا أن الشريعة الإسلامية بها أحكام تنصف هؤلاء الأبناء ، فكانت الوصية الواجبة عام ١٩٤٦م ، لقد عشت معركة عند وضع القانون المدني عام ١٩٤٨م وكانت اللجنة من بينها الأخ الدكتور السنهوري والدكتور صادق فهمي وكان الكفاح كله يدور حول سيادة الشريعة الإسلامية على التشريع المدني ، وفعلا جاء التشريع وليس به مخالفة واحدة للشريعة الإسلامية ، وإنما تشريع اليوم يمتاز بأن به كل شئ حسن ، وبه ضوابط تريح كل المواطنين ، ولا تغير من واقع عشناه جميعا ، وستصدر التشريعات ولن يشعر أحد بأن هناك حقا ضاع له ، فكلها جاءت لتصون الحق وتحميه ، فالشئ الذي يأتي وباسم الدين فإنه يرطب الحلق ويريح النفس ويهدئ الأعصاب ، لذلك أقول إنه يوم بهجة يوم أن يكون اسم الشريعة الإسلامية هو المسيطر على كل تشريعاتنا ، فإن في ذلك ما يسعدنا ، وللذين جاهدوا عند الله أجر على ما عملوا ، والحمد لله ، وشكرا . والسلام عليكم»– (تصفيق) – .

إنها لحظة من لحظات التاريخ المشرق لهذا الوطن ، وإنها كلمات جديرة بأن تسلط عليها الأضواء ، وأن يعيها أبناء هذا الوطن ، وإذا كان المخلوع حسني مبارك قد حبس هذه القوانين في الأدراج ، فجدير بنا – بعد ثورة يناير – أن نخرجها ، وأن تأخذ طريقها للممارسة والتطبيق .

العقلانية الإسلامية المؤمنة

محمد عمارة الأربعاء، ١٦ أبريل ٢٠١٤ ٠١:٤٩ ص بتوقيت غرينتش

كتب محمد عمارة :عندما نشر شيخنا محمد الغزالي (١٣٣٦ – ١٤١٦ هـ ، ١٩١٧ – ١٩٩٦م) عليه رحمة الله – كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» نشر أدعياء السلفية ضده أربعة عشر كتابا ، اتفقت جميعها على أن أولى «التهم» الموجهة إلى الشيخ هي «العقل والعقلانية»!

ولقد كان نصيب كاتب هذه السطور – من هؤلاء الأدعياء – عدة كتب ، لنفس السبب – العقل والعقلانية – منها كتاب بلغت صفحاته ٧١٠ بعنوان «محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة . . دراسة سلفية للكتب والمقالات» وآخر بعنوان «العقلانية . . غواية أم هداية» .

كذلك أفرد أدعياء السلفية هؤلاء العديد من الكتب للتهجم على العديد من علماء العصر ومفكريه ، لا شئ إلا لأنهم عقلانيون ينتمون إلى «المدرسة العقلية»!

وإذا كان الحديث عن دين بلا عقل ، أو عقل بلا دين ، هو أثر من آثار الغزو الفكري الذي جاءنا في ركاب الاستعمار الحديث ، والذي نقل إلينا مشكلات هي من خصوصيات الحضارة الغربية ، التي عرفت – في عصرها اليوناني – «عقلا» بلا «نقل» ثم عرفت – في عصر نهضتها الحديثة «عقلانية وضعية مادية لا دينية» جاءت ثورة على «النقل واللاهوت» .

وإذا كان تاريخنا الحضاري قد برئ من هذا الفصام النكد عبر قرون طويلة ، وفي مذاهبه الكبرى والمعتبرة ، حتى لقد استقر في تراثنا الإسلامي أن العقل هو أصل الدين ، كما جاء في الحديث النبوي الشريف ، وأنه هو الأساس الذي يقوم عليه بناء الدين ، وأنه هو الطريق إلى معرفة الله سبحانه وتعالى ، ومعرفة صفات كماله وجلاله وجماله ، والسبيل إلى التصديق بالنبوة والرسالة ، ومن ثم حجية «الوحي والنقل» ، كما أنه هو السبيل لمعرفة كل حقائق عالم الشهادة ، أما في عالم الغيب ، فإن للعقل حدودا لا يتجاوزها ، يستعين على ما بعدها بالوحي والدين .

وإذا كانت الفطرة السوية قد شهدت – وتشهد – على استحالة الإيمان بالدين مع الإكراه ، فإن افتراض التدين الصحيح بلا عقل هو في الحقيقة لون من الإكراه!

وإذا كانت هذه الحقائق التاريخية والبديهية قد استقرت في تراثنا الحضاري الإسلامي ، ولدى مذاهبنا الفكرية الكبرى والمعتبرة ، فإن بقاء الجدل وتجدد المماحكات حول تناقض العقل مع الإيمان الإسلامي ، هو لون من إضاعة الوقت والجهد في شغل الناس بما لا يفيد – بل بما يضر – ولون من إعادة إنتاج ما سبق إنتاجه واستهلاكه في فترات التراجع الحضاري التي أصابت أمتنا قبل ظهور تيار الإصلاح والإحياء والتجديد في عصرنا الحديث .

إن هناك محاولات بائسة ويائسة لافتعال خصومة بين العقل وبين الإيمان الإسلامي ، تتم – تارة – باسم التصوف والصوفية ، وتتم – تارة أخرى – باسم السلف والسلفية .

ولأن الله – سبحانه وتعالى – قد بعث كل رسول بلسان قومه ، فإن الحوار المجدي والأفعل هو الذي يخاطب أهل كل مذهب بنصوص الأعلام المؤسسين لهذا المذهب ، وذوي المصداقية لدى أتباعه ومريديه ، وإذا كان سلفنا الصالح قد علمونا «أن اختيار المرء قطعة من عقله» فإن اختيار الأعلام واختيار النصوص التراثية ، هو السبيل للوصول بالمتحاورين إلى كلمة سواء .

لقد قرأت لبعض الصوفية المعاصرين ، كلاما يوصي بتحفظهم إزاء العقل والعقلانية ، وفي الحوار مع هؤلاء علينا أن نحتكم وإياهم إلى تراث العقلانية عند أعلام وأقطاب التصوف الإسلامي الذين أجمع المتصوفة على إمامتهم عبر تاريخنا الروحي والحضاري وذلك بعد أن فقه تراث هؤلاء الأعلام الأقطاب أن العقل هو المفتاح للتمييز بين التصوف الحق – التصوف الشرعي

– وبين تراث الخرافة والشعوذة – ومعه التصوف الباطني – المغرق في الغنوصية – الذي ورد إلى تراثنا من خارج الحدود ، ففي تراث أعلام التصوف الإسلامي ، الذي جمع بين العقل والنقل والقلب ، كنوز تفتح أبواب العقلانية الإسلامية أمام الذين يجادلون في مكانة العقل عند المتصوفة ، فلا تناقض على الإطلاق بين التصوف – الذي هو علم القلوب والسلوك وتزكية النفوس – وبين العقلانية الإسلامية التي لابد منها لضبط خطرات القلوب .

طه حسين أمام النائب العام

محمد عمارة الأربعاء، ٠٩ أبريل ٢٠١٤ ٠٣:١٥ ص بتوقيت غرينتش

كتب محمد عمارة : في ١٩ أكتوبر عام ١٩٢٦ بدأ رئيس نيابة مصر «محمد نور» التحقيق مع الدكتور طه حسين (١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م) في البلاغات التي تقدم بها علماء الأزهر ضد ما جاء بكتابه «في الشعر الجاهلي» من تكذيب للقرآن الكريم فيما جاء به عن أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام وعن ابنه إسماعيل عليه السلام وعن الرحلة الحجازية وإقامتها قواعد البيت الحرام ، وعن ما جاء به في هذا الكتاب من إساءة للرسول صلى الله عليه وسلم والطعن في نسبه الشريف .

ولقد ختم رئيس النيابة تحقيقاته ، وكتب تقريره في ٣٠ مارس عام ١٩٢٧ وقرر حفظ الأوراق إداريا .

ولقد نشرت «مطبعة الشباب» بشارع عبد العزيز - خلف جامع العظام - «قرار النيابة في كتاب الشعر الجاهلي» وأعاد نشره أحد الأدباء اليساريين العلمانيين في سبعينات القرن الماضي ، وتناثرت في الكتابات العلمانية المزاعم التي تدعي أن رئيس النيابة قد حفظ أوراق التحقيق إداريا لأنه لم يجد في الكتاب أية تجاوزات ، وزادت هذه المزاعم فادعت أن رئيس النيابة في عام ١٩٢٦ كان أوسع أفقا وأكثر استنارة مما نحن عليه الآ ن .

لكن قرار النيابة في التحقيقات حول ما جاء بكتاب الشعر الجاهلي يفند كل هذه المزاعم العلمانية من الأساس ، ونحن ندعو أصحاب هذه المزاعم إلى قراءة هذه النصوص التي تناثرت في صفحات تقرير النيابة العامة ، ومنها :

«لقد تطرق مؤلف الكتاب في بحثه إلى الكلام على مسائل في غاية الخطورة ، صدم بها الأمة الإسلامية في أعز ما لديها من الشعور ، ولوث نفسه بما تناول من البحث في هذا السبيل بغير فائدة ، ولم يوفق إلى الإجابة ، بل خرج من البحث بغير جواب ، إنه خرج من بحثه هذا عاجزا كل العجز عن أن يصل إلى غرضه ، إن المؤلف لم يكن دقيقا في بحثه ، وهو ذلك الرجل الذي يتشدد كل التشدد في التمسك بطرق البحث الحديثة .

لقد اعتاد المؤلف الخطأ في أبحاثه حيث يبدأ بافتراض يتخيله ، يم ينتهي بأن يرتب عليه قواعد كأنها حقائق ثابته ، كما فعل في أمر الإختلافات بين لغة حمير وبين لغة عدنان ، ثم في مسألة إبراهيم وإسماعيل وهجرتهما إلى مكة وبناء الكعبة ، إذ بدأ فيها بإظهار الشك ثم انتهى باليقين ، وإن كل ما ذكره في هذه المسألة إنما هو خيال في خيال ، على أنه سواء كان هذا الفرض من تخيله - كما يقول - أو من نقله عن ذلك المبشر الذي يستتر تحت اسم هاشم العربي ، فإنه كلام لا يستند إلى دليل ولا قيمة له .

على أننا نلاحظ أيضا أن ذلك المبشر مع ما هو ظاهر من مقاله من غرض الطعن الإسلام ، كان في عبارته أظرف من مؤلف كتاب الشعر الجاهلي ، كما نلاحظ أيضا أن ذلك المبشر قد يكون له عذره في سلوك هذا السبيل ، لأن وظيفته التبشير لدينه ، وهذا غرضه الذي يتكلم فيه ، ولكن ما عذر الأستاذ المؤلف في طرق هذا الباب ، وما هي الضرورة التي ألجأته إلى أن يرى في قصة إبراهيم وإسماعيل نوعان من الحيلة؟! .

إن المؤلف قد أخطأ فيما كتب ، وأخطأ أيضا في تفسير ما كتب ، وهو في هذه النقطة قد تعرض بغير شك لنصوص القرآن ولتفسير نصوص القرآن ، وليس في وسعه الهرب بإدعائه البحث العلمي منفصلا عن الدين ، فليفسر لنا إذا قوله تعالى في سورة النساء «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط ووعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان» ، وكذلك جاء في سورة مريم وآل عمران وغيرها من الآيات القرآنية الكثيرة التي ورد فيها ذكر إبراهيم وإسماعيل ، لا على سبيل الأمثال كما يدعي حضرته ، وهل عقل الأستاذ يسلم بأن الله سبحانه وتعالى يذكر في كتابه أن إبراهيم نبي الله وأن إسماعيل نبي الله مع أن القصة ملفقة؟!

وماذا يقول حضرته في موسى وعيسى وقد ذكرهما الله مع إبراهيم وإسماعيل وقال في حقهم جميعا لا نفرق بين أحد منهم ،

وهل يرى حضرته أن قصة موسى وعيسى من الأساطير أيضا؟! ، الحق أن المؤلف في هذه المسألة يتخبط تخبط الطائش ، لقد تورط في هذا الموقف الذي لا صلة بينه وبين العلم ، بغير ضرورة يقتضيها بحثه ولا فائدة يرجوها ، كما تكلم فيما يختص بأسرة النبي ونسبه في قريش بعبارة خالية من كل احترام بل بشكل تهكمي غير لائق ، وكان سئ التعبير جدا في بعض عباراته .

لقد ثبت تعديه على الدين الإسلامي وانتهاك حرمة هذا الدين ، ورمي الدين الإسلامي بأنه مضلل في أمور هي من عقائد القرآن والحقائق التي لا مرية فيها ، لقد تورط المؤلف في بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق ، وسلك طريقا مظلمة ، وكان يجب عليه أن يسير على مهل وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل ، ولكنه أقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة ، لقد تعدى على الدين الإسلامي تؤدى شعائره علنا وهو الدين الرسمي للدولة ، وكان يجب عليه أن يكون حريصا في جرأته التي مست دينه ودين الدولة التي هو من رجالها المسئولين عن نوع من العمل فيها .

لكن ، ومع وقوع الطعن والتعدي على الدين ، فإن القصد الجنائي غير متوفر ، لأن المؤلف أورد ما أورد في سبيل البحث مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها ، فلذلك تحفظ الأوراق إداريا» .

معركة كتاب الشعر الجاهلي

محمد عمارة الأربعاء، ٠٢ أبريل ٢٠١٤ ٠٤:٠٨ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٢٦م أصدر الدكتور طه حسين (١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ ١٩٧٣ م) - وكان في قمة انبهاره بالغرب وتمرده على الأزهر والتوجه الإسلامي - أصدر كتابه «في الشعر الجاهلي» - الذي أثار ضجة كبرى - ، وصدرت ضده العديد من الكتب والدراسات . .

بل ونوقش أمره في مجلس النواب ، وحققت النيابة العامة في الشكاوى التي تقدم بها ضده شيخ الأزهر والعديد من علمائه . وكانت التهم الأبرز لصحاب كتاب «في الشعر الجاهلي» هي :

١- تكذيب القرآن صراحة فيما جاء به عن أبي الأنبياء إبراهيم وولده إسماعيل والرحلة الحجازية ، وإقامة قواعد البيت الحرام .

٢- وكذلك الطعن على النبي - صلى الله عليه وسلم - طعنا فاحشا في نسبه الشريف .

وفيما يتعلق بالتهمة الأولى - وهي الأخطر - فلقد جاء بها صفحة ٢٦ من الكتاب قول الدكتور طه «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل ، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا ، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة القرآن لا يكفي لإثبات أن وجودهما التاريخي فضلا عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ، ونشأة العرب المستعربة فيها ، ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعا من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوارة من جهة أخرى» .

وفيما يتعلق بطعن الكتاب على نسب الرسول صلى الله عليه وسلم - فلقد جاء في ص ٧٢ - : «ونوع آخر من من تأثير الدين في انتحال الشعر وإضافته إلى الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية أسرته ونسبه في قريش ، فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبي يجب أن يكون صفوة بني هاشم ، وأن يكون بنو هاشم صفوة عبد مناف ، وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي ، وأن تكون قصي صفوة قريش ، وقريش صفوة مضر ، ومضر صفوة عدنان ، وعدناة صفوة العرب ، والعرب صفوة الإنسانية كلها» .

وفيما يتعلق بالمعركة الفكرية التي أثارها هذا الكتاب ، يكفي أن نشير إلى أنه قد شارك فيها كوكبة من أعلام الأمة الذين أصدروا الكتاب وسطروا الدراسات والمقالات في تفنيد ما جاء به هذا الكتاب .

وكان في مقدمة هؤلاء العلماء : العلامة محمد فريد وجدي (١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ ، ١٨٧٨ - ١٩٥٤م) الذي نشر كتابه «نقد كتاب الشعر الجاهلي لطه حسين» وهو الكتاب الذي قرأه زعيم الأمة سعد زغلول باشا (١٢٧٣ - ١٣٤٦هـ ، ١٨٥٧ - ١٩٢٧م) وكتب إلى فريد وجدي رسالة جاء فيها» «وصلني كتابك الذي وضعته في نقد كتاب «في الشعر الجاهلي» وتفضلت بإرساله إلي ، وقرأته في عزلة تجمع الفكر ، وسكون يحرك الذكر ، فراقني منه قول شارح للحق ومنطق يقارع بالحجة ، في أدب رائع ، وتحقيق دقيق ، في أسلوب شائق ، وإخلاص كامل للدين ، في علم واسع ، وانتصاف للحقيقة ، في احترام فائق ، ومجموع من هذه الخصال استميلت منه قلبا فياضا بالإيمان ، وعقلا مثقفا بالعرفان ، ونفسا محلاة بالأدب ، فقررت عينا بوجود مثلك بيننا ، ورجوت الله أن يكثر من أمثالك فينا ، وأن يجازيكم على ما تصنعون بتوفيق الباحثين والمتناظرين لإحتذاء مثالكم في دقة البحث وأدب المناظرة وإنكار الذات والإنتصار للحق ، وبتوفيق الناس لاستماع أقوالكم واتباع أحسنها ، والسلام على المهتدين» .

وكان سعد زغلول قد خطب في مظاهرة لطلاب الأزهر ، ذهبت إلى «بيت الأمة» محتجة على كتاب طه حسين ، فقال -ضمن ما قال - : «وماذا علينا إذا لم يفهم البقر؟»!! .

ومن العلماء الذين ردوا على كتاب طه حسين الشيخ محمد الخضر حسين (١٢٩٣ - ١٣٧٧ ﻫ ، ١٨٧٦ - ١٩٥٨م) - العالم المجاهد - الذي تولى مشيخة الأزهر بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢م ، فنشر كتابه «نقض كتاب في الشعر الجاهلي» .

ولقد دفعت هذه المعركة طه حسين إلى حذف صفحات من كتابه ، وإلى تغيير عنوانه إلى «في الأدب الجاهلي» مع بعض الإضافات ، ولقد اعترف طه حسين باقترافه هذا الذي أخذ عليه ، فقال - في مرحلة لاحقة - : «لقد انتهيت إلى رفض قدر كبير من هذا الشعر الجاهلي ، وفي إطار ذلك المسعى شككا في بعض المعتقدات التي ذكرت في القرآن أو الأحاديث النبوية ، وكانت الصدمة قاسية ، والاستنكار واسع النطاق» .

حدث هذا في مرحلة الإنبهار بالغرب ، وقبل أن ينضج الرجل ، فيغير الصدمات القاسية التي أثارت الاستنكار الواسع النطاق! .

الاختراق الاستعماري للقيم الإسلامية

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٥ مارس ٢٠١٤ ١٢:١٩ م بتوقيت غرينتش

عندما غزا نابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١م) مصر على رأس حملته الفرنسية عام ١٧٩٨ كان يريد بناء الإمبراطورية الشرقية التي تعيد سيرة الإسكندر الأكبر (٣٥٦ - ٣٢٣ ق .م) وتحقق أحلام الملك الصليبي القديس لويس التاسع (١٢١٤ - ١٢٧٠ م) .

ومع الاحتلال والنهب الاقتصادي -التي هي الأهداف الكبرى للإمبريالية- سعت الحملة الفرنسية إلى التبشير بالعلمانية والقوانين الوضعية ، بل سعت إلى اختراق منظومة القيم الإسلامية من وراء إحلال نموذج المرأة الفرنسية محل نموذج المرأة المسلمة والشرقية ، إحلال «العري» محل «الحشمة» بل و»الخلاعة» محل «الوقار»!

ولقد عبر الجبرتي (١١٦٧ - ١٢٣٧ هـ ، ١٧٤٥ - ١٨٢٢م) -مؤرخ العصر وشاهد العيان على هذه الحملة- عن ذلك فقال : «إنهم قد عملوا على تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء ، فكانت النساء الفرنسيات يركبن الخيول والحمير ويسقنها سوقا عنيفا ، مع الضحك والقهقهة ، ومداعبة المكارية وحرافيش العامة! ، فمالت إلى الفرنسيين نفوس أهل الأهواء من النساء السوافل والفواحش ، وخطب كثير من الفرنسيين بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهن ونوالهن ، فيظهر الفرنسي حالة العقد الإسلام ، وينطق الشهادتين ، لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها ، ولما وفى النيل ودخل الماء في الخليج وجرت فيه السفن ، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ، ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والغناء والشرب في النهار والليل ، في الفوانيس والشموع الموقدة ، وعليهن الملابس الفاخرة ، والحلي والجواهر المرصعة ، ويتجاوبون برفع الصوت وتحريك المجاديف بسخايف موضوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم ، وتحكمت في عقولهم ، فيصرخون ويطبلون ويرقصون ويزمرون ويجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنساوية في غنائهم ، وتقليد كلامهم شيء كثير ، ولقد تداخل مع الفرنسيين كثير من النساء الفواجر حتى كثرت الفواحش بين النساء»! .

هكذا تحدث الجبرتي عن الاختراق الفرنسي لمنظومة القيم الإسلامية ، من خلال إشاعة «العري» و»الخلاعة» وإضفاء المشروعية والعلنية على المحرمات والانحرافات! .

وإذا كان هذا الاختراق الاستعماري لمنظومة القيم الإسلامية قد غدا سنة متبعة في كل الممارسات الاستعمارية بكل البلاد الإسلامية التي وقعت في قبضة الاحتلال ، فإن الفكر الأستعماري قد دافع عن هذا الاختراق ، فرأينا الكثير من الكتاب الغربيين ينحازون إلى «العري» بدلا من «الحشمة» في ثياب النساء ، حتى لتصدرها القوانين الغربية بذلك في القرن الواحد والعشرين! .

لكن بعض الأصوات الغربية قد تحلت بالشجاعة عندما دعت المرأة الشرقية والمسلمة إلى التمسك بالقيم الإسلامية وهي تسعى إلى النهوض ، وإلى التحرر بالإسلام وليس التحرر من الإسلام .

ومن هذه الأصوات الغربية صوت المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكة» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) التي كتبت عن موقف الإسلام من المرأة ومكانة المرأة في الإسلام فقالت «إن الرجل والمرأة في الإسلام يتمتعان بالحقوق نفسها ، من حيث النوعية ، وإن لم تكن تلك الحقوق هي ذاتها في كل المجالات ، وفي الحياة الزوجية التي يهتم بها القرآن اهتماما رئيسيا ، تنظر المرأة إلى زوجها نظرة العارفة بقوامته عليها ، وذلك أن كبرياءها يأبى عليها الامتثال والطاعة إلا لمن ترفع بصرها إليه إعجابا وتقديرا ، فالعلاقة بينهما تخضع للامتثال القائم على الثقة والخضوع والولاء ، ولا تعني تلك «الطاعة» عبئا ينوء المرء تحته مُعانيا ، بل إن المرء يتمتع بخضوعه هنا ، دون الحد من قدره ، بل إنه ليبلغ بخضوعه أسمى الدرجات ، سواء في عبوديته لله ، أو في حبه لمن يحب ، وهذا هو الذي عبر عنه ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ٤٥٦ هـ ، ٩٩٤ - ١٠٦٤م) في كتاب «طوق الحمامة» حيث يقول : «ومن عجيب ما يقع في الحب من طاعة المحب لمحبوبه ، ولقد وطئت بساط الخلفاء وشاهدت محاضر الملوك ، فما رأيت هيبة تعدل هيبة المحب لمحبوبه ، وهذا مكان تتقاصر دونه الصفات وتتلكن بتحديده الألسن»! .

لذلك ، فعلى المرأة العربية أن تتحرر من النفوذ الأجنبي ، وألا تتخذ المرأة الأوربية أو الأمريكية أو الروسية قدوة تحتذيها ، أو أن تهتدي بفكر عقائدي مهما كان مصدره ، لأن في ذلك تمكينا جديدا للفكر الدخيل المؤدي لفقدها لمقومات شخصيتها ، وإنما عليها أن تتمسك بهدي الإسلام الأصيل ، وأن تسلك سبيل السابقات من السلف الصالح ، اللاتي عشنه منطلقات من قانون الفطرة التي فطرن عليها ، وأن تلتمس المرأة العربية لديهن المعايير والقيم التي عشن وفقا لها ، وأن تكيف تلك المعايير والقيم مع متطلبات العصر الضرورية وأن تضع نصب عينيها رسالتها الخطيرة المتمثلة في كونها أم جيل الغد العربي ، الذي يجب أن ينشأ عصاميا يعتمد على نفسه .

إن نساء فلسطين العربيات يكتبن بأنفسهن اليوم التاريخ ، وهن اللاتي يحملن مسؤولية تقرير المصير في التحول الاجتماعي ، وهن فدائيات مجاهدات شهيدات ينتهك الغاصب كرامتهن ، ويزج بهن في السجون ، ولاريب في أن الفلسطينيات سوف يسهمن في المستقبل إسهاما خطيرا في تقرير مصيرهن ومصير فلسطين .

وسوف تتحدد حرية جميع الأرض المحتلة في ضوء تحقق المساواة وتحرير المرأة ، إنهما نظرتان وفلسفتان في النظر إلى المرأة وتحريرها .

القيم بين حضارتين

محمد عمارة الثلاثاء، ١٨ مارس ٢٠١٤ ٠٢:٢٠ م بتوقيت غرينتش

إن الكلمة الغربية المنصفة للإسلام وأمته وحضارته هي أمضى الأسلحة في مواجهة حمى «الإسلاموفوبيا» التي تنتشر في الغرب هذه السنوات ، مشبهة الإسلام بالشيطان ، وزاعمة أنه أخطر من النازية والفاشية والشيوعية جميعا .

وإن تسليط الأضواء على شهادات العلماء الغربيين المنصفين للإسلام هو الرد المفحم على الجهلاء الذين يسيئون إلى الإسلام ، خصوصا وأن هذه الشهادات تجيد مخاطبة العقل الغربي ، وهي صادرة عن علماء لهم مكانتهم في الثقافة الغربية .

ومن نماذج هذه الشهادات الغربية ما كتبته المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكة» (١٩١٣- ١٩٩٩م) عن سماحة الإسلام ، ودور هذه السماحة في ازدهار الحضارة الأندلسية التي تتلمذت عليها أوربا في خروجها من عصور الظلمات إلى أنوار النهضة الحديثة .

وفي هذه الشهادة تقول «سيجريد هونكة» :

«إن سماحة النفس العربية وتسامحها الآسر الغامر الذي نما في ثرى تلك القارة تحت ظلال الحضارة العربية الفريدة كان لهما أبلغ الأثر في ازدهار إسبانيا العربية - على العكس من اضطهاد «ايزيدورس» لليهود والمارقين إبان عصر القوط الغربيين .

لقد سمح العرب لضروب الفكر على تباين المفكرين واختلافهم أن تتلاقح وتثمر في تساوق سام ، وانسجام تام ، دون أن يدب إليها الانحطاط اذا سكنت رياحتها ، لا فرق بين العرب والقوط ، والبربر والمصريين واليهود والسوريين وسكان أيبريا والفرس ، ولقد انسحب ذلك على المسلمين - وقد كانوا الأغلبية - وعلى غيرهم من اليهود ومن النصارى غير مغبونين .

إن العرب هم الذين أبدعوا إبداعا يكاد يكون من العدم ، هذه الروعة الحضارية الشامخة في إسبانيا ، تلك الجنة الفريدة الجمال الأستاذة في فن العمارة ، والمغنيين والمغنيات ، والشعراء والشاعرات والعلماء ، بل جنة المرأة التي نسج الغرب حولها صورا خيالية شيطانية غاية في الوحشية دون أن يكون له أدنى معرفة أو حتى إلهام طفيف ضحل بها .

إن الكتب آنذاك كانت نادرة الوجود شمالي جبال البرانس ، حتى أنها كانت في الأديرة تثبت بالسلاسل بينما ذهب رجال الدين النصارى آنذاك إلى أن طلب العلم والمعرفة - بعد أن نزل الإنجيل- تجديف وكفر بالله ، مثلما زعم من قبل «ترتوليان : (١٦٠ - ٢٢٠ م) وأغسطس (٣٥٤ - ٤٣٠م) اللذين لعنا حب الاستطلاع ، أو «الفضول المريض» واصفين إياه بأنه واحدة من أخطر صور الوسوسة والضلال مما يسلم الفضولي إلى الملاحقة والتعذيب!

وبينما عاشت النصرانية في ظل الحكم الإسلامي قرونا طوالا في الأندلس وفي صقلية وفي البلقان فإن انتصار النصرانية على الإسلام في الأندلس عام ١٤٩٢م لم يعن سوى طرد المسلمين واليهود واضطهادهم وإكراههم على التنصر ، واستئناف نشاط محاكم التفتيش التي قامت بتعقب كل من يتخذ سوى الكاثوليكية دينا ، والحرق العلني في احتفالات رسمية تحفها الطقوس والشعائر الكنسية لكل من اعتنق الإسلام أو اليهودية ، ولم تلغ محاكمة التفتيش إلا في عام ١٨٣٤م .

لقد كفلت معاهد السلطان الكامل (٦١٥ ٦٣٥ هـ ، ١٢١٨ - ١٢٣٨م) إبن أخي صلاح الدين الأيوبي (٥٦٤ - ٥٨٩ هـ ، ١١٦٩ - ١١٩٣م) مع القيصر فريدريك الثاني (١١٩٤ - ١٢٥٠م) المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين ، والاحترام المتبادل والحرية الكاملة لليهود والنصارى والمسلمين في إقامة شعائرهم الدينية في أنحاء الأرض المقدسة كافة كما شاؤوا .

ولقد كتب بطريك القدس «تيودوسيوس» في أوائل القرن الحادي عشر إلى الأسقف «إخناتيوس» في بيزنطة - يقول : «إن العرب هنا هم رؤساؤنا الحكام ، وهم لا يحاربون النصرانية بل على العكس من ذلك يحمونها ويذودون عنها ، ويوقرون

قساوستنا ورهباننا ويجلون قديسينا» .

بينما أصدر وعاظ الحروب الصليبية «برنارد كليرفوكس» أمره إلى المحاربين الصليبيين «إما التنصير أو الإبادة» .

ولقد وصف المؤرخ الأوروبي «ميشائيل درسيرر» مذبحة المسلمين في القدس عام ١٠٩٩ على يد الصليبيين ، وكيف كان البطريرك نفسه يعدو في زقاق بيت المقدس ووسيفه يقطر دما حاصدا به كل من وجده في طريقه ، ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة وقبر المسيح ، فأخذ في غسل يديه تخلصا من الدماء اللاصقة بهما ، مرددا كلمات المزمور التالي : «يفرح الأبرار حين يرون عقاب الأشرار ويغسلون أقدامهم بدمهم فيقول الناس حقا إن للصديق مكافأة وإن في الأرض إلها يقضي» . ثم أخذ في أداء القداس قائلا : «إنه لم يتقدم في الرب بأي قربان أعظم من ذلك ليرضي الرب»!

وعندما احتل الصليبيون دمياط عام ٦١٥هـ ، ١٢١٨م ، أبادوا جميع من بها بناء على أوامر البابا ومبعوثيه الكرادلة ورجال الكنيسة ، فلما انتصر السلطان الكامل على هذه الحملة عام ١٢٢١م أكرم أسراهم ولم يقتص منهم ، وإنما أطعمهم في مسغبة أربعة أيام طوالا ، مرسلا إلى جيشهم المتضور جوعا كل يوم ثلاثين ألف رغيف ومواد غذائية أخرى ، وشهد بهذا الإكرام أحد هؤلاء الأسرى عالم الفلسفة اللاهوتية «اليفروس» من كولونيا نهر الراين بألمانيا» .

من الإنصاف الغربي للإسلام

محمد عمارة الأربعاء، ١٢ مارس ٢٠١٤ ١١:٤٠ ص بتوقيت غرينتش

للمستشرقة الألمانية د . «سيجريد هونكة» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) سجل عظيم في فهم الإسلام ، والدفاع عنه في وجه الجاهلين به والمعادين له .

ولقد ترجمت إلى العربية كتبها الشهيرة : «شمس الله تسطع على الغرب» و«فضل العرب على أوربا» و«العقيدة والمعرفة» و«الله ليس كمثله شيء» و«قوافل عربية في رحاب القيصر» . ولقد حصلت على العديد من الجوائز العالمية - جائزة ووسام الفيلسوف «كانت» عام ١٩٨١م ، وجائزة الشاعر «شيلر» عام ١٩٨٥م ، ووسام الاستحقاق والتقدير المصري من الطبقة الرفيعة في العلوم والآداب عام ١٩٨٨م ، كما نالت عضوية المجلس الأعلي للشئون الإسلامية بمصر .

وعلى حين خلط غربيون كثيرون - إما جهلا أو سوء نية - بين الجهاد الإسلامي وبين الإرهاب ، أو حتى الحرب المقدسة - في المسيحية - التي سعت إلى تغيير العقيدة بالقوة ، وعلى حين تسلل هذا الخلط إلى دوائر إسلامية فكان أن حذفت منظمة المؤتمر الإسلامي من بيان قمتها في السنغال عام ١٩٩٢م كلمة الجهاد! فإن «سيجريد هونكة» قد ميزت بين الجهاد الإسلامي وبين الحرب المقدسة المسيحية ، وأبرزت براءة هذا الجهاد الإسلامي من العنف والإكراه والإرهاب ، فكتبت تقول : «إن الجهاد الإسلامي ليس هو ما نطلق عليه ببساطة مصطلح الحرب المقدسة . فحقيقة الجهاد أنه كل سعي مبذول وكل اجتهاد مقبول وكل تثبيت للإسلام في أنفسنا ، حتى نتمكن في هذه الحياة الدنيا من خوض الصراع اليومي المتجدد أبدا ضد القوى الأمّارة بالسوء ، في أنفسنا وفي البيئة المحيطة بنا عالميا ، فالجهاد هو المنبع الذي لا ينقص ، والذي ينهل منه المسلم مستمد الطاقة التي تؤهله لتحمل مسئوليته ، خاضعا لإدارة الله عن وعي ويقين ، إن الجهاد بمثابة التأهل اليقظ الدائم للأمة الإسلامية للدفاع بردع القوى المعادية كافة التي تقف في وجه تحقيق ما شرعه الإسلام من نظام إجتماعي إسلامي في ديار الإسلام ، هذا هو المعنى الحقيقي للجهاد في الإسلام» .

واليوم وبعد إنصرام ألف ومائتي عام لا يزال الغرب النصراني متمسكا بالحكايات المختلقة الخرافية التي كانت الجدات يروينها ، حيث زعم مختلقوها أن الجيوش العربية بعد موت محمد صلى الله عليه وسلم نشرت الإسلام «بالنار وبحد السيف البتار» من الهند إلى المحيط الأطلنطي ، ويلح الغرب على ذلك بالسبل كافة بالكلمة المنطوقة أو المكتوبة وبالجرائد والمجلات والكتب والمنشورات وفي الرأي العام بل في أحدث حملات الدعاية ضد الإسلام .

«لا إكراه في الدين» (البقرة ٢٦٥) ، تلك هي كلمة القرآن الملزمة ، فلم يكن الهدف أو المغزى للفتوحات العربية نشر الدين الإسلامي وإنما بسط سلطان الله في أرضه ، فكان للنصراني أن يظل نصرانيا ولليهودي أن يظل يهوديا كما كانوا من قبل ، ولم يمنعهم أحد أن يؤدوا شعائر دينهم ، وما كان الإسلام يبيح لأحد أن يفعل ذلك ، ولم يكن أحد لينزل أذى أو ضرر بأحبارهم أو قساوسهم ومراجعهم وبيعهم وصلواتهم وكنائسهم ، لقد كان أتباع الملل الأخرى هم الذين سعوا سعيا لإعتناق الإسلام ، والأخذ بحضارة الفاتحين ، ولقد ألحّوا في ذلك شغفا وإفتتانا أكثر مما أحب العرب أنفسهم ، فاتخذوا أسماء عربية ، وثيابا عربية ، وعادات وتقاليد عربية ، ولسانا عربيا ، وتزوجوا على الطريقة العربية ، ونطقوا بالشهادتين . لقد كان الروعة الكامنة في أسلوب الحياة العربية والتمدن العربي والسمو والمروءة والجمال ، وباختصار السحر الأصيل الذي تتميز به الحضارة العربية ، بغض النظر عن الكرم العربي والتسامح وسماحة النفس . . كانت هذه كلها قوة جذب لا تقاوم .

ولقد شكا من ذلك أسقف قرطبة «القارو» فكتب يقول : «إن كثيرين من أبناء جيلي يتدارسون كتابات المسلمين لا ليدحضوها إنما ليتقنوا العربية ، ويتوسلوا حسب التعبير القويم والذوق السليم» .

وأين نقع اليوم على النصراني الذي يقرأ التفاسير اللاتينية للإنجيل ، بل من ذلك الذي يدرس منهم الأناجيل الأربعة والأنبياء ورسائل الرسل . وامصيبتاه ، إن النصاري قد نسوا حتى لغتهم الأم ، بينما لا تستطيع إحصاء عدد من يحسن منهم العربية تعبيرا وكتابة وتجويدا ، بل إن منهم من يقرضون الشعر بالعربية ، حتى لقد حذقوه وبزوا في ذلك العرب أنفسهم لأن سحر

أسلوب المعيشة العربي ذلك قد اجتذب إلى فلكه الصليبيين إبان وقت قصير ، كما تؤكد شهادة الفارس الفرنسي «فولتير الشارتي» : «وها نحن أولئك أبناء الغرب قد صرنا شرقيين» . ثم راح يصور احاسيسه وقد تملكه الإعجاب بالسحر الغريب لذلك العالم العجيب بما يعبق به من عطر وألوان تبعث النشوة في الوجدان . ثم يتساءل بعد ذلك مستنكرا : «أفبعد كل هذا ننقلب إلى الغرب الكئيب ، بعدما أفاء الله علينا وبدل الغرب إلى الشرق» .

بهذا انتشر الإسلام وليس بالسيف أو الإكراه ، لقد كان الجهاد الكبير كما جاء في القرآن ، هو الجهاد بالكلمة القرآنية «وجاهدهم به جهادا كبيرا» (لفرقان ٥٢) .

فلسفة الحكم في الإسلام

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٤ مارس ٢٠١٤ ٠٢:٠٠ م بتوقيت غرينتش

في علاقة الدين بالدولة ، وفي تحديد فلسفة الحكم الإسلامي ، اتفق المسلمون على أن الإسلام دين ودولة ، لم يدع ما لقيصر لقيصر مكتفيا بما لله .

وإذا كانت الليبرالية لا بد لإقامتها من دولة ليبرالية ، والاشتراكية لا بد لإقامتها من دولة اشتراكية ، والعلمانية لا بد لإقامتها من دولة علمانية ، فكذلك الإسلام لا بد لإقامته من دولة إسلامية .

ولقد وقفت فلسفة الإسلام في الحكم عند الثوابت والأصول ، تاركة المتغيرات والفروع للاجتهادات التي تراعي ملابسات الزمان والمكان .

ومن علماء الإسلام الذين طرقوا هذا المبحث في عصرنا الحديث الإمام الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ – ١٣٨٣ هـ ، ١٨٩٣ م– ١٩٦٣م) الذي كتب عن مبادئ الإسلام في الحكم ، فقال إنها هي :

السيادة : لله وحده ، لأنه الخالق المالك ، وهي في كل شعب للشعب نفسه بعد الله الذي استخلفه في وطنه .

الحكم : لله ، وهو حقه وحق الشعب يباشره نيابة عن الله .

الحاكم : وكيل للأمة ، وليس له عليها سيادة ، بل هي سيدته ، وهو خادمها الأمين .

الشورى : أساس الحكم ، وكل حكم لا يقوم على الشورى لا يكون شرعيا .

التضامن الجماعي : الأفراد جميعا يتضامنون في المسئولية عن صوالحهم وصوالح الدين والدولة .

الرقابة الشعبية : حق للأمة أن تراقب حكامها ، وتحاسبهم وترسم لهم خطوط تدبير مصالحها وتشرف على التنفيذ ، وتعدله حسب مصلحتها .

عزل الخليفة : للأمة إذا جار وظلم وظهر غشمه ولم يرعوي لناصح أو زاجر ، فإن رفض العزل عزلته بالقوة ، ولو أدى ذلك إلى نصب الحرب وشهر السلاح في وجهه إذا رأت الأمة ذلك من مصالحها .

أهل الحل والعقد : هو أهل العلم والرأي والخبرة في نواحي النشاط الحيوي بالأمة ، وهم لسانها المعبر عن رضاها وسخطها ، ومن حقهم ترشيح أصلحهم للخلافة ، وتقديمه للأمة لترى رأيها فيه عن رضا وإختيار دون ضغط أو قهر ، ومن حق كل مسلم أن يكون له رأي في إختيار الخليفة ، والإمام ليس معصوماً من الخطأ ، ولا هو مهبط الوحي ، ولا أثرة له بالنظر والفهم ، وليس له سوى النصح والإرشاد ، وإقامة الحدود والأحكام في دائرة ما رسم الله ، وهو نائب في وظيفته عن الأمة ، توليه وتبقيه ، وتطيعه ما دام قائما بمهمته ، وقائما على حدود الله ، وتعزله إذا انحرف عن الحدود واقتحم حدود الله .

وكما أن هذا وضع الخليفة ، فهو وضع القاضي والمفتي ، وشيخ الإسلام و«الملا» ، فوظيفة القاضي لا تعدو الفصل في الخصومات ، ووظيفة المفتي لا تعدو بيان المسائل التي يسأل عنها ، وفتواه ليست ملزمة لمن يستفتيه ، وللمستفتي مطالبته بالدليل ، وله أن يستفتي غيره ممن يطمئن إلى علمه .

أما شيخ الإسلام أو «الملا» فإن المسلمين لا يعرفونهما إلا لقبين علميين شاع في بعض العصور والأقطار إطلاقهما على من

عرفوا في بيئاتهم بامتياز خاص في علوم الدين والشريعة ، ولا يرتبط بهما حق تحليل أو تحريم في الشريعة ، وليس لهما من حق في العصمة من الخطأ ، بل لا يعرفهما الإسلام» .

هكذا لخص الإمام الشيخ محمود شلتوت معالم نظام الحكم في الإسلام ، بهذه السطور التي مثلت «متناً» شديد الإيجاز ، وبالغ الدقة ، مؤكداً على أن الدولة الإسلامية مرجعيتها الشريعة ، وأن الأمة مستخلفة عن الله سبحانه وتعالى في ممارسة السيادة والحكم ، فالسيادة لله وحده والحكم لله وحده ، والأمة مستخلفة عن الله في إقامة هذه السيادة وممارسة هذا الحكم ، فهي فلسفة إسلامية فريدة ، لا هي العلمانية التي تحرر الأمة والدولة من الدين ، ولا هي الكهانة الثيوقراطية التي تحكم بالنيابة – المزعومة – عن السماء ، متجاهلة سلطة الأمة وشوراها .

ولقد فصل الشيخ شلتوت هذه المعالم في إبداعاته الفكرية ، فبرهن على أنه فيلسوف في الفكر السياسي ، إلى جانب إمامته في الفقه وتفسير القرآن الكريم .

الأزهر والعلمانية

محمد عمارة الإثنين، ٢٤ فبراير ٢٠١٤ ١٠:٥٧ م بتوقيت غرينتش

عندما تكررت الدعوة إلى علمنة الإسلام عام ١٩٥٠ في كتاب الشيخ خالد محمد خالد «من هنا نبدأ» ، نشرت مجلة الأزهر عشر مقالات في عشرة أعداد لرئيس تحريرها العلامة محمد فريد وجدي ، تحت عنوان «ليس من هنا نبدأ» ، وذلك تعبيرا عن الموقف الثابت للأزهر الشريف من علاقة الدين بالدولة ، والذي تعبر عنه السياسة الشرعية ، التي تبرأ من كهانة دمج الدين في الدولة ، ومن علمانية فصل الدين عن الدولة . .

ولقد عاد الأستاذ خالد محمد خالد عن رأيه هذا ونشر كتابه «الدولة في الإسلام» .

وفي أوائل تسعينات القرن العشرين ، وعندما جرت في مصر مناظرات حول العلمانية ومعنى الدولة المدنية والدولة الدينية ، عاد الأزهر ليؤكد موقفه الثابت من هذه القضية ، فنشر مجمع البحوث الإسلامية كتاب «الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين» .

وقدم الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق – شيخ الأزهر يومئذ – لهذا الكتاب بمقدمة مؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٢ جاء فيها : «إن العلمانية مذهب من مذاهب الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة ، يدعو إلى عزل الدين عن أن يكون إطارا ضابطا للنشاط الدنيوي للإنسان ، فيفصم العلاقة بين بين الشريعة الإلهية وبين الدولة والسياسة والاجتماع والاقتصاد والسلوك ، أي يعزل الدين عن الدنيا ، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد والشعائر العبادية . . ولقد نشأت هذه العلمانية في الغرب إبان نهضته الحديثة – كرد فعل لحكم الكنيسة وتحكمها – فهي حل غربي لمشكلة غربية ، وليس هكذا الحال مع الإسلام والحضارة الإسلامية ، فالإسلام منهاج شامل للدين والدنيا ، للعقيدة والشريعة ، والحضارة والأخلاق ، للحياة الدنيا والآخرة ، فالدعوة إلى إبعاد الإسلام – بالعلمانية – عن سياسة الدولة وشئون العمران هو قطع إحدى ساقيه وتعطيل لإحدى رئتيه ، وكفران ببعض آيات كتابه ، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام» .

هكذا كان الموقف الثابت للأزهر الشريف من علاقة الدين بالدولة على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين ، ومنذ أن عرفت بلادنا الجدل الفكري حول هذا الموضوع .

ولم يكن موقف الأزهر هذا مخالفا لتوجهات الدولة المصرية إبان تلك العقود ، ذلك أن دساتير الدولة المصرية الحديثة قد اجتمعت على إعلان «أن دين الدولة هو الإسلام ، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» ، كما اجتمعت على إعلان أن الأمة هي مصدر السلطات ، فاتفقت هذه الدساتير مع الأزهر الشريف على رفض العلمانية والثيوقراطية جميعا .

وحتى دستور عام ١٩٥٤ – الذي لم يوضع في التطبيق والذي وضعته لجنة رأسها فقيه الشريعة والقانون الدكتور عبد الرازق السنهوري – فإننا نقرأ في مضابط لجان وضع هذا الدستور على ما أمر به الإسلام . وأنه ليس هناك ما يسمح لنا بأن نعدل على نص القرآن . وأنه إذا وجد نص ديني صريح ، فالحكمة والواجب يقتضياننا ألا نعارض النص ، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم ولا في ضمائرهم ولا في دينهم . وإذا احترمت الدولة الإسلام فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلا ، ولا يكون الإيمان إيمانا ببعض الكتاب وكفر ببعضه الآخر» .

هذا موقف الأزهر من علاقة الدين بالدولة ، وهو موقف سابق على نشأة الأحزاب والجماعات ، ومستقل عن خلافات الأحزاب والجماعات ، وهو ذاته موقف الدولة التي صاغته في دساتيرها الحديثة منذ عام ١٩٢٧م وحتى الآن . وهو الموقف الذي عبر عنه كتاب الشيخ محمد الخضر حسين «ضلالة فصل الدين عن السياسة» الذي أهدته مجلة الأزهر إلى قرائها مع عدد ربيع الأول عام ١٤٣٥هـ ، إنه موقف ثابت ، يجب أن يكون حاضرا أمام كل الذين يتحاورون حول هذا الموضوع .

الدين والسياسة

محمد عمارة الإثنين، ١٧ فبراير ٢٠١٤ ١١:٢٤ م بتوقيت غرينتش

مع عدد ربيع الأول سنة ١٤٣٥هـ – فبراير سنة٢٠١٤م – أهدت مجلة الأزهر قراءها كتاب الشيخ الأكبر محمد الخضر حسين– شيخ الأزهر الأسبق– :(ضلالة فصل الدين عن السياسة) .

وبقدر ما سعد الكثيرون بهذا الكتاب ، فلقد أثار بعض الإنتقادات والتساؤلات – من بعض العلمانيين – عن موقف الأزهر من علاقة الدين بالدولة والسياسة . .الأمر الذى استوجب تقديم عدد من الحقائق الكاشفة عن هذا الموقف تجاه هذا الموضوع . . وهى حقائق ننجزها فى عدد من النقاط . .أهمها :

أن علاقة الدين بالدولة والسياسة لم تكن مثارة فى الفكر الإسلامي قبل الإحتكاك بالحضارة الغربية اثناء الغزوة الإستعمارية الحديثة ، فالمسلون – على مر تاريخهم – قد أبدعوا علما هو «علم السياسة الشرعية» الذى يعالج «فقه الواقع المتغير», ويضبط حركته ومستجداته بضوابط «فقه الأحكام» . . ولقد قدمت مجلة الأزهر– ضمن هداياها إلى قرائها في الأشهر القريبة الماضية ثلاثة من أهم الإبداعات هى (السياسة الشرعية) للعلامة الشيخ عبد الوهاب خلاف ، و(السياسة الشرعية والفقه الإسلامي) للشيخ عبد العال عطوة .

فلما حدث الاحتكاك بالنموذج الحضاري الغربي ، وعرفت بلادنا مذاهب الغرب فى علاقة الدين بالدولة والسياسة – من الكهانة اليثوقراطية التى تدمج الدين بالدولة ، فتقدس السياسة ، وتحكم بالحق الإلهي . .إلى العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة والسياسة فصلا تاما – قدم الأزهر المنهاج الإسلامي الوسطي الرافض لكل من الثيوقراطية والعلمانية معا ، وأكد على أن الإسلام دين وشرع ، ومنهاج شامل للحياة ، وأن الدولة والسلطة فى الإسلام مدنية .

ولقد صاغ الشيخ محمد عبده نظرية الإسلام فى هذه العلاقة عندما قال : «إن الإسلام دين وشرع ، فهو قد وضع حدودا ورسم حقوقا ، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجد قوة لإقامة الحدود وتنفيذ أحكام القاضى بالحق وصون نظام الجماعة ، والإسلام لم يدع ما لقيصيرلقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ، ويأخذ على يديه فى عمله ، لأن الإسلام كما هو كمال للشخص ، هو ألفة فى البيت ونظام للملك . . والإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التى عرفتها أوروبا ، والتى يسميها الإفرنج «ثيوكرتيك» – أى سلطان إلهى– لأن الحكم فى الإسلام مدني من جميع الوجوه ، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط سلطة الخليفة عند المسلمين بالثيوقراطية الأروبية وسلطانها الإلهى» .

هكذا حدد الإمام محمد عبده الطبيعة المدنية للدولة الإسلامية ، مع احتكام «فقه الواقع» إلى ثوابت «فقه الأحكام» ، لتقدم السياسة الشرعية الإسلام «كمالا للشخص ، وألفة للبيت ، ونظاما للملك» ، دونما كهانة ولا ثيوقيراطية تقدس الدولة والسياسة ، وتعزل الأمة عن أن تكون مصدر السلطة والسلطان .

و نبه الإمام محمد عبده على تميز هذا الموضوع الإسلامى عن كل النماذج التى عرفتها الحضارات الأخرى ، فقال :»إن هذا النموذج قد امتازت به الأم التى دخلت فى الإسلام عن سواها من الأم التى لم تدخل فيه» .

وعندما صور كتاب الشيخ على عبد الزراق (الإسلام وأصول الحكم) سنة١٩٢٥م داعيا إلى علمنة الإسلام ، ومدعيا أنه «دين لا دولة ، ورسالة لا حكم ، وشريعة روحية محضة» وقال : «يا بعد ما بين السياسة والدين» وواصفا عبارة : «دع ما لقيصر لقيصر» بأنها «الكلمة البليغة» . .اتفقت جماعة كبار العلماء بالأزهر على رفض هذه الدعاوى ، بل وأخرجت صاحبها من زمرة العلماء . . فلما عاد الشيخ على عبد الرزاق إلى إعلان «أن الإسلام دين تشريعى, وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وإن الله خاطبهم جميعا بذلك ، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك» . .عاد الأزهر فرد إليه شهادة العالمية من جديد .

ولقد ظل الشيخ علي عبد الرازق رافضا إعادة طبع كتابه هذا حتى انتقل إلى جوار ربه . . بل وذهب إلى وصف عبارة : «أن الشريعة الإسلامية هى رسالة روحانية محضة» بأنها «كلمة ألقاها الشيطان على لسانه»!

طه حسين.. وعلي عبد الرازق

محمد عمارة الثلاثاء، ١١ فبراير ٢٠١٤ ١٢:٢٤ م بتوقيت غرينتش

في عام ١٩٢٥م – و بعد عام من إسقاط الخلافة الإسلامية – صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الزراق (١٣٠٥–١٣٨٦هـ ، ١٨٨٧ – ١٩٦٦م) فأثار ضجة ومعركة فكرية كبرى ، امتدت إلى مختلف أرجاء عالم الإسلام .

ولقد كان الباب الذى ورد فى هذا الكتاب تحت عنوان «رسالة لا حكم ، و دين لا دولة» من أكثر الأبواب التى أثارت الجدل فى هذا الكتاب ، إذ صور فيه رسول الإسلام – صلى الله عليه وسلم – مجرد مبلغ لرسالة روحية ، لا علاقة لها بالسياسة ، ولا علاقة له بالحكم و الدولة . . فمحمد – كما جاء فى هذا الكتاب – «ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة . . ولم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ، ولا داعيا إلى ملك . . وإن ظواهر القرآن تؤيد القول بأن النبي لم يكن له شأن فى الملك السياسي ، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان . . وليس عليه أن يأخد الناس بما جاءهم به ، ولا أن يحملهم عليه . . هيهات هيهات ، لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ، ولا شيء من نزعات السياسة ولا أغراض الملك والحكومة . . فما عرفنا أنه غيّر شيئا من أساليب الحكم عند العرب ، ولا سمعنا أنه عزل واليا ، وعين قاضيا . . ولقد ظل العرب حتى وفاة الرسول دولة تامة التباين إلا قليلا ، وأمما شتيتة ، مع وحدة دينية خالية من السياسة»! . .

هكذا فاجأ هذا الكتاب العالم كله بهذا الرأى غير المسبوق . . وأعجب من هذا ، أن الشيخ علي عبد الرازق ، الذي جاء اسمه على هذا الكتاب ، قد أصر – إبان محاكمته التأديبية أمام جماعة كبار العلماء بالآزهر الشريف – على أن هذا الرأي ليس رأيه ، وأنه لا يقول به ، ولا يؤمن بأن الإسلام رسالة ووصية فقط!

ولقد ظل هذا الأمر لغزا كبيرا حتى عام ١٩٧١م عندما ذكر الدكتور طه حسين (١٣٠٦ – ١٣٩٣هـ ، ١٨٨٩–١٩٧٣م) – وهو صديق علي عبد الرزاق – هذه العبارة : «لقد قرأت أصول كتاب الشيخ علي قبل طبعه ، ثلاث مرات ، وعدلت فيه كثيرا»! . . فكشف عن مشاركته فى تأليف هذا الكتاب! . .

وإذا كان ما جاء في هذا الكتاب عن ان الإسلام مجرد دعوة روحية لا علاقة له بالسياسة والدولة ، هو ما تنأثر فى كتب طه حسين التى تحمل اسمه ، وخاصة كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» . . بينما ما جاء فيه عن الخلافة ، من أنها لم تركز إلا على أساس القوة الرهيبة . . وأنها قد جعلت ولاية الخليفة كولاية الله تعالى ، ورفعته فوق صف البشر ، ووضعته غير بعيد من مقام العزة الإلهية»! . . هو على النقيض من رأي طه حسين ، الذي كتبه في كتابه «الفتنة الكبرى» . . فإن أمر هذا الكتاب قد أصبح واضحا . . فلقد حمل رأي علي عبد الرازق في الخلافة ، وحمل رأي طه حسين في وقوف الإسلام عند الرسالة الروحية المجردة من السياسة والدولة والحكومة ، فالإسلام – عنده كالمسيحية «لا فرق بينها من هذه الناحية»– على حد ما جاء فى «مستقبل الثقافة فى مصر»!

ولذلك ، وبعد هذا التحقيق ، ظهر صدق علي عبد الرزاق فيما كان يردده دائما من أن القول بروحانية الإسلام المجردة عن الملك والسياسة والدولة ، ليس رأيه ، ولم يقله ، ولم يعتقده ، ولم يقصد إليه . . كما ظهر الاتساق بين موقفه هذا وبين تصريحه إبان المعركة التى أثارها هذا الكتاب ، «بأن الإسلام دين تشريعي ، وأنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وأن الله خاطبهم جميعا بذلك . . وأن مصر قد جرت منذ العصور الأولى على أن يكون الحكم فيها شرعيا ، يرجع إلى أحكام الإسلام والأوضاع الإسلامية ، وكان المصريون يفزعون أن يحتكموا إلى غير الإسلام لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح فى القرآن» .

ولقد أكد على عبد الرازق رأيه هذا – فى أن الإسلام عقيدة وشريعة – عندما وصف عبارة «روحانية الإسلام»– التي وردت في حواره مع الدكتور أحمد أمين عام ١٩٥١م – بأنها «عبارة ألقاها الشيطان على لسانه! . . وللشيطان أحيانا كلمات يلقيها على

ألسنة بعض الناس»! . .

كما يفسر هذا التحقيق إصرار علي عبد الرازق على الامتناع عن إعادة طبع كتاب «الإسلام وأصول الحكم» حتى انتقاله إلى بارئه فى عام ١٩٦٦م ، رغم إلحاح اليساريين المصريين عليه كي يأذن لهم بإعادة طبع هذا الكتاب .

معركة الإسلام وأصول الحكم

محمد عمارة الإثنين، ٠٣ فبراير ٢٠١٤ ١٠:٢٩ م بتوقيت غرينتش

كان كتاب «الإسلام وأصول الحكم» - للشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ ، ١٨٨٧ - ١٩٦٦م) الذي صدر عام ١٩٢٥م - بمثابة «منافيستو» العلمانية في الشرق الإسلامي منذ ظهوره وحتى هذه اللحظات! . . ففيه زعم غير مسبوق يقول إن الإسلام مجرد رسالة روحية ، لا علاقة له بالدولة والحكم والسياسة والتشريع . . لا فرق بينه في ذلك وبين النصرانية ، صاحبة الكلمة البليغة : دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله! . . و»إن محمد - صلى الله عليه وسلم - ما كان إلا رسول لدعوة دينية خالصة للدين ، غير مشوبة بشئ من الحكم وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان إلا رسولا كإخوته الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعيا إلى ملك . هيهات هيهات ، لم يكن ثمة حكومة ، ولا دولة ، ولا شئ من نزعات السياسة ، ولا أغراض الملوك والأمراء . لم يكن هناك ترتيب حكومي ، ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان . . إلخ . . كانت زعامة دينية . ويا بعد ما بين السياسة والدين .

ولقد آثار هذا الكتاب - الذي دعا إلى علمنة الإسلام ، وفتح باب الإختيار الحر أمام المسلمين ليقيموا أي نظام للحكم ديمقراطي ، أو ديكتاتوري ، أو حتى بلشفي! - آثار معركة فكرية كبرى قل وجود ما يناظرها في عصرنا الحديث . . ولقد صدرت العديد من الكتب في الرد عليه . . منها كتاب الشيخ محمد الخضر ياسين (١٢٩٣-١٣٧٧هـ ، ١٨٧٦-١٩٥٨م) «نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم» وكتاب الشيخ محمد بخيت المطيعي (١٢٧١ - ١٣٥٤ هـ ، ١٨٥٤ - ١٩٣٥م) «حقيقة كتاب الإسلام وأصول الحكم» . وانتقده نقدا لاذعا زعيم الأمة سعد زغلول باشا (١٢٧٣ - ١٣٤٦ هـ ، ١٨٥٧ - ١٩٢٧م) .

وكان الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣١٣ - ١٣٩١هـ ، ١٨٩٥- ١٩٧١م) يدرس الدكتوراه بباريس ، عندما أسقطت الخلافة وصدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» فتقدم بدكتوراه ثانية عن «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية» . . ورد فيه على دعوى على عبد الرازق هذه - تحت عنوان «رأي شاذ» . . وقال فيه :

«إن قول بعض الكتاب : إن رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - كانت قاصرة على أمور الدين فقط ، وأن شئون الدين مندرجة في تلك الرسالة ، وأن محمد كان نبيا لا ملكا ، هو تأويل غير صحيح للرسالة المحمدية ، وإنكار - دون دليل - للحقائق التاريخية الثابتة . ولئن صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في مكة نبيا فحسب ، فلقد كان في المدينة زعيم أمة ، ومنشئ دولة ، ولا ضير أن نقول : إنه كان ملكا إذا أريد بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية ووليا على المسلمين في أمر دنياهم ، كما كان الهادي لهم في شئون دينهم . ولقد كان عليه السلام - يجعل لأوامره ونواهيه- وهي ولا شك من عند الله - جزاء يصيب الناس في أنفسهم وأموالهم في هذه الدنيا ، ولم يقتصر على مجرد الوعد والوعيد بالثواب والعقاب في الحياة الأخرى . . فالنبي حامل الرسالة الإسلامية كان مؤسس الدولة أيضا ، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية ، وأوجد إلى جانبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية ، بل يمكن القول : إنه أنشأ حكومة مركزية في المدينة ، وعين حكاما للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة كما حدث في اليمن وغيرها من الاقاليم .

والصحابة - بعد وفاة النبي - لم ينشئو دولة ، وإنما وسعوا رقعة الدولة - التي أنشأها ، والتي كان يتوقع لها هذ الاتساع ، وتنبأ به قبل وفاته ، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التي بدأها ، وتحقيق نبوءاته . .

ولقد وضع النبي - صلى الله عليه وسلم - لحكومته أصلح النظم الممكنة في وقته ، لأنها تتناسب مع حالة المجتمع - وإن حكومة النبي قد أقامت دولة حقيقية لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها ، فالنبي قد وضع بالفعل النظم الإساسية للدولة الإسلامية ، فأوجد نظاما للضرائب والتشريع ، ونظما إدارية ، وعسكرية . . إلخ . . وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن ، وقد تطورت فعلا دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام .

فنحن نرى أن السلطات التي باشرها النبي - صلى الله عليه وسلم - كانت أنظمة مدنية حقيقية ، كأي حكومة أخرى ، فقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من يخالف أحكام التشريع الإسلامي ، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية

التي يفرضها الدين ، وكان له عمال إداريون وماليون ، وكان له جيش مسلح . إنه كان حاكما دنيويا إلى جانب صفته كنبي مرسل» .

لقد خلف السنهوري باشا تراثا قانونيا هو المرجع الأول حتى الآن لأهل القانون - علمانيين وإسلاميين - كما خلف تراثا في الفقه والشريعة جهله - أو تجاهله - كثير من العلمانيين والإسلاميين على حد سواء . وتلك واحدة من سلبيات الفكر في العصر الذي نعيش فيه! .

طه حسين والخلافة الإسلامية

محمد عمارة الثلاثاء، ٢٨ يناير ٢٠١٤ ٠٢:٤٨ م بتوقيت غرينتش

عندما أسقطت الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ وغاب رمز الدولة الإسلامية الجامعة لأول مرة في تاريخ الإسلام ، تباينت ردود الأفعال إزاء هذا الزلزال الذي أصاب شعوب الأمة ومؤسساتها الدينية . لقد بكاها أمير الشعراء أحمد شوقي (١٢٨٥ – ١٣٥١ هـ ، ١٨٦٨ – ١٩٣٣م) وقدم الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣١٣–١٣٩١هـ ، ١٨٩٥–١٩٧١م) رسالة دكتوراة – في باريس – عن «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية» قدم فيها تصورا عبقريا لإحياء الخلافة وتجديدها في عصر القوميات والوطنيات .

وعقدت العديد من المؤتمرات الإسلامية في مصر وخارجها لإحياء الخلافة ، لكن الهيمنة الاستعمارية التي عمت بلواها بلاد الإسلام قد فرضت التجزئة على العالم الإسلامي ، وسعت لفرض الهيمنة على السياسة والقانون في الشرق الإسلامي ، فباءت محاولات إحياء الخلافة بالفشل الذريع .

وعلى الرغم من أن طبيعة السلطة في الخلافة والدولة الإسلامية هي طبيعة مدنية ، منافية للثيوقراطية والكهانة والسلطة الدينية ، وفق ما حدده رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لا نبي بعدي ، وإنه سيكون خلفاء» (رواه البخاري وابن ماجه والإمام أحمد) ؛ الأمر الذي يقطع بتميز طبيعة السلطة في الدولة الإسلامية عن مثيلتها في النظم التاريخية السابقة ، فإن الذين سعوا إلى علمنة السياسة والقانون في الدول الإسلامية قد اتهموا الخلافة الإسلامية – على مر تاريخها – بالثيوقراطية والاستبداد .

ولقد جاء هذا الاتهام الغريب في كتاب الشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥–١٣٨٦ هـ ، ١٨٨٣ – ١٩٦٦ م) «الإسلام وأصول الحكم» الذي صدر عقب إسقاط الخلافة مباشرة ، وفيه قال : «إن الخليفة ولايته عامة مطلقة . . فولايته كولاية الله تعالى وولاية رسوله ، بل لقد رفعه المسلمون فوق وصف البشر ، ووضعوه غير بعيد من مقام العزة الإلهية ، ولم ترتكز الخلافة – على مر تاريخها وحتى في عهدها الراشد – إلا على أساس القوة الرهيبة»!

ولقد جاء الرأي شاذا ومناقضا لكل ما كتب عن الخلافة الإسلامية – من الغربيين والشرقيين على حد سواء – فالمستشرق الإيطالي العلامة «دافيد سانتيلانا» (١٨٤٥ – ١٩٣١ م) الفقيه في الشريعة الإسلامية والقانون الروماني ، والذي قام بتدريسهما في الجامعات الشرقية والغربية ، ينفي الثيوقراطية عن الخلافة الإسلامية ، فيقول : «إن خلفاء الرسول ما هم بوارثي رسالته الروحية ، لقد أبى أبو بكر قبول لقب «خليفة الله» واكتفى بلقب «خلفة رسول الله ، ثم درج لقب «أمير المؤمنين» منذ زمن عمر بن الخطاب ، فحدد بكل وضوح صفة ممثل السلطة العليا ، الذي هو في الحقيقة ليس عاهلا ملكا بل هو أمير» .

أما وظيفته الدينية فليس منها ما يضفي عليه صفة القداسة ، أو يسمه بميسم الكهنوت ، إن سلطة الخليفة كرئيس ديني لا يمكن أن تعتبر سلطة حبرية أو بابوية ، فهو يتجرد تماما من صفة الكهنوت ، لأن حكومة المسلمين ما كانت في أي زمن أو ظرف حكومة دينية ، ولم يوجد فيها تعاقب رسولي» .

ولقد يدهش العلمانيون – في بلادنا – عندما يعرفون أن هذا هو رأي الدكتور طه حسين (١٣٠٦ – ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ – ١٩٧٣ م) في الخلافة الإسلامية التي كتب عنها في كتابه «الفتنة الكبرى» فقال :

«قد يظن بعض الذين تخدعهم ظواهر الأمور أن الحكم الإسلامي – في العهد النبوي وفي الخلافة – كان نظاما ثيوقراطيا ، يستمد سلطانه من الله وحده ، ولا شأن للناس في هذا السلطان . ولا شك أن هذا الرأي هو أبعد الآراء عن الصواب . ذلك أن الإسلام لم يسلب الناس حريتهم ، ولم يملك عليهم أمرهم كله ، وإنما ترك لهم حريتهم في الحدود التي رسمها لهم . لقد ترك لهم عقولا تستبصر وقولبا تستذكر ، وأذن لهم في أن يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة ما وجدوا إلى ذلك سبيلا . وما من شك في أن خليفة من خلفاء المسلمين ما كان ليفرض نفسه وسلطانه عليهم فرضا ، إلا أن يعطيهم عهده

ويأخذ منهم عهدهم ، ثم يمضي فيهم الحكم بمقتضى هذا العقد المتبادل بينه وبينهم . فالخلافة الإسلامية عهد بين المسلمين وخلفائهم ، ولقد قام أمر الخلافة كله على البيعة ، أي على رضا الرعية ، فأصبحت الخلافة عقدا بين الحاكمين والمحكومين ، يعطي الخلفاء على أنفسهم العهد أن يسوسوا المسلمين بالحق والعدل ، وأن يرعوا مصالحهم ، وأن يسيروا فيهم سيرة النبي ما وسعهم ذلك ، ويعطي المسلمون على أنفسهم العهد أن يسمعوا ويطيعوا وأن ينصحوا ويعينوا . لذلك فإن الرأي القائل بأن نظام الخلافة إنما هو النظام الثيوقراطي الإلهي هو أبعد الآراء عن الصواب .

لم يكن نظام الحكم الإسلامي نظام حكم مطلق ولا نظاما ديمقراطيا على نحو ما عرف اليونان ، ولا نظاما ملكيا أو جمهوريا أو قيصريا مقيدا على النحو ما عرف الرومان ، وإنما كان نظاما إنسانيا ، ولكنه على ذلك تأثر بالدين إلى حد بعيد جدا .

لم يكن الخليفة يصدر عن وحي أو شيء يشبه الوحي في كل ما يأتي وما يدع ، ولكنه على ذلك كان مقيدا بما أمر الله به من إقامة الحق وإقرار العدل وإيثار المعروف وإجتناب المنكر والصدور عن البغي» .

هكذا تحدث طه حسين عن الخلافة الإسلامية حديثا مناقضا لما يزعمه عنها كل العلمانيين ، بمن في ذلك الذين يتعصبون لطه حسين .

جاذبية الإسلام

محمد عمارة الإثنين، ٢٠ يناير ٢٠١٤ ١:٤٠ م بتوقيت غرينتش

في كتاب المستشرق الإنجليزي «سيرتوماس أرنولد» (١٨٦٤ – ١٩٣٠) «الدعوة إلى الإسلام» - الذي ترجم إلى العربية ونشر بالقاهرة عام ١٩٧٠ – حديث عن التغييرات الجذرية والثورية التي أحدثها ظهور الإسلام في ميدان علاقة الدين بالدولة ، والخروج من إطار القبلية والعلاقة القائمة على العرق والدم إلى إطار الأمة القائمة على المعتقد ، وعن هذه الخصيصة من خصائص الإسلام يقول «أرنولد» :

«لقد باشر محمد سلطة زمنية كالتي كان يمكن أن يباشرها أي زعيم مستقل ، مع فارق واحد هو أن الرباط الديني بين المسلمين كان يقوم مقام رابطة الدم ، وعلى هذه الصورة أصبح الإسلام – كما سن دائما – نظاما سياسيا بقدر ما هو نظام ديني . كانت رغبة محمد ترمي إلى تأسيس دين جديد ، وقد نجح في هذاالسبيل ، ولكنه في الوقت نفسه أقام نظاما سياسيا له صفة جديدا متميزة تميزا تاما . وكان دخول مبدأ جديد من الوحدة الإجتماعية في ظل الأخوة الإسلامية في المجتمع العربي قد بدأ منذ حين في إضعاف القوة الرابطة للفكرة القبلية القديمة ، تلك الفكرة التي أقامت بناء المجتمع العربي على أساس قرابة الدم» .

وكان إسلام الفرد ودخوله في المجتمع الجديد هدما لأهم قوانين الحياة العربية الأساسية ، كما كانت كثرة دخول العرب في الإسلام من العوامل القوية التي أدت إلى تفكيك النظام القبلي وتركه ضعيفا أمام حياة قومية شديدة التعصب قوية التماسك ، كتلك التي صار إليها المسلمون .

إن دخول الإسلام في المجتمع العربي لم يدل على مجرد القضاء على قليل من عادات بربرية وحشية فحسب ، وإنما كان انقلابا كاملا لمثل الحياة التي كانت من قبل .

كذلك نجد أداء الصلوات الخمس كل يوم على جانب عظيم من التأثير ، سواء في جذب الناس أو الاحتفاظ بالمسلمين منهم . وقد أحسن الفيلسوف الفرنسي «ف . تسكيو» (١٦٨٩ – ١٧٥٥م) في قوله «إن المرء لأشد ارتباطا بالدين الحافل بالكثير من الشعائر ، وذلك لأن المرء شديد التعلق بالأمور التي تسيطر دائما على تفكيره» .

إن دين المسلم يتمثل دائما في مخيلته ، وفي الصلوات اليومية . يتجلى هذا الدين في طريقة نسكية خاشعة مؤثرة ، لا تستطيع أن تترك العابد والمشاهد كليهما غير متأثرين .

يتحدث سعيد بن الحسن – أحد يهود الإسكندرية الذي اعتقد الإسلام عام ١٢٣٨م – عن مشهد صلاة الجمعة في المسجد ، باعتباره عاملا حاسما في تحوله إلى الإسلام . ففي خلال مرض شديد قد انتابه ، رأى في المنام صوتا يأمره أن يجهر بالإسلام . . «وعندما دخلت المسجد ورأيت المسلمين يقفون صفوفا كأنهم الملائكة ، سمعت هاتفا يقول : هذه هي الجماعة التي أخبر الأنبياء – صلوات الله عليهم – بقدومها . ولما ظهر الخطيب مرتديا عباءته السوداء ، استولى علي شعور عميق من الرهبة . . ولما ختم خطبته بالكلمات : إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون ، وبدأت الصلاة ، أحسست بقوة تدفعني إلى النهوض ، لأن صفوف المسلمين بدت أمامي كأنها صفوف الملائكة ، الذين يتجلى الله القدير في سجداتهم ، ثم سمعت هاتفيا يهتف بي : إذا كان الله قد تحدث مرتين إلى بني إسرائيل ، في كل العصور ، فإنه يتحدث إلى هذه الجماعة في كل وقت من أوقات الصلاة وأيقنت في نفسي أني خلقت لأكون مسلما» .

أما الفيلسوف الفرنسي «رينان يارنست» (١٨٢٣ – ١٨٩٢م) فإنه يقول : «ما دخلت مسجدا قط ، دون أن تهزني عاطفة حادة ، وبعبارة أخرى ، دون أسف محقق على أنني لم أكن مسلما»!

ومن كلمات أسقف مسيحي مشهور : «ما من فرد يتصل بالمسلمين لأول مرة إلا أُخذ بمظهر دينهم هذا . وحيثما يمكن أن توجد – في الطرق العامة أو في محطة السكة الحديدية ، أو في الحق – فإن أكثر من ذلك أنه ما من فرد رأى يوما ساحة الجامع الكبير يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان ، وهي غاصة بما قد يربو على ١٥٠٠٠ مصل ، وكلهم جميعا منهمكون في صلاتهم ، مظهرون أعمق آيات الإخلاص والخشوع في كل إشارة يبدونها ، إلا تأثر تأثرا عميقا بهذا المشهد . ومثله النظام الدقيق الذي يتجلى في دعوة الناس إلى الصلاة ، عندما يؤذن الداعي في وقت السحر ، قبل أن يتنفس الصبح ، أو بين ضوضاء ساعات العمل ، أو عندما يرخي الليل سدوله كذلك ، مفعما بتلك الرسالة ذاتها . وإن صيام شهر رمضان لجزء من دليل على أن الإسلام ليس الدين الذي يجذب الناس بالمتع والملذات الشخصية!» .

والحق ما شهدت به الأعداء

محمد عمارة الثلاثاء، ١٤ يناير ٢٠١٤ ١٢:١٦ م بتوقيت غرينتش

للمستشرق – البريطاني الأصل ، الأمريكي الجنسية ، الصهيوني الهوى – «برنارد لويس» عداء شهير للصحوة الإسلامية المعاصرة ، لكنه في علاقة الإسلام – كدين – بالدولة ، وفي الموقف من الدولة العثمانية وتأثيراتها الإسلامية في أوروبا ، يقدم شهادة خبير على ذلك يقول :

«لقد نادى مؤسس المسيحية أتباعه : أن «أعطو ما لقيصر لقيصر وما لله لله» . . أما مؤسس الإسلام فقد جعل من نفسه «قسطنطين» (٢٧٤ – ٣٣٧ م) ففي حياته أصبح المسلمون جماعة سياسية ودينية ، كان الرسول سيدها المطلق ، يحكم أرضا وشعبا ، ويقضي بين الناس ، ويجمع الضرائب ، ويقود الجيوش ويسير الدبلوماسية ويخوض الحروب .

ولقد كانت الخلافة نظام حكم حدده الإسلام ، وحل الدين محل القرابة ، كأساس للهوية الجماعية والولاء ، كما حل محل العرف ، أو أقره بوصفه قانون الجماعة .

والواقع أنه لم يكن يوجد في المفهوم الإسلامي مقابل حقيقي لمثل تلك الأضداد : ديني ودنيوي ، روحي وزمني ، كهنوتي وعلماني ، وحتى المقدس والمدنس ، ولم يظهر مثل هذا إلا بعد وقت طويل جدا ، حين استحدثت كلمات جديدة للتعبير عن مفاهيم جديدة ، أما في العهد الأول للإسلام فلم تكن الثنائية التي تدل عليها تلك الكلمات معروفة ، لذلك لم يكن هناك من كلمات للتعبير عنها .

ولقد قيل : إن الخليفة يجمع في آن واحد بين شخصيتي البابا والإمبراطور ، على أن هذا التشبيه مضلل ، فلم تكن للخليفة وظائف بابوية أو كهنوتية ، ولم يكن واجبه عرض الدين ولا تفسيره ، بل كان واجبه هو دعمه وحمايته وإيجاد الظروف التي من شأنها أن تمكن الناس من العيش حياة إسلامية صالحة في هذه الدنيا ، وبذلك يعدون أنفسهم للحياة الآخرة ، ولتحقيق ذلك يتوجب عليه أن يحافظ على القانون والنظام ضمن حدود الإسلام وأن يدافع عن هذه الحدود ضد الهجمات الخارجية .

والواقع أن الذي غزا أتراك آسيا الوسطى ، لم يكن المسلمين ، بل كان الإسلام ذاته ، فقد كان المتصوفون والدعاة المتجولون – ومعظمهم من الأتراك – يتنقلون بين القبائل فيما وراء وراء النهر ، ينشرون الدين البسيط ، دين الكفاح الذي ازدهر على الحدود بين الإسلام والوثنية .

وعندما انتهى الحكم العثماني في أوروبا ، كانت الأمم المسيحية التي حكمها العثمانيون خلال عدة قرون لا تزال هناك بلغاتها وثقافتها ودياناتها وحتى إلى حد ما بمؤسساتها ، كل هذه الأمور بقيت سليمة جاهزة لاستئناف وجودها الوطني المستقل ، أما في أسبانيا وصقلية فليس فيها اليوم مسلمون أو ناطقون باللغة العربية .

إن الفلاحين في المناطق الأوروبية التي غزاها العثمانيون ، فقد تمتعوا بتحسن كبير في أوضاعهم ، فقد جلب العثمانيون لهم الوحدة والأمن مكان الصراع والفوضى ، كما ترتب على الحكم العثماني نتائج إجتماعية وإقتصادية مهمة ، فلقد امتلكوا الأرض وتوارثوها ، وتمتعوا بقدر من الحرية في حقولهم أكبر بكثير من ذي قبل ، وخففت عنهم الضرائب التي كانت تجمع بطرق إنسانية ، وذلك بالمقارنة بما كان يجري في أنظمة الحكم السابقة والمجاورة ، وهذا يفسر الهدوء الطويل الذي ساد الولايات العثمانية في أوروبا حتى تفجرت الأفكار القومية التي جاءت من الغرب .

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية ، بالإضافة إلى كونها عدوا خطرا لأوروبا ، ذات سحر قوي يجذب الذين تتاح لهم فرصة العيش في ظل التسامح العثماني .

وكان الفلاحون المسحوقون تحت سلطة أمراء الإقطاع الأوروبيين يتطلعون بأمل إلى العثمانيين ، حتى أن «مارتن لوثر» (١٤٨٣ –

١٥٤٦ م) في مؤلفه «النصح بالصلاة ضد الأتراك» قد حذر من تفضيل الفقراء المضطهدين على يد الأمراء وأصحاب الأملاك العيش في ظل الأتراك بدلا من المسيحيين من أمثال هؤلاء!

وعندما وصل «فاسكو دي جاما» (١٤٦٩ - ١٥٢٤ م) إلى الهند قال إنه أتى بحثا عن التوابل والمسيح! ومان هذا تلخيصا صادقا للدوافع التي أرسلت البرتغاليين إلى آسيا ، فلقد كانت الشعور الديني قويا عند البرتغاليين الذين ذهبوا إلى الشرق ، وكانت رحلاتهم نضالا دينيا واستمرار للحروب الصليبية ، وكفاحا ضد العدو الإسلامي ، وبعد البرتغاليين جاء الإسبان والفرنسيون والأنجليز والهولنديون الذين أسسوا السيطرة الأوربية على أفريقيا وآسيا والتي دامت حتى القرن العشرين» .

الإسلام دين ودولة

محمد عمارة الثلاثاء، ٠٧ يناير ٢٠١٤ ١٢:٤٩ ص بتوقيت غرينتش

لن تجد مستشرقا درس الإسلام وحضارته – مهما كان موقفة منه – إلا واعترف بأن الإسلام دين ودولة وأنه قد تميز فى ذلك كل التميز على المسيحية . .

ومن هولاء المستشرقين العلامة الألماني «شاخت جوزيف» (١٩٠٢–١٩٦٩م) الذى شغل كرسى الأستاذية في كثير من جامعات الغرب والشرق . . والذي ملأ الحياة الفكرية بدراساته وتحقيقاته فى العلوم الإسلامية والتراث الإسلامي . .

وفي علاقة الدين بالدولة يشهد «شاخت» – شهادة الخبير – على :

– تميز الإسلام بأنه دين ودولة . .

– وتميز الشريعة الإسلامية والفقة الإسلامى . .

– وأن سلطة القانون الإسلامي هي فوق سلطة «الدولة» . .

– وعلى قوة تأثيرات الفقة الإسلامي في الثقافات القانونية التي جاوزته أو اتصلت به أو أنفقت عليه . .

يشهد العلامة «شاخت»على ذلك كله فيقول :

«إن النزاع بين الدين والدولة اتخذ أشكالا مختلفة :

ففي المسيحية : كان هناك صراع من أجل السلطة السياسية من جانب هيئة كنسية منظمة تنظيما متدرجا ومتماسكا ينتهى إلى رياسة عليا كان القانون الكنسي أحد أسلحتها السياسية .

أما في الإسلام : فلم يكن هناك قط يشبة «كنيسة» . فالشريعة الإسلامية لم تستند مطلقا إلى تأييد قوة منظمة ، وعلى ذلك فلم ينشأ قط في الإسلام اختبار حقيقى للقوى بين الدين والدولة . . وظل المبدأ القائل بأن الإسلام من حيث هو دين ينبغى أن ينظم الناحية القانونية فى حياة المسلمين – قائما لا يتحداه أحد . .» .

«ومن أهم ما أورثه الإسلام للعالم المتحضر قانونه الديني ، الذى يسمى «الشريعة» ، والشريعة الإسلامية تختلف اختلافا واضحا عن جميع أشكال القانون ، إنها قانون فريد في بابه . . إن الشريعة الإسلامية هي أبرز ما يميز أسلوب الحياة الإسلامية . . وهي لب الإسلام لبابه . .

والخصيصة الرئيسية التي تجعل التشريع الإسلامي على ما هو عليه ، وتضمن وحدته مع كل ما فيه من تنوع ، وهي نظرته لجميع أفعال البشر وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، بما فى ذلك ما نعده قانونا على اساس المفهومات التالية : الواجب والمندوب والمتروك والمكروه والمحظور ، وأدمج القانون بمعناه الدقيق فى هذا النظام من الواجبات الدينية إدماجا تاما . .»

«بالرغم من أن التشريع الإسلامي قانون ديني ، فإنه من حيث الجوهر لا يعارض العقل بأى وجه من الوجوه . . وهو ذو منهج منظم ، يؤلف مذهبا متماسكا ، ونظمه المتعددة مترابطة بعضها مع بعض . .»

« ويتجلى في الشريعة الإسلامية نموذج بليغ لما يمكن أن «يسمى قانون الفقهاء» . فقد أنشأ هذا القانون وطوره فقهاء متخصصون

أنقياء بجهود خاصة . . ولقد قدم التشريع الإسلامي مثالا لظاهرة فريدة يقوم فيها العلم القانوني ، لا الدولة ، بدور المشرع ، وتكون فيها لمؤلفات العلماء قوة القانون» .

«ولقد أثر التشريع تأثيرا عميقا في جميع فروع القانون عند أهل الديانات الأخرى ، من اليهود والنصارى ، والذين شملهم تسامح الإسلام وعاشوا فى الدولة الإسلامية . . فاليهودي موسى بن ميمون (٦٠١هـ - ١٢٠٤م) قد تأثر ببعض ملامح المؤلفات الإسلامية فى تنظيمه للمادة القانونية فى مدونته (مشنة توراة) وهو عمل لم يسبقه إليه أحد من اليهود . .

وبالنسبة للجانب المسيحي ، فليس هناك شك فى أن اليعاقبة والمونوفيزية - أصحاب الطبيعة الواحدة - والنسطوريون لم يترددوا في الاقتتباس بحرية من قواعد التشريع الإسلامي» .

تلك شهادة علم من أعلام المستشرقين ، تحتاج إلى من يتأملها . . وإلى من يتعلم منها!

الإسلام والمستقبل: بين التنوير الإنساني والحيواني

محمد عمارة الإثنين، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ ٠١:٠٩ م بتوقيت غرينتش

من أجمل الكلمات وأكثرها جاذبية وبهاء ، كلمات «النور» والتنوير» .

وفي الإسلام ، «الله نور السموات والأرض» (النور – ٣٥) ، والقرآن نور «فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا» (التغابن – ٨) ، والإسلام نور «الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور» (البقرة – ٢٥٧) ، والرسول نور «قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين» (المائدة – ١٥) والحكمة نور ، كما جاء في الحديث «فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة» رواه الإمام مالك ، والصلاة نور كما جاء في الحديث «الصلاة نور المؤمن» رواه الإمام أحمد ، ولذلك فإن المسلم «تنويره» ينطلق من كل هذه الأنوار . .

لكن هذا المصطلح الجميل – التنوير . . والأنوار قد غدا في ثقافة النهضة الغربية الحديثة عنوانا على أمر آخر ، لا علاقة له بالمضمون العربى والأدبى لهذا المصطلح – غدا عنوانا على اتجاه فلسفى يريد إقامة قطعية معرفية كبرى مع الموروث الديني الغربي الذي أدخل أوروبا عصور الظلمات – في عصورها الوسطى . . وإذا كانت حياتنا الثقافية المعاصرة قد شهدت – وتشهد – «تدليسا» يخفي هذا المعنى للتنوير الغربي ، فإن الاحتكام إلى الكتابات الغربية هو أفضل وأقصر طريق لكشف هذا «التدليس . .» .

لقد تحدث الكاتب الفرنسى «إميل بولا» في كتابه (الحرية والعلمنة) عن المعنى الغربي للتنوير ، فقال : «لقد كان المسيحي حريصا على عدم تقديم الطاعة إلا لله ولكتابه . . أما الآن – أي مع التنوير – فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله . .

إن هذه الايديولوجيا الأم ، التى كشفها عصر التنوير للعالم والتي تضاد المسيحية ، تقيم القطيعة الابتمولوجية – (المعرفية) – الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية ، عصر الخرصة اللاهوتية للقديس توما الإكوينى (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير . . فمنذ الآن فصاعدا راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلى المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته .

وهكذا راح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ،لقد أصبح الإنسان «وحدة مقياس للإنسان»! .

هكذا تقطع هذه الشهادة الغربية على أن هذا التنوير الغربي إنما يعنى إقامة قطيعة معرفية كبرى مع الدين ، وإحلال الطبيعة والعقل المجرد من الدين محل مملكة الله!

واذا نحن شئنا شهادة عربية على صدق هذه الحقيقة ، فإننا نورد «المقولات العشر» لهذا التنوير الغربي ، كما صاغها أحد أنصاره الدكتور مراد وهبة في كتابه (مدخل الى التنوير) – الذي قال – فى هذه المقولات العشر إنها :

– إن الإنسان حيوان طبيعي إجتماعي ، فهو جزء من الطبيعة ، وهي التي تزوده ، فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الله . . . فليس خليفة لله ، خلقه وكرمه بأن نفخ فيه من روحه ، وفضله على سائر المخلوقات . . وسعادة هذا الانسان دنيوية محضة ، يجدها فى العاطفة والشهوة وحدهما .

– وحصر الاهتمامات الإنسانية بقضايا العالم الراهنة والطبيعية المحسوسة ، لا العالم الآخر ، أو ما وراء الطبيعة .

– والوقوف في الدين عند «الدين الطبيعي» الذي هو إفراز بشري من صنع العقل ، لا الدين السماوي المتجاوز للطبيعة «واعتبار الشعور الديني مزيجا من الخوف الخرافي والرغبة في تغيير ظروف تؤلمه .

– وتحرير العقل من سلطان الدين ، وإعمال العقل دون معونة من الآخرين ، وجعل السلطان المطلق للعقل ، بحيث لا يكون

سلطان على العقل إلا للعقل وحده .

– وإحلال العلم محل الميتافيزيقا . . وعدم تجاوز الملاحظة والتجربة إلى ما وراءهما من سبل المعرفة «النقلية» و«الوجدانية» .

– واعتبار الفكر وظيفة الدماغ . . فالدماغ يفرز الفكر كما تفرز الكبد «الصفراء» ، وليس هناك نفس في الإنسان .

– وإثارة الشكوك فى مشروعية المطلق ، فالإنسان هو مقياس المطلق .

– واستنباط الأخلاق من الطبيعة الإنسانية ، وحصر علاقتها بالسعادة واللذة ، لا بالفضيلة والاحتياجات الروحية ، مع جعل الاولوية للإحساسات الفيزيقية على المفاهيم الإخلاقية والعقلية ، فالأخلاق من صنعنا نحن ومن ثمرات خبراتنا ، وهي مستندة إلى الحالة الفيزيقية .

– وإحلال «الاجتماعية» محل «الدينية» سبيلاً لتحقيق السعادة الدنيوية بالعاطفة والشهوة ، فالطبيعة هي التي أوجدت الإنسان والمجتمع مسئول عن سعادته .

– ورد القوانين إلى أصول فيزيقية وتاريخية ، وتحرير التاريخ من السنة الإلهية ، وتفسيره بمفاهيم طبيعية أو مفاهيم أخلاقية ، نابعة من الطبيعة «الإنسانية» .

تلك هى المقولات العشر للتنوير المادي ، الذي يجعل الانسان حيوانا طبيعيا ، ويقطع جميع الصلات بينه وبين الله والدين .

الغربيون ليسوا سواء

محمد عمارة الإثنين، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣ ٠٢:٤٠ ص بتوقيت غرينتش

في كتابه «الفرصة السانحة» يعرف الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون «١٩١٣ - ١٩٩٤م» الأصوليين المسلمين بأنهم «المصممون على استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي ، وعلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وينادون بأن الإسلام دين ودولة ، بالرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل ، فهم ليسوا محافظين ولكنهم ثوار» .

و لقد دعا نيكسون أوروبا وروسيا للإنضمام الى أمريكا لمواجهة هذه الأصولية الإسلامية ، التى تريد بعث النموذج الحضارى الخاص بالإسلام ، وإلى دفع هذا «الخطر الاسلامى» وتوجيه الشعوب الإسلامية الى تبني النموذج الغربى - العلماني - «نموذج تركيا الأتاتوركية ، التى تسعى إلى ربط المسلمين بالغرب من الناحية السياسية والاقتصادية» ، مؤكدا على أن الغرب هو الذى سيختار للعالم الإسلامي مستقبله! . . و بنص عبارته «فإن السياستين الأمريكية والغربية هما اللتان ستلعبان الدور الرئيسى فى تحديد الخيار الذى تختارة الشعوب المسلمة»!! .

وهذا الموقف الذى عبر عنه نيكسون - والذى هو موقف مؤساسات الهيمنة الغربية - ليس بجديد . . فالحضارة الغربية كما يقول المستشرق الفرنسى «مكسيم رودنسون» (١٩١٥-٢٠٠٤م) «يتمركز حول الذات ، وهي صفة طبيعية فى الأوروبين ، كانت موجوة دائما ، ولكنها زادت فى عصر الإمبريالية ، واتخذت صيغة تتسم بالازدراء الواضح للأخرين»! .

فالفك والعلم والتحضر بدأ باليونان وانتهى بالنهضة الأوروبية الحديثة ، أما الأخرون الذين أطلق عليهم الإغريق والرومان وصف «البرابرة» فما عليهم - إن أرادوا التقدم - إلا التماهي في النموذج الغربى ، والتبعية للمركز الحضارى الغربى ، فنظريتهم يجب أن تحل محل الإسلام ، وعلمانيهم يجب أن تطوى صفحة الشريعة الإسلامية حتى وإن كان الطريق هو «صدام الحضارات»! .

لكن لهذا الموقف الغربى - الذى تتبناه مؤسسات الهيمنة الغريبة - استثناءات, لدى العلماء والمفكرين الغربيين ، الذين يؤمنون بأن الصورة المثلى للعالم هى صورة «منتدى الحضارات « ، التى تتعاون وتتفاعل فيما هو مشترك إنسانى عام ، مع تمايزها فى الثقافات وفى رؤية الكون ومكان الإنسان فيه - وهي الرؤية التى تتفق مع الرؤية الإسلامية التى تؤكد على أن التنوع والتعدد والتمايز والاختلاف هو سنة من سنن الله التى لا تبديل لها ولا تحويل .

ومن العلماء الغربيين الذين دعوا الشعوب الإسلامية - التي حصلت على استقلالها السياسى - إلى النهوض انطلاقا من دينها ولغتها وهويتها الحضارية والتراثية ، المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكة» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) التى كتبت تقول : عندما تحررت البلاد العربية من نير الاستعمار ، أخدت تسلك سبلاً مختلفة كى تشق طريقها الى العالم الحديث ، وكان هناك من يدعوها الى الاخد بأسلوب حياة المستعمرين وطريقتهم فى العيش والتفكير ، وما حققوه من إنجازات مادية ومثل أخلاقية ، وهكذا يتأوربون كالأوروبين ويتأمركون كالأمريكيين ويتروسون كالروسين!» .

لكن سيجريد هونكة تحذر الشعوب العربية والإسلامية من السير فى طريق التقليد الأعمى للمدنية الحديثة الغربية « وتحثها على الإنطلاق «من تللك الجذور والأصول التى ينبغى على العالم الأسلامى أن يجدها ويتعدها حتى يشق طريقه إلى الأمام وهي الجذور التى تتمثل فى :

١- اللغة العربية, التى هي المفتاح الرئيسى للعالم الفكرى الذاتى للعرب .

٢- والدين ، بصفته المحور الذاتي الذي يدور حوله وجودهم فى كل ما يتعلق بأمورهم ونعنى بذلك الإسلام النقيٍ ، المنفتح على العالم ، والذى لا يعارِض التطور العقلى ، والذى هو ولا شك أعظم ديانة على وجه الأرض سماحة وانصافاً .

٣-و عودة الوعى ، والرجوع إلى الهوية الذاتية ، الذى يتطلب التنقيب عن الماضى الفكرى واستعياب أسباب نشوئه ، واكتماله, واكتهاله ، والخروج بالدروس والعبر اللازمة للانطلاق للمستقبل ، فالتعلم من الماضى لبناء المستقبل حق مفروض ، ورفض غلو التقوقع والانغلاق ، وغلو الانفتاح المطلق بلا قيد أو شرط ، المؤدى إلى الإغتراب ، هو شرط النجاة من الإنحياز لجبهة واحدة ، الأمر الذى يتهدد الحياة « .

وهكذا انقطعت فى الغرب أصوات عاقلة ، تدعو شعوب الشرق إلى بعث حضارتيها العربية الإسلامية ، وتحقيق الإستقلال والتميز لنموذجها الحضارى ، ورفض التقليد للنموذج الغربى دونما انغلاق على الذات أو تبعية للأخرين» .

ارتفعت هذه الأصوات العاقلة فى مواجهة دعاة «المركزية الغريبة» الذين يريدون «عولمة النموذج الغربى» بصب العالم فى قوالبه, بدلا من «العالمية» التى تريد العالم «منتدى حضارات» .

الاستقلال الحضاري

محمد عمارة الإثنين، ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ ٠٢:٥٠ م بتوقيت غرينتش

كثير من بلاد الشرق والجنوب – وفيها البلاد الإسلامية – حصلت على الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى ، لكن أغلب هذه البلاد قد وقفت عند الاستقلال الشكلي – استقلال العلم والنشيد وعضوية الأمم المتحدة – ولم تحقق الاستقلال الحقيقي ، الاستقلال الحضاري ، استقلال الفكر والعقل واستقلال الاقتصاد واستقلال القرار السياسي ، ولذلك ظلت هذه البلاد مربوطة برباط التبعية إلى المركز الغربي الذي انسحبت جيوشه من تلك البلاد بينما ظلت هيمنته الاقتصادية وغزوه الفكري تشد هذه البلاد إلى هذه الهيمنة الغربية بقيود ناعمة لكنها أشد بأساً من قيود الحديد .

والذين يفقهون الأبعاد الحقيقية التي صنعها الإسلام منذ ظهوره في حياة الأمة يدركون معنى الاستقلال الحقيقي الذي أثمره التدين بهذا الدين ، لقد بلور أمة امتلكت دولة ، حررت الشرق من قهر سياسي وحضاري واقتصادي وثقافي إغريقي وروماني دام عشرة قرون فقامت في الشرق حضارة متميزة جعلت منه العالم الأول على ظهر هذه الأرض لأكثر من عشرة قرون .

ولقد تفاعلت هذه الحضارة مع كل المواريث الحضارية في ما هو مشترك إنساني عام ، مع الاحتفاظ باستقلالها العقلي والسياسي والاقتصادي الذي هو جوهر الاستقلال .

ولقد أدرك علماؤنا الذين نظروا نظرة فلسفية لمعنى الاستقلال – ومنهم الإمام الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ – ١٣٨٣هـ / ١٨٩٣ – ١٩٦٣م) هذه الحقيقة فكتبوا عن ضرورة الاستقلال العقلي الذي يحرر المسلمين من الغزو الفكري معتبرين ذلك هو السبيل إلى زعامة الأمة لأن سبيل أمتنا إلى الزعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد ، هذا الفكر الذي من شأنه أن يزعزع القيم الإسلامية في النفوس وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي والاستعمار القلبي .

وإن من يتتبع تاريخ الغزو الاقتصادي والسياسي لا يكاد يجده إلا نتيجة وأثرا لهذه الغزو العقلي الذي يملك على الناس قلوبهم ويصرفهم عن أنفسهم إلي ما يريد .

ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق في مظاهر الحياة العامة ووسائلها ، فنحن نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك والإسلام يدفعنا إليه .

وإن محمد بن عبد الله – عليه صلوات الله وسلامه – لم يتجه إلى مكافحة الغزو السياسي والاقتصادي في بيئته إلا بعد أن تمت له مكافحة الغزو العقلي والقلبي فيها ، عن طريق محو الشرك والوثنية ، وعن طريق الإيمان بالله وحده ، وحينما تمت له مكافحة هذا الغزو القلبي ، اتجه بالإيمان نفسه إلى مكافحة الغزو السياسي ، حفظا لشخصية الجماعة وحفظا لمبادئها في النفوس .

واتجه كذلك إلى مكافحة الغزو الاقتصادي عن طريق منع الاستغلال والاحتكار والطغيان المالي ، ولذلك قرر علماء الإسلام أن كل ما لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا فتعلمه ووجوده من فروض الكفاية ، ومن ذلك أصول الصناعات ، مما هو ضروري أو كالضروري ، ويسر الحياة ورفع الحرج عن الناس ، فإذا لم يتحقق ذلك في الأمة كلها أثمت الأمة كلها .

وليس من ريب في أن أساس هذه الفريضة هو العمل على تحقيق المبدأ الاسلامي الذي يوجبه الإسلام على أهله ، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجيات ، فيما بينها ، وبيد أبنائها ، دون أن تمد يدها إلى غيرها من الأمم ، وبذلك لا تجد الأمم الأخرى ذات الصناعات والتجارات سبيلا إلى التدخل في شئونها ، فتظل محتفظة بكيانها وعزتها ، ونظمها وتقاليدها وخيرات بلادها .

وكثيرا ما اتخذ هذا التدخل سبيلا لاشتراك الدول الأجنبة في إدارة البلاد وتنظيمها واستعمارها استغلالا لحاجتها في الصناعات والتجارات .

وإذا كان من قضايا العقل والدين أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وكانت الحياة متوقفة على هذه العمد الثلاثة : الزراعة والتجارة والصناعة ، كانت هذه العمد الثلاثة واجبة ، وكان تنسيقها على الوجه الذي يحقق خيرها واجبا .

لقد حقق الإسلام – منذ ظهوره – استقلال الشخصية المسلمة ، وكانت عناصر هذا الاستقلال هي : استقلال العقل واستقلال السياسة واستقلال الاقتصاد ، وما كان ذلك كله إلا بفهم القرآن والاتصال بالحياة الواقعية وهذه هي قمة المجد وطريق السؤدد .

هكذا طرقت عبقرية الشيخ شلتوت هذا الميدان الهام ، ميدان الاستقلال الحضاري ، الذي هو الاستقلال الحقيWقي للأمم التي تفقه معنى الاستقلال .